بسم اللہ الرحمن الرحیم

تحریر سنبٹ

مع

التحفۃ الخادمیہ ؒ

لادیب الکامل والاریب الفاضل العریف
الماہر المولوی حافظ محمد شعیب صاحب

مکتبہ رشیدیہ
سرکی روڈ۔ کوئٹہ
فون: ٦٦٢٢٦٣

اَللّٰهُ يَجْتَبِىٓ اِلَيْهِ مَنْ يَّشَآءُ وَيَهْدِىٓ اِلَيْهِ مَنْ يُّنِيْبُ
الحمدُ لِلّٰهِ على طبعِ هٰذِهِ الرسالة الوافية فى حلِّ مقاماتِ
الكافية للشهير الاوحد ملّا احمدُ اعنى

تحریر سنبٹ

مع

التحفة الخادميّة

لاديب الكامل والاريب الفاضل العريف
الماهر المولوى حافظ محمد شعيب صاحب

النّاشر
مکتبہ رشیدیہ
سرکی روڈ ○ کوئٹہ ○ فون : ۸۴۳۲۶۴

بسم الله الرحمن الرحیم

الحمد لله الذی شرح صدورنا بوسیلة بنی الرشاد وزین اعمالنا بامتثال الاوامر والنواهی والاسعاد
ونور زماننا بتخلیق الولی المنقاد ومن علینا بخلافة سید الاولیاء والاوتاد الموسوم باسم[1] صاحب
الساکن فی السواد والصلوة علی من توقد سراج الهدایة بتبلیغ الرسالة الی العباد وعلی اله
واصحابه الذین نالوا درجات النصر والجهاد خصوصا علی الخلفاء الراشدین المبشرین بدخول
الجنة ونعم المهاد اللهم ابعثنا ناضرة الوجوه من مرقدنا یوم المیعاد واحفظنا من کید الشیطان
عند وداعة الارواح من الاجساد واجعلنا من زمرة من بنی[2] علی الاسلام ممن یعرب الخلل
فی الاعتقاد **وبعد** فلما التمس عنی طائفة من الطالبین المخلصین ان اکتب عدة سطور
تکشف بها مغلقات الکافیة لقصور فهمنا عن درک المقاصد من الشروح الماضیة فشرعت
فی اسعاف مرامهم توفیقا من الله الکریم اعوذ بالله من الشیطان الرجیم **قوله** الکلمة[3] **قیل** علیه
لم خالف المصنف عن کتاب الله تعالی وسنن السلف حیث لم یبتدأ[4] رسالته بحمد الله بجعله جزءا
من کتابه **فاقول** انما لم یبتدأ رسالته بحمد الله بجعله جزءا من کتابه هضما لنفسه **فان قیل**
الحمد عبادة وهضم النفس فی اتیانه بالعبادة لا فی ترکه **فاقول** ترک الحمد علی قسمین اما ترکه من حیث

---

[1] قوله الموسوم باسم آه الذی لکرامات باهرة ومراتب عالیة المقیم بالشریعة المصطفویة المؤید لمذهب الحنفیة الکاسر لرؤس المخالفین المحلل لشکوک العلماء الراسخین مخدومنا ومکرمنا الاعظم استاذنا ومرشدنا الافخم اسمه الشریف عبد الغفور رضا الله یوم البعث من القبور وانی حضرت بخدمته بمراتب عدیدة وشرعت منه الکافیة وما حصل لی شئ الا بدعائه المستجاب عند رب الارباب اسکنه الله تعالی الجنان وحرمه عن لهیب النیران وجعل وجهه نضرا عند لقاء الرحمان اللهم اجعل لی بانفع العلم کالامام عند وداعة الروح من الجنان

[2] قوله من بنی الاسلام آه اقول لا یخفی ما فیه من حسن براعة الاستهلال ۱۲

[3] قوله قال الکلمة بفتح الکاف وکسر اللام کما هو المشهور ویجوز کسر الکاف وفتحه وسکون اللام علی نهج غیر مسطور ۱۲

[4] قوله لم یبتدأ آه اقول الاولی ان یقال انما لم یبتدأ به کذلک کما لا یخفی ۱۲ تمة خادم الحافظ محمد شعیب تلامذة مولانا عبد الحی

[5] قال المصنف بسم الله الرحمن الرحیم اقتداء بکتاب الله الکریم وعملا بالحدیث المشهور من السواد العظیم اتباعا لکتب السلف وان کان کتابه غیر فخیم فی ذهن المصنف لکنه فی نفس الامر من حیث الاهتمام به فخیم ۱۲

انه عبادة وتركه من حيث ان كتابه هذا ليس ككتب السلف فلا يليق بالجهر فالاول استعلاء والثانى هضم والمراد ههنا الثانى كما اشار اليه الشارح رح بقوله بتخييل ان كتابه هذا ليس ككتب السلف حتى يصدر به على سننها **فان قيل** ان جواب الشارح رح وان كان دافعًا للاعتراض الوارد على المص بمخالفته عن كتاب الله تعالىٰ وسنن السلف لكنه لا يكون دافعًا للاعتراض الوارد على المص بمخالفته عن الحديث المشهور وهو قولهؑ كل امر ذى بال لم يبدأ بحمد الله فهو اقطع واجزم **قلنا** لا يلزم المخالفة عن الحديث المشهور لان المامور به مطلق الحمد سواء كان بالقول وبالفعل والمنفى ههنا الجهر بالفعل وانتفاء[له] الخاص لا يستلزم لانتفاء العام **فان قيل** ان المقصد فى علم النحو انما هو البحث عن احوال الكلمة والكلام من حيث الاعراب والبناء وكيفية تركيب بعضها مع بعض واما الاشتغال بتعريفهما فاشتغال بما لا يعنى **قلنا** البحث عن احوال الشئ موقوف على معرفة ذلك الشئ وما يتوقف عليه المقصود فهو مقصود فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما **فان قيل** لما كان[عه] موضوع علم النحو الكلمة والكلام فلم قدم الكلمة على الكلام والاولى العكس لان الكلام يفيد[سه] المخاطب فائدة تامة والكلمة غير مفيدة **قلنا** ان افراد الكلمة جزء من افراد الكلام ومفهومها[كه] جزء من مفهوم الكلام والجزء مقدم

[له] **قوله** وانتفاء الخاص آه ولا يتوهم انتفاء الخاص وان كان لا يستلزم انتفاء العام لكنه لا يستلزم وجود العام ايضا فمن اين يعلم انه اتى به حتى لا يلزم المخالفة لانا نقول يعلم من القول السابق الدال على ظنوا المومنين خيرا الاية ان الظن فعل من افعال القلوب والمطابقة بين مفهوميها شرط فقد انعدمت ههنا كما لا يخفى لانا نقول هذا اذا كان المفعول الثانى مستوفيا لشروط المطابقة وههنا لم تستوف لان منها ان لا يكون المفعول الثانى اسم تفضيل مخفف من المشتق وههنا كذلك كما سيجئ تحقيقه فى ذيل قول المص رح فقط ١٢

[عه] **قوله** لما كان النحو اعلم انهم قد اختلفوا فى موضوع النحو فقال بعضهم هو اللفظ الموضوع العربى وقال بعضهم الكلمة والكلام والبحث عن غيرهما راجع اليهما وقال بعضهم الكلمة فقط والبحث عن غيرها راجع اليها بارجاع بحث الجزء الى الكل اقول الاول اسلم وعبارة الش رح تحتمل المذاهب كلها لان البحث عن احوال الكلمة والكلام اما لانهما موضوعان او قسمان منه او لكون احدهما راجعا الى الآخر لكن الاستاذ العلام ضيق العطن المرام حيث صرح بان موضوعه الكلمة والكلام كما لا يخفى على ذوى الافهام اللهم الا ان يقال بالتبادر ١٢

[سه] **قوله** يفيد المخاطب وقال البعض يفيد المتكلم وقال البعض يفيد كليهما ١٢

[كه] **قوله** ومفهومها جزء آه اقول ان اريد ان مفهوم الكلمة الجزئية جزء من مفهوم الكلام الجزئى فلم وان اريد ان مفهوم الكلمة الكلية جزء من مفهوم الكلام الكلى فلان معنى قولنا الكلام ما تضمن آه ما تضمن كلمتين موضوعتين لمعنيين مفردين اسند احدهما الى الآخر وظاهر ان مفهوم الكلمة الكلية اى لفظ وضع آه جزء من قولنا لفظين موضوعين وجزء المجموع جزء فمفهوم الكلمة الكلية جزء من مفهوم الكلام الكلى ولا تلتفت الى ما قال جهال الناظرين ١٢ **تحفه خادميه**۔

على الكل فى الفهم فقدم فى الذكر مطابقة للوضع بالطبع فقال الكلمة قيل الكلمة والكلام من الاسماء الموضوعة باسمها لان مدار الاشتقاق على ارتكاب التكلفات البعيدة **وقيل** هما مشتقان من الكلم بتسكين اللام لان مدار الاشتقاق على رعاية التناسب بين الكلمتين وهو امر اهم فى كلامهم **فان قيل** لابد فى الاشتقاق من المناسبة بين المشتق والمشتق منه فى اللفظ والمعنى جميعا وههنا وان وجدت المناسبة فى اللفظ لكنها لم توجد فى المعنى لان معنى الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ومعنى الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ومعنى الكلم الجرح **قلنا** المناسبة على ثلثة اقسام مناسبة فى المعنى المطابقى ومناسبة فى المعنى التضمنى ومناسبة فى المعنى الالتزامى وههنا وان لم توجد المناسبة فى المعنيين الاولين لكنها وجدت فى المعنى الالتزامى اعنى التاثير لتاثير[1] معانيهما فى النفوس كتاثير الجرح فى المجروح ولهذا عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتهما بالجرح كما فى قول الشاعر **شعر**[2] جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان. **فان قيل** يحتمل ان يكونا مشتقين من الكلم بكسر اللام **قلنا** هذا الاحتمال باطل لان اشتقاق المفرد من الجمع وان كان على ضعف مخالف والكلم بكسر اللام بدون التاء جنس ومع التاء فرد الجنس كثمر[3] بدون التاء جنس ومع التاء فرد الجنس بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وبدليل

---

[1] **قوله** لتاثير معانيهما آه اقول اعم من ان يكون بالذات كما فى الكلام او بالدخل كما فى الكلمة فلا يرد انه لا تاثير للكلمة لان التاثير فرع النسبة ولا نسبة فى الكلمة اقول قال البيضاوى الكلم هو التاثير المدرك باحد الحاستين السمع والبصر اقول فعلى هذا يصح الاشتقاق بلا كلفة فافهم ۱۲

[2] **قوله** جراحات آه لم اسم قائله لكن مضمون البيت من قول سيدنا على كرم الله وجهه نظمه القائل وليس بمنظوم عنه رض فانظر ما قال مولانا عصام رح الالتيام بالمثناة والهمزة چاق شدن وبهم آمدن زخم وعائد ما محذوف اى ما جرحه يعنى زخمهاى نيزه را چاق شدن وبهم آمدن است وبر نمى شود آن زخم كه كرده است آن از زبان ۱۲

[3] **قوله** بدون التاء آه اعلم ان كل ما يميز بالتاء كتمر وحنظل وكلم فهو جنس عند البصريين لوجوه اما اولا وثانيا فلما قال الاستاذ العلام دام افضاله على الانام واما ثالثا فلانه يصغر على بنيته ولو كان جمعا لوجب الرد الى الواحد فليس بجمع كثرة ولا قلة لعدم مساعدة ابنيتهما واما رابعا فلانه يطلق بغير التاء على الواحد ايضا وان كان بعضها لم يجز فيه ذلك بحسب الاستعمال دون الوضع واما خامسا فلانه لو كان جمعا لرد فى النسبة الى الواحد واما سادسا فلانه لو كان جمعا لم يجز عود ضمير الواحد اليه والتالى باطل لقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه سواء كان المستكن فى يرفعه للكلم والبارز للعمل او العكس ولقوله تعالى يحرفون الكلم عن مواضعه فالمقدم مثله وجمع عند الكوفيين لما قال الاستاذ وفيه انه ان اريد به عدم الوقوع على الواحد من حيث الاستعمال فغير مفيد وان اريد عدم الوقوع من حيث الوضع فممنوع كيف وجاز ان يكون من حيث الاستعمال ۱۲ **تحفه خادميه** لحافظ محمد شعيب ولايتى من تلامذة مولانا عبد الحى رح

انه يقع تميز العدد الاوسط **وقيل** انه جمع بدليل انه يقع على ثلثة فصاعدا وهذا امارة الجمعية **فان قيل** لما كان جمعا فكيف يصح توصيفه بالمفرد اعنى الطيب **قلنا** الكلم مؤول ببعض الكلم اى اليه يصعد بعض الكلم الطيب كتاويل[۵۱] الرحمة بالاحسان فى قوله تعالى اِنَّ رَحْمَتَ اللّٰهِ قَرِيْبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِيْنَ **فان قيل** ان اللام فى الكلمة لا يخلو اما اسمى او حرفى والاول باطل لان الاسمى انما يدخل على اسم الفاعل والمفعول والكلمة لا فاعل ولا مفعول وان كان حرفيا فايضا لا يخلو اما زائد او غير زائد والاول ايضا باطل لانه يلزم تنكير المبتدأ وان كان الثانى فايضا لا يخلو اما جنسى او استغراقى او عهدى خارجا او عهدى ذهنا والكل باطل اما بطلان الاول والثانى فلان الجنسى ما يشار بها الى ماهية الشئ من غير ملاحظة الوحدة والكثرة والاستغراقى ما يشار بها الى جميع افراد ماهية الشئ والتاء فيها للوحدة ولها منافاة بها وايضا ان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد واما بطلان الثالث فلان العهد الخارجى ما يشار بها الى فرد معهود بين المتكلم والمخاطب وليس ههنا فرد معهود حتى يشار بها اليه وايضا ان التعريف انما يكون للماهية لا للفرد واما بطلان الرابع فلان الذهنى ما يشار بها الى فرد معهود فى ذهن المتكلم وهى فى قوة النكرة فيلزم نكارة المبتدأ **قلنا** اللام للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لان الوحدة على اربعة اقسام جنسى ونوعى وصنفى وفردى والمنافاة انما يكون بين الجنس والوحدة الفردية لا بينه وبين باقى الوحدات ولهذا يجوز اتصاف احدهما بالاخر كما يقال هذا الجنس احد ذلك الواحد جنسا **ونقول** ان اللام للعهد الخارجى والمعهود بها الكلمة الجارية على السنة النحاة **قوله** لفظ اللفظ فى اللغة الرمى[۵۲] مطلقا اى سواء كان من الفم او من غير الفم لفظا او غير لفظ فمثال رمى اللفظ من الفم كالتكلم بقوله زيد قائم ومثال رمى غير اللفظ من الفم نحو اكلت التمرة ولفظت النواة ومثال الرمى غير اللفظ من غير الفم نحو لفظت الرحى الدقيق **فان قيل** ان الكلمة مبتدأ ولفظ خبره والخبر محمول على مبتدأ وههنا لا يصح الحمل والا لزم حمل صرف الوصف على الذات وهو باطل

---

۵۱ قوله كتاويل الخ اقول بين التاويلين فرق كما لا يخفى على من يعرف الحق ۱۲ ۵۲ قوله الرمى مطلقا الخ قال القاضى عضد الدين فى الشرح للرسالة العضدية للقاضى العضد لكن خص فى عرف اللغة بما هو صادر عن الفم من الصوت المعتمد حرفا واحدا او اكثر مهملا او مستعملا فلا يقال لفظ الله بل يقال كلمة الله انتهى ۱۲ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتى -

قلنا ان هذا الاعتراض انما یرد لو کان اللفظ محمولا باعتبار معناه اللغوی لیس کذلک بل هو محمول علی معناه الاصطلاحی لان اللفظ منقول اما ابتداء او بعد جعله بمعنی الملفوظ الی ما یتلفظ به الانسان **فان قیل** ان تعریف اللفظ لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه المنوی لانه لیس ملفوظ الانسان وایضا خرج عنه المهمل لان المتبادر من اللفظ اللفظ الموضوع وایضا خرج عنه المرکب لان المتبادر من اللفظ لفظ مفرد **قلنا** ان ملفوظ الانسان اعم من ان یکون حقیقة او حکما مهملا او موضوعا مفردا او مرکبا فالحقیقی مثل زید ضرب والحکمی کالمنوی فی زید ضرب لانه لیس من مقولة الحرف والصوت **فان قیل** لما لم یکن مقولة الحرف والصوت فینبغی ان یکون معنی **قلنا** المعنی ما یقصد باللفظ ولیس المنوی مقصودا باللفظ لانه لم یوضع له لفظ **فان قیل** المنوی موضوع له لفظ هو مثله لان النحاة یعبرون عن المنوی به کما یقال زید ضرب ای هو **قلنا** انما عبروا عن المستتر بنحو هو باستعارة لفظ المنفصل له **فان قیل** لما لم یکن المنوی من مقولة الحرف والصوت ولم یوضع له لفظ فما الدلیل علی جعله لفظا حکمیا **قلنا** ان الدلیل علی کونه لفظا حکما ان العرب اجروا علیه احکام اللفظ وهی کونه مسندا الیه والمبدل منه او المؤکد الی غیر ذلک **فان قیل** ان تعریف اللفظ لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه المحذوف لانه لیس ملفوظ الانسان **قلنا** ان المحذوف لفظ حقیقة لانه ملفوظ الانسان فی بعض الاحیان **فان قیل** ان تعریف اللفظ لا یکون جامعا لافراده

---

[1] **قوله** ما یتلفظ آه ای حرف فصاعدا فلا یرد ان تعریف الکلمة لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه الحرکات الاعرابیة مع ان الجمهور علی انها لیست بکلمة حتی ادعی بعضهم الاتفاق علی ذلک کما قال الفاضل اللاری من ان فی هذا الجواب نظر لان ظاهر قول الشارح او حکما یدخلها لیس من شانه لانه اراد بالتلفظ حکما ما یکون عارضا وتابعا للغیر مع ان القوم مصرحون ان المراد بالتلفظ حکما ما یجری علیه احکام اللفظ من الاسناد وغیره وارادة کلیهما محال لیس الیه مجال کما لا یخفی علی صاحب الکمال ولا یقال ان المراد بما یتلفظ به یتلفظ به اصالة کما قال مولانا عبد الرحمن وغیره لانه علی هذا التقدیر یخرج التنوین عن الکلمة والجواب الذی اورده مولانا عبد الرحمن لدفع هذا الاعتراض من ان ما یتلفظ اعم من ان یکون بشخصه او بنوعه والثانی متحقق فی التنوین وان لم یکن الاول لیس بشیء لان کونه من نوع الحرف فرع دخوله تحت الجنس ای الکلمة وهو لم یثبت بعد وقد عرضت هذا التقریر علی الاستاذی مولانا عبد الحی فحسنه ۱۲

[2] فان قیل آه اقول الاولی ادراج هذا الاعتراض فی الاعتراض اللاحق به لاشتراکهما فی التقریر واتحاد الجواب مع ان قول الاستاذ من شانها دافع للاعتراض الوارد بالمحذوف بالحذف الوجوبی کما لا یخفی ۱۲

تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب ولایتی من تلامذة مولانا عبد الحی رحمه الله تعالی

لانه خرج منه کلمات الله تعالیٰ کالفاظ القرآن وکلمات الملٰئکة کقول جبرئیلؑ سه
ان فی الجنة نهرا من لبن + لعلیؓ وحسینؓ وحسنؓ + وکلمات الجن کقول[1] الجن شعر
قبر حرب بمکان قفر + لیس بقرب قبر حرب قبر. قلنا ان کلمات الله تعالیٰ داخلة فی اللفظ
بمقتضی هذا التعریف لانها مما یتلفظ به الانسان فی بعض الاحیان او من شانها ان
یتلفظ بها الانسان اولانها مما یتلفظ بها حکما کالمنویات وعلیٰ هذا القیاس کلمات الملائکة
والجن **فان قیل** لابد فی تعریف الکلمة من قید زائد یخرج به الدوال الاربع اعنی الخطوط
والاشارات والنصب والعقود **قلنا** ان اخراج الشیء یقتضی سبق دخوله فی الجنس والدوال
الاربع لیست داخلة فی اللفظ فلا حاجة الی قید انه یخرجها **فان قیل** لم خالف المصنف
عن صاحب المفصل وقال لفظ بدون التاء وصاحب المفصل بالتاء مع ان الکافیة ماخوذة
من المفصل **قلنا** ان صاحب المفصل قصد الوحدة فی الکلمة فقال لفظة بالتاء تنبیها علی
الوحدة والمصنف لم یقصد الوحدة فقال لفظ بدون التاء فعبد الله علما کلمة عند المصنف لا عند
صاحب المفصل **فان قیل** ان المصنف وان لم یقصد الوحدة لکن الواجب علیه ان یقول لفظة
بالتاء للزوم المطابقة بین المبتدأ والخبر **قلنا** المطابقة بین المبتدأ والخبر مشروطة بالشروط
الخمسة احدها کون الخبر مشتقا فلا یرد بنحو الکلمة لفظ وثانیها کون المبتدأ والخبر اسمین
ظاهرین فلا یرد بنحو هی اسم وفعل وحرف وثالثها کون الخبر حاملا لضمیر المبتدأ فلا یرد بنحو
زینب[2] سقر وماه وجود ممتنع ورابعها ان لا یکون الخبر صفة یستوی فیها المذکر والمؤنث فلا یرد
بنحو المرأة جریح او بنحو الصلوٰة خیر من النوم لان اسم التفضیل المستعمل بمن یستوی فیه التذکیر والتانیث
وخامسها ان لا یکون الخبر صفة للمؤنث فلا یرد بنحو المرأة حائض **فان قیل** ان هذه الشروط شروط
للزوم المطابقة فعند فواتها وان لم یکن المطابقة لازمة لکنها لم تکن ممتنعة فالمطابقة وعدمها متساویتان

---

[1] **قوله** کقول الجن قال فی مرثیة حرب بالحاء والراء المهملتین والموحدة کفلس اسم الرجل الذی قتله الجن والقفر بالقاف والفاء والراء المهملة کفلس الارض الخالیة من الماء والکلاء وقوله قرب اسم لیس مضاف الی قبر وهو مضاف الی حرب والقبر الثانی بالجر خبر لیس ای بقبر حذفت منه الباء للضرورة وملاحظة القافیة یعنی قبر حرب ثابت ست درجائی خالی از آب وگیاه ، نیست نزدیک قبر حرب قبرے ۱۲

[2] **قوله** فلا یرد بنحو زینب وسقر الخ اقول وکذا لا یرد نحو هند زید ضاربته هی لانتفاء هذا الشرط لان عدم کون الصفة جاریة علی غیر من هی له شرط مستقل کما قال بعض المشاهیر بهذا الکتاب ۱۲ تحفه خادمیه۔

اسے ملاحظہ کیجئے ۱۲

فايراد لفظ ترجيح بلا مرجح قلنا المرجح كون لفظ اخصر والاختصار احب لقوله خير الكلام ما قل ودل
ولم يمل قوله وضع الوضع[1] في اللغة جعل الشيء في حيز شيء آخر وفي الاصطلاح تخصيص[2]
الشيء بالشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم[3] منه الشيء الثاني فان قيل تعريف الوضع
لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه وضع الحرف لان معناه لا يفهم بمجرد الاطلاق بلا ضم ضميمة
قلنا ان المراد بالاطلاق الاطلاق الصحيح واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح او نقول
المراد باطلاقها ان يستعملها اهل اللغة في محاوراتهم لبيان مقاصدهم والاستعمال فيها لا يكون
بدون الضميمة قوله لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فان قيل ان المعنى لا يخلو اما صيغة ظرف
او مصدر ميمي فالمعنى على الاول الكلمة لفظ وضع لمكان القصد وعلى الثاني الكلمة لفظ وضع
لنفس القصد وليس كذلك بل الكلمة لفظ وضع لمقصود المتكلم قلنا ان المعنى صيغة ظرف
او مصدر ميمي بمعنى المفعول بطريق المجاز والعلاقة بين الظرف والمفعول ان كل واحد منهما
من متعلقات الفعل بعد الاتمام بالفاعل والعلاقة بين المصدرية والمفعولية هي الكلية والجزئية
او نقول ان المعنى في الاصل معنوي على صيغة اسم المفعول فاعل اعلال مرمي فصار معنيٌّ
كمرمي ثم خفف على خلاف القياس فصار معنى فان قيل ان المعنى داخل في مفهوم الوضع فذكر المعنى بعد الوضع
مستدرك قلنا ذكر المعنى بعد الوضع مبني[4] على تجريد الوضع عن المعنى فان قيل تعريف الكلمة لا يكون جامعا

---

[1] قوله الوضع في اللغة آه فسر الوضع مع ان المذكور الفعل لان الخفاء في المشتق انما هو باعتبار مبدأ الاشتقاق وقد نبه به على ان الافعال المستعملة في التعريفات مجردة عن الزمان ماضيا او مستقبلا ١٢

[2] قوله تخصيص الشيء بالشيء آه الشيء الاول الموضوع والثاني الموضوع له اقول التخصيص هو ان يوجد في شيء ولا يوجد في غيره ولكن ذكره ههنا مبني على التجريد من الجزء السلبي فلا يرد الالفاظ المترادفة ان كانت الباء داخلة على المقصور كما هو الاوضح او الالفاظ المشتركة ان كانت الباء داخلة على المقصور عليه كما هو المشهور فافهم ١٢

[3] قوله فهم منه الشيء آه اي بعد العلم بالوضع فلا يرد انه يفهم عند الاطلاق بعد العلم بالوضع لكن الاستاذ لم يذكره لظهوره واشتهاره واورد عليهما انه اذا توقف فهم المعنى من اللفظ على العلم بالوضع والعلم بالوضع متوقف على فهم المعنى لكونه نسبة بين الطرفين اي اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة متوقف على العلم بالمنتسبين فيلزم الدور واجيب بان الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى في الجملة لا على فهمه من اللفظ اقول هذا الجواب انما يكفي لو قرر الورود على النهج المذكور ولو بين على نمط غير مسطور بان يقال العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى وفهم المعنى موقوف على العلم بالوضع والموقوف عليه لموقوف عليه موقوف عليه لذلك الشيء وما هذا الا الدور فغير جائز كما لا يخفى على من له ذهن غير جامد ١٢

[4] قوله مبني على التجريد آه انما اتي به للاحتياج الى تقييد المعنى بالافراد لانه تعين به كون المفرد قيدا للمعنى وقال جمال الناظرين انما اتي به لتكثير الفائدة وهو جعل قوله مفرد صفة اللفظ والمعنى فافهم ١٢ تحفه خانيه

لافراده لانه خرج منه بعض الالفاظ الموضوعة بازاء بعض اخر كلفظ الاسم الموضوع بازاء زيد وعمرو وبكر ولفظ الفعل الموضوع بازاء ضرب او يضرب او اضرب ولفظ الحرف الموضوع بازاء من والى وحتى **قلنا** المراد بالمعنى ما يتعلق به القصد سواء كان لفظا او غيره **فان قيل** ان تعريف الكلمة لا يصدق على الالفاظ المفردة الموضوعة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر الموضوعين بازاء زيد قائم **قلنا** ان زيدٌ قائمٌ وان كان مركبا بالنسبة الى معناه لكنه مفرد بالنسبة الى اللفظ الموضوع بازائه اعنى الجملة **واجيب** عن اصل الاعتراض بانا لا نسلم ان بعض الالفاظ موضوعة بازاء بعضها سواء كانت مفردة او مركبة بل اللفظ موضوع لمفهوم كلى افراده الالفاظ **فان قيل** هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر لانها موضوعةٌ بازاء الجزئيات المخصوصة قلنا ان فى امثال الضمائر مذهبين مذهب المتقدمين ومذهب المتاخرين فمذهب المتقدمين انها موضوعة لمفهوم كلى بشرط استعماله فى الجزئيات ومذهب المتاخرين انها موضوعة لجزئيات متعددة متكثرة مع ملاحظة المفهوم الكلى وجواب الشارح مبنى على مذهب المتقدمين **قوله** مفرد فقوله مفرد مجرور على انه صفة للمعنى والمعنى المفرد ما لا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى **فان قيل** ان جعل المفرد صفة للمعنى لا يصح لانه يوهم منه كون المعنى متصفا بالافراد قبل الوضع بناء على ان الشئ اذا قيد بقيد وتعلق بذلك الشئ المعنى المصدرى يفهم من ذلك الشئ المقيد القيد قبل تعلق المعنى المصدرى بذلك الشئ كما فى جاءنى زيد راكبا وليس كذلك لان الافراد والتركيب مبنيان على الدلالة والدلالة مبنية على الوضع **قلنا** ان توصيف المعنى بالافراد قبل الوضع تجوز باعتبار ما يؤل اليه كما فى قوله عليه الصلوة والسلام من[1] قتل قتيلا فله سلبه او كما فى قول الفقهاء اذا جاء المصلى فليتوضأ او مرفوع على انه صفة اللفظ واللفظ المفرد ما لا يدل جزءه على جزء المعنى **فان قيل** ما النكتة فى ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا **قلنا** كان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد ولهذا اتى به بصيغة الماضى او منصوب على انه حال من الضمير المستكن فى وضع

---

[1] قوله من قتل قتيلا الخ اى المقتول مجازا والقرينة على ان الفعيل ههنا بمعنى المفعول دون الفاعل ان الفعيل اذا كان مشتقا من المتعدى يكون بمعنى المفعول دائما وههنا كذلك كما لا يخفى فاحفظ فانه اصل شريف ١٢ تحفه خادميه۔

ن مفرد اومن المعنى[51] فان قيل ان نصبه على الحالية مخالف[52] عن قاعدة رسم الخط لان المفرد المنصوب
يكتب في آخره الف في الخط ولا الف في آخره قلنا هذه القاعدة فيما تعين فيه النصب وهو
ن معنى يحتمل الجر والرفع ايضا كما عرفت فان قيل ان النصب على الحالية عن المعنى لا يصح لان الحال
اما عن الفاعل او عن المفعول والمعنى ليس واحدا منهما بل هو مجرور باللام قلنا المعنى مفعول له
بواسطة اللام فان قيل ان نصبه على الحالية من الضمير او من المعنى لا يصح لان
بين الحال وعامل ذي الحال لا بد من المقارنة ولا مقارنة بين الوضع والافراد بل الوضع مقدم
على الافراد بحسب الذات قلنا الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكن بينهما
ن لفظه مقارنة في الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية اعلم ان اللفظ في تعريف الكلمة جنس
شامل للمهملات والموضوعات والمفردات والمركبات الكلامية وغيرها فبقيد الوضع
خرجت المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وقوله لمعنى لاخراج
حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وقوله مفرد لاخراج المركبات
مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فان قيل ان تعريف الكلمة لا يكون جامعا
لافراده لانه خرج منها الرجل وقائمة وبصري لان جزءها يدل على جزء المعنى مع انها
مفردات بدليل انها معربة باعراب واحد ووحدة الاعراب تدل على وحدة اللفظ وتعدده
على تعدده قلنا لو خرجت عن حدها لا ضير فيه لانها مركبات واما تعربها باعراب واحد
فلشدة الامتزاج فان قيل ان تعريف الكلمة لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل
فيه عبد الله في حين العلمية لان جزءه لا يدل على جزء المعنى مع انه مركب بدليل انه معرب

---

[51] قوله اومن المعنى وانما لم يتقدم مع ان صاحبها نكرة وهي تقتضي الوجوب كما سيجيء من المصنف لانه مخصوص وهو لا يقتضيه اي الوجوب كما سيجيء اليه من المص ۱۲

[52] قوله مخالف عن قاعدة آه اعلم ان في الاسم المنون غير المؤنث والممدود ثلثة مذاهب فمذهب بعضهم ابدال الواو في حالة الرفع والياء في حالة الجر والالف في حالة النصب عن التنوين ومذهب بعضهم العدم في الكل ومذهب بعضهم العدم في الاولين والثبوت في الآخر وهذا هو اصح المذاهب وعليه المصحف في الاقطار والجوانب وانما قيدنا بغير المؤنث والممدود لانهم لا يبدلون تنوينهما بالاتفاق لكن بينهما فرق بان في المؤنث لا يبدلون لا في الكتابة ولا في اللفظ واما في الممدود فيبدلون في اللفظ لا في الكتابة ولهذا غلطوا كثيرا من الكرام من الحفاظ العظام ويفرقون في تحريكها سواء حالة الوقف سواء كتب بلا الف الوقف ويبدلون لو كانت الالف فكتبت كما في غيره اقول لعل وجه عدم الكتابة استكراه استقباح اجتماع ثلث الفات متواليات كما لا يخفى على من له ذهن خال عن الكدورات فاحفظه فانه ينفعك في كثير من المواضع والمقامات ۱۲ تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب

باعرابين قلنا لو دخل فيه فلا ضير لانه كلمة واما تعريبه باعرابين فلان المعتبر في الاعلام
حال الوضع السابق **فان قيل** ان نظر النحوي في احوال اللفظ من حيث الاعراب والبناء
وكيفية التركيب والافراد والرجل وامثاله مفرد باعتبار اللفظ ومركب باعتبار المعنى وعبد الله
مركب باعتبار اللفظ ومفرد باعتبار المعنى فلو كان الامر بالعكس لكان انسب **قلنا**
نظر النحوي في احوال اللفظ الموضوع للمعنى فلابد من اعتبار المعنى وعلى تقدير رعاية
المعنى مثل الرجل وامثاله مركبة فخرجت عن حدها وعبد الله مفرد فدخل في حدها
قال صاحب المفصل الكلمة هي اللفظ الدالة على معنى مفرد بالوضع **فان قيل** الدلالة اما
معتبر في مفهوم الكلمة اولا فعلى الاول يلزم القصور في عبارة المصنف لانه لم يذكر الدلالة في تعريف
الكلمة وعلى الثاني يكون ذكر الدلالة في تعريف صاحب المفصل مستدركا **قلنا** الدلالة معتبرة
في مفهومها ولا يلزم القصور في عبارة المصنف لانه ذكر الوضع في تعريفها والوضع مستلزم للدلالة
فلا حاجة الى ذكر الدلالة بعد الوضع **فان قيل** كما ان الوضع مستلزم للدلالة فالدلالة
ايضا مستلزمة للوضع فلا حاجة الى ذكر الوضع بعد الدلالة في تعريف صاحب المفصل **قلنا**
الوضع مستلزم للدلالة والدلالة لا تستلزم الوضع لان الدلالة توجد بدون الوضع كالدلالة
العقلية والطبعية **قوله** هي اسم وفعل وحرف **فان قيل** ان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر
فرعاية الخبر اولى فينبغي ان يقول هو اسم **قلنا** نعم لكن خبر هي محذوف اى منقسمة[له] **قوله**
لانها اما ان تدل على معنى في نفسها **فان قيل** ان دليل المصنف دليل الحصر والمدعى غير مذكور في عبارته
فيلزم كون الدليل بلا مدعى **قلنا** ان دليل المصنف دليل المدعى المقدر اى منحصرة لانها الخ **فان قيل**
ان دليل المصنف دليل حصر اقسام الكلمة في الثلاثة والماخوذ في الدليل الدلالة وهي غير
مذكورة في تعريف الكلمة فيلزم المخالفة بين الدليل والمدعى **قلنا** الماخوذ في تعريف الكلمة
الوضع والوضع والوضع يستلزم الدلالة **فان قيل** في هذا المقام اعتراض مشهور وهو
ان خبر ان محمول على اسمها وههنا لا يصح الحمل لان اسمها ضمير راجع الى الكلمة وهي ذات
وخبرها ان تدل بتاويل الدلالة فحينئذ يلزم حمل الوصف على الذات **قلنا**

[له] **قوله** منقسمة اقول الاولى ان يقال اى منحصرة ليكون خبر المبتدأ والمدعى شيئا واحدا والتعدد شئ زائد لما يترتب عليه فائدة معتدة كما لا يخفى على احد ١٢

ان عبارة[له] المص على تقدير من صفتها فى جانب الخبر فكان حاصل المعنى لانها امامن صفتها
الدلالة الخ فالدلالة اما فاعل الظرف او مبتدأ ومن صفتها خبره المقدم عليه وهذه الجملة
فى محل الرفع خبران **فان قيل** المراد بكون المعنى فى نفس الكلمة كون المعنى مدلولا عليه
للكلمة وهذا بعينه معنى قوله أَنْ تَدُلَّ الخ فيلزم التكرار فى عبارته **قلنا** المراد بكون
المعنى فى نفس الكلمة كون المعنى مدلولا عليه للكلمة بنفسها من غير حاجة الى ضم كلمة
اخرى اليها والمفهوم من قوله أَنْ تَدُلَّ على معنى كون المعنى مدلولا عليه للكلمة مطلقا فلا
يلزم التكرار فى عبارته **قوله اولا** **فان قيل** ان قوله اولا يشتمل على قسمين احدهما ما لا يدل
على معنى اصلا كالمهمل وثانيهما ما لا يدل على معنى فى نفسها بل على معنى فى غيرها كالحرف فقوله
الثانى الحرف يصدق على المهمل ايضا **قلنا** المنفى فى قوله اولا هى الدلالة بنفسها
لا مطلق الدلالة بقرينة **قوله** اما ان تدلّ على معنى فى نفسها **قوله** الثانى الحرف **فان قيل**
ان قوله الثانى صفة الكلمة فالمناسب ان يقول الثانية للزوم المطابقة بين الصفة والموصوف

سله **قوله** ان عبارة المص الخ اقول تفرق اقوالهم فى دفع هذا الاعتراض المشهور واتى كل واحد منهم بقول منه المقبول والمنظور فقال بعضهم بتقدير المضاف فى جانب الخبر اى ذات ان تدل وقال بعضهم بتقديره فى جانب الاسم اى لان حالها وقال بعضهم يجوز ان يؤول المؤول بالمصدر باسم الفاعل اى دالة ولا يلزم المجاز فى المجاز لان الفعل المأول بالمصدر مصدر حقيقة بالوضع الكلى وقال بعضهم يجوز ان يكون الفعل المأول بالمصدر مبتدأ وخبره محذوفا اى ثابت او ثبت الجملة الاسمية خبران وقال بعضهم يجوز ان يكون فاعلا للظرف المحذوف اى لانها من شأنها ان تدل او مبتدأ مؤخرا والمحذوف خبرا مقدما كما قال الاستاذ العلام عم فيضه على الدوام **اقول** اولى التقادير الاول لانه على الثانى يلزم تقدير الشئ قبل الحاجة اليه وعلى الثالث يلزم حذف شبه الجملة او الجملة حقيقة كما لا يخفى على من له قريحة سليمة وعلى الرابع اما حذف الفعل مع بعض متعلقاته او شبه الجملة او الجملة حقيقة فافهم لكنه قال مولانا الفاضل اللاهورى عبد الغفور تلميذ الشارح المبرور واما تقدير الذات فيخالف ما اقتضاه زيادة ان وقال فى بعض حواشيه لانها تقتضى ملاحظة النسبة المعتبرة فى مفهوم ما دخلت هى عليه والذات تقتضى عدم ملاحظة نسبة المصدر المضاف هى اليه لا موصوفها ولهذا لا يقال هند ذات ضربها بل هند ذات ضرب انتهى وقال السيد الشريف ان النظر الى المعنى يغنى من هذه التقادير اذ ليس فى المعنى المصدرية حقيقة انتهى يعنى ان كلمة ان اذا دخل على الفعل يجعل فى تاويل المصدر باعتبار الاحكام اللفظية كصحة دخول حرف الجر عليه وعطف المفرد عليه لا ان يجعل فى تاويله باعتبار المعنى بان يقصد المعنى المصدرى ولكنه من هذا التقدير ظهر ما مر من عدم لزوم المجاز ومنه الفرار وقال ان المصدر لا يقع خبرا عن الجثة اى الذات ان كان صريحا واما المأول به فيقع كذا فى الفوائد الشافية على اعراب الكافية بزيادة ونقصان يسير ۱۲ محمد خادمه

سكه **قوله** اولا معطوف على تدل وحذف المعطوف مع بقاء العاطف انما يمتنع عند عدم القرينة وبقاء بعض متعلقاته واما عند وجود احدهما او كليهما فجائز وههنا وجد كلاهما ۱۲ محمد خادمه

قلنا نعم لكن الكلمة مأوّلة بتاويل القسم اى القسم الثانى الحرف وانما سمى هذا القسم
حرفا لان الحرف فى اللغة الطرف كما يقال فلان فى حرف الوادى اى فى طرفها وهو فى
طرف فان قيل الحرف قد يقع فى الوسط ايضا نحو اريد ان تحسن الى قلنا المراد
بالطرف الجانب المقابل للاسم والفعل فان قيل الحرف غير مستقل والاسم والفعل
مستقلان فكيف يقابل غير المستقل بالمستقل قلنا المراد بالمقابلة انهما يقعان عمدة فى الكلام
وهو لا يقع **قوله** والاول اما ان يقترن فان قيل ان الضمير فى يقترن اما راجع الى الاول او الى
المعنى وكلاهما لا يصح اما الاول فلان الاقتران صفة المعنى لا صفة الكلمة والاول عبارة عن
الكلمة واما الثانى فلان المعنى غير مذكور فيلزم الاضمار قبل الذكر قلنا الضمير [٥١] راجع الى المعنى
وان لم يكن مذكورا حقيقة لكنه مذكور معنى من حيث انه مدلول الاول كما فى قوله تعالى اعدلوا
هو اقرب للتقوى فان قيل لا نسلم ان معنى الفعل مقترن باحد الازمنة الثلثة
والا يلزم اقتران الزمان بالزمان لان الزمان جزء مفهوم الفعل قلنا المراد
بمعناه المعنى التضمنى اعنى الحدث فان قيل ان معنى المصادر ايضا مقترن باحد الازمنة
الثلثة فى الوجود فينبغى ان تكون افعالا قلنا المراد بالاقتران الاقتران فى الفهم لا فى الوجود
فان قيل ان معنى ضارب فى زيد ضارب امس مقترن باحد الازمنة فى الفهم مع انه لم يكن
فعلا قلنا المراد بالاقتران الاقتران فى الفهم عن اللفظ الدال عليه والاقتران فى زيد
ضارب امس عن الامر الخارج وهو امس **قوله** باحد [٥٢] الازمنة الثلثة فان قيل معنى الصبوح
والغبوق ايضا مقترن باحد الازمنة المطلقة مع انهما ليسا فعلين قلنا المراد باحد الازمنة
الثلثة احد الازمنة الثلثة المخصوصة اعنى [٥٣] الماضى والحال والاستقبال لا مطلق الزمان فانه يع

---

[٥١] **قوله** قلنا الضمير راجع آه اقول يمكن بان يرجع الى الاول والاقتران اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة وفى الكلمة ان لم يوجد الاول لكن يوجد الثانى ١٢ تحفة خادمية

[٥٢] **قوله** باحد الازمنة الثلثة اعترض عليه ان الازمنة موصوف والثلثة صفة وموصوف اسماء العدد فى الحقيقة تميز لها والقاعدة فى تميز عدد الاقل على خلاف القياس فينبغى ان يقع باحد الازمن الثلث بغير التاء اجيب عنه ان تذكير التميز وتانيثه باعتبار المفرد ومفرده ههنا مذكر اى الزمان كذا فى الفوائد الشافية فعبارة المتن موافق للقاعدة لا مخالف منها كما قال بعض الافاضل فى مصنفه بالافغانية حيث قال انما لم يراع القاعدة رعاية لجانب التركيب التوصيفى ١٢ تحفة خادمية

[٥٣] **قوله** اعنى الماضى والحال والاستقبال لا مطلقا ومعناهما مطلق لان معنى الصبوح شراب خوردن در وقت صبح ومعنى الغبوق شراب خوردن در شبانگاه كذا فى بعض كتب اللغة واجيب عنه ايضا ان معنى اقتران الفعل بالزمان ان يدل بمادته وجوهره على الحدث وبهيئته على الزمان ونحو صبوح وغبوق ليس على هذا الذى يدل عليها بمادته ١٢ تحفة خادمية لحافظ محمد شعيب

[١٥] المراد به ملا صاحب چهار باغ فى شرح المقدمة ١٢

ان معنى لفظ الماضي والحال والمستقبل مقترن باحد الازمنة الثلثة المخصوصة مع انها
ليست افعالا قلنا معنى الاقتران ان يفهم ذلك الحدث عن الفعل فيفهم احد الازمنة الثلثة
مقارن له ومعنى هذه الالفاظ عين الزمان لا الحدث المقترن بها قوله اولا الثاني الاسم
وهو مأخوذ من السمو هو العلو ولا شك انه عال على اخويه فان قيل المراد بالاستعلاء
لا يخلو اما بالنسبة الى كل افراد الاسم او بعضها والاول ممنوع لان ليت ولعل عاليان على
بعض افراد الاسم كمن وما والثاني مسلم لكن بعض افراد الحرف ايضا عال كما عرفت قلنا
المراد بالاستعلاء انما هو بالنسبة الى كل افراد الاسم ومعنى الاستعلاء ان من جنسه وحده
يتركب الكلام دون اخويه لا الاستعلاء بمعنى قلة الحروف وكثرته وقيل من الوسم وهو
العلامة ولا شك انه علامة على مسماه لكنه ضعيف لان الفعل والحرف ايضا علامتان على مسماهما
قوله والاول الفعل سمي الفعل به لان الفعل في اللغة الحدث والفعل الاصطلاحي مشتمل عليه
فيكون تسمية الكل باسم الجزء قوله وقد علم بذلك حد كل منها فان قيل ان ذلك اشارة الى
الواحد المذكور فيما سبق اعني قوله لانها الخ وهي الجملة فلا يحصل المطابقة بين الاشارة و
المشار اليه قلنا ان ذلك اشارة الى وجه الحصر المفهوم من قوله لانها الخ فان قيل الحد تعريف
الشيء بجميع ذاتياته والمفهوم من وجه الحصر ليس الا مفهومات جامعة الافراد ومانعة عن دخول الاجزاء
الغير لا الذاتيات لكون بعضها عدميا والعدمي لا يكون ذاتيا للشيء قلنا المراد بالحد ههنا
التعريف الجامع المانع مجازا من قبيل ذكر الخاص وارادة العام او لان الحد عند اهل هذا الفن هو التعريف
فان قيل لما علم من وجه الحصر تعريف كل واحد منها فلم نبه عليه بقوله وقد علم ثم صرح به فيما بعد
قلنا لله در المصنف حيث اشار الى اتفاق مراتب الطلباء فالاشارة في وجه الحصر بالنسبة الى الذكي والتنبيه
بالنسبة الى المتوسط والتصريح بالنسبة الى الغبي قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد فان قيل
ان كلمة ما لا تخلو اما عبارة عن اللفظ او الشيء او الكلمة او الكلام والكل باطل اما الاول فلان تعريف
الكلام يصدق على نعم الواقع في جواب من قال اقام زيد لانه لفظ تضمن كلمتين

سله قوله لاشتمل عليها اعترض عليه بان ما اشتمل عليه من الحدث هو الفعل بفتح الفاء لا الفعل بكسرها فباعتباره ينبغي ان يسمى فعلا لا فعلا واجيب بان الفعل بكسر الفاء يطلق على المصدر على الحاصل كذا في التوضيح في بحث الحسن والقبح ١٢ تحفة سله اي قصدا او سميتم فائدة فانظر مفتشا ١٢ تحفة خادم

ولیس بکلام و اما الثانی فلان تعریف الکلام یصدق علی القرطاس المنقوش فیه زید قائم لانه[1] شیٔ تضمن کلمتین و لیس بکلام و اما الثالث فلانه یلزم حمل الجزء علی الکل و ایضا یلزم تضمن الکلمة للکلمتین و اما الرابع فلانه یلزم اخذ المحدود فی الحد قلنا ان کلمة ما عبارة عن اللفظ و المراد بالتضمن تضمن الکل للاجزاء و لفظ نعم ما أوّل بمعنی الکلمتین لانه متضمن للکلمتین بالمعنی المذکور فان قیل ان تعریف[2] الکلام لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه زید قائم ابوه و ابوه قائم و قام ابوه لان کل واحد منها متضمن للکلمات الاربع لا للکلمتین قلنا المراد من الکلمتین اعم من کونهما حقیقیتین او حکمیتین فالاجزاء فیها وان کان مرکبا لکنه مأوّل بتاویل المفرد اعنی زید قائم الاب فان قیل ان تعریف الکلام لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه مثل جسق مهمل و دیز مقلوب زید لان المسند الیه فیهما مهمل لیس بکلمة قلنا المسند الیه فیهما وان لم یکن کلمة حقیقة لکنه کلمة حکما لانه مؤول بهذا اللفظ فان قیل الکلام ما تضمن کلمتین هما عین الکلام فیلزم الاتحاد بین المتضمن والمتضمَّن قلنا المتضمِّن علی صیغة اسم الفاعل هو المجموع من حیث المجموع والمتضمَّن علی صیغة اسم المفعول کل واحد منهما ولا شک ان المجموع من حیث المجموع مغایر لکل واحد منهما فان قیل قوله بالاسناد جار و مجرور والجار والمجرور اذا وقع فی عبارة القوم لابد فیه من الاعراب المحلی فما الاعراب المحلی ههنا قلنا الاعراب المحلی ههنا النصب علی المصدریة[3] فان قیل الشرط فی المصدر ان یشتمل معنی الفعل علیه من قبیل اشتمال الکل علی الجزء و معنی تضمن مشتمل علی التضمن لا علی قوله بالاسناد قلنا انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف اعنی تضمنا فان قیل ان وصفیة الجار والمجرور باعتبار التعلق و متعلقه اما الفعل المذکور اعنی تضمن او المصدر المحذوف اعنی تضمنا فعلی الاول یلزم تقدیم الصفة علی الموصوف و علی الثانی یلزم الاتحاد بین الصفة والموصوف قلنا ان متعلقه حصلا لا الامرین

---

[1] قوله لانه شیٔ تضمن کلمتین اقول ان کان بالواسطة فلا یعبأ او رد فتامل ۱۲ تحفه خادمیه

[2] قوله فان قیل ان تعریف الکلام لا یکون جامعا لافراده الخ اقول الاولی ادراج هذا الاعتراض فی الاعتراض اللاحق به لما مر فتذکر ۱۲ تحفه خادمیه

[3] قوله علی المصدریة اقول او علی انه مفعول به لتضمن او علی انه حال من فاعل تضمن او علی انه صفة الکلمتین والاول اولی مما قلنا و مما قال الاستاذ العلام ایضا کما لا یخفی علی ذوی الافهام ۱۲ تحفه خادمیه

الذكورين والباء للسببية فيكون التقدير الكلام ما تضمن كلمتين تضمنا حاصلا بسبب اسناد
احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث تفيد
المخاطب فائدة تامة ويصح السكوت عليها فقوله لفظ جنس شامل للمهملات والموضوعات
والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وقوله تضمن كلمتين خرج به المهملات
والمفردات وقوله بالاسناد خرج به المركبات الغير الكلامية وبقيت المركبات الكلامية
سواء كانت خبرية كزيد قائم او انشائية مثل اضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين
بالاسناد **فان قيل** نعم ان الكلام الخبري متضمن للكلمتين لكن لا نسلم ان الكلام
الانشائي متضمن للكلمتين **قلنا** ان المراد بالكلمتين اعم من ان تكونا حقيقيتين او
حكميتين وفي الانشائي وان لم تكونا حقيقيتين لكن احدهما حقيقية وهو الفعل والاخرى
حكمية وهو المنوي **فان قيل** تعريف الكلام لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه ضربت
زيدا قائما لانه ليس بمتضمن للكلمتين لا حقيقة ولا حكما بل هو متضمن للكلمات الاربع
قلنا كلام المص ظاهر في ان ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام لانه لم يقيد تعريف الكلام بقيد
فقط وكلام صاحب المفصل صريح في ان ضربت كلام والمتعلقات خارجة عنه لانه
قال الكلام هو المركب من كلمتين الخ وتعريف المبتدأ باللام يفيد حصر المبتدأ في الخبر **فان
قيل** ان تعريف الكلام لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه الجملة لكونها متضمنة
للكلمتين بالاسناد **قلنا** بين الجملة والكلام ترادف على المذهب المختار فلو دخل احد المترادفين
في تعريف الآخر لا ضير فيه واما الجواب على قول من قال بالتباين بينهما فهو ان المراد بالاسناد
في تعريف الكلام هو الاسناد المقصود لذاته والاسناد المأخوذ في تعريف الجملة هو مطلق الاسناد
فافترقا **قوله** ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او اسم وفعل **فان قيل** ان نسبة الاتيان الى الكلام

بصم نسـ

بدون الواو ۱۲

له قوله خرج به آه اقول وكذا يخرج به نحو النار حارة والشمس مضيئة مما يكون من اجلى البديهيات لان المعتبر في حقيقة الاسناد الافادة ولا فائدة فيه وكذا يخرج كلام النائم والساهي بقولنا قصدا كذا في بعض شروح الالفية ۱۲ تحفه **له قوله** في الانشائي آه اقول فهم الاستاذ العلام دخول نحو اضرب ولا تضرب في تعريف الكلام مبني بتعميم الشارح الكلمتين والامر ليس كذلك والا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في الكلام كما لا يخفى على ذوي الافهام بل دخوله بتعميم اللفظ اي اعم من ان يكون حقيقة او حكما فافهم ۱۲ تحفه **له قوله** او اسم وفعل في بعض النسخ او فعل واسم فمن قدم الاسم فنظر الى اصالته ومن قدم الفعل فنظر الى الواقع يعني كلما وجد القسم الثاني فيكون الفعل فيه متقدما على الاسم كذا افادني مولانا ناما شرگر ۱۲ تحفه خادميه ـ

لا يصح لان الاتيان انما يتصور في ذي الروح والكلام ليس منه قلنا ان لا يتاتى بمعنى لا يحصل اعلم ان ذلك اشارة الى الكلام لا الى التضمن للاسناد من وجهين احدهما ان قوله ولا يتاتى الخ تقسيم للكلام فلابد ان يشار اليه وثانيهما ان ذلك اشارة الى بعيد وهو الكلام دون التضمن والاسناد لانهما قريبان فان قيل لما كان ذلك اشارة الى الكلام فيلزم من قوله في اسمين او اسم وفعل ظرفية الشيء لنفسه وهو باطل قلنا لا نسلم انه ظرفية الشيء لنفسه[۵۱] بل هو ظرفية الجزئي للكلي فان[۵۲] قيل ان غلام زيد مركب من الاسمين وليس بكلام قلنا ليس المراد بالاسمين مطلق الاسمين بل كون احدهما مسندا والآخر مسندا اليه وغلام زيد ليس كذلك بل احدهما مضاف والآخر مضاف اليه فان قيل ان ضربك مركب من الفعل والاسم وليس بكلام قلنا المراد بالفعل والاسم كون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه ومثل ضربك ليس كذلك بل ضرب فعل وضمير المخاطب مفعول به فان قيل ما الوجه للمصنف حيث اتى باداة الحصر في تقسيم الكلام لا في تقسيم الكلمة قلنا ان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة اقسام ثلثة من جنس واحد وثلثة من جنسين والواقع في نفس الامر قسمان اعني المركب من الاسمين والمركب من الفعل والاسم بخلاف الكلمة لانها لا تحتمل فوق الثلثة فان قيل حصر الكلام في القسمين باطل لوجود القسم الثالث اعني المركب من الاسم والحرف نحو يا زيد قلنا ان يَا زَيْدُ مأول بتقدير اَدْعُو زَيْدًا فلم يكن من تركيب الاسم والحرف بل من تركيب الفعل والاسم اعني المنوي في اَدْعُو فان[۵۳] قيل ان الكلام اذا تركب من الفعل والاسم فالشرط في الاسم ان يكون مسندا اليه وزيد في اَدْعُو زيدًا ليس مسندا اليه بل هو مفعول قلنا ان الاسم المسند اليه اعم من ان يكون ظاهرا او منويا فههنا وان لم يكن ظاهرا لكنه منوي قوله[۵۴] الاسم ما دل على معنى في نفسه فان قيل

---

[۵۱] قوله ظرفية الجزئي الخ اقول المراد بالجزئي الجزئي الاضافي لا الحقيقي فتامل ۱۲ تحفه [۵۲] قوله فان قيل ان غلام زيد الخ اقول تقرير الاستاذ العلام آنفا ان كلمة ذلك اشارة الى الكلام وحقيقة الكلام بمعنى الكلمتين على الاسناد وفيه تحقيق الاستاذ العلام الى الاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى فلا ورود لهذا الاعتراض واللاحق به فافهم ۱۲ تحفه [۵۳] قوله فان قيل ان الكلام اذا تركب الخ اقول هذا الاعتراض مبني على تقرير الاعتراض من قول الاستاذ العلام اعني بالمنوي في ادعو والتوجه الى قول رد الاستاذ العلام بل من تركيب الفعل والاسم على الظاهر [illegible] ۱۲ تحفه نعمانيه ۱۲ [۵۴] قوله الاسم ما دل الخ اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسها اي في نفس ما دل يعني الكلمة كذا قال الشارح رح وانما عبر بكلمة ما دون الكلمة اولا بالنكرة وثانيا بالمعرفة اشارة الى جواز الامرين او الى اولوية الاول فافهم غير مقترن اي بحسب الوضع الاول احترز به عن [illegible] للمعنى [illegible] ۱۲ تحفه

ان كلمة ما لا تخلوا اما عبارة عن الشئ او اللفظ او الكلمة او الاسم والكل باطل اما الاول فلانه لو كان كلمة ما عبارة عن الشئ يصدق تعريف الاسم على الدوال الاربع ولو كان عبارة عن اللفظ يصدق تعريف الاسم على المركب ولو كان عبارة عن الكلمة لا يجئ مطابقة بين الراجع اعنى الضمير المستتر فى مادل والمجرور فى نفسه والمرجع ولو كان عبارة عن الاسم يلزم اخذ المحدود فى الحد **قلنا** ان كلمة ما عبارة عن الكلمة وتذكير الضمير باعتبار لفظ الموصول **فان قيل** المتبادر ارجاع الضمير المجرور الى المعنى لقربه فيلزم ظرفية الشئ لنفسه **قلنا** لا يلزم ظرفية الشئ لنفسه لان كلمة فى بمعنى الاعتبار اى ما دل على معنى باعتبار فى نفسه **فان قيل** كما ان معنى الاسم معتبر فى نفسه كذلك معنى الحرف ايضا معتبر فى نفسه لان الاعتبار يجرى فى الممتنعات فلا يحصل الفرق بين المعنى الاسمى والحرفى **قلنا** المراد بكون المعنى معتبرا فى نفسه كون المعنى منظورا اليه فى نفسه ولا شك ان معنى الاسم منظور اليه فى نفسه ومعنى الحرف غير منظور اليه فى نفسه **فان قيل** ان كون فى بمعنى الاعتبار دعوى مجرد عن البرهان **قلنا** البرهان عليه قولهم الدار فى نفسها حكمها كذا اى باعتبار ذاتها حكمها كذا الا باعتبار امر خارج عنها ولذلك اى لاجل كون فى بمعنى الاعتبار فسر الحرف بكلمة تدل على معنى فى غيره اى باعتبار غيره لا باعتبار فى نفسها اعلم ان محصول ما قال المص فى شرح المفصل ما ذكره[1] بعض المحققين وهو مير سيد شريف فى حواشى شرح المطالع وحواشى المتوسط وهو كما ان فى الخارج ممكنا موجودا قائما بذاته يسمى بالجوهر وممكنا موجودا قائما بالغير ويسمى بالعرض كذلك فى الذهن معقول هو مدرك قصدا وملحوظ فى ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره ولا يصلح لشئ منهما والغرض من المحصول تشبيه المعقول بالمحسوس لايضاح المعقول يعنى ان الموجود على قسمين موجود خارجى وموجود ذهنى والموجود الخارجى على قسمين قائم بذاته

---

[1] قوله ما ذكره بعض المحققين وقال بعض الافاضل وانما قال ما ذكره ولم يقل ما قاله لان المحصول ليس من السيد قدس سره بل من غيره واورده على سبيل النقل لانه قدس سره اخذه من كلام المص رح انتهى اقول فيه شغب كثير من اراد الاستيضاح فليرجع الى التقرير المعقول فى بيان الحاصل والمحصول لمولانا خادم احمد اللكنوى ١٢ تحفة خادمه لحافظ محمد شعيب ولايتى۔

كالجوهر وقائم بغيره كالعرض و الموجود الذهني على قسمين مستقل في الفهم كالمعنى الاسمي و
غير مستقل في الفهم كالمعنى الحرفي فالمعنى الاسمي مشابه بالجوهر والمعنى الحرفي مشابه بالعرض
فالابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل قصداً وبالذات كان معنى مستقلاً بالمفهومية يصلح لان يحكم
عليه وبه وهذا المعنى بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط ولا يحتاج لفظ الابتداء في
الدلالة على المعنى الى ضم كلمة اخرى كالسير والبصرة وهذا المعنى هو المراد بقولهم ان للاسم
والفعل معنى كائناً في نفس الكلمة والابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل من حيث هو حالة
بين السير والبصرة وجعله العقل آلة لتعرف حالهما كان المعنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح
لان يحكم عليه وبه وهذا المعنى بهذا الاعتبار مدلول لفظ من ويحتاج لفظ من في الدلالة عليه الى
ضم كلمة اخرى كالسير والبصرة وهذا هو المراد بقولهم ان للحرف معنى كائناً في غيره فان قيل
لا نسلم ان الابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل قصداً وبالذات كان معنى مستقلاً بالمفهومية لان
الابتداء نسبة بين الفاعل والمبدأ وكل نسبة تحتاج الى تصور الطرفين قلنا انحصر في النسبة
على قسمين اجمالي وتفصيلي فالنسبة الكائنة بين الطرفين الاجماليين غير محتاجة الى ذكر الطرفين
والنسبة الكائنة بين الطرفين التفصيليين محتاجة الى ذكر الطرفين ومعنى الابتداء من قبيل
الاول ومعنى من من قبيل الثاني وحاصل الكلام ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي اي
الشروع عن شيء بشيء ولفظ من موضوع لمعنى جزئي اي الشروع عن شيء معين بشيء معين فان قيل
ان الضمير المجرور في عبارة المص يحتمل ان يرجع الى الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى فالاول مستقيم
والثاني غير مستقيم لما فيه من المخالفة بين التفصيل والاجمال قلنا لا يلزم المخالفة لان مرجع
كينونة المعنى في نفس الكلمة وكينونة المعنى في نفس المعنى الى امر واحد وهو الاستقلال
بالمفهومية فان قيل لما كان الضمير المجرور في عبارته محتملاً للمعنيين فالظاهر ان الضمير
المجرور في عبارة المفصل ايض محتمل المعنيين لان الكافية منتخبة من المفصل قلنا عبارة
المفصل ظاهر في المعنى الاخير لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس
الكلمة فان قيل ان تعريف الاسم لا يكون جامعاً لافراده وحد الحرف لا يكون

له قوله فان قيل ان الضمير المجرور في عبارة المص يحتمل ان يرجع الى الكلمة آه الاولى ان يقال بانه اذا كان الامر كذلك لم لا يجوز ارجاع الضمير الى المعنى فيلزم المخالفة بين التفصيل الى قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه آه والاجمال اي وجعلته ١٢ تحفة خادميه

مانعا عن دخول الغیر فیه لان الاسماء اللازمة الاضافة خارجة عن تعریف الاسم وداخلة فی تعریف الحرف لانها محتاجة فی الدلالة علی معانیها الی ما اضیفت هی الیه قلنا ان الاسماء اللازمة الاضافة لا تخرج عن تعریف الاسم ولا تدخل فی تعریف الحرف لان معانیها مفهومات کلیة مستقلة بالمفهومیة لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا او تبعا من غیر حاجة الی ذکرها فان قیل لما کانت معانیها مفهومات کلیة فلم استعملوها فی متعلقات مخصوصة ولا یستعملونها فی متعلقات عامة قلنا عادتهم جاریة باستعمالها فی مفهوماتها مضافة الی متعلقات مخصوصة لانها الغرض من وضعها فلزم ذکرها لفهم هذه المخصوصات لا لفهم اصل المعنی فان قیل المراد بکینونة المعنی فی نفس الکلمة لا یخلو اما ان یکون معنی مطابقیا او تضمنیا او التزامیا او معنی مطلقا والکل باطل اما الاول فلانه لو کان المراد بالمعنی المعنی المطابقی یخرج الفعل عن تعریف الاسم بالقید الاول لان معناه المطابقی لیس کائنا فی نفسه فاخراجه بالقید الثانی تخریج المخرج وهو باطل واما الثانی فلانه لو کان المراد بالمعنی معناه التضمنی یخرج من تعریف الاسم الاسماء البسیطة معنی کلفظ النقطة و المصدر لانه لیس لهما معنی تضمنی واما الثالث فلانه لو کان المراد بالمعنی معناه الالتزامی فاعتباره فی التعریفات شنیع لانه بعید عن الفهم واما الرابع فلانه لو کان المراد بالمعنی مطلق المعنی فورد علیه ما ورد علی المقید لان المطلق لا وجود له الا فی ضمن المقید قلنا المراد بالمعنی مطلق المعنی لکن المتحقق فی الفعل ان معناه التضمنی کائن فی نفسه وما قیل ان الوارد علی المطلق وارد علی المقید لان المطلق لا وجود له الا فی ضمن المقید فنقول کلامنا فی الارادة لا فی الوجود وارادة المطلق بدون المقید ممکن فان قیل المراد بمعناه التضمنی لا یخلو اما النسبة او الزمان او الحدث فان کان المراد النسبة فهی لیست کائنة فی نفسها وان کان الزمان فحینئذ یلزم اقتران الزمان بالزمان وان کان الحدث یلزم الترجیح بلا مرجح قلنا المراد بمعناه التضمنی الحدث ولا یلزم الترجیح بلا مرجح لان معنی الفعل موصوف بالکینونة والاقتران والنسبة لیست کائنة

سله واعلم ان قوله ما جنس شامل للاقسام کلها وبالقید الاول خرج الحرف وبالقید الثانی خرج الفعل وبقولنا بحسب الوضع الاول خرج الافعال المنسلخة ودخل اسماء الافعال ۱۲ تحفه خادمیه۔

في نفسها والزمان ليس مقترنا والحدث كائن في نفسه ومقترن باحد الازمنة الثلثة فتعين بالارادة **فان قيل** ان تعريف الاسم لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه اسماء الافعال لان معانيها مقترنة باحد الازمنة الثلثة **قلنا** المراد بعدم الاقتران ما هو بحسب الوضع الاول ولا شك ان معانيها غير مقترنة بحسب الوضع الاول وان عرض لها الاقتران بعارض الاستعمال لانها منقولة عن المصدرية[1] او الظرفية او الصوتية الى معنى الامر او الماضي **فان قيل** ان تعريف الاسم لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه الافعال المنسلخة لان معانيها مقترنة باحد الازمنة الثلثة **قلنا** المراد بالاقتران ما هو بحسب الوضع الاول ولا شك ان معانيها مقترنة بحسب الوضع الاول وان عرض لها عدم الاقتران بعارض الاستعمال والانسلاخ **فان قيل** ان تعريف الاسم لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه المضارع لان معناه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة بل مقترن بالزمانين اعني الحال والاستقبال **قلنا** ان المضارع على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال دال على الزمانين المعينين من الازمنة الثلثة والدلالة على الزمانين المعينين مستلزم للدلالة على واحد اذ الواحد في ضمن المتعدد **فان قيل** لما كان المضارع دالا على الزمانين لزم عموم المشترك وهو باطل **قلنا** عموم المشترك باطل في الارادة لا في الدلالة وههنا في الدلالة **فان قيل** ان مقصود النحوي بيان احوال الكلمة والكلام واما تعريفهما فلانه موقوف عليه المقصود واما الاشتغال ببيان الخواص اشتغال بما لا يعني لانه ليس مقصودا ولا موقوفا عليه للمقصود **قلنا** ان للاسم وجودين وجود ذهني ووجود خارجي ومعرفة الاول حصل بالتعريف فلابد من معرفة الثاني ببيان الخواص لزيادة الايضاح لان زيادة ايضاح الشئ مفيدة لزيادة البصيرة في الشئ **فقال** ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة لان[2] خاصة الاسم اما لفظية

---

[1] **قوله** عن المصدرية كرويد او الظرفية كامامك وعليك او الصوتية كصه ومه ١٢ تحفه خادميه

[2] **قوله** لان خاصة الاسم آه اقول ليس غرض الاستاذ العلام من الضوابط التي ذكرها في اول كل مرام ايراد الدليل على ما ذكره في المرام بل تنشيط لاذهان الطلاب الكرام ١٢ تحفه خادميه۔

واما معنوية فاللفظية اما محل ورودها اول الاسم او آخره فالاول اللام والثاني اما نفس الحركة او تابع لها فالاول الجر والثاني التنوين والمعنوية اما فى ضمن المركب التام او غير التام فالاول هو الاسناد والثاني الاضافة فان قيل المص فى صدد الاختصار فالمناسب ان يقول وخواصه دخول اللام قلنا اورد من تنبيها على ان ما اورده ههنا هو بعض الخواص لا كلها فان قيل المذكور ههنا خمسة فلم اورد جمع الكثرة قلنا المص اورد صيغة جمع الكثرة تنبيها على كثرة الخواص فى الواقع فان قيل ايراد المص هذا البعض ترجيح بلا مرجح قلنا انما اورده لكونها الخواص المعظمة المكبرة فان قيل لا نسلم ان دخول اللام من خواص الاسم لان كثيرا من افراد الاسم يمتنع دخول اللام عليها كاسماء الاشارة والموصولات والمضمرات والاعلام قلنا الخاصة قسمان شاملة وغير شاملة فالشاملة ما تكون خاصة بالنسبة الى جميع افراد الشئ كالكاتب بالقوة للانسان وغير الشاملة ما تكون خاصة بالنسبة الى بعض افراد الشئ كالكاتب بالفعل للانسان فالمراد ههنا مطلق الخاصة لا الشاملة فان قيل لا نسلم ان دخول اللام من خواص الاسم لان اللام كما يوجد فى الاسم كذلك يوجد فى الفعل كلام الامر ولام الابتداء قلنا المراد باللام لام التعريف فان قيل كما ان اللام للتعريف كذلك الميم ايضا للتعريف كما فى قوله عليه الصلوة والسلام ليس من امبر امصيام فى امسفر كذا حرف النداء ايضا للتعريف نحو يا رجل اذا قصد به معين فينبغي ان يقول ومن خواصه دخول حرف التعريف ليشملهما قلنا انما لم يتعرض للميم لعدم شهرته فى التعريف ولكونه بدلا من اللام ولم يتعرض لحرف النداء لظهور اختصاصه بالاسم لان المنادى لا يكون الا اسما فان قيل المقص كما يحصل بقوله دخول اللام كذلك يحصل بقوله دخول حرف التعريف فلم اختار اللام على حرف التعريف قلنا فى هذا المقام مذاهب ثلثة مذهب سيبويه ومذهب الخليل ومذهب المبرد فمذهب سيبويه ان اداة التعريف هى اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء

سله قوله كما فى قوله عليه الصلوة والسلام على لغة حمير فى جواب حميري حين قال امن امبر امصيام فى امسفر ١٢ تحفه خادميه

بالساكن ومذهب الخليل انما ال كهل ومذهب المبرد انما الهمزة المفتوحة وحدها زيدت
عليها اللام للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام والمختار عند المصـ مذهب سيبويه
فلذلك اختار اللام على حرف التعريف وانما اختص اللام بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل
بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل
عليه تضمنا لا مطابقة **قوله** والجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر
وحرف الجر مختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فكذا اثره مختص بالاسم لئلا
يلزم وجود الاثر بدون المؤثر **فان قيل** ان الدليل لا يطابق المدعى لان المدعى ان
مطلق الجر من خواص الاسم والدليل دال على ان الجر الذي هو اثر الحرف مختص بالاسم
فبقي الجر الذي لم يكن اثر حرف الجر كالجر في المضاف اليه بالاضافة اللفظية **قلنا** حرف
الجر اعم من ان يكون لفظا او تقديرا فالمضاف اليه في الاضافة اللفظية وان لم يكن مجرورا بحرف
الجر اللفظي لكنه مجرور بحرف الجر التقديري وان سلم فالاضافة اللفظية فرع المعنوية والفرع
لا يخالف الاصل **قوله** والتنوين لاختصاص معاني التنوينات الاربع بالاسم سوى تنوين
الترنم **قوله** والاسناد اليه **فان قيل** ان الظاهر ان قوله والاسناد بالجر عطف على
مدخول الدخول لا على نفسه والا يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فيكون المعنى
ومن خواصه دخول الاسناد وهذا المعنى فاسد لان الدخول ما ذكر الشيء في اول الشيء
او لحوقه في اخره والاسناد نسبة بين المسند والمسند اليه ليس قابلا للذكر في الاول ولا للحوق
في الاخر **قلنا** ان قوله والاسناد بالرفع عطف على نفس الدخول لا على مدخوله والفصل بين
المعطوف والمعطوف عليه ممتنع بالاجنبي والمضاف اليه ليس اجنبيا عن المضاف بل من تمامه **فان**
قيل الاسناد نسبة بين المسند والمسند اليه فلما كان الاسناد من خواص الاسم فينبغي ان يكون

له **قوله** لاختصاص معاني آه ولانه يوجب الانقطاع عما بعده والفعل يوجب الاتصال بالفاعل فيتنافيان وفيه نظر لان الصفات تقتضي بالفاعل ايضا ومع ذلك يدخل التنوين عليه واجيب بان اقتضاءها الفاعل فرعي فلا يعتد به كذا في غاية التحقيق و التنوين بخمسة اقسام على المشهور يجمعه قول الشاعر ؎ تنوین پنج قسم شد اے یار من بگیر، اول تمکن ست دوم عوض ثانیش بگیر، دگر مقابل است و ترنم برادرم، واین پنج یاد کن کہ شوی شاہ بے نظیر۔ اعلم انه لو قال الاستاذ العلام تنوينات الخمس بالاسم سوى الخ لكان اولى لان

المسند والمسند الیه ایضاً من خواص الاسم ولیس کذلک بل المسند قد یکون فعلا قلنا
المراد بالاسناد المسند الیه فان قیل المسند الیه ذات والخواص من قبیل الاعراض قلنا
المراد بالمسند الیه کون الشیٔ مسندا الیه وانما کان کون الشیٔ مسندا الیه من خواص الاسم
لان فی کل واحد من المسند والمسند الیه لا بد ان یکون مستقلا والحرف لیس مستقلا کلّ
والفعل وان کان مستقلاً لکنه وضع مسنداً فلو جعل مسندا الیه یلزم خلاف وضعه
قوله والاضافة **فان قیل** الاضافة نسبة بین المضاف والمضاف الیه فلما کانت الاضافة
من خواص الاسم فینبغی ان یکون المضاف والمضاف الیه ایضاً من خواص الاسم
ولیس کذلک بل المضاف الیه قد یکون فعلا نحو یَوْمَ یَنفَعُ الصّٰدِقِیْنَ صِدْقُهُمْ
قلنا المراد بالاضافة المضاف **فان قیل** المضاف ذات والخواص من قبیل الاعراض قلنا
المراد بالمضاف کون الشیٔ مضافا **فان قیل** لا نسلم ان کون الشیٔ مضافا من خواص الاسم
لان خاصة الشیٔ ما یوجد فیه ولا یوجد فی غیره وهذا کما یوجد فی الاسم کذلک یوجد فی الفعل
کما فی قوله مررت بزید قلنا المراد بکون المضاف من خواص الاسم بتقدیر حرف الجر لا بذکره
او نقول عن اصل الاعتراض ان المضاف والمضاف الیه کلاهما من خواص الاسم وقوله
تعالیٰ یوم ینفع الصدقین الخ بتاویل المصدر ای یوم نفع الصّادقین الخ واما کون الشیٔ مضافا
من خواص الاسم فلاختصاص لوازم الاضافة بالاسم اعنی التخفیف والتخصیص والتعریف ولما
کون الشیٔ مضافا الیه من خواص الاسم فلان المضاف یعمل الجر فی المضاف الیه والجر من خواص الاسم فکذا
المضاف الیه من خواص الاسم **قوله** هو معرب ومبنی لانه[له] اما مرکب مع غیره او لا الثانی مبنی کالاسماء
المعدودة والاول اما مشابه بمبنی الاصل ولا الاول مبنی والثانی معرب وقدم المعرب علی المبنی لان الاصل
فی الاسماء الاعراب لان الالفاظ موضوعة لنظمها ما فی الضمیر وهذا المعنی موجود فی المعرب

سله **قوله** لانه اما مرکب مع غیره او لا آه اقول وبما ذکرنا من انه لیس غرض الاستاذ ایراد الدلیل آه یندفع ما یتوهم من انه یخرج منه ما یکون مرکبا مع غیره ولم یشبه مبنی الاصل ای لم یکن مرکبا مع عامله نحو غلام زید وان امکن الجواب عنه بان المراد من الترکیب مع غیره ترکیب یتحقق معه عامله ولو قال اما ان یختلف آخره ای الاسم الاول فالاول معرب والثانی مبنی لکان اسلم واخصر واید نحو زید فی جاءنی زید عند حدوث الاعراب لتحقق الاختلاف ولو من السکون ۱۲ تحفہ خادمیہ۔

لا فى المبنى **قوله** فالمعرب المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل **فان قيل** ان تقسيم
الاسم الى المعرب والمبنى لا يصح لان قسم الشئ اخص منه والمعرب والمبنى اعم منه
قلنا اللام فى المعرب للعهد والمعهود به الاسم المعرب والاسم المعرب اخص من الاسم
فان قيل ان تعريف المعرب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه ضَرَبَ فى
ضرب زيدٌ لانه مركب مع غيره ولم يشبه مبنى الاصل بل عينه **قلنا** المراد بالمركب الاسم
المركب وضرب فى ضرب زيد فعل مركب **فان قيل** ان تعريف المعرب بالمركب لا يصح لان المعرب
من اقسام الاسم والاسم من اقسام الكلمة والمعتبر فى مفهوم الكلمة الافراد وبين الافراد
والتركيب منافاة **قلنا** المركب معنيين مركب بمعنى مضموم مع الغير ومركب بمعنى مجموع
المضمومين فالمراد بالمركب ههنا هو المركب بالمعنى الاول والمنافى للمعرب هو المركب بالمعنى
الثانى **فان قيل** لما كان المركب مشتركا بين المعنيين لزم اخذ المشترك فى التعريف وهو
غير جائز **قلنا** اخذ المشترك فى التعريف شنيع بدون القرينة وههنا وجدت القرينة
وهى ان المركب اذا عُدِّى بعلى يراد به المعنى الاوّل واذا عُدِّى بمن يراد به المعنى الثانى
وههنا عُدِّى بعلى **فان قيل** ان تعريف المعرب لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه
المبتدأ والخبر لان المتبادر من التركيب تركيب مع العامل وهما لم يتركبا مع العامل لان
عاملهما معنوى وتركيب اللفظى بالمعنوى محال **قلنا** المراد بالتركيب التركيب مع غيره سواء
كان مع العامل وغيره وهما مركبان مع غير العامل لان كل واحد منهما مركب مع صاحبه **فان
قيل** ان تعريف المعرب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه غلام فى غلام زيد
لانه مركب مع غيره ولم يشبه مبنى الاصل مع انه مبنى **قلنا** المراد بالتركيب ما يتحقق معه عامله
فان قيل ان تعريف المعرب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه زيد فى يا زيد
لانه مركب مع غيره ولم يشبه مبنى الاصل بل هو مناسبه **قلنا** المراد بعدم المشابهة عدم
المناسبة **فان قيل** فعلى هذا يلزم اخذ المجاز فى التعريف وهو شنيع **قلنا** اخذ المجاز فى التعريف
شنيع بدون القرينة وههنا وجدت القرينة وهى ان المعرب مقابل للمبنى والمبنى مقيد بقيد المناسبة

نافعة

له قال فالمعرب اى الاسم المعرب المركب اى الذى ركب مع غيره مركبا يتحقق معه عامله فقوله المركب جنس شامل للمعرب والمبنى كما الذى لم يخرج ما سوى المعرب

وتقيد احد المتقابلين بقيد يوجب تقيد المقابل الآخر بذلك القيد فضد المناسبة عدم المناسبة فان قيل ان تعريف المعرب لا يكون جامعا للافراد لانه خرج منه غير المنصرف لانه مشابه للفعل في وجود الفرعيتين قلنا المراد بالمناسبة المناسبة المؤثرة في منع الاعراب فان قيل ان تعريف المعرب لا يكون جامعا للافراد لانه خرج منه اسم الفاعل لانه مشابه لمبنى الاصل اعنى المضارع قلنا المراد بمبنى الاصل ما يكون اصلا في البناء لا ما يكون اصله البناء والمضارع مبنى الاصل بالمعنى الثاني لا بالمعنى الاول فان قيل لما كان المراد بمبنى الاصل مبنى الاصل بالمعنى الاول فلا يحصل المغايرة بين المضاف والمضاف اليه قلنا اضافة المبنى الى الاصل بيانية فان قيل لم عدل المصنف عن تعريف الجمهور وهو ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل قلنا انما عدل عنه لان تعريفهم دوري لان معرفة اختلاف الآخر موقوف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب باختلاف الآخر لزم الدور ولكن هذا الجواب ضعيف لان تعريفهم تعريف بالاثر وهو قسم من تعريف جائز عند القوم فالحق ان يقال انه انما عدل عنه لان المقصود من تعريف المعرب كونه وسيلة الى الحكم وتعريفهم لا يكون وسيلة اليه لانه يستلزم تقدم الشيء على نفسه لانك اذا قلت ان زيدا في قام زيدٌ معرب اي مختلف آخره باختلاف العوامل لانه مما اختلف آخره باختلاف العوامل فالصغرى عين النتيجة والصغرى مقدمة والنتيجة مؤخرة فيلزم تقدم الشيء على نفسه بخلاف تعريف المصنف لانه يكون وسيلة اليه لانك اذا قلت ان زيدا في قام زيد معرب اي مركب لم يشبه مبنى الاصل لانه مما اختلف آخره باختلاف العوامل وكل ما اختلف آخره باختلاف العوامل فهو معرب اي مركب لم يشبه مبنى الاصل فالصغرى غير النتيجة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه قوله وحكمه

سه قوله وحكمه اي الاثر المترتب عليه من جملة آثاره ان يختلف آخره لفظا او صفة حقيقة او حكما باختلاف العوامل في الاصل لفظا او تقديرا فمثال اللفظي الحقيقي من جهة الذات نحو جاءني ابوك ورايت اباك ومررت بابيك ومثال اللفظي الحقيقي من جهة الصفة نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد ومثال اللفظي الحكمي من جهة الذات نحو رايت مسلمين ومررت بمسلمين ومثال اللفظي الحكمي من جهة الصفة نحو رايت احمد ومررت باحمد ومثال التقديري الحقيقي من جهة الذات نحو جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم ومثال التقديري الحقيقي من جهة الصفة نحو آني فتى ومررت بفتى ومثال التقديري الحكمي من جهة الذات نحو رايت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم ومثال التقديري الحكمي من جهة الصفة نحو رايت حبلى ومررت بحبلى وانما قال ان يختلف آخره لانه لو كان الاختلاف في الاوسط او في غير الآخر لم يكن من خواص المعرب نحو اختلاف الراء في امرء والنون في ابنم اعلم ان الراء والنون في هذين الاسمين يتبعان حركة الآخر تقول جاءني امرؤ وابنم ورايت امرأ وابنما ومررت بامرئ وابنم وانما جعل الاعراب في آخر المعرب لان الاعراب كالوصف وهو يذكر بعد الفراغ عن الموصوف فكذلك يذكر الاعراب بعد المعرب وانما قال باختلاف العوامل احترازا عن اختلاف الآخر لا باختلاف العوامل فانه لا يكون من خواص المعرب نحو اختلاف آخر من في من ابنك ومن الرجل ومن زيد ۱۲ تحفه ومتوسط۔

اى حكم المعرب الناشئ عن العامل الثابت فى المعرب ان يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او
تقديرا اى يختلف اخر حرفه باختلاف العوامل ذاتا او صفة حقيقة او حكما لفظا او حرفه
تقديرا فان قيل ان اضافة الحكم الى المعرب للاستغراق فيكون المعنى ان كل حكم من
احكام المعرب ان يختلف اخره باختلاف العوامل وليس الامر كذلك لان للمعرب احكاما
كثيرة سوى اختلاف اخره قلنا اضافة الحكم الى المعرب للعهد والمعهود بها بعض الاحكام
اى من جملة احكام المعرب فان قيل ان اضافة الحكم الى المعرب لا يصح لان الحكم عبارة
عن اسناد احد الامرين الى الاخر ايجابا او سلبا وهو انما يتصور فى المركب والمعرب من اقسام
المفرد قلنا المراد بالحكم الحكم بالمعنى اللغوى وهو الاثر المترتب على الشئ فان قيل ان حكم
المعرب منقوض بحركة نحو غلامى لانه اختلاف فى اخر المعرب وليس بحكم قلنا المراد بالحكم
ما هو حكم المعرب من حيث[له] انه اخر المعرب وهذا الاختلاف ليس من حيث انه اخر بل من حيث
انه ما قبل ياء المتكلم فان قيل ان اختلاف الاخر انما يستقيم فى المعرب الذى هو معرب
بالحرف لا فيما[عه] هو معرب بالحركة قلنا ان اختلاف الاخر اعم من ان يكون ذاتا او صفة فالمعرب
بالحركة وان لم يختلف ذاتا لكنه اختلف صفة والاختلاف الذاتى ان يتبدل حرف بحرف والصفتى
ان يتبدل حركة بحركة فان قيل ان الاختلاف الذاتى منقوض بكل واحد من التثنية والجمع
المذكر السالم فى حالتى النصب والجر لانهما معربان بالحرف مع انه لم يختلف اخرهما من حيث
الذات قلنا الاختلاف الذاتى اعم من ان يكون حقيقة او حكما ففيهما وان لم يوجد الاختلاف
حقيقة لكنه وجد حكما لان الياء بعد دخول الناصب علامة النصب حكما كما انها بعد دخول الجار
علامة الجر حقيقة فان قيل ان الاختلاف الصفتى منقوض بما هو معرب بالحركة كزيد فى جاء
زيدٌ ورأيت زيدا ومررت بزيد لان اخره اعنى النون الساكن المسمى بالتنوين لم يختلف باختلاف
العوامل قلنا ان اخره الدال لا التنوين بل هو كلمة براسها فان قيل ان الاختلاف الصفتى منقوض
بغير المنصرف فى حالة النصب والجر لانه معرب بالحركة ولم يختلف اخره من حيث الصفة قلنا

[له] قوله من حيث انه اخر المعرب اقول لو كان هذا القيد مرادا لم يستغن قول المص باختلاف العوامل فتذكر ما مر منا فى فائدة ١٢ تحفه

[عه] قوله لا فيما هو معرب بالحركة لان الحركة ليست باخر المعرب كما هو الظاهر ١٢ تحفه خادمه لحافظ محمد شعيب۔

ان الاختلاف المصنف اعم من ان يكون حقيقةً او حكمًا وههنا وان لم يوجد الاختلاف حقيقةً
لكنه وجد حكمًا لان الفتحة بعد دخول الجر علامة الجر حكمًا كما ان بعد دخول الناصب علامة النصب
حقيقة فان قيل ان العوامل جمع فينبغي ان لا يختلف اخره بدخول العامل او العاملين عامل وعاملين
قلنا المراد بالعوامل جنس العامل لبطلان الجمعية باللام[1] فان قيل اى حكم
المعرب منقوض بمن فى جاءنى[2] رجل منو ورايت رجلا منا ومررت برجل منى لان
اخره اختلف باختلاف العوامل مع انه ليس بحكم المعرب قلنا المراد باختلاف
الاختلاف الحاصل بدخول العامل عليه بالذات وههنا العامل دخل على المستفهم عنه
لا على الاستفهام فان قيل ازيدًا فى مثال ازيدًا مضروبٌ اى ضربت زيدًا او انى ضاربٌ
زيدٌ ادخل عليه العوامل المختلفة بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان اخره لم يختلف
باختلاف العوامل قلنا المراد باختلاف العوامل اختلافها فى العمل لا فى الاسميةُ والفعلية
والحرفية فان قيل ان حكم الشئ خاصة له واختلاف الاخر ليس خاصة المعرب لان بعض
الاسماء المعدودة المركبة مع العامل تبدلء حكمها حكمًا ش والاعراب لا اختلاف الاخر قلنا هذا
حكم اخر من احكام المعرب سوى اختلاف الاخر حكمٌ اخر من احكام المعرب فلو لم يدخل احد الحكمين فى
الاخر لا فساد فيه لان للمعرب احكامًا كثيرةً سوى اختلاف الاخر فان قيل ان نصب لفظًا او تقديرًا
لا يخلو اما على التميز او على المصدرية لا يصح كل واحد منهما اما الاول فلان التميز عن النسبة اما
فاعل او مفعول وفاعل قوله يختلف اخره لفظًا الاخر لا لفظا ولا تقديرا واما الثانى فلان الشرط
فى المصدر ان يشتمل معنى الفعل عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى يختلف
مشتمل على الاختلاف لا على لفظا ولا تقديرا قلنا انه منصوب على التميز ولا شك
انه فاعل بعد ردّ العبارة الى الاصل فيكون تقديره وحكمه ان يختلف لفظ اخره او تقدير
اخره او نقول انه منصوب على المصدرية بتقدير المضاف فتقديره ان يختلف

---

[1] قوله لبطلان الجمعية باللام يعني ان اللام للجنس لا للاستغراق كما فهم المعترض ۱۲ تحفه خادميه

[2] قوله جاءنى رجل منو آه اقول الاول حكاية عن الرفع والثانى حكاية عن النصب والثالث حكاية عن الجر وان شئت التفصيل فارجع الى الفية ابن مالك وشرحه ۱۲ تحفه خادميه۔

آخره اختلاف لفظا او تقديرا قوله عه الاعراب ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المعتورة
فان قيل ان تعريف الاعراب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه
العامل و المعنى المقتضى لانه يختلف بهما آخر المعرب قلنا ان كلمة ما عبارة عن الحرف والحركة
والعامل و المعنى المقتضى ليسا من الحروف والحركات لكن هذا الجواب ضعيف
لانه دخل فيه الحروف العاملة فالاولى ان يقال ان كلمة ما عبارة عن الشئ و الباء في به
للسببية و المتبادر من السبب السبب القريب و العامل و المعنى المقتضى من الاسباب
البعيدة فان قيل المقصود من التعريف الجمعية والمنعية وهما حصلتا بالعبارة السابقة
فلا حاجة الى قوله ليدل على المعاني المعتورة قيل هذا ليس جزء من التعريف بدليل قوله في
امالي الكافية ليس هذا من تمام الحد بل هي جملة مستأنفة وقعت في جواب سوال السائل كانه
سأل ما الفائدة في وضع الاعراب قيل انما وضع ليدل على المعاني المعتورة عليه فاللام في قوله ليدل متعلقة
بالوضع المفهوم من فحوى الكلام لكنه ليس مرضيا للشارح لانه بعيد عن الفهم غاية البعد فالاولى ان يقال انه جزء

سله قوله الاعراب ما اي حركة او حرف من حروف المباني فاندفع ما قال الاستاذ العلام فيما يجيء من قوله لكن هذا الجواب ضعيف آه
آخره اي آخر الاسم مطلقا لا المعرب فقط كما قال اكثر الشارحين جزاهم الله يوم الدين فاندفع ما قيل من ان هذا التعريف يستلزم الدور
لان معرفة المعرب يتوقف على معرفة العامل و معرفة العامل يتوقف على معرفة الاعراب لانه ماخوذ في تعريف الاعراب فمعرفته يتوقف على
نفسه وهو دور والجواب الذي اورد في دفع هذا الاعتراض بان معرفة المعرب يتوقف على معرفة العامل مطلق الاعم من الاسم والفعل
فان المذكور في تعريف المعرب يشملهما والعامل الذي فيما بعد هو عامل الاسم فلا دور ليس على ما ينبغي لان العامل المذكور في تعريف
المعرب ليس العامل المطلق كيف وقد قال الشارح رح انه الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله والظاهر ان الضمير في عامله
راجع الى الاسم وقد عرضت هذا التقرير على الاستاذ اي مولانا عبد الحي رئيس الاذكياء فافاد ان القيد خارج عن المعنون والملحوظ
داخل في الحوالة التعبير فيبقى العامل مطلقا فتامل فيه حق التامل ولا يرد على ما قلنا انه على هذا التقدير اي على تقدير ارجاع الضمير
الى الاسم المطلق يلزم ان يكون قوله ليدل جزءا من التعريف والمحدود ليخرج نحو حركة غلامي وعلى تقدير ارجاعه الى الاسم المعرب يخرج
بقيد الحيثية كما ذكر الشارح رح مع ان عبارة المص في شرحه ينادي على ان قوله ليدل لا دخل له في الجامعية والمانعية حيث قال ليس هذا
من تمام الحد لانه خارج عن الحد لخروجه بقيد الاختلاف عند بعضهم هو كون الاسم مرفوعا تارة ومنصوبا تارة ومجرورا تارة لا النقل من
السكون الى الحركة والمتحقق في نحو غلامي الثاني ولعل مراد المصنف رح هو الاول فقوله ما جنس شامل للمحدود وغيره وقوله
اختلف آخره يخرج ما سوى المعرب وانما اخر الاعراب عن المعرب مع ان حقه التقديم لانه مشتق منه فيكون اصلا والاصل فيه
التقديم لان المعرب محل والاعراب حال والمحل مقدم على الحال فافهم ولا تكن ممن يعرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال ١٢ تحفة خادم
لمولانا محمد شعيب ولايتي من تلامذة مولانا عبد الحي رحمهما الله تعالى ـ

من التعريف ولا نسلم ان القيود الماخوذة فی التعريف للجمعية والمنعية بل ربما تذكر القيود فی التعريف لفائدة اخری غير الجمعية والمنعية كما فی قول صاحب الزنجانی التصريف فی اللغة التغيير وفی الاصطلاح تحويل الاصل الواحد الی امثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل الا بها وهذا المعنی مراد بقوله فی شرح امالی الكافية ليس هذا من تمام الحد لانه ليس جزء من التعريف متعلق بالوضع المفهوم من فحوی الكلام بل هو متعلق بقوله اختلف فان قيل ان المعتورة علی صيغة اسم الفاعل متعد بنفسه فلا حاجة الی تعديته بعلی قلنا ان تعديته بعلی لتضمنه معنی الورود والاستيلاء فان قيل ان تعدد الاعراب لغو لجواز ان يكون الاعراب الواحد دالا علی المعانی المتعددة قلنا ان المعانی العارضة علی المعرب متعاقبة غير مجتمعة لتضاد بعضها مع بعض فينبغی ان يكون علامتها ايضا كذلك فان قيل ان للاسم المحلة ثلثة فلم تعين اخره للاعراب قلنا ان الاسم دال علی نفس المسمی والاعراب دال علی صفة المسمی والصفة موخرة عن الموصوف فينبغی ان يكون الدال عليها متاخرا عن الدال عليه ثم اعلم ان المعرب ماخوذ عن الاعراب وهو الايضاح او من عربت المعدة وهو الفساد فان قيل ان تسمية المعرب بالمعرب يصح علی المعنی الاول لا علی المعنی الثانی لان المعرب موضح للمعانی المقتضية لا انه مفسد لها قلنا لو كان المعرب علی المعنی الثانی فالهمزة فيه للسلب ومعناه سلب الفساد ولا شك انه حرز الفساد الالتباس بعض المعانی بعضها قوله انواعه رفع ونصب وجر لانه اما دال علی العمدة او علی الفضلة فالاول رفع والثانی

سله قوله لتضمنه آه بان يلاحظ فی فعل او صفة معنی فعل او صفة اخری بقرينة ذكر متعلق الملاحظة بعده بحيث يكون الاول اصلا والثانی قيدا علی الاغلب فيكون المعنی المعتورة اياه واردة عليه او مستولية عليه كما قال جلال الناظرين بزيادة يسيرة ۱۲ تحفة خادميه

سكه قال م انواعه آه اعلم ان انواع اعراب الاسم رفع سمی الرفع رفعا لارتفاع الشفة السفلی عند التلفظ به او لرفع مرتبته بين اخوته لكونه علما لما هو عمدة الكلام وهو الفاعل ونصب سمی بالنصب لانتصاب الشفتين عليه عند التلفظ به او لانه ينصب بالفضلة ای يضعها فی الكلام من غير ان يحتاج اليه الكلام وجر سمی الجر جرا لان عامله يجر الفعل الی الاسم او لان الشفة السفلی ينجر الی الاسفل عند التلفظ به وانما انحصر فی الثلثة لانه وضع للدلالة علی المعانی وهی ثلثة فكذا الاعراب الدال عليها ايضا ثلثة ليكون الدال علی حسب المدلول وانما ذكر الالف والواو والياء مع ان الاعراب كما يكون بالحركات كذلك يكون بالحروف لان الرفع والنصب والجر يقع علی الحركات والحروف جميعا ۱۲ تحفه

اما دال على الفضلة بالذات او بواسطة حرف الجر فالاول نصب والثانی جر فان قیل ان حصر انواعه فی الثلثة باطل لوجود القسم الرابع وهو الجزم قلنا هذا الحصر بالنسبة الى اعراب الاسم والجزم اعراب الفعل فان قیل لم عبر عن الحركات الاعرابیة بالرفع والنصب والجر لا بالضمة والفتحة والكسرة قلنا هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحروف والحركات الاعرابیة ولا یطلق على الحركات البنائیة اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة فی الحركات البنائیة غالبا[1] وفی الحركات الاعرابیة على قلة **قوله** فالرفع علم الفاعلیة فان قیل لا نسلم ان الرفع علم الفاعلیة لانه كما یوجد فی الفاعل كذلك یوجد فی غیره كالمبتدا والخبر وغیرهما قلنا الفاعل اعم من ان یكون حقیقة او حكما فالحقیقی ظاهر والحكمی ما وجد فیه خصلة الفاعل من كون الشئ مسندا الیه وكون الشئ جزءا ثانیا من الجملة والنصب علم المفعولیة ای علامة كون الشئ مفعولا فان قیل لا نسلم ان النصب علامة كون الشئ مفعولا لان النصب كما یوجد فی المفعول كذلك یوجد فی غیر المفعول كالحال والتمیز والمستثنى قلنا المفعول اعم من ان یكون حقیقة او حكما فالحقیقی ظاهر والحكمی ما وجد فیه خصلة المفعول وهو ما یتعلق به الفعل بعد تمامه بالفاعل والجر علم الاضافة ای علامة كون الشئ مضافا الیه فان قیل لم الحقت الیاء المصدریة بالفاعل والمفعول لا بالاضافة قلنا الاضافة مصدر بنفسها فلا یحتاج الى الحاق الیاء المصدریة بالفاعل والمفعول لانهما لیسا مصدرین بنفسهما فیحتاجان الى الحاق الیاء المصدریة فان قیل لم جعل الرفع علم الفاعلیة والنصب علم المفعولیة والجر علم الاضافة ولم یعكس قلنا الرفع ثقیل والفاعل قلیل فاعطى الثقیل للقلیل رعایة للتعادل والنصب خفیف والمفاعیل كثیرة فاعطى الخفیف للكثیر رعایة للتعادل ولما لم یبق للمضاف الیه علامة غیر الجر فجعل الجر علامة والعامل[2] ما به یتقوم المعنى المقتضی للاعراب فان قیل المعنى المقتضی

---

[1] **قوله** وفی الحركات الاعرابیة على قلة واما الضم والفتح والكسر مجردة عن التاء فمخصوصة بالحركات البنائیة ولا یطلق على الحركات الاعرابیة اصلا ۱۲ تحفه

[2] قال العامل آه اقول هذا تعریف لعامل الاسم واما تعریف مطلق العامل فما اوجب اثبت كون آخر الكلمة على وجه مخصوص وفیه ان اطلق الوجه المخصوص فیرد نحو یا زید وغلامی وان ارید وجه مخصوص من الاعراب لزم الدور على قول من اخذ العامل فی حد الاعراب وان ارید وجه مخصوص من المقتضی یابى ذكر آخر الكلمة ویخرج عامل الفعل واجیب بارادة وجه مخصوص مما قضى المقتضی آه الشبه التام لا غیر كذا قال القاضی شهاب الدین وانما آخره عن الاعراب لانه سبب بعید للاختلاف والاعراب سبب قریب له ۱۲ تحفه

قائم بالمعرب لا بالعامل فكيف يصح تعريف العامل بما قال المصنف قلنا التقوم بمعنى الحصول ولا شك ان المعنى المقتضي حاصل بالعامل ففي جاء عامل اذ حصل به معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة له فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا فان قيل المراد بالمفرد اما مقابل التثنية والجمع او المضاف فالاول منقوض بالاسماء الستة لانها مفردة بهذا المعنى وليست معربة بهذا النوع من الاعراب والثاني منقوض بغلام في غلام زيد لانه ليس بمفرد بهذا المعنى مع انه معرب بهذا النوع من الاعراب قلنا المراد بالمفرد المفرد بالمعنى الاول ولا يدخل فيه الاسماء الستة لان اللام في المفرد للعهد والمعهود هو المفرد لفظا ومعنى والاسماء الستة وان كانت مفردة لفظا لكنها ليست مفردة معنى لكون معانيها منبئة من التعدد فان قيل ان توصيف الجمع بالمكسر لا يصح لان مدار توصيف الشيء بالمشتق قيام المبدأ بذلك الشيء والمكسر مشتق من الكسر والكسر قائم بالمفرد لا بالجمع قلنا ان توصيف الجمع بالمكسر ليس توصيفا بحاله بل هو توصيف بحال متعلقه اي الجمع الذي كسر واحده فان قيل لم خص هذا الصنف من الاعراب بهذا النوع من الاسماء قلنا المفرد المنصرف اصل من وجهين الاول انه مفرد والمفرد اصل بالنسبة الى التثنية والجمع والثاني انه منصرف والمنصرف اصل بالنسبة الى غير المنصرف والجمع المكسر المنصرف اصل بالنسبة الى جمع المكسر الغير المنصرف وهذا القسم من الاعراب ايضا اصل من وجهين الاول انه اعراب بالحركة والاعراب بالحركة اصل بالنسبة الى الاعراب بالحروف والثاني انه معرب بالحركات الثلثة في الاحوال الثلثة فاعطي الاصل للاصل رعاية للتناسب فان قيل

---

٥١ قال فالمفرد المنصرف والجمع المكسر الخ ولم يقل فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان مع انه اخصر لئلا يلزم الفصل بين الصفة اعني المنصرف وبين موصوفها اعني مجموع المفرد والجمع بالغير اعني المكسر ولئلا يتوهم التغليب ١٢ تحفه ٥٢ قوله لكنها ليست مفردة معنى لقائل ان يقول فعلى هذا ينبغي ان يعرب نحو يد ودم بهذا القسم من الاعراب لانه ليس بمفرد لفظا ومعنى بل مفرد لفظا ومعنى كما يفهم من قول الشارح فيما بعد فالصواب في الجواب ان يقال المراد بالمفرد المعنى الاول لكن ما سوى الاسماء الستة بقرينة الذكر فيما بعد ومثل هذا قال الاستاذ العلام في بحث المذكر والمؤنث في قوله المعهود العلام وما اسند اليه الفعل فيما لتاء الخ ١٢ تحفه ٥٣ قوله فان قيل ان توصيف الجمع بالمكسر الخ اقول عبارة المصنف خالية من المناقشة لان الجمع المكسر علم لقسم من الجمع في اصطلاح القوم فلا يرد ما اورده اللهم الا ان يقال ان المناقشة باعتبار اصل التركيب فافهم ١٢ تحفه ٥٤ قوله والاعراب بالحركة اصل الخ لخفة الحركات وثقل الحروف ولانها بسيطة والحروف مركبة والبسيط اصل بالنسبة الى المركب ١٢ تحفه ٥٥ قوله والثاني انه معرب بالحركات الثلثة في الاحوال الثلثة والحركات الثلث في الاحوال الثلث اصل لحصول المقصود بها وامتياز بعضها عن بعض ١٢ تحفه خادميه.

ان نصب بقوله رفعاً اه لا يخلو اما على الظرفية او على المصدرية او على الحالية والكل باطل اما الاول فلان الظرف اما زمان او مكان والرفع والنصب والجر ليس بزمان ولا مكان واما الثاني فلان الشرط في المصدر ان يشتمل معنى الفعل عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى يعرب مشتملا على الاعراب لا على الرفع والنصب والجر واما الثالث فلان الحال محمول على ذي الحال وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات قلنا انه منصو الظرفية بتقدير المضاف اي يعربان بالضمة حالة الرفع اه او على المصدرية بتقدير المضاف اي يعربان بالضمة اعراب الرفع اه او على الحالية لكن المصدر مبني للمفعول اي يعربان بالضمة مرفوعاً اه جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة لانه فرع لجمع المذكر السالم والنصب فيه تابع للجر فكذا في جمع المؤنث لئلا يلزم مخالفة الفرع عن الاصل فان قيل كثير من جموع المذكر معرب بهذا النوع من الاعراب كالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات والسجلات والخاليات فكيف تختص هذا الصنف من الاعراب بجمع المؤنث السالم قلنا المراد بجمع المؤنث السالم ما جمع بالالف و التاء سواء كان مفرده مذكرا او مؤنثا غير المنصرف بالضمة والفتحة لانه يشبه الفعل في وجود العلتين فامتنع فيه ما هو مختص بالاسم اعني الجر والتنوين اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء فان قيل لم خالف الحم عن الاخوات بكسر الكاف قلنا الحم قريب المرأة من جانب الزوج فلا يضاف الا الى المرأة فان قيل لم قدم الناقص على الاجوف

---

۵۱ قوله قال جمع المؤنث اي جمع المؤنث السالم الاصطلاحي وهو ما لحق باخره الف وتاء سواء كان مفرده مذكرا او مؤنثا الم ان ما ذكره المص مذهب البصريين وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة وهشام مع المعتل فقط واتفقوا على المنصوب مع ترك احدى الحركتين فيه لانا كثر خلافا للاصل من جمع المؤنث حيث تحرك فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث حيث تحرك فيه الحركة فقط قال سيبويه في كتابه وقال الخليل في رجل اسمه مسلمات او ضربات هذه مسلمات او ضربات وكذلك المرأة لو سميت بها انصرفت وذلك لان هذه التاء لما صارت في النصب والجر جرا اشبهت عندهم الياء التي في المسلمين والياء التي في رجلين وصارت التنوين بمنزلة النون الاترى الى ان عرفات مصروفة في كتاب الله وهي معرفة والدليل على ذلك قول العرب هذه عرفات مباركا فيها ويدلك ايضا على معرفتها انك لا تدخل فيها الف واللام انتهى وذكر في بعض شروح الالفية ان بعضهم يعرب ما لا ينصرف اعرابه على الاصل وبعضهم ينصبه بالكسر ويحذف منه التنوين فتامل فيه ۵۲ قوله لئلا يلزم مخالفة الفرع عن الاصل وحمل الفرع على الاصل واجب ان كان ممكنا فلا يرد انه لم يجر على طريقة الاصل في الاعراب بالحروف لان ذلك غير ممكن لعدم وجود حرف صالح في اخره ۵۳ قال والفتحة والمراد اعم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يرد جمع المؤنث السالم حال العلمية فانه غير منصرف كذا ذكر العلامة في بعض كتبه مع انه ليس بمعرب بالفتحة حال الجر ۱۲ ۵۴ قوله قريب المرأة من ابي زوجها واخيه وابنه وربما يطلق على اقارب الزوجة ۱۲ تحفة خاصه

واللفيف قلنا الناقص كثير من الاجوف و اللفيف في العزة للتكاثر فان قيل لم خالف
ذو عن الاخوان باضافته الى الظاهر دون الضمير قلنا ان ذو وضع وسيلة لتوصيف الشئ
باسم الجنس و الضمير ليس باسم جنس فان قيل هذه الاسماء ليست معربة بهذا النوع
من الاعراب في حالة التثنية و الجمع و التصغير فكيف يصح هذا الحكم على سبيل العموم قلنا
المراد بكونها معربة بهذا النوع حال كونها موحدة مكبرة لانها لو كانت مثنى او مجموعا كان اعرابها
كاعراب سائر التثنيات و الجموع و لو كانت[له] مصغرة كان اعرابها بالحركات الثلث في الاحوال
الثلث فان قيل لما كان هذان القيدان مرادين في عبارة المصنف فلم لم يذكرهما قلنا
انما لم يذكرهما اكتفاء بالامثلة فان قيل ينبغي ان يكتفي بالامثلة في حق الاضافة ايضا
قلنا لو اكتفى بالامثلة في حق الاضافة توهم اشتراط اضافتها الى ضمير المخاطب لهذا النوع لتوهم
من الاعراب و ليس كذلك فان قيل اخوك اصله بالواو وهو مشتمل باللغو والاستحالة لان اللغو على اللغو
بالنسبة الى الواو والاستحالة بالنسبة الى الالف و الياء قلنا المراد بالاب و نحوه الاسماء
الستة يعني هذه الاسماء الستة معربة بالواو والخ اذ ربما يحكم على شئ معين و يراد به الحكم على نوعه
كقولنا زيد ضاحك بالطبع اي الانسان ضاحك بالطبع فان قيل الاصل في المفردات هو
الاعراب بالحركة فلو اعربت هذه الاسماء بالحروف قلنا لما كان اعراب المفردات بالحركات
واعراب التثنيات و الجموع بالحروف جعلنا اعراب بعض المفردات بالحروف لئلا يلزم المنافرة
والوحشة التامة بينهما مع ان بينهما مناسبة الاشتقاق فان قيل لم حصروا في الستة قلنا
لما كان لكل واحد من التثنية و الجمع احوال ثلثة جعلنا في مقابلة كل حال اسما على حدة فان
قيل لم خصوا هذه الستة قلنا انها مشابهة للتثنية و الجمع لفظا و معنى اما لفظا فلكون اخره

[له] قوله ولو كانت مصغرة آه لان المصغر منها تحرك عينه ولامه وجوبا ليتم وزن فعيل وحرف العلة المحمول اعرابا يجب سكونه
لئلا يشابه الحركة واعلم ان ما ذكره من حكم المصغرات ليس بالاطلاق لان المصغرات المضافة الى ياء المتكلم فيها اربعة مذاهب الاول
انها معربة بالحركات تقديرا والثاني انها مبنية للاضافة الى المبني والثالث انها ليست معربة ولا مبنية والرابع انها معربة بالرفع
والنصب تقديرا والجر لفظا والمصغرات مفردة غير مضافة او مضافة الى غير ياء المتكلم المعربة بالحركات لفظا كذا قال مولانا نور الحق
اقول لعل الاستاذ العلام اختار المذهب الاول من المذاهب الاربعة ولهذا لم يقيد الحركات بكونها لفظا فافهم ۱۲ محمد خادميه۔

حرفا صالحا للاعراب وأما معنى فلان معانيها منبئة من التعدد كمعنى التثنية والجمع فان قيل كما ان في آخرها حرفا صالحا للاعراب كذلك في آخر يد ودم فينبغي ان يعرب هذا النوع من الاعراب وليس كذلك قلنا قد سمع من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب في الاسماء لا في غيرها المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان واثنتان بالالف والياء فان قيل ان ذكر كلا واثنان واثنتان بعد المثنى مستدرك لانه ليس المراد بالمثنى لفظه بل المراد افراده وهذه الالفاظ من افراده قلنا لا نسلم انها من افراده بل من ملحقاته لان ملحقاته ما يكون صورته صورة التثنية وليس له مفرد من لفظه فان قيل لم ذكر كلا ولم يذكر كلتا مع انه في حكمه قلنا انه فرع[1] كلا وذكر الاصل مغن عن ذكر الفرع فان قيل الحال الواقع بعد المعطوف والمعطوف عليه حال عنهما فينبغي ان يكون اعراب المثنى بالالف والياء مقيدا بقيد الاضافة الى المضمر وليس الامر كذلك قلنا انه حال عن كلا فقط وما قيل ان الحال الواقع بعد المعطوف والمعطوف عليه حال عنهما فينبغي ان يكون غير كلي فان قيل لم قيد اعراب كلا بالالف والياء بقيد الاضافة الى الضمير قلنا ان لكلا اعتبارين باعتبار اللفظ مفرد وباعتبار المعنى مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركة ومعناه يقتضي الاعراب بالحرف فروعي فيه كلا الاعتبارين بحيث لو كان مضافا الى مظهر اعرب بالحركة لان الاضافة الى المظهر اصل والاعراب بالحركة اصل ايضا فاعطي الاصل للاصل رعاية للتناسب ولو كان مضافا الى مضمر اعرب بالحرف لان الاضافة الى المضمر خلاف الاصل والاعراب بالحرف ايضا خلاف الاصل فاعطي خلاف الاصل لخلاف الاصل رعاية للتناسب فان قيل هذا ينتقض بنحو جاء في كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين لانه مضاف الى المظهر وليس بمعرب بالحركة قلنا انه معرب بالحركة لكن حركاته تقديرية

---

[1] قوله انه فرع كلا آه ويتوجه عليه ان الفرع قد يخالف اعرابه عن اعراب الاصل كجمع المؤنث السالم فانه فرع جمع المذكر السالم واعرابه بالحروف واعراب الفرع بالحركات الا ان يتكلف فقال ولم يكتف بذكر اثنان مع انه اصل لاثنتان لنكتة وهي ان حكم التذكير والتانيث في باب العدد لما كان على خلاف جميع الاشياء صرح بلفظ المذكر والمؤنث فيها للتنبيه على ان التذكير والتانيث فيهما على ما عليه جميع الاشياء كما في الواحد والواحدة على انه مذكور في بعض النسخ ومتروك في بعضها قلنا انا نتبع صحة الاصل وما يلزم علينا تصحيح كل نسخة كذا قال الحافظ صفي بن نصير

جمع المذكر السالم الو وعشرون واخواتها بالواو والياء فان قيل ان ذكر الو وعشرون
واخواتها بعد ذكر جمع المذكر السالم مستدرك لانه ليس المراد به لفظه بل افراده وهي من افراده
قلنا لا نسلم انهما من افراده بل من ملحقاته لان صورتهما صورة الجمع وليس لهما مفرد من
لفظها فان قيل هذا الجواب يستقيم في الو ولا يستقيم في عشرون واخواتها لانه يجوز
ان يكون عشرون جمع عشرة وثلثون جمع ثلثة وقس على هذا قلنا لو كان عشرون
جمع عشرة يصح اطلاق عشرون على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة ولو كان ثلثون فصح
جمع ثلثة يصح اطلاق ثلثين على تسعة لانه ثلثة مقادير الثلثة وهذا اللازم باطل تصح
فالملزوم مثله او نقول ان هذه الالفاظ تدل على كميات محصورة ولا حصر في
الجمع فان قيل الاصل في الاعراب الحركة فلم اعرب التثنية والجمع على الحرف قلنا
التثنية والجمع فرع الواحد والاعراب بالحرف فرع الحركة فاعطي الاصل للاصل والفرع للفرع
رعاية للتناسب فان قيل ان جمع المؤنث السالم فرع المفرد ايضا فينبغي ان يعرب بالحرف
قلنا نعم لكن ليس في اخره حرف صالح للاعراب فاعرب بالحركة للضرورة فان قيل ان
ان اعراب التثنية والجمع خلاف الاصل لان رفع التثنية بالالف والقياس يقتضي
الواو ونصبها بالياء والقياس يقتضي الالف قلنا لما كان حروف الاعراب ثلثة والغرض
واحمن التثنية والجمع احوال ثلثة فلو اعطي الكل للتثنية بقي الجمع بلا اعراب ولو اعطي للجمع
بقي التثنية بلا اعراب ولو اشتركا لزم الالتباس بينهما فوزعت بان يعطى الالف للتثنية حالة
الرفع لانه ضمير الفاعل في تثنية الافعال ويعطى الواو للجمع حالة الرفع لانه ضمير الفاعل في جمع الافعال

[illegible]

سله قال جمع المذكر السالم اي الاصطلاحي وهو ما لحق باخره واو او ياء ونون سواء كان مفرده مذكرا او مؤنثا كسنين وقد يرد في الباب
كحين اي يعرب بالحركات ويلزمه الياء انتهى اما التسمية بالتثنية وجمع المذكر السالم فعينه بيان فقال سيبويه في كتابه فاذا سميت رجلا برجلين
فان اقيسه واجوده ان تقول هذا رجلان ورأيت رجلين ومررت برجلين كما تقول هذا مسلمون ومررت بمسلمين فهذه الواو والياء بمنزلة
الياء والالف ومثل ذلك قول العرب هذه قنسرون وهذه فلسطون ومن النحويين من يقول هذا رجلان كما ترى يجعله بمنزلة عثمان وقال
الخليل من قال هذا مسلمين كما ترى جعله بمنزلة سنين كما ترى فان قلت هلا قلت هذا رجلين تدع الياء كما تركتها في مسلمين فانهم انما منعهم من ذلك
لان هذه لا تشبه شيئا من الاسماء في كلامهم ومسلمين معروف كما كانت صارت سنينا انتهى كلامه ١٢ تحفه خادميه

والباء مشترکة بینهما حالة الجر فان قیل ح لزم الالتباس بینهما فی حالة الجر قلنا
الالتباس مدفوع بحرکة ما قبل الیاء لان ما قبلها فی التثنیة مفتوح وفی الجمع مکسور فان قیل
لم یحمل علی الرفع قلنا بین النصب والجر مناسبة لکون کل منهما دالا علی الفضلة بخلاف الرفع
لانه دال علی العمدة التقدیر[سه] فیما تعذر کعصا وغلامی مطلقا فان قیل الاعراب فی الماضی
والامر الحاضر والحرف متعین ولیس بمقدر قلنا ان کلمة ما عبارة عن الاسم وهی لیست باسم
فان قیل الضمیر فی تعذر لا یخلو اما راجع الی الاعراب او الی الاسم فعلی الاول بقی الموصول
بلا عائد وعلی الثانی یلزم فساد المعنی کما لا یخفی قلنا الضمیر فیه راجع الی الاعراب والعائد محذوف
ای فیه فان قیل التعذر ما لا یمکن الوصول الیه الا بکلفة ومشقة والاعراب فی عصا
وغلامی لا یمکن الوصول الیه اصلا قلنا المراد بالتعذر ههنا الممتنع فان قیل لما امتنع
الاعراب فیهما فلم جعل من قبیل المعربات لا من قبیل المبنیات قلنا الممتنع[سه] فیهما ظهور الاعراب
فی اللفظ لا تقدیره والمبنی ما امتنع فیه کلاهما والمراد بعصا کل اسم کان فی آخره الف
مقصورة باقیة او محذوفة لالتقاء الساکنین وانما قدر الاعراب فیه لان الالف الساکن
وضعا لا یقبل الاعراب اصلا والمراد بغلامی کل اسم مضاف الی یاء المتکلم وانما قدر الاعراب فیه لانه
لما اشتغل آخره بالحرکة لاقتضاء الیاء امتنع علیه دخول حرکة اخری سواء کانت مخالفة او موافقة
او استثقل کقاض رفعا وجرا والمراد به کل اسم کان فی آخره یاء وقبلها کسرة وانما قدر الاعراب فیه فی حالتی
الرفع والجر لا فی حالة النصب لان الضمة والکسرة ثقلان علی الیاء بخلاف الفتحة لانها خفیفة ونحو
مسلمی رفعا والمراد کل جمع مذکر سالم مضاف الی یاء المتکلم وانما قدر الاعراب فیه فی حالة الرفع

سه التقدیر فیما تعذر کعصا والمراد به کل اسم فی آخره الف سواء کان ثابتا کالعصا او ساقطا کعصاً واختار بالمثال هذا دون ذلک لخفاء الامر فی هذا دون ذلک وغلامی والمراد به کل اسم سوی جمع المذکر السالم مضافا الی یاء المتکلم اقول فیه ثلثة مذاهب الاول انه معرب بالاعراب التقدیری فی الاحوال کلها والثانی ان اعرابه حالة الرفع والنصب تقدیری وحالة الجر لفظی والثالث انه مبنی والمختار عند المصنف الاول ولهذا قال مطلقا ای اعرابه تقدیری فی الاحوال الثلث ۱۲ سه قوله الممتنع فیهما الخ لقائل ان یقول معنی التقدیر الفرض وفرض المحال جائز فلم این یمتنع فرض الاعراب فی المبنی مع انه لا فرق بین الاعراب التقدیری والمحلی بالآن فی التقدیری یمتنع آخر الکلمة من الاعراب والمحلی یمتنع جمیع الکلمة منه کذا قال مولانا عصام اقول هذا الفرق اصطلاحی لان امتناع الاعراب فی الاول نفس الامر وفی الثانی فافهم فالصواب فی الجواب ان یقال انما لم یجعلا مبنیین لعدم المناسبة المؤثرة فی البناء ومبنی البناء علی هذا دون ذلک ۱۲ تحفه خادمیه

سه ای سواء کان الالف ثابتة کما فی العصا او ساقطة [illegible] کما فی عصاً ۱۲ [illegible]

لا النصب والجر لان فی حالة الرفع قلب الواو یاءً والقلب مخرج الشئ عن حقیقته فی حالة النصب والجر ادغمت الیاء فی الیاء والادغام لا یخرج الشئ عن حقیقته فان قیل کثیرا ما قد الاعراب بالحرف فی الاحوال الثلث نحو جاءنی ابو القوم ورأیت ابا القوم ومررت بابی القوم فلو لم یجعل صنفا من اصنافه قلنا هذا التقدیر بعارض الاضافة والعوارض لا تعتبر واللفظی فی ما عداه فان قیل الاعراب اللفظی اصل بالنسبة الی التقدیری فلم قدم التقدیری علی اللفظی قلنا مواضع التقدیری قلیلة ومواضع اللفظی کثیرة والقلیل بمنزلة الجزء والکثیر بمنزلة الکل والجزء مقدم علی الکل فی الفهم فقدم فی الذکر طبقا للوضع بالطبع غیر المنصرف[1] ما فیه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما فان قیل ان ضربت مما وجد فیه علتان التانیث ووزن الفعل مع انه مبنی لا غیر المنصرف قلنا کلمة ما عبارة عن الاسم لا عن اللفظ حتی یرد ما قیل فان قیل ان حضار مما وجد فیه علتان العلمیة والتانیث مع انه مبنی قلنا المراد بالاسم الاسم المعرب وحضار مبنی فان قیل ان حُبلٰی ومصابیح اذا صارا علمین لشخصین وجد فیهما علتان کما تری فینبغی ان یکونا من قبیل القسم الاول مع انهما من قبیل القسم الثانی وهو ما وجد فیه علة واحدة تقوم مقامهما قلنا المراد بالعلتین ان تکونا مؤثرتین والعلمیة لا تؤثر مع الف التانیث وصیغة منتهی الجموع فان قیل ان نوحا مما وجد فیه علتان مؤثرتان العجمة والعلمیة مع انه منصرف علی المختار قلنا المراد بالعلتین ان تکونا مؤثرتین مع استجماع شرائطهما وشرط العجمة تحرک الاوسط او الزیادة علی الثلثة ولیس فی نوح واحد منهما فان قیل قیام العلة مقام العلتین لا یصح لان القیام انما یتصور فی الاجسام والعلل من قبیل الاعراض قلنا المراد بقیامها مقامهما ان تؤثر تاثیرهما وهی[2] عدل ووصف وتانیث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم ترکیب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقریب فان قیل الحکم علی العلل التسع بکل واحد من هذه الامور لا یصح لانه یلزم حمل الواحد علی المتعدد

---

[1] قال غیر المنصرف ما فیه علتان ای اسم معرب فیه علتان مؤثرتان مع استجماع شرائطهما او واحدة منها تقوم مقامهما ان یؤثر تاثیرهما تحرزا عن جنس وقوله فیه علتان آه فصل ١٢ التحفة [2] قوله وہی عدل آه والبیتان لابی سعید الانباری اولهما [3] موانع الصرف تسع کلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصویب ؛ او انا عدل الخ عن ہذا البیت لانہ لا یشتمل واحدة منها وان امکن الجواب عنہ بان العلتین اعم من ان تکون حقیقیتین او حکمیتین ١٢ تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب۔

وهو باطل قلنا هذا انما يرد لو كان الربط معقدا على العطف وليس كذلك بل الامر بالعكس كما
اشار اليه الشارح بقوله في اي العلل التسع مجموع ما الخ فان قيل ان كلمة ثم يفيد
التراخي فعلم منه ان علية الجمع والتركيب عقيبة من علية الخمسة وليس كذلك قلنا
العدول في هاتين البيتين عن الواو الى ثم لمجرد محافظة الوزن لا للتراخي فان قيل
ان زائدة لا يخلو اما مرفوع على انه صفة النون او منصوب على انه حال منه وكل واحد منهما
باطل اما الاول فلعدم المطابقة بين الصفة والموصوف في التعريف والتنكير واما الثاني فلان
الحال ما عن الفاعل او عن المفعول والنون في هذا التركيب لا فاعل ولا مفعول بل هو مبتدأ
قلنا انه حال عن النون والنون فاعل في المعنى اي تمنع النون الصرف زائدة من قبلها
الف قوله الف فاعل الظرف او مبتدأ والظرف خبره المقدم عليه فان قيل على هذا
التوجيه يفهم منه زيادة النون فقط مع ان الالف ايضا زائدة ولذا يعبر عنهما بالالف والنون
المزيدتين فالحق ان يقال ان الالف فاعل زائدة والظرف متعلق بالزيادة فيفهم منه زيادتهما الف
لكن تقدم الالف على النون في وصف الزيادة كما في جاءني زيد راكبا من قبله الخ قوله وهذا
القول تقريب اي ذكر العلل على صورة النظم اقرب الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل من حفظ النثر او
القول بكون العلل تسعة قريب الى الحق او القول بكون كل واحد من هذه الامور التسعة علة قول مجاز
لا حقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها قوله كعمر والجمع طلحة وزينب وابراهيم مساجد معديكرب وعمران

---

۵۱ قوله فان قيل على هذا التوجيه يفهم الخ اقول هذا انما كان متعلق الظرف من افعال العموم واما اذا كان من افعال الخصوص كالزائدة تقرير الاول فلا ويمكن ان يجاب باختيار الشق الاول وعدم المطابقة بسبب جعل ان اللام في النون زائدة ويدل عليها ذكر لفظة الاسباب في البيتين نكرة وحال الظرف على طبق ما مر من الاستاذ العلام وهذا باختيار الشق الثالث بانه خبر مبتدأ محذوف اي هي زائدة وقيل نصب على انه حكاية عن حال في شرح منع الصرف كذا وكذا او النون زائدة اذ الامثال ههنا منصوبة اهـ ۵۲ قوله او القول بكون العلل تسعة قريب الى الحق لان في الاسباب خلافا فقال بعضهم اثنان الحكاية في نقل الفعل من الفعل الى الاسم كيزيد ويشكر وشمر وضرب فان امتناع الصرف فيه بطريق الحكاية للفعلية يعني انها كما لم يدخل عليه الكسر والتنوين قبل نقله من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل بعد النقل ولا يخفى عليك ان هذا لا يجري في الاسماء فافهم والتركيب فيما سواه تركيبا يشتمل التركيب الذي عرفه المصنف وغيره اي التركيب بين الشيئين كتركيب العجمة وهما اكثر من في العجمة والعربي او تركيبهما من العلمية كذا في الباقي وقال بعضهم احد عشر التسعة مذكورة ومراعاة الوصف الاصلية بعد التنكير في نحو احمر ونحوه الف التانيث المقصورة وهي كل الف ليست للتانيث زيدت في آخر الاسم حين كون الاسم علما لسوى الالحاق كالطي اسم شجر والقبعثرى اسم رجل ولا يخفى عليك انهما داخلان في التانيث والوصف وقال بعضهم ثلاثة عشر احد عشر مذكورة ولزوم تاء التانيث وعدم النظير في الاعيان فهم وكن من الاجادة

[illegible]

احمد فان قیل ان طلحة کما کان مثالا للتانیث کان یکون مثالا للمعرفة فما الفائدة فی ایراد زینب بعد طلحة قلنا فیه اشارة الی قسمی التانیث اللفظی والمعنوی وحکمه ان لا کسرة ولا تنوین لان لکل علة فرعیة فاذا وجد فی الاسم علتان حصل فیه فرعیتان فیشبه الفعل فی وجود الفرعیتین فامتنع فیه الاعراب المختص بالاسم یعنی الجر والتنوین فان قیل ان اضافة الحکم الی غیر المنصرف لا یصح لان الحکم انما یضاف الی المؤثر والمؤثر ههنا العلتان او العلة الواحدة التی تقوم مقامهما قلنا اضافة الحکم الیه من حیث اشتماله علی علتین او واحدة تقوم مقامهما فان قیل ان قوله وحکمه مبتدأ والجملة الواقعة بعده خبره ولا بد فی الجملة الواقعة خبرا من عائد ولا عائد فی هذه الجملة قلنا العائد محذوف اعنی فیه فان قیل هذا الحکم منقوض بقول فاطمة فی مرثیة[۵۱] النبی علیه الصلوة والسلام شعر ماذا علی من شم تربة احمد ان لا یشم مدی الزمان غوالیا ؛ صبت علی مصائب لو انها ؛ صبت علی الایام صرن لیالیا ؛ وبقول الشافعی[۵۲] فی مدح ابی حنیفة شعر اعد ذکر نعمان لنا ان ذکره ؛ هو المسک ما کررته یتضوع ؛ وبقول علی[۵۳] فی مدح النبی علیه الصلوة والسلام شعر سلام علی خیر الانام وسید ؛ حبیب اله العلمین محمد ؛ بشیر نذیر هاشمی مکرم ؛ عطوف رؤف من یسم باحمد ؛ فاجاب المص بقوله ویجوز صرفه للضرورة ای لضرورة شعریة وهو الانکسار کما فی المثال الاول او الزحاف[۵۴] کما فی المثال الثانی او رعایة القافیة

---

[۵۱] قوله فی مرثیة تجنیب الیاء ستایش کردن وگریستن قال مولانا عبد الرحیم الصفی پوری ان فاطمة الزهراء لما زارت روضة النبی صلعم فاخذت قبضة من ترابها ووضعت علی عینیها الکریمتین وبکت بکاء شدیدا ثم انشدت هذین البیتین واهل هما من انشائها او من انشاء غیرها فیه حکایات والصحیح انهما من انشائها انتهی یعنی چه حال است بر آن شخص که بو کرده باشد خاک قبر آنحضرت صلعم که بوی نخواهد کرد در زمان دراز غوالی را وغوالی جمع غالیه است که نام خوشبوئے است مرکب است از چند اجزاء ریخته شد بر من غمها که اگر ریخته شدندے بر روزها هر آئینه میشدندے آن روزها شبها ۱۲

[۵۲] قوله وبقول الشافعی ذکر فی جامع الشواهد للسیم قائله وذکر الاخر النعمان بفتح النون جبل بقرب عرفات او واد فی طریق الطائف یخرج الی عرفات قال الشاعر تضوع مسکا بطن نعمان ان مشت ؛ به زینب فی نسوة عطرات وقیل بضم النون اسم ابی حنیفة رح الا انه غیر ثابت روایة وان کان ملائما دراية والله اعلم بما قال الاستاذ معنا مکرر کن یاد کردن نعمان از برائے آنکه بدرستیکه یاد کردن او هست مشک هر زمان که مکرر کنی او را همین خوشبو دهد او ۱۲

[۵۳] قوله وبقول علی الخ ذکر فی جامع الشواهد للسیم قائله ومعناه ظاهر فلا نطنب ۱۲

[۵۴] قوله او الزحاف والزحاف عند اهل العروض عبارة عن تغییر یکون فی الارکان العشرة المشهورة وهی فعولن ومفاعلن ومفاعیلن وفاعلاتن ومستفعلن ومفاعلتن ومتفاعلن ومفعولات وفاعلن ومستفع لن مرکبة من الاسباب والاوتاد والفواصل وله اقسام کثیرة وفیما نحن فیه الکف وهو عبارة عن تغییر الحرف السابع والتفصیل فی علم العروض ۱۲ تحفه خادمیه۔

كما في المثال الثالث فان قيل هذا الحكم منقوض بقوله تعالى سَلَاسِلَا وَاَغْلَالًا وَسَعِيْرًا لانه منون من غير ضرورة شعرية فاجاب المصنف بقوله او للتناسب مثل سَلَاسِلًا وَاَغْلَالًا فان قيل ان صرف غير المنصرف للضرورة واجب وللتناسب جائز فكيف يصح قوله ويجوز صرفه للضرورة قلنا المراد بالجواز الجواز بمعنى الامكان العام المقيد بجانب الوجود يعني لا يكون منع صرفه ضروريا كما في ضرورة شعرية او لا كما في التناسب ثم الامكان على قسمين خاص وعام فالخاص ما يكون فيه سلب الضرورة من جانبين والعام ما يكون فيه سلب الضرورة من جانب واحد ثم الامكان العام على قسمين احدهما الامكان العام المقيد بجانب الوجود وثانيهما الامكان العام المقيد بجانب العدم الاول ما يكون فيه سلب الضرورة من جانب العدم سواء كان وجوده ضروريا او لا والثاني ما يكون فيه سلب الضرورة من جانب الوجود سواء كان عدمه ضروريا او لا فان قيل ان غير المنصرف عند المص ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما او بادخال الكسرة والتنوين لا يخرج عن حقيقته فكيف يصح قوله ويجوز صرفه للضرورة قلنا المراد بجواز الصرف جعل غير المنصرف في حكم المنصرف لا جعله منصرفا حقيقة فان قيل الاحتراز عن الزحافات لا يكون ضروريا عند الشعراء فكيف يشتمل قوله ويجوز صرفه للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات بقدر الامكان ضروري عند الشعراء قوله وما يقوم مقامهما الجمع فان فيه تكرار الجمعية سواء كان تكرار الجمعية فيه حقيقة كاكاليب واناعيم او حكما كمساجد ومصابيح والفا التانيث لان فيهما نفس التانيث ولزومها للتانيث وضعا وهذا بمنزلة تانيث آخر فان قيل كثيرا ما يكون التاء لازمة للكلمة بعارض كالعلمية فينبغي ان تكون قائمة مقام السببين قلنا التاء غير لازمة للكلمة

---

۵۱ قوله فان قيل ان غير المنصرف آه قد كسر بهذا الكلام ما قرره سابقا من ان المراد بالعلتين علتان مؤثرتان مع اجتماع شرائطهما بحيث ان يحصل به التاثير او الفعل الاول يلزم تحقق التاثير بدون الاثر وبطلانه ظاهر وعلى الثاني لصدق تعريف غير المنصرف عليه فكيف القول بادخال الكسرة آه كذا قال المحافظ مع تغير اقول لا يخفى متانة هذا الايراد والجواب الا ان يقال انه مبني على ظاهر كلام المصنف ره ذي الايجاز والا فلا مجال في دفع التضاد ۱۲ ۵۲ قال والفا التانيث آه والالف شامل للهمزة ايضا لعموم اطلاق الالف او باعتبار الاصل فلا يرد انه يفهم من عبارة المتن ان علامة التانيث في الاسم الممدود الالف الاول والامر ليس كذلك كما حقق في موضعه ۱۲ تحفه خادميه

بحسب اصل الوضع بان وقعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض لها اللزوم بعارض لا يقوى قوة اللزوم الوضعي **فان قيل** الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيكون المعنى ان الجمع والفی التانيث سبب واحد قائم مقام السببين وليس كذلك بل كل واحد منهما سبب على حدة قائم مقام السببين **قلنا** عبارة المص محمولة على حذف المبتدأ اى احدهما الجمع وثانيهما الفا التانيث اى كل واحد منهما لا مجموعهما فلا يرد ان عبارته تشعر ان الفی التانيث كلاهما قائمان مقام السببين وليس كذلك **قوله** فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية تحقيقا كثلاث ومثلث واخر وجمع او تقديرا كعمر **فان قيل** العدل صفة المتكلم والخروج صفة اللفظ فلزم حمل صفة احد المتباينين على صفة مباين آخر وهو باطل **قلنا** العدل مصدر مبني للمفعول اى فالمعدول خروجه الخ وفيه نظر من وجهين الاول ان المعدول ذات مع الوصف والخروج صرف الوصف فلزم حمل صرف الوصف على الذات مع الوصف وهذا باطل و الثاني ان اسباب منع الصرف من قبيل الاوصاف والمعدول ذات مع الوصف **قلنا** المراد بالمعدول كون الاسم معدولا وفيه نظر من وجهين الاول ان كون الاسم معدولا متعد والخروج لازم فلزم تفسير المتعدی باللازم وهو باطل و الثاني ان كون الاسم معدولا حاصل بالمصدر والخروج نفس المصدر فلزم حمل نفس المصدر على الحاصل بالمصدر وهو باطل **قلنا** المراد بالخروج كون الاسم مخرجا **فان قيل** ان الضمير في خروجه اما راجع الى الاسم او الى العدل فعلى الاول يلزم الاضمار قبل الذكر وعلى الثاني يلزم اخذ المحدود في الحد وهو باطل **قلنا** ان الضمير في خروجه راجع الى الاسم ولا يلزم المحذور بقرينة ان هذا المقام مقام بحث الاسم **فان قيل**

سه قال فالعدل خروج الاسم الخ اى خروج الاسم عن صيغته الاصلية مع بقاء المادة الاصلية بحيث يدخل في غيره ولا يكون تحت اصل وقاعدة فقوله خروج الاسم جنس شامل للمشتقات وغيرها وخرج بقوله عن صيغته الاصلية ما سوى المعدول وانما لم يعرف المصنف من اسباب عدم الصرف الا العدل لكونها معلومة مبينة في موضعها بخلاف العدل فانه ليس لبيانه موضع من هذا العلم معين فيه فتامل فيه وانما قدمه على سائر العلل لانه غير مشروط بخلاف البواقي وانما رتبها على الترتيب المذكور لرعاية الاجمال فيه لرعاية الوزن الجمال فافهم ۱۲ تحفه خادميه لملا محمد شعيب ولايتي من تلامذه مولانا عبد الحی رح

ان الصيغة[1] عبارة عن الهيئة والمادة والاسم ايضا عينهما فعلى هذا يلزم اخراج الكل عن الكل وهو باطل قلنا المراد بالصيغة الصورة فان قيل على هذا يلزم اخراج الكل عن الجزء وهو باطل قلنا المراد بالاسم مادته فان قيل تعريف العدل يصدق على المشتقات لانها ايضا مخرجة عن الصيغة الاصلية قلنا المشتقات خارجة عنه باضافته الى ضمير الاسم لان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات بدليل تغايرهما في المعنى فان قيل تعريف العدل يصدق على الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم لانها ايضا مخرجة عن صيغتها الاصلية قلنا العدل خروجه عن صيغته الاصلية مع بقاء المادة و[illegible] ليس فيها بقاء المادة فان قيل تعريف العدل لا يصدق على ثلث في مثلث لعدم بقاء المادة فيهما بحذف التاء عن ثلثة ثلثة قلنا المراد ببقاء المادة بقاء مادة الحروف الاصلية والتاء زائدة فان قيل تعريف العدل يصدق على المغايرات القياسية كادؤر ودايم لانها ايضا مخرجة عن صيغته الاصلية قلنا المعتبر في العدل خروجه [illegible] عن صيغته الاصلية ودخوله في صيغة اخرى مغايرة عن الاولى بدخول الاولى تحت اصل وقاعدة لا الثانية وههنا كلا الصيغتين داخلتان تحت اصل وقاعدة فان قيل تعريف العدل يصدق على المغايرات الشاذة كاقوس وانيب لان اقوس جمع القوس وانيب جمع ناب وهما من الاجوف والقاعدة فيه ان يجمع على افعال فعلم انهما معدولان من اقواس

---

[1] قوله ان الصيغة عبارة عن الهيئة والمادة آه اقول لقائل ان يقول لا نسلم ان الصيغة عبارة عما ذكر بل هي عبارة عن الهيئة فقط كما هو مصرح في تعريفها من ان الصيغة هيئة عارضة للكلمة آه وتفسير الشارح رح الصيغة بالصورة من قبيل تفسير غير المشهور بالمشهور لا جواب سؤال كما هو المسطور ولهذا قال مولانا عبد الغفور تلميذ الشارح المبرور كأنه اراد بها ما يشمل الصورة الحكمية ايضا فان خروج عمر من السم ليس خروجا من الصورة الحقيقية اذ لا دخل لها فيها ثم لها دخل في صورته الحكمية لان اللام بمنزلة جزء الكلمة ولهذا لا يجوز الفصل بينها وبين مدخولها ومع هذا بقي الاشكال لانها غير متناول للصورة الحاصلة من الاضافة ولهذا يعبر التغيير بانه خروج عما هو حقه من الصيغة واستلزام كلمة اخرى وفيه اي في هذا التفسير انه يلزم ان يكون يوم الجمعة منصوبا بتقدير في معدولا عن صمت في يوم الجمعة المجرور بلفظ في لان يوم الجمعة المنصوب يصدق عليه انه خروج عما هو حقه من استلزام في ولا يرد ما ذكر من الايراد على تفسير المص اذ ليس لفي مدخل في الصورة الحكمية لجواز الفصل بينها وبين مدخولها بالحرف الزائد ويمكن ان يقال ان ذلك الخروج غير تام لان المقدر في حكم الملفوظ انتهى مع زيادة ما ١٢ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب۔

من التغير

وانياب قلنا هذا انما يرد لو اعتبر جمعيتهما اولا على اقواس انياب ثم اعتبر اخراجهما عنهما الى اَقوُس و اَنيُب ليس كذلك بل القوس جمع ابتداء على اقوس و انياب على انيب ولذا سميت بالجموع الشاذة والمعدول لا يسمى بالشاذ فان قيل لم لا يجوز ان يكون للمعدل قاعدة ويكونان مخالفين عن هذه القاعدة فلذا سميت بالجموع الشاذة قلنا ليس للعدل قاعدة حتى يلزم من مخالفتها تسميتها بالجموع الشاذة فعلم ان تسميتها بالجموع الشاذة لكونهما جمعا على خلاف القياس فان قيل لا حاجة الى ارتكاب تلك التكلفات لان المقص من التعريف امتياز المعرف عن بعض ما عداه وهو حاصل ههنا لامتيازه عن سائر العلل واما امتيازه عن جميع ما عداه فليس بلازم قلنا ان في مقام التعريف مذهبين مذهب المتقدمين ومذهب المتاخرين فمذهب المتقدمين ان الشرط في التعريف امتياز المعرف عن بعض ما عداه ومذهب المتاخرين ان الشرط في التعريف امتياز المعرف عن جميع ما عداه والمختار عند المص مذهب المتاخرين **قوله** تحقيقا او تقديرا اشارة الى تقسيم العدل يعني العدل على قسمين تحقيقي وتقديري وفي تفسيرهما خلاف بين العامة والمحققين فمذهب العامة ان العدل التحقيقي خروجه محقق عن اصل محقق والتقديري خروج اعتباري عن اصل اعتباري بوجوه ثلثة الاول ان قوله تحقيقا او تقديرا صفة الخروج وهذا انما يستقيم اذا كان الخروج في الاول تحقيقيا وفي الثاني اعتباريا والثاني ان الخروج في الثاني اعتباري فلو كان في الاول ايض اعتباريا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وهو باطل والثالث ان العدل التحقيقي ما وجد فيه دليل على وجود الاصل غير منع الصرف ووجود الدليل على وجود الاصل بعينه دليل على وجود الفرع ووجود الدليل على وجود الفرع بعينه دليل على وجود الخروج فعلم ان الخروج في الاول تحقيقي وفي الثاني اعتباري ومذهب المحققين ان العدل التحقيقي خروج اعتباري عن اصل محقق والتقديري خروج

---

۵۱ قوله امتياز المعرف آه كتعريف الانسان بالماشي ۱۲ تحفه ۵۲ قوله امتياز المعرف آه كتعريف الانسان بالحيوان الناطق ۱۲ تحفه ۵۳ قوله فمذهب العامة آه والميه مال الشيخ الرضي حيث قال نعني بالعدل المحقق ما تحقق ما الدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه غير منصرف لكان هناك طريقا الى معرفة كونه معدولا انتهى ۱۲ تحفه ۵۴ قوله خروج محقق اى لا يكون الا باعتبار الاصل المحقق فلذا قال عن اصل محقق ۱۲ ۵۵ قوله والثاني آه كما هو مذهب المحققين ۱۲ تحفه خادميه ۱۲ قوله خروج محقق

امتیازی عن اصل اعتباری فالحاصل ان الخروج فیهما اعتباری لکن الفرق باعتبار الاصل فان کان اصله محققا فهو عدل تحقیقی وان کان اصله مقدرا فهو عدل تقدیری لان العدل من الاسباب الاعتباریة الضروریة بحیث[1] یکون العلم بالعلة عقیبا عن العلم بالحکم فلو کان الخروج فی العدل التحقیقی حقیقیا لا یکون العدل من الاسباب الاعتباریة الضروریة اجیب عن الدلیل الاول ان قوله تحقیقا او تقدیرا صفة الخروج باعتبار حاله وعن الثانی ان تقسیم العدل الی التحقیقی والتقدیری بحال متعلقه وهو الاصل لا باعتبار حاله وهو الخروج حتی یلزم تقسیم الشیء الی نفسه وغیره وعن الثالث نعم ان العدل التحقیقی ما وجد فیه دلیل علی وجود الاصل غیر منع الصرف ووجود الدلیل علی وجود الاصل بعینه دلیل علی وجود الفرع ولکن لا نسلم ان وجود الدلیل علی وجود الفرع بعینه دلیل علی وجود الخروج لجواز ان یکون الاصل والفرع موجودین ولا یعتبر اخراج الفرع عن الاصل کما فی اقوس وانیب قوله کثلاث مثلث مثال العدل التحقیقی لانهما لما وجدا فی کلامهم غیر منصرفین ولم یوجد فیهما سبب ظاهر غیر الوصفیة والسبب الواحد لا یکفی فی منع الصرف فاضطروا الی اعتبار سبب اخر ولما لم یصلح للاعتبار سبب اخر غیر العدل فاعتبروا فیهما العدل التحقیقی لان العدل التحقیقی ما وجد فیه دلیل علی وجود الاصل غیر منع الصرف ولا شک ان فیهما ایضا وجد الدلیل علی وجود الاصل غیر منع الصرف وهو ان معناهما مکرر وتکرار المعنی یدل علی تکرار اللفظ ولفظهما غیر مکرر فعلم انهما معدولان عن لفظ مکرر وهو ثلثة ثلثة فان قیل المعتبر فی سببیة منع الصرف الوصفیة الاصلیة لاصالتها لا العرضیة لعروضها والوصفیة فیهما عارضیة لعروضها فی المعدول عنه قلنا ان وصفیتهما وان کانت عارضیة فی المعدول عنه لکن صارت اصلیة فی المعدول لان العدل بمنزلة الوضع الثانی واخر مثال اخر العدل التحقیقی لانهم لما وجدوه فی کلامهم غیر منصرف ولم یوجد فیه سبب ظاهر غیر الوصفیة والسبب الواحد لا یکفی فی منع الصرف فاضطروا الخ لان العدل التحقیقی ما وجد فیه دلیل علی وجود الاصل غیر منع الصرف ولا شک ان فیها ایضا وجد وهو ان اخر جمع اخری مؤنث اخر وهو اسم التفضیل والقاعدة تقتضی ان یستعمل

---

[1] قوله بحیث یکون العلم بالعلة آه اقول هذا مناف لما بینه المصنف من علم النحو فافهم ۱۲ لمحشیه حماد میه

علی احد ثلثة اوجه اللام او الاضافة او من وهو لم يستعمل بواحد منها فعلم انه معدول عن الآخر او عن آخر من ولم يذهب الى الاضافة احد لان المضاف اذا قطع عن الاضافة وجب البناء على الضمة كقبل وبعد او التنوين عوضا عن المضاف اليه كحينئذ ويومئذ او اضافة اخرى مثل الاولى مثل يا تيم تيم عدي وههنا لم يوجد شيء منها فعلم انه معدول عن احد الامرين الاولين فان قيل لا نسلم ان اخر اسم تفضيل لان اسم التفضيل يدل على زيادة موصوفه على ما اضيف اسم التفضيل اليه واخر بمعنى غير نحو جاءني زيد اخر القوم اي غير القوم قلنا ان اخر في الاصل بمعنى اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر **قوله** وجمع هذا ايضا مثال العدل التحقيقي لانه لما وجد في كلامهم غير منصرف ولم يوجد فيه سبب غير الوصفية والسبب الواحد لا يكفي في منع الصرف فاضطروا الى العدل لان العدل التحقيقي ما وجد فيه دليل على وجود الاصل غير منع الصرف وهو ان جمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وقياس فعلاء افعل ان كان

---

۵۱ **قوله** عن احد الامرين وقيل معدول عن اللام لو كان من متعدية كما في الشرح الكبير للزم ان يقع نسوة آخر على وزن افعل لان افعل التفضيل اما ما صحبه بمن ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ومنع ابو علي من كون آخر معدولا عن ذي اللام مستدلا بانه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كامس وسحر المعدولين عن ذي اللام فكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تعالى من ايام اخر واجيب بانه معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف الى التنكير ومن اين له انه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان مقتضى اللام في المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه علما وذهب ابن جني الى ان القياس في آخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه في جميع الاحوال فآخر في قولك بنسوة آخر معدول عن آخر من ويلزم على هذا القول ان يكون آخران وآخرون واخر واخرى واخريان معدولات ايضا عن لفظ آخر الا ان اخرى واخر غنيان عن اعتبار العدل بالف التانيث والجمعية والمثنى والمجموع بالواو والنون لا يتبين فيهما حكم منع الصرف في موضع نحو احمران واجمعون واما اخريات فاستعمالها باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن ايضا لم يتبين فيها اثر منع الصرف لكونه كعرفات هذا في ادعاء كون ظواهر الفاظ المؤنث والمثنيين والمجموعين معدولة عن لفظ الواحد المذكر بعد فالاولى ان لا يدعى كون آخر وتصاريفه معدولة عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين بل نقول هي معدولة عما كان حقها ولازمها في الاصل اعني احد الاشياء الثلثة مطلقا كذا في الرضي ۱۲ تحفه خادميه ۵۲ **قوله** وقياس فعلاء اقول الاولى ان يقول ان جمع جمع جمعاء مؤنث اجمع غير صفة وقياس فعلاء غير صفة ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى وصحراوات فلما لم يجمع على واحد منهما علم انه معدول عن واحد منهما كما قال صاحب المتوسط لان فعلاء ههنا اسمي كما يفهم من قول الشارح وما الاخر الصفة الاصلية فلا حاجة فيما نحن فيه الى شقيه ۱۲ تحفه خادميه۔

صفة ان يجمع على فعل كحمراء على حمر وان كان اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى وصحراوات وهو لم يجمع بواحد منهما فعلم انه معدول عن احد الامرين اعنى جمع او جمعاوات فان قيل ان اجمع من الفاظ التاكيد المعنوى فكيف يكون وصفا لان بين الوصفية والتاكيد منافاة قلنا ان جمع فى الاصل وصف ثم غلب استعماله فى باب التاكيد والوصف بغلبة الاسمية لا يخرج عن سببية منع الصرف قوله او تقدير اكثر لانه لما وجد فى كلامهم غير منصرف ولم يوجد فيه سبب غير العلمية والسبب الواحد لا يكفى فى منع الصرف فاضطروا الى اعتبار سبب آخر ولما لم يصلح للاعتبار سبب آخر غير العدل فاعتبروا فيه العدل التقديرى لان العدل التقديرى ما لم يوجد فيه دليل على وجود الاصل غير منع الصرف ولا شك ان ههنا ايضا لم يوجد دليل على وجود الاصل غير منع الصرف ففرضوا ان عمر معدول من عامر قوله او باب قطام فى تميم فان قيل الظاهر ان المراد ببابها كل اسم على وزن فعال وليس كذلك لان كثيرا من اوزانه مبنى كنزال وفجار وفساق وحضار قلنا المراد ببابها كل ما يكون على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء وعدل فيه حملا على ذوات الراء لانهم لما وجدوا ذوات الراء مبنية فى كلامهم ولم يجدوا فيها الا سببين العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء ففرضوا فيها العدل التقديرى ولما اعتبروه فيها اعتبروه فيما عداها حملا عليها ثم اورد عليهم ان ذكر باب قطام فى هذا المقام غير مناسب لان الكلام فى الاسم الذى اعتبر فيه العدل لسبب منع الصرف والعدل فيها ليس لسبب منع الصرف بل للحمل على النظائر واجيب عنه بانا لا نسلم ان الكلام فى الاسم الذى اعتبر فيه العدل لسبب منع الصرف بل فى اسم غير منصرف اعتبر فيه العدل سواء كان لسبب منع الصرف او للحمل على النظائر قوله الوصف فان قيل عد الوصف من اسباب منع الصرف لا يصح لان الوصف فى اصطلاحهم اسم دال على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها وهو ذات والاسباب من قبيل الاعراض قلنا المراد بالوصف كون الاسم دالا الخ سواء كان الدلالة

سله قوله ثم اورد عليهم آه، قال صاحب التوسط وانا وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروءة على المصنف ولم يكن فيها لفظ قطام فسألت قاريها عنها فقال حذف المصنف عند قراءة بعض المشتغلين عليه لعدم مطابقته للمقصود انتهى عبارته ١٢ تحفة خادميه

بحسب الوضع كما فى احمر او بعارض من الاستعمال كما فى ازنم لكن المعتبر فى سببية منع الصرف

الوصفية الاصلية لاصالتها لا العارضية لعروضها كما قال المصنف شرطه ان يكون فى الاصل فان قيل ان الاصل اذا ذكر فى مقابلة الوصف يراد به الموصوف وهذا المعنى ثابت فى الوصف العارض ايضا فينبغى ان يكون سببا لمنع الصرف ايضا وليس كذلك قلنا المراد بالاصل الوضع فان قيل ظرفية الوضع للوصف لا يصح لان الظرف اما زمان او مكان والوضع ليس منهما قلنا كلمة فى بمعنى عند اى شرطه ان يكون عند الوضع بان يكون وضعه للوصفية **قوله** فلا تضره الغلبة اى غلبة الاسمية على الوصفية فان قيل لا نسلم ان الغلبة لا تضره بل تضره لان الوصفية تزول بالغلبة قلنا المراد بعدم الضرر عدم خروجه عن سببية منع الصرف فان قيل على هذا لو سمى بالاسود الرجل الابيض ينبغى ان يكون غير منصرف للوصفية ووزن الفعل وليس كذلك بل هو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل اجيب عنه ان المراد بالغلبة اختصاص الاسم ببعض افراده والرجل الابيض ليس من افراد الاسود قيل عليه لو سمى بالاسود الرجل الاسود ينبغى ان يكون غير منصرف لوزن الفعل والوصفية الاصلية لانه فرد من افراد الاسود وليس كذلك بل هو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل اجيب عنه بان معنى الغلبة اختصاص الاسم ببعض الافراد بحيث لا يحتاج فى الدلالة عليه الى انضمام قرينة وهو محتاج الى القرينة وهى اما ذكر الموصوف نحو بقر اسود او امر اخر نحو عندى اسود من الرجال **قوله** فلذلك فان قيل المذكور فيما سبق امران اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة وذلك

سـ۱ـه قوله المراد بالاصل الوضع آه انما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات الثلث عليه فى باب الافادة والاستفادة فصار الوضع اصلا لان الاصل ما يبتنى عليه الشئ والدلالات الثلث متفرعة على الوضع لاعتبار الوضع فى مفهوماتها ۱۲ تحفه سـ۲ـه قوله معنى الغلبة اختصاص الاسم آه المراد ببعض الافراد بعض الافراد النوعية لا الشخصية لانه يصير علما فلا توجد علمية حينئذ فى منع الصرف لعدم معنى الوصفية فيه حينئذ ۱۲ ت سـ۳ـه قال فلذلك صرف آه اقول عبارة النسخ الصحيحة هكذا فلذلك صرف مررت بنسوة اربع فلذلك قال مولانا عصام نسبة عامل الاربع الى ما يشتمل عليه مسامحة وليس فى التقدير صرف اربع فى مررت بنسوة اربع لان صفة الفاعل وصفة الجار فى مثل هذا التركيب مجاز انتهى وقال الفاضل اللاری انسب الصرف الى الكل لانه صفة الجزء لكن لما بين الشارحون حال المعنى على النهج المشهور لا التقدير العبارة لان فيه محذورا فزعم الناسخون انها من المصنف فادرجوها من الشرح بالغلط والحركات والهمزة ۱۲ تحفه خادميه.

من الاسماء الاشارة المفردة المذكرة قلنا الامران المذكوران مأولان بتأويل المذكور
صرف اربع في مررت بنسوة اربع لعروض[له] الوصفية لانه في الاصل اسم المرتبة المعينة
وهو ما فوق الثلثة وما دون الخمسة لكنه لما جرى على النسوة صار اسم نسوة موصوفة
بصفة الاربعية **قوله** وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد لاصالة الوصفية فيها وعدم
مضرة الغلبة **قوله** وضعف منع افعى كما توهم بعضهم على زعم ان الافعى مشتق من العفوة وهو
الخبث ثم صار اسما للحية واجدل كما توهم بعضهم على زعم ان اجدل مشتق من الجدل وهو القوة
ثم صار اسما للصقر واخيل كما توهم بعضهم على زعم ان اخيل مشتق من الخال وهي النقطة ثم صار
اسما للطائر ذي خيلان وانما ضعف منع صرف هذه الاسماء لانه لا قطع بكونها اوصافا في الاصل
فان قيل كما انه لا قطع بكونها اوصافا في الاصل كذلك لا قطع بكونها غير اوصاف في
الاصل فلم رجح الانصراف على عدم الانصراف **قلنا** انما رجح الانصراف على منع الصرف لان الانصراف اصل
في الاسماء **قوله** التانيث بالتاء **فان قيل** التانيث المعنوي ايضا بالتاء فكيف يكون مقابلا للتانيث
بالتاء **قلنا** المراد بالتانيث التانيث اللفظي الحاصل بالتاء **قوله** شرط العلمية ليكون التانيث
لازما للكلمة لان الاعلام محفوظة من التغيير بقدر الامكان **قوله** والمعنوي كذلك **فان قيل**

سه **قوله** لعروض الوصفية قال الشيخ الرضي لم يتبين لي الى الآن دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فانما جاز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما ذكروا وهو عدم قبوله للتاء فانه يقبلها لقولهم اربعة لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ان التاء فيه ليست بطارية على اربع لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر في الرتبة قبل المؤنث بخلاف يعمل ويعملة فان يعملة للمؤنث فالتاء طارية على يعمل ليس بشيء وان وقعوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل لكونه قد يعرض له بعد ما يخرج عن الاعتبار وهو التاء في المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارضي في اربع مع كونه قبل على حالة خرج بها عن اعتبار الوزن في الحال حاصلا فيهما والمخرج عن اعتباره في حالة اخرى فسواء كان تلك الحال قبل او بعد بل الاولى ان يقال بالها فاذا كان الوزن ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم اقتصر بحرز في الاربع المؤنث استعمال الاصل اعني باربعة للمذكر وفي الثاني اعني يعملا وزن الفعل اصل لكنه غير لازم لانه يقال للمؤنث يعملة فالوزنان متساويان في عدم اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على يعمل انتهى وقال السيد في حواشيه عليه وليس بشيء ايضا ما قيل ان المانع قبول تاء التانيث والتاء في اربعة ليست للتانيث بل للتذكير وذلك لان التاء في اربعة للتانيث ايضا فان قولك اربعة رجال باعتبار التانيث في جمع المذكر وكذا الحال في الزيدون الاربعة وان كان جمع سلامة انتهى اقول هذا خلاف تصريحات القوم لانهم مصرحون بان تمييز العدد الاقل مثلا خلاف القياس والعكس على انهم لا يقولون بتاويل جمع المذكر السالم بالجماعة ونحوها ولذلك يعدلون ضمير جمع المذكر السالم فعلوا دون فعلت كما يقولون في غيره فتامل ١٢ تحفة خادميه

تشبيه التانيث المعنوي باللفظي لا يصح لان علامة التانيث في اللفظي ملفوظة وفي المعنوي مقدرة قلنا ان تشبيه التانيث المعنوي باللفظي في اشتراط العلمية فان قيل لما كان التانيث المعنوي مشابها للفظي في اشتراط العلمية فالعلمية في اللفظي شرط الوجوب فينبغي ان يكون في المعنوي ايضا كذلك قلنا ان بينهما فرقا لان العلمية في اللفظي شرط الوجوب وفي المعنوي شرط الجواز واما شرط الوجوب فيه فاحد الامور الثلثة كما اشار اليه المص بقوله وشرط تحتم تاثيره الزيادة على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة لانه لو لم يكن كذلك لكان عربيا ثلاثيا ساكن الاوسط حصل فيه خفة معارضة لثقل احد السببين **قوله** فهند يجوز صرفه لفوات شرط تحتم تاثيره وهو احد الامور الثلثة المذكورة ويجوز منعه ايضا نظرا الى وجود السببين وزينب وسقر وماه وجور ممتنع لوجود شرط تحتم التاثير وهو الزيادة على الثلثة في الاول وتحرك الاوسط في الثاني والعجمة في الثالث **قوله** فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة على الثلثة لتكون الزيادة قائمة مقام ما فات من التانيث المعنوي **قوله** فقدم منصرف لان التانيث المعنوي زال بالعلمية للمذكر وليس شيء قائم مقام ما فات من التانيث المعنوي **قوله** وعقرب ممتنع لان التانيث المعنوي وان زال بعلميته للمذكر لكن الحرف الرابع قائم مقام ما فات من التانيث **قوله** المعرفة قيل عليه المعرفة من اسباب منع الصرف لا يصح لان السبب هو وصف التعريف لا ذات المعرفة اجيب عنه بان المراد بالمعرفة التعريف شرطها ان تكون علمية فان قيل في عبارة المص تكرار لكون احدهما مفهوما من ان الناصبة المصدرية وثانيهما مفهوما من الباء المصدرية فيكون المعنى شرطها كونها علما قلنا ان الباء مصدرية لكن المراد بالعلمية هذا النوع من جنس التعريف

---

۵۱ **قوله** وشرط تحتم آه فان قيل ما بال المص حيث جعل احد الامور الثلثة شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف دون العلمية والخفة كما تعارض التانيث تعارض العلمية ايضا بل كان الانسب ان يجعل شرط تحقق منع الصرف قلنا ان الكلام مسوق لبيان شرط التانيث اولان المحتاج الى التقوية هو التانيث لكونه معنويا دون العلمية وفي الاخير بحث لانه لا يلايم البيان الذي ذكره الشارح كذا قال الفاضل اللاري ما اراد به قوله لان يعارض ثقل احد السببين فان ظاهره عام لا يختص بالتانيث ويمكن ان يقال ان هذا التحقيق المقام وتوجيه لكلام المص ولا ينافي عدم ملايمته ظاهر كلام الشارح وكذا كلام الاستاذ العلام ۱۲ تحفه ۵۲ **قوله** هذا النوع من جنس التعريف اي ان المعدود الثاني النوع دون الاول فيختلفان وعبارة النسخ في هذا المقام على عكس ما قررنا عليه هذه النسخة لان عبارة النسخ غلط ولعل منشأه ما هو المشهور بين الطلبة ويار ناصر بان ياء النسبة ما بعير الملحق به خبر الكون المحذوف وهذا غلط فاحش وان كنت مترددا فيما قلنا فطالع ما قال المحققون ۱۲ تحفه خادميه

اعنی التعریف بالعلمیة او نقول ان الیاء للنسبة فلا یرد الاشکال ﴿ انما تکون المعرفة مشروطة بالعلمیة لان اسماء الاشارة والمضمرات والموصولات من قبیل المبنیات ومنع الصرف من احکام المعربات وبینهما تناف واللام والاضافة تجعلان غیر المنصرف منصرفا فکیف تکون سببا لمنع الصرف فتعین التعریف بالعلمیة بالضرورة فان قیل ما الوجه للمصنف حیث جعل المعرفة سببا والعلمیة شرطا ولم یعکس کما فعله صاحب المفصل قلنا مدار السببیة علی الفرعیة وفرعیة المعرفة للنکرة اظهر من فرعیة العلمیة للنکرة قوله العجمة قیل عد العجمة من اسباب منع الصرف لا یصح لان العجمة اسم موضوع لمعنی فی اللغة العجمیة وهو ذات والاسباب من قبیل الاوصاف قلنا المراد بالعجمة کون الاسم موضوعا من غیر وضع العرب شرطها ان تکون علمیة فی العجمة حقیقة کما فی ابراهیم او حکما کما فی قالون لتکون العجمة لازمة للکلمة لان الاعلام محفوظة من التغییر بقدر الامکان قوله تحرک الاوسط او الزیادة علی الثلثة لانه لو لم یکن کذلک لکان ثلاثیا ساکن الاوسط وحصل فیه خفة معارضة لثقل احد السببین اعنی العجمة والعلمیة فان قیل حال العجمة کحال التانیث المعنوی وفی التانیث المعنوی جواز الامرین الصرف ومنعه فینبغی ان یکون فی العجمة ایضا جواز الامرین قلنا التانیث المعنوی وان کان امرا معنویا لکن له علامة ظاهرة فی اللفظ فی بعض المواد کما فی حال التصغیر فله نوع قوة بخلاف العجمة لانه لیس لها علامة ظاهرة فی اللفظ اصلا فان قیل قد اعتبرتم العجمة فی ماه وجور مع سکون الاوسط

---

٥١ قوله وانما تکون المعرفة مشروطة آه اعلم ان المعارف خمسة یحیط بها قول الشاعر شعر معارف این همه پنج اندرین نه بیش و نه کم مضاف و مضمر و ذو اللام و مبهم ست و علم ١٢ تحفه ٥٢ قوله فتعین التعریف آه یرد علی الحصر بانه قد عرف منهم ان ایة اذا حذف منها المضاف الیه منعت من الصرف لتعریفها بالصلة والتانیث او التانیث والتعریف الاضافی وهذا تصریح باعتبار تعریف الابهام والاضافة ایضا ونحو سحر فانه غیر منصرف للتعریف والعدل عن السحر وایضا اعتبر الخلیل تعریف الاضافة فی اجمع واخواته فی منع الصرف لسقوط المضاف الیه وتعرض للمضاف لدخل التنوین فیظهر اثر منع الصرف والجواب ان الحصر باعتبار الاتفاق او اختیار المص ولا یشکل ان التعریف الترکیبی او تعریف باللام المقدر قد اختلفوا فیه وکذا اعتبار الابهام فی ایة لمنع الصرف عند ابی عمرو وتعریف الاضافة عند ابن مالک ١٢ تحفه ٥٣ قوله فرعیة المعرفة للنکرة اظهر آه لانه هو المقابل للتنکیر دون العلمیة ١٢ تحفه ٥٤ قوله شرطها ان تکون علمیة کما هو ظاهر مذهب سیبویه وذهب الشلوبین وابن عصفور انه لا یشترط ویظهر اثر الخلاف فی نحو قالون فیصرف علی الاول لانهم لم یستعملوه علما وانما استعملوه صفة بمعنی جید فیمنع الصرف علی الثانی لانه لم یکن فی کلام العرب قبل ان یسمی به کذا فی التصریح اقول لا یخفی علی من طالع کتاب سیبویه انه یفهم منه کلا القولین ١٢ تحفه خادمیه

فينبغي ان تعتبر في نوح قلنا العجمة في ماه وجور مؤكدة لسببين اخريين مع سكون الاوسط ولا يلزم من كونها مؤكدة لسببين اخريين مع سكون الاوسط كونها سببا عليحدة مع سكون الاوسط **قوله** فنوح منصرف لفوات الشرط الثاني وهو تحرك الاوسط او الزيادة على الثلثة **فان قيل** ما الوجه للمص حيث فرع على انتفاء الشرط الثاني بقوله فنوح منصرف ولم يفرع على انتفاء الشرط الاول كما فرع صاحب هداية النحو بقوله فلجام منصرف **قلنا** انما خص التفريع على انتفاء الشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق وهو انصراف نوح فلذا اقدم ما هو متفرع على انتفاء الشرط الثاني على ما هو متفرع على وجوده مع ان الاولى تقديمه لان الوجود اشرف من العدم **قوله** شتر وابراهيم[1] ممتنع لوجود الشرط الثاني وهو التحرك في الاول والزيادة في الثاني **قوله** الجمع **فان قيل** ان مثل رجال مسلمون جمع مع انه لا يكون سببا لمنع الصرف **قلنا** المراد بالجمع ما يكون على صيغة منتهى الجموع كما قال شرطه ان يكون على صيغة منتهى الجموع وهي[2] التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفين متحركين اولهما مكسورا وثلثة اوسطها ساكنا اولها مكسورا وانما يكون الجمع مشروطا بصيغة منتهى الجموع لتكون صيغته مصونة عن التغير لانها لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع **قوله** بغير هاء[3] لانها لو كانت مع هاء كانت على وزن المفردات مثل طواعية وكراهية فيقع في جمعيته خلل

---

[1] **قوله** وابراهيم ممتنع اعلم ان اسماء الانبياء والملائكة عليهم السلام كلها ممتنعة من الصرف الا ستة كما قال الناظم نظم گر همی خواهی که دانی نام هر پیغمبری تا کدام است ای برادر نزد نحوی منصرف * صالح و هود و محمد با شعیب و نوح و لوط * منصرف دان این همه باقی همه لا ینصرف. قال بعض الافاضل هذه فائدة مشهورة ذكرت في كثير من كتب النحو لكن ينتقض بنحو شيث وعزير فانهما منصرفان كما يدل عليه النصوص انتهى. اقول لعل مراده من اسمائهم ما هو مذكور في القرآن المجيد وشيث ليس بمذكور فيه كما لا يخفى على من له مزاولة فيه ومن قولهم منصرف الامكان العام الذي هو سلب الضرورة عن الجانب المخالف والضرورة في الجانب الموافق وعزير ليس كذلك ودليله في قوله تعالى وقالت اليهود عزير ن ابن الله فتامل وتفكر ١٢ تحفه [2] وهي التي كان اولها الخ اقول هذا التفسير يغني عن قيد بغير هاء لان ما يكون فيه الهاء كفرازنة وطواعية بعد الالف ثلثة احرف كلها متحركة فيخرج بقوله شرطه الخ ١٢ تحفه [3] **قوله** بغير هاء ولم يقل غير قابل للهاء كما قال في وزن الفعل غير قابل للتاء لان المراد من عدم الهاء في قوله بغير هاء هو عدم الهاء بالفعل وان كان قابلا لها واما في وزن الفعل فيكون المراد فيه عدم قبولها فان يعمل منصرف لمجرد انه يقبل التاء كذا في غاية التحقيق ١٢ تحفه خادميه۔

و فتور فان قيل ينبغي ان يكون نحو فوارة منصرفا لكونه مع هاء و يكون فرازنة غير منصرف لكونه بلا هاء مع ان الامر بالعكس قلنا المراد بالهاء الهاء المنقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف والهاء في فوارة اصلي او المراد بالهاء التاء مجازا باعتبار ما يؤول اليه وهو حالة الوقف فان قيل انه لو قال بغير هاء و ياء النسبة لكان اولى ليخرج نحو مدائني فانه منصرف مع انه على صيغة منتهى الجموع بغير هاء قلنا لا حاجة الى اخراجه لانه مع ياء النسبة مفرد محض اسم بلدة معينة وجمعه مدائن وهو لفظ اخر قوله كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان متحركان قوله ومصابيح مثال لما بعد الفه حروف ثلثة اوسطها ساكن قوله واما فرازنة فمنصرف لفوات شرط تاثيره وهو كونه بلا هاء فان قيل المؤثر في سببية منع الصرف الجمعية والوزن شرط فينبغي ان يكون حضاجر منصرفا لفوات الجمعية فيه وان كان على صيغة منتهى الجموع لان الوزن بدون الجمعية لا يؤثر في منع الصرف فاجاب المصنف بقوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع حاصله ان الجمعية اعم من الحالي والاصلي وحضاجر وان لم يكن جمعا في الحال لكنه جمع في الاصل لانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن ثم سمي كل فرد من هذا الجنس بحضاجر مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها بمنزلة جماعة من هذا الجنس فان قيل لا حاجة في منع الصرف الى اعتبار الجمعية الاصلية لوجود السببين الاخرين وهما العلمية والتانيث لانه علم للضبع وهي انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والامر ليس كذلك وتانيثه غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا فان قيل لما كان الجمعية اعم من الحالي والاصلي فالمناسب ان يقول الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف قلنا لو قال كذلك لتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضية غير معتبرة وليس كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية فان قيل لما تفصيت النفس عن الاعتراض الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بتعميم الجمعية من الحالي

---

١ قوله وتانيثه غير مسلم آه رد على شارح اللباب حيث قال ويجوز ان يكون منع صرف حضاجر للعلمية والتانيث لانه علم للضبع وهو لا يقع الا على المؤنث كذا قال جمال الناظرين فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم شامل لجنس الضبع وغيره لا لجنس مع الضبع كما تقرر في اللغة ١٢ تحفه

والاصلي فما تقول في سراويل فانه لا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بقوله

وسراويل اذا لم ينصرف وهو الاكثر فقد قيل في التقصي عنه انه اعجمي حمل على موازنه
حاصله ان الجمعية اعم من ان يكون حقيقة او حكماً وسراويل وان لم يكن جمعاً حقيقةً
لكنه جمع حكماً لحمله على موازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فان قيل على هذا
يلزم بطلان حصر الاسباب في التسع بل تكون عشرة التسع هي المذكورة في البيتين وواحدها
الحمل على الموازن قلنا بناء هذا الجواب على تعميم الجمعية من الحقيقي والحكمي لا على زيادة
سبب آخر وهو الحمل على الموازن قوله وقيل عربي جمع سروالة تقديراً حاصله ان الجمعية
اعم من الحقيقي ومن الاعتباري وسراويل وان لم يكن جمعاً حقيقةً لكنه جمع اعتباري اعتباراً
لانه لما وجد في كلامهم غير منصرف ولم يوجد فيه الا الوزن وهذا الوزن بدون الجمعية
لا يمنع الصرف فقدروا انه جمع سروالة واذا صرف فلا اشكال فان قيل ان لا لنفي الجنس
فيقتضي نفي جنس الاشكال وليس كذلك بل الاشكال وارد وهو انه لما كان سراويل
منصرفاً فينبغي ان يكون اناعيم ومصابيح منصرفين لان الجمع يخرج عن سببية منع الصرف
بموازنة المفرد قلنا المراد بالاشكال المنفي الاشكال الخاص الوارد على قاعدة الجمع لا مطلق
الاشكال فنقول في الجواب ان الجمع انما يخرج عن سببية منع الصرف بموازنة المفرد العربي
وسراويل مفرد عجمي قوله ونحو جوارٍ رفعاً وجراً كقاضٍ اراد به كل جمع منقوص على فواعل
واوياً كان او يائياً كالدواعي والجواري فان قيل ان تشبيه جوارٍ بقاضٍ لا يصح لان جوارٍ جمع
وقاضٍ مفرد قلنا ان تشبيه جوارٍ بقاضٍ في الحكم لا في الصيغة فان قيل ان تشبيه جوارٍ
بقاضٍ في الحكم لا يصح ايضاً لان صرف قاضٍ اتفاقي وصرف جوار خلافي قلنا حكم جوار
كحكم قاضٍ بحسب الصورة لا في الصرف ومنعه فان قيل لا نسلم ان صورة جوار

سله قوله وقيل عربي اما القائل الخ قال ان الجمعية مقدرة فيه كعدل عمر حفظاً للقاعدة تمم ۱۲ تحفه سله قوله واذا صرف فلا اشكال
قيل لو قال ان صرف لكان اصوب لان اذا للقطع وصرفه ليس بمتقطع به وقد يجاب بان صرفه باليقين متقطع به كذا قال العلوي لكن ما قال
مناف لما قال مولانا عبد الغفور رحمه الله لما كان عدم الصرف غالباً والصرف مغلوباً كان لفظاً اذا في الاول وقع موقعه وفي الثاني
وهو قوله واذا صرف فلا اشكال وقع موقع ان للمشاكلة انتهى والمشاكلة تذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته ۱۲ تحفه خادميه۔

مثل نحو قاضٍ لان صورة جوار قبل الاعلال علی فواعل ونحو قاض قبل الاعلال علی
فاعل قلنا ان صورة جوار مثل صورة قاض فی حذف الیاء وادخال التنوین علیه
اعلم ان مثل جوار فی حالة النصب غیر منصرف بالاتفاق لبقاء صیغة منتهی الجموع
بحالها واما فی حالة الرفع ففیه ثلثة مذاهب قد ذهب[۵۱] بعضهم الی انه منصرف مطلقا
سواء کان قبل الاعلال وبعده اما قبل الاعلال فلان[۵۲] الاعلال المتعلق بجوهر الکلمة
مقدم علی منع الصرف الذی هو من عوارض الکلمة واما بعد الاعلال فلان شرط الجمع
فی سببیة منع الصرف صیغة منتهی الجموع وهی غیر باقیة وذهب[۵۳] بعضهم الی انه غیر
منصرف مطلقا سواء کان قبل الاعلال وبعده اما قبل الاعلال فلبقاء الصیغة
بحالها واما بعد الاعلال فلان المحذوف کالملفوظ فان قیل لما کان غیر منصرف
ینبغی ان یمتنع التنوین علیه قلنا التنوین فیه عوض لا صرفی وذهب[۵۴] بعضهم الی انه
منصرف قبل الاعلال وغیر منصرف بعد الاعلال اما صرفه قبل الاعلال فلما مر ان الاعلال
المتعلق الخ واما منعه بعد الاعلال فلما مر ان المحذوف کالملفوظ فان قیل[۵۵] ان الصیغة
قبل الاعلال باقیة حقیقة وبعد الاعلال باقیة مجازا باعتبار ما کان فلم ترکوا الحقیقة
مع قوتها واعتبروا المجاز مع ضعفه قلنا صیغة منتهی الجموع وان کانت قبل الاعلال
باقیة حقیقة لکنها مع مانع الابدال وهو الاعلال وبعد الاعلال انکان باقیة مجازا لکنها

---

[۵۱] قوله قد ذهب بعضهم آه وهو الزجاج وسیبویه ۱۲ [۵۲] قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الکلمة آه یعنی تعلقه بجوهر الکلمة لان الاعلال سواء کان بالحذف او بالقلب او بالتسکین یحصل التغیر فی جوهر الکلمة ولیس معنا ما ان الاعلال یتعلق بالکلمة فی ذاتها حتی یرد ان الاعلال فی جوار لیس کذلک لکونه بسبب ثقل الحرکة الحاصلة بالعامل کذا قال مولانا عبد الحکیم ۱۲ تحفه [۵۳] قوله وذهب بعضهم الی انه غیر منصرف مطلقا هذا ما ذهب الیه المبرد وعلیه الجمهور والمعتمد ۱۲ تحفه [۵۴] قوله وذهب بعضهم الی انه منصرف قبل الاعلال آه ما قیل هذا مخالف لما قال الشرح من ان بناء هذه اللغة علی تقدیم منع الصرف علی الاعلال ۱۲ وقال مولانا نور الحق المذهب الثالث الصرف بعد الاعلال الخ لعل ما وقع فی الاستاد فی هذا القول بالحافظ علی نسخة الشارح المطبوعة حیث نسخت فیها الثالث الصرف قبل الاعلال وعدم الصرف بعده وقد افاد فی رئیس الاذکیاء ان اسما ما الحافظ تابعا فهو مباین مما قال الشارح ۱۲ فافهم ووافق بین قول الشارح والحافظ ومولانا نور الحق وقد تحیرت فیه قال جمال الناظرین ناقلا عن الرضی هی لغة قلیلة اختارها الکسائی وابو زید وعیسی بن عمر ۱۲ تحفه [۵۵] قوله فان قیل ان الصیغة قبل الاعلال آه اقول تامل فی ما ارشاد فی قول الشارح ۱۲ فانه علیه جار علی الضم بلا تنوین آه وفی قال قیل الاستاذ العلام الی آخر الکلام فیظهر لک انه مبنی بنا ساسه علی الفاسد المرام ۱۲ تحفه خادمیه

[illegible] ۱۲

بلا مانع والدليل القوى مع وجود المانع ضعيف من الدليل الضعيف مع عدم وجود المانع
فتدبر ان كان لك ادنى تامل **قوله** التركيب شرطه العلمية ليكون التركيب لازما للكلمة
لان الاعلام محفوظة من التغير بقدر الامكان **فان قيل** ان مثل النجم وبصرى مما وجد
فيه التركيب مع العلمية مع انه منصرف **قلنا** ليس المراد بالتركيب مطلقه بل المراد
صيرورة الكلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء **قوله** وان لا يكون
باضافة لان الاضافة تؤثر فى المضاف الصرف فكيف تؤثر فى المضاف لمنع الصرف الذى
هو ضد الصرف **قوله** ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات
والصرف ومنعه من قبيل المعربات **فان قيل** كما شرط فيه ان لا يكون مركبا اضافيا كذلك
شرط فيه ان لا يكون مركبا توصيفيا فلم لم يتعرض لنفيه **قلنا** التركيب التوصيفى مندرج
فى الاضافى كما ان المضاف اليه قيد للمضاف كذلك الصفة قيد للموصوف **فان قيل** كما
شرط فيه ان لا يكون اسناديا كذلك شرط فيه ان لا يكون صوتيا ولا تعداديا فلم لم يتعرض
لنفيهما **قلنا** انما لم يتعرض لنفيهما اكتفاء بذكرهما فى بحث المبنيات مثل بعلبك
قوله الالف والنون **فان قيل** ان عد الالف والنون من اسباب منع الصرف
لا يصح لان كل سبب فرع ووصف لشئ آخر والالف والنون من قبيل الذوات **قلنا**
للنحاة خلاف فى سببيتهما لمنع الصرف فذهب بعضهم الى انهما سبب لمنع الصرف لكونهما
مزيدتين والمزيد فرع المزيد عليه وذهب بعضهم الى انهما سبب لمنع الصرف لمشابهتهما

١ه **قوله** بل المراد آه انما لم يصرح بهذا القيد كما صرح بالقيدين الباقيين اعنى قوله وان لا يكون باضافة آه اكتفاء بالتبادر لان المتبادر من الكلمتين ما هو مستقلتان ليستا محتاجتين الى الاخرى فافهم وهذا ليس تعريفا لمطلق التركيب حتى يرد عليه انه غير جامع لخروج الثلاثى والاضافى والتوصيفى مما لم يصر فيه كلمتان كلمة واحدة بل للتركيب الذى يوجد فى الاسماء وهو المناسب لسببية منع الصرف تحفه

٢ه لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل آه لا يصح هذا على راى المصنف لما نقله الرضى عن المصنف فى بحث المركبات من ان المركب الاسنادى ليس بمعرب ولا مبنى ١٢ تحفه

٣ه **قوله** قلنا للنحاة خلاف آه اقول ليس هذا جوابا لما قال من الاعتراض لان خلاصته ان الالف والنون من الاسباب لا يصح لان الاسباب من قبيل الاوصاف والالف والنون من قبيل الذوات كما يعلم من قوله لان كل سبب فرع ووصف لشئ وخلاصة الجواب انهما سبب لغير ما لكونهما مزيدتين او للمشابهة بهما الفى التانيث وهما من الذوات لا من الاوصاف كما قال الاستاذ العلام فتامل ١٢ محمد

لالفی التانیث فی عدم قبول التاء والمشبه فرع المشبه به وصفله والراجح[51] هو القول الثانی
قوله ان کان ثانی اسم فشرطه العلمیة لتکونا لازمتین للکلمة لان الاعلام محفوظة
عن التغییر بقدر الامکان فان قیل الاسم فی اصطلاح النحاة ما دل علی معنی فی نفسه
وهذا المعنی موجود فی الصفة ایضا فذکر الصفة بعد الاسم مستدرک قلنا ان للاسم
معنیین معنی عام وهو ما یقابل الفعل والحرف ومعنی خاص وهو ما یقابل الصفة والمراد
ههنا المعنی الثانی فان قیل ان الضمیر فی قوله فشرطه راجع الی الالف والنون وهما
امران فلا یحصل المطابقة بین الضمیر ومرجعه قلنا نعم لکنه افراد الضمیر باعتبار انهما
سبب واحد او نقول ان الضمیر راجع الی الاسم المشتمل علی الالف والنون لکن هذا الجواب
لا یخلو عن المسامحة لان الشروط السابقة مضافة الی الاسباب لا الی الاسماء وهذا
الشرط مضاف الی الاسم والاول حقیقة والثانی مجاز کما تری کعمران او فی[53] صفة
فانتفاء فعلانة لان المقصود مشابهتهما لالفی التانیث فی عدم[54] قبول التاء وهی[55] لا تحصل
الا بانتفاء فعلانة فان قیل ان قوله فانتفاء فعلانة جزاء الشرط وهو لا یکون الا جملة
وهذا الجزاء لیس بجملة قلنا ان قوله فانتفاء فعلانة خبر مبتدأ محذوف ای
فشرطه انتفاء فعلانة فان قیل ان فعلانة اما بفتح الفاء او بضمها فان کان الثانی فینبغی
ان یکون عریانا غیر منصرف لوجود الشرط فیه لانه بضم الفاء وان کان الاول فینبغی ان
یکون ندمان غیر منصرف لوجود الشرط فیه لانه بفتح الفاء قلنا المراد به امتناع

---

[51] قوله والراجح هو القول الثانی کان وجه الرجحان بان الاصل تحقق فی ندمانة الفرع مع انه منصرف فبان المعتبر محض الزیادة وبعد لحوق التاء یلحق بالاصل قاله الحافظ قال جمال الناظرین وفیه بحث اذ لا معنی للالحاق بالاصل بعد لحوق التاء نعم کان له معنی اذا کان الزیادة محضا بعد الاصل وهو ممنوع اقول لعل الباحث القوی علی البحث فبای الحافظ ما تری ورده من البحث المذکور علی ما قاله ای جمال الناظرین فی وجه الرجحان من ان اشتراط انتفاء فعلانة علی القول الاول غیر ظاهر انتهی فافهم ۱۲ [52] قوله المراد ههنا آه بقرینة المقابلة ۱۲

[53] قوله او فی صفة فانتفاء فعلانة کلمة او للتوزیع والتقسیم فلا یرد ان ایراد او ههنا لا یصح لان الالف والنون یوجدان فی الصفة والاسم جمیعا ۱۲ تحفه [54] قوله فی عدم قبول التاء هذا انما یصح بالنسبة الی المذهب الثانی واما بالنسبة الی الاول فلا لوجود الفرعیة علی هذا التقدیر ایضا فافهم ۱۲ تحفه [55] قوله وهی لا تحصل آه اقول فیه منع ظاهر لجواز ان یوجد مونثه مکتسبا بالتاء ولا یکون علی فعلانة ۱۲ تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب لایتی رحمه الله

دخول تاء التانيث سواء كان بفتح الفاء او ضمها قوله قيل وجود فعلى لان المقصود
مشابهتها لالفى التانيث فى عدم قبول التاء والتيقن به انما يحصل لوجود فعلى لان وجود
يستلزم لانتفاء فعلانة قوله ومن ثمه اختلف فى رحمان فعلى المذهب الاول غير منصرف
لوجود الشرط فيه وهو انتفاء فعلانة لان الرحمان صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على
غيره تعالى لا على المذكر ولا على المؤنث وعلى المذهب الثانى منصرف لفوات الشرط وهو
وجود فعلى لانه لا يكون مؤنثه رحمى لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى
اصلا قوله دون سكران لوجود الشرط على المذهبين لان مؤنثه سكرى ووجود فعلى
يستلزم انتفاء فعلانة وندمان لفوات الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة
ووجود فعلانة يستلزم انتفاء فعلى قوله ووزن الفعل فان قيل ان وزن الفعل
كيفية لازمة للفعل فكيف يؤثر فى منع صرف الاسم قلنا المراد بوزن الفعل كون
الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل فهو صفة للاسم مؤثر فيه قوله شرطه
ان يختص به فان قيل ان وزن الفعل اما موجود فى الاسم اولا فعلى
الاول لا يكون مختصا بالفعل لان خاصة الشئ ما يوجد فيه ولا يوجد فى غيره

---

٥١ قوله لالفى التانيث فى عدم قبول التاء آه فيه مثل ما مر فتذكر ولا تغفل ١٢ ٥٢ قوله ومن ثمه بفتح الثاء وتشديد الميم للاشارة الى المكان البعيد ههنا للاشارة الى المكان الاعتبارى ويزاد فيه ها ساكنة عند الوقف ويكتب فى الوصل ايضا مع الها لان الاصل فى كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها على تقدير الابتداء بها والوقف عليها ولذلك يكتب رحمة زيد وقمة عمرو بالهاء لانك اذا وقفت عليهما قلت رحمه وقمه ولذلك كتب ههنا مع الها لانه يوقف عليها وقولهم ثمت بالتاء من غلط العامة كذا فى غاية التحقيق ١٢ تحفه ٥٣ قوله ندمان المراد به ما هو من المنادمة لا ما هو من الندم لان مؤنثه بالالف كما قال الناظم قطعه ندمان منصرف گر بود از منادمت ، تانیث او بتا بود وعطشش ندیم ، ور از ندم بود الف دان مؤنثش ، قابل بانصراف شدن نیست مستقیم ، ٥٤ قوله المراد بوزن آه وبهذا ايضا يندفع ما يقال من ان الاضافة تفيد الاختصاص بالفعل فيكون قوله ان يختص به مستدركا وحاصل الجواب ان الاضافة لمجرد النسبة لا للاختصاص قال مولانا عبد الرحمن وانما فسر الوزن بالكون الذى هو المعنى المصدرى مع ان الوزن هو الحالة والهيئة الحاصلة للفظ من ترتيب الحروف والحركات والسكنات وهى غير الكون لان الكون هو اتصاف اللفظ بهذه الهيئة فلو قال هو حالة وهيئة للاسم لتم الا انه فسره به على الاسلوب لانه لما عبر عن سائر العلل بالمعنى المصدرى بالدال على نفس الاتصاف دون حالة قائمة بالاسم الغير المنصرف فلذا فسره به وبما ذكرنا ظهر وجه ضعف ما ذكره مولانا عصام من ان فى تفسير وزن الفعل بكون الاسم آه نظر لان الوزن ليس معنى كلى كيفية تحدث فى حروف الفعل ولا ضرورة ولا داعى الى حمله على هذا المعنى انتهى كلامه ١٢ تحفه خادميه للحافظ محمد شعيب

وعلى الثاني لا يكون سببا لمنع الصرف في الاسم قلنا انه موجود في الاسم ومعنى اختصاصه بالفعل انه لا يوجد في الاسم ابتداء بل على سبيل النقل من الفعلية الى الاسمية فان قيل لا نسلم انه لا يوجد في الاسماء ابتداء بل يوجد كما في بقم وشلم قلنا المراد بالاختصاص الاختصاص في اللغة العربية مما من الاسماء العجمية كشمر وضرب او يكون في اوله زيادة كزيادته اي لا يكون الوزن مختصا به بل يكون مشتركا بينه وبين الاسم لكن في اوله ما يكون مختصا بالفعل وهو حروف المضارعة فان قيل ان الضمير في اوله راجع الى وزن الفعل وهو معنى مصدري فكيف يكون ظرفا للزيادة قلنا نعم لكن المراد به ليس المعنى المصدري بل المراد به ما يكون على وزن الفعل او نقول الضمير في اوله راجع الى ما يكون على وزن الفعل **قوله** غير قابل للتاء لان هذه التاء ليست الا متحركة والتاء المتحركة من خواص الاسم يقوى بها جهة الاسمية ويضعف جهة المشابهة بالفعل فان قيل ان اربع اذا سمي به مذكر قابل للتاء مع انه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل قلنا المراد بالتاء التاء القياسية وهذه ليست بقياسية فان قيل ان اسود قابل للتاء القياسية لانه يقال للحية الانثى اسودة مع انه غير منصرف للوصفية ووزن الفعل قلنا المراد بالتاء هي التي لحقت بالاسم من جهة يمتنع صرفه من ذلك الجهة ومنع صرفه للوصفية الاصلية ولحوق التاء به باعتبار غلبة الاسمية العارضة **قوله** ومن ثمه امتنع احمر لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء لان مؤنثه حمراء لا احمرة وانصرف يعمل لانه وجد فيه الزيادة

---

۱ **قوله** كما في بقم وشلم ذكر في الصراح ان الاول اسم موضع معروف والثاني لموضع من الشام وقال الرضي انه اسم لبيت المقدس ۱۲ تحفه

۲ **قوله** كشمر اسم لفرس منكر لحجاج بن يوسف وقدم على ضرب ان كان شمر شاذا لانه على صيغة المعلوم وللمعلوم تقدم على المجهول ولانه من الخواص معلوما ومجهولا بخلاف ضرب اذ ليس معلوم من الخواص ولان كونه مما نحن فيه بالفعل وضرب بالقوة كما قال الشارح اظهر اجلى مثال الشئ ۱۲ تحفه

۳ **قوله** قلنا المراد بالتاء هي التي لحقت آه قال الرضي واما الحاق التاء باسودة في الحية فلا يضر لان ذلك الالحاق عارض بسبب غلبة اللفظ في الاسماء والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء انتهى ۱۲ تحفه

۴ **قوله** ومن ثمه امتنع احمر آه لا يخفى ان احمر متفرع على مجموع الشرطين فلا بد ان يعتبر الاشارة المفهومة من كلمة ثم الى المجموع فالاول نظرا الى وجودهما والثاني نظرا الى عدمهما لعدم الجزو الاخير من الشرطين واما ما يقال من ان تحقق الشرط لا يستلزم تحقق المشروط ففيه ان للشروط اللغوية امارات يعلم منها المشروط فلا بد ان يستلزم الشرط المشروط كذا قال الحافظ اقول القائل مولانا عبد الرحمن ۱۲ تحفه

المذكورة لكنه قابل للتاء لان مؤنثه يعلمة للناقة القوية على السير العمل **قوله** وما
فيه علمية مؤثرة اذا انكر صرف اى الاسم الذى جمع معه العلمية سواء كان اجتماعه
شرطا او تاثيرا معنى الاول ان يكون مؤثرا بنفسه ويكون شرطا التاثير سبب اخر
ومعنى الثانى ان يكون مؤثرا بنفسه ولا يكون شرطا التاثير سبب اخر وتنكيره على
وجهين احدهما ان يراد بالعلم المسمى به وثانيهما ان يكون العلم كناية عن الوصف
المشهور صاحبه بذلك الوصف نحو لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق **قوله**
لما تبين اى لدليل ظهر بالالتزام من قوله وما يقوم مقامها الجمع والفا التانيث ان
العلمية غير مؤثرة معها ومن قوله فلا تضره الغلبة انها لا تجامع مع الوصف من
اشتراطها فى التانيث والمعرفة والعجمة والتركيب والالف والنون اذا كانتا فى اسم انها
تجامع مع ما هى شرط فيه ومن امثلة العدل ووزن الفعل انها لا تجامع معهما من غير
اشتراكها لها **قوله** من انها لا تجامع مؤثرة الا ما هى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل اذا
نكر بقى بلا سبب فى الاول وعلى سبب واحد فى الثانى **فان قيل** فى عبارته تعدد الاستثناء
من المستثنى منه الواحد بلا ايراد العاطف وهو باطل **قلنا** لا نسلم ان المستثنى منه واحد
بل متعدد لان الاستثناء الاول من مجموع الاسباب والثانى مما بقى من الاستثناء الاول
فيكون المعنى انها لا تجامع مؤثرة مع مجموع الاسباب الا ما هى شرط فيه لا تجامع مع غير ما هى
شرط فيه الا العدل ووزن الفعل **فان قيل** لم لا يجوز ان يكون الاسم غير منصرف فى العلمية
والعدل ووزن الفعل فان العلمية وان زالت بالتنكير لكن العدل ووزن الفعل باقيان
فاجاب بقوله وهما متضادان فلا يكون معها الا احدهما لان اوزان الفعل قياسية واوزان العدل
غير قياسية فلا يوجد مع العلمية الا احد الامرين يعنى العدل ووزن الفعل

(١) قوله واوزان العدل

سله **قوله** واوزان العدل غير قياسية اقول ان اريد بالاوزان ما هو المتعارف من فعل مثلا فلا معنى لان ارید الموزون به غير قياسى فممنوع وان طلبت السند فارجع الى الرضى فالصواب ان يقال ان اوزان العدل لم يجئ شئ منها بالاستقراء على اوزان الفعل كما قال الشارح وكيف باوزان العدل قول الشاعر شعر اوزان عدل را بتمامی تو شش شمر ٭ مفعل فعل مثالها مثلث ثلث دگر ٭ اسم فعال ست چون ثلاث ٭ مثل فعال دان تو قطام وفعل سحر ٭ وقال بعض الاساتذة المشفقة فی اوزان الفعل شعر وزن فعل مجهول است معلوم رد ٭ ثلاثی رباعی گر بود مجرد ٭ این هر دو زود بگیرے ارجمند ٭ گر بود مزید لے ہوشمند ١٢ تحفه

فان قيل لا نسلم ان بينهما تضادا الا ان إِصْمِتْ بكسرتين عَلَمًا للمفازة من اوزان الفعل وجد العدل فيه لانه امر من صَمَتَ يَصْمُتُ وقياسه ان يجئ بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه امر معدول عنه قلنا لا نسلم انه امر من صَمَتَ يَصْمُتُ بل يجوز ان يكون من صَمِتَ يَصْمِتُ بكسر العين لا بضمها وان لم يشتهر او نقول ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في العدل بدون اقتضاء منع الصرف ومنع صرفه لا يقتضي العدل لوجود سببين اخرين وهما العلمية والتانيث فان قيل[1] المنفي بقوله لا يكون اما مطلق السبب او احد الامرين اي العدل ووزن الفعل فعلى الاول يلزم خلاف الواقع وعلى الثاني يلزم استثناء الشيء عن نفسه قلنا المنفي بلا يكون امر دائر بين مجموعهما وبين احدهما فقط لا ما يعمه وغيره حتى يلزم خلاف الواقع ولا المختص باحدهما حتى يلزم استثناء الشيء عن نفسه قوله فاذا نكر بقي[2] بلا سبب او على سبب واحد فان قيل ان العلمية شرط في التانيث مع ان التانيث لا يزول بزوال العلمية قلنا المراد بالزوال زوال وصف السببية لا زوال ذات السبب ولا شك ان وصف السببية يزول بزوال العلمية قوله خالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اذا نكر فان قيل ان سيبويه استاذ الاخفش فاسناد المخالفة اليه غير مستحسن قلنا نعم لكن لما كان قول التلميذ اظهر لموافقته مع القاعدة المذكورة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ تنبيها على اصالة قوله فان قيل ان المخالفة بينهما واقع في سكران ايضا فلم خص احمر قلنا المراد بمثل احمر ما كان معنى الوصفية فيه ظاهرا قبل العلمية

---

[1] قوله فان قيل المنفي بقوله لا يكون آه قد اعترض من بعض الشارحين على عبارة المصنف فلا يكون معها الا احدهما بانه غير صحيح لان المستثنى منه المقيد بالاحدهما فيلزم استثناء الشيء من نفسه واما الشيء العام اي لا يكون مع العلمية شيء من الاسباب الا احدهما فهذا ايضا باطل لان العلمية تجامع الستة المذكورة كما عرفت واما مجموع العدل ووزن الفعل فهذا ايضا باطل لان احدهما ليس مندرجا في المجموع من حيث المجموع ان اريد بالمجموع ذلك وان اريد به السبب بالنسبة الى كل واحد فهذا ايضا باطل اذ في الحاصل يلزم التناقض تحرير الجواب ان ههنا ثلثة امور العدل ووزن الفعل والمجموع والمستثنى منه مفهوم كلي يصدق على كل من الثلثة المذكورة فهو عام والمستثنى بعض افراده وهو ما يصدق عليه مفهوم احدهما فقط وذلك امران فلا يوجد شيء من افراد هذا المفهوم الكلي الا هذا الفرد وهو احدهما فقط فالمراد بالامر الدائر ذلك المفهوم الكلي المستثنى منه كذا قال الحافظ حفظنا فانه مفيد لما قال الاستاذ العلام ١٢ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب

[2] قوله بقي بلا سبب فيما هي شرط فيه او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه كالعدل ووزن الفعل ١٢ تحفه خادميه۔

سواء كان على وزن افعل و فعلان و ايضا لا يراد افعل التاكيد و لا افعل التفضيل لان افعل التاكيد منصرف بالاتفاق بعد التنكير لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل و افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية ايض منصرف بالاتفاق بعد التنكير لضعف معنى الوصفية فيه بزوال من التفضيلية و افعل التفضيل المستعمل بمن غير منصرف بالاتفاق بعد التنكير لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية **قوله** اعتبارا للصفة الاصلية بعد التنكير فان قيل لم لا يجوز ان يكون الاخفش مرفوعا بالفاعلية و سيبويه منصوبا على المفعولية لكن قدم المفعول على الفاعل تعظيما للاستاذ و حينئذ لا يلزم اسناد المخالفة الى الاستاذ قلنا[51] ان قوله اعتبارا منصوب على انه مفعول له للخلاف و شرط نصبه تقدير اللام و هو مشروط بشروط ثلثة احدها ان يكون فاعله و فاعل فعله واحدا و فاعل الاعتبار كان سيبويه فعلم ان فاعل الخلاف ايض سيبويه و دليل سيبويه ان الوصفية زالت بالعلمية و العلمية بالتنكير فلا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية **فان قيل** كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية كذلك لا باعث على اعتبارها مع ان الاصل في الاسماء الصرف قلنا الباعث موجود و هو قياسه على اسود و ارقم مع زوال الوصفية فيهما بغلبة الاسمية على الوصفية **فان قيل** ان قياسه[52] عليهما قياس مع الفارق لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية و عن احمر زالت بالكلية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها فيه و دليل الاخفش ان الوصفية زالت بالعلمية و العلمية بالتنكير و الزائل[53] لا يعود من غير ضرورة ثم اعترض

---

[51] **قوله** قلنا ان قوله اعتبارا آه لمانع ان يمنع قوله منصوب على انه مفعول له لجواز ان يكون منصوبا على انه حال من سيبويه او مصدر لفعل خاص من سيبويه او معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش كما قال الرضي او على انه ظرف او غيره كما ذكر في غاية التحقيق وما قال جمال الناظرين ان يجب ان يكون اعتبارا منصوبا على انه مفعول له ليكون صريحا فليس على ما ينبغي لان بيان العلل ليس من داب اهل المتون على انه يجوز ان يكون مفعولا له على تقدير نصب سيبويه وما ذكر الاستاذ من حديث الاتحاد راى جمهور النحاة واما على راى البعض فليس بشرط وهو المرضي للشيخ الرضي ١٢ تحفه خادميه

[52] **قوله** فان قيل ان قياسه عليهما قياس آه اجيب من هذا البحث بانه يجوز اعتبار شمة من الوصفية في العلم كما اذا سميت بالاحمر من فيه الحمرة فعلى هذا يستقيم الجواب و بحث المعترض على الجواب غير وارد كما فهم من الحاشية قاله مولنا نور محمد مع ادنى تغير ١٢ تحفه خادميه

[53] **قوله** و الزائل لا يعود آه قال الاخفش في كتابه الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف كذا قال تلميذ الشارح ١٢ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتي رحمه الله

على سيبويه من جانب الاخفش بانه لوكانت الوصفية معتبرة فى مثل احمر بعد التنكير لكانت معتبرة فى مثل حاتم حال العلمية ايض والوصفية فى مثل حاتم غير معتبرة فعلم انها فى مثل احمر ايض غير معتبرة فاجاب بقوله ولا يلزم باب حاتم لما يلزم من اعتبار المتضادين فى حكم واحد[1] وتقرير الجواب انه لا يلزم من اعتبارها فى مثل احمر بعد التنكير اعتبارها فى باب حاتم حال العلمية لما يلزم من اعتبارها فى باب حاتم اعتبار المتضادين فى حكم واحد هو باطل فان قيل ان اعتبارهما فى حكم متحد جائز كما فى عمر واحمر قلنا ان اعتبارهما فى حكم واحد باطل اذا كان فى لفظ واحد لا فى لفظين وعمر واحمر لفظان فان قيل لتضاد بين العلمية الحقيقة والوصفية الحقيقة لا بين العلمية الحقيقة والوصفية الاعتبارية قلنا اجتماع المتضادين فى الاعتبار مثل اجتماع المتضادين حقيقة واجتماع المتضادين حقيقة باطل فكذا فى الاعتبار[2] **قوله** وجميع الباب باللام والاضافة ينجر بالكسر **فان قيل** ان الباء للسببية واللام ذات فكيف يكون سببا فلا ينجر بالكسر قلنا ان مدخول الباء محذوف وهو الدخول **فان قيل** نوقض بقوله المال لاحمد لانه مدخول اللام مع انه لم ينجر بالكسر قلنا المراد باللام لام التعريف **فان قيل** نوقض بقوله غلام احمد لان احمد مضاف اليه مع انه لم يكن مجرورا بالكسر قلنا المراد بالاضافة اضافته الى الغير لا اضافة الغير اليه **فان قيل** الكسرة بالتاء مشتركه بين القاب البناء والاعراب والكسر بدون التاء خاصة بالقاب البناء وكلامنا فى الحركات الاعرابية فالحق ان يقول بالكسرة قلنا المراد بالكسر صورة الكسرة لا حقيقتها **فان قيل** ان جلى فى مررت بالجلى او بجليكم مدخول اللام والاضافة مع انه لم يكن مجرورا بالكسر

بالمتضادين

[illegible]

---

[1] **قوله** فى حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد قيل يرد عليه ان الوصفية والعلمية ليستا متضادين فى هذا الحكم بل متوافقان وفيه نظر لان قول المصنف فى حكم واحد متعلق بالاعتبار لا بالمتضادان كذا قيل اقول فى هذا التعلق ايضا بحث لان اعتدال المزاج مثلا حكم من الاحكام مع انه اجتمع فيه المتضادان اعنى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة فافهم وتامل ١٢ تحفه خادميه

[2] **قوله** فكذا فى الاعتبار ما قيل لمانع ان يمنع البطلان كيف لا ولا استحالة فى اعتبار المتضادين نعم لو قال غير مستحسن لكان اولى كما قال الشارح اللهم الا ان يقال عنده الامر الغير المستحسن من الشناعة والعلماء قبيح جدا او جاز اطلاق البطلان على ما هو غير مستحسن ١٢ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب [illegible]

قلنا الكسر اعم من اللفظی و التقديری فان قيل لا حاجة الى التقييد بالكسر بل المناسب ان يقول ينجر قلنا الانجرار قد يكون بالفتح وهو غير مراد فان قيل ينبغی ان يكتفی بقوله ينكسر لتعيين الجر بالكسرة قلنا انما لم يكتف بقوله ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايض والمراد الحركات الاعرابية فان قيل ينبغی ان يكتفی بقوله ينصرف قلنا فی صرف هذا الاسم خلاف فذهب بعضهم الى انه منصرف مطلقا ای سواء كان السببان باقيين مع اللام والاضافة اولا اما فی الثانی فظاهر واما فی الاول فلان اللام والاضافة من الخواص[٥١] المعظمة المكثرة للاسم فيترجح بهما جهة الاسمية على جهة الفعلية وذهب بعضهم الى انه غير منصرف[٥٢] مطلقا اما عند بقاء السببين فظاهر واما عند عدم بقائهما فلان الزوال لعارض لا اعتبار له فان قيل لما كان غير منصرف ينبغی ان يمتنع الكسرة عليه كما امتنع التنوين قلنا الممتنع من غير المنصرف هو التنوين بالذات و امتناع الكسرة بتبعية التنوين ولما ضعف مشابهته بالفعل اثر فی سقوط التنوين المتبوع لا التابع وذهب بعضهم الى ان الاسم عند بقاء السببين غير منصرف و وجهه ظاهر و عند عدم بقائهما منصرف و وجهه ظاهر ولما تمت المقدمة شرع فی بيان المقاصد وهی المرفوعات و المنصوبات والمجرورات قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوعات عمدة والمنصوبات والمجرورات فضلة والعمدة اصل والفضلة فرع والاصل مقدم على الفرع فقال

المرفوعات

---

[٥١] قوله من الخواص المعظمة آه يرد عليه ان اسناد حروف الجر ايضا من معظمات الخواص كما مر جوابه فلم لا يجر مدخولها واجيب عنه بان اللام والاضافة من بين المعظمات يؤثران فی اللفظ والمعنی فهما اقوی من البواقی فتامل فيه ١٢ تحفه

[٥٢] قوله غير منصرف مطلقا آه يرد عليه ان ضعف المشابهة مع اصالة الانصراف يعين الانصراف فكان وجود احد العلتين لضعفه لا يجعل الاسم غير منصرف ثم ان لهذا الاختلاف ثمرة ام لا قيل لا ثمرة فيه اقول بل فيه ثمرة لان من قال بعدم الانصراف فيجوز الفتح لتوهم القبح فيه ولنظير ذلك كثير فی كلام العرب كذا قال الحافظ القائل مولانا عصام اقول له ثمرة ظاهرة خصوصا فی الاحكام الشرعية فان من حلف لا اتكلم باسم غير منصرف فان تكلم بالاسم الذی نحن فی صدده فلا يحنث على الاول ويحنث على الثانی ومثل هذا قال الاستاذ رئيس الاذكياء فی شرحه للرسالة العضدية المسمی بالبهية المختارية فی رحمن الذی هو صفة من الصفات الالهية ١٢ تحفه خادميه ـ

اما بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف فيكون التقدير هذا بحث المرفوعات واما بالرفع على انه مبتدأ وخبره محذوف فيكون التقدير المرفوعات هذه او بالوقف لانها واقع موقع الفصل ولا محل للفصل من الاعراب اعلم ان الاسماء المرفوعة ثمانية بالاستقراء وجه الضبط ان عامل الاسم المرفوع لا يخلو اما معنوي واما لفظي فان كان الاول فالمعمول لا يخلو اما مسند اليه او مسند به فالاول هو القسم الاول من المبتدأ وان كان مسندا به فايضا لا يخلو اما ان يشترط فيه ان يكون رافعا للاسم الظاهر اولا فالاول هو القسم الثاني من المبتدا والثاني الخبر وان كان لفظيا فالمبتدأ لا يخلو اما ان يكون فعلا او شبهه او حرفا فالاول ايض لا يخلو اما ان يكون قائما بالاسم او واقعا على الاسم فالاول هو الفاعل والثاني مفعول ما لم يسم فاعله وانكان معنى فمعموله لا يخلو اما مسند اليه او مسند به فالاول اما في كلام موجب او غير موجب فالاول اسم الافعال الناقصة سوى ليس والثاني اسم ليس واسم ما ولا المشبهتين بليس وان كان مسندا به فايض لا يخلو اما في كلام موجب او غير موجب فالاول خبر الحروف المشبهة بالفعل والثاني خبر لا التي لنفي الجنس فان قيل ان الافعال الناقصة افعال فكيف يصح اطلاق الحروف عليها قلنا انها وان كانت افعال صورة لكنها حروف معنى ولذا

سه ۵ قوله انه مبتدء وخبره محذوف اقول يجوز رفعه على انه مبتدأ وهو ما اشتمل خبره او هو ضمير فصل وتذكيره وافراده باعتبار تاويل كل واحد وغير ذلك ويجوز نصبه على انه مفعول للفعل المحذوف وهو بحث وشرع مثلا قال مولانا عصام ولم يات بالمفرد لان تعريف المرفوع يوهم ان المرفوع ليس الا واحدا هو الفاعل فازال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد والاتى في المجرورات فانه للجر والمشاكلة وفي المنصوبات مستعارة للكثرة بها في موقعها انتهى قال مولانا نور الحق فان قيل لابد من بيان فرق يوجب ان جمع المرفوعات اشارة الى التعدد ودال المنصوبات لا يصلح للاشارة اليه بل هو مستعار للكثرة مع ان الكثرة والتعدد متلازمان فان الحمل في المجرورات على مجرد المشاكلة ليس بغير فرق فانه لو اعتبر التعدد والتكثر فيه بملاحظة ان مجرور كل جار مغاير لمجرور جار آخر وفي كل منهما اثر عامل محسوس ويعرض السبب بمعنى خاص لم يكن مفيدا غير قابل للاعتبار في مثل هذه المواضع فلا يمكن ان يقال المراد من التعدد تعدد الانواع ولما كان المرفوع جنسا تحته انواع متعددة يصلح ان يشار بايراده جمعا الى ذلك التعدد كما صرح في بعض الشروح انما جمعا اعلاما بان لانواع مختلفة بخلاف المنصوبات فان لم توجد فيها واحد هو المفعول غالبا وفي الملحقات وتعدده من قبيل تعدد الاصناف والانواع فهو لم يصح بجهة الاشارة الى تعدد الانواع ومع ذلك لما كان فيه تكثر الاصناف والملحقات يصلح ان يجمع مستعار للكثرة اما المجرور فلما كان جنسا منحصرا في نوع واحد وهو المضاف اليه لم يكن فيه تكثر الاصناف والملحقات ايضا فهو لم يصلح للاشارة ولا للاستعارة المذكورتين فالمناسب ان يقال ايراده للمشاكلة فتامل هذا غاية التكلف في توجيه كلام المولوي انتهى بكلامه لا يخفى۔

سه ۵ اقول التفصيل والبيان مناقض لما في العنوان فتامل لعل الرشد لك ما في الجنان ۱۲

۵

لايتم بالمرفوع فقط **فان قيل** لفظ المرفوعات لايخلو اما جمع المرفوع او المرفوعة وكل واحد منهما
لايصح اما الاول فلان مفرد جمع المؤنث السالم مؤنث والمرفوع مذكر واما الثانى فلان
المرفوع والمنصوب والمجرور من صفات الاسم والاسم مذكر والمرفوعة مؤنث قلنا انه
جمع المرفوع لا المرفوعة لكنه بناء على قاعدة وهى ان المرفوع والمنصوب والمجرور من صفات الاسم
والاسم مذكر لا يعقل وصفة المذكر غير العاقل تجمع بهذا الجمع مطردة اى قياسا كايام
خاليات وجمال سجلات هو اى جنس المرفوع تدل عليه المرفوعات من قبيل دلالة الجمع
على الجنس لا من قبيل دلالة الجمع على الفرد **فان قيل** ان ضمير هو لايخلو اما راجع الى
المرفوعات او الى المرفوع فعلى الاول لا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع وعلى الثانى يلزم
الاضمار قبل الذكر قيل فى الجواب ان ضمير هو راجع الى المرفوعات وتذكير الضمير بناء على
قاعدة ان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى لكن هذا الجواب ضعيف لانه يلزم
تعريف الافراد والتعريف انما يكون للجنس بالجنس **قيل** فى الجواب ان ضمير هو راجع الى المرفوع
ولايقال انه ليس بمذكور لان المذكور اعم من ان يكون مطابقة او تضمنا وههنا وان لم يكن
مذكورا مطابقة لكنه مذكور تضمنا لان المرفوعات تدل على المرفوع من قبيل دلالة الجمع على
المفرد فلايلزم الاضمار قبل الذكر لكن هذا الجواب ضعيف لانه يلزم تعريف المفرد والتعريف انما يكون حه ٦
للجنس بالجنس فاجاب الشارح بما حاصله ان ضمير هو راجع الى جنس المرفوع تدل عليه المرفوعات
من قبيل دلالة الجمع على الجنس لا من قبيل دلالة الجمع على المفرد فلايلزم المحذور اصلا
ما اى الاسم الذى اشتمل على علم الفاعلية اى على علامة كون الشئ فاعلا وهى الضمة فى المفرد

سله قوله من صفات الاسم ولا يمكن ان يقال ان موصوفه كلمة هى مؤنث لتحصل المطابقة لان كلامنا فى الخاص اعنى الاسم لا العام اعنى كلمة ١٢ تحفه سكه قوله يلزم تعريف الافراد وتعريف الافراد باطل لان تعريفها اما ان يكون المعرف جميع الافراد من حيث هو اما ان يكون كل واحد معرفا واما ان يكون بعضها معرفا دون البعض وعلى الاول فيتجه ان التعريف لا يصدق عليه الا المجموع لا يشتمل على علامة كون ذلك المجموع فاعلا اذ فاعلية المجموع من حيث المجموع وعلى الثانى يبطل طرد التعريف لصدقه على كل واحد من افراد المرفوع فيكون كل واحد من افراد المرفوع معرفا لعدم مساواة التعريف لكل واحد وعلى الثالث يلزم الترجيح بلا مرجح مع بطلان الطرد اى المانعية ولان التعريف انما يكون بالجنس والفصل والخاصة وهى كليات والافراد من حيث هى افراد لا تتشخص بهذه الكليات بل انما تتشخص بتعيين مشخصات جزئية فلا يصح ان تعتبر معرفات سواء كان جميعها او بعضها ١٢ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب رح

وجمع المؤنث السالم والجمع المكسر المنصرف وغير المنصرف والالف في التثنيات والواو في الاسماء الستة وجمع المذكر السالم وعلامة الفاعل اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا فان قيل تعريف المرفوع لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه يدخل فيه الحرف الذي هو محل الاعراب لانه لفظ او شيء اشتمل على علم الفاعلية قلنا ان كلمة ما عبارة عن الاسم لا عن اللفظ والشيء حتى يرد النقض فان قيل ان المتبادر من الاشتمال اشتمال الكل على الجزء فهذا الحد يصدق على المرفوع بالحرف لا على المرفوع بالحركة لانها ليست جزء الكلمة قلنا المراد بالاشتمال اشتمال الموصوف على الصفة لا اشتمال الكل على الجزء فان قيل على هذا يصدق الحد على المرفوع بالحركة لا على المرفوع بالحرف لانه صفة الكلمة قلنا الاصل في الاعراب الاعراب بالحركة والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة فلا اعتبار له فان قيل اطلاق العلم على الحروف والحركات لا يصح لان العلم قسم من الاسم والاسم قسم من الكلمة والمعتبر في مفهومها الوضع ولا وضع في الحروف والحركات قلنا المراد بالعلم العلامة فان قيل لا نسلم ان الرفع علامة الفاعل لان علامة الشيء لا تنفك عن الشيء والرفع منفك عن ذات الفاعل قلنا ان الرفع علامة على كون الشيء فاعلا لا علامة ذاته ولا شك ان الرفع لا ينفك عن كون الشيء فاعلا فان قيل تعريف المرفوع لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المرفوع في جاءني موسى وجاءني هؤلاء لانهما لا يكونان مشتملين على علامة كون الشيء فاعلا قلنا علامة الفاعل اعم من ان يكون لفظا نحو جاءني زيدٌ او تقديرا نحو جاءني موسى او محلا نحو جاءني هؤلاء فمنه من جنس المرفوع على ان يكون الضمير راجعا الى المحدود لانه[٥١] المقصود او من جنس ما اشتمل على علامة كون الشيء فاعلا على[٥٢] ان يكون الضمير راجعا الى الحد لانه قريب الفاعل ثم اعلم ان في اصل المرفوعات مذهبين مذهب الجمهور ومذهب البعض فمذهب الجمهور ان اصل المرفوعات الفاعل باعتبار الوجهين

---

[٥١] قوله لانه المقصود لكونه اوفق بقوله ومنها المبتدأ لو واعلم ان المعنى يقتضي الاول واللفظ الثاني وانما قدم الاول لان حمل الكلام على ما يقتضيه المعنى اولى من حمله على ما يقتضيه اللفظ ويحتمل ان يكون الضمير راجعا الى المرفوعات بتاويل المذكور ونحوه ١٢ تحفه خادميه

[٥٢] قوله على ان يكون الضمير راجعا الى الحد لكن باعتبار حالة اجمالية فلا يرد عدم ورود التقسيم على مورد ما تعرف كذا قال الحافظ ١٢ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتي رحمه الله تعالى۔

اما الاول فلانه[51] جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل لموافقتها[52] لغرض المتكلم من الاخبار والاستخبار عن الحدث الواقع في احد الازمنة الثلثة واما الثاني فلان العامل فيه لفظي والعامل في المبتدأ معنوي وقوة العامل تدل على قوة المعمول ومذهب البعض ان اصل المرفوعات المبتدأ باعتبار الوجهين اما الاول فلانه[53] باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم واما الثاني فلانه محكوم عليه بالحكم المطلق سواء كان جامدا او مشتقا بخلاف الفاعل لانه محكوم عليه بالحكم الاشتمالي فقط لكن يرد عليه فاعل افعال المدح والذم لانها محكوم عليها بالحكم الجامد ايضا الا ان يقال ان هذا الحكم باعتبار الاغلب

ثم لما كان المختار عند المص مذهب الجمهور فلذا قدم الفاعل على سائر المرفوعات فقال وهو[54]

ما اسند اليه الفعل وشبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد هذا مثال ما اسند اليه الفعل و زيد قائم ابوه[55] هذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل فان قيل تعريف الفاعل لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه الفاعل في مثل هذا التركيب اعجبني ان ضربت زيدا لانه ليس باسم قلنا الاسم اعم من ان يكون صريحا او تاويلا والفاعل في هذا المثال ان ضربت

---

۵۱ قوله فلانه جزء الجملة الفعلية اي غالبا فلا يشكل بانه قد يقع جزءا من غير جملة فعلية لكونه فاعلا لاسم الفاعل والمصدر والصفة المشبهة وكونه جزءا من جملة اسمية نحو زيد قائم ابوه ولذا لا يحذف الا ان يسد مسده شيء الا نادرا نحو ما ضرب اكرم الا انا لانه لا ينفسخ برفع النواسخ المؤثرة بخلاف المبتدأ ولان عامل الفاعل يعمل في جميع المفاعيل نحو ضرب زيد بكرا ضربا شديدا امام الامير في داره عمرا قائما تاديبا بخلاف المبتدأ فانه لا يعمل الا فيه او فيما هو مثله وهو الخبر ١٢ تحفه ۵۲ قوله لموافقتها آه ولاشتمالها على ما هو موضوع للاسناد وهو الفعل فانه وضع مسندا لاعتبار النسبة الى الفاعل في مفهومه ١٢ تحفه ۵۳ قوله فلانه باق آه ولا اعتداد بالتاخر العارضي لان الاصل فيه التقديم ولانه يحكم عليه باحكام متعددة في تركيب واحد ١٢ تحفه خادميه ۵۴ قوله وهو آه اي اسم حقيقة او تاويلا اسند اليه الفعل او شبهه اي بالذات لا بالتبع فالاسناد اعم من ان يكون بالفعل او بتقدير الاسناد فلا يرد نحو ان قمت قمت ولم يقل او معناه كما قال في الحال فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما المضمر او الظاهر لكون الرافع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال انه الظرف والجار والمجرور وما قال في الحال او معناه ولعله جرى كلامه لمعارضة الغير والله اعلم فما قال فقوله ما جنس شامل للمحدود وغيره وقوله اسند اليه الفعل يخرج ما لم يسند اليه الفعل اما الاسناد فمستغن كزيد ما لم ينعقد الاسناد لكن يتقى ههنا ما فعل كالمجرور الخ وقوله قدم عليه يخرج نحو زيد في زيد قام لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة وقوله على جهة قيامه به يخرج ما لم يسم فاعله كما لا يخفى ١٢ تحفه ۵۵ قوله هذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل هذا ليس نصا فيه لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابوه لكان نصا كذا قال الرضي وههنا كلام من اراد الاطلاع عليه فليرجع الى حاشية جمال الناظرين ١٢ تحفه

اسما صريحا لكنه اسم تاويلا لتقديره اعجبني ضربك زيدا فان قيل تعريف الفاعل لا يكون
مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه غير الفاعل كالمعطوف في مثل جاءني زيد وعمرو لانهما
مما اسند اليه الفعل وقدم عليه على جهة قيامه به قلنا المراد بالاسناد الاسناد بالاصالة
فان قيل الاسناد الماخوذ في تعريف المصنف مطلق وقد اريد به الاسناد بالاصالة وهذا ليس الا
اخذ المجاز في التعريف واخذ المجاز في التعريفات شنيع قلنا ان اخذ المجاز في التعريفات
شنيع بدون القرينة وههنا وجدت القرينة وهو ذكر التوابع فيما سياتي فان قيل ان ايراد
كلمة او في تعريف الفاعل شنيع لانها للتشكيك والتعريف للايضاح وبينهما منافاة
قلنا كلمة او ههنا لتقسيم المحدود بقرينة ذكر القيد في التعريف الشامل للشقين فان
قيل ان التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه المبتدأ في مثل هذا التركيب كريم
من يكرمك لانه اسم مما اسند اليه الفعل وقدم عليه الخ قلنا المراد بتقديم الفعل عليه
وشبهه هو التقديم الوجوبي وتقديم الخبر على المبتدأ على سبيل الجواز فان قيل كثيرا
ما يجب تقديم الخبر على المبتدأ في مثل في الدار رجل قلنا المراد بالتقديم الوجوبي هو التقديم
الوجوبي النوعي وهذا فردي فان قيل ان قوله على جهة قيامه به جار ومجرور والجار والمجرور
اذا وقع في عبارة القوم لا بد له من الاعراب المحلي فما الاعراب المحلي ههنا قلنا الاعراب
المحلي ههنا النصب على المصدرية فان قيل الشرط في المصدر ان يشتمل معنى الفعل عليه
من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى اسند مشتمل على الاسناد لا على جهة قيامه به قلنا
ان مصدريته مجاز باعتبار الموصوف المحذوف فاعني اسنادا فان قيل ان ظرفية الجار
والمجرور ومصدريته وحاليته باعتبار المتعلق فمتعلقه لا يخلو اما اسند المذكور او الاسناد
المحذوف فعلى الاول يلزم تقديم الصفة على الموصوف وعلى الثاني يلزم اتصاف الشئ على نفسه
كلاهما باطلان قلنا ان متعلقه ليس اسند المذكور ولا الاسناد المحذوف حتى يرد النقض بل

---

۵ قوله النصب على المصدرية ولا يلزم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي لان قوله وقدم عليه انه حال من الفعل بتقدير قد فيكون كلاهما معمولين لشئ واحد هو ما اسند اقول جاز ان يتعلق باسند ويمكن ان تعلقه بقدم وح يكون نصبه على المفعولية او على الحالية من فاعل قدم ولا حاجة الى قصة الاستاذ العلام كما لا يخفى على ذوي الافهام وان اختلج في صدرك ما قال تلميذ الشارح العلام من انه لعل لا يكون على طريق القيام فاصحح بما قال الشارح في معنى طريقة القيام ۱۲ تحفه خادميه

متعلقه امرًا آخر اعنی واقعًا فیکون تقدیر العبارة هکذا ما اسند الیه الفعل او شبهه اسنادًا واقعًا علی جهة قیامه به فان قیل ان تعریف الفاعل لا یکون جامعًا لافراده لانه خرج منه الفاعل نحو مات زید وطال عمرو لان المتبادر من القیام القیام بمعنی الحدوث والموت والطول لیسا حادثین من الفاعل قلنا المراد بقیام الفعل کونه علی صیغة المعلوم سواء کان حادثًا من الفاعل او قائمًا به فان قیل ان العمدة من النحاة صاحب المفصل وهو لم یذکر هذا القید اعنی قوله علی جهة قیامه به فلم خالف المصؒ عن صاحب المفصل قلنا المحتاج الی هذا القید من لم یدخل مفعول ما لم یسم فاعله فی تعریف الفاعل کالمصنفؒ بخلاف صاحب المفصل لانه ادخل مفعول ما لم یسم فاعله فی تعریف الفاعل فالواجب عنده ترک هذا القید والاصل فی الفاعل ان یلی الفعل لان الفاعل کالجزء من الفعل لفظًا ومعنًی اما لفظًا فبدلیل سکون اللام فی ضربت واما معنًی فلان تمام الفعل لا یکون بدون الفاعل وجزء الشیء مما یلی الشیء فان قیل المتبادر من الاصل الاصل بمعنی القاعدة فیکون المعنی والقاعدة فی الفاعل ان یلی الفعل فینبغی ان لا یجوز ضربک زید لوجود الفصل بین الفعل والفاعل بالمفعول قلنا الاصل ههنا بمعنی الراجح لا بمعنی القاعدة فان قیل لا نسلم ان الراجح فی الفاعل ان یلی الفعل بل ممتنع فی مثل ما ضرب زیدًا الا عمرو قلنا الراجح فی الفاعل ان یلی الفعل عند عدم المانع وههنا وجد المانع وهو وقوع الفاعل بعد الا فان قیل لما کان الراجح فی الفاعل ان یلی الفعل فینبغی ان یضعف هذا الترکیب جاء الرجل لوجود الفصل بین الفعل والفاعل باللام قلنا ان معنی یلی ان لا یکون بین الفعل والفاعل شیء من معمولات الفعل واللام لیس معمولًا للفعل فلذلک جاز ضرب غلامه زید لان مرجع الضمیر وان کان مؤخرًا لفظًا لکنه مقدم رتبة فیلزم الاضمار قبل الذکر لفظًا لا رتبة وهو جائز وامتنع ضرب غلامه زیدًا لان مرجع الضمیر مؤخر لفظًا ورتبة فیلزم الاضمار قبل الذکر لفظًا ورتبة وهو غیر جائز خلافًا للاخفش

---

[1] قوله قلنا المحتاج الی هذا القید آه انت تعلم ان هذا لیس جوابًا للاعتراض المذکور بل لفائدة علیحدة کیف والمخالفة باقیة علی حالها کما لا یخفی والامر فی الجواب سهل فافهم ۱۲

[2] قال ان یلی آه وانما لم یقل الاصل ان یلیه مع انه اخصر واشمل اما الاول فظاهر واما الثانی فلان الضمیر حینئذ یرجع الی احد الامرین وهو الفعل وشبهه لزیادة التمکن فی الذهن وللاشارة الی ان الفعل اصل فی هذا الحکم وشبه الفعل ملحق به فوضع المظهر موضع المضمر للاشارة الی ذلک وقیل انما لم یقل الاصل ان یلیه لانه لو قال کذلک لتوهم ان المقصود هو قرب الفعل الی الفاعل مع ان المقصود هو العکس کذا قال مولانا عبد الرحمنؒ ناقلًا عن مولانا عصام اقول هذا التوهم بعید غایة البعد کیف ویلزم حینئذ الخروج من المبحث ۱۲ تحفه خادمیه

وابن جنی فان الاضمار قبل الذکر لفظا ورتبةً معًا جائز عندهما بدلیل قول الشاعر شعر
جزی ربّه عنی عدی بن حاتم ٭ جزاء الکلاب العاریات وقد فعل قلنا هذا محمول علی ضرورة
الشعر وکلامنا فی سعة الکلام او نقول ان الضمیر فی رَبُّهٗ راجع الی مصدر الفعل المذکور
وهو الجزاء تقدیره هکذا جزی ربّ الجزاء عنی عدیا اه واذا انتفی الاعراب فیهما لفظا والقرینة
نحو ضرب موسی عیسی فان قیل ان ضمیر فیهما راجع الی الفاعل والمفعول الفاعل مذکور والمفعول
غیر مذکور فیلزم الاضمار قبل الذکر قلنا الفاعل مذکور صریحا فی ضمن الامثلة والمفعول
لم یکن مذکورا صریحا لکنه مذکور فی ضمن الامثلة فلا یلزم الاضمار قبل الذکر فان قیل ان ذکر
الاعراب مع القرینة مستدرک لان القرینة امر دال علی تعیین الشیء وهذا المعنی موجود فی الاعراب
قلنا بینهما فرق وهو ان الاعراب امر دال علی فاعلیة الفاعل ومفعولیة المفعول بالوضع والقرینة امر

۱؎ قوله جزی ربه آه قائله زیاد بن معاویة یعنی جزا بدهد عدی بن حاتم را یعنی تلافی کن وادا پروردگار آن عدی پسر حاتم بدل است از عدی یا منتلاقی کردن سگهای صدا کنند ماننده دن وکار کردن مردمان آن سگها را او تحقیق کرد خداوند آن کار را اعلم ان المفعول الاول من باب اعطیت بمنزلة الفاعل والثانی بمنزلة المفعول عند البصریین فی عدم جواز اعطیت صاحبه الدرهم وجواز اعطیت درهمه زیدا وان الاضمار قبل الذکر جائز فی خمسة مواضع فی ضمیر رب نحو ربه رجلا وفی ضمیر نعم نحو نعم رجلا زید وفی ضمیر الشان نحو هو زید قائم وفی تنازع الفعلین نحو ضربنی واکرمنی زید وفی بدل الظاهر من المضمر نحو ضربته زیدا کذا فی المتوسط والمفصل ۱۲ تحفه ۲؎ قوله او نقول آه هذا اولی من حمل الکلام علی غیر الظاهر والاول هو الظاهر الموافق للعرف ولهذا قدمه ۱۲ تحفه ۳؎ قوله والقرینة امر دال ای فیما نحن فیه واما تعریف مطلق القرینة فهی امر دال علی تعیین شیء بلا وضع ودخله فلا یرد المعنی الالتزامی والتضمنی بحیث لا یحتاج فی تعیینه الی قرینة فلا یرد المجاز لاحتیاجه الیها فان قیل انهم قالوا ان التاء فی نحو ضربت موسی حبلی قرینة علی تانیث الفاعل مع انها موضوعة لتانیثه قیل فی الجواب کون التاء قرینة علی کون الفاعل مونثا بالوضع واما دلالتها علی کون هذا المونث فاعلا فهی لا بالوضع وکون التاء قرینة انما هو بالاعتبار الثانی لا الاول قال استاذ الاستاذی فی هذا الجواب بحثان الاول انه لما کان تاء التانیث لتانیث فاعل ما وفاعل بالخصوص جزئی لفاعل کلی ودلالة الکلی علی الجزئی لم یعد مجازا ما والا لزم ان یقول کون لفظ زید کلمة مجازا اذ لیس فلیس والثانی ان تاء التانیث حرف والحرف غیر مستقل وهو موضوع لخصوص الفاعل ولو کان موضوعا لفاعل ما لا لخصوص یکون مستقلا فلا یکون حرفا اقول فی البحث الاول بحث ظاهر ثم قال الجواب الصحیح المرضی ان یقال سلمنا ان تاء التانیث موضوع لخصوص الفاعل لکن دلالته علی موسی لیس بذلک موضوعا انتهی وقال مولانا نور الحق وفیه انه لا دلالة لها علی التعیین من المتکلم نعم انه ذکر المتکلم اسمه العینین احدهما مذکر والآخر مونث فکیف یصح کل واحد منهما ان یکون فاعلا ومفعولا فلحوق تاء التانیث علی ان الفاعل من بینهما هو الاسم المونث فلیست قرینة علی خصوص انه حبلی وسکری وغیر ذلک فافهم ولا یبعد ان یقال التاء الموضوعة لتانیث الفاعل لا للفاعلیة والتمثیل انما هو باعتبار دلالتها علی الفاعلیة واین هذا من ذلک فتامل انتهی کلامه فافهم وتعال الی ما فقط قال بعض الناس ان وجوب تقدیم الفاعل علی المفعول فی هذه الصورة مشروط بان یکون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ینتقض بمثل موسی ضرب عیسی انتهی قال مولانا عصام لا نسلم ان وجوب تقدیم الفاعل علی المفعول مشروط بهذا الشرط فان قولنا موسی ضرب عیسی یحتمل ان یکون الراجع الی موسی فاعل ضرب وهو محتمل ان یکون موسی مفعولا فافهم ودقق ۱۲ تحفه خادمیه

دال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول لا بالوضع فلا يكون ذكر القرينة شاملاً للاعراب او كان مضمرا متصلا نحو ضربت زيدًا فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل ضَرَبْتُ لان الفاعل ضمير متصل بالفعل مع ان تقديم الفاعل على المفعول غير واجب قلنا ان وجوب تقديم الفاعل على المفعول بشرط كونه عقيبا عن الفعل او وقع مفعوله بعد الا فان قيل هذا ينتقض بمثل ما ضرب الا عمرا زيدٌ لان المفعول ههنا وقع بعد الا مع ان تقديم الفاعل على المفعول ليس بواجب قلنا هذا الحكم مشروط بشرط توسط الا بين الفاعل والمفعول في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيدٌ الا عمرا ومعناها مثل انما ضرب زيدٌ عمرًا وجب تقديمه اى تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في الاول فلئلا يلزم الالتباس بين الفاعل والمفعول واما في الثاني فلمنافاة الاتصال بالانفصال واما في الثالث فلئلا يفوت الحصر المطلوب لان مقصود المتكلم انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز كون عمرو مضروبا لشخص آخر وانما قلنا بشرط توسط الا بين الفاعل والمفعول في صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الانفصال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر انه لا يلزم فوات الحصر لكن يلزم قصر الصفة قبل تمام الصفة لان تمام الصفة لا يجيء الا بذكر مسند اليه وهو ليس بمذكور وانما قلنا الظاهر لانه يحتمل ان يكون معناه ما ضرب احدٌ احدًا الا عمرًا زيدٌ فيفيد الحصر من الجانبين والمقصود الحصر في جانب الفاعل فقط واذا اتصل به ضمير مفعول نحو ضرب زيدًا غلامه او وقع بعد الا نحو ما ضرب عمرًا الا زيد او معناها مثل انما ضرب عمرًا زيدٌ او اتصل به مفعوله نحو ضربك زيد وهو غير متصل وجب تاخيره اى تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في الاول فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في الثاني فلئلا ينقلب الحصر المطلوب لان مقصود المتكلم انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز كون زيد ان يكون ضاربا لشخص آخر لو قدم الفاعل على المفعول لكان مفيدا للعكس واما في الثالث فلمنافاة الاتصال بالانفصال وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا فالقرينة سوال السائل

ــه قال واذا اتصل به ضمير مفعول اى ضمير راجع الى المفعول كذا اتصل بصلته او بصفته ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي نحو ضرب زيدًا الذي ضرب غلامه واكرم هندًا رجل ضرب غلامها ١٢ ــه قال وجب تاخيره آه لعل وجب تقديمه اى المفعول لانه ذكر احوال الفاعل لا المفعول وعلى هذا التقدير يصير الامر بالعكس ١٢ تحفه

سواء کان ملفوظا کما فی مثل زید لمن قال من قام او مقدرا کما فی المثال الآتی فان قیل
کما یحذف الفعل کذلک یحذف شبهه فلم خص حذف الفعل بالذکر قلنا المراد بالفعل
ما یکون رافعا للفاعل سواء کان فعلا او شبهه فان قیل لما کان المراد بالفعل
ما یکون رافعا للفاعل فلم خص الفعل بالذکر قلنا انما خص بالذکر لاصالته فان قیل
حذف الفعل من احکام الفعل وکلامنا فی احکام الفاعل فیلزم الخروج عن المبحث قلنا
ان الفعل الرافع للفاعل من متعلقات الفاعل والبحث من متعلقات الشیء یکون بحثا عن احوال عن
ذلک الشیء فان قیل ان قوله جوازا مفعول مطلق لقوله یحذف والشرط فی المفعول
المطلق ان یکون معنی الفعل المذکور مشتملا علیه من قبیل اشتمال الکل علی الجزء و معنی
الفعل المذکور مشتمل علی حذف لا علی جواز اقلنا ان جوازا مفعول مطلق مجازا باعتبار
الموصوف المحذوف اعنی حذفا فان قیل ان الصفة محمول علی الموصوف وههنا لا یصح الحمل لان
هذا حمل المبتدأ علی المبدأ وهو باطل قلنا ان جوازا مصدر مبنی للفاعل اعنی جائزا فان قیل
ما الوجه ان هذا الترکیب من باب حذف الفعل لا من باب حذف الخبر قلنا لو کان الترکیب من باب حذف
الفعل یلزم حذف جزء الجملة ولو کان من باب حذف الخبر یلزم حذف کل الجملة والتقلیل فی الحذف اولی
من الکثرة و لیبک یزید ضارع لخصومة فضارع فاعل لفعل محذوف وهو یبکیه المقدر والقرینة
علیه السؤال المقدر وهو من یبکیه لان یبک علی الصیغة المجهولة والصیغة المجهولة

؎۱ قوله لو کان هذا الترکیب من باب الخ فان قیل فعلی هذا لا یطابق الجواب السؤال لان السؤال جملة فعلیة والجواب جملة اسمیة قلنا ان السؤال
وان کان فی اللفظ جملة فعلیة لکنه فی الواقع جملة اسمیة تقدیره اقام زید ام عمرو ام بکر فعبر عن زید وعمرو وبکر وهمزة الاستفهام بمن للاختصار فقدم
لاقتضائه الصدارة ففعلیة الجواب مشعر بفعلیة السؤال ۱۲ تحفه ؎۲ قال ولیبک یزید الخ ومختبط مما تطیح الطوائح + وقد اضطرب اقوالهم فی تعیین
قائله قال بعضهم هو ضرار بن نهشل وبعضهم قالوا هو حارث بن نهشل وبعضهم قالوا ام ضرار بن نهشل یعنی باید که گریه کرده شود بر یزید گریه کند بر آن
عاجز و ذلیل و خوار از آن جهت که اعداء دشمنان او تنگ می کنند و بخصومت در پیش می آیند و وقتیکه یزید زنده بود او دشمنی دشمنان عاجز
و ذلیل را نگهبانی می کرد و هنوز بعد وفات آن کسی مددگار آن عاجز باقی نماند پس باید که بجهت این بیخ ضارع بکاء و گریه کند بر یزید و
گریه کند بر آن یزید سائل بی وسیله انهلاکت هلاک کنندگان مال او را وسیله معاش او از زیرا که یزید بخشش هبه می کرد مال را بر سائلان
بی وسیله وفی البیت احتمالات لم یتعرض الاستاذ لها احدها ان یزید منادی بحذف حرف ندائه وقوله ضارع مفعول ما لم یسم فاعله لیبک والثانی
ان یزید مفعول ما لم یسم فاعله لیبک وقوله ضارع بدل منه بدل الغلط والثالث ان ضارعا منادی بحذف حرف ندائه والرابع ان ضارعا خبر

جملة محذوف ای لیبک ضارع فاعل ۱۲ تحفه

منشأ التردد والابهام والتردد والابهام منشأ السؤال فيكون التقدير هكذا وليبك يزيد
من يبكيه يبكيه ضارعٌ فان قيل ان اللام فی قوله لخصومة لا يخلو اما متعلق بيبكيه المقدر
واما متعلق بضارع فان كان الاول فاللام فی قوله لخصومة لام اجلية وهی التی تجعل
مدخوله علة لما قبله والخصومة ليس علته بل علة البكاء فوت يزيد وان كان الثانی
يلزم عمل اسم الفاعل بلا اعتماد قلنا انه متعلق بضارع وهو صفة للموصوف المحذوف
وهو شخص فيكون التقدير وليبك يزيد من يبكيه شخص ضارع ووجوبًا فی مثل قوله
تعالی وَاِنْ اَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ فَاَجِرْهُ والمراد به كل تركيب حذف فيه الفعل
الرافع للفاعل ثم فسر لرفع الابهام الناشی عن الحذف فههنا الحذف واجب للقرينة وسد
المسد اما القرينة فهو دخول حرف الشرط لان حرف الشرط لا يدخل الا علی الفعل وجوبًا
وليس ههنا الفعل لفظا فعلم انه مقدر واما سد المسد فهو اقامة المفسر مقام المفسَّر
فيكون تقديره وان استجارك احد من المشركين استجارك فاجره فحذف استجارك الاول
واقيم الثانی مقام الاول لئلا يلزم الجمع بين المفسِّر والمفسَّر فان قيل الجمع بينهما جائز
كما فی مثل جاءنی رجل ای زيد قلنا الجمع بينهما ممتنع اذا كان علة تفسير المفسر رفع الابهام
من الناشی عن الحذف وههنا ليس الابهام ناشيا عن الحذف بل ناش من نكارة رجل وقد يحذف الفاعل معاً فی
مثل نعم لمن قال اقام زيد فههنا الحذف جائز بقرينة سؤال السائل لا واجب باعتبار عدم وجود
سد المسد فان قيل ينبغی ان يكون ههنا الحذف واجبا ويقوم نعم مقام الفعل والفاعل قلنا ان
نعم حرف غير مستقل والفعل مع الفاعل جملة وهی مستقلة وغير المستقل لا يقوم مقام المستقل
فان قيل هذا ينتقض بتركيب يا زيد لان ههنا قام حرف النداء مقام الفعل والفاعل قلنا
اقامة حرف النداء مقام الفعل مع الفاعل سماعی لا يقاس عليه غيره فان قيل لم كان

سله قوله قلنا انه متعلق بضارع آه واجيب عنه ايضا بان متعلقه ضارع ولا حاجة الی تقدير الموصوف لان للظروف كافية رائحة
من الفعل اقول لقائل بان يقول ان اللام متعلق بيبك وان يمنع قول الاستاذ فاللام فی قوله لخصومة لام اجلية بل هی بمعنی عند او وقت
۱۲ تحفه سله قوله لان حرف الشرط لا يدخل آه خلافا للاخفش فانه جوز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا فمثالنا علی مذهبه
اذ ليس مانحن فيه لا يمكن ان تكون مخففة عن المثقلة كما لا يخفی علی من له ادنی تامل فی المعانی ۱۲ تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب

هذا التركيب من باب حذف الجملة الفعلية لا من باب حذف الجملة الاسمية **قلنا** لو كان
هذا التركيب من باب حذف الجملة الفعلية يكون الجواب مطابقا للسوال ولو كان من باب
حذف الجملة الاسمية لا يجئ المطابقة بين الجواب والسوال والمطابقة اولى من عدم
المطابقة **واذا تنازع الفعلان** ظاهرا بعدهما **فان قيل** التنازع كما يكون بين الفعلين
كذلك يجئ في غير الفعلين ايضا فلم خص الفعلين بالذكر قلنا المراد بالفعلين العاملين
فان قيل لما كان المراد بالفعلين العاملين فلم ذكر الفعلين دون العاملين **قلنا** ذكر
الفعلين للاصالة في العمل **فان قيل** التنازع كما يجري في الفعلين كذلك يجري في اكثر من
الفعلين كما في قوله عليه الصلوة والسلام كما صليت وسلمت الخ فلم اقتصر على الفعلين **قلنا** ذكر
الفعلين ليس للحصر بل للاقتصار على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان **فان قيل** التنازع يتصور في
ذات الروح والفعلان ليسا من ذوات الروح **قلنا** التنازع في اللغة نزاع ساختن با يكديگر در چيزے
وفي الاصطلاح توجه العاملين بحسب المعنى الى اسم يقع في محل يصلح المعمولية كل واحد منهما على سبيل
البدل قوله ظاهرا احتراز عن الضمير لانه لا يخلو اما متصل ومنفصل فان كان متصلا فحينئذ
تعين اعمال الفعل الثاني لانه جزء من الفعل الثاني ولا يجوز اعمال احد الفعلين في جزو فعل آخر وان كان
منفصلا نحو ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا ففيه وان تصور التنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اعمال الثاني

---

۵۱ **قوله** واذا تنازع الفعلان آه وهذا الباب كما يسمى باب التنازع يسمى باب الاعمال ايضا والمراد بالفعلين المتصرفين ولا تنازع
بين حرفين خلافا لابن العلج مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا فان ان ولم تنازعا في تفعلوا ولا بين حرف وغيره خلافا لمن
اجاز في لعل وعسى زيد كذا ولا بين جامدين ولا بين جامد وغيره خلافا للمبرد في فعل التعجب نحو ما احسن واجمل زيدا وقوله بعدهما
ظرف مستقر صفة لقوله ظاهرا ولا متعلق به لانه صار اسما في اصطلاحهم وانما زاد الشارح اسما قبله اشارة الى انه بعد التخصيص
يجري مجرى الصفات لا صفة حقيقة كما توهم البعض فارتفع ترددهم في عبارة الشارح فافهم قال الرضي لا حاجة الى قوله بعدهما
اذ قد يتنازعان ما هو قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك قمت وقعدت واياك ضربت واكرمت ۱۲ تحفه

۵۲ **قوله** لا يمكن آه قال الرضي يجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل محذوفا من الاول
مع اعمال الثاني كما هو مذهبه على ما يجيء ويلزم البصريين ايضا في هذا المقام مطابقة الكسائي في مذهبه لانهم لو وافقوه ههنا في ان
هذا من باب الحذف لا الاضمار لانهم حذفوا الفاعل مع دلالة الثاني عليه لانه هو المنفي ۱۲ **تحفه خادميه**

والاضمار في الاول عند البصريين وفي العكس عند الكوفيين لانك لو اضمرت فلا تخلو اما ان تضمر مع الاو بدونه فعلى الاول يلزم اضمار الخ وفي على الثاني يلزم فساد المعنى فان قيل كما لا يمكن قطعه في الضمير كذلك لا يمكن في الظاهر ايضا في مثل ما ضرب واكرم الا زيد قلنا الحكم[51] مبني على ما هو اغلب والاغلب في الظاهر امكان القطع وفي الضمير عدم امكانه فان قيل باب التفاعل لازم لا يقتضي المفعول فكيف يكون قوله ظاهرا منصوبا على المفعولية قلنا باب التفاعل على قسمين احدهما ما يكون منقولا من المفاعلة المتعدية الى مفعول واحد فالاول يكون متعديا الى مفعول نحو تجاذبنا الثوب والثاني يكون لازما نحو تساءلوا وتباكوا وتغافلوا والتنازع من قبيل القسم الاول وقوله بعدها احتراز عما وقع مقدما عليهما او متوسطا بينهما لانه تعين فيه الاعمال

الفعل الاول اذ هو يستحق قبل الثاني فلا يكون فيه مجال للتنازع فقد يكون في الفاعلية نحو

ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين[52] فان قيل لما كان التنازع بين الفعلين في الفاعلية والمفعولية كانا مختلفين من حيث الاقتضاء فلا حاجة الى قوله مختلفين قلنا التنازع بين الفعلين في الفاعلية والمفعولية على قسمين احدهما مع اتفاق اقتضاء الفعلين اذا كان المتنازع فيه متعددا نحو ضرب واهان زيد عمرا والثاني مع اختلاف الاقتضاء اذا كان المتنازع فيه واحدا نحو ضربني واكرمت زيدا فقوله مختلفين لتخصيص القسم الثاني بالارادة فان قيل لما كان التنازع بين الفعلين في الفاعلية والمفعولية على قسمين فحينئذ يبطل حصر اقسام التنازع في الثلثة بل صار الاقسام اربعة قلنا القسم الاول منهما مندرج في القسمين الاولين فان قيل لم ذكر مثالين للقسمين الاولين لا للثالث مع انه اهم بالمثال قلنا انه وان لم يذكر مثالا صريحا لكنه ذكر

---

[51] قوله الحكم مبني على ما هو اغلب اقول لا اغلبية ولا مغلوبية بل هما سيان فان في هذا التركيب كما لا يجري قطع التنازع في المضمر كذلك لا يجري في الظاهر وفي غيره كما يجري في الظاهر يجري في المضمر ايضا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك ونحو قمت وقعدت بك ونحو اياك ضربت واكرمت ونحو بك قمت وقعدت بان تحذف المفعول مع الا في بعض الصور وبدونها في بعضها فالمفعول يحذف وسيجيء ذكره تفصيلا فافهم ١٢ تحفه

[52] قوله مختلفين حال من قوله في الفاعلية والمفعولية والمطابقة غير لازمة لكونهما مصدرين او من الفعلين المفهومين من الكلام انه في قوة قد تنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء او خبر كان المقدر اي اذا كان مختلفين ١٢ تحفه خادمه

ضمنًا لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثانی حصل مثال للقسم
الثالث فيختار[1] البصريون اعمال الثانی للقرب[2] والجوار والكوفيون اعمال الاول للتقدم[3] والسبقية
فان اعملت الثانی اضمرت الفاعل فی الاول ان اقتضی الفعل الاول للفاعلية لان التنازع
اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلثة حذف واضمار وذكر فان حذفت يلزم حذف
الفاعل من غير سد مسد وان ذكرت يلزم التكرار فتعين الاضمار بالضرورة على وفق الظاهر
فی الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث رعاية للمطابقة بين الراجع والمرجع فی
هذه الامور دون الحذف لئلا يلزم حذف الفاعل من غير سد مسد خلافا للكسائی
فان عنده يحذف الفاعل لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلثة حذف
واضمار وذكر فان اضمرت يلزم الاضمار قبل الذكر وان ذكرت يلزم التكرار فتعين الحذف بالضرورة
قلنا الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير فی العمدة جائز وجاز[4] ای اعمال الفعل الثانی مع اقتضاء
الفعل الاول للفاعلية عند الجمهور خلافا للفراء فان عنده لا يجوز اعمال الفعل الثانی مع اقتضاء
الفعل الاول للفاعل بل تعين اعمال الفعل الاول لانه لو اعمل الثانی لزم الاضمار قبل الذكر كما هو
مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائی وحذفت المفعول ان استغنی عنه لان
التنازع اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلثة حذف واضمار وذكر فان اضمرت

---

[1] قال فيختار البصريون البصرة بفتح الباء وكسرها وضمها حكاه ابن الازهری والنسبة بالفتح والكسر وانما لم يضم لئلا يلتبس بالنسبة الی البصری التی بالشام ثم كسرها افصح من فتحها ليتميز عن النسبة الی الحجارة البيضاء كذا قال ملا علی القاری علی الشاطبی ۱۲ تحفه

[2] قال للقرب والجوار وايضا لو اعملت الاول فی الاول فی العطف نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله باجنبی بلا ضرورة ولعطفت علی الشیء وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الاصل ۱۲ تحفه

[3] قوله للتقدم والسبقية يعنی انه اول الطالبين واحتياجه الی المطلوب اقدم ۱۲ تحفه

[4] قال وجاز خلافا للفراء بهذه العبارة معان احدها انه جاز اعمال الفعل الثانی مع اقتضاء الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز عنده اعمال الثانی كما قال الاستاذ وهذه رواية غير مشهورة عنه وثانيها انه جاز اعمال الفعل الثانی فقط خلافا للفراء فانه لا يجوز عنده اعمال الثانی فقط بل يجب عنده التشريك للفعلين وثالثها انه جاز اعمال الفعل الثانی مع اقتضاء الاول الفاعل واضمار الفاعل فی الاول خلافا للفراء فان عنده لا يجوز اضمار الفاعل فی الاول بل يجب عنده الاضمار بعد الظاهر وهاتان الروايتان مشهورتان عنه فافهم فانه دقيق وبالتامل حقيق ۱۲ تحفه خادميه

يلزم الاضمار قبل الذكر وهو لا يجوز وان ذكرت يلزم التكرار فتعين الحذف بالضرورة لان حذف الفضلة جائز وان اظهرت نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلثة حذف واضمار وذكر فان حذفت يلزم حذف احد مفعولي افعال القلوب وهو لا يجوز كما سيجئ وجهه في افعال القلوب وان اضمرت يلزم الاضمار ه قبل الذكر في الفضلة فتعين الاظهار بالضرورة واذا اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني ان اقتضى الفعل الثاني الفاعلية لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلثة حذف واضمار وذكر فان حذفت يلزم حذف الفاعل من غير ساد مسده وهو لا يجوز وان ذكرت يلزم التكرار فتعين الاضمار بالضرورة والمفعول على المختار لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير من المذكور وعلى المذهب الغير المختار يحذف المفعول لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلثة حذف واضمار وذكر فان اضمرت يلزم الاضمار ه قبل الذكر في الفضلة وهو لا يجوز وان ذكرت يلزم التكرار فتعين الحذف بالضرورة لانه حذف الفضلة وحذفه جائز الا اي لم يضمر كما هو المذهب المختار ولم يحذف كما هو المذهب الغير المختار ان منع مانع عن الاضمار والحذف فتظهر نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلثة حذف واضمار وذكر فان حذفت يلزم حذف احد مفعولي افعال القلوب وهو لا يجوز ووجهه ما مر وان اضمرت فلا تخلو اما ان تضمر مفردا او تضمر مثنى فعلى الاول لا يحصل المطابقة بين مفعولي الفعل الثاني وعلى الثاني لا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع فتعين الاظهار بالضرورة **فان قيل** لا تنازع في هذه الصورة لان الشرط في التنازع ان يكون اقتضاء الفعلين واحدا وفي هذه الصورة ليس اقتضاء الفعلين واحدا لان الفعل الاول يقتضي مفعولا مفردا والفعل الثاني يقتضي مفعولا مثنى قلنا

ه قوله وان اضمرت يلزم الاضمار قبل الخ فان قيل يلزم الاضمار قبل الذكر اذا اضمر قبل الاسم الظاهر ولو اضمر بعده فلا قلت يلزم الفصل بالاجنبي بين العامل والمعمول والمبتدا والخبر كذا قال مولانا عبد الرحمن وقد كانت هذه الخدشة في خلدي قديما وعرضت على الاساتذة والاحباب فاتوا بما قال مولانا المذكور وقلت لهم لو كان هذا ما قالوا اتى به في المثال الثاني فلم يأتوا الا بسكوت او بشيء اوهن من بيت العنكبوت على ان شناعة التكرار ليس باوهن من الفصل فيهما تحفظا دميه لها ملا محمد شعيب ع

ان اقتضاء الفعلين ههنا واحدٌ اذ الاحظت المفعول الثاني لهما اسناداً لا على اتصاف ذات ما
بالانطلاق مع قطع النظر عن الافراد والتثنية ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال
الفعل الاول بقول امرئ القيس شعر ولو انما اسعى لادنى معيشة ؛ كفاني ولم اطلب قليل
من المال ؛ حيث تنازع بين كفاني ولم اطلب قليلٌ فالاول يقتضي رفعه بالفاعلية والثاني
نصبه بالمفعولية وهو اعمل الاول فعلم ان اعمال الفعل الاول اولى فاجاب المص عن جانب
البصريين بقوله وقول امرئ القيس ع كفاني ولم اطلب قليل من المال ؛ ليس منه اي من باب
التنازع لفساد المعنى على تقدير التنازع لان قول امرئ القيس على تقدير تنازع كفاني ولم اطلب
في قليل من المال يستلزم عدم السعي وعدم كفاية قليل من المال وطلب قليل من المال
وانما يستلزم هذا المعنى لان هذا الشعر مصدر بكلمة لو وكلمة لو اذا دخلت على الشرط والجزاء
او على المعطوف على احدهما يجعل المثبت منهما منفيا والمنفي منهما مثبتا فعلم ان مفعول
لم اطلب محذوف وهو العز والمجد بقرينة البيت الآتي وهو قوله شعر ولكنما اسعى لمجد
مؤثل ؛ وقد يدرك المجد المؤثل امثالي ؛ **مفعول ما لم يسم فاعله** فان قيل ان مفعول

---

۵۱ قوله ولما استدل الكوفيون الخ يرد عليه انه لو كان هذا البيت من اعمال الفعل الاول واسند لكم صحيحا بجميع مقدماته يلزم ان يكون حذف المفعول من الثاني ايضا مختارا اعني ما ذكرتم واللازم باطل عندكم واجيب بان الحذف ههنا لعدم الاضمار ههنا المانع آخر وهو انكسار الوزن وما سبق من مرجحية الحذف انما هو في السعة فيكون الحذف للضرورة لا لكونه مختارا ۱۲ تحفه ۵۲ قوله وقول امرئ القيس الخ معنى هذا البيت الذي ذكره الاستاذ فيما سياتي پس بدستی اگر سعی می کردم برائے پست ونا تمام تر زندگانی کفایت میکرد مرا اندکے از مال دنیا وطلب نمیکردم عزت وجاه را ولکن سعی میکنم بجهت رسیدن بزرگواری وفراخی که این صفت والد که پاینده وثابت باشد وحال آنکه بتحقیق که دریافته اند بزرگواری ثابت را اقران وامثال من ۱۲ تحفه ۵۳ قوله یستلزم عدم السعی الخ قال الفاضل اللاری ان قلت هذا ان كان لم اطلب معطوفا على كفاني اما اذا كان حاليا او معترضة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الفساد قلنا لا يجوز الاول للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط ولا الاخيران للزوم حمل الكلام على التاكيد دون التاسيس مع ان واو العطف ينبئ عن ذلك اي عن التاكيد اما واو العطف فلانه تقتضي المغايرة واما الاعتراض فلانه يقع بين الشيئين سوى دفع الايهام اقول لا يخلو عن خرافة في قوله للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط كيف هذا بعد تسليم ان لو يصير الشرط والجزاء منفيين ان كانا مثبتين لم يلزم تقييد الجزاء بنقيض الشرط فافهم لا لكن ممن يقول انه قول من يتقيد الاناء مل عليه بالاعتقاد بل ممن ينظر الى ما قيل ولا ينظر الى من قال ۱۲ تحفه خادميه

ومالم يسم فاعله قسم على حدة من المرفوعات فلولم يفصله من الفاعل بقوله منها قلنا انما لم يفصله عن الفاعل لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه **فان قيل** في عبارة المص تناقض لان قوله لم يسم فاعله يشعر بعدم وجود الفاعل وقوله حذف فاعله يشعر بوجوده **قلنا** ان قوله لم يسم فاعله بمعنى لم يذكر فاعله **فان قيل** كيف يصح اضافة الفاعل الى المفعول مع انه فاعل للفعل لا فاعل المفعول **قلنا** ان اضافته الى المفعول لادنى ملابسة وهو كونه فاعلا للفعل متعلق به **فان قيل** ان اقامة المفعول مقام الفاعل لا يصح لان الفعل حادث عن الفاعل وواقع على المفعول وهما طرفى النقيض **قلنا** ان اقامة المفعول مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه **فان قيل** ان هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الفاعل في مثل هذا التركيب انبت الربيع البقل لان فاعل انبت محذوف وهو الله تعالى والربيع قائم مقام الفاعل **قلنا** المراد بالفاعل الفاعل النحوي والله تعالى فاعل حقيقي وشرطه اي شرط حذف الفاعل واقامة المفعول مقامه ان تغير صيغة الفعل الى فُعِلَ ويُفعَلُ لان معناه غريب فاختير له وزن غريب ليدل غرابة اللفظ على غرابة المعنى **فان قيل** هذا الشرط لا يصح مطلقا لان تغيير صيغة الفعل الى فعل ويفعل لا يستقيم في شبه الفعل **قلنا** هذا الشرط فيما اذا كان عامله فعلا واما اذا كان عامله شبه الفعل فالشرط تغيير صيغته الى المفعول واما اذا ذكر الفعل فلا اصالة **فان قيل** هذا الحد لا يصدق على انفعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرهما من الافعال المزيد فيها **قلنا** المراد بقوله فُعِلَ ماض مجهول وبقوله يفعل مضارع مجهول من قبيل ذكر العلم وارادة الوصف المشتهر هو به لان فُعِلَ ويُفعَلُ علمان للمجهول او نقول انهما مذكوران على سبيل التمثيل ولا[1] يقع المفعول الثاني مقام الفاعل من باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند اليه الفعل

---

[1] قوله ولا يقع المفعول الثاني آه قال ابن مالك ؎ ولا ارى منعا اذا القصد ظهر اى من الالتباس ولم يكن جملة وظرفا نحو جعل خير من الف شهر ليلة القدر ۱۲ تحفه حماديه لحافظ محمد شعيب لائتي من تلامذة مولانا عبد الحي رح

يكون مسندا اليه فلزم كون الشئ الواحد مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما فلا يرد نحو اعجبني ضرب زيد عمرا لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر الى عمرو غير تام ولا الثالث من باب أَعْلَمْتُ اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب اعلمت في عدم صحة اقامتهما مقام الفاعل اما المفعول له فلان نصبه يشعر بكونه مفعولا له فلو اقيم مقام الفاعل لفات النصب والاشعار فان قيل نوقض بنحو ضربت للتاديب لانه قائم مقام الفاعل قلنا المراد بالمفعول له ما هو بدون اللام وهو مع اللام فان قيل ينبغي ان لا يقوم الظرف مقام الفاعل لان نصبه ايضا يشعر بظرفيته قلنا الظرفية كثيرا ما يعلم من نفس الصيغة واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو لان الواو دليل الانفصال والفاعل كالجزء من الفعل ولا بدون الواو فانه لو لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه واذا وُجِدَ المفعول به في الكلام مع سائر المفاعيل التي يصح وقوعها مقام الفاعل تعين اى المفعول به له اى للقيام مقامه لشدة مشابهته بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما لان الضرب مثلا كما لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب فان قيل لا شك في انه اذا وجد المفعول به في الكلام فقط تعين وقوعه موقع الفاعل فلا حاجة الى قوله تعين له قلنا ليس المراد المفعول به فقط بل المراد المفعول به مع المفاعيل فان قيل كثيرا ما وجد المفعول به في الكلام مع المفعول له والمفعول معه قلنا المراد بالمفاعيل المفاعيل التي يصح وقوعها موقع الفاعل وهما ليسا من هذا القبيل تقول ضُرِبَ زَيْدٌ يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتعين زيد وان لم يكن اى المفعول به في الكلام مع سائر المفاعيل التي يصح وقوعها

---

١ قوله المراد بالمفعول آه اقول ثم علل عدم وقوعه بما علل الاستاذ فيقع ما هو مذكور مع اللام وشنع عليه بانه ليس من ضروريات الفعل وفي النائب لا بد ان يكون ضروريا كالفاعل للمناسبة كالشيخ الرضي فلا يقوم عنده شئ منها وكذا لا يقع التمييز خلافا للكسائي فقال في طاب زيد نفسا طيبة نفس زيد كذا المستثنى والحال ١٢ تحفه ٢ قوله تقول ضرب زيد يوم الجمعة آه وفائدة تقييد الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه وكذا الفائدة في تعريف الظرفين حيث لو بقيا نكرة لدلالة الفعل عليهما ١٢ تحفه

مقام الفاعل فالجميع سواء لعدم[٥١] ترجيح بعضها على بعض والاول اى المفعول الاول من باب
اعطيت اولى فى اقامته مقام الفاعل من الثانى لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى
والمراد بباب اعطيت كل فعل يتعدى الى المفعولين وثانيهما غير الاول **فان قيل** هذا
ينقض بنحو اعطى زيدٌ عمرًا لانه تعين فيه اقامة المفعول الاول مقام الفاعل **قلنا** ذلك
عند الامن عن اللبس واما عند عدمه[٥٢] فيجب اقامة المفعول الاول مقام الفاعل ومنها المبتدأ والخبر
فان قيل ان كل واحد من المبتدأ والخبر قسم على حدة من المرفوعات فلم جمعهما فى فصل واحد **قلنا** انما جمعهما
فى فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل ولاشتراكهما فى العامل المعنوى فالمبتدأ[٥٣] هو الاسم المجرد عن
العوامل اللفظية **فان قيل** هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المبتدأ فى قوله تعالى وَاَنْ
تَصُوْمُوْا خَيْرٌ لَّكُمْ لانه ليس باسم **قلنا**[٥٤] ان الاسم اعم من الصريح والتاويلى فالمبتدأ فى هذا المثال
وان لم يكن اسما صريحا لكنه اسم تاويلا بان المصدرية اى صيامكم خير لكم **فان قيل** هذا الجواب
منقوض فى المبتدأ الواقع فى قول الشاعر **شعر** تسمع بالمعيدى خير من ان تراه ؛ وستعرف قدره ان فتح فاه

---

[٥١] **قوله** لعدم ترجيح آه ورجح بعضهم الجار والمجرور لانه مفعول به لكن بواسطة ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة
ورجح ابن عصفور المصدر لان دلالة الفعل عليه اكثر ورجح ابو حيان ظرف المكان لانه اقرب الى المفعول به لان دلالة الفعل عليه بالالتزام
بخلاف المصدر والزمان والاصح الاحالة الى المتكلم فكل ما رجح عنده فنيابته اولى ١٢ تحفه [٥٢] **قوله** ومنها المبتدأ والخبر عطف على قوله فمنه الفاعل
وانما قال ههنا منها وفى الفاعل منه لان الضمير المفرد هناك يرجع الى المرفوع الذى فى ضمن المرفوعات ولما طال العهد ههنا ويظن الغفلة
للسامع من الضمنيات فلم يرض بارجاع الضمير الا الى ما هو مذكور صريحا وهو المرفوعات مع ان فى تغيير الاسلوب تفنن فى الكلام يوجب
نشاط السامع المقام ١٢ تحفه [٥٣] **قال** فالمبتدأ آه ولو قال فهو الاسم آه لكان اولى الا ان يقال انما قال ذلك دون هذا لئلا يشتبه المرجع
بالخبر فقوله الاسم جنس شامل لاسم ما ولا المشبهتين بليس والقسم الثانى الخبر ولا تقل شامل لاسم ان ولا كما قال الشارح لخروجهما عنه اى الجنس لان كلامنا
فى الاسم المرفوع لا مطلق الاسم وقد خطر ببالى هذا فى وقت تحصيل هذا الكتاب وعرضت على كثير من الاحباب فلم ياتوا بشىء ليفتح به الباب والآن
قد وجدت تقريرا من بعض الافاضل قريبا منه ستلقى عليك بعد سطر او سطرين وقوله المجرد عن العوامل اللفظية يخرجه اى اسم ما ولا وقوله
مسند اليه يخرج ما سواه من القسم الثانى والخبر ١٢ تحفه [٥٤] **قوله** قلنا ان الاسم آه قال بعض الافاضل اعترض بان الكلام فى
مرفوعات الاسم الحقيقى فيكون معنى قول المص ومنها المبتدأ ومنه الاسم المرفوع المبتدأ ومعنى قوله فالمبتدأ هو فالاسم المرفوع
المبتدأ والضمير راجع الى الاسم المرفوع المبتدأ فلا حاجة الى تقسيم الاسم من اللفظى والتقديرى انتهى هذا ما وعدته ١٢ تحفه خادمية

فانه ليس باسم لا صريحا كما هو الظاهر ولا تاويلا لعدم ان المصدرية فيه قلنا انّ ان المصدرية ههنا مقدرة يعني ان تسمع بالمعيدي اه فان قيل ان تقدير ان مختص بالمواضع الستة وهي ما بعد حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو واو وهذا الموضع ليس منها قلنا ان ذكر هذه المواضع الستة لشهرتها لا للحصر اذ كثيرا ما يقدر ان في غيرها على سبيل الشذوذ كما في قول الشاعر ع الا ايها اللائمي احضر الوغى؛ فان قيل التجريد عن العوامل اللفظية يقتضي سبق وجودها ووجود العامل اللفظي ليس بضروري قلنا التجريد بمعنى لو يوجد من قبيل ذكر اللازم وارادة الملزوم فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المبتدأ في مثل بحسبك درهم لانه ليس بمجرد عن العامل اللفظي قلنا المراد بالعامل اللفظي ما يكون له تاثير في المعنى والباء في هذا المثال زائدة او الصفة[1] الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام رافعة للظاهر خلافا[2] لسيبويه والاخفش لان عندهما تابع يجوز ابتدائية الصفة بلا نفي واستفهام لكن عند سيبويه مع قبح وعند الاخفش بلا قبح تمسكا[3] بقول الشاعر ع فخير نحن عند الناس منكم؛ فان قيل لم لا يجوز ان يكون نحن مبتدأ مسندا اليه وخير خبره المقدم عليه قلنا لو كان الامر كذلك

---

[1] قوله او الصفة آه عطف على الاسم ويمكن ان يعطف على قوله مسند اليه كله على حذف المبتدأ اي هو الصفة الواقعة وعطف الجملة على المفرد فيما له محل من الاعراب جائز وبهذا الوجه يحصل الجواب عن اعتراض الامام الحديثي وهو انه لا يعلم من التعريف اعتبار التجريد في الصفة وهو معتبر عندهم اتفاقا فقوله او الصفة جنس وبقوله الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام يخرج نحو قائم في زيد قائم وكذا يخرج نحو قائم في اقائم ابوه زيد لان المراد من وقوعه بعدهما ان يكون الصفة معتمدا عليهما في العمل وههنا ليس كذلك لانه معتمد على المبتدأ المؤخر وقوله رافعة لظاهر يخرج نحو قائمان في اقائمان الزيدان فتامل وههنا اشكال وهو ان احدى الصفتين في اضارب ومكرم عمرو بطريق التنازع ان تكون احدى الصفتين رافعة لمستتر فلا يصدق التعريف عليه اللهم الا ان يصار الى الحذف او التشريك فافهم كذا قال مولانا نور الحق ره تحفه خادميه

[2] قوله خلافا لسيبويه والاخفش آه وكذا خلافا لهما في الظرف نحو في الدار زيد اعلم ان حكم الظرف في شرط العمل كحكم اسم الفاعل والمفعول خلافا لهما الا ان بينهما فرقا لان سيبويه اجاز عمله بلا اعتماد اسم الفاعل لكن بشرط تقديم الحدث بعده ولو تقديرا نحو اليوم الخروج ونحو قوله تعالى ومن آياته انك ترى الارض اي رؤيتك والاخفش لم يشترط شيئا فتامل ره تحفه

[3] قوله تمسكا بقول الشاعر وهو ظهير بن مسعود یعنی پس ما بهتریم از شما نزد مردمان در وقتیکه خوانده شود مکرر گوینده بگوید ای فلان کس یا اینکه ای قوم نیست گریختنی از جنگ على ان يا لام يا للفلان او يا للقوم فحذف المنادى واشبع اللام فصار يا لام ره تحفه

للزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله اعني منكم باجنبي وهو نحن ولا نحو فعلم ان خيرا
مبتدأ مسند به ونحن فاعله سد مسد الخبر فالجواب[٥١] عن جانب الجمهور ان هذا محمول
على ضرورة الشعر وكلامنا في سعة الكلام **فان قيل** ان تعريف هذا القسم من المبتدأ
لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المبتدأ في مثل قوله اقرشي زيد لانه ليس بصفة
قلنا ان الصفة اعم من ان يكون حقيقة او جارية مجراها وهذه الصفة وان لم تكن صفة
حقيقة لكنها جارية مجراها لان في آخره ياء النسبة والمنسوب على تاويل المشتق فان قيل ان تعريف
هذا القسم من المبتدأ لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المبتدأ في قوله تعالى أراغب انت عن
آلهتي يا ابراهيم لانه وان كان صفة لكنه ليس برافع للظاهر **قلنا** ان الظاهر[٥٢] اعم من ان
يكون حقيقة او جاريا مجراها والضمير المنفصل وان لم يكن ظاهرا حقيقة لكنه جار مجراه ومثال
قائم وما قائم الزيدان واقائم الزيدان فان طابقت اي الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف
الاستفهام مطلقا مفردا جاز الامران كون الصفة مسندا به وكون ما بعدها فاعلا سد مسد الخبر
او كون ما بعدها مبتدأ مسندا اليه وكون الصفة خبرا مقدما عليه اذ لا مانع من اعتبار الاحتمالين
فان قيل ان الضمير في طابقت لا يخلو اما راجع الى مطلق الصفة او الى الصفة المذكورة فعلى الاول
ينبغي ان يجوز الامران في مثل قائم زيد وليس الامر كذلك بل تعين فيه كون ما بعدها مبتدأ
مسندا اليه وكون الصفة خبرا مقدما عليه وعلى الثاني ينبغي ان يجوز الامران في مثل اقائم
زيد لكونه واقعا بعد حرف الاستفهام رافعا لظاهر وليس الامر كذلك بل تعين فيه كون
الصفة مبتدأ مسندا به وكون ما بعدها فاعلا سد مسد الخبر قلنا ان الضمير في طابقت لا يكون
راجعا الى المطلق ولا الى الصفة المذكورة بل الى الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الاستفهام فقط

---

[٥١] **قوله** فالجواب عن جانب الجمهور آه واجيب عن جانبهم ايضا بان نحن تاكيد للضمير المستكن في خير وهو خبر نحن المحذوف ١٢ **تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتي رحمه الله تعالى**

[٥٢] **قوله** قلنا الظاهر اعم من ان يكون آه اقول هذا تفسير الكلام بما لا يرضى به احد من الاعلام ١٢ **تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتي من تلامذة مولانا عبد الحي رح۔**

مثل قائم زيد بالوقف ثم اعلم ان الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اما مطابقة لما
اولا فالاول اما مطابق في الافراد او في التثنية والجمعية ففي الاول جواز الامرين وفي الثاني تعين
كون ما بعدها مبتدأ مسندا اليه وكون الصفة خبرا مقدما عليه ولا يجوز عكسه لان حال الصفة كحال
الفعل والفعل المسند الى الظاهر يكون موحدا ابدا والمسند الى الضمير يثنى بتثنية ويجمع بجمعية
والصفة ههنا مثنى او مجموع فعلم انها لم تكن مسندة الى الظاهر والشرط في المبتدأ المسند به ان يكون
رافعا للظاهر وان لم تكن مطابقة لظاهر فاما ان تكون الصفة مفردة وما بعدها مثنى او مجموعا او بالعكس
والعكس مجرد احتمال عقلي ليس بواقع في الخارج وفي الاول تعين كون الصفة مبتدأ مسندا به وكون
ما بعدها فاعلا سد مسد الخبر ولا يجوز عكسه لعدم المطابقة بين المبتدأ والخبر والخبر هو المجرد عن العوامل
اللفظية المسند به المغاير للصفة المذكورة فان قيل ان تعريف الخبر لا يكون مانعا عن دخول الغير
فيه لانه دخل فيه المضارع في مثل يقوم زيد لانه المجرد عن العوامل اللفظية المسند
به المغاير للصفة المذكورة قلنا المراد بالمجرد الاسم المجرد بقرينة ان كلامنا في مرفوعات
الاسم والمضارع من مرفوعات الفعل وقوله المسند به احتراز عن القسم الاول من المبتدأ وقوله

له قوله مثل اقائم زيد بالوقف نقص عليك اعجب القصص اشهى من الغنى ما القصص اني لما ختمت هذا الكتاب عند الاستاذ العلام
قصدت ان استفيد منه في بعض المقامات التي قرأت عند من له يد طولى في هذا الفن اعلى الله تعالى مرتبته في دار المحن (اي
مولانا وصلي الكل صاحبزاده صاحب باشوگر غفر له الله خالق البحر والبر) فوجدت يوما في مصنفه هذا قوله مثل قائم زيد بالوقف
فطالعت لكن لم افهم منه غرض الاستاذ العلام فعرضت عليه فقال فيه نكتة غريبة ودقة عجيبة فتحيرت وقلت لو بين لكان علي احسان
ومنة فافاد انه لو لم يقيد بالوقف وقيل اقائم زيد فلقائل ان يقول ان رفع زيد لا يخلو اما على الابتدائية او على الخبرية فعلى
الاول تعين كونه مبتدأ وعلى الثاني كونه خبرا فمن اين جواز الامرين فقلت ومثل هذا يجري في كل موضع جاز فيه الامران
كالتنازع وغيره فما وجه التخصيص بهذا فقال نعم لكن لم يبين مرجح التخصيص فسكت وذهبت متعجبا الى الاحباب (اي
غياث الدين جبل السعود جه ناصر ايوم الدين المشهور بكابل ملا وملا اسماعيل وملا علاء الدين المشهورين بينا شفقة بفرقدين
حصل الله لهما ما تمنياه في الدارين) فقالوا ما اجبت فقلت لهم ما قال الاستاذ العلام فقال بعضهم (يعني كابل ملا غفر له الله)
الذي له ذهن مستقيم وفهم سليم خصوصا في هذا الفن العظيم اذهب الى استاذك وقل ان رفع قائم لا يخلو بعين تقرير ما ذكرتم في رفع
زيد فلا بد من القول بان قيد الوقف قيد لكليهما مع انكم اثرتم برفعه تحلت وعرضت على الاستاذ العلام فسكت وغضب و
قام فقال سل الله يظهر لك فائدة الوقف فان من الله الوقوف لا تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتي من تلامذة مولانا عبد الحي رح

المغائر[1] للصفة المذكورة احتراز عن القسم الثاني من المبتدأ ويحتمل ان يكون المراد بقوله المسند به ما يكون مسند الى المبتدأ ويكون الباء بمعنى الى ويكون الضمير المجرور راجعا الى المبتدأ وعلى كل من التقديرين خرج به القسم الثاني من المبتدأ فان قيل لما خرج به القسم الثاني من المبتدأ فيكون قوله المغائر للصفة المذكورة بلا فائدة قلنا ان قوله المغائر للصفة المذكورة تاكيد للاحتراز فان قيل المسند ماخوذ من الاسناد وهو متعد بنفسه فلا حاجة الى تعديته بالباء قلنا ان تعديته بالباء لتضمنه معنى الوقوع اى ما يوقع به الاسناد فان قيل المبتدأ عامل في الخبر والخبر في المبتدأ فكيف[2] يصح قوله المبتدأ والخبر اسمان مجردان عن العوامل اللفظية قلنا[3] في هذا المقام ثلثة مذاهب قيل[4] المبتدأ عامل في الخبر والخبر عامل في المبتدأ وقيل العامل في المبتدأ معنوي[5] والمبتدأ عامل في الخبر وقيل العامل في المبتدأ والخبر معنوي كما هو مذهب البصريين المختار عند المصؒ من بينهم فان قيل العامل في المبتدأ والخبر هو التجرد عن العامل اللفظي وهو عدمي[6] فكيف يؤثر قلنا العوامل في كلام العرب امارات التاثير المتكلم لا مؤثرة في الحقيقة والاصل اى الاولى ما ينبغي في المبتدأ عند عدم المانع التقديم اى تقديم المبتدأ على الخبر لان المبتدأ ذات والخبر حال من احواله والذات مقدم على احواله فان قيل هذا الدليل يوجب تقديم الفاعل على الفعل ايضا لان الفعل حال من احوال الفاعل قلنا نعم لكن وجوب تاخيره عن الفعل

---

[1] قوله المغائر للصفة المذكورة ولا يرد قائم في نحو اقائم ابوه زيد بانه خبر وليس بمغائر للصفة المذكورة بل عينه لان الخبر هو المجموع دون قائم فقط على انه ليس عين الصفة المذكورة لان معنى الصفة المذكورة كون الصفة واقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام بان يكون معتمدا عليهما في الاصل وههنا ليس كذلك كما قد مرت تذكرة ١٢ تحفه [2] قوله فكيف يصح قوله المبتدأ والخبر اسمان آه اقول وان كان ما ذكر ظاهرا وان المصؒ لم يقل المبتدأ والخبر قسمان مجردان عن العوامل اللفظية ١٢ تحفه [3] قوله قلنا في هذا المقام ثلثة مذاهب اقول بل خمسة الثلاثة مذكورة والرابع ان المبتدأ الاول يرتفع بالاسناد والخبر اليه كما قال خلف في ما ارتفع الفاعل الخامس مذهب الكوفيين بان المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد الخ ١٢ [4] قوله قيل المبتدأ عامل آه هذا ما ذهب اليه الكسائي والفراء ١٢ [5] قوله وقيل العامل في المبتدأ معنوي هذا ما نقل الاندلسي عن سيبويه ورد عن ابي علي وابي الفتح ١٢ [6] قوله وهو عدمي فكيف يؤثر آه اقول هذا اذا فسر التجريد بالعدمي واما اذا فسر بالوجودي كما فسر الجزولي بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد والياء واسناده فلا يرد ما قاله ١٢ تحفه شاهجهانيه

بعارض الالتباس العوارض لا تعتبر فان قيل المتبادر من الاصل هي القاعدة فيكون
المعنى والقاعدة في المبتدأ التقديم فينبغي ان لا يجوز في داره زيد لتاخيره عن الخبر قلنا
الاصل ههنا بمعنى الراجح فان قيل لا نسلّم ان الراجح في المبتدأ التقديم بل ممتنع كما في
الدار رجل قلنا الراجح في المبتدأ التقديم عند عدم المانع وههنا وجد المانع وهو نكارة
المبتدأ ومن ثمه[1] اى لاجل الاصل المذكور وهو ان الاولى وما ينبغي في المبتدأ التقديم جاز
اى هذا التركيب في داره زيد لعود الضمير الى ما هو مقدم رتبة وان كان مؤخرا لفظا وامتنع
اى هذا التركيب صاحبها في الدار لعود الضمير الى ما هو مؤخر لفظا ورتبة وقد يكون[2]
المبتدأ نكرة وان كان الاصل في المبتدأ التعريف لان الاهم الكثير الوقوع في كلامهم الحكم على
امور معلومة معينة اذا تخصصت بوجه ما[3] اى بوجه من وجوه التخصيص مثل ولعبد مؤمن
خير من مشرك فعبد مبتدأ نكرة تخصصت بالمؤمن وخير من مشرك خبره ورجل في
الدار ام امرأة فرجل مبتدأ نكرة تخصصت بعلم المتكلم فان المتكلم بهذا الكلام يعلم
بكون احدهما في الدار لا على التعين لكنه يسأل المخاطب عن تعيينه فان قيل المبتدأ
امر لفظي وعلم المتكلم امر ذهني فكيف يصح تخصيص اللفظ بالذهني قلنا ان علم المتكلم
وان كان امرا ذهنيا لكنه مأوّل بتاويل اللفظ فكانه قال اى من الامرين المعلوم
كون احدهما فيها كائن فيها وما احد خير منك فاحد مبتدأ نكرة وقعت في سياق النفي والنكرة
الواقعة في سياق النفي عامة فتعينت وتخصصت فان قيل بين التخصيص والتعميم منافاة فكيف

---

[1] قوله ومن ثمه جاز في داره زيد وامتنع صاحبها الخ اعلم ان في بعض الشروح ان قوله ومن ثمه جاز الخ يمكن ان يكون اثر الكون الاصل في المبتدأ التقديم كما يشعر به كلام السيد في شرح الكافية ويجوز ان يكون دليلا عليه كما ذهب اليه البعض اما التقرير الاول فظاهر واما التقرير الثاني فايضا غير مخفي وهو ان جواز في داره زيد لتحقق ان زيدا مقدم معنى اذ لو تاخر معنى تاخر لفظا لما امتنع عود الضمير الى المتاخر لفظا ومعنى وكذا امتناع صاحبها في الدار يدل على الدار كما تاخر معنى ولو تقدم معنى جاز ۱۲ تحفه خادميه

[2] قوله وقد يكون المبتدأ نكرة اعلم ان للمبتدأ اصلان التقديم والتعريف فلما فرغ من الاول صراحة شرع في بيان الثاني اشارة حيث قال وقد يكون المبتدأ نكرة بايراد قد المفيدة للتقليل فلما يرد في الاولى تقديم قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام الخ ههنا القول بكما لا يخفى ۱۲ تحفه

[3] قوله بوجه ما لفظا ما زائدة او صفة وجه وتفسير الاستاذ العلام ينطبق على كليهما كما لا يخفى ۱۲ تحفه خادميه

يحصل التخصيص بالتعميم قلنا ان للتخصيص معنيين تخصيصٌ بمعنى قطع الشركة و
تخصيص بمعنى رفع الابهام والمراد بالتخصيص ههنا المعنى الثاني وهو لا ينافي التعميم فان
قيل هذا[51] منقوض بقول عمرؓ تمرة خير من جرادة فان النكرة فيه وقعت في الاثبات مع
انها مبتدأ قلنا ليس المراد بالنكرة مطلق النكرة بل التي قصد بها[52] العموم سواء كان
بالاداة كما في مثال المتن او بطريق المجاز كما في هذا المثال وشرٌّ اهرّ ذا ناب فشر مبتدأ نكرة
تخصصت بما تخصص به الفاعل قبل ذكره وهو الفعل لانك اذا قلت ضرب علم منه ان فاعله ذكر
بعدہ ام يصلح ان يحكم عليه بالضرب فاذا قلت رجلٌ فهو في قوة قولك رجل صالح لصحة الحكم عليه
بالضرب فانما تخصص بما تخصص به الفاعل اذ يستعمل في موضع هذا التركيب ما اهرّ ذا ناب الا
شرٌّ يعني الحصر والتخصيص كما يحصل بهذا التركيب ما اهرّ ذا ناب الا شرٌّ كذلك يحصل بهذا التركيب
شرٌّ اهرّ ذا ناب فان قيل الحصر يستقيم في الاول لاداة الحصر فيه ولا يستقيم في الثاني
لعدم الاداة فيه قلنا الاداة وان لم تكن موجودة في اللفظ لكنها موجودة في المعنى لان
شرٌّ اهرّ ذا ناب في الاصل اهرّ ذا ناب شرٌّ فاهرّ فعلٌ ماض معلوم والضمير المستكن فيه راجع
الى الغائب الفاعل هو المبدل منه وشر بدل عنه والبدل والمبدل منه في الحقيقة شئ
واحد وتخصيصه جاء باسناد الفعل فتخصيص البدل ايضًا يجئ باسناد الفعل ثم قدم
شرٌّ على اهرّ لافادة الحصر لان تقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر فان قيل المهرّ للكلب قد يكون
بنباح معتاد وقد يكون بنباح غير معتاد فالاول يحتمل الخير والشر فيصح تخصيصه بالنسبة
الى الخير والثاني لا يحتمل الا الشر فقط فلا يصح تخصيصه قلنا ان المهرّ للكلب اذا كان بنباح غير
معتاد فانما تخصص بالصفة المقدرة اي شرٌّ عظيمٌ لا حقير اهرّ ذا ناب وهذا مثل في كلام العرب يقال لرجل ن تخصص
قوي ادركه العجز في حادثة فان قيل لم قال ان شر بدل عن الفاعل ولم يقل انه عين فاعل قلنا انه

---

[51] قوله هذا منقوض بقول عمر رض روي ان جماعة من اهل حمص اصابوا جرادة كانوا محرمين فسألوا عن كعب الاحبار فاوجب عليهم في كل جرادة درهما فقال عمر رض ارى دراهمكم كثيرا يا اهل حمص تمرة خير من جرادة يعني لو تصدق تمرة مكان جرادة جاز ١٢ تحفه

[52] قوله قصد بها العموم اي بقرينة المقام والقرينة ههنا ان الحكم على الطبيعة وهذا لا يكون الا من حيث الانطباق على جميع الافراد لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح فتامل ١٢ تحفه خادميه۔

لوكان عين فاعل يلزم عند التقديم على الفعل تقديم الفاعل على الفعل وهو باطل فان قيل لا نسلم ان شر بدل عن ضمير الفاعل لان النكرة لا تكون بدلا من معرفة الا اذا وصفت كما فى قوله تعالى بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ قلنا الضمير انما يكون معرفة اذا كان مرجعه مذكورا لفظا او معنى او حكما وههنا[1] ليس مرجعه مذكورا كما فى ربه رجلا ونعم رجلا فان قيل ان علة التخصيص تقديم الفعل عليه اذا قدمت على الفعل فات علة التخصيص فلا يحصل التخصيص قلنا اذا نظرنا الى الاصل فالاصل تقديم الفعل عليه اما تقديمه على الفعل فهو عارضى لا اعتبار له فان قيل لا نسلم ان تقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر لانه مخالف عن مذهب المص قلنا ان هذا مذهب السكاكى والمص اختار مذهبه فان قيل يلزم من تقديم شر على اهر تقديم البدل على المبدل منه وهو باطل قلنا هذا الحكم فى البدل الواقعى لا فى البدل الاعتبارى وهذا البدل اعتبارى وفى الدار رجل فرجل مبتدأ نكرة تخصصت بتقديم الخبر عليه لانه اذا قيل فى الدار علم منه ان ثبت ما يذكر بعده انه ما يصح كونه محكوما عليه باستقراره فى داره فاذا قيل رجل فهو فى قوة قوله رجل صالح لصحة الحكم عليه بالاستقرار فى الدار وسلام عليك فسلام مبتدأ نكرة تخصصت بالاضافة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك فسلاما مصدر للتاكيد والمؤكد وللمؤكد فى الحقيقة شئ واحد والمؤكد تخصيص بالنسبة الى المتكلم وكذا المؤكد ثم عدل من فعلية الجملة الى اسميتها لقصد الدلالة على الدوام والاستمرار فحذف الفعل وابدل النصب بالرفع لصحة الابتدائية فقال سلام عليك فان قيل كثيرا ما يكون المبتدأ نكرة غير مخصوصة بوجه من وجوه التخصيص كما فى مثل كوكب انقض الساعة فكيف يصح قوله وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه ما قلنا مدار صحة ابتدائية النكرة على الافادة لا على ما ذكره من التخصيصات لكن غالب مواد الافادة هذه

---

[1] قوله وههنا ليس مرجعه مذكورا اقول قدم من الاستاذ العلام قبل عدة سطور والضمير المستكن فيه اى فى اهر راجع الى النائب الفاعل وههنا اكثر عن ذلك ما لا اندفع فالصواب فى الجواب ان لم توصيف البدل اذا كان نكرة من معرفة فى الكل من الكل لا الكل والكل من الكل ههنا فى حيز المنع منع الكل فافهم ١٢ تحفه خادميه۔

المواضع فان قيل الخبرُ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية فينبغي ان لا يكون الجملة
خبرًا فاجاب بقوله والخبر قد يكون جملة مثل زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلابدّ من
عائد لان الجملة مستقلة بنفسها فلابدّ فيها من الربط والربط لا يكون الا بالعائد
والعائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او اللام كما في نعم الرجل زيدٌ او وضع المظهر الضمير
موضع الضمير كما في مثل اَلْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ او كون الخبر تفسيرًا للمبتدأ نحو قُلْ
هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل البرّ الكرّ بستّين درهمًا
والسمن منوان بدرهم لانّ الخبر فيه جملة مع عدم العائد فيه فاجاب بقوله
وقد يحذف العائد وحاصل الجواب ان العائد محذوف فيهما فيكون التقدير البر الكر
منه بستين والسمن منوان منه بدرهم بقرينة ان بائع البُرّ والسمن لا يسعر
غيرهما وما وقع ظرفًا فالاكثر على انه مقدر بجملة فان قيل كيف يصح جعل
الباء صلة التقدير بل صلة التقدير كلمة في قلنا التقدير بمعنى التاويل وصلة
التاويل الباء فان قيل المقدر هو الفعل وحده لا الجملة فكيف يصح
قوله مقدر بجملة قلنا المراد بالجملة الفعل مجازًا من قبيل ذكر الكل وارادة
الجزء وانما قدّر الفعل لا الاسم لان متعلق الظرف عامل في الظرف والاصل في العمل
الفعل لوضعه للعمل فلما وجب التقدير فالاصل اولى بالتقدير وهذا راي البصريين اما
الكوفيون فيقدرون الاسم لان الظرف في محل الخبر والاصل في الخبر الافراد والمفرد

سلہ قوله الخبر هو الاسم المجرد آه هذا زعم الاستاذ والانظاهر كلام المصنف التعميم والشمول على اعتبار الاسم في مفهوم الخبر كما اعتبار في مفهوم المبتدأ والفاعل وغيره فايضًا يشمل الجملة فما معنى قوله فينبغي ان يكون الجملة خبرًا فتامل فعلى هذا يكون قوله قد يكون الخبر جملة اشارة الى تقسيمه الى المفرد والجملة ولا يبعد ان يكون اشارة الى اصالة الاول بمكان كلمة قد كذا قال مولانا نور الحق ١٢ تحفہ خادمیہ

سٹہ قوله والسمن منوان بدرهم السمن مبتدأ اول ومنوان مبتدأ ثان خصص بصفة محذوفة اى منه ١٢ تحفہ خادمیہ

سٹہ قوله المراد بالجملة الفعل مجازًا آه اعلم انهم اختلفوا في الخبر فقال بعضهم الخبر هو الفعل المقدر لا الظرف الساد مسده وقال بعضهم هو الظرف الساد مسده وهو المختار وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وكذا اختلفوا في ان الضمير منتقل من الفعل المقدر الى الظرف او محذوف مع الفعل قال ابو علي ومن تابعه انه منتقل واليه يشير كلام صاحب اللب واللباب وقال السيرافي انه محذوف مع العامل واليه يشير كلام المصنف رح كذا في غاية التحقيق فتامل في كلام الاستاذ صاحب التحقيق ١٢ تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب ولایتی رح

الا اسما واذا[1] كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام مثل من ابوك فان قيل ان
من فى من ابوك نكرة فكيف يصح ابتدائيته قلنا ان من وان كان نكرة صورة لكنه
معرفة معنى بتاويله بان هذا ابوك ام ذاك او كانا معرفتين فان قيل هذه القاعدة
منقوضة بنحو ابو حنيفة وابو يوسف لان المبتدأ والخبر ههنا معرفتان مع انه لا يجب
تقديم المبتدأ على الخبر قلنا هذا الحكم فيما لا قرينة بكون احدهما مبتدأ والاخر خبرا
وههنا وجد القرينة على كون ابى يوسف مبتدأ وكون ابى حنيفة خبرا وهو[2] للتشبيه
او كانا متساويين فى اصل التخصيص فان قيل ينقض بمثل[3] غلام رجل صالح خير
منك لعدم المساواة بينهما مع ان تقديم المبتدأ على الخبر واجب قلنا المراد بالمساواة
فى اصل التخصيص مثل افضل منك افضل منى او كان الخبر فعلا له اى للمبتدأ مثل
زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتدأ على الخبر فى جميع هذه الصور اما فى
الاول فلئلا يفوت صدارة ما له صدر الكلام واما فى الثانى والثالث فلئلا يلزم
الالتباس بين المبتدأ والخبر واما فى الرابع فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فان
قيل هذا يستقيم فيما اذا كان الفعل مفردا نحو زيد قام ولا يستقيم فيما اذا كان الفعل
مثنى او مجموعا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا لانه لا يلتبس المبتدأ بالفاعل
قلنا ههنا وان لم يلتبس المبتدأ بالفاعل لكن يلتبس ببدله او نقول انه
يلتبس بعين الفاعل على قول من يجوز كون الالف والواو حرفين دالين على
تثنية الفاعل وجمعه كالتاء فى ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام

---

[1] قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اعلم ان ما يجب له صدر الكلام ستة اشياء يجمعها قول الشاعر قطعه
شش چیز بود مقتضی صدر کلام ٭ در طبع فصیحان شده این نظم تمام ٭ شرط و قسم و تعجب و استفهام ٭ نفی آمد و لام ابتدا گشت تمام ٭ تحفه خادمیه

[2] قوله وهو للتشبيه فان المقصود تشبيه الثانى بالاول لا العكس لان ابا حنيفة رح اعظم منه فيكون المراد ان ابا يوسف رح مثل ابى حنيفة رح فابو يوسف مبتدأ ابو حنيفة خبره فان الحكم فى جانب الخبر تحفه خادميه

[3] قوله او كانا متساويين فى اصل التخصيص هذا ما لم يقيد المصنف رح بان لا يكون احدهما مبنيا نحو زيد المنطلق ردا على من قال به كالامام الرازى حيث قال تعيين المبنى خبرا كما زيد المنطلق اعلم ان تقديم المبتداء فى هذه الصورة اى فى صورة تعريفهما على المشهور وقيل يجوز تقديم كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا وهو قول ابى على وقيل ان اختلف رتبتهما فى التعريف فاعرفهما مبتدأ والا فالسابق وقيل المعلوم عند المخاطب مبتدأ والمجهول خبره وهذا مختار ابن هشام ١٢ تحفه خادميه

[4] قوله بمثل غلام رجل صالح خير منك فان الغلام فى هذا المثال خصص بتخصيصين بالاضافة والصفة وفى خبره تخصيص واحد

اى الخبر الذى هو مفرد صورة وان كان جملة معنى فلا يرد ان اين فى اين زيد ليس مفردا
لانه ظرف والظرف مقدر بالفعل كما هو مذهب البصريين مثل اين زيد او كان اى الخبر
بتقديمه مصححا له اى للمبتدأ مثل فى الدار رجل وكان لمتعلقه اى لمتعلق الخبر
التابع[1] له تبعية يمتنع معها التقديم على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير
فى المبتدأ مثل على التمرة مثلها زبدا او كان الخبر خبرا عن ان يعنى ان مع اسمها
وخبرها بتاويل المفرد مبتدأ وخبره خبر نحو عندك انك قائم وجب تقديمه اى
تقديم الخبر على المبتدأ فى جميع هذه الصور اما فى الاول فلئلا يفوت صدارة ما له
صدارة الكلام واما فى الثانى فلئلا يلزم نكارة المبتدأ واما فى الثالث فلئلا يلزم
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما فى الرابع فلئلا يلزم الالتباس بين ان المفتوحة
وان المكسورة فى التلفظ لامكان[2] الذهول عن الفتحة لخفائها وقد يتعدد الخبر سواء
كان بحسب اللفظ والمعنى جميعا او بحسب اللفظ فقط مثال الاول مثل زيد قائم عالم عاقل
فاضل ومثال الثانى هذا حلو حامض فان المقصود بهما اثبات الكيفية المتوسطة
بين الحلاوة والحموضة وهو المز فيكون التعدد ههنا مز لكن الاولى فى الاول ايراد
العاطف مع جواز تركه اما ايراده فبالنظر الى التعدد فى اللفظ والمعنى واما تركه فبالنظر
الى اتحادهما بحسب المصداق والاولى فى الثانى العكس اما تركه فبالنظر الى اتحادهما
فى المعنى واما ايراده فبالنظر الى تغايرهما فى اللفظ فان قيل لما كان التعدد
بحسب اللفظ والمعنى على قسمين احدهما مع ايراد العاطف وثانيهما بدون العاطف
فلو ذكر المص مثال القسم الثانى لا الاول قلنا ان التعدد بالعاطف
لا خفاء فيه لا فى المبتدأ ولا فى الخبر والتعدد بغير العاطف فيه خفاء حيث
لا يجوز فى جانب المبتدأ فتوهم الواهم انه لا يجوز فى جانب الخبر ايضا فاورد المصنف
مثالا فى الخبر تنبيها على الجواز او نقول ان التعدد بالعاطف ليس بخبر فى الحقيقة

---

[1] قوله التابع آه اى يكون بين المتعلق والخبر علاقة الكلية والجزئية اى يراد بالخبر الخبر لفظا وهو الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور ويمكن ان يجاب بان المراد ان يكون الخبر فيه مذكورا ١٢ تحفه خادميه

[2] قوله لامكان الذهول آه يعنى ان المتكلم وان تكلم بالفتحة الا ان السامع قد يذهل عنها لخفائها فيلتبس ١٢ تحفه خادميه حافظ محمد شعيب رح

بل هو من توابعه وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول لحصول الثانى
او للحكم به فلا يرد عليه وَمَا بِكُمْ مِّنْ نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللّٰهِ لان ههنا وان لم يكن الاول سببا
لحصول الثانى لكنه سبب للحكم على الثانى فيصح دخول الفاء فى الخبر لانه لما تضمن المبتدأ
معنى الشرط فيشبه المبتدأ بالشرط والخبر بالجزاء فيصح دخول الفاء فى الخبر كما فى الجزاء
فان قيل ان المتكلم لا يخلو اما ان يقصد الدلالة على ذلك المعنى اولم يقصد فعلى
الاول يجب دخول الفاء فى الخبر وعلى الثانى ممتنع فكيف يصح قوله فيصح دخول الفاء
فى الخبر قلنا ان صحة دخول الفاء فى الخبر نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط مع
قطع النظر عن قصد المتكلم وعدم قصده وذلك اى المبتدأ المتضمن معنى الشرط
الاسم الموصول بفعل او ظرف فان قيل نوقض بقوله تعالى اِنَّ الْمَوْتَ الَّذِىْ
تَفِرُّوْنَ مِنْهُ فَاِنَّهٗ مُلٰقِيْكُمْ فان الموت مبتدأ متضمن لمعنى الشرط بدليل دخول الفاء
على خبره مع انه ليس بموصول لا بفعل ولا بظرف قلنا عبارة المص على تقدير
المعطوف فيكون التقدير وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف او الاسم الموصوف
بالموصول المذكور او النكرة[1] الموصوفة بهما فان قيل نوقض بمثل كل غلام
رجل ياتينى او فى الدار فله درهم فان الغلام مبتدأ متضمن لمعنى الشرط بدليل
دخول الفاء على خبره مع انه ليس بموصوف لا بفعل ولا بظرف قلنا عبارة
المص على تقدير المعطوف فيكون التقدير او النكرة الموصوفة بهما او الاسم المضاف اليها

مثل الذى ياتينى او فى الدار فله درهم وكل رجل ياتينى او فى الدار فله درهم
لا يقال ان الموت فى قوله تعالى انّ الموت الخ لا يكون مبتدأ بل هو اسم ان لانا
نقول اسمها فى الحقيقة مبتدأ لانها من دواخل المبتدأ والخبر لا يقال بين الاول

---

[1] قوله او النكرة الموصوفة بهما وقد يدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم و[illegible] قوله عليه الصلوة والسلام كل تقى ونقى فهو آلى لمضارعته بكلمات الشرط فى الابهام وكذا اذا كان مضافا الى موصوف غير ما ذكر نحو كل رجل عالم فله درهم وسيبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكر من المبتدءات والاخفش يجوز زيادتها فى جميع خبر المبتدأ كذا فى الرضى مع ادنى تغير اعلم ان ههنا شرط آخر وهو ان لا يكون الصلة منفيا فلا يقال الذى لا ياتينى فله درهم اھ من البرهان ١٢

تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب ولایتی رحمہ اللہ۔

سببًا للثانى فى الآية المذكورة لان فرار زيد مثلاً عن الموت لا يكون سببًا لملاقاة الموت لانا نقول الاول سببٌ للحكم به لانه لما فرّ ثم لاقاه فيحكم عليه بانه هو الموت الذى انت تفرّ منه فان قيل نوقض بالمبتدأ فى مثل ليت الذى يأتينى او فى الدار له درهم او لعلّ الذى يأتينى او فى الدار له درهم لانه مبتدأ متضمن لمعنى الشرط مع انه لا يصح دخول الفاء فى خبره فاجاب المصؒ بقوله وليت[51] ولعلّ مانعان بالاتفاق لان صحة دخول الفاء عليه انما يكون بمشابهة المبتدأ بالشرط والخبر بالجزاء وليت ولعلّ تزيلان تلك المشابهة لانهما تخرجان الكلام عن الخبرية الى الانشائية و[52] الشرط والجزاء من قبيل الاخبار فان قيل باب كان وباب علمت ايض مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعلّ بالاتفاق قلنا تخصيصهما بالاتفاق انما هو بالنسبة الى بعض ما عداه وهو باقى حروف المشبهة بالفعل لا بالنسبة الى جميع ما عداه والحق بعضهم انّ بهما لان صحة دخوله انما كانت لمشابهة المبتدأ الشرط والخبر الجزاء وانّ يبطل تلك المشابهة لان الشرط والجزاء من قبيل المترددات وانّ للتحقيق وبينهما منافاة فان قيل قد الحق بعضهم انّ المفتوحة ولكن بهما فما وجه[53] تخصيص ان المكسورة بالالحاق

---

[51] قوله ليت يجوز فيه ثلاثة اوجه الفتح على الحكاية مرفوعا تقديرا ويجوز كونه مرفوعا لفظا بالتنوين ان اولته باللفظ فيكون منصرفا او بغير التنوين ان اولته باللفظة او الكلمة فيكون غير منصرف وكذا الحكم فى جميع الحروف اذا سمى بها لكن ان كانت رباعية او ثلاثية متحرك الاوسط فمنع صرفه واجب اذا اولته باللفظة او الكلمة كلعل والا فالوجهين كليت كذا فى الفوائد الشافية مع زيادة ١٢ تحفه خادمیہ

[52] قوله والشرط والجزاء آه اى المجموع من حيث المجموع فلا يرد ان الخبر قد يكون انشاء كما قال الله تعالى فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ۔ وهذا ينادى باعلى نداء على خلاف ما هو المشهور من ان الحكم عند اهل العربية فى الجزاء والشرط قيد له بمنزلة الحال والظرف نعم يرد على المصؒ حيث قال ان امتناع دخول الفاء فى خبر ليت ولعل للزوم التناقض وذلك لان ما بعد الفاء الجزائية لا يكون الا خبرا اى يحتمل الصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك على ما نقل عن الرضى ولان دخول الفاء بملاحظة مشابهة المبتدأ بكلمات الشرط ومقتضاها التصدر ومقتضى التصدر امتناع دخول النواسخ التى تؤثر معنى فى الجملة الا ان هذا المبتداء لكونه غير راسخ العرق فى الشرطية جاز ان يدخله ما لا يؤثر فى الجملة المتأخرة معنى ظاهرا وهما انّ والحق المالكى انّ المفتوحة بلكن ولكن من غير سماع كذا فى الرضى وغيره اقول هذا الوجه اولى من الاول لجريانه فى جميع النواسخ بخلاف الاول كما لا يخفى ١٢ تحفه خادمیہ لحافظ محمد شعیب ولایتی رحمہ اللہ تعالے

[53] قوله فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قلنا ان المكسورة اصل وانّ المفتوحة ولكن فرعان لها وملحقان بها فيعلم حالهما من حالها وملحقان بليت ولعل بالواسطة كذا قال جمال الناظرين ١٢ تحفه خادمیہ لحافظ محمد شعیب ولایتی رحمہ اللہ

قلنا الحاق ان المكسورة بما انما هو عند سيبويه فاعتمد بقوله وذكره لعمدتيه ولكن الحاق ان المفتوحة بما انما هو عند غيره فلم يعتمد بقوله فلم يذكره لعدم عمدتيه مع ان كلا من القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء اما ان المكسورة فمخالف من قوله تعالى اِنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا وَمَاتُوْا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُّقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وانّ المفتوحة مخالف من قوله تعالى وَاعْلَمُوْٓا اَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَاَنَّ لِلّٰهِ خُمُسَهٗ ولكن مخالف عن قول الشاعر شعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ؛ ولكن ما يقضى فسوف يكون ؛

وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله فالقرينة عليه حال المستهل لان مقصوده تعين الشئ اولا باسم الاشارة ثم الحكم على ذلك الشئ المعين بالهلالية فيكون التقدير هذا الهلال والله فان قيل لم اتى بالقسم مع انه زائد على المثال قلنا انما اتى به جريا على ما هو عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف فان قيل حذف المبتدأ على القسمين جائز وواجب فلم ذكر الاول دون الثاني قلنا انما لم يذكر الثاني لقلته

ناعمة

كما فى الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد والخبر جوازا مثل خرجت فاذا السبع والقرينة دخول اذا المفاجأة لانه لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا والسبع مفرد فعلم ان خبره محذوف يعنى واقف ووجوبا فيما التزم فى موضعه غيره وذلك منحصر فى اربعة مواضع اولها كل مبتدأ وقع بعد لولا ثم حذف خبره واقيم جواب لولا مقامه مثل لولا زيد لكان كذا فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وسادّ المسد اما القرينة فهو دخول لولا لانها لامتناع الشئ الثاني لوجود الشئ الاول فيدل على

سه قوله ولئلا يتوهم نصب الهلال آه على المفعولية اى رأيت الهلال فلما زاد قوله والله ارتفع هذا التوهم لان من عادتهم الوقف بعد تمام الكلام بتمامه ١٢ تحفه خادميه سه قوله كما فى الحمد لله آه اى فى كل موضع قطع النعت بالرفع ليدل على المدح والذم والترحم فافهم ١٢ تحفه خادميه سه قوله لانه لا يدخل الا على الجملة الاسمية اقول هذا غير تام لانه لا يلزم من دخوله على المفرد ان يكون ما بعده خبرا لا يجوز ان يكون مبتدأ وخبره محذوفا فلابد من ضم مقدمة وهى ان الاصل فى المبتدأ التعريف وفى الخبر التنكير والسبع معرفة فعلم آه ١٢ تحفه خادميه سه قوله لانها لامتناع الشئ الثاني لوجود الشئ الاول لقائل ان يقول سلمنا ذلك لكن لا يلزم منه ان يكون المحذوف خبرا لجواز ان يكون الفعل محذوفا والمرفوع بعد لولا فاعلا اى لولا يوجد زيد على ما هو مذهب الكسائى زيف بان حذف الفعل لا يكون واجبا من غير مفسر ١٢ تحفه خادميه۔

موجود وأما سادّ المسدّ فهو اقامة جواب لولا مقام الخبر فيكون التقدير لولا زيد موجودا
لكان كذا فان قيل هذا ينتقض بقول الشاعر شعر ولولا الشعر بالعلماء يزري ؛
لكنت اليوم اشعر من لبيد ؛ لأن المبتدأ في هذا المثال قد بعد لولا مع انه لم يحذف
خبره قلنا هذا اذا كان الخبر من الافعال العامة ويزري من الافعال الخاصة
والافعال العامة اربعة هي الكون والحصول والثبوت والوجود كما في قول الناظم
بيت افعال عموم نزد ارباب عقول ؛ کون ست وثبوت ست ووجود ست وحصول ؛
وثانيهما كل مبتدأ كان مصدرا صريحا او تاويلا مضافا الى الفاعل والمفعول او بعده حال
من الفاعل والمفعول ومنهما او كل اسم تفضيل مضاف الى ذلك المصدر ثم حذف
الخبر واقيم الحال مقامه مثل ضربي زيدا قائما فههنا الحذف واجب لوجود القرينة
وسادّ المسدّ اما القرينة فلان استعمال المفردات في كلامهم محذوف مثل واما سادّ المسدّ
فهو اقامة الحال مقام الخبر فيكون التقدير ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما ثم حذف
حاصل كما حذف متعلقات الظروف فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع فعل (نسخہ: يحذف)
الشرط العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف والظرف قائم مقام الخبر فيكون
الحال قائم مقام الخبر كما هو مذهب البصريين وفيه نظر من وجهين الاول ان حذف اذا مع
الجملة المضاف اليها غير معهود في كلامهم والثاني ان قائما لا يخلو اما حال وخبر كان
فعلى الاول يلزم العدول من كان الناقصة الى كان التامة وهو خلاف الاصل وعلى
الثاني يلزم اقامة خبر كان مقام خبر المبتدأ وكلامنا في اقامة الحال مقام خبر المبتدأ

---

(٥١) قوله بقول الشاعر ولولا آه وهو لمحمد بن ادريس الشافعي وقيل لغيره وهو الصحيح عند الاكثر یعنی اگر نبودی شعر گفتن عیب برای علماء ہر آئینہ می بودم من امروز شاعر وشعر گوینده تر از لبید وتمامه ولولا خشية الرحمن عندي ؛ جعلت الناس كلهم عبيدي ١٢ تحفہ خادمیہ (٥٢) قوله من الافعال العامة ويزري آه اقول يعلم منه انه لو كان الخبر من الافعال الخاصة لا يجب حذفه مطلقا والامر ليس كك لانه لو وجد القرينة غير لولا لوجب الحذف لوجود القرينة وساد المسد على انه ذكر في المتوسط عدم وجوب الحذف بعد لولا في كل موضع الزماني ١٢ تحفہ خادمیہ (٥٣) قوله فيكون تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما قد سبق ان الظرف عند البصريين مقدر بفعل فيكون التقدير ضربي زيدا حصل فتامل ١٢ تحفہ خادمیہ (٥٤) قوله ثم حذف اذا مع الشرط العامل في الحال هكذا في الرضي لا يخفى ان اذا ظرفية محضة فتسمية مدخولها شرطا مسامحة نظرا الى ان الحال يرجع الى معنى الشرط كذا قال جمال الناظرين ١٢ تحفہ خادمیہ للحافظ محمد شعیب ولایتی رحمہ اللہ تعالیٰ

وقال الرضي تقديره ضربي زيدا يلابسه قائما اذا اردت[51] الحال عن المفعول وضربي زيدا يلابسني قائما اذا اردت الحال عن الفاعل ثم حذف ذو الحال فبقي ضربي زيدا يلابس قائما ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال واقيم الحال مقامه وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتدأ ثم حذف حاصل فبقي ضربي زيدا قائما لكن مذهبهم ضعيف بوجهين الاول انه يلزمهم[52] حذف الخبر من غير سد شيء مسده والثاني انه يلزمهم تقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وقال الاخفش ان خبر هذا المبتدأ الذي سد الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال فيكون تقديره ضربي زيدا ضربه قائما ثم حذف الخبر واقيم الحال مقامه لكن مذهبه ضعيف لانه يلزم حذف المصدر مع بقاء المعمول وهو[54] غير جائز وقال بعضهم ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه مأولا بتاويل الفعل اذ المعنى ما ضرب زيدا الا قائما لكن مذهبهم ضعيف لانه لابد من المناسبة بين المختصر والمطول ولا مناسبة ههنا لان المطول مشتمل على اداة الحصر والمختصر غير مشتمل عليها ومثال المصدر الصريح المضاف الى الفاعل فقط مثل ذهابي راجلا ومثال المصدر الصريح المضاف الى المفعول فقط مثل ضرب زيد عريانا ومثال المصدر الصريح المضاف الى الفاعل والمفعول مثل ضرب زيد عمرا قائمين ومثال المصدر التاويلي المضاف الى الفاعل فقط مثل ان ذهبت راجلا ومثال المصدر التاويلي المضاف الى المفعول فقط مثل ان ضرب زيد عريانا ومثال المصدر التاويلي المضاف الى الفاعل والمفعول مثل ان ضرب زيد عمرا قائمين ومثال الاسم التفضيل المضاف الى هذه الاقسام الستة مثل اكثر ذهابي راجلا واكثر ضرب

---

[51] قوله اذا اردت الحال عن المفعول آه اى عن مفعول المصدر وكذا قوله عن الفاعل معناه عن فاعل المصدر والا فالحال في الصورتين من المفعول ۱۲ تحفہ

[52] قوله يلزمهم حذف الخبر آه اقول قد مر من الاستاذ وجوب حذف المبتدأ في نحو الحمد لله اى الحمد من غير سد شيء مسده فتدبر ۱۲ تحفہ

[53] قوله بدليل الاستعمال يعني علم من استقراء كلامهم ان الجنس اذا استعمل ولم تقم القرينة على تخصيصه ببعض ما يقع عليه فهو محمول على الاستغراق ولهذا قيل ان النوم ناقض الطهارة ولا ينتقض مع الجلوس لكان القولان متناقضين بحسب الظاهر وان قامت قرينة الخصوص فهو للخصوص نحو اشتر اللحم واشرب الماء فان اشتراء الجميع وشربه ممتنع ولا يبقى هذا المعنى على تقدير الكوفية مع انه مراد بخلاف تقدير البصرية فتامل ۱۲ تحفہ

[54] قوله وهو غير جائز لان المصدر في قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته ۱۲ تحفہ

زيد عريانا والكثر ضرب زيد عمرا قائمين الكثران ذهبت راجلة والكثران ضرب زيد عريانا
والكثران ضرب زيد عمرا قائمين وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة
وعطف عليه شئ بالواو التي بمعنى مع ثم حذف الخبر واقيم المعطوف مقامه مثل كل
رجل وضيعته فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وساد المسد فالقرينة الواو التي
بمعنى مع لدلالتها على معنى المقارنة وساد المسد واقامة المعطوف مقام الخبر فيكون
التقدير كل رجل مقرون مع ضيعته ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره
فعل القسم ثم حذف الخبر واقيم جواب القسم مقامه مثل لعمرك لافعلن كذا فههنا
الحذف واجب لوجود القرينة وساد المسد فالقرينة ذكر المقسم به يدل على فعل
القسم واما ساد المسد فهو اقامة جواب القسم مقامه فيكون تقديره لعمرك قسمي
لافعلن كذا **خبر ان واخواتها** اى بعض من المرفوعات خبر ان واخواتها لان هذه
الحروف مشابهة للفعل لفظا ومعنى اما لفظا ففي الثلاثية والرباعية والادغام واما
معنى فلان معانيها معاني الافعال لان معنى ان وان تحقق ومعنى كان تشبه ومعنى
لكن استدرك ومعنى ليت تمنى ومعنى لعل ترجى وللفعل عملان اصلي وفرعي فالاصلي
تقديم المرفوع على المنصوب والفرعي تقديم المنصوب على المرفوع فاعطى لها العمل الفرعي هو
المسند بعد دخول هذه الحروف فان قيل يصدق هذا الحد على يقوم في ان زيدا
يقوم ابوه مع انه ليس بخبر بل الخبر هو الجملة يقوم ابوه قلنا في الجواب المراد بالمسند

[illegible]

فی یقوم

---

[1] قوله يكون مقسما به ومتعينا للقسم ليخرج عنه نحو عبد الله وامانة الله لافعلن كذا فانه لو لم يكن متعينا فلك الخيار لعدم دلالته على
القسم ولعل الاستاذ العلام تركه اعتمادا على فهم الذكي من قوله مقسما به اى صريحا في القسم ومتعينا فيه اى اشتهر في القسم فيما بينهم وان
استعمل في غيره على الندرة ١٢ تحفه [2] قوله لعمرك آه بالفتح والضم بمعنى البقاء ولا يستعمل في القسم الا الفتح لانه موضع التخفيف
قال الشيخ الرضي وقد ترك المصنف قسما آخر يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد قدامك او
في الدار على ما ذكرنا قبل ولتجويز ابن جني اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه لان الامرين اى الدلالة على تعيين الخبر وسد شئ
آخر مسده حاصلان فوجب الحذف ولعل المصنف رح انما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل بكونه خبرا ولنا
سائر ما تقدم ما سد مسد الخبر انتهى بعبارته ١٢ تحفه [3] قوله بعد دخول هذه الحروف اى هذه الحروف وكذا المراد في
جانب المحدود اى خبر ان واحد اخواتها فاندفع الورود والظاهر فافهم ١٢ تحفه خادميه۔

المسند الی اسماء هذه الحروف لکنه ضعیف لانه[1] یستلزم استدراک قوله بعد دخول هذه
الحروف وقیل فی الجواب المراد بالمسند الاسم المسند ویقوم فعل مسند لکنه ضعیف لانه[2]
یحتاج الی تاویل الجملة بالاسم فیما اذا وقع خبره جملة فالاولی فی الجواب ان یقال
المراد بدخول هذه الحروف علیهما ورودها علیهما لایراث[3] الاثر فیهما لفظا ومعنی
مثل ان زیدا قائم وامره ای امر خبر ان واخواتها کامر خبر المبتدأ فی الاقسام[4] والشرائط
والاحکام فان قیل عبارة المص یشعر بان کل ما یصح ان یکون خبر المبتدأ یصح ان
یکون خبر الباب ان فینبغی ان یقرأ ان این زیدا وان من ابوک کما یقال این زید من ابوک
قلنا ان امره کامر خبر المبتدأ عند وجود الشرائط وعدم المانع وههنا وجد المانع لان ان
للتحقیق واین ومن للاستفهام وبینهما تناف الا فی تقدیمه ای لا یجوز تقدیم الخبر علی الاسم
لئلا یلزم بطلان العمل الفرعی الا ان یکون ظرفا لان مبنی الظرف علی التوسع لکن لو کان
الاسم معرفة فتقدیم الخبر علیه جائز ولو کان نکرة فتقدیم الخبر علیه واجب مثال الاول
کما فی قوله تعالی اِنَّ اِلَینَا اِیَابَهُمْ ومثال الثانی کما فی قول الشاعر[5] ان من البیان لَسِحرًا
وَاِنَّ من الشعر لحکمة **خبر لا التی لنفی الجنس** ای بعض من المرفوعات

---

[1] قوله لانه یستلزم استدراک قوله آه الظاهر من کلام الاستاذ العلام ان فساد هذا الجواب هو استدراک قوله بعد دخول آه والا فصحیح فی نفسه والامر لیس کذلک بل هو فاسد فی نفسه فان اسم ان عرف بانه هو المسند الیه بعد دخول هذه الحروف فیصدق هذا التعریف علی ابوه فی ان زیدا یقوم ابوه فان اعتبر معه انه مسند الی اخبار هذه الحروف یلزم الدور ۱۲ تحفه

[2] قوله لانه یحتاج الی تاویل الجملة آه فیه انه لا حاجة الی تاویل الجملة لجواز ان یستفاد کون الخبر جملة من قوله وامره کامر خبر المبتدأ کما یستفاد کون الخبر للمبتدأ جملة من قوله والخبر قد یکون جملة ۱۲ تحفه

[3] قوله لایراث الاثر آه اما الاثر اللفظی فالاعراب اعم من التقدیری والمحلی واما الاثر المعنوی فکالتاکید وغیره فالوجه فی ایراد التثنیة ای فیهما التمکن معنی الاثر معنی وهذا معنی عرفی للدخول لتبادر الذهن الیه بمعونة المقام فلا یرد ما قال مولانا عصام من ان المتبادر فی عرف الفن الدخول ایراث الاثر اللفظی لان نظر الفن فیه فالتعمیم خلاف الظاهر ویمکن ان یقال ان المراد من الاثر معنی الاعراب التقدیری والمحلی فاندفع الایراد المذکور اساسا علی کلا التقدیرین لا یرد بالنقض بان المشددة والمخففة فتامل ۱۲ تحفه

[4] قوله فی الاقسام آه من کونه مفردا او جملة ونکرة ومعرفة والاحکام من کونه واحدا او متعددا ومثبتا ومنفیا ومحذوفا والشرائط من انه اذا کان جملة فلا بد من عائد ولا یحذف الا اذا علم وانما جعل المفرد والجملة والنکرة والمعرفة من اقسامه والواحد والمتعدد والمثبت والمحذوف من احکامه لان الظاهر ان الافراد والجملة والتنکیر والتعریف یحصل نوعا کما ان الحیوان الناطق یحصل نوعا بخلاف کونه واحدا او متعددا او مثبتا او محذوفا فانها من احوال الشیء اذ لا یحصل بالوحدة والتعدد نوعا کالرجل لا یصیر بالوحدة والتعدد نوعا وکذا الحال فی الذکر والحذف کذا فی العلوی ۱۲ تحفه

[5] قوله کما فی قول الشاعر آه اقول لیس هذا شعرا فلعله المراد الواحد فی جل ابیاته قال مولانا نور محمد من الصحاح عن ابن عمر قال قام رجلان من المشرق فخطبا فتعجب الناس لبیانهما فقال النبی صلعم ان من البیان لسحرا وان من الشعر لحکمة یعنی بدرستیکه از جملهٔ بیان ست هر آئینه سحر یعنی این بیان وکلامی که می گوئی از جملهٔ سحر است ومعنی الثانی از جملهٔ شعر است هر آئینه حکمت یعنی این شعر تو حکمت است یعنی مطابق واقع است کذا قال مولانا عبد الرحمن ۱۲ تحفه

خبر لا التی لنفی الجنس ای لنفی صفة الجنس و انما کان خبرها من المرفوعات لان لا هذه مشابهة بان المفتوحة لفظا و معنی اما لفظا ففی فتح الاول و اما معنی فاما بعلاقة التضاد و اما بعلاقة المناسبة اما علاقة التضاد فهو حمل النقیض علی النقیض و اما علاقة المناسبة فلان لا لتاکید النفی و ان لتاکید الاثبات فلما شابهت بان لفظا و معنی اعطی لها عملها هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظریف فیها فان قیل لم عدل المص عن المثال المشهور و هو قولهم لا رجل فیها قلنا انما عدل عن المثال المشهور لان فی المثال المشهور توهم[1] التباس الخبر بالنعت لاحتمال حذف الخبر و جعل فی الدار صفة له و قوله فیها خبر بعد خبر لا ظرف فظریف فی الحال لان الظرافة لا یتقید بالدار فان قیل المثال لتوضیح الممثل و التوضیح یحصل بمثال واحد فما الحاجة الی ایراد المثالین قلنا انما اورد المثالین لئلا یلزم الکذب فی نفی الظرافة عن جنس غلام رجل و ایضا خبر لا علی قسمین ظرف و غیر ظرف فالاول مثال غیر الظرف و الثانی مثال الظرف و یحذف ای خبر لا کثیرا اذا کان الخبر من الافعال العامة لدلالة النفی علیه لان النفی یقتضی المنفی و لما لم یکن القرینة علی خصوص المنفی حملنا النفی علی نفی الامر الشامل کما فی قوله لا اِلٰهَ اِلّا اللّٰه یعنی لا اِلٰهَ موجود اِلّا اللّٰه و بنو تمیم لا یثبتونه اصلا ای لا یظهرون خبر لا فی اللفظ سواء کان عاما او خاصا لان کثرة الحذف عندهم دلیل وجوب الحذف و المراد انهم لا یثبتونه اصلا ای لا لفظا و لا تقدیرا فیقولون انه اسم فعل بمعنی انتفی فیتم بالفاعل فلا حاجة الی الخبر فان قیل هذا ینتقض بمثل لا رجل قائم لان خبر لا مذکور فیه قلنا ان ما تری خبرا فی هذا المثال فیحملونه علی الصفة دون الخبر اسم ما و لا المشبهتین بلیس فی معنی النفی و الدخول علی المبتدأ و الخبر هو المسند الیه بعد دخولهما مثل ما زید قائما و لا رجل افضل منك ثم اعلم ان فی عملهما و لا مذهبین مذهب بنی تمیم و مذهب الحجازیین

---

[1] قوله توهم التباس الخبر بخلاف ما قال المص علی الظاهر و انما قلنا علی الظاهر احترازا عن قول البعض کابن مالك و غیره من جواز رفع صفة المنصوب لکنه ضعیف اذ لم یثبت فی کلام فصیح ۱۲ تحفه خادمیه۔

فبنو تمیم ذهبوا الی انّ ما ولا لا عمل لهما من وجهین الاوّل ان الشرط فی العامل اختصاصه بنوع واحد وهما لیسا مختصّین بنوع واحد لانهما کما تدخلان علی الاسماء کذلك تدخلان علی الافعال والثانی بدلیل[٥١] قول الشاعر شعر ومهفهفٍ کالغصن قلت له انتسب ٭ فاجاب ما قتل المحبّ حرام ٭ فان قیل لابدّ من المطابقة بین الجواب والسوال ولا مطابقة بینهما فی قول الشاعر قلنا المطابقة حاصلة بالرمز الخفیّ اعنی برفع حرام والحجازیون ذهبوا الی عملها من وجهین الاول فلانهما مشابهتان بلیس فی النفی والدخول علی المبتدأ والخبر والثانی بدلیل قوله تعالی مَا هٰذَا بَشَرًا وان قلت ان الشرط فی العامل اختصاصه بنوع واحد وهما لیسا مختصین بنوع واحد فنقول انهما ایضًا مختصان بنوع واحدٍ لکن[٥٢] اشتبهت علیك الفرق بین ما ولا الداخلتین علی الاسماء وبین ما ولا الداخلتین علی الافعال باعتبار مشاکلتهما فی الصورة واما قول الشاعر ومهفهفٍ اه ففیه[٥٣] مصادرة علی المطلوب لان الشاعر من بنی تمیم فان قیل لما کان فی عمل ما ولا مذهبان فلم اختار مذهب الحجازیین علی مذهب بنی تمیم قلنا انما اختار مذهبهم لموافقة التنزیل وهو ای عمل لیس فی لا شاذ ای قلیل لان مشابهة لا بلیس ناقص لان لیس لنفی الحال ولا لنفی المطلق فاقتصر عمله علی مورد السماع والسمع موجود فی النکرة

---

[٥١] قوله بدلیل قول الشاعر ومهفهف آه لم یسم قائله الواو بمعنی رب والمهفهف اسم مفعول یقال جاریة مهفهفة ای ضامرة البطن ودقیقة الخصر وکذا غلام مهفهف یعنی پسری کوچک شکم باریک میان مثل ماه شب چهاردهم بود گفتم باو که بیان کن نسب خود را تا بدانیم که از کدام قبیله هستی و نسبت بده خود را بقبیله پس جواب داد این فقره که ما قتل المحب حرام یعنی نیست کشتن دوست حرام بر معشوق هذا اذا کان بمعنی الانتساب ارتفاع النسب اما اذا کان بمعنی المیل والرجوع فالمعنی گفتم باو که میل و رجوع کن بمن در نگذشته میشوم فاجاب الخ وعلی هذا التقدیر یرتفع ما قال الاستاذ فافهم ۱۲ تحفه

[٥٢] قوله لکن اشتبهت آه اقول فعلی هذا لا یرتفع الا مان من الحس علی انه یلزم علیه ان یعمل ما ولا الداخلتین علی الافعال لاختصاصهما بها حینئذ ۱۲ تحفه

[٥٣] قوله ففیه مصادرة علی المطلوب اقول هذه المصادرة موجودة فی ما استدل به ایضا بقوله تعالی مَا هٰذَا بَشَرًا الا ان النصب قراءة الحجازیین واما قراءة بنی تمیم فالرفع کذا قال القاضی البیضاوی والامام الرازی وغیرهما فتأمل والنصب لعله لما لم تبین فوائد القیود فی المترجمات الثلثة للایضاح والنظم سنا ل العزل لند بحث ذلك الظهور ۱۲ تحفه عادیة

لا فى المغنى كما فى قول الشاعر شعر من صدّ عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح لى فان قيل لم لا يجوز ان يكون لا فى هذا المثال لنفى الجنس قلنا لو كان لا لنفى الجنس لما جاز فى ما بعدها الرفع بدون التكرير والرفع فى ما بعدها واقع بلا تكرير فى البيت فعلم انها ليست لنفى الجنس بل لا المشبهة بليس لما فرغ المص من المرفوعات شرع فى المنصوبات وقدّمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال المنصوبات هى اثنا عشر بالاستقراء ووجه الضبط ان عامل الاسم المنصوب لا يخلو اما فعل او شبهه او حرف فان كان فعلا او شبهه فمعمولهما لا يخلو اما من المفاعيل او من الملحقات بها فالاول لا يخلو اما جزء من مفهوم الفعل او لا فالاول هو المفعول المطلق والثانى لا يخلو اما ان يكون الفعل واقعا عليه او فيه او له او معه فالاول هو المفعول به والثانى هو المفعول فيه والثالث هو المفعول له والرابع هو المفعول معه وان كان من ملحقات المفاعيل فايضا لا يخلو اما مبين او لا الثانى هو المستثنى فالاول اما مبين للذات او للصفة الاول هو التميز والثانى هو الحال وان كان عامله حرفا فذلك الاسم لا يخلو اما مسند اليه اما مسند به فالاول لا يخلو اما فى كلام موجب او غير موجب فالاول هو اسم الحروف المشبهة بالفعل والثانى اسم لا التى لنفى الجنس وان كان مسندا به فايضا لا يخلو اما فى كلام موجب او غير موجب اما الاول فهو خبر الافعال الناقصة سوى ليس والثانى خبر ليس وخبر ما ولا المشبهتين بليس هو اى جنس المنصوب يدل عليه المنصوبات من قبيل دلالة الجمع على الجنس لا من قبيل دلالة الجمع على الفرد ما اى اسم اشتمل ذلك الاسم من قبيل اشتمال الموصوف على الصفة لا من قبيل اشتمال الكل على الجزء

[illegible]

[illegible]

لہ قوله كما فى قول الشاعر الخ هو من قصيدة سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة جد طرفة بن العبد البكرى الشاعر والنيران بالكسر جمع نار والضمير فيها الحرب المذكورة فى اول القصيدة معناه هر كس كه روى بگرداند از آتشهاى جنگ پس من پسر قيس هستم نيست زوال از براى من در جنگ ميكنم به تنهائى ۱۲ تحفه

کہ قوله اما من المفاعيل الخ اعلم ان المفاعيل خمسة يحيط به قول الشاعر شعر مفاعيل پنج است گر بشنوى ، له مطلق وفيه معه به ، وبالامثلة ايضا شعر حمدت حامدا احمد احمدا ، رعاية شكره دهرا ابدا ۱۲ تحفه

على علم المفعولية اي على علامة كون الشيء مفعولا وهو الفتحة في المفردات او غير المنصرف والكسرة في الجمع المؤنث السالم والالف في الاسماء الستة والياء في التثنية والجمع المذكر السالم فمنه اي بعض من جنس المنصوبات على ان يرجع الضمير الى المحدود لانه هو المقصود او بعض من جنس ما اشتمل على علامة كون الشيء مفعولا على ان يرجع الضمير الى الحد لانه قريب **المفعول المطلق** يسمى به لصحة[۵۱] اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او له او معه وهو اسم ما فعله فاعل[۵۲] فعل مذكور بمعناه[۵۳] **فان قيل** هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المفعول المطلق في مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرافة لانه ليس مما فعله فاعل فعل مذكور **قلنا** المراد بفعل الفاعل قيامه به لان الفاعل مؤثر فيه وموجد له **فان قيل** هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المفعول المطلق في مثل ما ضربت ضربا لانه ليس قائما بفعل الفاعل بل منفي عنه **قلنا** المراد بقيام الفعل بفاعل الفعل المذكور صحة اسناده اليه سواء كان ايجابا او سلبا **فان قيل** لم زيد لفظ الاسم في تعريف المفعول المطلق مع انه لا حاجة اليه لصحة التعريف بدونه **قلنا** انما زيد لفظ الاسم في التعريف لئلا يصدق تعريف المفعول المطلق على المعنى لان ما فعله فاعل فعل مذكور هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ **فان قيل** ان توصيف الفعل بمذكور لا يصح لان المتبادر من الفعل الفعل الاصطلاحي وهو مركب من النسبة والحدث والزمان والنسبة والزمان لا يكونان قابلين للذكر **قلنا** المراد بالفعل الفعل اللغوي وهو الحدث **فان قيل** ان تعريف المفعول المطلق لا يكون جامعا لافراده لانه خرج عنه المفعول المطلق في مثل ضربت ضربا لان الحدث ههنا ليس بمذكور **قلنا** المذكور اعم من ان يكون مطابقة

---

[۵۱] **قوله** لصحة اطلاق صيغة المفعول الخ يعني لغة فلا يرد انه يطلق لفظ المفعول بلا تقييد على المفاعيل الباقية ايضا لان هذا الاطلاق اصطلاحي لا لغوي واما تقييده بالمطلق فهو في الحقيقة ليس بتقييد بل تعميم فافهم والمعنى الاصطلاحي للمفعول بحيث يشمله الخمسة وهو ما قرن بالفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا ١٢ تحفه

[۵۲] **قوله** فاعل الخ اعم من ان يكون حقيقة او حكما فدخل فيه ضرب ضربا على صيغة المجهول ١٢ تحفه

[۵۳] **قوله** بمعناه قال الحافظ الضمير راجع الى الاسم لا الى ما لان المراد به الحدث ومن قال راجع الى ما فقد اخطأ انتهى فقوله اسم ما فعله فاعل فعل جنس شامل لجميع المصادر وقوله مذكور خرج به كلها سوى نحو ضربت زيدا تاديبا وقوله بمعناه خرج به نحو ذهبا قتالا ١٢ تحفه

اوتضمنا فان قیل ان تعریف المفعول المطلق لا یکون جامعًا لافراده لانه خرج عنه
المفعول المطلق فی قوله تعالیٰ فَضَرْبَ الرِّقَابِ لان الفعل ههنا لیس بمذکور قلنا الفعل
اعم من ان یکون لفظًا او تقدیرًا وههنا وان لم یکن مذکورا لفظا لکنه مذکور تقدیرا
فیکون التقدیر فاضربوا ضرب الرقاب فان قیل ان التعریف لا یکون جامعًا لافراده
لانه خرج عنه المفعول المطلق فی مثل انا ضاربٌ ضربًا لانّ فعله لم یکن مذکورًا لا
حقیقةً ولا حکمًا قلنا الفعل اعم من ان یکون حقیقةً او شبه الفعل فان قیل کون
الفعل المذکور بمعنی المطلق محالٌ لان الفعل کلٌّ والمفعول المطلق جزء وبین الکل و
الجزء مغایرة تامّة فکیف یکون احدهما بمعنی الاٰخر قلنا المراد بکونه بمعناه ان یکون
معنی الفعل المذکور مشتملًا علیه من قبیل اشتمال الکل علی الجزء لا ان بینهما اتحاد فی المعنی اتحادا
فان قیل هذا التعریف لا یکون مانعًا عن دخول الغیر لانه دخل فیه المفعول به فی
مثل کرهت کراهتی لانه مما فعله فاعل فعل مذکور ومعنی الفعل المذکور مشتمل علیه
من قبیل اشتمال الکل علی الجزء قلنا ان للکراهة اعتبارین احدهما کونها بحیث قامت
بفاعل الفعل المذکور وثانیهما کونها بحیث وقع علیها فعل الکراهة فاذا ذکرت بعد الفعل
فبالاعتبار الاول کما فی کرهت کراهة فهو مفعول مطلق واذا ذکرت بعده فبالاعتبار
الثانی کما فی کرهت کراهتی فهو مفعول به لا مفعول مطلق فما کان مفعولًا
مطلقًا فهو لیس بخارج وما کان مفعولًا به فهو لیس بداخل وقد یکون للتاکید
والنوع والعدد وجه الضبط ان المفعول المطلق لا یخلو اما فی مفهومه زیادة
علی مفهوم الفعل اولا الثانی للتاکید والاول اما ان یکون فیه زیادة
للنوع او العدد فالاول للنوع والثانی للعدد نحو جلست جلوسًا

---

۵ قوله مشتملا علیه من قبیل اشتمال آه معناه ان تحقق الفعل تحقق الاسم الذی هو المفعول المطلق لا اشتمال مفهوم الفعل علی مفهوم الاسم الذی هو هو فلا یرد انه خرج منه المفعول المطلق الذی لبیان العدد والتاکید الذی اذا عبر به بلفظ مفهومه مغایر لمفهوم الفعل کشیٔ فی ضرب شیئًا اذا اراد به الضرب والذی عامله المصدر کالحمد للہ حمد الشاکرین لعدم الاشتمال فتأمل لعل اللہ یکشف علیک حقیقة المقال ۱۲ تحفہ خادمیہ۔

وجُلسة وجِلسة فالاول لايثنى[1] ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمعية تستلزمان التعدد وبينهما تناف بخلاف اخويه لانهما لايدلان على الماهية المعراة بل يدلان على الماهية مع النوعية والتعدد وهما لاينافيان التعدد وقد يكون بغير لفظه سواء[2] كان المغايرة بحسب المادة نحو قعدت جلوساً أو بحسب الباب نحو انبته الله نباتاً وقال سيبويه لا يجوز المفعول المطلق من غير لفظ فعله بل يقدر له فعل من لفظه فيقال قعدت وجلست جلوساً وانبته الله فنبت نباتاً لكن مذهبه ضعيف[3] ومنقوض بقوله تعالى لَا يَضُرُّوْنَهٗ شَيْئًا لكنه يقول فى الجواب ان شيئاً بمعنى قليل وهو صفة لموصوف محذوف وهو ضراً اى لايضرونه ضراً قليلاً وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً كقولك لمن قدم خير مقدم فالقرينة عليه حال القادم وفيه نظر من وجهين الاول انه لانسلم انه مفعول مطلق لان الشرط فى المفعول ان يشتمل معنى الفعل المذكور عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى قدمت يشتمل على قدم لا على خير والثانى ان الشرط فى المفعول المطلق ان يكون مصدرا وخير اسم التفضيل قلنا ان المصدرية مجاز باعتبار الموصوف المحذوف والمضاف اليه اى قدمت قدوماً خير مقدم ووجوباً سماعاً نحو سقياً ورعياً وخيبةً وجدعاً وحمداً وشكراً وعجباً لانه لا يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة مع هذه المصادر وهذا معنى الحذف الوجوبى السماعى فان قيل لانسلم انه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة مع المصادر بل وجد مع بعض هذه المصادر نحو حمدت حمدا وشكرت شكرا وعجبت عجباً قلنا المراد بعدم الوجود عدم الوجود فى كلام الفصحاء

لن يضروا الله شيئاً

---

[1] قوله لاثنى ولا يجمع ولم يكتف بالاول لان ما لاثنى لا يلزم منه ان لا يجمع نحو اجمع فانه لا يثنى ويجمع ١٢ تحفه

[2] قوله سواء كان المغايرة بحسب المادة آه المغايرة بحسب الصورة ليست بمقصودة لان كل مفعول مطلق مغاير للفظ فعله بحسب الصورة ١٢ تحفه

[3] قوله ومنقوض بقوله تعالى آه اى بكل ما ليس له فعل من لفظه نحو حلفت يمينا وقد قيل ان تقدير العامل عند سيبويه فيما يكون له فعل مستعمل فى كلام العرب الا فهو ايضا قائل بان العامل هو المذكور وايضا قيل ان الشئ مفعول ثان للفعل المذكور ١٢ تحفه

وهذه اللغة غير فصيحة **اونقول** المراد بعدم الوجود عدم الوجود مع اللام وهذه المصادر بدون اللام **فان قيل** على هذا لا يحصل المطابقة بين المثال والممثل لان الممثل هو المصدر مع اللام والمذكور فى المثال هو المصدر بدون اللام **قلنا** عند المصنف ايضا مستعملة باللام لكن حذف اللام للاختصار وقياسا فى مواضع اى فى مواضع عديدة **فان قيل** المتبادر من المواضع المواضع المذكورة فى المتن وليس كذلك لانه كما يحذف الفعل الناصب قياسا فى هذه المواضع كذلك يحذف فى غيرها نحو انت قياما والناس قعودا اى انت قمت قياما والناس قعدوا قعودا **قلنا** المراد بالمواضع المواضع المتعددة لا المحصورة لكن تخصيص هذه المواضع بالذكر لكثرة المباحث عنها ومنها ما وقع مثبتا بعد نفى او معنى نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه **فان قيل** ان كلمة ما لا يخلو اما عبارة عن الموضع او عن المفعول المطلق فعلى الاول لا يصح حمل قوله مثبتا على ما لان المثبت والمحذوف هو المفعول المطلق لا الموضع وعلى الثانى لا يصح حمل ما على منها للمباينة بينهما **قلنا** ان كلمة ما عبارة عن المفعول المطلق والعبارة محمولة على حذف المضاف وهو الموضع فيكون التقدير هكذا ومنها موضع ما وقع مثبتا الخ او وقع مكررا فى موضع الخبر عن اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه **فلا يرد** النقض بقوله تعالى اِذَا دُكَّتِ الْاَرْضُ دَكًّا دَكًّا لانه وقع مكررا ليس فى موضع الخبر نحو ما انت الا سيرًا فسيرا مفعول مطلق وقع مثبتا بعد نفى وهو ما التى داخلة على اسم وهو انت الذى لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه والا لزم حمل صرف الوصف على الذات وذا لا يجوز وما انت الا سير البريد فسير البريد مفعول مطلق وقع مثبتا بعد نفى وهو ما التى داخلة على اسم وهو اَنْتَ الذى لا يكون المفعول

لہ قوله وهذه اللغة غير فصيحة ويرده ما وقع فى نهج البلاغة نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره اداء قيل فى رد نهج البلاغة كما انسب الى امير المؤمنين اسد الله الغالب على بن ابى طالب كرم الله وجهه فيه خطب ورسائل ومواعظ ولا شبهة لتمام اسنادها الحق ان بعض ما فيه من الخطب الكاذب حاشاه ان ينسب مثل ذلك اليه وجلالة شانه برى عن مثل ذلك ولو ثبت ان بعض ما فيه صدر منه لكنى نحن نجوزه زمرة اهل الاسلام بهذه العبارة لو ثبت انه من جملة كلامه وهو افصح الفصحاء وابلغ البلغاء لكان حجة يتمسك بها مع انه لا يجب ان يكون كل الكلام يقع بليغا كيف وقد جوز شذوذ وقوع كلمة او كلمتين فى الكلام البليغ غير فصيحة وانه لا يخل لفصاحة الكلام كما تحقق فى موضعه ١٢ تحفہ خادمیہ

المطلق خبرًا عنه والا لزم حمل صرف الوصف على الذات وذا لا يجوز فان قيل المثال
لتوضيح الممثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فلم اورد المثالين قلنا انما اورد المثالين
للتنبيه على ان الاسم الواقع في موضع الخبر على قسمين نكرة ومعرفة فالاول مثال
النكرة والثاني مثال المعرفة او مفرد ومضاف فالاول مثال المفرد والثاني مثال المضاف
او فعل المبتدأ او شبهه فالاول مثال فعل المبتدأ والثاني مثال المشبه بفعل المبتدأ ومشبه به
وانما انت سيرًا فسيرًا مفعول مطلق وقع مثبتًا بعد معنى نفي وهو انما التي داخلة
على الاسم وهو انت الذي لا يكون المفعول المطلق خبرًا عنه والا لزم حمل صرف
الوصف على الذات وهو لا يجوز وزيد سيرًا سيرًا فسيرًا مفعول مطلق
وقع مكررًا في موضع الخبر من الاسم وهو زيد الذي لا يكون المفعول المطلق خبرًا عنه
والا لزم حمل صرف الوصف على الذات وهو لا يجوز وانما وجب حذف الفعل الناصب في
هذه المواضع لان القاعدة ان المصدر اذا حمل على الذات والقرينة دالة على عدم
ارادة المجاز فالعقل يحكم بكون المصدر مفعولًا مطلقًا لفعل محذوف فههنا الحذف
واجب لوجود القرينة[١] وساد المسد اما القرينة[٢] فهو نصب المعمول واما ساد المسد فهو
اقامة المعمول مقام العامل فيكون التقدير ما انت الا تسير سيرا وما انت الا تسير
سير البريد وانما انت تسير سيرا وزيد يسير سيرًا سيرًا فان قيل انهما ضابطتان
مستقلتان فلم جمعهما في منها واحد قلنا انما جمعهما في منها واحد لاشتراكهما في قيد
وهو وقوع المفعول المطلق في موضع الخبر عن اسم لا يكون المفعول المطلق خبرًا عنه

ومنها ما وقع تفصيلًا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد من مضمون
الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل والمفعول والمراد بالاثر الغرض المطلوب منه

---

[١] قوله لوجود القرينة ذكر في غاية التحقيق اما القرينة في الضابطة الاولى فهي ما المشبهة بليس فانها تقتضي خبرًا ولا يصلح خبرًا الا فعل هذه المصادر واما الساد مسد المحذوف فهو الا للاستثناء واما القرينة في الثانية فهو المبتدأ فانه يقتضي خبرًا ولا يصلح خبرًا الا فعل هذا المصدر واما الساد مسد المحذوف فهو المصدر الاول انتهى ١٢ تحفه [٢] قوله اما القرينة فهو نصب المعمول قال مولانا نور الحق لا يخفى ما فيه مع انه يحتمل ان يكون مثل منادى فداه مفعولا لفعل مذكور انتهى اقول لعل ما فيه انه لا يلزم من انتصابه ان يكون مفعولا مطلقا لان للنصب طرقا كثيرة فافهم وقيل انما وجب حذف الفعل لدلالة الجملة عليه فيكون في ذكره اعتناء عنه ١٢ تحفه خادميه۔

وللمراد بتفصيل الاثر بيان الانواع المحتملة نحو فَشُدُّوا الوَثَاقَ فَاِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَاِمَّا فِدَاءً
فَشُدُّوا جملة وشَدُّ الوثاقِ مضمون الجملة والغرض المطلوب من شد الوثاق اِمَّا
المنّ او الفداء فالله تعالى يفصل لانواع المحتملة بقوله فَاِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَاِمَّا فِدَاءً والمراد
بمثل هذا التركيب كل تركيب اذا طلب الفعل بصيغة الامر ثم ذكر فائدة الامر بصورة
المصدر على سبيل الترديد فالعقل يحكم بكون المصدر مفعولا مطلقا الفعل محذوف
نحو كل الطعام فاما نوما بعد واما كسبا فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وساد
المسد اما القرينة فهو نصب المعمول واما ساد المسد فهو اقامة الجملة المتقدمة الدالة
على المصدر الذى المفعول المطلق غرض منه مقام العامل فيكون التقدير هكذا فشدوا
الوثاق فاما تمنون منا بعد واما تفدون فداء ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد
جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه فقوله للتشبيه احتراز عن نحو لزيد صوت صوت
حسن وقوله علاجا احتراز عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء وقوله بعد جملة احتراز
عن نحو صوت زيد صوت حمار وقوله على اسم بمعناه احتراز عن نحو مررت بالبلد فاذا له
صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى فصوت حمار
مفعول مطلق للتشبيه دال على فعل من افعال الجوارح وقع بعد جملة اعنى له صوت
مشتملة على اسم بمعناه اعنى صوت وايضا مشتملة على صاحبه وهو الضمير المجرور
فى له فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وساد المسد اما القرينة فهو نصب المعمول

---

۵۱ قوله صوت حسن مرفوع بالبدلية من صوت وكذا زهد الثانى فى المثال الثانى قال مولانا عصمة الله المناسب بالاحتراز ان يكون فى التركيب مفعولا مطلقا لم يحذف فعله اما لم يكن مفعولا مطلقا انتهى اقول اللهم الا ان يقال انه مفعول مطلق كما قال به الخليل فافهم ولا تغفل ما قال عبد الرحمن انه احتراز عن المصدر الذى ليس للتشبيه مع قطع النظر عن كونه مفعولا مطلقا انتهى لان الاحتراز عنه لغوا فهم تحكم ان الصوت كيفية قائمة بالهواء الى الصماخ فيسمع الصوت بوصوله الى السامعة ۱۲ تحفة ۵۲ قوله زهد زهد آه لان الزهد هو الاجتناب عن المناهى وهو من افعال القلب وان كان يظهر اثره فى الجوارح ۱۲ تحفة ۵۳ قوله صوت زيد صوت حمار صوت الاول مرفوع بالابتدائية وصوت الثانى بالخبرية ۱۲ تحفة ۵۴ قوله صوت صوت حمار مرفوع على المبتدئية ۱۲ تحفة ۵۵ قوله فاذا له صوت صوت حمار يجوز فيه الرفع على الوصف والبدل ۱۲ تحفة ۵۶ قوله اما القرينة فهو آه وفيه ما قرر انما وجب حذف الفعل لاسناد الجملة عليه ۱۲ تحفة

وآما ساد المسد فهو اقامة الجملة المتقدمة المؤدية لما اداه العامل فيكون التقدير مررت
به فاذا له صوت يصوت صوت حمار وصراخ يصرخ صراخ الثكلى **فان قيل** لا نسلم
ان صوت حمار مفعول مطلق لان المفعول المطلق لا يكون الا مصدرا وصوت ليس بمصدر
لان المصدر ما يكون في معناه الفارسي الدال والنون كالضرب بمعنى زدن او التاء والنون
كالقتل بمعنى كشتن وصوت ليس كذلك لان معناه الفارسي بانگ **قلنا**
الصوت المجرد بمعنى المزيد اعني التصويت ومعناه الفارسي بانگ كردن **فان قيل** لا نسلم
ان صوت حمار مفعول مطلق لان الشرط في المفعول المطلق ان يشتمل معنى الفعل
المذكور عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى يصوت مشتمل على صوت زيد لا على صوت
حمار **قلنا** ان صوت حمار مفعول مطلق مجازا باعتبار انه مضاف اليه لصفة للمفعول
الحقيقي فيكون التقدير مررت به فاذا له صوت يصوت صوتا مثل صوت حمار **فان قيل**
المثال لتوضيح الممثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فما الحاجة الى ايراد المثالين **قلنا**
انما اورد مثالين للتنبيه على ان هذا النوع من المفعول المطلق على قسمين احدهما
نكرة وثانيهما معرفة فالاول مثال للنكرة والثاني[1] مثال المعرفة **ومنها ما وقع[2] مضمون**

جملة لا يحتمل لها غيره نحو له علي الف درهم اعترافا فاعترافا مفعول مطلق
وقع مضمون جملة لا يحتمل لها غيره لان كلمة على في اصطلاح الفقهاء نص في لزوم
المال على سبيل الاعتراف فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وساد المسد اما القرينة[3]
فهو نصب المعمول وآما ساد المسد فهو اقامة الجملة المتقدمة المؤدية لما اداه العامل
مقامه فيكون التقدير هكذا له على الف درهم اعترفت اعترافا **ويسمى تاكيدا[4] لنفسه**

**لانه مؤكد لنفسه لا لامر مغاير ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره نحو زيد
قائم حقا** فحقا مفعول مطلق وقع مضمون جملة لها محتمل غيره لان زيدا قائم اخبار والاخبا

---

[1] قوله الثاني مثال المعرفة وذلك لان الاول مضاف الى غير ذوي العقول بخلاف الثاني ١٢ تحفه [2] قوله وقع مضمون جملة احترز به عما وقع مضمون مفرد نحو ضرب ضربا فان ضربا مضمون الفعل وحده وقوله لا يحتمل لها غيره احترز به عن القسم الثاني ١٢ تحفه [3] قوله اما القرينة اه وكيف لا وقال انما وجب حذف الفعل ههنا لان الجملة المتقدمة تقوم مقامه ١٢ تحفه [4] قوله ويسمى تاكيدا لنفسه هذه التسمية من المتاخرين واما سيبويه فقد سمى القسم الاول التاكيد الخاص والثاني التاكيد العام ١٢ تحفه خادميه

يحتمل[1] الصدق والكذب والحق والباطل فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وساد المسد اما القرينة فهو نصب المعمول واما ساد المسد فهو اقامة الجملة المتقدمة المؤدية لما اداه العامل مقامه فيكون التقدير كذا زيد قائم حق حقا ويسمى تاكيدا لغيره فان قيل ان التاكيد لغيره محال لان التاكيد هو التلفظ بلفظ واحد مرتين وهذا المعنى لا يحصل مع المغايرة قلنا المراد بالمغايرة ههنا المغايرة الاعتبارية لا الواقعية لان حقا اذا كان منصوصا عليه بلفظ المصدر فهو مؤكد للحق المحتمل للجملة او نقول ان معنى التاكيد لغيره انه يؤكد نفسه لاجل دفع غيره فان قيل على هذا لا يحصل المغايرة بين هذين الضابطتين قلنا المغايرة ثابتة لان المفعول المطلق في الضابطة الاولى مؤكد لنفسه فقط وفي هذه الضابطة مؤكد لنفسه مع دفع غيره ومنها ما وقع مثنى وان لم يكن للتثنية حقيقة بل التكرير والتكثير فان قيل هذا ينتقض بقوله تعالى ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ[2] لان كرتين مفعول مطلق وقع على صورة التثنية مع ان الفعل الناصب له مذكور قلنا المراد بالمثنى المثنى المضاف الى[3] الفاعل والمفعول وهذا المثنى غير مضاف فان قيل لما كان قيد الاضافة مرادا في هذه الضابطة فلم لم يذكره قلنا انما لم يذكره اكتفاء بالمثال فان قيل المثال لتوضيح الممثل بعد تمام الممثل وانت تممت الممثل بالمثال وهذا ليس الا تكلفا قلنا لا نسلم انه تكلف بل تفطن اذ فيه اشارة الى مقصودية المثال بجعله جزءا من الممثل نحو[4] لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ فان قيل

مثل

---

[1] قوله يحتمل الخ والفرق بين الصدق والحق ان الصدق مطابقة الحكم للواقع والحق مطابقة الواقع للحكم والفرق بين الكذب والباطل ان الكذب عدم مطابقة الحكم للواقع والباطل عدم مطابقة الواقع للحكم قال مولانا نور الحق انما وجب حذف الفعل في المثال المذكور ههنا لان قوله زيد قائم يحتمل الباطل والحق فيجوز ان تجعلها دالة على الحق في المعنى وقائمة مقامه في اللفظ وقال الرضي لا ارى باسا بارتكاب كون الجملتين عاملتين لافادتهما معنى الفعل فلا يكون من هذا الباب ١٢ تحفه

[2] قوله لان كرتين مفعول مطلق اى لا يجمع لان معنى الآية ارجع البصر رجعا بعد رجع ١٢ تحفه

[3] قوله الى الفاعل اى فاعل الفعل او مفعوله لئلا ينتقض بنحو ضربت ضربتي الامير ولا يكون للبيان النوع لئلا يشكل بنحو ضربت ضربتيه ولا يخفى ان هذا القيد يغني عن الاول ولهذا اكتفى به الرضي كذا قال مولانا نور الحق فافهم ١٢ تحفه

[4] قوله نحو لبيك مثنى عند سيبويه ومفرد كلدى عند يونس قلبت الفها ياء لما اضيف الى المضمر كالف لدى وليس بوجه البقاء مضافا الى الظاهر قال شعر دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور قال ابو علي معتذرا ليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى بالياء كذا في الضياء ١٢ تحفه

ان لبيك وسعديك لا يخلو اما مصدر المجرد او مصدر المزيد فالاول مسلم لكنه لا يدل على التكرير والتكثير والمقصود في هذا المقام التكرير والتكثير والثاني ممنوع لانه كذب حشا لانه مجرد عن الزوائد قلنا انه مصدر المزيد لان لبيك في الاصل أُلِبُّ لَكَ إِلْبَابَيْنِ ثم حذف الفعل واقيم المصدر مقام الفعل فصار إلْبَابَيْن لَكَ ثم رد المصدر الى الثلاثي المجرد بحذف[1] الزوائد فصار لَبَّيْن لَكَ ثم حذف اللام الجارة للتخفيف وسقط النون بالاضافة فصار لَبُبَيْكَ ثم ادغم الباء في الباء فصار لَبَّيْكَ وكذلك سَعْدَيْكَ في الاصل أُسْعِدُ لَكَ إِسْعَادَيْنِ ثم حذف الفعل واقيم المصدر مقامه فصار إِسْعَادَيْكَ ثم رد المصدر الى الثلاثي المجرد بحذف الزوائد وسقط النون بالاضافة فصار سَعْدَيْكَ فههنا حذف الفعل واجب باعتبار وجود القرينة وساد المسد اما القرينة فهي نصب المعمول واما ساد المسد فهو اقامة المعمول مقام العامل

واجيب بانه مصدر المجرد لكن معناه معنى المزيد **المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل** اي ما يتعلق به بالذات فعل الفاعل المعتبر اسناده الى الفاعل والفاعل اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا فان قيل ان تعريف المفعول به لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المفعول به في مثل إِيَّاكَ نَعْبُدُ لانه لم يقع عليه فعل الفاعل قلنا المراد بالوقوع[2] التعلق فان قيل ان تعريف المفعول به لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه زيدٌ في مثل مررتُ بزيدٍ لانه تعلق به فعل الفاعل قلنا المراد بالتعلق التعلق بالذات لا بواسطة حرف الجر وهذا[3] بواسطة حرف الجر فان قيل ان تعريف المفعول به لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله في مثل ضُرِبَ زيدٌ لانه تعلق به بالذات فعل الفاعل قلنا المراد بالفعل الفعل الذي اعتبر اسناده الى الفاعل وهذا الفعل ليس ما

---

[1] قوله بحذف الزوائد اقول الاولى ان يقال بحذف الزائدتين كما لا يخفى ١٢ تحفہ [2] قوله المراد بالوقوع التعلق نفيا او اثباتا والمراد تعلقه به اولا بحيث لا يكون تعلقه به بواسطة شيء آخر كالفاعل والمفعول والنسبة فخرج الحال والتمييز والمستثنى لانها لم تتعلق به الا بواسطة امر آخر ١٢ تحفہ [3] قوله وهذا بواسطة حرف الجر لا يقال لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لا نسلم انه مفعول به مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وكالاسناد بالمطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضي كذا قال الفاضل اللاری ١٢ تحفہ خادم

اعتبر اسناده الى الفاعل فان قيل ان تعريف المفعول به لا يكون جامعًا لافراده لانه خرج منه المفعول به في مثل اُعطي زيدٌ درهمًا لانه لم يعتبر فيه اسناد الفعل الى الفاعل قلنا الفاعل اعم من ان يكون حقيقة او حكمًا وههنا وان لم يعتبر اسناده الى الفاعل الحقيقي لكن اعتبر اسناده الى الفاعل الحكمي نحو ضربت زيدا وقد يتقدم على الفعل جوازًا نحو الله اعبد ووجوبًا نحو من ضربت لان الفعل قوي العمل فيعمل في المفعول المتقدم والمتأخر فان قيل هذا ينتقض بمثل من[٢] البر ان تكف لسانك لانه لم يجز تقديم المفعول به اعني لسانك على الفعل اعني ان تكف قلنا ان جواز تقديم المفعول به على الفعل عند عدم المانع وههنا وجد المانع وهو ان ان موصول حرفي وتكف صلته وتقديم الصلة على الموصول ممنوع فكذا امتنع تقديم معمولها على الموصول بالطريق الاولى نحو زيدًا اضربت وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازًا كقولك زيدًا لمن قال من اضرب فالقرينة عليه سوال لسائل ووجوبًا في اربعة مواضع فان قيل حصر الحذف الوجوبي في اربعة مواضع غير مستقيم لانه كما يحذف الفعل في هذه المواضع كذلك[٣] يحذف في باب الاغراء

سـ٥١ قوله وقد يتقدم على الفعل ان ينبغي ان تعلم ان هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل سائر المفاعيل فيه سواء الا المفعول معه لمراعاة اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف فموضعها اثناء الكلام كذا قالوا وفيه ان التقديم لا ينافي وقوعها في اثناء الكلام كما تقول اليوم والخشبة استوى الماء فتدبر وكذا لا يتقدم المفعول المطلق الذي للتاكيد لان المؤكد لا يتقدم على المؤكد فافهم كذا قاله مولانا نور الحق والمراد بالفعل العامل كما وقع في اللب وغيره سواء كان العامل فعلا او اسما الا انه خصص الفعل بالذكر لاصالته اعلم انهم اختلفوا في عامله فقال البصريون الفعل وقال هشام بن معاوية من الكوفيين ناصبه الفاعل فقط ويبطله انه بمنزلة علة العلة والحكم يضاف الى العلة لا الى علة العلة وقال الفراء ناصبه الفعل والفاعل جميعا ويبطله تقديم المفعول على الفاعل لامتناع الفصل بين اجزاء العامل وقال خلف من الكوفيين ناصبه كونه مفعولا له كما قال في الفاعل ان عامله الاسناد وبطلانه اوضح وذهب الاخفش الى انه الفاعلية وبطلانه ايضا اوضح فافهم كذا قال مولانا نور الحق وغيره ١٢ التحفة سـ٥٢ قوله من البر آه يعني از نيكى است اينكه منع كنى تو زبان خود را ١٢ التحفة سـ٥٣ قوله كذلك يحذف في باب الاغراء آه واعتذر عن الاغراء بانه ملحق بالتحذير لاتحادهما في الصورة كما عرف في قولهم اخاك اخاك واياك اياك والاغراء معمول الزم المكرر وعن المنصوب بالمدح والذم والترحم بانه ملحق بالمنادى كما دمغه الرضي لان المنصوب باحد تلك الوجوه لا يكون منصوبا الا باعني وهو مختص من بين الامثال باحد تلك الوجوه كما ان المنادى مختص بطلب الاقبال من بين امثاله واما المندوب فان جعله المصنف خارجا عن المنادى لكن جعله من التوابع الشديدة الاتصال به وكمال مناسبته لكن بقي من مواضع وجوب الحذف موضعان الاول ما حذف فيه الفعل المتعدي ثم فسر لرفع الابهام الناشي عن الحذف والثاني ما حذف فيه المتعدي والعامل في الحال المؤكدة كما سياتي ويمكن ان يعتذر عنهما ايضا بان الاول ما ذكر في بحث الفاعل والثاني الحال استغنى عنهما في البيان ههنا فافهم كذا قال مولانا نور الحق ١٢ التحفة۔

نحو اخاك اخاك اى خذ اخاك وفى المنصوب على المدح نحو الحمد لله الحميد اعنى الحميد
وفى المنصوب على الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم اعنى الرجيم وفى المنصوب على
الترحم نحو مررت بزيد المسكين اعنى المسكين قلنا تخصيص هذه المواضع بالذكر
ليس للحصر بل لكثرة المباحث بالنسبة الى هذه الابواب الاول سماعى نحو امرأ
ونفسه اى اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اى وانتهوا عن التثليث واقصدوا
خيرا لكم فان قيل هذا المثال لا يطابق الممثل لان الممثل حذف[1] الفعل الناصب للمفعول به
والفعل الناصب ههنا للمفعول به مذكور اعنى وانتهوا قلنا ان الفعل الناصب للمفعول به محذوف
اعنى واقصدوا فان قيل ان اعمال المذكور اولى من المحذوف فينبغى ان يكون وانتهوا عاملا
قلنا لو كان وانتهوا عاملا لزم فساد المعنى هو نفى الخير اذ يكون المعنى حينئذ وانتهوا عن الخير
فعلم ان الفعل الناصب للمفعول به محذوف في انتهوا واقصدوا فيكون التقدير وانتهوا عن
التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا اى اتيت اهلا فان قيل الاهل يجئ على
معنيين بمعنى الاقارب وبمعنى العمارة فلو كان بمعنى الاقارب يستقيم مفعوليته ولو كان بمعنى
العمارة فلا[2] يستقيم مفعوليته قلنا لو كان الاهل بمعنى العمارة فيكون صفة الموصوف
المحذوف اعنى المكان فان قيل ان الصفة محمول على الموصوف وههنا لا يصح الحمل
ولا يلزم حمل صرف الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا لو كان الاهل بمعنى العمارة
فهو بمعنى الماهول فيكون التقدير اتيت مكانا ماهولا اى معمورا لا خربا وسهلا
اى وطيت سهلا من البلاد لا حزنا وانما كان حذف الفعل فى هذه المواضع
سماعيا لانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة مع هذه المفاعيل
وهذا معنى وجوب الحذف سماعا الثانى المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف

---

[1] قوله حذف الفعل الناصب للمفعول هذا مذهب سيبويه واختاره المصنف وقال الفراء صفة مصدر محذوف اى انتهاء خيرا لكم وقال الكسائى هو خبر يكن المحذوف اى انتهوا يكن الانتهاء خيرا لكم وقيل انكر سيبويه وجوب الحذف فى الآية الكريمة واعترف به الزمخشرى وغيره وان اسناد هذا الانكار الى سيبويه خطاء اذ الكتب النحوية مشحونة بهكذا قال مولانا نور الحق اقول قد تفحصت كتابه لهذا المقام فوجدت عبارته هكذا ومما ينتصب فى هذا الباب على اضمار الفعل المتروك اظهاره انتهوا خيرا لكم ۱۲ تحفه

[2] قوله فلا يستقيم آه اقول لا اعلم بوجه عدم الاستقامة لان معناه آمدی تو آبادی را ولا خفاء فى صحته وعرضته على الاستاذ رئيس الاذكياء عه فافاد ايضا كذلك فافهم ۱۲ تحفه ۸

عه اى مولانا عبد الحى ۱۲

تائب مناب[1] دعو لفظا او تقديرا فان قيل ان تعريف المنادى لا يكون جامعًا لافراده
لانه خرج منه المنادى الذى وقع الحائل بينه والمنادى قلنا طلب التوجه اعم من
ان يكون بوجهه او بقلبه فان قيل ان تعريف المنادى لا يكون جامعًا لافراده لانه
خرج منه المنادى فى مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض لانه ليس ذا وجه ولا قلب قلنا
طلب التوجه بوجهه او بقلبه اعم من ان يكون حقيقة او حكما وههنا ان لم يكن وان
حقيقة لكنه حكما بان نزلت هذه الاشياء اوّلاً منزلة من له صلاحية النداء ثم
دخل عليها حرف النداء فان قيل ينبغى ان يكون المندوب داخلا فى المنادى بان
ينزل اوّلاً منزلة من له صلاحية النداء ثم دخل عليه حرف النداء قلنا
دخول حرف النداء عليه لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة من له صلاحية النداء فان
قيل هذا تحكم قلنا[2] لا نسلم انه تحكم بل لثبات الفرق بينهما بدليل وهو ان
المندوب كثير الدور ودائر على السنتهم فبعد جعله من ملحقات المنادى بخلاف
يا سماء ويا ارض ويا جبال لانها ليست كثير الدور ودائر على السنتهم فلا يبعد جعلها
من ملحقات المنادى فان[3] قيل ان نصب لفظا او تقديرا لا يخلو اما على المصدرية
المطلوب او النائب او على الحالية من ضمير المجرور فى اقباله الراجع الى المنادى
وكلها باطل اما الاول والثانى فان الشرط فى المصدر ان يشتمل معنى الفعل المذكور
عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى المطلوب يشتمل على الطلب ومعنى النائب
يشتمل على النيابة لا على لفظا او تقديرا واما الثالث فلان الحال محمول على
ذى الحال وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا ان

---

[1] قوله مناب ادعو اى الانشائى فلا يرد ما اورده الامام الرازى فتأمل ۱۲ تحفه [2] قوله قلنا لا نسلم انه تحكم آه ويمكن ان يجاب بانه صرح المصنف بان المقصود فى المندوب ليس اقباله لا حقيقة ولا حكما بل المقصود انما هو التفجع عليه واما قولهم يا جبال ويا سماء فلما لم يكن المقصود آخر جعله منادى منزلة ۱۲ تحفه [3] قوله فان قيل ان نصب لفظا او تقديرا آه اقول ههنا احتمالات كثيرة ووجوه وافرة وبيانات عظيمة لم يبينها الاستاذ العلام فافهم اعلم ان فوائد قيود هذا التعريف ما قبله ظاهرة فلهذا لم يبينها فتدبر وانما وجب حذف الفعل لان حرف النداء نائب مناب فلو ذكر الفعل لزم الجمع بين النائب والمنوب عنه وهو غير جائزة ۱۲ تحفه

نصبه على المصدرية عن المطلوب لكن مصدريته مجاز باعتبار الموصوف المحذوف واما
طلبا لفظيا فيكون التقدير المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو طلبا
لفظيا او تقديريا فان قيل ان توصيف الطلب باللفظي والتقديري لا يصح لان
الطلب نسبة بين الطالب والمطلوب والنسبة امر معنوي ليس قابلا للاتصاف باللفظي و
التقديري قلنا ان توصيف الطلب باللفظي والتقديري ليس توصيفا بحال
متعلقه وهو آلة الطلب او نقول عن اصل الاعتراض ان نصبه على المصدرية
عن النائب لكن مصدريته مجاز باعتبار الموصوف المحذوف وهو النيابة فيكون التقدير
المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو نيابة لفظية او تقديرية فان
قيل ان توصيف النيابة باللفظي والتقديري لا يصح لان النيابة نسبة بين النائب
والمنوب والنسبة امر معنوي ليس قابلا للاتصاف باللفظي والتقديري قلنا ان توصيف
النيابة باللفظي والتقديري ليس توصيفا بحاله بل بحال متعلقه وهو النائب او
نقول عن اصل الاعتراض ان نصبه على الحالية عن الضمير المجرور في اقباله الراجع
الى المنادى لكن المصدر مبني للمفعول اعني الملفوظ والمقدر فيكون التقدير المنادى
هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو ملفوظا او مقدرا فان قيل المنادى منصوب
بحرف النداء الذي سد مسد الفعل كما هو مذهب المبرد او منصوب بحرف النداء من
حيث ان حروف النداء من قبيل اسماء الافعال كما هو[1] مذهب ابو علي فعلى هذا لا يصح عد ناحی.
المنادى مما نحن فيه اعني المفعول به لفعل محذوف قلنا في هذا المقام ثلثة مذاهب مذهب سيبويه
ومذهب المبرد ومذهب ابو علي فمذهب سيبويه ان المنادى منصوب بفعل مقدر ناحی.
ومذهب المبرد ان المنادى منصوب بحرف[2] النداء الذي سد مسد الفعل ومذهب ابو علي ناحی.

---

[1] قوله كما هو مذهب ابو علي رد بان الهمزة من ادوات النداء وهي حرف واحد واسم الفعل لا يكون اقل من حرفين وبان ضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفاعل وبانه لو كان اسم فعل لتم بدون المنادى لكونه جملة والتالي باطل فالمقدم مثله واجيب عن الاول بان ادوات النداء لكثرة استعمالها جوز فيها ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم يعني لا نسلم اقل من حرفين وعن الثاني بانه قد يستتر في حروف بمعنى التنبيه وهذا ايضا منع وعن الثالث بان الجملة قد يعرض لها ما يخرجها عن الاستقلال كادوات القسم والشرط للجملة القسمية والشرطية وهذا ايضا منع فافهم ١٢ تحفه

[2] قوله بحرف النداء الذي سد مسده وهذا المذهب في الحقيقة راجع الى مذهب سيبويه لكن ظاهره يقتضي ان يكون نسبة العمل الى حرف النداء مجازا ١٢ تحفه

ان المنادی منصوب بحرف النداء من حیث ان حروف النداء من قبیل اسماء الافعال
والمختار عند المص مذهب سیبویه فیصح مدّه مما نحن فیه وعلی المذاهب کلها یا زید
جملةٌ والمنادی لیس جزء الجملة بل جزئی الجملة محذوف فان فعند سیبویه احدهما الفعل
والاخر الفاعل وعند المبرد احد جزئی الجملة حرف النداء الذی هو ساد مسد الفعل
والفاعل محذوف وعند ابو علی احد جزئی الجملة اسم الفعل والاخر الضمیر المستتر فیه ابی علی

ویبنی علی ما یرفع به ان کان مفرداً معرفةً **فان قیل** الضمیر فی یبنی راجع الی المنادی
وفی یرفع ایضاً راجع الی المنادی فعلی هذا یلزم کون الاسم الواحد معرباً ومبنیاً وهو
محال **قلنا** الضمیر فی یبنی راجع الی المنادی وفی یرفع راجع الی الاسم فلا یلزم کون الاسم
الواحد معرباً ومبنیاً لکنه ضعیف لانه مخالف عن سیاق الکلام لان سوق الکلام
لبیان احکام المنادی فقیل فی الجواب الضمیر فی یبنی راجع الی المنادی ویرفع مسند وقیل
الی الجار والمجرور **وقیل** فی الجواب الضمیر فی یبنی راجع الی المنادی وفی یرفع ایضاً
راجع الی المنادی لکن رفعه قبل دخول حرف النداء وبنائه بعد دخول حرف النداء
فلا یلزم کون الاسم الواحد معرباً ومبنیاً **فان قیل** لم یبن هذا القسم من المنادی مع ان یبنی
الاصل فی الاسماء الاعراب ولم یبن علی الضمة دون الفتحة والکسرة **قلنا** انما یبنی لوقوعه یبنی
موقع الکاف الاسمیة المشابهة للکاف الحرفیة الخطابیة ویبنی علی الضمة دون
الفتحة والکسرة لانه لو بنی علی الفتحة لالتبس بالمنادی الذی فی آخره الف

ـلـه قوله الفاعل محذوف ان قلت ان حذف الفاعل لا یجوز فکیف یکون مقدراً محذوفاً قلت لعل ذلک عند ذکر الفعل وههنا لیس کذلک کذا قال مولانا ظهور الله وتردد هذا الجواب بما قیل فی الکشف من ان حذف الفاعل ممنوع اکثر من ان یکون فعله مذکوراً او مقدراً انتهی فبقی النظر قال استاذ الاستاذ اقول یمنع حذف الفاعل مطلقاً فقد حذف کثیراً من ان یعد ویحصی کما فی اهلاً وسهلاً وفی ما اضمر عامله وفی التحذیر وغیرها فلا یخفی النظر ۱۲ تحفه ـعـه قوله علی ما یرفع به عدل الیه من قول النحاة علی الضم مع کونه اخصر واوضح لعدم شموله التثنیة والجمع وذلک لان الضم والفتح والکسر یطلق علی الحرکات وحدها سواء کانت البنائیة او الاعرابیة بخلاف الرفع والنصب والجر فانها کما لا یطلق علی الحرکات لا یطلق علی الحروف ایضاً لکن ان یتوهم جانب النحاة ان الرفع والنصب والجر لم یوضع الا للحرکات وانما یطلق علی الحروف مجازاً لقیامها مقامها وعلی هذا لا مانع من ان یطلق الضم والفتح والکسر ایضاً علی الحروف القائمة مقام تلک الحرکات مجازاً ۱۲ تحفه ـسـه قوله ولم یبن علی الحرکة اقول لو قال الاستاذ قبل هذا القول لم بنی علی الحرکة دون السکون لکان اولی لکن لا یخفی اقول انما لم یبن علی السکون اشارة الی بنائه عرضی لا اصلی ولازم کالضمائر وغیرها اعلم ان المبنی العرضی علی قسمین مبنی عارض ومبنی لازم فالمبنی اللازم ما لا یفترق منه بناؤه فی وقت من الاوقات وفی حین من الاحیان کالضمائر واسماء الاشارة وغیرها والعرضی بخلافه فلا یلزم تقسیم الشیء الی نفسه والی غیره وان المنادی القسم

[illegible]

ـعـه ای مولانا عبد الحکیم صاحب ۱۲

ثم حذف الالف واكتفى بفتحة ما قبلها ولو بنى على الكسرة لالتبس بالمنادى الذى هو مضاف
الى ياء المتكلم ثم حذف الياء واكتفى بكسرة ما قبلها نحو يا زيد ويا رجل ويا زيداه ويا زيدين
ويخفض بلام الاستغاثة فان قيل ان الخفض صفة الخافض فلا يصح نسبته الى
المنادى قلنا ان يخفض بمعنى ينجر والانجرار صفة المنادى فان قيل لم خص اللام
من بين سائر الحروف للاستغاثة قلنا انما خص اللام لان لام الاستغاثة اللام
الجارة واللام الجارة للاختصاص والمستغاث ايضا مخصوص من بين امثاله بالدعاء
فيكون بينهما مناسبة مثل يا لزيد فان قيل ان لام الاستغاثة اللام الجارة واللام
الجارة اذا دخل على الاسم الظاهر فتكون مكسورة معه فلم فتحت اللام مع المستغاث
قلنا انما فتحت اللام لئلا يلتبس المستغاث بالمستغاث له فيما اذا حذف المستغاث
واقيم المستغاث له مقامه فان قيل الالتباس يرتفع بالعكس ايضا فلم لم يعكس يرتفع
قلنا لم يمكن العكس لان المنادى المستغاث واقع موقع الكاف الاسمى واللام
الجارة مع الكاف الاسمى مفتوحة فكذا مع ما يقوم مقامه بخلاف المستغاث له لانه
لا يقع موقع الكاف الاسمى فان قيل لم اعرب هذا القسم من المنادى مع تحقق

---

۱ قوله ويخفض آه قال الرضى وابن الناظم والفاضل اللارى انه لا يستعمل فى الاستغاثة والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر حروف النداء فكان اولى بان يتوسع فيها قال سيبويه فى كتابه ولم يلزم فى هذا الباب اى الاستغاثة الا يا للتنبيه لئلا يلتبس هذا اللام بلام التوكيد كقولك لعمرو خير منك ولا يكون مكان يا سواها من حروف التنبيه نحو اى وهيا لانهم ارادوا ان يميزوا هذا من ذلك الباب الذى ليس فيه معنى الاستغاثة والتعجب وزعم الخليل ان هذا اللام بدل من الزيادة التى تكون فى آخر الاسم اذا اضفت نحو قولك يا عجباه ويا بكراه اذا استغثت او تعجبت انتهى كلام اللطيف ۱۲ تحفه

۲ قوله فان قيل ان الخفض صفة الخافض آه اقول لا يذهب عليك ان الخفض صفة والصفة على قسمين بطريق القيام وبطريق الوقوع ولا شك ان الخفض وان لم يكن صفة المنادى بالطريق الاول لكن لا خفاء فى انه صفة بالطريق الثانى وههنا كذلك لان يخفض على صيغة المجهول كما لا يخفى على المتامل ۱۲ تحفه

۳ قوله مثل يا لزيد قال ابو محمد عبد الله بن يوسف صاحب قطر الندى فى شرحه لقطر الندى اللام متعلقة عند ابن جنى بيا لما فيه معنى الفعل وعند ابن الصائغ وابن عصفور بالفعل المحذوف ونسب ذلك لسيبويه القول لم اجد له اثرا فى كتابه فى هذا الباب اى باب الاستغاثة وقال ابن خروف زائدة لا تتعلق بشئ وذكر للمستغاث لا بد مجرورا بلام مكسورة وانما على الاصل او هى حرف تعليل تتعلق بالفعل محذوف تقديره ادعوك لكذا انتهى وان شئت زيادة تفصيل فارجع الى المطولات ۱۲ تحفه

۴ قوله لان المنادى المستغاث واقع موقع الكاف الاسمى آه ولو قال الاستاذ

كما هو الظاهر [illegible]

علة البناء فيه وهو وقوعه موقع الكاف الاسمية ولم انجر قلنا انما اعرب لان لام الاستغاثة اللام الجارة وهي من الخواص المعظمة المكبرة للاسم يقوى بها جهة الاسمية ويضعف بها جهة المشابهة بالحرف وانما انجر هذا القسم من المنادى لان لام الاستغاثة اللام الجارة وعمل الجارة جر المدخول فان قيل كما يخفض المنادى بلام الاستغاثة كذلك يخفض بلام التهديد وبلام التعجب مثال لام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك ومثال لام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي فلم اهمل المص ذكرهما قلنا هذان اللامان داخلان في لام الاستغاثة لان المهدد على صيغة اسم الفاعل يطلب الاستغاثة من المهدد على صيغة اسم المفعول للحضور والخلوص عن الم الخصومة وكذا المتعجب على صيغة اسم الفاعل يطلب الاستغاثة من المتعجب منه للحضور والخلوص عن الحيرة والتعجب او نقول عن لام التعجب بوجه اخر هو ان المنادى في مثل هذا قول العرب يا للماء ويا للدواهي ليس الماء والدواهي بل المنادى محذوف اعني يا قوم ويا هؤلاء ثم حذف المنادى واقيم المستغاث له مقام المنادى فان قيل القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها[1] فمشكل لان الفتحة علامة المستغاث قلنا لما كان المنادى المحذوف نسيا منسيا واقيم المستغاث له مقامه اعطي حكم المنادى ويفتح لالحاق الفها ولا لام فيه لان اللام يقتضي جر مدخوله والالف يقتضي فتح ما قبلها وبينهما تناف[2] نحو يا زيداه فان قيل لم يبنى هذا القسم من المنادى مع ان الاصل في الاسماء الاعراب ولم يبنى على الفتحة دون الضمة والكسرة قلنا انما بني هذا القسم لوقوعه[3] موقع الكاف الاسمية المشابهة بالكاف الحرفية الخطابية ويبنى على الفتحة لان في آخره الف والالف يقتضي فتحة ما قبلها وينصب ما سواهما فان قيل

---

[1] قوله على تقدير فتحها قال الحافظ هو من الاشكال بمعنى الاشتباه وانما سمي المشكل مشكلا لاشتباهه بالباطل او بالمجهول وفتح اللام فيه لكونه منادى صورة فلا اشتباه فافهم ١٢ تحفه

[2] قوله وبينهما تناف لقائل ان يقول لا نسلم ان بينهما تنافيا بل التنافي بين الخفض والنصب وههنا ليس كذلك لان الالف يقتضي ان يكون مخفوضا فاذا اجتمع الفتح لاجل الالف والخفض لاجل اللام تعذر ولا استحالة لكن القول جاء في غلامي فهو مرفوع لاجل العامل ومكسور لاجل اللام فافهم ١٢ تحفه

[3] قوله لوقوعه موقع آه اقول فيه ما فيه فتذكر

المذكور فيما سبق اقسام ثلثة وهما ضمير التثنية فلا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع اليه قلنا الضمير في ما سواهما راجع الى المنادى المفرد المعرفة والمستغاث مطلقا سواء كان مستغاثا باللام او بالف فان قيل هذا ينتقض بنحو يا فتى القوم لانه ما سواهما من القسمين المذكورين وليس بمنصوب قلنا ان النصب اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وههنا وان لم يكن لفظا لكنه تقديرا فان قيل هذا ينتقض بنحو يا خمسة عشر لانه ما سواهما من القسمين المذكورين مع انه ليس بمنصوب لا لفظا ولا تقديرا قلنا هذا[1] الحكم في المنادى المعرب قبل دخول حرف النداء وهذا المنادى مبنى قبل دخول حرف النداء اعلم ان ما سوى المنادى المفرد المعرفة على اربعة اقسام قسم لا يكون مفردا بل يكون مضافا[2] او شبهه وقسم لا يكون معرفة بل يكون نكرة وقسم لا يكون مفردا ولا معرفة مثال الاول نحو يا عبد الله ومثال الثاني نحو يا طالعا[3] جبلا ومثال الثالث نحو يا رجلا لغير معين اي حال كونه مقولا لغير معين ومثال الرابع نحو يا حسن وجهه ظريفا فان قيل ما الوجه للمصنف حيث ذكر امثلة الاقسام الثلثة الاول ولم يذكر مثال القسم الرابع قلنا لما اوضح انتفاء كل واحد من القيدين بالمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد المثال على حدة او نقول ان مثال القسم الثاني يحتمل ان يكون مثالا للقسم الرابع بحيث ان يكون المراد بيا طالعا جبلا هذه العبارة سواء يراد به المعين او يراد به غير المعين فان اراد به المعين كان مثالا للقسم الثاني وان اراد به غير المعين فهو مثال للقسم الرابع فان قيل لم اعرب

---

[1] قوله هذا الحكم في المنادى اقول ولم يقل الاستاذ العلام النصب اعم من اللفظي والتقديري والمحلي لان المنادى المفرد المعرفة والمستغاث ايضا منصوب المحل فلا فائدة في قوله ما سواهما ١٢ تحفه

[2] قوله مضافا او شبهه سواء كان باضافة معنوية او لفظية لكن عن ثعلب جازة الضم في المضاف بالاضافة المعنوية والمحضة والشبيه بالمضاف ما اتصل به شيء من تمام معناه اما بعمل او مجرورا وبعطف نحو يا ثلثة وثلثين ١٢ تحفه

[3] قوله يا طالعا جبلا اقول ان جبلا مفعول طالعا معتمدا بالموصوف المحذوف المعرف اي يا ايها الطالع فحذف الموصوف للاختصار ونكر الطالع لئلا يجتمع آلتا التعريف لا المنكر لان طالعا معرفة بدليل توصيفه بالمعرفة يقال يا طالعا جبلا الظريف لكن قال الرضي ان الاعتماد على الموصوف المحذوف غير معتبر عند الجمهور واعتمد بحرف النداء كما قال ابن المالك في الفية شعر كفعله اسم فاعل في العمل ان كان عن مضيه بمعزل وولي استفهاما او حرف نداء او نفيا او جا صفة او مسندا او على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا الاعتماد

هذا القسم من المنادى مع تحقق علة البناء فيه وهو وقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة للكاف الحرفية الخطابية ولو نصب هذا القسم من المنادى قلنا انما اعرب هذا القسم من المنادى لان الاضافة وشبهها من الخواص المعظمة المكبرة للاسم يقوى بها جهة الاسمية ويضعف بها جهة المشابهة بالحرف وانما نصب لان المنادى مفعول به في الحقيقة واعراب المفعول به النصب عند عدم المانع فان قيل هذا الدليل يستقيم في المضاف وشبهه ولا يستقيم في النكرة قلنا لان النكرة انما اعربت لعدم وقوعها موقع الكاف الاسمية لان النكرة لا تقع موقع المعرفة فان قيل ما الوجه للمصنف حيث ذكر امثلة ما سوى المنادى المعرفة ولم يذكر امثلة ما سوى المنادى المستغاث قلنا هذه الامثلة كما تكون امثلة ما سوى المنادى المفرد المعرفة كذلك تكون امثلة لما سوى المنادى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد الامثلة على حدة **وتوابع المنادى المبني على الضمة المفردة** حقيقة او حكما فقوله وتوابع المنادى المبني احتراز عن توابع المنادى المعرب لان توابع المعرب تابعة في اللفظ وقوله على الضمة احتراز عن توابع المنادى المبني على الفتحة لان في توابعهما تعين النصب لان لفظه ومحله يقتضيان امرا واحدا وهو النصب وبقوله المفردة احتراز عن التوابع المضافة لان فيها ايضا تعين النصب وتعميم المفرد عن الحقيقي والحكمي لئلا يرد النقض على التوابع المضافة بالاضافة اللفظية وبشبه المضاف لانهما في حكم المفرد غالبا في جواز الوجهين من التاكيد فان قيل هذا ينتقض بنحو يا زيد زيد لانه تاكيد مع انه تعين فيه الضمة قلنا المراد بالتاكيد التاكيد المعنوي لان التاكيد اللفظي في حكم الاول غالبا فان قيل لما كان المراد بالتاكيد التاكيد المعنوي

---

٥١ قوله وهو وقوعه آه وفيه ما مر غير مرة فتذكر ١٢ تحفه ٥٢ قوله فان قيل هذا الدليل يستقيم آه اقول الاولى الحاق هذا القول بقوله ويضعف بها جهة المشابهة بالحرف كما لا يخفى ١٢ تحفه ٥٣ قوله لان النكرة آه اقول قد مر من الاستاذ العلام في قول المصنف كل رجل وضيعته ان وضيعته قائم مقام الخبر مع انه معرفة والخبر نكرة هذا كشفا الاولى ان يقال انما اعرب هذا القسم لانتفاء جزء العلة فتدبر فيما مر سابقا ١٢ تحفه ٥٤ قوله وتوابع المنادى آه لما فرغ عن بحث المنادى شرع في توابعه وذكر توابع منادى ههنا مع ذكر جميع التوابع في بابها لكونها مختصة ببعض الاحكام وكذا توابع اسم لا الاولى ما يجيئ ١٢ تحفه ٥٥ قوله لان فيها ايضا تعين النصب لما جاز ابن الانباري الرفع ١٢ تحفه

فما الوجه للمص حيث لم يقيد التاكيد بالقيد المعنوي لان المختار[1] عنده مذهب سيبويه وهو يقول بجواز الوجهين في مطلق التاكيد و الصفة وعطف البيان والمعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه فان قيل توابع المنادى المفرد المعرفة خمسة فما الوجه للمص حيث ذكر البعض منها وترك البعض وقيد البعض قلنا ان الحكم الاتي لا يجري في التوابع كلها بل يجري في البعض وايضا لا يجري في البعض مطلقا بل يجري مع قيد فالمص ذكر التوابع الجارية فيها هذا الحكم وصرح بالقيد فيما هو يحتاج الى ذكره ترفع على لفظه فان قيل ان توابع المبنى تابع المحل ومحل المنادى محل النصب على المفعولية فينبغي ان يكون تابعه منصوبا ايضا قلنا بناء المنادى عارض فيشبه بالمعرب فتابع المعرب تابع للفظه وتنصب على محله لان تابع المبنى تابع لمحله ومحله النصب على المفعولية فيكون تابعه منصوبا نحو يا زيد العاقل و العاقل هذا مثال الصفة ويا غلام بشر وبشرا هذا مثال عطف البيان ويا تيم اجمعون واجمعين هذا مثال التاكيد ويا زيد والحارث والحارث هذا مثال المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه فان قيل لم اقتصر على مثال الصفة قلنا انما[2] اقتصر على مثال الصفة للشهرة فان قيل الشهرة موجب للترك لا للذكر قلنا عن اصل الاعتراض انما اقتصر على مثال الصفة لدفع وهم الواهم وهو ان المنادى المفرد المعرفة واقع موقع الكاف الاسمي والكاف الاسمي ضمير والضمير لا يوصف فتوهم الواهم ان المنادى ايضا لا يقع موصوفا فلذا ذكر المص مثالا تنبيها على الجواز اي على جواز توصيفه الخليل في المعطوف يختار الرفع مع جواز النصب لان هذا المعطوف المذكور منادى مستقل في الحقيقة فينبغي ان يكون جاريا على حالة كان جاريا عليها على تقدير مباشرة حرف النداء لكنه لما لم يباشره مع حرف النداء جعل تلك الحالة اعرابا له فصار رفعا وابو عمرو النصب

---

[1] قوله لان المختار آه اقول وقال الرضي وفي جعل ابي علي يا اخانا زيدا بدلا وجعل سيبويه اياه عطف البيان نظر لان البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الاول من غير معنى التاكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد انتهى فتامل في كلام الاستاذ العلام لينكشف لك حقيقة المرام ۱۲ تحفه

[2] قوله انما اقتصر آه يعني ان التمثيل انما يكون للبيان والتوضيح وما هو اكثر واشهر احق بالتوضيح والبيان فارتفع ما قال الاستاذ نعم يرد عليه ان هذا مسلم لكنه لا يوجب ترك الامثلة الباقية فافهم ۱۲ تحفه خادميه

اى يختار النصب مع جواز الرفع لان هذا المعطوف المذكور لما امتنع دخول حرف النداء عليه فهو لم يكن منادى مستقلا فى الحقيقة بل يكون تابعا للمنادى وتابع المبنى تابع لمحله ومحله النصب على المفعولية فيكون تابعه منصوبا ايضا وابو العباس ان كان كالحسن اى كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه فكالخليل فى اختيار الرفع مع جواز النصب لامكان جعله منادى مستقلا والا اى وان لم يكن كاسم الحسن فى جواز نزع اللام منه فكابى عمرو فى اختيار النصب مع جواز الرفع لعدم امكان جعله منادى مستقلا والمضافة اى التوابع المضافة بالاضافة المعنوية تنصب لان التوابع المضافة اذا وقعت عين المنادى فتنصب مع مباشرة حرف النداء فاذا وقعت توابع المنادى فتنصب بالطريق الاولى مثال الصفة المضافة نحو يا زيد ذا المال ومثال التاكيد المضاف نحو يا تيم كلهم ومثال عطف البيان المضاف نحو يا زيد اخا عمرو ويا زيد ابا عبد الله والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل اى حكم المنادى المستقل مطلقا سواء كانا مفردين او مضافين او شبه مضافين معرفتين او نكرتين مثال البدل المضاف نحو يا زيد ابا عبد الله ومثال شبه المضاف نحو يا زيد طالعا جبلا ومثال البدل المعرفة نحو يا زيد عمرو ومثال البدل النكرة نحو يا زيد رجلا صالحا وامثلة المعطوف بعينها امثلة البدل مع ايراد الواو فيها اما فى البدل فلانه مقصود بالحكم والمبدل منه توطية لذكره واما فى المعطوف فلانه لما منع من دخول حرف النداء عليه فكان حرف النداء مقدرا فيه فان قيل انكم قلتم ان المنادى المفرد المعرفة مبنى على الضمة فهذا منقوض بنحو يا زيد بن عمرو لانه منادى مفرد معرفة مع ان فيه اختيار الفتحة فاجاب المصنف رحمه الله بقوله

سلـه قوله كالحسن اعلم ان الاعلام بالنسبة الى اللام على ثلثة اقسام عند المحققين قسم لا يدخله اللام وقسم يدخله وجوبا وقسم يدخله جوازا قال المصرح فى شرح المفصل فاما الذى لا يدخله فهو كل اسم غير صفة ولا مصدر وليس فيه الف ولام فى اصل وضعه كرجل سميته باسد وجعفر وما اشبه بذلك كزيد واما الذى يدخله وجوبا فهو كل اسم قلب باللام مطلقا كالنجم فانه قبل دخول اللام ليس علما فاذا دخل اللام كثر استعماله كانه علم معه او اسم وليس بصفة ولا مصدر كالدبران والعيوق فيكون وضعه للعلم مع اللام واما القسم الذى يدخله اللام جوازا فهو كل ما وضع صفة فى الاصل او مصدرا كالحسن فيكون دخول اللام نظرا الى الاصل اى الى نهج الوصفية الاصلية كذا قال مولانا نور الحق ١٢ تحفه

والعلم[١] الموصوف بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر يختار فتحه وان كان القياس يقتضى الضمة لان هذا القسم من المنادى كثير الاستعمال فى كلامهم والكثير يقتضى التخفيف فخففوه[٢] باختيار الفتحة **فان قيل** انكم[٣] قلتم ان دخول حرف النداء على المعرف باللام ممتنع فهذه القاعدة منقوضة بنحو يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل لان الرجل فى هذه الامثلة معرف باللام مع ان دخول حرف النداء صحيح عليه **فاجاب** المص بقوله واذا نودى المعرف باللام قيل فى هذا المعرف باللام يا ايها الرجل بتوسط الامرين هو اى[٤] وها ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين هو اى وهذا لئلا يلزم اجتماع آلتى التعريف بلا فاصل حاصل الجواب ان دخول حرف النداء على المعرف باللام ممتنع بالذات لا بالواسطة وههنا وجد الواسطة **فان قيل** ان اى منادى مفرد معرفة والرجل تابع له وفى توابع المنادى المفرد المعرفة جواز الوجهين الرفع والنصب ومع ان ههنا جواز الوجهين التزموا رفع الرجل **فاجاب** المص بقوله والتزموا[٥] رفع الرجل لانه المقصود بالنداء **فان قيل** لما كان الرجل مقصودا بالنداء كان فى حكم المنادى المفرد المعرفة وفى توابع المنادى المفرد المعرفة جواز الوجهين فينبغى ان يكون فى توابعه ايضا جواز الوجهين والامر ليس كذلك **فاجاب** المص بقوله وتوابعه[٦] انما التزموا رفع توابعه لانها توابع معرب وتوابع المعرب

---

[١] **قوله** والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما فهم من اختيار فتحة المبنى عن جواز ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا فى المبنى على الموصوف بابن مجرد عن التاء او الملحق بها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج منه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو كذا قال الشارح ١٢ تحفه

[٢] **قوله** فخففوه آه اى فخففوه خطا بحذف الف ابن لفظا وكتابة والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باى صفة منصوبة نحو زيد ذا المال وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرف مطلقا كان او لا اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقى اللفظ نحو يا عالم بن العالم كذا فى الرضى ١٢ تحفه

[٣] **قوله** انكم قلتم حيث قال المص والمعرف باللام المتنع دخول يا عليه ما ذلك الا اذا فهم ١٢ تحفه

[٤] **قوله** اى وها ويجوز فى الهاء فى لغة بنى اسد ان تحذف الفها وان تضم الهاء اتباعا وعليه قراءة ابن عامر ايه الثقلان ايه الساحر ايه المؤمنون بضم الهاء فى الوصل كذا فى المغنى وانما زيد هاء التنبيه تاكيدا وتعويضا عما يستحق اى من المضاف اليه ١٢ تحفه

[٥] **قوله** والتزموا رفع الرجل واجاز المازنى النصب قياسا على يا زيد الظريف ١٢ تحفه

[٦] **قوله** وتوابع المعرب آه اى المعرب الذى ليس له محل غالبا يرد ما اورده بعض شراح الوافى من انه مشكل لان المعرب لا يمتنع اتباعه باعتبار المحل اجماعا نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب قال فى باب الاستثناء واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع نحو ما جاءنى من احد الا زيد برفع زيد بدل منه الا الاتباع للمعرب باعتبار المحل انتهى ١٢ تحفه

تابعة فی اللفظ فان قیل انکم قلتم ان دخول حرف النداء علی المعرف باللام بالذات ممتنع فهذه القاعدة منقوضة بنحو یا الله[۵۱] لانه معرف باللام مع انه دخل علیه حرف النداء بالذات فاجاب المصنف بقوله وقالوا یا الله خاصة حاصله ان دخول حرف النداء علی المعرف باللام بالذات ممتنع ان لم یکن اللام لازما عوضیا وههنا اللام لازم عوضی اما کونها لازما فلانها جزء من العلم واما کونها عوضیا فلان الله فی الاصل الاله ثم حذفت الهمزة المکسورة وعوض عنها اللام فصار ال لاه ثم ادغمت اللام فی اللام فصار الله فان قیل هذا منقوض بقول الشاعر شعر[۵۲] مِنْ اَجْلِكِ یَا الَّتِیْ تَیَّمْتِ قَلْبِیْ ۞ وَاَنْتِ بَخِیْلَةٌ بِالْوَصْلِ عَنِّیْ ۞ لان اللام فیه لازم غیر عوضی مع انه دخل علیه حرف النداء قلنا انه شاذ ولا اعتبار للشاذ فان قیل هذا ینتقض بقول الشاعر[۵۳] شعر فیا الغلامان اللذان فرا ۞ ایاکما ان تکسبا شرا ۞ لان اللام فیه لازم غیر عوضی مع انه دخل علیه حرف النداء قلنا هذا اشد شذوذا ولا اعتبار له ایضا فان قیل انکم قلتم ان المنادی المفرد المعرفة مبنی علی الضمة فهذا منقوض بنحو یا تیم تیم عدی لانه المنادی المفرد المعرفة مع ان فیه جواز الوجهین الضم والنصب فاجاب المصنف بقوله وفی مثل یا تیم تیم عدی والمراد بمثل هذا الترکیب کل ترکیب کرر فیه المنادی المفرد المعرفة ویلی الثانی الاسم المجرور بالاضافة الضم لانه المنادی المفرد المعرفة والمنادی المفرد المعرفة یبنی علی الضم والنصب لان تیم الاول مضاف الی عدی

---

[۵۱] **قوله** یا الله آه. قال الرضی والاصل فی یا الله قطع الهمزة وذلک للایذان من اول الامر ان الالف واللام خرجا عما کانا علیه فی الاصل وصارا کجزء الکلمة حتی لا یستنکر اجتماع یا واللام فلو کانا باقیا علی اصلهما لسقط الهمزة فی الدرج اذ همزة اللام المعرف همزة وصل وحکی ابو علی یا الله بالوصل وجوز سیبویه ان یکون الله من لاه یلیه لیتا ای تستر فیقال فی قطع همزته واجتماع اللام ویا ان هذا اللفظ مختص بالله لا یجوز فی غیره کاختصاص مسماه تعالی ۱۲ **تحفه خادمیه** [۵۲] **قوله** شعر آه لم یسم قائله یعنی متحمل شدم من آن امر را از جهت تو ای آنچنان کسی که مائل بخود گردانیدی دل مرا حال آنکه تو بخل کننده بوصل خود از من قال مولانا عبد الرحیم الصفی فوری والخطاب فی تیمت علی خلاف الاصل اذ الاصل فی عائد الموصول الضمیر الغائب نحو انت الذی قتل زیدا او انا الذی وهب الالوف ۱۲ **تحفه خادمیه** [۵۳] **قوله** بقول الشاعر آه لم یسم قائله و ایاکما تحذیر یعنی ای دو پسران که این صفت دارید چنان دو پسران هستید که گریخته آید بپرهیزید نفس خود را از آنکه کسب کنید بدی را بنسبت ما ۱۲ **تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب** رح۔

المذكور ويتم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه كما هو مذهب سيبويه أو ان تيم
الاول مضافا الى علم المحذوف بقرينة المذكور كما هو مذهب المبرد والمنادى المضاف من قبيل
المنصوبات والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة لان المنادى المضاف الى ياء المتكلم
كثير الاستعمال في كلامهم وكثرة الاستعمال يقتضي التخفيف فجاز التخفيف فيه بكثرة
الوجوه نحو يا غلامي بسكون الياء ويا غلامي بفتح الياء ويا غلام بحذف الياء اكتفاء بكسرة
ما قبلها ويا غلاما بقلب الياء الفا وابدال الكسرة فتحا فان قيل هذا منقوض بنحو يا عد
لانه المنادى المضاف الى ياء المتكلم لا يجوز فيه الوجهان الاخيران قلنا جواز الوجهين الاخيرين
في المنادى المضاف الى ياء المتكلم المشتهر بالاضافة الى ياء المتكلم لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف
وبالقلب وبالهاء وقفا فرقا بين الوصل والوقف وقالوا يا ابي ويا امي بالوجوه الاربعة المذكورة مع
زيادة الوجهين الاخيرين لان نداء الاب والام كثير بالنسبة الى نداء الغلام فاختاروا فيه زيادة
الوجهين الاخيرين للتخفيف ويا ابت ويا امت بقلب الياء بالتاء فتحا اي حال كون التاء مفتوحة
موافقة لحركة الياء وكسرا اي حال كون التاء مكسورة لمناسبة الياء وبالالف بعد التاء لانه جمع بين العوضين
وهو جائز دون الياء لانه جمع بين العوض والمعوض عنه وهو غير جائز ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل

---

۵۱ قوله وجوه اربعة قال سيبويه في كتابه في باب اضافة المنادى الى نفسك اعلم ان ياء الاضافة لا تثبت في النداء كما لم يثبت التنوين في المفرد لان ياء الاضافة في الاسم بمنزلة التنوين لانها بدل من التنوين واثبات الياء فيما زعم يونس في المضاف لغة كان ابو عمرو يقول يا عبادِ فاتقونِ انتهى مع حذف ١٢ تحفه ۵۲ قوله بسكون الياء هو الاصل لان الاسم الذي على حرف واحد كان مفتوحا كالكاف الخطاب ١٢ تحفه ۵۳ قوله بفتح الياء وهو الاكثر للتخفيف ١٢ تحفه ۵۴ قوله اكتفاء بكسرة ما قبلها اذا كان قبلها كسرة فلا يرد نحو يا فتاي ١٢ تحفه ۵۵ قوله فرقا بين الوصل والوقف لقائل ان يقول الفرق حاصل في الوجهين الاوليين بغير الهاء ايضا فتامل فينبغي ان لا يزاد الهاء فيهما لانتفاء العلة اللهم الا ان يقال هذه العلة علة للوجهين الاخيرين واما علة الوجهين الاوليين فاظهار الحركة ١٢ تحفه ۵۶ قوله موافقة لحركة الياء آه لما مر من ان الاصل في الاسم الذي كان على حرف واحد الفتح ١٢ تحفه ۵۷ قوله لمناسبة الياء اي لمناسبة طبيعة الياء فان الياء مركبة من كسرتين فلا يرد ما قال مولانا عصام من ان الياء لا يناسب الكسر العارض عليها بل بناؤها وانما يناسب ما قبلها يعني لما كانت الكسرة اخت الياء كسرت التاء المبدلة منها لتكون تذكرة لها ودالة عليها ١٢ تحفه خادميه

باب یاغلامی بالوجوه الاربعة المذکورة وقالوا بزیادة وجه اخر یا ابن ام ویا ابن عم بقلب الیاء الفا وحذف الالف اکتفاء بفتحة ما قبلها للثقل بالتضعیف فی کثرة الاستعمال وطول اللفظ ولما کان من خصائص المنادی ترخیم المنادی شرع المصنف فی بیانه فقال **وترخیم المنادی جائز** مطلقا سواء کان فی الضرورة الشعریة او فی سعة الکلام **وفی غیره ضرورة** الترخیم فی اللغة دم بریدن را گویند وفی الاصطلاح **هو حذف فی اخره تخفیفا** ای لمجرد التخفیف لا لعلة اخری مقتضیة للحذف فان قیل تعریف الترخیم لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه ترخیم غیر المنادی قلنا هذا التعریف مخصوص بترخیم المنادی وترخیم غیر المنادی معلوم بالقیاس او نقول هذا التعریف لمطلق الترخیم لان الضمیر المرفوع راجع الی الترخیم مطلقا والضمیر المجرور فی اخره راجع الی الاسم فیکون المعنی هو ای الترخیم مطلقا حذف فی اخر الاسم تخفیفا **وشرطه ان لا یکون مضافا** لانه لو کان مضافا فانه لا تخلو اما ان یحذف فی اخر المضاف او فی اخر المضاف الیه فعلی الاول یلزم الترخیم فی وسط الکلمة بالنظر الی المعنی وعلی الثانی یلزم الترخیم فی غیر المنادی بالنظر الی اللفظ **ولا مستغاثا** بالا باللام ولا بالالف اما عدم کونه باللام فلانه لم یظهر فیه اثر حرف النداء من الضمة والنصب فلا یجری فیه الترخیم الذی

شرع

---

۵۱ قوله من خصائص المنادی ترخیم المنادی ای فی سعة الکلام فلا یرد ان الترخیم لیس من خصائص المنادی بل یوجد فی غیره کما قال المص فی غیره ضرورة ۱۲ تحفه ۵۲ قوله وشرطه الخ ان الاستاذ العلام لم یقل ای شرط ترخیم المنادی علی التقدیر الاول او الترخیم مطلقا اذا کان واقعا فی المنادی علی التقدیر الثانی کما قال الشارح اشارة الی جواز ارجاع الضمیر علیهما علی کل من التقدیرین وما قال الشارح یفهم من ظاهر عبارته عدم الجواز فتامل ۱۲ تحفه ۵۳ قوله ان لا یکون مضافا قال الفاضل اللاری لو قال ان یکون مفردا لکان اولی لانه اظهر فی اخراج شبه المضاف اذ سبق منه جعل المفرد فی مقابلة المضاف وشبهه یعنی انه تقرر فی صدر البحث ان المفرد فی المنادی یذکر مقابلا للمضاف مع المضاف له فلا مجال لتوهم خروج المثنی والجمع ایضا قیل لم تقل ذلک نفیا للنفی قول الکسائی والفراء فانهما یجوزان الترخیم فی المضاف واوقعا الحذف فی اخر المضاف الیه نحو قال الشاعر شعر خذوا حظکم یا ال عکرم واذکروا اواصرنا والرحم بالغیب یذکر حیث حذف التاء من عکرمة وهو مضاف الیه ال ۱۲ تحفه ۵۴ قوله بالنظر الی المعنی بل ظاهر اذا کان المرکب الاضافی علما فان الجزء الاول بمنزلة زا من زید اما اذا لم یکن علما فیما ان اللفظ من حیث انه مضاف اتم بدون المضاف الیه کما قال الفاضل اللاری ولا نقل ان مجموع المضاف والمضاف الیه یفید المعنی العلمی لاشتراط العلمیة فی الترخیم کما قال العلوی کیف نقول لم قد قال المص وان یکون اما علما او بتاء التانیث فافهم ۱۲ تحفه ۵۵ بالنظر الی اللفظ بل ظاهرا اذا لم یکن المرکب الاضافی علما اما اذا کان علما فلان المرکب الاضافی یراعی حال جزئیه قبل العلمیة فی استقلال کل من الجزئین باعرابه ۱۲ تحفه ۵۶ قوله ولا مستغاثا اه بعض

[illegible]

هو من خصائص المنادى واما عدم كونه بالالف فلان الزيادة في اخره للغرض المطلوب وهو
الاستغاثة والحذف ينافيه فان قيل كما يشترط ان لا يكون المنادى مستغاثا فكذلك كذلك
يشترط ان لا يكون مندوبا فلم لم يتعرض المصنف لنفيه قلنا المندوب غير داخل في المنادى
عند المص وهذه الشروط شروط ترخيم المنادى ولو سلم ان المندوب داخل في المنادى فوجه
اشتراطه ظاهر وهو ان المطلوب في اخره زيادة لمد الصوت والحذف ينافيه ولا جملة
لان الجمل تجري مجرى الامثال فلا تغير فيها كما لا تغير في الامثال ويكون اي المنادى المرخم
اما علما زائدا على ثلثة احرف اما كونه علما فلان العلم لشهرة امره يكون فيه ما يبقى دليلا على
ما القى واما كونه زائدا على ثلثة احرف فلئلا يلزم النقصان على القدر الصالح للكلمة
بالترخيم واما بتاء التانيث ان لم يكن علما ولا زائدا على ثلثة احرف لان وضع التاء على
الزوال فيكفي لسقوطه ادنى مقتضى لسقوط فان قيل هذا ينتقض بنحو يا صاح و
يا صاحب لانه ليس بعلم ولا متلبسا بتاء التانيث مع انه يرخم فيه قلنا انه شاذ ولا اعتبار
له والوجه مع الشذوذ كثرة استعماله منادى لما فرغ المصنف من بيان شرائط الترخيم شرع في
بيان كمية المرخم فقال فان كان في اخره زيادتان في حكم الواحد يعني انهما زيدتا معا كاسماء اذا
جعلتها فعلاء ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف لئلا يلزم نقص الاسم عن اقل من
ابنية المعرب حذفتا اي الحرفان في كلا القسمين اما في الاول فلمطابقة الرفع بالوضع واما في
الثاني فلئلا يصدق المثل المشهور وهو قولهم صلت على الاسد بلت عن النقد فان قيل هذا ينتقض
بنحو سعلاة لان في اخره حرف صحيح قبله مدة مع انه لا يحذف فيه الحرفان قلنا المراد بالصحيح الصحيح الاصلي
والتاء زائدة فان قيل هذا ينتقض بنحو عود ومر لانه ليس في اخرهما حرف صحيح مع انه يحذف فيهما الحرفان

---

[51] قوله او حرف صحيح اي اصلي حقيقة او حكما قبله مدة زائدة ١٢ تحفة [52] قوله لئلا يلزم نقص الاسم المعرب وان كان باعتبار الاصل فانهم ١٢ تحفة [53] قوله فلمطابقة الرفع بالوضع يعني انهما كما زيدتا معا حذفتا معا ١٢ تحفة [54] قوله المثل المشهور اعترض عليه بان آخر المنادى اذا كان حرفا صحيحا غير اصلي قبله مدة اصلية ترخم حرف واحد فقط فيرد المثل السائر كذا قال مولانا ابو البقاء اقول لما كان آخر المنادى حرفا صحيحا غير اصلي كان كانه كلمة مستقلة برأسها ولا يلزم من حذف كلمة مستقلة حذف حرف قبلها ١٢ تحفة

[55] قوله المراد بالصحيح آه لتبادر الذهن اليه لان الحرف الصحيح يكون اصليا غالبا ١٢ تحفة خادميه۔

قلنا الصحيح اعم من ان يكون حقيقة او حكما والحرف الاخير منهما وان لم يكن صحيحا حقيقة لكنه صحيح حكما لانه فی حكم الصحيح فی الاصالة فان قيل هذا ينتقض بنحو مختار لان فی اخره حرف صحيح ماقبله مدة مع انه لا يحذف الحرفان الاخيران قلنا المراد بالمدة[٥١] الزائدة وهذه المدة مدة اصلية وان كان مركبا من[٥٢] غير المركب الاسنادی والاضافی حذف الاسم الاخير لانه بمنزلة تاء التانيث فی العروض والطرو وان كان غير ذلك فحرف واحد[٥٣] لعدم موجب حذف الزائد وهو ای المنادی المرخم فی حكم المنادی الثابت علی الاكثر لان المحذوف كالملفوظ فيكون اخره كالوسط[٥٤] حكما فيقال يا حار بكسر الراء ويا ثمو بسكون الواو المتطرفة قبلها ضمة ويا كروا بواو متحركة قبلها فتحة وقد يجعل اسما برأسه فی الاعراب والبناء علی الاستعمال الاقل بجعل المحذوف نسيا منسيا فيقال يا حار بضم الراء لانه منادی مفرد معرفة والمنادی المفرد المعرفة مبنی علی الضمة فينبغی ان يبنی علی الضمة ويا ثمی بقلب الواو ياء وابدال الضمة بالكسرة لان الواو وقعت فی الطرف وما قبلها ضمة والواو[٥٥] اذا وقعت فی الطرف قلبت ياء وضمة ما قبلها ابدلت بالكسرة لمناسبة الياء ويا كرا بقلب الواو الفا بسبب انتفاء مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو وقد[٥٦] استعملوا صيغة النداء وهی يا خاصة لان يا اشهر من بين صيغ النداء فهی اولی بالتعميم فی المندوب والمندوب فی اللغة ميت يبكی عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس

---

[٥١] قوله بالمدة الزائدة لتبادره الی الذهن لغلبتها وكثرتها ١٢ تحفه

[٥٢] قوله من غير المركب الاسنادی والاضافی لان حالهما فتذكر ١٢ تحفه

[٥٣] قوله لعدم موجب الحذف ای لحصول القصر وهو التخفيف وعدم موجب الحذف فافهم ١٢ تحفه

[٥٤] قوله كالوسط حكما آه فلا يتغير عن حاله بل يبقی علی حاله السابق ١٢ تحفه

[٥٥] قوله والواو آه ای الواو الاصلی يعنی لا يكون بدلا عن حرف آخر فلا يرد نحو كفو لانه بدل من الهمزة اذ اصله كفؤ علی ما فی الكنز فابدل كما فی موجل ولا يتغير كالحركات فلا يرد الواو المتغيرة ١٢ تحفه

[٥٦] قوله وقد استعملوا صيغة النداء فی المندوب آه قال مولانا عصام الدين لا وجه لايراد المندوب فی اثناء مباحث المنادی مع الفصل بينه وبين مباحثه فالاولی ان يؤخر عن بحث المنادی انتهی اقول لو تأخر عن بحث المنادی لتوهم انه بحث مستقل لا ملحق بالمنادی فيكون مواضع الحذف الوجوبی خمسة لا اربعة وهو خلاف ما تقرر عند القوم فلهذا اورد فی اثناء مباحث المنادی ولم يقل وقد استعملوا يا فی المندوب مع كونه اخصر اشارة الی انها موضوعة للنداء مجازا فی الندبة ١٢ تحفه خادميه

على ان موته امر عظيم ويعذروه فى البكاء ويشاركوه فى التفجع عليه فى الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فان قيل ان حكم المندوب كحكم المنادى المفرد المعرفة فى الاعراب والبناء فالحامل عليهم فى عدم اندراجه فى المنادى فاجاب المص بقوله واختص اى امتاز المندوب من المنادى بوا وحكمه اى المندوب فى الاعراب والبناء حكم المنادى بشرط وقوعه على صورة قسم من اقسام المنادى فلا يرد عليه النكرة ولك زيادة الالف فى آخره لمد الصوت المطلوب فى الندبة فان قيل بتقدير زيادة الالف يلزم الالتباس بين ندبة غلام المخاطب والمخاطبة وبين ندبة غلام المثنى وندبة غلام الجمع فاجاب المص بقوله فان خفت اللبس بتقدير زيادة الف فى آخره عدلت عن الالف الى حرف كان حركة آخر المندوب من جنسه قلت واغلامكيه وواغلامكموه ولك الهاء فى الوقف لحفظ الذات ولا يندب الا المعروف ليعذر النادب بسبب معرفة المندوب فى الندبة فلا يقال وارجلاه اذ لم يشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص وامتنع وازيد الطويلاه يعنى امتنع الحاق الالف فى آخر صفة المندوب خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف بآخر صفة المندوب ولانه لما جاز الحاق الالف بآخر ما اضيف اليه المندوب مع ان بين المضاف والمضاف اليه المغايرة بالذات جاز الحاق الالف بآخر صفة المندوب بالطريق الاولى لاتحادهما بالذات والآخر بدليل قولهم واجمجمتى

---

۵۱ قوله فان قيل آه اقول هذا الاعتراض من قبيل آب اندیدی موزه کشیدی ۱۲ تحفه ۵۲ قوله قلت واغلامكيه قيل نبه بهذا المثال على جواز ندبة المضاف الى المخاطب على خلاف المنادى فانه لا يجوز اذا سمى لخطاب الاثنين فى كلام واحد من غير تثنية او جمع عطف فلا يمكن يكون هذا ماشيا الى اخراج المندوب عن المنادى وعدم جعله منادى على ضرب من الدعوى والتعويل كما فى ياجبال كذا قال مولانا نور الحق ۱۲ تحفه

۵۳ قوله واغلامكموه فى ندبة المخاطبين انما زيدت الواو اذ الميم اصلها الضم كما قرر فى كتب ام العلوم لكن فى زيادة الواو كلام فتامل ۱۲ تحفه

۵۴ قوله خلافا ليونس مع موافقة الكوفيين كذا فى الرضى وقال سيبويه فى كتابه فى باب ما لا تلحقه الالف التى تلحق المندوب اما يونس فيلحق الصفة الالف فيقول وازيد الظريفاه وواجمجمتى الشاميتيناه وزعم الخليل ان هذا خطاء انتهى ۱۲ تحفه ۵۵ قوله بدليل قولهم آه قال مولانا عبد الرحمن رحمه الله اعلم ان الحاق الالف على آخر صفة المندوب فى هذا المثال على تقدير كون الياء فى جمجمتى مشددة بان كان احدهما ياء النسبة كما فى النسخة الموجودة عندى اقول لعل هذا سهو من الناسخ والعبارة هكذا بان كان احدهما ياء التثنية وثانيهما ياء المتكلم فانه مضاف اليه ولو كانت مخففة فيكون الحاق الالف بآخر المضاف اليه انتهى اقول لا يخفى على من له ادنى مسكة فضلا عن الفضلاء ان على هذا يلزم ان يقال الشاميتيناه بعد ان التاء والهاء والنون هذا كما ترى ورده خط التثنية وكما لا يخفى على الناظر فافهم ولا تكن من اهل الجدال العناد وهذا فضل يؤتى به من يشاء من العباد ۱۲ تحفه

الشامیتناه قلنا لا یلزم من جواز الحاق الالف باخر ما اضیف الیه المندوب جواز الحاق الالف باخر صفة المندوب لان الاتصال بین المضاف والمضاف الیه وان کان انقص فی المعنی لکنه اتم فی اللفظ والاتصال بین الصفة والموصوف وان کان اتم فی المعنی لکنه انقص فی اللفظ والنظر الیه عند النحوی بحث الالفاظ لا المعانی واما قوله وا جمجمتی الشامیتیناه فشاذ لا اعتبار له ونحو فی حذف حرف النداء للتخفیف الا مع اسم الجنس لان اسم الجنس لا یکثر نداؤه مثل نداء العلم فلا یستبق الذهن الی کونه منادی علی تقدیر حذف حرف النداء والاشارة[51] لانه بمنزلة اسم الجنس فی الابهام والمستغاث والمندوب[52] لان المطلوب فی اخرهما الزیادة وطول الکلام والحذف ینافیهما والبواقی من المعارف التی یجوز معها حذف حرف النداء اربعة احدها العلم سواء مع ابدال المیم المشددة نحو اللهم[53] او بغیره نحو یوسف اعرض عن هذا وثانیها لفظة ای الموصوف بذی اللام نحو ایها الرجل وبموصوف ذی اللام نحو ایهذا الرجل وثالثها المضاف الی مطلق المعرفة نحو غلام زید افعل کذا ورابعها الموصول نحو من لا یزال محسنا احسن الی فان قیل انکم قلتم ان حذف حرف النداء لا یجوز مع اسم الجنس فهذه القاعدة منقوضة بنحو اصبح لیل[54] وافتد مخنوق[55]

---

[51] قوله والاشارة الکوفیون جوزوا حذف حرف النداء مع اسم الاشارة اعتبارا بکونه معرفة قبل النداء واستدلوا بقوله تعالی ثم انتم هؤلاء تقتلون واجاب البصریون بان هؤلاء خبر المبتدا وهو منصوب باضمار اعنی ویکون انتم تقتلون خبره کذا فی بعض الشروح ۱۲ تحفه

[52] قوله والمندوب اقول وقد یحذف حرف النداء مع المندوب کما فی قوله تعالی ونادی نوح ن ابنه علی قراءة کذا قال القاضی البیضاوی ۱۲ تحفه

[53] قوله نحو اللهم فالمیم بدل عن یا اخر تبرکا باسم الله تعالی وانما عوض المیم دون غیره لان المیم ایضا یجیء للتعریف فناسب ان یکون عوضا من حرف النداء الذی هو للتعریف ووجه تکریره لا یخفی وقال الکوفیون اصله یا الله امنا بالخیر فخفف ورد بانک تقول لا یوهم بالخیر ولا یوصف اللهم عند سیبویه اجاز المبرد وصفه بدلیل اللهم فاطر السموات وهو عند سیبویه علی الاستیناف ۱۲ تحفه

[54] قوله اصبح لیل ای صر صبحا یا لیل قالته امرأة امرء القیس ابن الحجر الکندی حین طال علیها اللیل مع کراهتها ایاه فجعلت تخاطبه وتقول اصبح یا فتی فلم ینبعث عنها فعادت الی خطاب اللیل فلما اصبح سألها عن سبب کراهته فقالت له لانک ثقیل الصدر خفیف العجز سریع الاراقة بطیء الافاقة فلما سمع ذلک منها طلقها فاخذت العرب مثلا یضرب فی شدة طلب الشیء وقیل یستعمله المغموم ۱۲ تحفه

[55] قوله افتد مخنوق قاله شخص وقع فی اللیل علی سلیک بن سلکة وهو نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق فقال السلیک اللیل طویل وانت مقمر ای انت آمن من ان احتالک فدیاء استعجالک فی الاسیر ثم ضغط سلیک فضرط فقال سلیک اضرطا وانت الاعلی فصار مثلا یضرب فی حث النفس علی التخلیص من الشدة اشد المعنی اعط فدیة یا مخنوق ۱۲ تحفه ٥ کہ فریب دہم ترا ٥ پس در کدام چیز شتابی تو هست در قیدی ۱۲

واما باعتبار مبتدأ الجملتين فالصغرى قريبة والكبرى بعيدة ويجب النصب بعد حرف الشرط
وحرف التحضيض لان حرف الشرط وحرف التحضيض لا تدخلان الا على الفعل
وجوبا[1] وههنا ليس الفعل ملفوظا فعلم انه مقدر فان قيل قد تقرر فيما سبق
ان الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف الاستفهام ففيه اختيار النصب فهذه القاعدة
منقوضة بنحو ازيدٌ ذُهِبَ به لان زيدا وقع بعد حرف الاستفهام مع انه تعين فيه الرفع
فاجاب المصنف بقوله وليس مثل ازيدٌ ذُهِبَ به منه اى من باب ما اضمر عامله لان الشرط فيما
اضمر عامله ان يكون المفسر ممكن التسليط وليس الفعل ههنا ممكن التسليط لان ذُهِبَ فعل
لازم وهو لا يعمل النصب بناء على المفعولية فان قيل ينبغي ان يُقَدَّرَ اُذْهِبَ قلنا ان اُذْهِبَ فعل
مجهول وهو ايضا لا يعمل النصب بالمفعولية فان قيل ينبغي ان يقدر مناسب آخر اعنى[2] اَذْهَبَ
على صيغة المعلوم او يلابس قلنا المراد بالمناسب ما يكون مرادف الفعل المذكور او لازما
مع اتحاد المسند اليه وليس[3] ههنا اتحاد المسند اليه فالرفع[4] واجب فان قيل انكم
قلتم ان الاسم المذكور اذا وجد فيه القرينتان المصححتان من الجانبين لكن القرينة المصححة
للرفع اقوى من القرينة المصححة للنصب ففيه اختيار الرفع وهذه القاعدة منقوضة
بمثل قوله تعالى كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوْهُ فِي الزُّبُرِ لانه من هذا القبيل مع انه تعين فيه الرفع فاجاب
المصنف بقوله وكذا كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوْهُ فِي الزُّبُرِ لانه ليس من هذا القبيل اى من باب الاضمار على شريطة
التفسير لان الشرط فيما اضمر عامله ان يكون الفعل المفسر ممكن التسليط وههنا ليس الفعل ممكن
التسليط لانه لو كان ممكن التسليط لكان المعنى فعلوا كُلَّ شَيْءٍ فِي الزُّبُرِ فيلزم فساد المعنى

---

[1] قوله بعد حرف الشرط ولم يذكر اسماء الشرط لان كان نصب اسم المحذر واجبا بعدها لان الاشتغال بعدها لا يتسع فی سعة الكلام بل عند الضرورة ١٢ تحفه

[2] قوله اعنى اذهب على صيغة المعلوم آه فيكون تقديره زيدا يلابسه الذهاب او يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد ١٢ تحفه

[3] قوله وليس ههنا اتحاد المسند اليه فی المثال الاول هو الذهاب وهو فاعل وفی الثالث والثانی هو احد وهو ايضا فاعل مع ان المسند اليه هو المفسر الذی هو ذهب به هو الضمير فی قوله به وهو مفعول ما لم يسم فاعله ١٢ تحفه

[4] قوله فالرفع واجب وانما لم يقل الاستاذ العلام بالابتداء كما قال الشارح العلام لئلا يرد عليه انه يجوز ان يكون مرفوعا باذهب المقدر لرعاية الاستفهام طالبا لصدر الكلام ١٢ تحفه خادميه

[illegible]

لانّ[1] الزبر ليس محلا لفعل العباد بل هو محل لفعل كرام الكاتبين وهو كناية عن افعالهم بدليل قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر فان قيل انكم قلتم ان الاسم المذكور اذا وقع قبل الامر والنهي ففيه اختيار النصب فهذه[2] القاعدة منقوضة بقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة لان الزانية واقعة قبل الامر وهو فاجلدوا مع ان القراء اتفقوا برفع الزانية فتمحلوا النحاة لاخراج هذه الآية عن هذه القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء بمعنى الشرط اي مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لان اللام في الزانية لام موصولة ومبتدأ متضمن لمعنى الشرط وزانية صلته والفاء في فاجلدوا فاء جزائية ومثل هذه الفاء يمنع عمل ما بعدها في ما قبلها فلا يكون ممكن التسليط والشرط في ما اضمر عامله ان يكون الفعل المفسر ممكن التسليط وجملتان عند سيبويه لان الزانية مبتدأ محذوف المضاف وهو الحكم وخبره ايضا محذوف وهو فيما سيتلى عليكم فيكون التقدير وحكم الزانية والزاني فيما سيتلى عليكم وقوله فاجلدوا جملة ثانية وردت لبيان الحكم الموعود وجزء احدى الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فلا يكون ممكن التسليط

---

[1] قوله لان الزبر آه قال الحافظ يمكن ردّ ذلك فان فعلهم فيها كناية عن عدم التاخير كانهم فعلوا فيها بعينه مبالغة انتهى اقول انما يرد ما قال الاستاذ لو كان في الزبر متعلقا بفعلوا وان كان صفة لشيء فلا كما لا يخفى نعم يرد عليه انه على هذا يلزم ان يكون في صحائف اعمالهم قبل افعالهم بناء على قاعدتهم وهي انه اذا تعلق الفعل او شبهه لشيء مقيد بقيد يكون تقييده بذلك القيد قبل تعلقه وهذا ممنوع وهذا المنع من استاذ استاذ العلام اسكنه الله بحابح دار السلام ناقلا من صاحب المدارك لا ما قال الناظرين على التقدير الذي ذكرنا اي ليس المقصود من الآية الكريمة هذا اي وان كان معنى مستقيما فلعله غفل عن احد ما ذكرنا والا فاستقامة المعنى بعيد جدا افافهم وكن ممن ينظر ويراه بديا ١٢ تحفه

[2] قوله منقوضة بقوله تعالى فيه ان الاشتغال بالضمير او المتعلق وكلاهما مفقودان اما الاول فظاهر واما الثاني فلان كل واحد عبارة عن الزانية والزاني والمتعلق يجب ان يكون غير المتعلق ويمكن ان يقال انه داخل في الصورة الاولى من الاشتغال والمراد بالضمير اعم من ان يكون حقيقة او حكما ولفظ كل واحد منهما في حكم الضمير لانه عبارة عن الزانية والزاني المتقدمين عليه في الذكر كما ان لفظ هما عبارة عنهما ويمكن ادخاله في الثانية باعتبار التغاير اللفظي بل المفهومي ولهذا اضيف الى ضميرهما وان تاملت في ما ذكرنا من وجوه المتعلق فلا يخفى عليك ههنا شيء ١٢ تحفه خادميه

واطرق كرا لانه اسم جنس مع ان حذف حرف النداء منه جائز فاجاب المصنف
بقوله وشذ اى حذف حرف النداء مع اسم الجنس في مثل هذا التركيب اصبح ليل وافتد
مخنوق واطرق كرا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا اى حذفا جائزا نحو الا
يا ٥١ اسجدوا فالقرينة عليه دخول حرف النداء لان حرف النداء لا يدخل الا على الاسم وههنا دخل
على الفعل فعلم ان المنادى محذوف اعنى القوم وهؤلاء فيكون التقدير الا يا قوم
اسجدوا والثالث ما اضمر عامله اى الثالث من المواضع الاربعة المذكورة الواجب ٥٢
فيه حذف الفعل الناصب للمفعول به بالحذف الوجوبي القياسي ما اى كل مفعول به اضمر عامله
اى قدر عامله الناصب على شريطة ٥٣ التفسير اى على شرط تفسير العامل فيما بعده فالشريطة
بمعنى الشرط واضافة الشرط الى التفسير بيانية فيكون حاصل المعنى هكذا الثالث
ما اضمر عامله بناء على شرط هو تفسير العامل فيما بعده فههنا الحذف واجب لئلا يلزم الجمع بين
المفسِّر والمفسَّر فان قيل ان كلمة ما لا تخلو اما عبارة عن المفعول به او عن المفعول المطلق
فعلى الاول يلزم تعريف الخاص بالعام وهو باطل وعلى الثاني لا يكون التعريف مانعا عن
دخول الغير فيه لانه دخل فيه المفعول فيه في نحو هذا التركيب يوم الجمعة صمت فيه
قلنا ان كلمة ما عبارة عن المفعول به والمراد بكل اسم هو المفعول به مجازا من قبيل ذكر
العام وارادة الخاص وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه اى فارغ كل واحد
منهما عن العمل في ذلك الاسم بضميره اى بسبب تسليطهما بالعمل في ضمير ذلك الاسم
او متعلقه اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره بحيث لو سلط بمجرد رفع

---

٥١ قوله الا يا اسجدوا هذا اذا كان الا بالتخفيف اما اذا كان بالتشديد فلا يكون مما نحن فيه بل يكون ح مركبا من ان الناصبة المصدرية ولا النافية ويسجدوا فعلا مضارعا سقط نونه بأن وعلى الاول الا حرف تنبيه ويا حرف نداء واسجدوا امر حاضر ١٢ تحفه

٥٢ قوله الواجب فيه حذف الفعل الناصب الغرض انه لم يعبر العامل ههنا بل الفعل بعد المنصوب يعمل فيه وفي ضميره لو سلط عليه والا فالعامل فيه ما يدل عليه الفعل الذي بعده ويفسره ففي زيدا مررت به جاوزت المفهوم من مررت من غير تقدير ومررت يفسره ١٢ تحفه

٥٣ قوله الشريطة بمعنى الشرط ويحتمل ان يكون فعيلة بمعنى مفعول والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية او للتانيث بجعلها منقولة من المجاري على موصوف محذوف هو الصلة كذا قال مولانا نور الحق ١٢ تحفه خادميه

هذا الاشتغال عليه أي على ذلك الاسم هو أي الفعل أو شبهه أو مناسبه في الترادف واللزوم لنصبه على المفعولية فإن قيل هذا التعريف لا يكون جامعًا لافراده لانه خرج منه ما اضمر عامله في نحو زيدًا عمرو ضربه زيدًا انت ضاربه لانه ليس بعده فعل او شبهه قلنا معنى البعدية ان يكون الفعل او شبهه جزءا او اقعًا من الكلام الواقع بعده ما اضمر عامله لا انه يليه فإن قيل المشتغل لا يخلو اما بمعنى الفراغ او بمعنى التسليط فعلى الاول يصح تعديته بعن لا بالباء وعلى الثاني يصح تعديته بالباء لا بعن قلنا ههنا مشتغلان[1] احدهما مذكور والآخر مقدر فالمذكور بمعنى الفراغ متعد بعن والمقدر بمعنى التسليط متعد بالباء فإن قيل[2] هذا التعريف لا يكون مانعًا عن دخول الغير لانه دخل فيه المبتدأ في مثل زيدٌ ضربته لان بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس ما اضمر عامله قلنا الشرط في ما اضمر عامله ان يكون المانع من عمل الفعل فيه مجرد اشتغاله بالضمير والمانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد[3] اشتغاله بالضمير بل معه امر آخر وهو عمل العامل المعنوي اعني الرفع بالابتدائية فإن قيل[4] هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه خبر كان في مثل زيدًا كنت اياه لان بعده فعل مشتغل عنه بضمير لو سلط عليه

---

[1] قوله مشتغلان آه اقول لا حاجة الى ما قال الاستاذ بل لا يجوز عندهم فالصواب ان يقال انهما متعلقان بمشتغل المذكور ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان تعلق عنه به باعتبار تضمينه معنى الفراغ وتعلق به باعتبار معناه الاصلي اعني التسليط كما اشار الشارح اليه بقوله وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم ومتعلقه فارغا عن العمل فيه قال مولانا عصام قوله عنه متعلق بالمشتغل على تضمين معنى الفراغ والاعراض ويستحسن جعل الاشتغال بمعنى الاعراض لتعلق المجرور الثاني به انتهى فافهم ولا تكن من اهل العجب ١٢ تحفه

[2] قوله فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المبتدأ آه اقول اعجب من الاستاذ العلام الاعتراض منه على جامعية التعريف في هذا المقام مع تصريحه في ما مضى من المرام بان المراد بالاسم في التعريف المفعول به لا العام فالمبتدأ لو لا يكون داخلا في الجنس فلا بد للاخراج منه كما لا يخفى على ذوي الافهام فافهم ولا تكن ممن يقول انه مخالف لما عليه الاعلام اللهم الا ان يقال انه الى به باعتبار العنوان وظاهر الكلام ١٢ تحفه

[3] قوله مجرد اشتغاله قد يقال انه مجرد رفع الاشتغال لا ينصب بل لا بد مع ذلك من تفريغه عن العامل المقدر اذ لا يجوز في معمول عامل عاملين الا ان يكون المراد انه يصلح اعتبار عمله في الاسم المذكور وليس في الكلام المانع عن نصبه اياه فافهم كذا قال مولانا نور الحق ١٢ تحفه

[4] قوله فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير آه اقول فيه امر فتذكر ولا تغفل اعلم ان فوائد القيود بعد ملاحظة ما قال الاستاذ العلام لا يخفى على ذوي التبصرة ١٢ تحفه خادمية

لنصبه مع انه ليس ما اضمر عامله قلنا المراد بالنصب النصب على المفعولية لا على الخبرية
وههنا على الخبرية لكان فان قيل المثال لتوضيح الممثل والتوضيح يحصل بمثال
واحد فلا حاجة الى تعدد الامثلة قلنا ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثلات
وفي هذا المقام امور اربعة احدها اشتغال الفعل بالضمير ممكن التسليط بعينه
والثاني اشتغال الفعل بالضمير ممكن التسليط باعتبار المرادف والثالث اشتغال الفعل
بالمتعلق ممكن التسليط باعتبار اللازم والرابع اشتغال الفعل بالضمير ممكن التسليط
باعتبار اللازم نحو زيدا ضربته هذا مثال الفعل المشتغل بالضمير الممكن التسليط بعينه
وزيدا مررت به هذا مثال الفعل المشتغل بالضمير الممكن التسليط باعتبار المرادف اي جاوزت
لان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه هذا مثال الفعل
المشتغل بالمتعلق الممكن تسليطه باعتبار اللازم اعني اهنت لان ضرب الغلام يستلزم
الاهانة سيده وزيدا حبست عليه هذا مثال الفعل المشتغل بالضمير الممكن تسليطه
باعتبار اللازم اعني لابست لان حبس الشيء على الشيء يستلزم ملابسة المحبوس عليه
وينصب اي زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت
واهنت ولابست اعلم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير على خمسة
اقسام قسم يختار فيه الرفع مع جواز النصب وقسم يختار فيه النصب مع جواز الرفع وقسم
يتعين فيه الرفع وقسم يتعين فيه النصب وقسم يستوي فيه الامران فقال ويختار فيه الرفع بالابتداء
عند عدم قرينة خلافه فان قيل عند عدم قرينة خلافه تعين الرفع لا اختياره قلنا
المراد بعدم القرينة عدم القرينة المرجحة لا المصححة يعني ان قرينتي الصحة وان
وجدتا من الجانبين لكن القرينة المصححة للرفع اقوى من القرينة المصححة للنصب
كما في زيدا ضربته فان تجرد زيد من العامل اللفظي قرينة مصححة للرفع ووجود عن
ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب لكن القرينة المصححة للرفع اقوى من القرينة

---

[١] قوله في مظان الاضمار آه اي الاسم الواقع في موضع يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع كذا قال الشارح رح في منهية ١٢ تحفه خادمية

المصححة للنصب لما فيها من السلامة عن الحذف او عند وجود قرينة اقوى منهما وايضاً يختار الرفع في هذا الاسم المذكور عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين لكن القرينة المرجحة للرفع اقوى من القرينة المرجحة للنصب يعني كما ان قرينتي الصحة موجودتان من الجانبين كذلك قرينتا الترجيح موجودتان من الجانبين لكن القرينة المرجحة للرفع اقوى من القرينة المرجحة للنصب كاما اي اما الداخلة على ذلك الاسم المذكور مع غير الطلب نحو لقيت القوم اما زيد فاكرمته فتجرد زيد عن العامل اللفظي قرينة مصححة للرفع ووجود ماله صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب ودخول اما قرينة مرجحة للرفع والعطف على الفعلية قرينة مرجحة للنصب لان كلمة اما لا تدخل الا على الاسم غالباً وايضاً تأيد بالسلامة عن الحذف واذا للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فتجرد زيد اه قرينة مصححة للنصب ودخول اذا اه قرينة مرجحة للرفع والعطف اه قرينة مرجحة للنصب لكن القرينة المرجحة للرفع اقوى من القرينة المرجحة للنصب لان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على المبتدأ غالباً وايضاً تأيد بالسلامة عن الحذف فان قيل ههنا يلزم المخالفة عما ذكر في باب الظروف بحيث ان المبتدأ لازم بعد اذا للمفاجاة قلنا المراد بلزوم المبتدأ بعدها غلبة وقوعه بعدها ويختار النصب بالعطف اي بعطف الجملة الواقع ذلك الاسم المذكور فيها على جملة فعلية للتناسب اي لرعاية المناسبة بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيد القيته وبعد حرف النفي اي وايضاً يختار النصب في هذا الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف النفي نحو ما زيداً ضربته و الاستفهام نحو ازيد ضربته

سله قوله كاما اه فان قيل ذكر الطلب يتناول الامر والنهي والاستفهام والتمني والدعاء وغيرها والحكم مخصوص بالامر والنهي والدعاء فكيف اطلق الطلب قيل شرطها امر عام لمدخلها شريطة التفسير ان يصح تسليط المفسر على ما قبله وغير الامر والنهي والدعاء يمتنع تسليطها على ما قبلها لتضمنها صدر الكلام فلا يكون غيرها من هذا الباب فلا حاجة الى التقييد فان قيل لو قال كاما مع الخبر لكان اخصر فما وجه الاطناب قيل لان في قوله غير الطلب اشارة اي تعريض الى انتفاء المعنى المؤثر في اختيار النصب لان المعنى المؤثر في اختيار النصب بعد اما هو الطلب حيث يجزم في الرفع وقوع الطلب خبر المبتدأ وهذا المعنى منتف ههنا اي في غير الطلب فلتخير الرفع كذا في غاية التحقيق ١٢ تحفه

واذا الشرطية نحو اذا عبد الله تلقيه فاكرمه وحيث نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي الامر
والنهي اي قبل الامر والنهي نحو زيدا اضربه وزيدا لا تضربه اذ هي اي هذه المواضع مواقع
الفعل اي مواضع وقوع الفعل غالبا اما في حرف النفي وحرف الاستفهام واذا الشرطية
وحيث الشرطية فلانها لا تدخل الا على الفعل غالبا وفي هذه الصور ليس الفعل ملفوظا
فعلم انه مقدر واما في الامر والنهي فلانه لو كان الاسم مرفوعا بالابتداء لكان الامر والنهي خبرين عنه وهما
من قبيل الانشاءات والانشاء لا يقع خبرا الا بتاويل بعيد وعند خوف لبس المفسر بالصفة اي يختار
النصب في هذا الاسم المذكور عند خوف التباس المفسر بالصفة فان قيل ان التباس المفسر
بالصفة محال لان المفسر في حالة النصب والصفة في حالة الرفع فلا يجتمعان في تركيب واحد قلنا
المراد بالمفسر الخبر لكن اطلاق المفسر عليه بطريق المجاز باعتبار انه يكون مفسرا في حالة النصب مثل انا
كل شيء خلقناه بقدر والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب لو كان الاسم فيه منصوبا بالفعل المقدر
لكان مفيدا للمعنى الصحيح ولو كان الاسم مرفوعا بالابتداء ففيه احتمالان احدهما ان يكون ذلك الاسم مرفوعا
بالابتداء ويكون جميع ما بعده خبره وعلى هذا التقدير يكون مفيدا للمعنى الصحيح والآخر ان يكون ذلك

---

۵۱ قوله واذا الشرطية هذا عند سيبويه والاخفش خلافا للكوفيين في اختيار الرفع بعده لان اذا ليس قرينة النصب لوقوع الجملتين بعده على السواء وخلافا للمبرد في انه يجب بعدها الفعلية فيجب النصب بعدها ۱۲ تحفه

۵۲ قوله اذ هي مواقع الفعل فان قلت كونها مواقع الفعل لا يوجب اختيار النصب لجواز ان يرتفع بالفعل المقدر الذي هو لازم لهذا الفعل فيكون التقدير في نحو اذا زيد قتل اذا قتل زيد ولهذا جوز البعض ان يرتفع الاسم المذكور بعد حرف الشرط وكلمات التحضيض فالدليل ليس مثبت المدعى قلت نعم لكن الاولى مطابقة المفسر بالصيغة للمفسر فافهم ۱۲ تحفه

۵۳ قوله والانشاء لا يقع خبرا آه هذا عند البعض وقيل لا حاجة الى التاويل بل هي محمولة بعد انتهائها ۱۲ تحفه

۵۴ قوله عند خوف آه واما عند تحققه فالنصب واجب فلا يرد انه ينبغي ان يجب النصب اذا التحرز عن اللبس واجب ۱۲ تحفه

۵۵ قوله مثل انا كل شيء خلقناه بقدر اي خلقنا كل موجود من الممكنات مقدرا على وجه المصلحة او مقدرا مكتوبا في اللوح فكل بالنصب الواجب باجماع القراء السبعة المختار عند الكوفية والرفع وان كان مختارا عند البصرية على نحو زيد ضربته الا انه قراءة شاذة موهمة لجعل الفعلية صفة لكل او شيء ومفهومها ان من الاشياء ما لم يخلقه فليس بقدر وذا امر ضعيف عند المفسرين وايضا في مقابلة المنطوق نحو قوله تعالى خلق كل شيء وخالق كل شيء الى غير ذلك فثبت ان فعل العبد الاختياري بخلقه وقدرته تعالى وحده كما قال اهل الحق ولم يثبت بل بطل انه بخلق العبد وقدرته وحده كما قال المعتزلة خذلهم الله تعالى ۱۲ اجامی ح

الاسم مرفوعا بالابتداء ويكون ما بعده قريبا صفة له وما بعده بعيدا خبرا له وعلى هذا
التقدير يكون مفيدا للمعنى الفاسد فههنا اختيار النصب لان جهة النصب خالية عن احتمال المعنى
الفاسد وفي جهة الرفع احتمال المعنى الفاسد وحمل الكلام على طريق خال عن احتمال المعنى الفاسد
اولى من حمله على طريق فيه احتمال المعنى الفاسد ويستوي الامران في مثل زيد قام وعمرو اكرمته
والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب اذا عطف الجملة الواقع ذلك الاسم المذكور فيها على جملة
اخرى هي ذات وجهين اي اسمية باعتبار المبتدأ وفعلية باعتبار الخبر فالعطف على الكبرى
يقتضي الرفع والعطف على الصغرى يقتضي النصب ولا ترجيح لاحدهما على الآخر فان قيل العطف
على الصغرى لا يصح لان الصغرى مشتملة على ضمير عائد الى المبتدأ ولا ضمير في المعطوف قلنا الضمير
اعم من ان يكون لفظا او تقديرا فههنا وان لم يكن الضمير لفظا لكنه تقديرا فيكون التقدير زيد
قام وعمرا اكرمته عنده او في داره فان قيل ينبغي ان يكون ههنا اختيار الرفع لان السلامة
عن الحذف مرجح للرفع قلنا السلامة عن الحذف معارض لقرب المعطوف عليه فان قيل
لا تفاوت بين الصغرى والكبرى في القرب والبعد بل الكبرى ايضا غير مفصولة قلنا
عدم التفاوت بين الصغرى والكبرى في القرب والبعد باعتبار منتهى الجملتين

ف١ قوله وعلى هذا التقدير يكون مفيدا للمعنى الفاسد فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة الله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد وقال مولانا ابو البقاء فيه ان هذا الوهم صحيح لان الواجب وصفاته تعالى من الاشياء الموجودة مع انه غير مخلوقة لله تعالى انتهى اقول اعلم ان الشيء عند اهل السنة والجماعة قد يجيء بمعنى شائيا اي مريدا فيطلق على الواجب وغيره كما قال الله تعالى قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً وقد يجيء بمعنى مشيء اي شيء وجوده فحينئذ لا يطلق على الواجب وصفاته كما قال الله تعالى إِنَّ اللّٰهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ فلم يجز ان يكون الشيء ههنا بالمعنى الثاني فارتفع ما قال مولانا المذكور فافهم ١٢ تحفه

ف٢ قوله عدم التفاوت بين الصغرى والكبرى الخ دفع لما ذهب اليه بعض المتعنتين من ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة ولا يحتاج الى تقدير عنده او في داره قال العلامة التفتازاني في المطول ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من الفحول فانه قال ذلك البعض باشتراط الرفع والنصب على ذلك التقدير مع ان السلامة من الحذف مرجحة الرفع مع انها غير معارض بالقرب الا ان يقال اذا كانت القرينة على المحذوف ظاهرة وكان معنى الكلام منتصبا اليه لا يخفى على احد ان الحذف بلا اختصار وتكثير المعنى بتقليل اللفظ وكان من محسنات الكلام مرجحا فافهم

والشرط فيما اضمر عامله ان يكون الفعل المفسر ممكن التسليط والا اي وان لم يكن الفاء مرتبطة
بمعنى الشرط كما هو مذهب المبرد او لم يكن الآية جملتان كما هو مذهب سيبويه فالمختار النصب
واختيار النصب باطل باتفاق القراء فعلم ان الفاء مرتبطة بمعنى الشرط والآية جملتان

والرابع التحذير وهو في اللغة تخويف الشيء عن الشيء وتبعيده عنه وفي الاصطلاح هو معمول
اي كل اسم عمل فيه النصب على المفعولية بتقدير اتق تحذيرا مما بعده فنصب تحذيرا بناء على انه
مفعول مطلق لفعل محذوف وهو حذر اي حذر ذلك المعمول تحذيرا مما بعده او بناء على انه
مفعول له لفعل محذوف وهو ذكر اي ذكر ذلك المعمول تحذيرا مما بعده فان قيل ان حمل هو معمول على
الاسم لان هو راجع الى التحذير وهو صرف الوصف والمعمول ذات مع الوصف فحينئذ يلزم حمل الذات
مع الوصف على صرف الوصف وهو لا يجوز قلنا ان ضمير هو راجع الى التحذير الاصطلاحي لا الى التحذير
اللغوي بطريق الاستخدام والاستخدام ان يكون للفظ معنيان احدهما اريد عن ذكر الصريح والآخر
اريد حين ارجاع الضمير اليه ولا شك ان للتحذير معنيين معنى لغوي ومعنى اصطلاحي فالاول مراد
عن الذكر الصريح والثاني مراد عن الضمير فان قيل ان تعريف التحذير لا يكون مانعا عن دخول الغير
لانه دخل فيه الضمير المستكن في اتق لانه ايضا معمول بتقدير اتق قلنا المراد بالمعمول معمول
النصب وهذا الضمير معمول الرفع او ذكر المحذر منه مكررا فان قيل ان قوله او ذكر المحذر
منه مكررا على صيغة الفعل عطف على معمول فعلى هذا يلزم عطف الجملة على المفرد وهو لا يجوز
قلنا ان قوله او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة الفعل عطف على حذرا وذكر المقد

---

٥١ قوله الى التحذير اللغوي بطريق الاستخدام آه اقول كلام الشارح خال عن المناقشة لان التحذير وان كان مصدرا في الاصل لكنه صار علما في اصطلاحهم لهذا النوع من المفعول به او مصدر مبني للمفعول والاستخدام في كلام المصنف كيف ومن اين علم ان المراد من التحذير المذكور صريحا معنى لغوي وبدونه شيء آخر فتأمل ولا تكن من اهل غبي ١٢ تحفه ٥٢ قوله معمول النصب فيه مسامحة والمراد اسم عمل فيه النصب بالمفعولية ١٢ تحفه ٥٣ قوله فان قيل ان قوله او ذكر المحذر منه مكررا آه اقول هذا ان قرئ على صيغة المجهول كما هو المشهور على السنة الفحول وان قرئ على صيغة المصدر كما قال مولانا عصام في شرحه فهو اما منصوب عطف على تحذيرا بجعلهما او بجعله وقتيتين او وقتية اي وقت تحذير مما بعده او وقت ذكر المحذر منه مكررا او مرفوع عطف على قوله معمول اي هو المحذر منه المذكور مكررا من قبيل جرد قطيفة فتدبر ١٢ تحفه۔

فان قيل ان عطفه على حذرا وذكر المقدر لا يجوز ايضا لان فيه ضمير راجع الى المعمول لا ضمير راجع اليه في المعطوف قلنا ههنا ايضا ضمير راجع الى المعمول لكن وضع الظاهر موضع الضمير للتنبيه على ان المراد بالمعمول المحذر منه لا المحذر فان قيل ان ايراد كلمة او في التعريف مستنكر لان كلمة او للتشكيك وهو ينافي التعريف قلنا ان كلمة او ههنا للتقسيم لا للتشكيك لان التحذير على قسمين احدهما محذر والآخر محذر منه ثم اعلم ان التحذير اذا كان محذرا فالشرط فيه ذكر المحذر منه لايقاظ المخاطب والتحذير اذا كان محذرا منه فالشرط فيه تكرار المحذر منه لايقاظ المخاطب ثم اعلم ان التحذير اذا كان محذرا فالمحذر منه لا يخلوا اما اسم صريح او اسم تاويلي فان كان اسما صريحا فلذكره طريقان الواو ومن وان كان اسما تاويليا فلذكره طرق ثلثة الواو ومن وتقدير من مثل اياك والاسد هذا مثال لقسم كان التحذير فيه محذرا والمحذر منه اسما صريحا مذكورا بالواو وتقديره هكذا اتق نفسك من الاسد والاسد من نفسك ثم حذف من نفسك من اجزاء المعطوف واكتفى بنفسك في اجزاء المعطوف عليه فيكون التقدير اتق نفسك من الاسد والاسد ثم حذف من الاسد من اجزاء المعطوف عليه واكتفى بالاسد في اجزاء المعطوف فصار اتق نفسك والاسد ثم حذف فاتق لضيق الوقت فلما حذف اتق فحذف النفس ايضا لانها انما اوردت للفصل بين ضميري الفاعل والمفعول الراجعين الى شيء واحد هو المخاطب فبقي ك والاسد ثم المتصل بدل بالمنفصل فصار اياك والاسد واياك وان تحذف هذا مثال لما كان التحذير فيه محذرا والمحذر منه اسم تاويلي مذكور بالواو فان قيل ان داب المصنفين ان يوردوا الامثلة على طبق الممثلات فالظاهر ان الاول مثال للاول والثاني مثال للقسم الثاني فالاول مستقيم والثاني غير مستقيم باعتبار الوجهين الاول لان الشرط في القسم الثاني ان يكون

---

١ قوله ان كلمة او ههنا للتقسيم لا للتشكيك ومثله كثير في كلام الفصحاء والبلغاء كقوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا اعلم ان قوله معمول متناول لغير التحذير ايضا نحو زيدا في جواب من يقول من اضرب فبقوله بتقدير اتق يخرج عنه مثله فان زيدا في المثال المذكور وان كان معمولا لكنه ليس بتقدير اتق بل هو معمول بتقدير اضرب وقوله تحذيرا مما بعده احتراز عن مثل زيدا في جواب من يقول من اتقي فانه معمول بتقدير اتق لكن لا تحذيرا مما بعده فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله فتامل البلقى وانما وجب حذف فعله لعدم الفرصة بتلفظ الفعل ووجود القرينة الدالة عليه وكذا في البواقي ١٢ تحفه

التحذير محذرا منه وههنا التحذير محذر والثاني ان الشرط في القسم الثاني تكرار المحذر
منه وههنا ليس تكرار المحذر منه قلنا ان هذين المثالين مثالان للقسم الاول من التحذير
فان قيل ايراد المثال لتوضيح الممثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فما الحاجة الى تعدد
الامثلة قلنا ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثلات بحيث ان الاول مثال القسم كان التحذير
فيه محذرا والمحذر منه اسماء صريحا مذكورا بالواو والثاني مثال القسم كان التحذير فيه محذرا
والمحذر منه اسما تاويليا مذكورا بالواو فان قيل عطف الاسد على اياك لا يصح لان القاعدة
هي ان عامل المعطوف عليه مقدر في المعطوف فيكون التقدير اتق نفسك من الاسد اتق الاسد من نفسك
واتقاء الاسد من النفس متعذر قلنا اتقاء الاسد من النفس في الحقيقة راجع الى اتقاء
النفس من الاسد والطريق الطريق هذا مثال القسم كان التحذير فيه محذرا منه ويكون
مكررا اي اتق الطريق فان قيل ان تقدير اتق في النوع الاول غير مستقيم لانه فعل
لازم والفعل للازم لا يعمل لنصب المفعولية وتقدير بعد في النوع الثاني غير مستقيم
لان معنے المثال الثاني علے اتقاء النفس عن الطريق لا علے تبعيد الطريق عن النفس

---

[1] قوله فان قيل ان تقدير آه اقول قال سيبويه في كتابه في باب ما جرى منه على الامر والتحذير وذلك قولك اذا كنت تحذر اياك كانك قلت اياك نح واياك باعد واياك اتق وما اشبه ذلك ومن ذلك ان تقول نفسك يا فلان اي اتق نفسك الا ان هذا لا يجوز فيه اظهار ما اضمرت ولكن ذكرته لامثل لك ما لا يظهر اضماره ومن ذلك ايضا قولك اياك والاسد واياي والشر كانه قال اياك فاتقين والاسد وكانه قال اياي لاتقين والشر فاياك متقى والاسد والشر متقيان ومثله اياي وان يحذف احدكم الارنب ومثل اياك واياي رأياه اونح وزعم ان بعضهم يقال له اياك فيقول اياي كانه قال اياي احفظ واحذر وحذفوا الفعل من اياك لكثرة استعمالهم اياه في الكلام فصار بدلا من الفعل انتهى كلام الشريف فهذا يدل على خلاف ما قال الاستاذ وايضا ينادي باعلى نداء على انه لا حاجة الى ما قال الاستاذ من زيادة النفس اعلم انه يستنبط من هذا الكلام مسئلة غريبة لعلها لا تسمع اذن واعية في القرون الخالية وهي انه يجوز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول الراجعين لشيء واحد اذا كان احدهما متصلا بل منفصلا فتدبر ١٢ تحفه

[2] قوله لا على تبعيد آه اقول قال الاستاذ فيما مر آنفا ان اتقاء الاسد من النفس في الحقيقة راجع الى اتقاء النفس من الاسد فمن اين جاء المانع من ان يقال ان تبعيد الطريق عن النفس في الحقيقة راجع الى اتقاء النفس عن الطريق فافهم وكن الهادي للطريق ١٢ تحفه خادميه

فالحق فی الجواب ان یقال وهو معمول لتقدیر بَعِّدْ واتَّقِ فیقدر بَعِّدْ فی جمیع افراد النوع
الاول و فی بعض افراد النوع الثانی نحو نفسک نفسک ویقدر اتّق فی بعض افراد النوع
الثانی نحو الطریق الطریق فان قیل ان التقدیر اتق فی النوع الثانی غیر مستقیم لان اتق
فعل لازم والفعل اللازم لا یعمل النصب بالمفعولیة قلنا ان تقدیر اتق فی بعض افراد النوع
الثانی من باب حذف الایصال فان قیل ینبغی ان یکون تقدیر اتّق فی النوع الاول
ایضًا من باب حذف الایصال قلنا ان حذف الایصال سماعی لا قیاسی فلا یقاس
علیه غیره فان قیل لا نسلم ان نفسک نفسک من افراد النوع الثانی لان الشرط
فی النوع الثانی ان یکون التحذیر محذرا ونفسک محذر لا محذر منه قلنا انّ معنی
نفسک هکذا ابعِدْ نفسک مما یوذیک من التعجب والتکبر فان قیل هذا الجواب غیر دافع
للاعتراض لان نفسک علی هذا التقدیر ایضا محذر منه قلنا ان النفس وان کان محذرا
فی الحقیقة لکنه محذر منه باعتبار اللازم وهو التعجب والتکبر فان قیل تعریف التحذیر
لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه الاسد فی مثل هذا الترکیب ایاک والاسد
لانه خارج عن القسمین اما خروجه عن القسم الاول فلان الشرط فی النوع الاول
ان یکون التحذیر محذرا والاسد محذر منه واما خروجه عن القسم الثانی فلانّ الشرط
فی القسم الثانی تکرار المحذّر منه وههنا لیس تکرار المحذر منه قلنا ان کان الاسد
خارجا عنه فلا ضیر فیه لانه تابع للتحذیر لا عین التحذیر والتوابع خارجة عن الحدود
بدلیل ذکرها فیما بعد وتقول ایاک من الاسد هذا امثال لما کان التحذیر فیه
محذرا ویکون المحذر منه اسما صریحا مذکورا بمنْ ومِنْ ان تحذف هذه امثال لما کان
التحذیر فیه محذرا ویکون المحذر منه اسمًا تاویلیا مذکورا بمن وایاک وان تحذف
بتقدیر من هذا امثال لما کان التحذیر فیه محذرا ویکون المحذر منه اسما تاویلیا
مذکورا بتقدیر من وانما قدّر من فیه لان من من الحروف الجارة وحذف الحروف الجارة مع أنْ وأنّ
قیاسی لان أنْ موصول حرفی وما بعدها صلة والموصول وصلته الجملة تأدی معنی المفرد فیحذف منه من
للتخفیف ولا تقول ایاک الاسد لامتناع تقدیر من مع الاسم الصریح فان قیل

ينبغي ان يكون هذا بتقدير العاطف قلنا حذف الحروف الجارة مع أنْ وأنَّ قياسٌ وبغيرهما شاذ كثير وحذف حرف العطف لم يثبت[1] الا نادرا فلما لم يمكن الحمل على الشاذ الكثير لم يمكن حمله على النادر بالطريق الاولى المفعول[2] فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور والمذكور اعم من ان يكون مطابقة او تضمنا والفعل اعم من يكون لفظا او تقديرا حقيقة كان او شبه الفعل فان قيل المتبادر من الفعل الفعل الاصطلاحي الذي هو المركب من النسبة والزمان والحدث والقابل للذكر ليس الا الحدث فكيف يصح قوله ما فعل فيه فعل مذكور قلنا المراد بالفعل الفعل بالمعنى اللغوي وهو الحدث فان قيل لما كان المراد بالفعل الفعل بالمعنى اللغوي فلا يكون التعريف جامعا لافراده لانه خرج منه المفعول فيه في مثل ضربتُ يوم الجمعة لان الحدث[3] غير مذكور فيه قلنا المذكور اعم من ان يكون مطابقة نحو ضربي يوم الجمعة او في ضمن الفعل نحو ضربت يوم الجمعة فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المفعول فيه في مثل يوم الجمعة صمت فيه لان الحدث لم يكن مذكورا فيه اصلا اي لا مطابقة كما هو الظاهر ولا في ضمن الفعل لعدم الفعل ههنا قلنا الفعل اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وههنا وان لم يكن لفظا لكنه تقديرا فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المفعول فيه في مثل انا ضارب يوم الجمعة لعدم الفعل ههنا لا لفظا ولا تقديرا قلنا الفعل اعم من ان يكون حقيقة او شبهه وههنا وان لم يكن الفعل حقيقة لكنه شبه الفعل

---

[1] قوله لم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت كذا في الرضي ۱۲ تحفه

[2] قوله المفعول فيه فيه ثلاث احتمالات الاول ان يكون مبتدأ خبره مقدم اي ومنه المفعول فيه والثاني ان يكون خبر مبتدأ باعتبار المضاف المحذوف اي هذا باب مفعول فيه والثالث ان يكون مبتدأ وما فعل فيه فعل مذكور الخ خبره وقال بعض الافاضل في بعض الشروح ما حاصله انه تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة اذ يفهم من المفعول فيه ما فعل فيه وبالعكس قلنا هذا من تعريف لفظ بلفظ مرادف اجلى منه ومثل ذلك جائز عند اهل التحقيق كتعريف الوجود بالكون انتهى ۱۲ تحفه

[3] قوله لان الحدث غير مذكور فيه اقول بعد الاقرار والتسليم ان الفعل الاصطلاحي الذي هو المركب من النسبة والزمان والحدث والقابل للذكر ليس الا الحدث فما معنى القول ان الحدث غير مذكور فتدبر ولو لا تضييق المقام لفصلت المرام ۱۲ تحفه

فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المفعول به في مثل
شهود شهدت يوم الجمعة فان يوم الجمعة اسم فُعل فيه فِعلٌ مذكور وهو الشهود فان الشهود
يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة قلنا قيد الحيثية مراد في التعريف وهو ان المفعول
فيه اسم ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لا من حيث انه وقع عليه
فعل مذكور وذكر يوم الجمعة من حيث وقع عليه فعل مذكور لا من حيث انه فعل فيه فعل مذكور فان
قيل لما كان قيد الحيثية مرادا في التعريف فذكر مذكور بلا فائدة قلنا نعم لكن ذكر
مذكور لزيادة تصوير المعرف من زمان او مكان وشرط نصبه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب
الجر في المفعول فيه فظروف الزمان كلها تقبل ذلك اما في الزمان المبهم فلان الزمان
المبهم جزء من مفهوم الفعل فكان مشابها بالمفعول المطلق والمفعول المطلق يوصل الفعل
بالذات فكذا هذا اي الزمان المبهم يوصل الفعل بالذات بلا واسطة في واما
الزمان المحدود فمحمول على الزمان المبهم لاشتراكهما في الذات وهو الزمانية وظروف المكان
ان كان مبهما قبل ذلك اي تقدير في لان المكان المبهم محمول على الزمان المبهم لاشتراكهما
في الوصف وهو الابهام والا اي وان لم يكن مبهما بل هو محدود فلا اي لا يقبل تقدير في
لان المكان المحدود لم يكن محمولا على الزمان المبهم لعدم اشتراكهما لا ذاتا ولا وصفا ونظير المبهم

---

٥١ قوله فذكر مذكور بلا فائدة لانه لا حاجة اليه الا لاخراج مثل يوم الجمعة يوم فاذا اعتبر الحيثية خرج مثل هذا المثال من هذه الحيثية فلا يحتاج الى قوله مذكور كذا قال استاذنا الاستاذ اقول هذا اذا كان قيد الحيثية قيد الفعل وان كان قيد الظاهر وجه الظاهر كان قيد المذكور كما لا يخفى على من طالع الشرح فنسبة عدم الفائدة الى قوله مذكور بلا فائدة وما هذه الا كنسبة عدم الفائدة الى النامي في تعريف الحيوان لان ما يخرجه يخرج المتحرك بالارادة لان المقوم للعالي مقوم للسافل منه كما ترى فافهم اعلم ان قوله ما فعل فيه فصل جنس متناول لقولنا يوم الجمعة يوم طيب فان يوم الجمعة اسم ما فعل فيه فعل فقوله مذكور خرج به عنه مثله ١٢ تحفه

٥٢ قوله اما في الزمان المبهم هو ما لا حد له يحصره سواء كان معرفة او نكرة كحين وزمان ١٢ تحفه خادميه

٥٣ قوله واما الزمان المحدود وهو ماله نهاية يحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر رمضان وغيرها ١٢ تحفه خادميه

٥٤ قوله لان المكان المبهم اعلم ان في تفسير المكان المبهم اقوال شتى والتفصيل يفضي الى التطويل الممل للمفتي والمختار عند الرضي ما مر في الزمان من ان ما لا حد له يحصره فيخرج منه المقادير الممسوحة كفرسخ وميل لاخلاف في انتصابها على الظرفية ١٢ تحفه

من المكان بالجهات الست فان امام زيد مثلا يتناول لجميع ما يقابل وجهه الا انقطاع الارض
فان قيل هذه القاعدة منقوضة على عند ولدى ودون وسوى لانها ليست من الجهات ناتمام
الست مع انها يقدر فيها في فاجاب المصنف بقوله وحمل عليه عند لدى وشبههما
لابهامهما وما يشابههما في الابهام فان قيل القاعدة منقوضة بلفظ المكان لانه محدود
مع انه يقدر فيه في فاجاب المصنف بقوله ولفظ مكان اى كذا محمول على المبهم
المفسر بالجهات الست لفظ المكان لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست فان قيل
القاعدة منقوضة بما وقع بعد دخلت كما في دخلت الدار لان الدار محدود مع انه
يقدر فيه في فاجاب المصنف بقوله وما بعد دخلت اى حمل على المفسر بالجهات
الست ما وقع بعد دخلت لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لابهامها على الاصح قوله
على الاصح احتراز عن المذهب الغير الاصح لان المذهب غير الاصح ان ما بعد دخلت مفعول به
لا مفعول فيه لكن المذهب الاصح ان ما بعد دخلت مفعول فيه والاصل فيه ذكر في لكنه حذف
لكثرة استعماله فان قيل ان خاصة المفعول فيه وقوعه بعد تمام الفعل بالمفعول به
وتمام معنى الدخول لا يكون الا بالدار فعلم انه مفعول به لا مفعول فيه قلنا[1] ان
الدخول فعل لازم والفعل اللازم لا يعمل النصب في المفعول به فعلم انه مفعول فيه لا مفعول به
فان قيل ان بعضا من خواص المفعول فيه ان ينسب الفعل الى مكان خاص لو وقع
فيه يصح ان ينسب الى المكان الذي شامل له ولغيره وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس
كذلك فعلم انه مفعول به لا مفعول فيه قلنا[2] هذا الحكم في كل فعل لم يعتبر في مفهومه
النقل من الخارج الى الداخل ومن الداخل الى الخارج والمعتبر في مفهوم الدخول هو النقل
من الخارج الى الداخل وينصب بفعل مضمر بلا شريطة التفسير فيما بعد نحو يوم الجمعة
في جواب من قال متى صمت وعلى شريطة التفسير فيما بعد نحو يوم الجمعة صمت فيه

---

[1] قوله قلنا آه اقول ان تاملت ادنى تامل علمت اين الجواب من الاعتراض قال مولانا نور الحق يمكن ان يقال هذا الفعل مما يتم معناه بهذا المفعول من غير احتياج الى مفعول به فيصح ان يقع مفعولا فيه فافهم انتهى اقول لقائل ان يقول ما هذا المعنى الا معنى المفعول به لا المفعول فيه ولعله اشار اليه بقوله فافهم ۱۲ تحفه

[2] قوله قلنا هذا الحكم آه لقائل ان يقول قواعد الفن كلية والتخصيص من غير سند ممن يوثق عليه ليس على انه يصح ذلك في دخلت الباب ودخلت الدار ۱۲ تحفه خادميه ۱۰

المفعول له هو ما فعل لاجله ای لقصد تحصیله او بسبب وجوده فعل مذکور اعم من[1] ان یکون حقیقة او حکما فلا یرد الاعتراض علی ما کان فعله مقدرا تادیبا فی جواب من قال ضربت زیدا فقوله مذکور احتراز عن التادیب فی هذا الترکیب اعجبنی التادیب فان فعله غیر مذکور **فان قیل** لا نسلم ان فعله غیر مذکور بل هو مذکور فی الجملة کما فی ضربت زیدا **قلنا** المراد بالمذکور المذکور معه **فان قیل** ان فعله ایضا مذکور معه کما فی ضربت تادیبا **قلنا** المراد بالمذکور معه ما وقع فعله معه فی الترکیب الذی وقع هو فیه **فان قیل** نوقض بمثل اعجبنی التادیب الذی ضربته لاجله لان فعله وقع معه فی الترکیب الذی وقع هو فیه **قلنا**[2] المراد بذکره معه ایراده معه لا یراث الاثر فیه مثل ضربته تادیبا هذا امثال لما فعل لقصد تحصیله فعل مذکور وهو الضرب وقعدت عن الحرب جبنا هذا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل مذکور وهو القعود خلافا للزجاج **فان قیل** ان خلافا مفعول مطلق والشرط فی المفعول المطلق ان یکون معنی الفعل المذکور مشتملا علیه من قبیل اشتمال الکل علی الجزء ولیس قبله الفعل الذی اشتمل معناه علیه **قلنا** الفعل اعم من ان یکون لفظا او تقدیرا وههنا وان لم یکن فعله لفظا لکنه تقدیرا فیکون التقدیر القائل بکون المفعول له معمولا مستقلا غیر داخل فی المفعول المطلق یخالف خلافا للزجاج فانه عنده مصدر **فان قیل** الشرط فی المصدر ان یکون معنی الفعل المذکور مشتملا علیه من قبیل اشتمال الکل علی الجزء ومعنی ضربت مشتمل علی الضرب لا علی التادیب ومعنی قعدت مشتمل علی القعود لا علی الجبن **قلنا** الاشتمال اعم من ان یکون صریحا او تاویلا وههنا وان لم یکن صریحا لکنه تاویلا اذ المعنی عنده فی المثالین المذکورین ادبته بالضرب تادیبا وجبنت فی القعود عن الحرب جبنا **ولقول**

---

[1] قوله اعم آه اقول تعمیم الاستاذ المذکور من الحقیقی والحکمی ههنا ولم یعمم فی المفعول فیه مع انه لابد منه هناک تعمیم هناک المذکور من التضمنی والمطابقی وترک ههنا مع انه من الضروریات ههنا ایضا فتامل وتدبر لا تحفظ

[2] قوله قلنا المراد بذکره معه ایراده آه فیه انه یرد علیه ضرب للتادیب فانه مفعول ما لم یسم فاعله مع انه یصدق علیه انه ذکر لیعمل فیه الا ان یختص العمل بعمل النصب لان الکلام فی المنصوبات فتامل فیه آلم ان قوله ما فعل لاجله جنس شامل للمحدود وغیره وقوله مذکور یخرج غیره نحو التادیب فی اعجبنی التادیب الا تحف

مصدرية مجازا باعتبار المضاف اى ضربته ضرب تاديب وقعدت عن الحرب قعود جبن **ونقول** عن قول الزجاج بان صحة تاويل[1] نوع بنوع اخر لا يخرج الشئ عن حقيقته الا ترى انه يصح تاويل الحال بالظرف مع انه لا يخرج عن حقيقته وشرط نصبه تقدير اللام لان التلفظ باللام يوجب الجر فى المفعول له **فان[2] قيل** كما ان اللام للتعليل كذلك مِنْ والباء وفى للتعليل فلم خص تقدير اللام بالذكر مثال من كما فى قوله تعالى لَوْ اَنْزَلْنَا هٰذَا الْقُرْاٰنَ عَلٰى جَبَلٍ لَّرَاَيْتَهٗ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللّٰهِ ومثال الباء كما فى قوله تعالى فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِيْنَ هَادُوْا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبٰتٍ ومثال فى كما فى قوله[3] عليه السلام ان امرأة دخلت النار فى هرة **قلنا** ان اللام غالب فى تعليلات الافعال وتقدير من والباء وفى ليس غالبا فى تعليلات الافعال فلا يقدروا فما يجوز حذفها اذا كان فعلا اى حدثا لا عينا احترز به عن نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اى[4] يكون فاعل الفعل العامل والمفعول له واحدا احترز به عن نحو جئتك لمجيئك اياى ومقارنا له فى الوجود اى يكون زمان احدهما بعينه زمان الاخر او جزء من زمان الاخر احترز به عن نحو اكرمتك اليوم بوعدك بذلك امس لان المفعول له عند وجود هذه الشرائط يشبه بالمفعول المطلق واليه يوصل الفعل بالذات فكذا اليه فيتعلق به الفعل بلا واسطة تعلق المصدر به **فان قيل** ما الوجه للمصنف حيث لم يكتف بارجاع الضمير المستكن فى يجوز الى تقدير اللام مع انه ادل على المقصود واخصر وخير الكلام ما قل ودل وذكر حذفها **قلنا[5]** التقدير اسقاط عن اللفظ وابقاء فى النية والحذف اسقاط مطلقا سواء كان مع

---

[1] قوله تاويل نوع بنوع آه هذا انما يرد على الزجاج اذا سلم حقيقة المفعول اولا ثم اوله بالمصدر وهو ينفى عن اصل ويقول ان ما زعم الناس كونه مفعولا له فهو داخل فى المصدر بهذا الطريق ١٢ تحفه

[2] قوله فان قيل كما ان اللام للتعليل آه وانما تعرض لوجه تخصيص اللام ههنا ولم يتعرض لوجه تخصيص فى فى المفعول فيه لان مواضع المفعول له كثيرة لانها ثلثة ومواضع المفعول فيه قليلة وهى الباء وحدها فتكون بمنزلة العدم ١٢ تحفه

[3] كما فى قوله عليه السلام ان امرأة هذا الحديث مختصر وكله مذكور فى صحيح البخاري اى فى هرة حبست حتى ماتت من الجوع فلم تكن تطعمها ولا ترسلها فتاكل من خشاش الارض وهى حشرات الارض والعصافير ونحوها ١٢ تحفه

[4] قوله اى يكون آه قال الرضى وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما فى الفاعل وهو الذى يقوى فى ظنى وان كان الاول اغلب انتهى ١٢ تحفه

[5] قوله قلنا آه قال حسن غاية التحقيق قوله حذفها من باب وضع الظاهر موضع المضمر وانما عبر عن التقدير بالحذف للتنبيه على جريان الاصطلاح بالاطلاق كلا اللفظين انتهى ١٢ تحفه

ابقاء فی النیة اولا فلو اکتفی بارجاع الضمیر المستکن فی مجوز الی تقدیر اللام یتوهم الواهم ان الاسقاط عن اللفظ والبقاء فی النیة کلیهما مشروطان بالشروط الآتیة ولیس کذلک بل البقاء اصلا لا یحتاج الی الشرط **المفعول معه** فان[1] قیل ان الضمیر فی معه لا یخلو اما راجع الی اللفظ ال او الی لفظ المفعول فعلی الاول یلزم اضمار الحرف وکون الشیء مضمرا من خواص الاسم وعلی الثانی یلزم معیة الشیء لنفسه وهو باطل قلنا الضمیر راجع الی لفظ ال لکن اللام موصولی بمعنی الذی والمفعول بمعنی فعل فیکون التقدیر الذی فعل معه فان قیل ان فُعِلَ فعلٌ مجهول یقتضی مفعولًا ما لم یسم فاعله فای شیء مفعول ما لم یسم فاعله فی هذا الترکیب قلنا ان مفعول ما لم یسم فاعله فی هذا الترکیب لفظ معه فان قیل ان مفعول ما لم یسم فاعله من قبیل المرفوعات ولفظ معه منصوب قلنا[2] نعم لکنه من قبیل الظروف فالازم نصبها وترکها منصوبا جریا علی ما هو علیه الاکثر وان وقع موقع المرفوع کما فی قوله[3] تعالی لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ قیل[4] فی الجواب قوله مفعول معه من قبیل قول الشاعر ع وقد حیل بین العَیْرِ والنَّزَوَانِ ۔ یعنی

---

[1] قوله فان قیل ان الضمیر الخ اقول یرد علی ما قال الاستاذ ان تخصیص الضمیر ههنا دون المفعول به والمفعول فیه والمفعول له تخصیص بلا مخصص وترجیح بلا مرجح بل الاولی الاول بخلاف ما قال الشارح لانه قال فی قوله معه مفعول ما لم یسم فاعله اسند الیه المفعول الخ فالمقصود بالذات حال معه وانما لم یتعرض لبیان حال به وفیه وله لانها مبنیة فرفعها محلی قطعا بخلاف معه فافهم ۱۲ تحفه

[2] قوله قلنا نعم الخ فی مغنی اللبیب انه اسم بدلیل التنوین فی قولک معًا ودخول الجار فی حکایة سیبویه ذهبت من معه وقراءة بعضهم هٰذَا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ وَذِكْرُ مَنْ قَبْلِي وتسکین عینه لغة غنم وربیعة لا ضرورة خلافا لسیبویه واسمیتها حینئذ باقیة وقول النحاة انها حرف بالاجماع مردود وتستعمل مضافة فتکون ظرفا ولها ثلاثة معان احدها موضع الاجتماع ولهذا یخبر بها عن الذات نحو والله معکم والثانی زمانه نحو جئتک مع العصر والثالث مرادفة عند وعلیه القراءة وحکایة سیبویه السابقتین ومفردة فتنون وتکون وقد جاءت ظرفا وهی فی الافراد بمعنی جمیعا عند ابن مالک وهو خلاف قول ثعلب اذا قلت جاءا جمیعا احتمل ان فعلهما فی وقت واحد وفی وقتین واذا قلت جاءا معا فالوقت واحد وتستعمل للجماعة کما تستعمل للاثنین انتهی ملخصا ۱۲ تحفه

[3] قوله کما فی قوله تعالی وفی البیضاوی ای تقطع وصلکم والبین من الاضداد یستعمل للفصل والوصل وقیل هو ظرف اسند الیه الفعل علی الاتساع والمعنی وقع التقطع بینکم ویشهد له قراءة نافع وغیره بالنصب علی اضمار الفاعل لدلالة ما قبله علیه او اقیم مقام موصوفه واصله لقد تقطع ما بینکم وقد قرئ به ۔ فافهم کذا قال مولانا نور الحق ۱۲ تحفه

[4] قوله قیل فی الجواب قال مولانا عصام وفی السوانح توجیه ثالث وهو ان معه متعلق بمحذوف هو فاعل والظرف قائم مقامه تقدیره الذی فعل کائن مصاحب معه فالظرف فاعل مجازا کما انه خبر مجازا فی نحو زید فی الدار تامل انتهی **اقول** مع قطع النظر من المعنی ان کان الظرف مستقرا لکان عاملا فی الضمیر المستکن فیه ومن شرط عمله الاعتماد علی ما یعتمد علیه اسم الفاعل وهو ههنا منتف کما هو الظاهر ولعله اشار الیه بقوله وفیه تامل فافهم ۱۲ تحفه **خادمیه**۔

كما ان المفعول ما لم يسم فاعله فى هذا التركيب مصدر الفعل المجهول بين ظرف اى حيل
الحيلولة كذلك مفعول ما لم يسم فاعله فى المفعول معه مصدر مفعول معه ظرف اى الذى
فعل فعل بمصاحبته لكن الرأى الاول شريف جدا لموافقة التنزيل هو مذكور بعد
الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا فى الصدور نحو استوى الماء والخشبة او فى الوقوع نحو
كفاك وزيدا درهم لفظا بان يكون الفعل مذكورا او مقدرا فى نظم الكلام او معنى بان يكون
الفعل مستفادا من فحوى الكلام من غير تقدير وتصريح به فى نظم الكلام فان قيل هذا التعريف
لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المعطوف فى مثل هذا التركيب جاء فى زيد وعمرو
وضربت زيدا وعمرا لانه مذكور بعد الواو ومصاحب لمعمول الفعل فى الصدور والوقوع
مع انه ليس مفعولا معه قلنا المراد بمصاحبته لمعمول فعل اشتراكه لمعمول فعل فى
الصدور والوقوع مع اتحاد الزمان نحو سرت وزيدا او المكان نحو لو تركت الناقة وفصيلها
لرضعها فان قيل ان عد المفعول معه من معمولات الفعل لا يصح بل هو منصوب
بالواو كما نص عليه عبد القاهر فى نواصب الاسم قلنا كلام المصنف بناء على مذهب
الجمهور والعامل فيه عند الجمهور الفعل ومعناه بتوسط الواو التى بمعنى مع فان
قيل لم وضع الواو موضع مع قلنا انما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر [illegible]
فان قيل كما ان الواو اخصر كذلك الفاء ايضا اخصر فلم اختار الواو على الفاء
قلنا ان اصل هذا الواو واو العطف التى فيها معنى الجمعية فناسب معنى المعية فان كان
الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان اى كون الاسم معطوفا وكون الاسم مفعولا معه
جائزان لانه ليس المانع من اعتبار الاحتمالين نحو جئت انا وزيد او زيدا فان قيل

له قوله والعامل فيه عند الجمهور آه وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا يعنى عامله المعنوى خلاف الجمهور ومخالفته كما ان العامل المعنوى للمبتدأ التجريد وان اشتبه عليك شيء فارجع الى الرضى فى شرح قول المصنف وما وقع ظرفا فالاكثر آه لعله يزيل الاشتباه وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كانك قلت استوى الماء وصاحب الخشبة وكذا فى غيره وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو وقال الاخفش نصبه نصب الظروف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو فى الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعنى النصب ما بعدها عارية كما اعطى ما بعد الا اذا كان بمعنى غير اعراب نفس غير اعلم ان قوله هو مذكور جنس وقوله بعد الواو اخرج المعمولات كلها سوى الحال بالواو ونحو ضيعته وقوله لمصاحبة اخرج الحال وقوله معمول فعل اخرج نحو كل رجل وضيعته كذا قال مولانا نور الحق وقوله فى ضيعته خلاف للنحوى فانه يجوز نصب المفعول معه عن تمام الاسم كالتمييز ١٢ تحفه

هذا الحکم کما یجری فی الفعل کذلک یجری فی شبه الفعل فلم خص الفعل بهذا الحکم قلنا
المراد بالفعل الامر[1] الذی هو دال علی الحدث و هو اعم من الفعل وشبهه فان قیل
هذا الحکم منقوض بنحو ضربت زیدا وعمرا لان الفعل فیه لفظی والعطف جائز مع انه
تعین فیه العطف قلنا المراد بجواز العطف عدم[2] وجوبه و فی هذا[3] المثال واجب فان قیل
هذه القاعدة منقوضة بنحو جئت وزید لان الفعل فیه لفظی وجاز العطف مع ان فیه تعین
النصب قلنا المراد بجواز العطف هذا المعنی ان لایکون العطف واجبا ولا ممتنعا والعطف فی
هذا المثال ممتنع حاصل الجواب ان المراد بجواز العطف الجواز بمعنی الامکان
الخاص المقتضی لسلب الضرورة عن الجانبین والا تعین النصب فی لا وجه سواه
نحو جئت وزیدا وان کان الفعل معنی وجاز العطف تعین العطف لئلا یلزم الحمل علی
عمل العامل المعنوی مع وجود العامل اللفظی نحو ما لزید وعمرو والا تعین النصب اذ
لا وجه سواه نحو مالک وزیدا وما شانک وعمرا وانما[4] امتنع العطف فیهما اما فی
الصورة الاولی فلان العطف علی الضمیر المجرور بلا اعادة الجار ممتنع فی کلامهم واما
فی الصورة الثانیة فلان مقصود المتکلم السؤال عن شانهما لا عن شان المخاطب
وذات عمرو ولو یجوز العطف لکان السؤال عن شان المخاطب وذات عمرو وهو خلاف
من مقصود المتکلم وانما کان الفعل فی هذه الامثلة معنویا لان المعنی ای معنی
هذه الامثلة المذکورة ما تصنع فان قیل ان دلیل المصنف دلیل علی معنویة
الفعل والمدعی غیر مذکور فی کلام المصنف قلنا ان دلیل المصنف دلیل المدعی
المقدر فیکون التقدیر وانما حکمنا بمعنویة الفعل فی هذه الامثلة لان المعنی

---

[1] قوله الامر الذی الخ یرد علیه انه اذا کان المراد من الفعل الامر الذی ذکر کان فعل المعنوی داخلا فیه لدلالته امر ما علیه فلا حاجة الی قوله او معنی اللهم الا ان یقال انما قال ذلک تمهیدا او توطیة للتفصیل فافهم ۱۲ تحفه

[2] قوله عدم وجوبه ای یعنی المراد من الجواز الامکان الخاص ۱۲ تحفه

[3] قوله وفی هذا المثال واجب لان الاصل فی هذا الواو العطف وانما یعدل عنه للتنصیص علی المراد وهو المصاحبة وفی المثال المذکور لا یمکن التنصیص بالنصب علی المصاحبة لان النصب بالعطف الذی هو الاصل فیلتظهر کذا قال مولانا عبد الرحمن ۱۲ تحفه

[4] قوله وانما آه فالصواب ان یقول انما امتنع العطف فیهما لان العطف ثم لم یجز بعطف امر علی الشان لان المقصود آه کما قال الشارح الا ان یتکلف غایة التکلف ویقال المراد من الصورة الاولی العطف علی الضمیر واطلاق الاولی علیها تغلیب فمن الصورة الثانیة العطف علی الظاهر فتدبر ۱۲ تحفه

ما تصنع فان **قيل** هذا الدليل لا يطابق المدعى لان المدعى معنوية الفعل فى الامثلة الثلثة والدليل يدل على معنوية الفعل فى المثالين الاخرين فقط **قلنا** ان عبارة المص على تقدير المعطوف اى لان المعنى ما تصنع وما يماثله اى ما يصنع **لما فرغ المصنف** عن بيان المفاعيل شرع فى بيان الملحقات بها فقال **الحال** ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به او كلاهما من حيث انه فاعل ومفعول والفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فبذكر الهيئة احترز عن التميز لانه يبين ذات الشئ ولما اضيف الهيئة الى الفاعل والمفعول احترز به عن صفة المبتدأ فى مثل هذا التركيب زيد العالم اخوك لانه يبين الهيئة بغير الفاعل والمفعول **فان قيل** ان تعريف الحال لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه صفة الفاعل والمفعول فى هذا التركيب جاءنى رجل عالم ورأيت رجلا عالما لانها ايضا يبين هيئة الفاعل والمفعول **قلنا** قيد الحيثية مراد فى التعريف اى الحال يبين هيئة الفاعل والمفعول من حيث انه فاعل ومفعول بخلاف صفة الفاعل والمفعول فانها يبين هيئة الفاعل والمفعول لا من حيث انه فاعل ومفعول **فان قيل** ان تعريف الحال لا يكون جامعا للافراد لانه خرج منه الحال فى مثل ضرب زيد عمرا راكبين لانها تبين هيئتهما لا هيئة احدهما **قلنا** كلمة او ههنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع فلا يخرج عنه مثل ضرب زيد عمرا راكبين **فان قيل** ان تعريف الحال لا يكون جامعا للافراد لانه خرج منه الحال عن المفعول المطلق فى مثل ضربت الضرب شديدا وكذا الحال عن المفعول معه فى مثل جئت وزيدا راكبين وكذا الحال عن المضاف اليه فى مثل قوله تعالى بَلْ نَتَّبِعُ مِلَّةَ اِبْرَاهِيْمَ حَنِيْفًا **قلنا** المراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول المطلق لكونه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا الحال عن المفعول معه لان المفعول معه لا يخلو اما مصاحب لمعمول الفعل فى الصدور واما مصاحب لمعمول الفعل فى الوقوع فان كان الاول فهو بمعنى الفاعل وان كان الثانى فهو بمعنى المفعول وكذا الحال عن المضاف اليه اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا ويصح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه

ن بین
ت تبین

فان قيل هذا منقوض بقوله تعالى اَنَّ دَابِرَ هٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوْعٌ مُّصْبِحِيْنَ فان مُصْبِحِيْنَ حال عن المضاف اليه اعنى هٰٓؤُلَآءِ مع انه لا يصح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه **اجيب** عنه ان ههنا وان لم يصح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقام المضاف لكن المضاف جزء من المضاف اليه الحال عن المضاف اليه بعينه حال عن المضاف **فان قيل** الحال اما عن الفاعل وعن المفعول به والدابر فى هذا التركيب ليس فاعلا ولا مفعولا بل هو اسم اَنَّ **قلنا** الدابر فى هذا التركيب مفعول[1] ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن فى مقطوع الراجع الى الدابر لفظا او معنى فالفاعل اللفظى والمفعول اللفظى ما يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج والملفوظ اعم من ان يكون حقيقة او حكما والفاعل المعنوى ما يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار المعنى المستفاد من فحوى الكلام من غير تقدير وتصريح به فى نظم الكتاب مثل ضربت زيدا قائما هذا مثال اللفظى الملفوظ الحقيقى فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد فى الدار قائما هذا مثال اللفظى الملفوظ الحكمى فان فاعلية الضمير المستكن فى الظرف انما هى باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار المعنى الخارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما هذا مثال المعنوى لان مفعولية زيد باعتبار المعنى المستفاد من فحوى الكلام من غير التقدير والتصريح به فى نظم الكلام اعنى اشير وانبه المستفادين من هذا **فان قيل** ينبغى ان يكون اشير وانبه مقدرين فى نظم الكلام فيكون هذا من قبيل الملفوظ الحكمى **قلنا** لو كان اشير وانبه مقدرين فى نظم الكلام لكان مقصود المتكلم هو الاخبار بهما عن نفسه والامر ليس كذلك بل مقصود المتكلم هو الحكم على المشار اليه بالزيدية فعلم ان مفعوليته انما هى باعتبار معنى اشير وانبه الخارج

---

[1] قوله مفعول آه اقول فعلى هذا يلزم ان يصح حال من المبتدا الذى خبره فعل او شبه فعل او ظرف عند المصنف لرجوع الضمير الذى هو فاعل او مفعول اليه والتزامه هذا بعيد وخلاف عن تصريحاتهم فتامل حق التامل لتوصل التحقيق ١٢ تحفة خادمية

عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا عنه فهى معنوية لا لفظية وعاملها الفعل او شبهه او معناه فالفعل ظاهر لا حاجة الى تعريفه وشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه **فان قيل** هذا التعريف لا يكون جامعا للافراد لانه خرج منه اسم الفاعل والمصدر لانهما يعملان عمل الفعل وليس[1] من تركيبه تامل وفى معنى الفعل مذهبان مذهب المصـ ومذهب الشارح فمذهب المصـ ان العامل المعنوى ما يكون له حصة فى اللفظ سواء كان مقدرا فى نظم الكلام او كان مستفادا من فحوى الكلام ومذهب الشارح ان معنى الفعل ما يكون مستفادا من فحوى الكلام من غير تقدير وتصريح به فى نظم الكلام فالعامل فى ضربت زيدا قائما لفظى اتفاقا والعامل فى مثل هذا زيد قائما معنوى اتفاقا والعامل فى مثل زيد فى الدار قائما محل النزاع فعند المصـ العامل فيه معنوى وعند الشارح العامل فيه لفظى وشرطها ان تكون نكرة لان الغرض من الحال تقييد الحدث المنسوب الى ذى الحال وهو يحصل بالنكرة فلا حاجة الى المعرفة وصاحبها معرفة غالبا اى فى غالب المواد لان ذا الحال محكوم عليه فى الواقع والاصل فى المحكوم عليه التعريف **فان قيل** ان قيد غالبا ينافى الشرطية لان الشرط يقتضى عدم جواز التخلف وقيد غالبا يقتضى جواز التخلف وبينهما منافاة **قلنا**[2] ان غالبا ليس قيد الشرط بل هو قيد الاشتراط لان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءنى رجل من بنى تميم فارس اى مغنية عن التعريف مثل غنا المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فِيهَا يُفْرَقُ

---

[1] قوله وليس من تركيبه اقول كيف لا يكون من تركيبه ومعنى تركيبه منه ان يكون ماخوذا من صيغة الفعل ولفظا اى كائنا يشتمل على حروف الفعل ومادته ولا شك ان كل واحد منهما كذلك فلعله اشار اليه بقوله تامل حيث يرد عليه انه خرج منه اسم الفعل انهم قالوا انه داخل فيه ولو قيل بعدم دخوله فيه فعدم الدخل فى معنى الفعل ايضا ظاهر لان معنى الفعل ما يكون مقدرا او مستنبطا من فحوى الكلام على ما قال الاستاذ واسم الفعل ليس بمقدر ولا مستنبط من لفظه بل هو معناه كذا قال مولانا عبد الرحمن فافهم ١٢ تحفه

[2] قوله قلنا ان غالبا ليس قيد الشرط آه اقول الصواب ان يقال ان قوله غالبا قيد الاشتراط كون صاحبها معرفة فقط كما قال الشارح ره فتامل لعله لا يخفى عليك وجه الصواب من الله التوفيق فى كل باب ١٢ تحفه خادميه.

كُلُّ اَمْرٍ حَكِيْمٍ اَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا او وقعت في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا وكان
الحال مقدما على ذي الحال نحو جاءني راكبا رجل او وقع الحال بعد الا نحو جاءني
رجل الا راكبا وثانيهما ما يكون ذو الحال غير هذه الامور المذكورة فغالب موارد وقوع الحال
فيه هو هذا القسم الثاني ووقوع الحال فيه مشروط بكون صاحبها معرفة **وقيل في
الجواب** ان قوله صاحبها معرفة مبتدأ وخبر معطوف على قوله وشرطها ان تكون
نكرة من قبيل عطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية فلا يكون قيد الغالب قيد الشرط حتى
يرد النقض لكن هذا الجواب ضعيف لما فيه صرف الكلام من الظاهر الى خلاف الظاهر
فان قيل انكم قلتم ان الشرط في الحال ان يكون نكرة فهذه القاعدة منقوضة بقول الشاعر
ع وارسلها العراك الخ لان العراك حال مع انه معرفة باللام وبقولهم مررت به وحده
لان وحده حال مع انه معرفة بالاضافة وبقولهم فعلت جهدك لان جهدك حال مع انه
معرفة بالاضافة **فاجاب المصنف** بقوله وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه
متأول بتاويل النكرة من وجهين[51] الاول ان هذه المصادر مصادر للافعال المحذوفة وهذه
الافعال مع المصادر جملة فعلية وقعت احوالا فيكون التقدير ارسلها تعترك[52] العراك ومررت به
ينفرد وحده وفعلت تجتهد جهدك والثاني ان صورتهما وان كانت صورة المعرفة لكنها في المعنى نكرة كما في اللام
الزائدة والاضافة اللفظية فيكون التقدير ارسلها معتركة ومررت به منفردا وفعلت مجتهدا وتمام البيت[53] هذا
شعر وارسلها العراك ولم يذدها ۞ ولم يشفق على نغص الدخال **فان قيل** لا رسالتيصور

---

[51] قوله من وجهين الاول لابي علي والثاني لسيبويه ولما كان وجه ابي علي اظهر قدمه على وجه سيبويه ١٢ تحفه [52] قوله تعترك العراك اشار بتقدير تعترك الى ان مجرد هذا الفعل غير مستعمل ولا يظهر تقديره ينفرد مع انه من غير لفظه ويحد مستعمل في كلامهم قال الشريف في المنهية انوحد مصدر وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة ١٢ تحفه [53] قوله وتمام البيت آه نقل انه خرج لبيد يوما متنزها الى جانب الجبل فرأى في ذيل الجبل حمار الوحش والاتن قد بعث ذلك الحمار الاتن الى الماء هناك ووقف هو على موضع عال ينظر اليها فخاف من صياد يهجم عليها في الماء فلما رأى لبيد ذلك الفعل العجيب وصف بقوله وارسلها العراك الخ وان تأملت فيما تلونا عليك حق التأمل ظهر لك انه لا حاجة الى قول الاستاذ فان قيل الخ ومعنى البيت وفرستاد آن حمار وحش ماده هاى خود را در ان حاليكه آن ماده ها متزاحم بودند ومنع نكرد آن حمار وحش آنها را ازانكه ترسيد آن حمار وحش بر نه تمام شدن آب بجهت آنها بسبب آمدن بعضى ببعضے ١٢ تحفه

ذوی العقول والحمار الوحشی لیس منها قلنا المراد بالارسال البعث **فان قیل** البعث حیا بعد الممات وهذه خاصة الله تعالی قلنا المراد بالبعث تخلیة بین المرسل وما یریده ثم النغص عبارة عن عدم تمام الشرب والدخال هو ان یشرب البعیر ثم یرد من العطن الی الحوض ویدخل بین البعیرین العطشانین لشرب ما بقی **فان قیل** هذا المعنی یتصور فی البعیر والحمار الوحشی ارسالها تنزلا البعیر قلنا المراد بالدخال الدخال بالمعنی اللغوی هو نفس دخول البعض فی البعض **ونقول** ان عبارة الشاعر محمولة علی حذف المضاف فیکون التقدیر هذا علی نغص شرب نغص الدخال فان[1] کان صاحبها نکرة وجب تقدیمها من وجهین الاول ان الحال وذو الحال فی الاصل المبتدأ والخبر والمبتدأ[2] اذا کان نکرة وجب تقدیم الخبر علیه والثانی فلئلا یلتبس الحال بالصفة فی حالة النصب واما غیر حالة النصب فمحمولة[3] علی حالة النصب طردا للباب **فان قیل** هذه القاعدة منقوضة بنحو جاءنی رجل من بنی تمیم فارسا لان ذا الحال فیه نکرة مع انه لا یقدم الحال علیه **قلنا** المراد بالنکرة النکرة المحضة وهذه نکرة مخصصة **فان قیل** هذه القاعدة منقوضة بنحو جاءنی رجل وزید راکبین لان ذا الحال فیه نکرة محضة مع انه لا یقدم الحال علیها قلنا هذا الحکم فیما اذا لم یکن الحال مشترکا بین المعرفة والنکرة وهذه الحال مشترکة[4] بین المعرفة والنکرة

ف۱ قوله فان کان آه قال مولانا نور الحق ینبغی ان یقال والحال مفردا اذ لو کان جملة لوجب الواو دون التقدیم نحو جاءنی رجل وعلی کتفه سیف انتهی اقول لعل المصنف لم یذکر هذا القید لانه فی صدد الحال المفردة حیث قال فیما بعد وقد تکون جملة خبریة ۱۲ تحفه

ف۲ قوله والمبتدأ اذا کان نکرة وجب تقدیم الخبر علیه اذا لم یخصص واما اذا خصص فلا والحال اما عن الفاعل او عن المفعول وکل منهما مخصص بالحکم المتقدم فلا حاجة الی تخصیص آخر قال مولانا عبد الغفور اللهم الا ان یقال الحال حکم فلا یجدی التخصیص الحاصل بالقیاس الی آخر انتهی وفیه تکلف فان المفروض هو تخصیص المحکوم علیه وتقلیل شیوعه بای وجه کان وهو حاصل بتقدیم الفعل فلا حاجة الی تخصیص آخر ۱۲ تحفه

ف۳ قوله محمولة آه لا یقال ح یلزم حمل الکثیر وهو الرفع والجر علی القلیل وهو النصب لانا نقول الحامل لهم علی هذا الحمل لیس حکمه بل الفرار عن الالتباس وضبط الاحوال علی نمط واحد ونهج سالم شکر الله سعیهم ۱۲ تحفه

ف۴ قوله مشترکة آه قال مولانا نور الحق فان صیغة راکبین بمنزلة راکب وراکب فلما ثنی اختصارا فی الکلام لتضمنها حالین کانهما حال عن کل منهما فیکون مشترکة قیل لا حاجة الی هذا القید لان الحال المشترکة صاحبها مجموع المعرفة والنکرة ولیست بنکرة فتقیید النکرة یخرج صاحب الحال المشترکة منه الا ان القول بکون هذه الحال المثنی مشترکا بین رجل وزید لم یکن خالیا عن البعد کما عرفت فلو کان صاحب الحال مجموع المعرفة والنکرة یکون القول بکونها مشترکة ابعد عن الاعتبار الا ان الاولی ان یقال لم یجز تقدیم الحال علیه بل تاخره عن الکلام من نحو فیه الرکب اما اراد کقوله فافهم انتهی اقول القائل مولانا عصام الملة والدین ۱۲ تحفه خادمیه

ولا يتقدم على العامل المعنوي لان العامل المعنوي ضعيف العمل فيعمل في المعمول المتاخر لا في المعمول المتقدم **فان قيل** هذه القاعدة منقوضة بمثل هذا التركيب زيد قائما كعمرو قاعدا لان قائما حال عن زيد والعامل فيه معنوي وهو التشبيه المستفاد من الكاف مع انه قدم على العامل المعنوي **قلنا** هذا التقديم بناء على قاعدة وهي انه اذا وقع حالان من شيئين باعتبارين مختلفين وجب ان يلي كل واحد من الحالين الى صاحبها بخلاف الظرف **فان قيل** ان قوله بخلاف الظرف لا يخلو اما متعلق بالضمير المستكن في يتقدم الراجع الى الحال وبالعامل المعنوي فعلى التقدير الاول يكون المعنى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف فان الظرف يتقدم على العامل المعنوي ثم الظرف لا يخلو اما مندرج في العامل المعنوي اولا فان كان مندرجا في العامل المعنوي كما هو مذهب المصنف فحينئذ[1] يلزم تقديم الشيء على نفسه وهو لا يجوز وان لم يكن مندرجا فيه كما هو مذهب الشارح فلزم الخروج عن المبحث لان بحثنا في تقديم الحال على العامل المعنوي لا في تقديم الظرف عليه وعلى التقدير الثاني يكون المعنى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف لان الحال يتقدم على الظرف ثم الظرف لا يخلو اما مندرج في العامل المعنوي اولا فان كان مندرجا كما هو مذهب المص فينبغي[2] ان يقول الا الظرف للاختصار وان لم يندرج فيه كما هو مذهب الشارح فتخصيصه بالظرف باطل لان الحال كما يقدم على الظرف كذلك يقدم على الفعل وشبهه **قلنا** ان قوله بخلاف الظرف متعلق بالعامل المعنوي والظرف غير مندرج في العامل المعنوي والباء[3] بمعنى في

---

[1] قوله فحينئذ يلزم آه اقول وايضا يلزم الخروج عن المبحث لان بحثنا في تقديم الحال على العامل المعنوي لا في تقديم العامل المعنوي على العامل المعنوي ولعل الاستاذ العلام لم يتعرض له لظهوره على الكرام ١٢ تحفه

[2] قوله فينبغي آه اقول هذا الاعتراض يرد على الاحتمالات الاخر ايضا غاية ما في الباب انه يلزم على هذا ان يكون المستثنى منقطعا هذا وان لم يكن حسن في نفسه لكنه حسن بالنسبة الى الاختصار المطلوب في المتون ١٢ تحفه

[3] قوله والباء بمعنى مع والخلاف هذا التمهيد توطئة لجواب الاعتراض الذي سبق على ان تخصيصه بالظرف باطل لتقدمه على غيره فافهم ولم يتعرض الاستاذ العلام للشق الاول من الشق الثاني مع ان جواب ما اورده عليه جواب لما اورد على الاحتمالات الاخر ومع هذا اختلاف مذهب المص وتغيير كلام القائل بالارضى به فتأمل اقول لعله لم يتعرض له لما ذكر فيما مر على لان تقديم الحال على المعنوي لا يجوز مطلقا سواء كان ظرفا او غيره الا ان ابن برهان جوزه في صورة وهي ان يكون الحال ظرفا او شبهه والعامل المعنوي كذلك اي يكون ظرفا او شبهه ومن هذا القبيل قولهم البر الكر بستين اي بالكر بستين فبستين حال العامل فيه ستين فافهم هذا الخلاصة لمقال مولانا عبد الحق ١٢

معه والخلاف يعني الاختلاف فيكون التقدير ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي بالاتفاق مع الاختلاف في الظرف بحيث ان في الظرف مذهبين مذهب سيبويه ومذهب الاخفش فمذهب سيبويه انه لا يجوز تقديم الحال على الظرف لان الظرف ضعيف العمل فيعمل في المعمول المتأخر لا في المعمول المتقدم ومذهب الاخفش ان الظرف لا يخلو اما معتمد على المبتدأ او لا فان كان معتمدا على المبتدأ فحينئذ يجوز تقديم الحال عليه لانه حصل له القوة بسبب الاعتماد فيعمل في المعمول المتأخر والمتقدم وان لم يكن معتمدا على المبتدأ فلا يجوز تقديم الحال على الظرف لانه ضعيف العمل فيعمل في المعمول المتأخر دون المتقدم **او نقول** ان قوله بخلاف الظرف متعلق بضمير يتقدم والظرف غير مندرج في العامل المعنوي **وان قلت** يلزم الخروج عن البحث **فنقول** لا يلزم الخروج عن البحث لان الحال مشابه بالظرف بحيث لان فيه معنى الظرفية فلما لم يجز تقديم الحال على العامل المعنوي فتوهم الواهم ان تقديم الظرف ايضا لا يجوز عليه **فاجاب المص** بقوله بخلاف الظرف **او نقول** ان قوله بخلاف الظرف متعلق بضمير يتقدم والظرف مندرج في العامل المعنوي **وان قلت** يلزم تقديم الشيء على نفسه **فنقول** لا يلزم تقديم الشيء على نفسه لان العامل المعنوي على قسمين احدهما ظرف والاخر غير ظرف فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي الذي هو غير الظرف بخلاف الظرف فان الظرف يتقدم على العامل المعنوي الذي هو غير الظرف **فالحاصل** انه تقديم احد القسمين على الآخر لا تقديم الشيء على نفسه ولا على المجرور على الاصح اي ايضا لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور سواء كان المجرور بالاضافة او بحرف الجر فان كان المجرور بالاضافة فلا يتقدم الحال عليه اتفاقا[1] لان الحال فرع ذي الحال وتابعه وذو الحال ههنا مضاف اليه وتقديم المضاف اليه على المضاف ممتنع[2] فكذا تقديم ما هو من متعلقاته ممتنع بالطريق الاولى نحو جاءتني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وان كان

---

[1] قوله اتفاقا اقول كيف قال الاستاذ اتفاقا مع ان ابن مالك قال في شرح التسهيل ان كانت الاضافة غير محضة فجاز تقديم الحال على المضاف اليه نحو هذا شارب ملتوتا السويق بالخفض لان الاضافة في نية الانفصال فلا يتبعها وان كانت محضة لم يجز بالاجماع ونازعه الوجيهان ١٢ تحفه

[2] قوله وتقديم المضاف اليه على المضاف ممتنع نقض بان الحال عن الفاعل مقدم على العامل مع ان الفاعل لا يتقدم عليه نحو راكبا جاء زيد واجيب بان الفاعل من حيث انه مسند اليه محله قبل الفعل وانما امتنع بعارض الالتباس بالمبتدأ كذا قال مولانا نور الحق ١٢

مرتجم

مجرورًا بحرف الجر ففيه مذهبان اصحّ[١] وغير اصحّ[٢] فالمذهب الاصح ان ههنا ايضا لا يتقدم الحال على ذي الحال لان الحال فرع ذي الحال وتابعه وذو الحال ههنا مجرور وتقديم المجرور على الجار ممتنع فتقديم متعلقات المجرور على الجار ممتنع بالطريق الاولى والمذهب الغير الاصح انه يتقدم الحال عليه لان الحروف الجارة من معدات الفعل اللازم فكانها من بعض حروف الفعل وتقديم الحال على الفعل جائز فكذا عليها كما[٣] في قوله تعالى وَمَآ اَرْسَلْنٰكَ اِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ قلنا ان كافة حال عن كاف الخطاب والتاء[٤] للمبالغة اونقول ان كَآفَّةً صفة مصدر محذوف فيكون التقدير وَمَآ اَرْسَلْنٰكَ اِلَّا اِرْسَالَةً كَآفَّةً لِّلنَّاسِ اونقول[٥] انه مفعول مطلق لفعل محذوف اى وما ارسلناك الا اَنْ تَكُفَّ كَآفَّةً لِّلنَّاسِ وكل ما دلّ على هيئة اى على بيان هيئة الفاعل والمفعول به سواء كان جامدًا او مشتقًا صحّ ان يقع حالًا من الفاعل او من المفعول به لان الغرض من الحال بيان هيئة الفاعل والمفعول به وهو كما يحصل بالمشتقات كذلك يحصل بالجوامد وهذا ردّ على مَنْ شرط الاشتقاق في الحال واوّل الجوامد بالمشتق مثل هٰذَا[٦] بُسْرًا اَطْيَبُ منه رُطَبًا فالعامل في رطبا هو اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا مذهبان مذهب المحققين ومذهب العامة فمذهب المحققين انّ العامل في بسرا ايضا اطيب فان قيل انّ اطيب اسم التفضيل وهو ضعيف العمل يعمل في المعمول المتأخر لا في المتقدم قلنا نعم لكن هذا التقدير بناء على قاعدة وهي انه اذا دقّ عن شئ واحد

---

[٥١] قوله اصح هذا مذهب اليه سيبويه واكثر البصرية ١٢ تحفه [٥٢] قوله غير اصح هذا مذهب اليه ابن كيسان وابو علي وابن برهان والفارسي وابن جني وابن ملكون وبعض الكوفيين ١٢ تحفه [٥٣] قوله كما في قوله تعالى آه حيث ان كافة في الآية حال من للناس وتقدم عليه ١٢ تحفه

[٥٤] قوله والتاء للمبالغة دفع دخل ظاهر فتأمل ١٢ تحفه [٥٥] قوله او نقول انه مفعول مطلق آه وهذه تكلفات اما التكلف الاول فلان تاء المبالغة في الفاعل غير معلومة الوقوع حتى انكر بعضهم في غير فعال وفعول ومفعال واما التكلف الثاني والثالث فظاهر فافهم ١٢ تحفه

[٥٦] قوله هذا بسرا اطيب منه رطبا اول ما هو من النخل طلع ثم خلال بالفتح ثم بلح بالتحريك ثم بسر بفتح الباء وقد تضم ثم رطب ثم تمر كذا في القاموس ١٢ تحفه وتقدم بسرا على اسم التفضيل دفع سوال تقريره ان العامل الذي هو ضعيف العمل اعني اسم التفضيل لا يعمل في المعمول المتقدم وهذا لا يجوز فلدفع الالتباس قدم بسرا على اطيب لانه لو قيل هذا اطيب منه بسرا رطبا يلزم الالتباس لانه لا يعلم ان الحال من المفضل هو بسرا ومن المفضل عليه هو رطبا ١٢ كاتب عفي عنه

حالان باعتبارين مختلفين وجب ان يلى كل واحد من الحالين الى ذى الحال ولا شك ان
بسرًا حال من المشار اليه باعتبار انه مفضل فيلى الى هذا ورطبًا حال من المشار اليه
باعتبار انه مفضل عليه فيلى الى منه فان[51] قيل لما كان بسرًا حالا من المشار اليه باعتبار
انه مفضل وهذه الحيثية انما تعتبر بعد اضماره فى اطيب فينبغى ان يكون بسرًا مؤخرا عن
اطيب قلنا نعم لكن الضمير فى مقابلة الظاهر كالعدم فاقيم الظاهر مقامه ويلى الحال
اليه ومذهب[52] العامة ان العامل فى بسرًا الاشارة والتنبيه المستفادين من هذا لكن
مذهبهم ضعيف من وجهين الاول ان الحال قيد لعامل ذى الحال والبسرية[53]
ليس قيد الاشارة والتنبيه والثانى انه يجوز ان يقع موقع اسم الاشارة اسم صريح
لا يصح اعماله نحو تمرة[54] نخلى بسرًا اطيب منه رطبًا وقد تكون جملة خبرية اما كونها جملة لان الغرض فلان
من الحال بيان هيئة الفاعل والمفعول به وهو كما يحصل بالمفردات كذلك يحصل
بالجمل واما كونها خبرية فلان الحال مربوط بذى الحال والانشاء لا يقبل الربط فالاسمية[55]
متلبسة بالواو والضمير لان الجملة الاسمية اكدت فى الاستقلال فلا بد فيها من
رابط قوى وهو الواو والضمير معًا نحو جاءنى زيد وهو راكب او الواو وحده لان الواو

---

[51] قوله فان قيل لما كان بسرًا آه حاصل الاعتراض ان هذا ليس بمفضل لانه ليس بفاعل بل المفضل الضمير المستكن فى اطيب و حاصل الجواب ان الضمير فى مقابلة الظاهر كالعدم فاقيم الظاهر الذى هو اسم الاشارة مقام الضمير فى كون الحال بعده بلا فاصل و فاضمحل ما قيل ان الضمير فى اطيب واسم الاشارة قبله فلا يقوم المظهر مقامه ۱۲ تحفه [52] قوله ومذهب العامة آه هذا ما ذهب اليه ابو على واتباعه ۱۲ تحفه [53] قوله والبسرية ليس قيدا آه لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس ۱۲ تحفه [54] قوله نحو تمرة نخلى آه لان المبتدأ لا يعمل لانه جامد والجامد لا يعمل لانه ليس فيه شائبة من الفعل ۱۲ تحفه [55] قوله فالاسمية بالواو والضمير آه انما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة التى هى خبر المبتدأ فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال تجئ فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج فالاكثر لفضل ربط فصدرت الجملة التى اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعنى الواو التى اصلها الجمع ليؤذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدأ والصلة والصفة فانها لا تجئ الا بالواو لان بالخبر يتم الكلام وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبيينها للموصوف لفظا وكونها معنى فيه كانها من تمامه فاكتفى فى ثلاثتها بالضمير نعم قد يصدر الصفة والخبر بالواو اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعها بعد الا نحو ما حسبتك الا وانت بخيل وما جاءنى رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذا فلا ترى ابدا مصدرة بالواو كذا فى الرضى ۱۲ تحفه خادمية.

يقع في اول الكلام وجوبا فيدل على الربط من اول الوهلة نحو كنت[1] نبيا وادم بين الماء والطين او بالضمير على ضعف لان الضمير لا يقع في اول الكلام وجوبا فلا يدل على الربط من اول الوهلة نحو كلمته فوه الى في والمضارع[2] المثبت بالضمير وحده لان المضارع المثبت مشابه باسم الفاعل لفظا ومعنى وهو متلبس بالضمير وحده فكان ايضا متلبسا بالضمير وحده نحو جاءني زيد يسرع اي جاءني زيد سارع وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما بلا ضعف لان الجملة الفعلية ليست اكدت في الاستقلال فلا تقتضي الرابط القوي وهو الواو والضمير معا مثال المضارع المنفي المتلبس بالواو والضمير معا نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه ومثال المضارع المنفي المتلبس بالواو وحده نحو جاءني زيد وما يتكلم عمرو ومثال الماضي المثبت المتلبس بالواو والضمير معا نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه ومثال ما كان بالضمير فقط نحو جاء زيد قد خرج غلامه ومثال ما كان متلبسا بالواو فقط نحو جاءني زيد وقد خرج عمرو ومثال الماضي المنفي المتلبس بالواو والضمير معا نحو جاءني زيد وما خرج غلامه والماضي المنفي المتلبس بالضمير وحده نحو جاءني زيد ما خرج غلامه والماضي المنفي المتلبس بالواو وحده نحو جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت من لفظ قد اي من دخول لفظ قد ظاهرة نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او مقدرة نحو جاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُوْرُهُمْ لان قَدْ في اصل وضع الواضع لتقريب زمان الماضي الى زمان الحال لكن الماضي اذا وقع حالا لا بد فيه من قد ليدل على تقريب زمان الماضي الى زمان عامل ذي الحال مجازا ويجوز حذف العامل اي عامل الحال لقيام قرينة سواء كانت القرينة حالية او مقالية مثال القرينة الحالية كقولك للمسافر راشدا

---

[1] قوله كنت نبيا آه لا يقال بان الحال في هذا الحديث لم تبين هيئة الفاعل او المفعول فلا يكون التعريف جامعا لانا نقول ان الحال قد تكون باعتبار متعلق ذي الحال كما ان الصفة قد تكون باعتبار متعلق الموصوف والمعروف هو الاول والثاني نقول ان هذه الحال تبين هيئة الفاعل لانه يفهم من هذه الحال كونه موصوفا بان الآدم بين الماء والطين وهو هيئة الفاعل كذا قال مولانا ابو البقاء تحفة

[2] قوله والمضارع آه اعلم انه يشترط في المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال [illegible] ان المضارع المثبت بالضمير وحده وقد ذكر في [illegible] صحيح انه يجب الواو قبل الحال كونها داخلة على مضارع مثبت كقوله تعالى لِمَ تُؤْذُوْنَنِيْ وَقَدْ تَعْلَمُوْنَ اَنِّيْ رَسُوْلُ اللّٰهِ اِلَيْكُمْ

مهدیًا ای سترًا راشدًا فالقرینة علیه حال المسافر ومثال القرینة المقالیة کقوله تعالٰی اَیَحْسَبُ الْاِنْسَانُ اَنْ لَّنْ نَّجْمَعَ عِظَامَهٗ بَلٰی قٰدِرِیْنَ عَلٰٓی اَنْ نُّسَوِّیَ بَنَانَهٗ ای بلی نجمعها قادرین علی ان نسوّی بنانه ویجب حذف عامل الحال فی المؤکدة ای فی الحال المؤکدة فالحال المؤکدة ما لا تنفک عن صاحبها غالبًا والحال المنتقل ما تنفک عن صاحبها غالبًا فان قیل هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالی شَهِدَ اللّٰهُ اَنَّهٗ لَآ اِلٰهَ اِلَّا هُوَ وَالْمَلٰٓئِکَةُ وَاُولُوا الْعِلْمِ قَآئِمًا بِالْقِسْطِ لانه حال مؤکدة مع انه لا یحذف عاملها قلنا المراد بالحال المؤکدة بعض الاحوال المؤکدة مثل زید ابوک عطوفًا ای احقه فان قیل ان احقه لا یخلو اما بفتح الهمزة او بضمها فان قلت بفتح الهمزة فهو مضارع متکلم من الثلاثی المجرد لا یدل علی المبالغة والمقصود ههنا المبالغة وان قلت بضم الهمزة فهو مضارع متکلم من باب الافعال فیدل علی الاحقاق لا علی التحقیق والمقصود فی هذا المقام التحقیق دون الاحقاق قلنا انه بفتح الهمزة لکنه بمعنی تحققته فهذا المجاز یأبی مع اتحاد اللفظ ا ونقول انه بضم الهمزة لکنه بمعنی اثبته فهذا مجاز لفظی مع اتحاد الباب وشرطها ای شرط وجوب حذف عامل الحال المؤکدة هو ان یکون مقررة ای مؤکدة لمضمون ای لمدلول جملة اسمیة التی هی المرکبة من الاجزاء التی لیست صالحة للعمل فلما قال لمضمون جملة فیحترز به عن الحال الذی یؤکد لبعض اجزاء الجملة نحو قوله[1] تعالی اِنَّآ اَرْسَلْنٰکَ لِلنَّاسِ رَسُوْلًا ولما قال اسمیة فیحترز به عن الحال الذی یؤکد لمضمون جملة فعلیة نحو قوله تعالی شَهِدَ اللّٰهُ الخ قَآئِمًا بِالْقِسْطِ فان قیل هذه القاعدة منقوضة بقوله[2] تعالی اَللّٰهُ شَاهِدٌ قَآئِمًا بِالْقِسْطِ لان الحال فیه مؤکد لمضمون جملة اسمیة مع انه لا یحذف

---

[1] قوله تعالی اِنَّآ اَرْسَلْنٰکَ آه قال العلوی فان قیل قوله رسولًا انما یؤکد بعض اجزاء الجملة وهو الارسال اذا ارید معناه اللغوی واما اذا ارید به معناه الشرعی وهو انسان بعثه الله تعالی الی الخلق بکتاب او شریعة فیؤکد مضمون الجملة وهو ارسال الله تعالی قلنا حینئذ یکون المراد بالارسال ایضا معناه الشرعی فیؤکد ایضا علی هذا التقدیر بعض اجزاء الجملة فلیتأمل انتهی اقول لما کان المراد من الارسال الارسال الشرعی یکون اسناد الارسال الیه ای الی الضمیر البارز بلا فائدة جدیدة وهذا کما تری ولعله اشار الیه بقوله فلیتأمل ۱۲ تحفه

[2] قوله بقوله تعالی اَللّٰهُ شَاهِدٌ قَآئِمًا آه اقول هذا لم اجده فی القرآن علی هذا النظم فتفکر لعلک تجده ۱۲ تحفه خادمیه

عاملها قلنا المراد بالجملة الاسمية التي هي المركبة من الاجزاء التي لا تصلح للعمل وههنا
الجزء الثاني صالح للعمل فههنا الحذف واجب باعتبار القرينة وسداد المسد اما القرينة فهي نصب
المعمول واما سداد المسد فهو اقامة المعمول مقام المعمول الاول **التمييز** ما يرفع الابهام المستقر
اي الثابت والكائن في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له **فان قيل** هذا التعريف
لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه مات في مثل هذا التركيب قطع زيد عرقه اي مات لانه
رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتمييز قلنا ان كلمة ما عبارة عن الاسم ومات فعل
فان قيل المستقر بحسب اللغة هو الثابت مطلقا وقد اردت الابهام الوضعي فهذا ليس الا
مجازا وفي المجاز لا بد من القرينة فما القرينة لك ههنا **قلنا** القرينة ههنا قاعدة العلماء وهي ان
الشيء اذا ذكر مطلقا يصرف الى الكامل والكامل في هذا المقام الابهام الوضعي **فان قيل** هذا التعريف
لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه قرينة المشترك كالجارية في نحو رأيت عينا جارية
لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع مع انه ليس بتمييز وكذا دخل فيها وصف المبهم نحو هذا
الرجل لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتمييز وكذا دخل فيه عطف البيان
في مثل ابو حفص عمر لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتمييز قلنا المراد بالابهام
ما هو الثابت والكائن في المعنى الموضوع له من حيث انه معنى موضوع له وهذا الابهام ليس من هذه
الحيثية بل انشأ من تعدد الوضع كما في المثال الاول ومن تعدد المستعمل فيه او من تعدد الموضوع
له على احتمال المذهبين كما في المثال الثاني او من عدم الاشتهار كما في المثال الثالث عن ذات يذكر
الذات احتراز عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الهيئة لا عن الذات وتحقيق المقام

سله قوله ان كلمة ما عبارة عن الاسم اقول ولا بد ان يكون ذلك الاسم نكرة لامتناع تعريف التمييز خلافا للكوفيين وابن الطراوة متمسكين بقول الرشيد بن شهاب **شعر** رأيتك لما ان عرفت وجوهنا ۔ صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو ۔ وحمل الجمهور على الضرورة قال صاحب المتوسط وبهذا اخرج صفات الاسماء المبهمة نحو هذا الرجل قوله ما جنس وقوله يرفع يخرج ما لا يرفع الابهام وفائدة القيدين الباقيين يعلم من قول الاستاذ فتامل ۱۲ تحفه

سله قوله او من تعدد المستعمل فيه هذا ايضا نقض لما وقع في باب الوصف في قوله وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام حيث قال هناك اي الابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع فتدبر ۱۲ تحفه خادميه ۔

ان الواضع وضع الرطل لنصف المن ولا ابهام فيه من حيث القدر بل الابهام فيه من حيث الجنس والوصف فاذا اريد رفع الابهام من الجنس يقال رطل زيتا فيسمى هذا بالتمييز واذا اريد رفع الابهام عن الوصف فيقال مكيا مدنيا بغداديا فيسمى بالنعت والحال مذكورة او مقدرة فيه اشارة الى تقسيم التمييز يعني ان التمييز على قسمين احدهما ان يرفع الابهام عن ذات مذكورة نحو رطل زيتا وقسم يرفع الابهام عن ذات مقدرة نحو طاب زيد ابا فهو في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ابا فالاول يرفع الابهام عن مفرد مقدار غالبا فبالمفرد احتراز عن الجملة وشبهها وعن الاضافة وبالمقدار احتراز عن غير المقدار والمقدار ما يقدر به الاشياء عرفا والمقادير خمسة كما في قول الناظم

ــ۵ پنج از جان من تو مقادیر را شناس کیل است و وزن و مد و ذراع ست هم قیاس اما في العدد فنحو عشرون درهما

ومنها اي بيان تمييز عشرون في باب اسماء العدد واما في غيره فنحو رطل زيتا ومنوان سمنا وعلى التمرة مثلها زبدا فان قيل التمييز رافع الابهام عن الذات ولا ابهام في هذه المقادير قلنا المراد بالمقادير هي المقدرات فان قيل ان التمييز رافع الابهام عن المعنى الموضوع له والمقدرات ليست بمعان موضوعة لها

---

۵۱ قوله وقسم يرفع الابهام عن ذات مقدرة اي عن ذات لا مذكورة ولا مقدرة بل يفهم من فحوى الكلام فلا يرد ما قال الحافظ من انه لا خفاء في ان طاب زيد كلام تام ليس فيه تقدير في نظم الكلام نعم في اسناد الطيب الى زيد يحصل عند العقل لما اسند اليه الطيب في نفس الامر احتمالات متعددة شتى انتهى وكذا لا يرد ما قال مولانا ابو البقاء من ان يكون طاب شيء منسوب الى زيد لا يقتضي تقدير لفظ شيء فيه الا ترى ان الحيوان انسان في قوة قولنا بعض الحيوان انسان مع انه لم ينقل احد الى تقدير البعض فيه والمراد بنحو الحيوان انسان القضايا المهملة فافهم ۱۲ تحفه ۵۲ قوله طاب شيء منسوب الى زيد ابا اعلم ان ما ذكره الاستاذ العلام تقديرا لما يقتضي المثال المذكور لا انه يجري في جميع مواضع الذات المقدرة حتى يتجه عليه انه لا يناسب في كفى زيد رجلا بل المناسب فيه كفى شيء زيدا على ان زيدا عطف بيان او بدل على انه يمكن جريانه في كفى زيد رجلا ايضا بان يقال كفى شيء منسوب الى زيد وهو حليته وكذا في كفى زيد شهيدا كفى شيء منسوب الى زيد وهو شهادته لان الكفاية انما يكون باعتبار صفة من صفاته كذا قال جمال الناظرين ۱۲ تحفه ۵۳ قوله فبالمفرد احتراز آه فان قيل ان المميز في قولنا على التمرة مثلها زبدا لم يكن مفردا بهذا التفسير والمميز جزء من مثلها فلم يصح قول الاستاذ قلنا ان المراد بالمفرد ما يقابل الجملة باعتبار النسبة فيكون المعنى ان بالمفرد ما يقابل النسبة في الجملة وفي شبهها وفي المضاف من حيث انه مضاف وفي المادة المذكورة ليس الابهام في النسبة بل الابهام في ذات المضاف فيكون داخلا في المفرد ۱۲ تحفه۔

قلنا الموضوع له اعم من ان یکون موضوعا له بوضع شخصی او نوعی فالمجاز وان لم یکن موضوعا له بوضع شخصی لکنه موضوع له بوضع نوعی فالوضع الشخصی بان یلاحظ اللفظ بخصوصه ویوضع لمعنی بخصوصه کما فی الجوامد والوضع النوعی تعین اللفظ بازاء المعنی باعتبار قاعدة کلیة کما فی المشتقات مثلا کما تقول ان کل لفظ علی وزن فاعل فهو موضوع لذات من له الفعل والوضع النوعی فی المجازات موجود بحیث ان کل لفظ مقارن بقرینة صارفة فهو متعین لمعنی مناسب للمعنی الموضوع له ثم الوضع النوعی علی قسمین وضع نوعی فی الحقائق ووضع نوعی فی المجازات فالوضع النوعی فی الحقائق بان یتعین اللفظ للمعنی باعتبار قاعدة کلیة بحیث لا یحتاج هذا اللفظ فی الدلالة علی ذلك المعنی الی انضمام قرینة **فان قیل** المراد بالقرینة لا یخلو اما انطباق مع القاعدة الکلیة او امر سواه فالاول کما یوجد فی الوضع النوعی للمجازات کذلك یوجد فی الوضع النوعی للحقائق والثانی کما لا یوجد فی الوضع النوعی للحقائق کذلك لا یوجد فی الوضع النوعی للمجازات فعلی هذا لا یحصل الفرق بین الوضع النوعی للحقائق وبین الوضع النوعی للمجازات **قلنا** المراد بالقرینة امر سواه ولا نسلم انه کما لا یوجد فی الوضع النوعی للحقائق کذلك لا یوجد فی الوضع النوعی للمجازات بل فی النوعی للمجازات لا بد من قرینتین احدهما لحصول الانطباق بالقاعدة الکلیة والاخری لافهام المعنی سواء کانتا مذکورتین حقیقة کما فی رأیت اسدا لیس بمفترس بل یرمی او کانت واحدة قائمة مقام القرینتین کما فی رأیت اسدا یرمی **فان قیل** المقادیر خمسة فما الوجه للمصنف ح حیث ذکر البعض وترك البعض وکرر البعض **قلنا** ان مطمح نظر المصنف ح لیس فی بیان مقادیر بل بیان ما یتم به المفرد المقدار لیتحقق علیه نصب التمییز بحیث ان[1] یشبه المفرد المقدار بالفعل وشبه متممه

---

[1] قوله ان یشبه آه ذکر فی التصریح شرح التوضیح اختلف فی صحة اعمال الاسم المبهم مع انه جامد فقیل شبهه باسم الفاعل لانه طالب له فی المعنی کعشرین درهما فانه یشبه ضاربین زیدا او رطل زیتا فانه یشبه بضارب عمرو فی الاسمیة والطلب المعنوی ووجود ما به التمام وهو التنوین والنون وقیل یشبه بافعل من وذلك فی خامس مرتبة فان الفعل اصل اسم الفاعل لانه یعمل معتمدا وغیر معتمد واسم الفاعل لا یعمل الا معتمدا وهو اصل للصفة المشبهة لانه یعمل فی السببی والاجنبی وهی لا تعمل الا فی السببی من الاجنبی وهی اصل لافعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا یرفعه الا فی مسئلة وهو اصل للمقادیر لانه یتحمل الضمیر وهی لا تتحمله ورجح هذا القول لان حمل الشیء علی ما هو به اشبه اولی والعامل فی تمییز النسبة الفعل وشبهه وذهب قوم الی ان العامل فیه الجملة التی انتصب عن تمامها لا الفعل ولا شبهه اختاره ابن عصفور ونسب الی المحققین انتهی ملخصا تحف

بالفاعل ويشبه تميزه بالمفعول فان قيل ان المفرد المقدار كما يتم بالامور الاربعة المذكورة كذلك يتم بالالف واللام لان معنى تمام الاسم كونه بحالة يستحيل معه الاضافة والاسم كما يستحيل اضافته مع هذه الامور الاربعة المذكورة كذلك يستحيل الاضافة مع الالف واللام فلو وقع الاسم بعد الاسم التام بالالف واللام فينبغي ان يكون منصوبا على التميز فيقال عندي الراقود خلا قلنا المراد بالمتمم ليس مطلق المتمم بل المراد بالمتمم المتمم الذي يشبه بالفاعل واللام ليس مشابها بالفاعل لان الفاعل عقيب الفعل واللام مقدم على الاسم فيفرد[1] ان كان جنسا وهو ما يشابه اجزاءه[2] ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير وافرد لان المقصود من التثنية والجمعية هو الدلالة على كثرة الافراد والجنس كاف في الدلالة على كثرة الافراد فلا حاجة الى التثنية والجمعية الا ان يقصد الانواع لان الجنس وان دل على كثرة الافراد لكن لا يدل على كثرة الانواع فلا بد فيه من التثنية والجمعية ليدل على كثرة الانواع فان قيل ان التميز كما يثنى ويجمع لقصد الانواع كذلك يثنى ويجمع لقصد الاعداد فما الوجه للمصنف ان تخصص قصد الانواع بالاستثناء قلنا المراد بالانواع خصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع في غيره لان الاصل الموافقة بين التميز والمميز ثم ان كان اي المفرد المقدار التام بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة اي المفرد المقدار الى تميزه لان المقصود من التميز رفع الابهام وهو يحصل بالاضافة مع زيادة التخفيف فان قيل ان الظاهر من سياق الكلام ان الضمير كان راجعا الى التميز فيكون المعنى وان كان التميز متلبسا بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة فحينئذ يلزم الخروج عن المبحث لان البحث

---

[1] قوله فيفرد ان كان جنسا اي تميز ما سوى العدد فلا يرد ان تميز العدد الاقل لا يفرد وان كان جنسا لم يقصد به الانواع ثم لا يلزم استعماله على خلاف وضعه وكذا المراد في قوله الا ان يقصد الانواع والقرينة على هذه العناية حوالة المصنف تميز العدد الى ما بعد فتامل وينبغي ان يعلم ان هذا الحكم ليس مخصوصا بهذا القسم من التميز بل يجري في التميز عن النسبة ايضا الا انه اكتفى بذكره ههنا بالتنبيه على وجه المشترك روما للاختصار ١٢ تحفه

[2] قوله وهو ما يشابه اجزاءه ويقع مجردا عن التاء على التقليل والكثير يعني لم يكن لكل جزء اسم آخر بعينه سوى اسم الكل والجزء كاليد والرجل في اجزاء الانسان وذلك اذا كان له جزء هو الاكثر واذا لم يكن له جزء كالابوة فلا قيل يشكل بالابوة لانه لا جزء له فالاولى الاقتصار على الوقوع مجردا عن التاء على القليل والكثير ولا يخفى ان الاشكال وارد عليه ايضا اذ القلة والكثرة منتفية عن الابوة فافهم كذا قال مولانا نور الحق ١٢ تحفه خادميه ـ

فی تنوین المفرد المقدار لا فی تنوین التمیز قلنا ان الضمیر فی کان راجع الی المفرد المقدار لا الی التمیز فلا یلزم الخروج عن المبحث لکنه مخالف من سیاق[٥١] الکلام فالاولی فی الجواب ان یقال وان وجد التمیز متلبساً بتنوین المفرد او بنون التثنیة فانه لما تم الاسم بهما اقتضی التمیز فکان التمیز متلبساً بهما حکماً والا ای وان لم یتم بتنوین المفرد او بنون التثنیة بان یتم بنون الجمع او بالاضافة فلا ای لا یجوز اضافة المفرد المقدار الی التمیز اما فی الاضافة فلئلا یلزم اضافة المضاف واما فی نون الجمع فلانه جاز ان یضاف الی غیر التمیز فلو اضیف الی التمیز لزم[٥٢] الالتباس فی بعض الصور کما فی عشرین رمضان فلا یضاف فی غیره لعدم الالتباس ایضاً لاطراد الباب وعن غیر مقدار ای قد یرفع الابهام عن مفرد غیر مقدار نحو خاتم حدید والخفض اکثر لان المقصود من التمیز رفع الابهام وهو یحصل بالاضافة مع زیادة التخفیف والقسم الثانی یرفع الابهام عن نسبة ثابتة فی جملة او ما ضاهاها ای فی شبه الجملة **فان قیل** فعلی هذا یلزم المخالفة بین الاجمال والتفصیل لان الاجمال یشعر بان القسم الثانی عن التمیز یرفع الابهام عن ذات مقدرة والتفصیل یشعر بان القسم الثانی عن التمیز یرفع الابهام عن نسبة فی جملة او ما ضاهاها قلنا[٥٣] الابهام فی طرف النسبة

---

٥١ قوله لکنه مخالف من سیاق الکلام لان فیه فوات المناسبة بین المعطوف والمعطوف علیه لان قوله ثم ان کان بتنوین عطف علی قوله فیفرد ان کان جنساً والضمیر فیه راجع الی الضمیر فینبغی ان یکون للمعطوف ایضاً کذلک فتامل فیه ١٢ تحفه

٥٢ قوله لزم الالتباس فی بعض الصور کما فی عشرین رمضان فانه لا یعلم انه ارید الیوم العشرون من رمضان کما هو علی تقدیر الاضافة الی التمیز ام ارید عشرون رمضان کما هو علی تقدیر الاضافة الی الغیر قال مولانا عبد الغفور ان رمضان لو کان تمیزاً لکان نکرة ولو لم یکن تمیزاً لاحتمل ان یکون علماً بل الظاهر انه علم فالالتباس لیس بالاصل تقدیر ان لا یکون علماً انتهی اقول لان علی تقدیر العلمیة یکون التمیز منصرفاً... غیره وایضاً اقول هذه مناقشة علی الامثلة لیس من اهل الکمال فافهم ولا تکن من اهل الجدال ١٢ تحفه

٥٣ قوله قلنا الابهام فی طرف النسبة الخ المراد بطرف النسبة ههنا ای فی القسم الثانی من تمیز الذات المقدرة لانها التی تقوم النسبة بها حقیقة وهو المتبادر عند کل متعلم ولا شک ان ابهام الذات المقدرة یوجب الابهام فی النسبة التی قامت هی بها وکذلک رفع الابهام عن النسبة المذکورة یستلزم رفعه عنه ولیس المراد ان کل طرف نسبة فیه ابهام یوجب الابهام فی النسبة وکذلک کل ما یرفع الابهام عن النسبة یستلزم رفعه عن طرفیها فلا یرد ما اورد علی الحکمین بان الاول ینتقض بقولنا عندی رطل فان فی طرف هذه النسبة ابهام مع ان الرطل لا یوجب ابهاماً فی النسبة وبان الثانی ینتقض بقولنا طاب رطل زیتا بان رفع الابهام عن الطرف لا یوجب الرفع عن النسبة فان الابهام فیها باقیة فافهم کذا قال مولانا الهروی مع تغییر ١٢

يستلزم الابهام في نفس النسبة ورفع الابهام عن نفس النسبة يستلزم لرفع الابهام عن طرفي النسبة لكن المصنف اقتصر على النسبة للتنبيه على ان المقابلة بين قسمي التميز ليست باعتبار تقدير الذات وذكره بل باعتبار الذات والنسبة فان كان التميز دافع الابهام عن الذات فهو القسم الاول سواء كانت الذات مذكورة نحو رطل زيتا او مقدرة نحو نعم رجلا وان كان التميز رافع الابهام عن النسبة فهو القسم الثاني سواء كانت الذات مذكورة نحو طاب زيد نفسا او مقدرة نحو طاب زيد ابا اي طاب شيء منسوب الى زيد ابا **ثم اعلم** ان التميز عن النسبة على اربعة اقسام عين اضافي وعين غير اضافي وعرض اضافي وعرض غير اضافي فالعين الاضافي ما يكون قائما بنفسه ويعتبر في مفهومه الاضافة الى الغير كاب والعين غير الاضافي ما يكون قائما بنفسه ولا يعتبر في مفهومه الاضافة الى الغير كالنفس والدار والعرض الاضافي ما يكون قائما بالغير ويعتبر في مفهومه الاضافة الى الغير كالابوة والعرض الغير الاضافي ما يكون قائما بالغير ولا يعتبر في مفهومه الاضافة الى الغير كالعلم وايضا التميز عن النسبة باعتبار ما انتصب عنه على ثلثة اقسام قسم خاص بالمنتصب عنه وقسم خاص بمتعلقه وقسم صالح لهما مثل طاب زيد نفسا هذا مثال الجملة والتميز فيه عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا هذا مثال شبه الجملة والتميز فيه عين اضافي صالح لهما **فان قيل** لما كان التميز في المثال الاول خاصا بالمنتصب عنه وفي الثاني صالحا لهما فالظاهر ان النفس خاص بالجملة والاب خاص بشبه الجملة **قلنا** لا فرق بين المثالين في التميز بحيث ان تميز الجملة كما يجري في الجملة كذلك يجري في شبه الجملة وتميز شبه الجملة كما يجري في شبه الجملة كذلك يجري في الجملة فصار حاصل هذا ان المثالان في قوة اربعة امثلة وابوة ودارا وعلما قوله ابوة ودارا وعلما ناظر الى كل واحد من المثالين غير مختص بالمثال الاخير فصار كل واحد من المثالين في قوة خمسة امثلة **فان قيل** المثال لتوضيح الممثل والتوضيح يحصل بالمثال الواحد فلا حاجة الى تعدد الامثلة

سله **قوله** خاص بالمنتصب عنه وهو زيد اعلم ان زيدا في طاب زيد نفسا يسمى بالمنتصب عنه بضم ميم اي اخذ منه النصب لان انتصاب التميز بمعنى ان نسبة طاب الى زيد صار سببا لانتصاب التميز لا بمعنى انه عامل في التميز وناصب له ۱۲ **تحفه خادميه**۔

قلنا ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثلات بحيث ان النفس عين غير اضافي خاص
بالمنتصب عنه والاب عين اضافي صالح لهما والابوة عرض اضافي والدار عين غير اضافي
والعلم عرض غير اضافي وهذه الثلثة خاصة بمتعلق ما انتصب عنه او في اضافة مثل يعجبني
طيبه ابا وابوة ودارا وعلما وترك النفس لانه اظهر من التميزات ولله دره فارسا فان قيل المثال
لتوضيح المثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فما الحاجة الى ايراد المثالين قلنا انما اورد
مثالين للتنبيه على ان التميز عن النسبة كما يكون جامدا كذلك يكون مشتقا فان قيل ان
العمدة من النحاة صاحب المفصل وهو اورد هذا المثال في القسم الاول فما الوجه للمصنف حيث
خالف عن صاحب المفصل قلنا ان الضمير في دره لا يخلو اما معلوم واما غير معلوم فان كان معلوما
فالتميز رافع الابهام عن نسبة الدر فيكون مثالا للقسم الثاني وان كان غير معلوم فالتميز يرفع
الابهام عن نفس الضمير فيكون مثالا للقسم الاول فصاحب المفصل نظر الى ابهام الضمير فصيره
مثالا للقسم الاول والمصنف نظر الى معلومية الضمير فصيره مثالا للقسم الثاني ثم ان كان اسما
ذاتيا يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له اي لما انتصب عنه ولمتعلقه فان قيل
هذا ينتقض بمثل نفسا في طاب زيد نفسا لانه اسم ذاتي يصح جعله لما انتصب عنه مع انه
لا يجوز ان يكون له ولمتعلقه بل هو خاص بما انتصب عنه قلنا المراد بالاسم الذاتي ما يصح
جعله لما انتصب عنه ولم يكن نصا فيما انتصب عنه والنفس نص في المنتصب عنه والا
اي وان لم يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه اي خاص لمتعلق ما انتصب عنه
فيطابق فيهما اي في هذين القسمين ما قصد من وحدة التميز وتثنيته

سـ١ قوله فالتميز يرفع الابهام آه اعلم ان هذا صريح في ان التميز قد يرفع الابهام عن مفرد غير تام لشيء من الاشياء التي ذكره الاستاذ فيما سبق بل تام في نفسه وذلك في موضعين احدهما الضمير في مقام التعظيم والتفخيم على الاغلبية وهو الاكثر نحو يا له رجلا وربها قصة وثانيهما اسم الاشارة نحو ماذا اراد الله بهذا مثلا فمن قال انه تميز لا حال فافهم ١٢ تحفه سـ٢ قوله ولم يكن نصا الخ اقول فيه اشارة الى ان المراد بقوله يصح الامكان الخاص فاندفع ما قال مولنا عصام وفيه نظر لانه انما يحتاج الى التقييد في القسمين لو حمل الصحة على الامكان العام اذ لو حمل على الامكان الخاص كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد الا في القسم الثاني فلا وجه لصرف الصحة عن ظاهره انتهى اقول المراد من القسم الثاني قول المص والا فهو لمتعلقه ١٢ تحفه خادميه

وجمعیته سوآء کان القصد لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زید ابًا وطاب الزیدانِ ابوین وطاب الزیدون آباءً او لموافقة المعنی الذی کان ثابتًا فی ما انتصب عنه نحو طاب زید ابًا اذا اردت له ابًا واحدًا وطاب زید ابوین اذا اردت له ابًا واحدًا وجدًّا وطاب زید آباءً اذا اردت له ابًا واحدًا الا ای لا یطابق اذا کان جنسًا وجهه ما مرّ الا ای یطابق ان یقصد الانواع ووجهه ما مرّ وان کان صفة کانت له ای خاص بالمنتصب عنه لان الصفة تقتضی الموصوف والمذکور اولی بالموصوفیة من المقدر فان قیل ان التمیز یرفع الابهام عن الذات فکیف یکون صفة قلنا المراد بالصفة الاسم المشتق فان قیل هذا ینقض بنحو کفی زید رجلًا لانه جامد مع انه خاص بما انتصب عنه قلنا المشتق اعم من ان یکون صریحًا او تاویلًا فرجلًا وان لم یکن مشتقًا صریحًا لکنه مشتق تاویلًا فیکون التقدیر کفی زید کاملًا فی الرجلیة وطبقه ای مطابقة التمیز مع ما انتصب عنه فی الافراد والتثنیة والجمعیة والتذکیر والتانیث لانه حامل لضمیر ما انتصب عنه فان قیل ان قوله وطبقه عطف علی خبر کان محمول علی اسم کان وههنا لا یصح الحمل لانه لزم حمل الوصف علی الذات قلنا الواو لیس للعطف بل بمعنی مع او نقول الواو للعطف والمصدر مبنی للفاعل فیکون المعنی کانت صفة له مطابقة له واحتملت الصفة المذکورة الحال لاستقامة المعنی علی تقدیر الحالیة فان قیل لما کان المعنی مستقیمًا علی التقدیرین فما الوجه للمصنف حیث حکم علی الحال علی سبیل الاحتمال قلنا لان زیادة من یؤید جهة التمیز لان من تزاد مع التمیز لا مع الحال او نقول ان مقصوده مدحه بالفروسیة لا مدحه بشیء اخر فی حال الفروسیة ولا یتقدم علی عامله اذا کان عامله اسمًا جامدًا

---

٥١ قوله قلنا المراد بالصفة الاسم المشتق یعنی انه یرفع الابهام عن ذات لا عن وصف قال مولانا نور الحق وفیه تامل لان فارسا فی الترکیب یحتمل الحال ایضًا فالفرق انه حینئذ یرفع الابهام عن الوصف وعند کونه تمیزا یرفع عن الذات لا یخلو عن تعسف انتهی ١٢ تحفه

٥٢ قوله لان زیادة من یؤید جهة التمیز کما فی قولهم عزّ من قائل یعنی قوی هست وی ترا ناهست وے از روے گوئندہ گی ١٢ تحفه

٥٣ قوله اذا کان عامله اسمًا آه وکذا لا یتقدم اذا کان افعل التفضیل والصفة المشبهة او المصدر او ما فیه معنی الفعل ما لیس من الاسماء المتصلة به فتامل فیما قال الاستاذ العلام ١٢ تحفه خادمیه۔

گوئندگی

لان الجامد ضعيف العمل لانه مشابه للفعل مشابهة ضعيفة فيعمل في المعمول المتاخر لا في المتقدم

ولا صح ان لا يتقدم على الفعل لان[1] التميز عن النسبة فاعل في الحقيقة وتقديم الفاعل على الفعل
ممتنع فان قيل[2] هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالى وَفَجَّرْنَا الْاَرْضَ عُيُوْنًا لان عيونا تميز
عن النسبة وليس بفاعل وبقولهم امتلأ الاناء ماء لان ماء تميز عن النسبة وليس بفاعل
قلنا ان الفاعل عم من ان يكون فاعلا لنفس الفعل مثل طاب زيد نفسا لانه في
قوة قوله طاب نفس زيد او يكون فاعلا للفعل بعد جعله لازما كما في فَجَّرْنَا الْاَرْضَ عُيُوْنًا
لانه اذا انتقلت الى باب الانفعال فيكون المعنى انفجرت عيونها او بعد جعله متعديا
كما امتلأ الاناء ماء لانه اذا انتقلت الى الثلاثي المجرد فيكون المعنى ملأ الماء فان قيل
ان ماء في مثل هذا التركيب امتلأ الاناء ماء فاعل من حيث قصد المتكلم من غير حاجة الى جعل
الفعل متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل
المجاز وقع فيه الابهام فلا حاجة الى تميزه بقوله ماء فهو في قوة قوله ملأه الماء كما في هذا التركيب نحو
زيد تجارة اي ربح تجارة زيد خلافا للمازني والمبرد فانهما يقولان بجواز تقديم التميز على الفعل لان
الفعل قوي العمل فيعمل في المعمول المتأخر والمتقدم كما في قول الشاعر شعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها
وما كاد نفسا بالفراق تطيب المستثنى متصل ومنقطع ووجه الحصر ان المستثنى لا يخلو
اما ان يعلم دخوله في المستثنى منه قبل الاستثناء قطعا او علم خروجه من المستثنى منه قبل
الاستثناء قطعا فان كان الاول فهو متصل وان كان الثاني فهو منقطع فان قيل

---

[1] قوله لان التميز عن النسبة فاعل آه اقول قد سنح لي في هذا المقام شك وتصفحت في كتب المعتبرين كحاشية مولانا نور الحق رح والفاضل اللاري ومولانا عبد الرحمن وغيرها فلم يتعرضوا له ثم وجدت في حاشية جمال الناظرين وبينه بحيث لا يتصور الزيادة عليه فان اشتهيت فارجع اليه طالعه ولولا التضييق المقام لاوردته ونقل عن سيبويه وسائر المحققين وجه آخر في امتناع تقديم التميز على الفعل وهو انه في المعنى فرع عن الفاعل لانه يمتنع تحققه بدون الفاعل والفاعل لا يصح تقديمه فالفرع اجدر اقول يشكل على هذا الوجه ايضا واورد قيل وجه ثالث في امتناع تقديم التميز على الفعل وهذا الوجه سالم وهو ان التميز كالنعت في الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما اشبهه قاله الفارسي واستحسنه ابن خروف كذا في التصريح شرح التوضيح ١٢ تحفه فائدة

[2] قوله فان قيل هذه القاعدة منقوضة آه قال صاحب المتوسط رحمه الله تعالى ومثل هذا مطول طرد اللباب ١٢ تحفه۔

ان تقسيم المستثنى الى المتصل والمنقطع لا يصح لان الشرط في التقسيم ان يكون للمقسم
مشتركا صادقا على كل قسم وليس للمستثنى مفهوم مشترك ان يصدق على كل قسم قلنا المفهوم
اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا فههنا وان لم يكن حقيقة لكنه اعتبارا اى ما يطلق
عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة فان قيل ان تقسيم المستثنى الى المتصل والمنقطع لا يصح
لان التقسيم بناء على التعريف والمصنف لم يعرفه قلنا ان المعلومية بهذا الوجه كاف لصحة
التقسيم فان قيل لما كان المعلومية بهذا الوجه كافيا لصحة التقسيم فما الوجه للمصنف
حيث عرف كل قسم تعريفا على حدة قلنا ان لكل قسم احكاما خاصة لا يمكن حمل اجزائها على كل واحد
من غير معرفة كل واحد منها فلذا عرف كل قسم تعريفا على حدة فالمتصل هو الاسم المخرج عن متعدد
لفظا اى سواء كان المتعدد لفظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا نحو ما جاءني الا زيد بالا او اخواتها
والمنقطع هو الاسم المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير مخرج عن المتعدد لان
الاخراج عن المتعدد يقتضى العزل في المستقبل والمستثنى المنقطع غير داخل في المستثنى منه

---

٥١ قوله لكنه اعتبارا هذا ما ذهب اليه المصنف وقال الشيخ الرضي ولقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية وكون المستثنى مشتركا لفظيا بينهما حقيقة المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا او اثباتا وهذا شامل للقسمين بحسب المعنى اقول هذا هو الاولى بل الصواب وفيما نحن فيه كما قال المحشي من ان الوجه انه مشترك لفظي بين المتصل والمنقطع بدليل ان احدهما مخرج وهو فصله الذي يتميز عن الآخر غير مخرج واذن يكونان حقيقتين مختلفتين فيكون لفظ المستثنى مشتركا بينهما وتعريف المشترك بحيث يكون جامعا للمختلفات بالماهية حمليا على جميع ذاتياتها غير متصور عند العقلاء كيف وامكان تعريفه بهذا الوجه يوجب ان يكون مواطيا انتهى ينظر كيف ويلزم مما قال ان لا يكون الحيوان والكلمة مثلا مشتركا معنويا بالنسبة الى الانسان والفرس والاسم والفعل لان الانسان ناطق والاسم غير مقترن والفعل مقترن الى آخر ما قال وايضا الاشتراك اللفظي خلاف الاصل فافهم وكن من المتبصرين ولا تكن من الجاهلين ١٢ تحفه

٥٢ قوله ان المعلومية بهذا الوجه الخ اقول الاولى ان يقال انما لم يعرف لانه معلوم بهذا الوجه والمعلومية بهذا الوجه كان اتم واكمل كما لا يخفى ١٢ تحفه

٥٣ قوله هو المخرج عن متعدد جزئياته وهي التي تكون محمولة على المستثنى نحو ما جاءني الا زيد لا اجزائه وهي التي لا تكون محمولة عليه كاشتريت العبد الا نصفه ١٢ تحفه

٥٤ قوله اى سواء كان المتعدد الخ ولكن ان تجعله تفصيلا للمخرج لان المستثنى كما يكون ملفوظا يكون محذوفا نحو ما جاءني القوم الا اعلم ان قوله المخرج جنس شامل لجميع المخرجات كالمخرج بالصفة وعطف البيان ولا ولكن وغيرها وقوله بالا واخواتها خرج كلها سوى المخرج بها كذا في التصريح وفيما قال الشارح من انه احترز بالمخرج لجزئيات المستثنى المنقطع نظر فتامل وعلى هذا فقس قوله والمنقطع الى آخره تحفه

ومعنى غير المخرج

ثم اعلم ان المستثنى على قسمين متصل و منقطع وفي تفسيرهما خلاف بين العامة والمحققين فمذهب العامة ان المستثنى المتصل ما يكون المستثنى من جنس المستثنى منه والمستثنى المنقطع ما لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه لان المتعدد في مثال المستثنى المتصل قولهم جاءني القوم الا زيدا والمشهور في مثال المنقطع قولهم جاءني القوم الا حمارا ومذهب المحققين ان المستثنى المتصل ما يكون المستثنى داخلا في المستثنى منه قبل الاستثناء قطعا سواء كان المستثنى من جنس المستثنى منه اولا والمستثنى المنقطع ما يكون المستثنى خارجا من المستثنى منه قبل الاستثناء قطعا سواء كان المستثنى من جنس المستثنى منه اولا والمختار عند المصنف مذهب المحققين

هو منصوب وجوبا اذا كان اي وقع بعد[1] الا غير صفة في كلام[2] موجب لان ما يحل نصب المستثنى على الاستثنائية هو الرفع والنصب والجر على البدلية والبدل ههنا ممتنع لان البدل في حكم تكرير العامل فانت لا تخلو اما ان تقول تكرير العامل ولا فان كررت يلزم فساد المعنى والا يلزم المخالفة عن قاعدة البدل فان قيل وجب على المصنف ان يقيد الكلام بقيد تام ليخرج هذا القول قرأت الا يوما كذا لان المستثنى فيه منصوب على الظرفية لا على الاستثنائية قلنا لا حاجة الى هذا القيد لان كلامنا في نصب المستثنى مطلقا لا في نصبه على الاستثنائية بدليل قول المصنف او كان بعد خلا وعدا فان قيل وجب على المصنف ان يقيد الكلام بقيد تام ليخرج عن هذه القاعدة قوله قرء الا يوم كذا لان المستثنى فيه مرفوع لا منصوب قلنا لا حاجة الى هذا القيد لان هذا المثال فرد من افراد المستثنى المفرغ والمستثنى المفرغ خارج عن هذا القسم بقرينة المقابلة او مقدما على المستثنى منه مثل جاءني الا زيدا القوم لان ما يحل نصب المستثنى على الاستثنائية هو الرفع والنصب والجر على البدلية وههنا البدل ممتنع والا يلزم تقديم البدل على المبدل منه وهو لا يجوز او منقطعا نحو جاءني القوم الا حمارا لان ما يحل نصب المستثنى على الاستثنائية هو الرفع والنصب والجر على البدلية وهذا المثال لا يحتمل البدل الا بدل الغلط لكن بدل الغلط

---

[1] قوله بعد الا غير صفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى لئلا يذهل عنه كذا قال الشارح ١٢ تحفه

[2] قوله في كلام موجب هو ما ليس فيه نفي ونهي واستفهام وتخصيص عند المازني خلافا للجمهور فهو عندهم موجب يجب النصب فيه ١٢ تحفه

ههنا امتنع لان مبنى البدل الغلط على السهو والغفلة ومبنى المستثنى المنقطع على الروية والفطانة وبينهما تناف في الاكثر اي في اكثر الاستعمالات وهو استعمال الحجازيين ولما قال اكثر الاستعمالات احترز عن اقل الاستعمالات وهو استعمال بني تميم لان مبنى المذهب بني تميم على ان المستثنى المنقطع على قسمين قسم[٥١] يصح حذف المستثنى منه واقامة المستثنى مقام المستثنى منه وقسم لا يصح حذف المستثنى منه واقامة المستثنى مقام المستثنى منه ففي الاول جواز البدلية وفي الثاني تعين النصب على الاستثنائية كما في قوله تعالى لَاعَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ اَمْرِ اللّٰهِ اِلَّا مَنْ رَّحِمَ اوكان بعد خلا وعدا نحو جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا لان خلا وعدا افعال والمستثنى بعدهما مفعول به واعرابه النصب على المفعولية **فان قيل** ان نصب المستثنى بعد عدا مستقيم وبعد خلا غير مستقيم لان خلا فعل لازم وهو لا يعمل النصب على المفعولية **قلنا**[٥٢] ان خلا وان كان فعلا لازما لكن يتعدى بواسطة حرف الجر كما في هذا التركيب خلت الديار من الانيس **او نقول** ان خلا من[٥٣] باب حذف الايصال **او نقول** ان خلا متضمن لمعنى جاوز وجاوز متعد بنفسه فكذلك خلا متعد بنفسه ايضا **فان قيل** ان دفع الاعتراض حصل بالوجه[٥٤] الاول فما الحاجة الى زيادة الوجهين الاخيرين **قلنا** ان النحاة التزموا التضمن وحذف الايصال ليؤكد[٥٥] مشابهته بالا التي هي ام الباب **فان قيل** ان الضمير في خلا وعدا لا يخلو اما[٥٦] راجع الى المستثنى منه

---

[٥١] قوله قسم يصح حذف المستثنى آه وذلك بان لا يفسد المعنى بذلك نحو ما جاءني احد الا حمارا فانه يصح ان يقال ما جاءني الا حمار اذ المجيء يتصور من الحمار وخلافه خلافه نحو ما جاءني احد الا حجرا اذ المجيء لا يتصور من الحجر ومنه قوله تعالى لَاعَاصِمَ الْيَوْمَ آه فانه لا معنى ان يقال ليس الا من رحمه الله فافهم ١٢ تحفه [٥٢] قلنا ان خلا وان كان فعلا آه اقول هذا ليس بجوابه لان ما قال الاستاذ بل تقرير لما قاله من الاعتراض فتدبر ولا تخف وبالله العياذ من الخطأ في كل باب ١٢ تحفه [٥٣] قوله من باب حذف آه اعلم ان الفعل المتعدي بحرف الجر اذا حذف الحرف ويوصل الفعل الى مفعوله فيتعدى بنفسه ١٢ تحفه [٥٤] قوله بالوجه الاول فلا حاجة آه اقول هذا من بناء الفاسد على الفاسد ١٢ تحفه [٥٥] قوله ليؤكد مشابهته آه في ان يلي كل منهما المستثنى كالا فتامل ١٢ تحفه [٥٦] قوله اما راجع آه اقول القوم اسم جمع ويجوز ارجاع ضمير المفرد المذكر اليه كما سيجيء من الاستاذ ايضا في قول المصنف الناس مجزيون باعمالهم آه حيث رجع الضمير في عمله الى الناس وهو مثل القوم فما المانع من ارجاع ضمير المفرد المذكر الى المستثنى منه ههنا فتدبر ١٢ تحفه خادميه۔

او الی امر اخر فعلی الاول لا یجئ المطابقة بین الراجع والمرجع وعلی الثانی یلزم الاضمار قبل الذکر قلنا الضمیر فی خلا وعدا راجع الی مصدر الفعل المذکور او الی اسم فاعل الفعل المذکور او الی البعض المطلق من المستثنی منه فیکون التقدیر جاء فی القوم خلا مجیئهم او خلا الجائی منهم او خلا بعضهم زیدا وکذا حال عدا القوم **فان قیل** ان خلا وعدا افعال والمستثنی الواقع بعدهما مفعول به والفعل مع الفاعل والمفعول جملة ولابد فی الجملة من الاعراب فما الاعراب ههنا **قلنا** ان اعرابهما النصب علی الحالیة **فان قیل** الماضی اذا وقع حالا لابد فیه من قد ولیس فیهما لفظة قد **قلنا** ان لفظة قد ههنا مقدر ولم یظهر لیؤکد[1] مشابهته بالا التی هی ام الباب فی الاکثر ولما قال فی الاکثر احترز عن اقل الاستعمالات لان علی اقل الاستعمالات کان المستثنی بعد خلا وعدا مجرورا لان خلا وعدا حرفی جارة وعلی الجارة تجر المدخول وما خلا وما عدا ای وایضا المستثنی منصوب اذا وقع بعدهما نحو جاء فی القوم ما خلا زیدا وما عدا زیدا لان ما خلا وما عدا افعال والمستثنی الواقع بعدهما مفعول به واعراب المفعول به النصب علی المفعولیة **ثم اعلم** ان ما خلا وما عدا فی محل النصب اما[2] علی الظرفیة واما علی الحالیة **فان قیل** نصب ما خلا وما عدا علی الظرفیة لا یصح لان الظرف علی قسمین زمان ومکان وما خلا وما عدا لا ظرف زمان ولا مکان **قلنا** ان ظرفیتهما مجاز باعتبار المضاف لان[3] ما فی ما خلا وما عدا مصدریة وما المصدریة اذا دخلت علی الفعل کان الفعل ماولا بالمصدر فیکونان ماولین بمعنی المصدر وتقدیر الاوقات قبل المصادر شائع فیقدر فیهما وقت فیکون التقدیر جاء فی القوم وقت خلو مجیئهم زیدا او جاء فی القوم وقت عدم مجیئهم زیدا **فان قیل** ان نصب ما خلا وما عدا علی الحالیة لا یصح لان الحال

---

[1] قوله لیؤکد مشابهته آه وذلک لان قد من خواص الفعل فاذا لم یکن ههنا قد فیکونان کحرف الجر والا ایضا حرف فیکونان حینئذ اشبه بالا التی هی الاصل فی باب الاستثناء ۱۲ تحفہ

[2] قوله اما علی الظرفیة ولم یتعرض الاستاذ العلام لهذا الاحتمال فی خلا وعدا لان مبنی الاحتمال علی ما المصدریة کما سیبین الاستاذ بعد سطرة او سطرین وهو هناک منتف فکذا ما ینبنی علیه ۱۲ تحفہ

[3] قوله لان ما فی ما خلا وما عدا مصدریة اقول الاولی ان یقال مصدریة بدون ما وقیل فی ما خلا وما عدا انه زائدة فیجوز الجر وهذا قول الجرمی والربعی والکسائی والفارسی وابن جنی فعلی هذا ینبغی للمص ان یقول او ما خلا وما عدا علی الاکثر کما قال فی خلا وعدا فتامل فافهم ۱۲ تحفہ خادمیہ۔

محمول على زيد وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا المصدر مبني للفاعل فيكون التقدير جاء القوم خاليا مجيئهم زيدا ومتجاوزا مجيئهم زيدا

وليس ولا يكون[1] اي وايضا المستثنى منصوب اذا وقع بعدهما نحو سيجيء اهلك لا يكون بشرا وليس بشرا الا ان ليس ولا يكون من الافعال الناقصة والمستثنى بعدهما خبر الافعال الناقصة وخبرها من المنصوبات فان قيل ان ليس ولا يكون من الافعال الناقصة والافعال الناقصة تقتضي الاسم والخبر فخبرهما الاسم الواقع بعدهما فما اسمهما قلنا ان اسمهما الضمير المستكن فيهما الراجع الى فاعل الفعل المذكور او الى البعض المطلق[2] من المستثنى منه لكن يلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء ليؤكد مشابهته بالا التي هي ام الباب ثم اعلم انه لا يجوز التصرف في هذه الافعال لانها واقعة موقع الا وهو حرف لا يتصرف فيها فكذا فيما وقع موقعها وايضا استعملت هذه الافعال في المستثنى المتصل الغير المفرغ ويجوز فيه النصب على الاستثنائية ويختار البدل فيما وقع بعد الا في كلام موجب وذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل[3] و الا قليلا لانه لو حمل ما بعد الا على البدل لاستحق الاعراب بالاصالة ولو حمل ما بعد الا على المستثنى لاستحق الاعراب بالواسطة استحقاق الاعراب بالاصالة اولى من استحقاق الاعراب بالواسطة فان قيل البدل في حكم تكرير العامل فانت لا تخلو اما كررت العامل اولا فان كررت العامل يلزم فساد المعنى والا يلزم المخالفة عن قاعدة البدل قلنا[4] انا نقول بتكرير العامل لكن المراد بالعامل ههنا العامل بدون حرف النفي

---

[1] قوله ليس ولا يكون آه ذكر صاحب الوافي وهما بعد المعرفة حالان وبعد النكرة صفة وقيل لا محل لهما وقال بعض شراحه قال ابن هشام وهذا مذهب الجمهور في جميع افعال الاستثناء واذا دريت هذا فتامل في قول الاستاذ فيما مر في بيان اعراب خلا وعدا ١٢ تحفه

[2] قوله والى البعض المطلق من المستثنى منه آه اقول لم يتعرض للاحتمال الاول من الاحتمالات التي مرت في خلا وعدا لان خبر الافعال الناقصة تحمل على اسمائها وعلى هذا الاحتمال لا يصح الحمل لانه يلزم حمل الذات على الوصف والمعنى الانتزاعي وهذا باطل ١٢ تحفه خادميه

[3] قوله ما فعلوه الا قليل آه ولا يقال لو كان البدل مختارا في هذا المثال لنعت لان البدل اذا كان نكرة والمبدل منه معرفة فالنعت واجب لانا نقول هذا الحكم في بدل الكل لا المطلق وهذا بدل البعض انما استغنى فيه عن الضمير المبدل منه لان الاستثناء يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه على ان هذه المسئلة مختلفة فيها ذهب صاحب المفصل الى عدم الوجوب والجمهور اليه ١٢ تحفه

[4] قوله قلنا انا نقول بتكرير العامل لكن المراد آه اقول هذا التقدير ايضا يفسد المعنى في الجملة لفوات الحصر المستفاد من النفي والا فتدبر ١٢ تحفه خادميه

فان قيل لا نسلم ان ما بعد الا لو حمل على البدل لا يستحق الاعراب بالاصالة لان البدل
قسم من التوابع والتوابع مستحق الاعراب بواسطة المتبوع تبعا قلنا[1] المراد بالاصالة والتبعية
الاصالة والبدلية بالنظر الى قصد المتكلم ولا شك ان البدل مقصود المتكلم والمستثنى
غير مقصود له ويعرب على حسب العوامل اى على حسب اقتضاء العوامل اذا كان المستثنى منه غير
مذكور لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فلذلك سمى هذا القسم بالمستثنى المفرغ فان
قيل المفرغ له العامل عن المستثنى منه فينبغى ان يسمى بالمفرغ له قلنا المراد بالمفرغ المفرغ له
وهو فى غير الموجب ليفيد فائدة صحيحة وهو صحة الحكم على سبيل الشمول ليدخل المستثنى فى
المستثنى منه ثم اخرج بالا مثل ما ضربنى الا زيد فان قيل هذا ينتقض بنحو قرأت الا يوم كذا الا انه مستثنى
مفرغ مع انه موجود فى كلام موجب فاجاب المصنف بقوله الا ان يستقيم المعنى وهو صحة الحكم على
سبيل الشمول مثل قرأت الا يوم كذا لانه ليس المراد بالايام جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع
والشهر والسنة فان قيل كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى الموجب فى بعض
الصور كذلك لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى غير الموجب فى بعض الصور نحو ما
مات الا زيد فينبغى ان يشترط استقامة المعنى فيهما قلنا الاعتبار للغالب والغالب فى غير الموجب
استقامة المعنى وفى الموجب عدم استقامة المعنى لان اشتراك جميع افراد الجنس فى انتفاء
تعلق الفعل ومخالفة واحد منها كثير غالب واشتراك جميع افراد الجنس فى انتفاء تعلق الفعل
ومخالفة واحد منها قليل نادر فان قيل كما يصح قرأت الا يوم كذا اذا كان المراد بالايام ايام الاسبوع
والشهر والسنة ينبغى ان يصح ضربنى الا زيد اذا اريد به جماعة مخصوصة بواسطة القرائن قلنا الفرق
بين هذين المثالين باعتبار وجود القرينة وعدم القرينة والقرينة[2] بالفعل موجودة فى هذا التركيب قرأت
الا يوم كذا الا فى هذا التركيب ضربنى الا زيد على تقدير وجود القرينة فيه لا شك فى صحته

---

[1] قوله قلنا المراد آه اقول بان المراد بالاصالة ان لا يكون عمل العامل فيه بواسطة وربط لفظ آخر وهذا لا يوجد الا على تقدير البدلية فتدبر ۱۲ تحفه

[2] قوله والقرينة بالفعل موجودة فى هذا التركيب آه اقول لا يخفى على من له ذهن سليم وفهم مستقيم انه لا فرق بين المثالين بان للقرينة فى احدهما موجودة بالفعل دون الآخر كيف وان كان المراد بالقرينة امرا لفظيا فهو منتف فى كليهما وان كان امرا عقليا فهو موجود فيهما ايضا فتامل وتدبر ۱۲ تحفه خادميه

ومن ثمه ای لاجل ان المستثنی المفرغ لا یوجد فی کلام موجب لم یجز ما زال زید الا عالما لان النفی اذا دخل علی النفی یفید الاثبات فیکون المعنی ثبت زید علی جمیع الصفات الا علی صفة العلم وهذا المعنی فاسد لان صفات زید بعضها مناقض لبعض فکیف تجتمع فی شخص واحد فان قیل ینبغی ان تحمل صفات زید علی الصفات التی یمکن جمعها فی شخص واحد ثم یستثنی من جملتها صفة العلم او تحمل علی کمال الصفات مبالغة فی نفی صفة العلم فعلی هذین التقدیرین یرجع هذا المثال الی صورة استقامة المعنی قلنا علی هذین التاویلین یرجع جمیع المواد الایجابیة عند الاستثناء الی صورة الاستقامة مع انه لم یقل به احد من الناس فان قیل قد تقرر فیما سبق ان المستثنی منه اذا کان مذکورا فی کلام غیر موجب ففیه جواز النصب واختیار البدل فهذا منقوض بمثل ما جاءنی من احد الا زید و لا احد فیها الا عمرو وما زید شیئا الا شیء لا یعبأ به لان المستثنی منه فی هذه الامثلة مذکور فی کلام غیر موجب مع انه لا یختار فیها البدل لانه لو کان البدل مختارا لکان المستثنی مجرورا فی المثال الاول ومنصوبا فی المثالین الاخیرین مع انه مرفوع فی الکل فاجاب المصنف بقوله واذا تعذر البدل علی اللفظ ای من جهة الحمل علی لفظ المستثنی منه فعلی الموضع ای یحمل علی المستثنی منه لان یعمل علی المختار بقدر الامکان مثل ما جاءنی من احد الا زید لا احد فیها الا عمرو وما زید شیئا الا شیء لا یعبأ به وقوله لا یعبأ به صفة لشیء وانما وصف به لئلا یلزم استثناء الشیء من نفسه فان قیل هذا الدلیل انما یستقیم علی النسخة التی وقع فیها هذا القید لا یستقیم علی النسخة التی لا یقع فیها هذا القید لان علی هذه النسخة ایضا یلزم استثناء الشیء من نفسه قلنا ان علی النسخة التی لا یقع فیها هذا القید لا یلزم استثناء الشیء من نفسه لان المستثنی منه شیء مطلق سواء یزید علیه صفة من غیر صفة الشیئیة اولا والمستثنی شیء لا یزید علیه صفة من غیر صفة الشیئیة

له قوله ففیه جواز النصب واختیار البدل لکن لا بد من اشتراط ان لا یکون المستثنی متراخیا من المستثنی منه اذ لو کان متراخیا نحو ما جاءنی احد حین کنت جالسا الا زید لم یکن البدل مختارا وان لا یکون رد الکلام تضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زیدا فی جواب من قال ما قام القوم الا زیدا فان النصب ههنا اولی لیطابق الجواب السوال ولا مواخذة علی المصنف رح بالاهمال اذ کثیر من القواعد بقی منه مهملا فی هذه الرسالة ۱۲ تحفہ خادمیہ۔

۱۲

لان من لا تزاد بعد الاثبات لان من وضعه الواضع لاستغراق النفي والكلام بعد الا موجب

وما ولا لا تقدر ان عاملتين اى حال كونهما عاملتين لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي
بالا فان قيل لا احد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا و
بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا حمله على المحل البعيد لا القريب قلنا ان محله القريب
انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل
لا فيه فان قيل هذه القاعدة منقوضة بليس زيد شيئا الا شيئا لان النفي ههنا ايضا منتقض
بالا مع ان المستثنى محمول على البدل من حيث اللفظ فاجاب المصنف بقوله بخلاف ليس زيد
شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر اى لا تاثير لنقض معنى النفي اى لانتقاض
معنى النفي في بطلان عملها لبقاء الامر العاملة هي لاجله اى لاجل الامر وهو الفعلية فان قيل
ان نفي ليس لا ينفك من فعلية ليس ونفي ليس باطل فينبغي ان يكون فعليته ايضا باطلا
قلنا ان قوله ليس زيد شيئا الا شيئا اول بقوله ما كان زيد شيئا الا شيئا ومن ثمه اى
لاجل ان عمل ليس للفعلية وعمل ما ولا للنفي جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا
قائما اما جواز الاول لان عمل ليس للفعلية وهي باقية واما امتناع الثاني فلان عمل
ما للنفي وقد انتقض النفي بالا ومخفوض اذا وقع بعد غير وسوى وسواء لانها مضافة
والمستثنى بعدها مضاف اليه والمضاف يعمل الجر في المضاف اليه ايضا المستثنى
مجرور اذا وقع بعد حاشا لانه حرف جر وعمل الجارة جر المدخول في الاكثر وانما قال
في الاكثر لان المستثنى بعده منصوب على الاستعمال الاقل لان حاشا فعل

ف١ قوله لان من وضعه اقول الاولى ان يقال لان من لاستغراق النفي كما لا يخفى ويعلم مما قال الاستاذ ان المراد من من الاستغراقية فلا يرد ان من قد يزاد في المثبت عند الاخفش كما يجيئ في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى ١٢ تحفه

ف٢ قوله لانتقاض معنى النفي آه فيه اشارة الى ان المصدر مجهول ١٢ تحفه

ف٣ قوله لبقاء الامر العاملة هي لاجله اي من قبيل هند زيد ضاربته هي ١٢ تحفه

ف٤ قوله وهي الفعلية بدليل لحوق علامة الافعال كتاء التانيث وضمير المرفوع البارز كقوله تعالى ليست النصارى على شيء وقوله تعالى ليسوا سواء ١٢ تحفه خادميه

ف٥ قوله والمضاف يعمل الجر آه اي على مذهب سيبويه ويجيئ تفصيله في باب ان شاء الله تعالى ١٢ تحفه خادميه۔

والمستثنى[١] بعده مفعول به واعرابه النصب عند عدم المانع واعراب[٢] غير فيه اى في باب الاستثناء
كاعراب المستثنى بالا على التفصيل اى على التفصيل المذكور لانه لما كان المستثنى مجرورا بكلمة غير
نقل اليه اعراب المستثنى وكلمة غير صفة في الاصل لدلالتها على ذات مبهمة موصوفة
بصفة المغايرة حملت على الا في الاستثناء بطريق المجاز والعلاقة بينهما ان كل واحد منهما
مفيد مغايرة ما بعدها لما قبلها كما حملت الا عليها في الصفة اذا كانت تابعة اى واقعة
لجمع اى بعد المتعدد منكور غير محصور اما كونه بعد المتعدد ليطابق حالها صفة حالها من اداة
الاستثناء واما كونه منكورا فلانه لو كان معرفا باللام لا يخلو اما للاستغراق او للعهد فعلى
الاول لا يتعذر المتصل وعلى الثاني فانت لا تخلو اما ان يشار باللام الى جماعة يكون المستثنى داخلا
فيه قطعا او الى جماعة يكون المستثنى خارجا عنه قطعا فان كان الاول فلا يتعذر المتصل ايضا وان كان
الثاني فلا يتعذر المنقطع والشرط لكون الا بمعنى غير تعذر قسمي الاستثناء واما كونه غير محصور فلان المحصور
على قسمين احدهما جنس مستغرق والثاني بعض معلوم العدد منه وعلى كل واحد من التقديرين
وجب[٣] دخول ما بعدها فيما قبلها فلا يتعذر ...... المستثنى المنفصل والشرط لكون الا بمعنى غير تعذره

ح۱ قوله المستثنى بعده مفعول به تنازعا ضمير الراجع الى المعهود في الذهن كما في نعم رجلا او الى مصدر الفعل المذكور نحو ضرب القوم عمروا حاشا زيدا المعنى على الاول زدند قوم عمرو را در حالتی کہ بری کرد ما زید را از زدن عمرو یعنی ہمہ قوم عمرو را زدند و زید نہ زد و على الثاني زدند قوم عمرو را در حالتیکہ بری بود آن ضرب از زید یعنی از زید ضرب عمرو واقع نہ شدہ است فافہم وتامل ١٢ تحفہ

ح۲ قوله واعراب غير فيه آه اى اعراب غير اذا استعمل للاستثناء مثل اعراب المستثنى بالا على التفصيل اى كما ان المستثنى بالا غير الصفة اذا كان في كلام موجب لم يجز الا النصب فكذا ههنا لم يجز الا النصب تقول جاء في القوم غير زيد بالنصب فقط وكما انه اذا كان المستثنى بالا منقطعا وجب النصب كذلك ههنا تقول جاءني القوم غير حمار فافهم الباقية ١٢ تحفہ

ح۳ قوله وجب دخول ما بعدها فيما قبلها وفي هذا المقام شك ظاهر وهو ان المحصور في الصورة الثانية لا يجب ان يكون ما بعده داخلا في ما قبله وقد اورده مولانا عبد الرحمن ايضا بوجهين آخرين قريبين لما اوردنا فاجاب عنه ان المراد بالوجوب الوجوب في الجملة ولا شك انه متحقق في الجملة اى في صورة الاستثناء المتصل وذلك لان المقصود ههنا مجرد نفي تعذر الاستثناء وبيان ان الاستثناء فيه ليس محالا على تقدير كونه محصورا انتهى ملخصا وعبارة النسخة الموجودة عندي هكذا وبيان ان الاستثناء فيه محال لعل هذا سهو من الناسخ ١٢ تحفہ خادمیہ۔

قسمي الاستثناء لتعذر[ط] الاستثناء عند وجود هذه الشرائط نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فالا واقعة بعد متعدد وهو آلهة والمتعدد منكور غير محصور فيكون الا بمعنى غير فيكون المعنى لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا وايضا في هذه الآية مانع آخر عن حمل الا على معنى الاستثناء لانه لو حمل الا على معنى الاستثناء لصار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل على اثبات الوحدانية كما لا يخفى والمقصود اثبات وحدانية الله تعالى بخلاف ما اذا كان الا بمعنى غير لانه يدل على نفي غير الله ونفي غير الله يستلزم لاثبات وحدانية الله تعالى وضعف حمل الا بمعنى غير في غيره اي في غير جمع المنكور الغير المحصور لاستقامة الاستثناء ومذهب سيبويه انه يجوز حمل الا بمعنى غير مع استقامة الاستثناء كما في قول الشاعر شعر وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان ؛ فالا بمعنى غير بدليل رفع الفرقدان قلنا هذا البيت محمول على الشذوذ ولا اعتبار للشاذ على ان في هذا البيت شذوذين آخرين احدهما وصف الكل دون المضاف اليه المقصود وصف المضاف اليه وكلمة كل للاحاطة والشمول والثاني انه يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية لانهما في الاصل صفتان للمكان في قوله تعالى مكانا سوى ثم حذف الموصوف واقيم الصفة مقام الموصوف فيصير بمعنى المكان على الاصح فقوله

[ط] قوله لتعذر الاستثناء وفيه نظر لانه ينتقض بقول القائل لفلان علي دراهم الا درهما فانه يصح الاستثناء مع كونه تابعا لجمع منكور غير محصور وبقولنا جاءني رجال عشرة الا زيد بالرفع فانه يتعذر الاستثناء لا الصفة مع كونها تابعة لجمع منكور محصور وبقولنا جاءني رجل الا زيد بالرفع لانه يصح الصفة ويتعذر الاستثناء مع كونه تابعا للمفرد ويمكن الجواب عن الاول بان الدراهم محصورة في ثلثة شرعا لانها اقل مراتب الجمع وعن الثاني بان الجمع المذكور غير محصور بالذات بل محصور بسبب الصفة ولهذا لا يجب تناوله لزيد والمراد بالمحصور ههنا المحصور المذكور لذاته كالعدد وعن الثالث بانا لا ندعي ان كل مفرد جاز الاستثناء عنه بل نقول انما اخذ قيد الجمع لانه ان كان مفردا جاز الاستثناء عنه في بعض الصور وهو المفرد المنفي وفي جواب الاخير نظر لانه في بيان ضابطة تعذر الاستثناء عند وجودها مطلقا ولم يتعذر عند عدمها مطلقا ويدل عليه تقييد حملها على غير في الصفة بقوله اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور كذا في المتوسط والوافية اقول في الجواب الثاني ايضا نظر لانه يلزم ان يتعذر الاستثناء في نحو ما جاءني رجال الا زيد الا ان الرجال غير محصور بالذات بل بسبب وقوعه في حيز النفي هذا كما ترى ثم قال والظاهر انه قال اذا كانت تابعة لشيء لم يجب تناوله لما بعده لم يتوجه شيء من هذه الايرادات ١٢ تحفه خادميه۔

على الاصح احتراز عن مذهب الجمهور الاصح هو مذهب الكوفيين فانهم يجوزون خروجها عن الظرفية
ويتصرفون فيهما رفعا ونصبا وجرا كما في قول الشاعر[٥١] شعر صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم اخوان
عسى الايام ان يرجعن قوما كالذى كانوا ٭ فلما صرح الشر فامسى وهو عريان ٭ فلم يبق سوى
العدوان دناهم كما دانوا ٭ خبر كان[٥٢] واخواتها هو المسند بعد دخولها مثل كان زيد قائما
وامره كامر خبر المبتدأ اى في الاقسام[٥٣] والشرائط والاحكام فان قيل لما كان امر خبرها كامر
خبر المبتدأ في الاقسام والشرائط والاحكام فخبر المبتدأ اذا كان معرفة لا يجوز تقديم الخبر
على المبتدأ فخبر هذه الافعال ان كان معرفة فينبغي ان لا يجوز تقديمه على اسمائها فاجاب المص
بقوله ويتقدم اى خبر كان على اسم كان معرفة اى حال كونه معرفة لان الالتباس يدفع
بالحركة الاعرابية فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل كان الفتى هذا لان خبر كان فيه
معرفة مع انه لا يجوز تقديمه على اسم كان قلنا[٥٤] هذا الحكم فيما اذا كان الاعراب فيهما او في
احدهما لفظيا والاعراب ههنا في الاول تقديري وفي الثاني محلي وقد يحذف عامله اى عامل خبر كان
وهو نفس كان لان كان كثير الاستعمال من بين الاخوات فبتقدير حذفه يسبق الذهن
اليه مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرٌ فخيرٌ وان شرٌ فشرٌ والمراد به كل تركيب اذا ذكر ان
ثم اسم وفاء ثم اسم ويجوز في مثلها اربعة اوجه الاول نصب الاول ورفع الثاني اما
نصب الاول فلانه خبر لكان المحذوف وخبر كان من المنصوبات واما رفع الثاني فلانه

---

[٥١] قوله كما في قول الشاعر آه حيث وقع سوى فاعل يبق في المصراع الاخير وهذان البيتان لسهل بن شيبان ومعناه اعراض كرده بوديم از بني ذهل وگفته بوديم كه قوم برادران هست قريب هست كه روزهاى راجع كنند اين روزهاى قوم را چنانكه بودند پس چونكه ظاهر شد شر وبدى از جانب قبيلۀ بني ذهل پس شام كرد آن شر وبدى كه كمال وضوح وظهور داشت وباقى نماند سواى دشمنى وظلم جزا داديم با ايشان را بسبب كارهاى ايشان همچنان كه جزا داد ايشان ما را ١٢

[٥٢] قوله خبر كان آه اعلم انه ذكر اسم كان في المرفوعات قبيل نظرا الى انه فاعل فلم يحتج الى ذكره علحدة بخلاف خبره فانه ليس من المفاعيل بل هو ملحق بها والحق ان اسمها ايضا ملحق بالفاعل وليس بفاعل والا لتم الكلام به كذا قال مولانا نور الحق اقول ان سلمنا انه ملحق بالفاعل فالظ وقدم ذكره في المرفوعات لعدم المخالفة من الفاعل ١٢ تحفه

[٥٣] قوله في الاقسام آه قد سبق منا ومن الاستاذ معنى الاقسام والشرائط والاحكام ومعنى الدخول فتذكر وليعلم مما سبق ايضا فوائد القيود فتدبر ١٢ تحفه

[٥٤] قوله قلنا هذا الحكم آه اعلم انه يعلم مما قاله الاستاذ العلام انه لو انتفى اعراب كليهما لا يجري فيه هذا الحكم ايضا نحو كان المعنى هذا ١٢ تحفه خادم

خبر المبتدأ المحذوف وخبر المبتدأ من المرفوعات فيكون التقدير ان كان عمله خير فجزاؤه
خير والثاني نصبهما على ان خيرًا في الموضعين خبر لكان المحذوف وخبر كان من المنصوبات
فيكون التقدير ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا والثالث رفعهما اما رفع الاول فعلى انه
اسم لكان المحذوف واسم كان من المرفوعات واما رفع الثاني فلانه خبر المبتدأ المحذوف
وخبر المبتدأ المحذوف ايضا من المرفوعات فيكون التقدير ان كان في عمله خير فجزاؤه خير
والرابع رفع الاول ونصب الثاني اما رفع الاول فلانه اسم لكان المحذوف وهو من المرفوعات
واما نصب الثاني فلانه خبر لكان المحذوف وهو من المنصوبات فيكون التقدير ان كان في عمله
خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها باعتبار[١] قلة الحذف وكثرته ويجب
الحذف اي حذف كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت
ثم حذف اللام الجارة للتخفيف وحذف كان للاختصار وعوض عنه ما وابدل المتصل بالمنفصل
فصار[٢] ان ما انت منطلقا ثم ادغم النون في الميم فصار اما انت منطلقا فههنا الحذف واجب باعتبار
وجود القرينة وساد المسند اما القرينة فهو نصب المعمول واما ساد المسند فهو اقامة
ما مقام كان **اسم ان واخواتها** هو المسند اليه بعد دخولها مثل ان زيدا قائم **المنصوب**
بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد[٣] دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها به اما الولي ام

ف١ قوله باعتبار قلة الحذف وكثرته اقول فالوجه الاول اقوى من الكل والرابع اضعف منه والثاني والثالث يستويان كما لا يخفى على اهل البيان ١٢ تحفه

ف٢ قوله فصار اما منطلقا هذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه لان الحاجة الى اللام لربط الكلام وهو حاصل على هذا التقدير فايراده بلا حاجة لكن المصنف اقتصر على الاول لانه اشهر لان المصنف تبع سيبويه في اكثر المسائل وقال سيبويه لم يجز مع اما المكسورة واجاز المبرد ظهور كان في الصورتين على ان ما زائدة لا عوض منه وقال الكوفيون في الاول ان ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة الشرطية ويجوزون مجئ ان المفتوحة شرطية قالوا هما سيان في قوله تعالى ان تضل احدهما اي فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد اي بمعنى الشرط وما عندهم ايضا عوض عن الفعل المحذوف ولا ادري قولهم ابعد من الصواب كذا في الرضي ١٢ تحفه

ف٣ قوله هو المسند اليه اقول هذا فيهما جنس شامل للمحدود وغيره وقوله بعد دخولها فيهما يخرج اسم الا ما كان وغيرها فافهم فانه دقيق لاشتماله على اختصار حقيق ١٢ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتي رحمه الله تعالى۔

فلان لا ضعيف العمل لا يعمل مع الفاصل وَ اَمّا النكرة فلان لا لنفي الجنس يقتضي الكثرة
والتعريف يقتضي القلة وبينهما منافاة واَمّا الاضافة وشبهها فلانهما من الخواص المعظمة
المكبرة للاسم فيقوى بهما جهة الاسمية ويضعف بهما جهة المشابهة بالحرف فان قيل ما الوجه
للمصنف حيث قال المنصوب بلا ولم يقل اسم لا قلنا[٥١] ان مدخول لا يكون منصوبا لا كليا وغالبا بل
احيانا فان قيل ان تعريف مدخول لا حصل بقوله هو المسند اليه بعد دخولها فما الفائدة في ذكر
هذا القول يليها نكرة آه قلنا نعم ان تعريف مدخول لا حصل بهذا القدر لكن مراد المصنف
في هذا المقام حد المنصوب فلذا اراد قوله يليها نكرة مثل[٥٢] الاعلام رجل ظريف فيها ولا عشرين
درهما لك فان[٥٣] كان اى المسند اليه مفردا بانتفاء الشرط الثالث فهو مبني على ما اي بالحرف
والحركة ينصب به قبل دخول لا اما كونه مبنيا فلانه متضمن لمعنى من الاستغراقية وَ المتضمن
لمعنى الحرف مبني فهو ايضا مبني و انما تضمن معنى من الاستغراقية لانه وقع في جواب سوال
السائل الذي هو مشتمل على كلمة من المذكور في السوال كالمعاني في الجواب وَ اما كونه مبنيا
على الفتح فلموافقة الحركة البنائية مع الحركة الاعرابية وان كان معرفة بانتفاء الشرط
الثاني او مفصولا بينه وبين لا بانتفاء الشرط الاول وجب[٥٤] الرفع اي رفع المعمول و التكرير
اي تكرير اسم لا مثال الاول نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ومثال الثاني نحو لا في الدار رجل ولا
امراة اما رفع الاول فلانه لما لم يظهر اثر لا في المعرفة فوجب فيه الرفع على الابتداء واَمّا
التكرير في الاول فيكون جبيرة لما فات من الكثرة واما الرفع في الثاني فلان لا ضعيف العمل
فلا يعمل مع الفاصل واما التكرير في الثاني فلمطابقة الجواب مع السوال فان قيل
اي في الدار رجل ام امراة وجوابه لا في الدار رجل ولا امراة ١٢
قد تقرر فيما سبق ان اسم لا اذا كان معرفة وجب الرفع و التكرير فهذه القاعدة
منقوضة بقول الشاعر[٥٥] ع قضية لا ابا حسن لها: لان اسم لا فيه معرفة

---

[٥١] قوله قلنا ان مدخول آه اقول ان علمت غرض هذا الجواب فلا يرد فان قيل الملحق ١٢ تحفه [٥٢] قوله مثل الاعلام آه انما اورد مثالين لان الاول مثال للمضاف والثاني مثال شبه المضاف ١٢ تحفه [٥٣] قوله فان كان مفردا آه ولا جاء مع لا اذ معنى نكرا المنفي في الاكثر كذا في الوافي ١٢ تحفه [٥٤] قوله وجب الرفع آه والتكرير واجاز المبرد وابن كيسان الرفع بلا تكرير ١٢ تحفه [٥٥] قوله بقول الشاعر آه اقول هذا ليس لشعر بل يعلم بالتفحص في كتب الثقاة ١٢ تحفه خادمية

عه وفي نسخة وجد العبارة هكذا ان اسم لا لا اكثر من المنصوبات ولا اكثر منها بل هو اقل منها فلذا اعرف المنصوب بلا بخلاف سائر المنصوبات فانها اما كل من المنصوبات او اكثر منها وللاكثر حكم الكل ١٢ كاتب

[illegible]

مع انه لا يكون مرفوعا ولا مكرراً فاجاب المصنف بقوله ومثل قضية لا اباحسن لها متأول
بتاويل النكرة باعتبار الوجهين الاول ان هذه العبارة محمولة على حذف المضاف اى قضية
ولا مثل ابي حسن لها لان لفظ المثل لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة واما الثاني فلان
اباحسن كناية عن الوصف المشتهر به صاحبه العلوية وهو الفصل بين الحق والباطل اى
قضية ولا فيصل لها وفي مثل لا حول[1] ولا قوة الا بالله خمسة[2] اوجه المراد بمثل هذا التركيب
كل تركيب وقع فيه لا على سبيل العطف وعقيب كل واحد نكرة مفردة بلا فاصلة فتحهما على
ان لا في الموضعين لنفي الجنس واسمها نكرة مفردة بلا فاصل واسم لا اذا كان كذلك فهو مبني
على الفتح وفتح الاول ونصب الثاني اما فتح الاول فلان لا الاول لنفي الجنس واسمها نكرة مفردة
بلا فاصلة واما نصب الثاني فلان لا الثاني زائدة لتاكيد النفي واسمها معطوف على المحل
القريب للاول ومحل القريب للاول النصب فهو ايضا منصوب وفتح الاول ورفعه اى رفع الثاني
اما فتح الاول فلما مر واما رفع الثاني فلان لا الثاني زائدة لتاكيد النفي واسمها معطوف على
المحل البعيد للاول ومحله البعيد محل الرفع على الابتداء فهو ايضا مرفوع ورفعهما معا لمطابقة الجواب
مع السوال ويجوز في هذه الوجوه الاربعة المذكورة عطف الجملة على الجملة على ان لكل واحد
منهما خبر على حدة وعطف المفرد على المفرد على ان يكون لهما خبر واحد ورفع الاول على ضعف
وفتح الثاني اما رفع الاول فلان لا الاول بمعنى ليس واسم لا التي بمعنى ليس مرفوع فهو
ايضا مرفوع واما ضعفه فلان عمل لا بمعنى ليس قليل واما فتح الثاني فلان لا الثاني

---

[1] قوله لا حول الخ يعني لا حول عن المعصية الا بعصمته ولا قوة على الطاعة الا بتوفيقه قال اهل اللغة الحول الحركة معناه لا حركة ولا استطاعة للعبد الا بمشية الله تعالى ۱۲ تحفه

[2] قوله خمسة اوجه بحسب ما يدخل في التلفظ لا بحسب وجوه الحركات فانها اذا لوحظت من هذه الحيثية ترتقي الى اكثر منها فان للوجه الرابع وهو رفعهما اربعة اوجه احدها ان يكون لا لنفي الجنس ملغاة عن العمل وثانيها ان تكون بمعنى ليس والثالث ان تكون بمعنى ليس في الاول وزائدة في الثاني والرابع ان تكون في الاول للتبرئة والثاني زائدة وللوجه الثالث وهو فتح الاول ورفع الثاني ثلثة اوجه احدها ان يكون الرافع محمولا على موضع اسم لا للتبرئة وثانيها ان يكون لا بمعنى ليس والثالث ان يكون لا للتبرئة ملغاة عن العمل وللوجه الخامس وهو رفع الاول وفتح الثاني اثنان احدهما ان يكون لا الاول بمعنى ليس وثانيهما ان يكون للتبرئة ملغاة وللوجه الرابع وهو فتحهما ايضا اثنان احدهما ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس وثانيهما ان تكون في الثاني زائدة لانه جاز البناء مع الزائدة نظرا الى لفظها ۱۲ تحفه خادميه۔

لنفي الجنس واسمها نكرة مفردة بلا فاصل واسم لا اذا كان كذلك فهو مبني على الفتح وتعين في هذا الوجه عطف الجملة على الجملة ولا يجوز عطف المفرد على المفرد والا لزم كون الاسم الواحد مرفوعا ومنصوبا وهو محال وايضا يحتمل ان يكون في الاول لا لغاء عملها بالتكرير لان المشترط لصحة الغاء عمل لا تكرير فقط وهو موجود ههنا وفي هذا الوجه كما يجوز عطف الجملة على الجملة كذلك يجوز[1] عطف المفرد على المفرد واذا دخلت الهمزة[2] اي همزة الاستفهام على لا التي لنفي الجنس لم تغير العمل اي تاثيرها في مدخوله اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله بدخول كلمات الاستفهام فان غير معناه ومعناها[3] الاستفهام نحو ألا رجل في الدار او العرض نحو الا تنزل عندنا او التمني نحو الا ماء اشربه فان قيل هذه القاعدة منقوضة بقول الشاعر[4] ع الا رجلا جزاه الله خيرا لان ههنا تغير عمل لا عن البناء الى الاعراب قلنا ان لا هذه ليست لنفي الجنس حتى دخل عليها همزة الاستفهام بل هي حرف موضوع للتحضيض برأسه فان قيل حرف التحضيض تدخل على الافعال وهي داخلة على الاسم قلنا الفعل اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وههنا وان لم يكن لفظا

---

[1] قوله كذلك يجوز آه فيه انه يلزم توارد المؤثرين على اثر واحد وهو رفع الخبر فافهم وتامل ۱۲ تحفه

[2] قوله واذا دخلت الهمزة آه لما كان عمل لا يتغير بدخول الجار فكان ان يتوهم متوهم انه بدخول الهمزة ايضا يتغير فتعرض له وايضا قد يتوهم انه قد مر في باب الاستثناء انه اذا بطل النفي بطل العمل وههنا قد بطل لانه ليس المعنى في الا ماء والا تنزل على نفي الماء والنزول فتعرض له ۱۲ تحفه

[3] قوله ومعناها الاستفهام آه ايراده كلمة اما ههنا كايراده في نحو هذا الشيء اما شجر واما حجر فلا يرد ما قال الفاضل اللاري من ان ظاهر عبارة المصنف الحصر في الثلثة لكن لا ينحصر فيها لجواز ان يأتي للتقرير والانكار والتوبيخ انتهى كلامه فافهم وكن ممن يعرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال ۱۲ تحفه

[4] قوله بقول الشاعر الا آه هذا صدر البيت وعجزه ع يدل على محصلة تبيت * وهو صفة رجل وقوله جزاه الله جملة دعائية معترضة بين الصفة والموصوف والمحصلة بكسر الصاد المهملة المشددة المرأة التي تحصل تراب المعدن اي تجعله حاصلا المتخرج منه الذهب وتبيت من البيتوتة وخبره مذكور بعد هذا البيت وهو قوله ترجل قمتي وتقيم بيتي وتعطيني الافادة ما بقيت * كان الشاعر يقول على سبيل المجانة هذا محصل ما قال مولانا عبد الرحيم الصفي پوری ومعناه بالفارسية آیا نیست رجل بدهد خدای تعالی او را جزای خیر چنین رجل که دلالت کند این رجل بر زن که کند آن زن شانه سر مارا واقامت کند آن زن در خانهٔ من وبدهد آن زن شهوت بر فسق وفجور خود تا که زنده باشم من ۱۲ تحفهٔ خادمیه لحافظ محمد شعیب رحمه الله تعالی۔

لكنه تقديرا فيكون التقدير الا ترونني رجلا جزاه اه او نقول عن اصل الاعتراض ان لا هذه لنفي الجنس دخلت عليها همزة الاستفهام لكن النصب والتنوين لضرورة الشعر ولا اعتبار له ونعت[٥١] المبني اي اسم لا المبني بالفتح الاول مفرد اي يليه مبني على الفتح من حيث حمل النعت على المنعوت للاتحاد والاتصال بينهما او لتوجه حرف النفي الى النعت حقيقة لان النفي اذا توجه الى المقيد ينفي القيد عنه فان قيل انه اذا كرر المبني يبنى على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه قلنا المراد بالمبني في قوله ونعت المبني ما يبنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه[٥٢] المذكور سابقا وباردا في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر لو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء رفعا اي حملا على المحل البعيد للاول ونصبا اي حملا على المحل القريب للاول نحو لا رجل ظريف وظريف وظريفا والا اي ان لم يكن النعت هكذا فالاعراب رفعا اي حملا على المحل البعيد للاول ونصبا اي حملا على المحل القريب للاول ولا يجوز فيه البناء لان فوات الشرط يستلزم فوات المشروط والعطف على اللفظ اي على لفظ اسم لا وعلى المحل اي على محل اسم لا جائز ولا يجوز فيه البناء لوجود الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالحرف العاطف والمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه في الذات فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل لا غلام لك والفرس لان الفرس معطوف على اسم لا مع انه تعين فيه الرفع قلنا المراد بالمعطوف المعطوف النكرة وهذا المعطوف معرفة فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل لا حول ولا قوة الا بالله لان المعطوف فيه نكرة مع انه يجوز فيه خمسة اوجه قلنا المراد بالمعطوف النكرة ما يكون بلا تكرير لا وهذا مع تكرير لا واما البواقي من التوابع فلا يوجد[٥٣] بالتصريح

---

[٥١] قوله ونعت المبني واما نعت المنصوب فينتصب على راي ابن برهان ويرتفع على راي الاكثر ومنهم ابن المالك ١٢ تحفه

[٥٢] قوله فانه المذكور الخ اي فان المبني على الفتح بالاصالة مذكور سابقا وهو قول المص فان كان مفردا فهو مبني على آه ١٢ تحفه

[٥٣] قوله فلا يوجد آه اقول كيف يحكم بالقطع بعدم وجدان التصريح من النحاة مع انه قال الاندلسي كذلك كذا في بعض شروح الالفية فتدبر ١٢ تحفه خادميه۔

من النحاة قال المولوي عبد الحكيم ان حكم باقي التوابع كحكم توابع المنادى المفرد المعرفة
مثل لا ابَ وابنًا وابنٍ فان قيل انك تقول ان اسم لا اذا كان يليه نكرة فهو مبني
على الفتح فهذه القاعدة منقوضة بقوله لهو لا اباله ولا غلامي له لان اسم لا فيه
يليه نكرة انه منصوب فاجاب المصنف بقوله ومثل لا اباله ولا غلامي له جائز دانه
والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب وقع بعد اسم لا لام الاضافة ويجري عليه احكام
المضاف وهو اثبات الالف في الاول وحذف النون في الثاني تشبيها له اي اسم لا بالمضاف
لمشاركته اي اسم لا في هذين التركيبين له اي بالمضاف في اصل معناه وهو الاختصاص
ومن ثمه اي لاجل جواز هذين التركيبين لمشاركة غير المضاف مع المضاف لم يجز لا ابا
فيها فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شئ انما هو بسبب ابوة الاب لهذا الشئ وهذا
الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار وليس بمضاف لفساد المعنى بتقدير الاضافة
لان المعنى المراد بهذين التركيبين نفي ثبوت جنس الاب لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير
حاجة الى تقدير الخبر وهذا المعنى على تقدير الاضافة فاسد باعتبار الوجهين اما الاول
فلان هذا المعنى بتقدير الاضافة لا يفيد من غير حاجة الى تقدير الخبر فلان معنى هذين
التركيبين على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه موجودان والثاني ان المقصود نفي
ثبوت جنس الاب وجنس الغلامين للمضمر المجرور لا نفي ثبوت الاب المعلوم وغلاميه
المعلومين خلافا لسيبويه فان هذين التركيبين عنده جائزان فانه مضاف حقيقة
لانه يفيد مفاد الاضافة وهو الاختصاص واما اقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه
لتاكيد اللام المقدر ويحذف اي اسم لا كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس عليك

---

[1] قوله لا ابَ ابنا وابن بالنصب والرفع في قول الفرزدق همام بن غالب يصف مروان بن الحكم وابنه عبد الملك وتمام شعر الاب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا يعني نيست از جنس پدر ونيست از جنس پسر مثل مروان پسر وي وقتي كه هريك از مروان وپسرش بزرگي را رداء وازار خود ساخته اند يعني بزرگ از اعضاي ايشان ظاهر ميشود ۱۲ تحفه

[2] قوله لا نفي ثبوت الاب المعلوم لان الاضافة تفيد التعريف مع المضاف اليه المعرفة ۱۲ تحفه

[3] قوله واما اقحام اللام آه دفع دخل ظاهر والاقحام ايراد اللفظ في النظم وعدم ايراده في المعنى ۱۲ تحفه خادميه۔

والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب الخ ان كان خبر لا مذكورا فيه لانه لو كان خبره محذوفا فلا
يجوز حذف اسم لا لئلا يلزم الاجحاف فان قيل على هذا يلزم الاجحاف في مثل قولهم لا كزيد لان
الكاف لا يصلح اسما ولا خبرا قلنا انه الكاف اسم بمعنى المثل فجاز ان يكون اسما والخبر محذوف
اي لا امثلة موجود ورجحان يكون خبرا والاسم محذوف اي لا احد كزيد **خبر ما ولا
المشبهتين بليس** هو **المسند بعد دخولهما** وهي اي خبرية خبرهما وكذا اسميتهما
ما ولا لغة اهل الحجاز[1] **واذا زيدت ان مع ما** نحو ما ان زيد قائم **او انتقض النفي بالا**
نحو ما زيد الا قائم **او تقدم الخبر على الاسم** نحو ما قائم زيد **بطل العمل** اي عمل ما في هذه
الصور اما في الاول فلان ما ضعيف العمل لا يعمل مع الفاصل واما في الثاني فلان عمل ما للنفي
وقد انتقض بالا واما في الثالث فلان ما ولا ضعيف العمل لا يعملان مع تغير الترتيب **واذا
عطف عليه** ٢ اي على خبرهما **بموجب** بعاطف هو مفيد للايجاب **فالرفع** اي حكم المعطوف الرفع
لان العاطف الذي هو مفيد الايجاب مثل لا في انتقاض النفي نحو ما زيد مقيم بل مسافر ولكن مسافر

المجرورات[2]

هو اي جنس المجرور يدل عليه المجرورات من قبيل دلالة الجمع على الجنس لا من قبيل دلالة الجمع
على المفرد **ما** اي اسم **اشتمل** ذلك الاسم من قبيل اشتمال الموصوف على الصفة لا من
قبيل اشتمال الكل على الجزء **على علم المضاف اليه** اي على علامة كون الشيء مضافا اليه يعني

---

[1] قوله وهي لغة اهل الحجاز ولم يذكر في المرفوعات لان ثمرة الخلاف تظهر ههنا ومن هنا اعلم ان لات في نحو قوله تعالى ولات حين مناص هي هذه ليست وزيدت بتاء تانيث الكلمة ولا تعمل الا في حين بحذف الاسم وهو الغالب او بحذف الخبر على الاقل كقراءة بعضهم برفع حين وهذا مذهب سيبويه وعند الاخفش انها غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير الفعل والمرفوع مبتدأ محذوف الخبر وعن عيسى جواز الجر بها متمسكا بقراءة بعضهم بخفض الحين وعن ابي عبيدة التاء من جملة حين اي جزء من تحين وهو لغة في حين اقول يبطل هذا القول رسم المصحف فتامل ١٢ تحفه

[2] قوله المجرورات اه انما اتى بصيغة الجمع اما لموافقة اخويه واما لتعدد المجرور وايضا المجرور بالاضافة اللفظية والمجرور بالحروف الاصلية والزائدة كل منها على اقسام فقوله ما جنس شامل للمرفوع والمنصوب وقوله اشتمل على علم المضاف اليه يخرج به غير المجرور والمراد بالمضاف اليه من حيث انه مضاف اليه فلا يرد جمع المؤنث السالم في حالة النصب وكذا التثنية والجمع المذكر السالم في حالتيهما لان اشتمالها على علامة المضاف اليه من حيث انها مفاعيل لا من حيث انها مضاف اليها ١٢ تحفه

الكسرة في المفردات وفي الجمع المؤنث السالم والفتحة في غير المنصرف والياء في الاسماء الستة
وفي التثنيات وفي الجمع المذكر السالم والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف
الجر لفظا نحو مررت بزيد او تقديرا نحو غلام زيد فان قيل ان المصنف في صدد الاختصار
فينبغي ان يقول المجرور كل اسم نسب اليه شيء بواسطة اه قلنا هذا انما يرد لو كان بين
المجرور والمضاف اليه ترادف والامر ليس كذلك بل المجرور عام والمضاف اليه خاص لان
المجرور بحرف الجر الزائد والمضاف اليه بالاضافة اللفظية على مذهب من لا يقول الاضافة
اللفظية بتقدير حرف الجر مجرور وزعم انه ليس بمضاف اليه فان قيل ان تعريف المضاف اليه
لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المضاف اليه في مثل قوله تعالى يَوْمُ يَنْفَعُ الصّٰدِقِيْنَ
صِدْقُهُمْ لانه ليس باسم قلنا الاسم اعم من ان يكون صريحا وتاويلا فالجملة وان لم تكن
اسما صريحا لكنها اسم تاويلا بتقدير أنِ الناصبة المصدرية فالتقدير هذا يوم نفع الصّٰدقين
صِدْقُهُمْ فان قيل ان تقدير أنْ مختص بالمواضع الست وهذا الموضع ليس منها
قلنا ان تلك المواضع مواضع مشهورة وكثيرا ما تقدر أنْ في غيرها كما في قول الشاعر شعر
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ٭ ستعرف قدره ان فتح فاه ٭ فان قيل ان تعريف المضاف اليه
لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المضاف اليه بالاضافة اللفظية على مذهب من لا يقول
الاضافة اللفظية بتقدير حرف الجر قلنا الظاهر من كلام المصؒ في المتن ومن التصريح في الشرح
هذا ان الاضافة التي تنقسم الى اللفظية والمعنوية انما هي الاضافة التي هي بتقدير حرف الجر

---

[1] قوله والمضاف اليه كل اسم آه اي بالظاهر موضع المضمر للتخصيص على المراد لاحتمال ان يراد بالمضاف اليه ههنا غير المضاف اليه المذكور سابقا ولا يكون اعم من المضاف اليه حقيقة وما يشبهه نحو كفى بالله بخلاف المضاف اليه المذكور ههنا فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة كذا قال الفاضل اللاري اعلم ان في عامل المضاف اليه خلافا فذهب سيبويه الى ان العامل هو المضاف وهو الاصح لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل الا بعامله وذهب الزجاج الى ان عامله معنى اللام وذهب السهيلي وابي حيان الى ان عامله الاضافة وذهب ابن الباذش الى انه حرف مقدر ناب عنه المضاف كما في التصريح فقوله كل اسم جنس شامل لجميع الاسماء وقوله نسب اليه شيء خرج به ما لم ينسب اليه شيء وقوله بواسطة حرف الجر خرج به المرفوع والمجرور وقوله مرادا به المفعول فيه والمفعول له ١٢ تحفه

[2] قوله كما في قول الشاعر آه قد مر تحقيقه في بحث المبتدأ والخبر فتذكر ١٢ تحفه خادميه۔

وقسم الشئ لا يخالف عن المقسم لكن منشأ خطأ هذا البعض هو ان المصنف لم يبين تقدير
حرف الجر في الاضافة اللفظية لا في المتن ولا في الشرح وان تكلف بعضهم في اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
بتقدير اللام نحو ضارب زيد اي ضارب لزيد وفي اضافة صفة المشبهة الى فاعلها بتقدير من
البيانية نحو حسن الوجه اي حسن من حيث الوجه فان قيل هنا في الحقيقة تخصيص فكيف
يصح قول المصنف ان الاضافة اللفظية لا تفيد التخصيص قلنا هذا التخصيص حصل قبل
الاضافة لا بالاضافة فان قيل ان تعريف المضاف اليه لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل
فيه المفعول فيه في مثل هذا التركيب قمت يوم الجمعة لان اليوم اسم نسب اليه شئ بواسطة
حرف الجر وهو في مع انه ليس مضافا اليه فاجاب المصنف بقوله مرادا اي حال كون حرف الجر مرادا
من حيث العمل بابقاء الاثر فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرطه اي لتقدير حرف الجر ان يكون [illegible]
المضاف اسما لاختصاص من لوازم الاضافة بالاسم وهي التعريف والتخصيص والتخفيف لانه لو كان المضاف فعلا
وجب التلفظ بحرف الجر لايصال الفعل الى المفعول مجردا تنوينه اي منسلخا منه تنوينه او ما يقوم عنی
مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين وما يقوم مقامه يوجب

سلہ قوله فاجاب المصنف الخ وللقائل ان يقول ان اردت انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا انت مقر بتقدير حرف الجر فيهما وكل مقدر مراد معنى اذ لا معنى له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اي ليس في الحكم الملفوظ به حيث لم يجر بما المقدر في الاضافة مراد اي عمله وهو الجر باق كان كانك قلت المضاف اليه كل اسم صفة كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما ذكرت من حد اسم المعرب بانه ما اختلف آخره ويفضي الى الدور كما الزمتهم ان كان المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقته جر بعد ذلك كما قلت في الفاعل انما تجده ويعرف فيرفع ثم جعلت في حدك معرفة حقيقته محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا على ما ذكرنا باقيا عمله اي الجر هذه عبارة الرضي اقول وبالله التوفيق انا نختار الشق الثاني فالمعنى حال كون ذلك الحرف مرادا من حيث العمل بابقاء الاثر ولا يلزم ما الزمت من الدور لان بتغاير الجهات يندفع الدوران كان بالتعبير والعنوان وقيل في دفعه ان التعريف لفظي والاحتراز عن الدور انما يجب في التعريف الحقيقي المقصود منه تحصيل صورة غير حاصلة فافهم ١٢ تحفه

سکہ اي منسلخا منه آه اشارة الى ان التجريد مجاز عن الانسلاخ اي بالزوال من باب ذكر الملزوم وارادة اللازم ويحتمل التضمن فلا يرد ما قيل ان العبارة محمول على القلب اي المعنى مجردا هو عن تنوينه وقد يجرد المضاف من تاء التانيث نحو قوله تعالى واقام الصلوة وايتاء الزكوة وهو سماعي عند الجمهور وقياسي عند الفراء ١٢ **تحفه خادميه**۔

تمام الكلمة وانقطاع الكلمة عما بعدها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فلما اراد النحاة الامتزاج بين الكلمتين بحيث تكسب الاولى من الثانية التعريف والتخصيص والتخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة واتموها بالثانية وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر على قسمين معنوية ولفظية ووجه الضبط ان المضاف لا يخلو اما صفة عاملة في المضاف اليه قبل الاضافة اولا فالاول اللفظية والثاني معنوية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة اي كون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها يعني لا يكون المضاف صفة اصلا كغلام زيد او يكون صفة لكن لا يكون عاملا في المضاف اليه كما في كريم المصر[1] فان قيل فالمعنوية مبتدأ وقوله ان يكون بتاويل الكون خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا ان قوله ان يكون بتاويل الكون خبر المبتدأ المحذوف وهو علامتها وهذا المبتدأ مع خبره جملة اسمية خبر لقوله فالمعنوية فيكون التقدير فالمعنوية علامتها الخ وهي اي الاضافة المعنوية اما بمعنى اللام فيما اي في المضاف اليه[2] الذي عدا جنس المضاف وظرفه واما بمعنى من في جنس المضاف واما بمعنى في في ظرفه ووجه الحصر ان المضاف اليه لا يخلو اما ظرف للمضاف اولا فالاول بمعنى في نحو ضرب اليوم وان لم يكن المضاف اليه ظرفا للمضاف فايضا لا يخلو اما ان يكون بين المضاف والمضاف اليه نسبة التباين او المساواة او نسبة عموم وخصوص مطلقا او نسبة عموم وخصوص من وجه فالاول هي الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد والثاني ممتنع لعدم الفائدة في الاضافة مثل ليث واسد وحبس ومنع وان كان الثالث فايضا لا يخلو اما ان يكون اضافة العام الى الخاص او بالعكس فان كان الاول فهو اضافة بمعنى اللام مثل يوم الاحد وان كان الثاني فهو ممتنع لعدم الفائدة في الاضافة مثل احد اليوم وان كان الرابع فايضا لا يخلو اما ان يكون المضاف اصلا بالنسبة الى المضاف اليه او بالعكس فان كان الاول فهو ايضا اضافة بمعنى اللام نحو فضة خاتمك خير من فضة خاتمي وان كان الثاني فهو اضافة بمعنى من نحو خاتم فضة والمراد بكون المضاف اصلا بالنسبة الى المضاف اليه

---

[1] قوله كما في كريم المصر فان المصر ليس معمولا له اذ ليس المعنى على ان كريم كريم في المصر بل المعنى ان كريم اضاف الى البلدة بانه ساكنه او غيره من انواع الملابسات وان شئت زيادة التحقيق فارجع الى حاشية جمال الناظرين ۱۲ تحفه

[2] قوله في المضاف اليه وجاز ان يراد من كلمة ما الوقت او الاضافة ويجوز ان يكون موصولة او موصوفة والمراد ان الاضافة بمعنى اللام في تركيب لا يكون المضاف اليه في جنس المضاف وظرفه ففي كلام الشارح مسامحة فلا يرد ما قيل ان ارادة المضاف اليه من كلمة ما لا يفهمه العقل من الكلام حتى يجب الذوق كذا قال مولانا عبد الرحمن ۱۲ تحفه

هذا ان يكون المضاف اليه متخذا من المضاف والمراد بكون المضاف اليه كلا بالنسبة الى المضاف هذا ان يكون المضاف متخذا من المضاف اليه وهو اى الاضافة بمعنى فى قليل فى استعمال العرب فلذا ردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى قوله ضرب اليوم يعنى ضرب له اختصاص باليوم بملابسة وقوعه فيه فان قيل فعلى هذا ينبغى ان يصح رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كان الاضافة بمعنى فى قليلا فى استعمال العرب ردوها الى الاضافة بمعنى اللام لتقليل الاقسام واما الاضافة بمعنى من فكثير فى كلامهم فلم يردوها الى الاضافة بمعنى اللام بل الاولى ان تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية

ـه قوله وتفيد آه اعلم ان المضاف يكتسب احد عشر امرا من المضاف اليه ثلثة منها ما قال المصنف والرابع ازالة القبح او التجوز كمررت بالرجل الحسن الوجه فان الوجه ان رفع قبح الكلام لخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وان نصب حصل التجوز باجرائك وصف القاصر مجرى المتعدي والخامس تذكير المؤنث كقول الشاعر شعر انارة العقل مكسوف بطوع الهوى ﴿ وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا ﴾ حيث قال مكسوف ولم يقل مكسوفة مع تانيث المبتدأ يعنى روشنائى عقل پوشيده است بسبب اطاعت كردن خواهش نفس وعقل كسيكه مخالفت كننده خواهش نفس است زياده ميشود از حيثيت نور بخشيدن ويحتمل ان يكون منه قوله تعالى اِنَّ رَحْمَتَ اللّٰهِ قَرِيْبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِيْنَ والسادس تانيث المذكر كقوله قطعت بعض اصابعهم وقراءة قوله تعالى يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ وشرط هذه المسئلة والتى قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه فلا يجوز امة زيد جاء وغلام هند جاءت والسابع الظرفية كقوله تعالى تُؤْتِيْ اُكُلَهَا كُلَّ حِيْنٍ والثامن المصدرية نحو قوله تعالى وَسَيَعْلَمُ الَّذِيْنَ ظَلَمُوْا اَيَّ مُنْقَلَبٍ يَّنْقَلِبُوْنَ فاى مفعول مطلق لينقلبون والتاسع وجوب التصدير ولهذا وجب تقديم المبتدأ فى نحو غلام من عندك والعاشر الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد فيمن اعربه والاكثر البناء والحادى عشر البناء وذلك فى ثلثة ابواب احدها ان يكون المضاف مبهما كغير ومثل ودون وبين كقوله تعالى وَحِيْلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُوْنَ والباب الثانى ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اذ كقوله تعالى وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ بفتح يوم والباب الثالث ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبنى مطلقا كقول الشاعر شعر على حين عاتبت المشيب على الصبى ﴿ وقلت الما اصح والشيب وازع ﴾ بفتح حين وكلمة على بمعنى فى وثانيا للتعليل كما قيل ومعناه وقتى كه سرزنش كردم پيرى را بر نابود كردن يا بجهت كودكى وميل بنادانى وگفتم آيا هوشيار نمى شوم از مستى وغفلت حال آنكه سفيدى موى وپيرى باز دارنده است شخص را از تركب شين وقبائح وان كان المضاف فعلا معربا او جملة اسمية فقال البصريون يجب الاعراب والصحيح جواز البناء ومنه قراءة نافع يَوْمَ يَنْفَعُ الصّٰدِقِيْنَ بفتح اليوم هذا المحصل فى مغنى اللبيب فليحفظ فانه من المهم الاديب ١٢ محمد خادميه

فعلا مبنيا

تعريفا اى تعريف المضاف مع المعرفة اى مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية فى الاضافة المعنوية وضعت لمعلومية المضاف ومعهوديته لان نسبة الشئ الى امر معين يفيد تعين المنسوب الا ترى ان الفعل نسب الى فاعل معين ولا يفيد تعين الفعل فان قيل هذه القاعدة منقوضة بغلام زيد من غير اشارة الى معين لانها اضافة معنوية والمضاف اليه معرفة مع انها لا تفيد تعريفات المضاف قلنا ان حال الاضافة كحال اللام لان اللام فى الاصل وضعه الواضع للتعين وقد لا يقصد به التعين فكذا الاضافة فى الاصل وضعه الواضع للتعين وقد لا يقصد به التعين فلا تخرج من اداة التعريف فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل زيد وغير زيد لانها اضافة معنوية والمضاف اليه معرفة مع انها لا تفيد تعريف المضاف قلنا هذا[۱] الحكم فى غير غير ومثل لانهما لتوغلهما فى الابهام لا يتعرفان بالاضافة الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته فى شئ من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك وتخصيصا مع النكرة اى تفيد الاضافة المعنوية تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة لان التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى الرجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام المرأة فلما اضيف الى الرجل خرج عنه غلام المرأة وشرطها تجريد[۲] المضاف من التعريف لان المضاف لو لم يكن مجردا عن التعريف فالمضاف اليه لا يخلو اما معرفة واما نكرة فعلى الاول يلزم

مرأة

---

[۱] قوله هذا الحكم آه اقول الاولى ان يقال هذا الحكم فى غير غير ومثل وغيرهما من المبهم لان حكم النظير والشبه والسوى والسبين وشبهها ايضا كذلك ١٢ تحفه

[۲] قوله تجريد المضاف فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمى بذلك اللفظ ولا يجوز فى سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها وعندى انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه فلا مانع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا ولذلك اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد صدق يجوز ذلك ان لم يكن فى الدنيا الا زيد واحد كذا فى الرضى وقال البعض شرط المضاف تجريده عن حرف التعريف لا عن التعريف مطلقا ذكر فى العباب ولا بد فى الاضافة المعنوية ان يتجرد المضاف عن حرف التعريف فعلى هذا يجوز زيدنا مثلا بلا قبح ١٢ تحفه خادمية۔

١٣

تحصيل الحاصل وعلى الثاني يلزم طلب الادنى مع حصول الاقوى **فان قيل** ان تجريد المضاف من التعريف يقتضي سبق تلبس المضاف بالتعريف وتلبس المضاف بالتعريف غير لازم **قلنا** ان التجريد بمعنى التجرد والخلو سواء كان نكرة بنفسه او يكون نكرة بتجريد الخ المتكلم **ونقول** ان في عبارة المصنف تقديرا فيكون التقدير شرطها تجريد المضاف من التعريف اذا كان المضاف معرفة **فان قيل** هذه القاعدة منقوضة بمثل قولهم الثلثة الاثواب والخمسة الدراهم والمائة الدينار لانها اضافة معنوية مع ان المضاف فيه غير مجرد من التعريف **فاجاب المصنف** بقوله وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلانه يلزم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلانه مخالف من استعمال الفصحاء وهو[1] قول ذي الرمة **شعر**

ايا منزلي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع
وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث[2] الاثافي والديار البلاقع

فان قيل هذه القاعدة منقوضة بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالالف الدينار لانه اضافة معنوية مع ان المضاف غير مجرد عن التعريف **قلنا** هذا التركيب محمول على البدل دون الاضافة **فان قيل** لا فرق بين الاضافة المعرفة وجعل المعرفة علما في لزوم تعريف المعرف كما في قوله النجم والصعق والثريا وابن عباس فما وجه ان اضافة المعرفة لا يجوز وجعل المعرفة علما يجوز **قلنا** لا نسلم ان في هذه الامثلة لزوم تعريف المعرف بل فيه زوال التعريف وهو التعريف الحاصل

---

[1] قوله وهو قول ذي الرمة ايا منزلي آه واسمه غيلان بن عقبة ومعناه ای دو منزل سلمی سلام بر شما آیا زمانہائے گذشتہ اند باز می گردند وجواب می دہد سلام کردن مرا یا آنکہ ظاہر و بطرف می کند راہ بنزدیک آن محبوبہ بحجرہ سنگ و دیگدان و خانہای خالی از اہل خود ۱۲ **تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب رحمہ اللہ تعالیٰ**

[2] قوله ثلاث الاثافي الاثافي جمع اثفية وهي واحد من الاحجار الثلاث التي ينصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع يعني الخالي كما حواشي شرح مولانا الجامي قدس سره ۱۲ كاتب عفي عنه وعن والديه۔

باللام او الاضافة وحصول التعريف الآخر وهو التعريف بالعلمية و اللفظية ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد اهذا من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه هذا من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ لا التعريف ولا التخصيص سواء كان في جانب المضاف او في جانب المضاف اليه اما التخفيف في جانب المضاف فبحذف التنوين او ما يقوم مقامه من نون التثنية والجمع واما التخفيف في جانب المضاف اليه فبحذف الضمير واستتاره في الصفة فان قيل ما وجه الفرق ان الاضافة المعنوية مفيد الفائدة في اللفظ والمعنى والاضافة اللفظية مفيد الفائدة في اللفظ دون المعنى قلنا ان في الاضافة المعنوية بين المضاف والمضاف اليه انفصالا في اللفظ والمعنى فلما اضيف حصل الاتصال في اللفظ فرتب عليه

سله قوله وحصول التعريف الآخر وهو التعريف بالعلمية وههنا خدشة ظاهرة وهي انه لما يجوز ان يعتبر مثل هذا في الاضافة ايضا اشار تمهيد الشارح الى دفعه بقوله وحاصله ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا ازالت مقتضى الاول بخلاف الاضافة فانها لما لم تكن وضعا ثانيا لم يزل مقتضى الوضع الاول فلو اضيف الى المعرفة لادت الى اجتماع التعريفين في الارادة انتهى وفيه ان الاستاذ قد صرح بان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية وضعت لمعلومية المضاف وضعا ثانيا بلا مرية ولك ان تقول في الفرق بين الامثلة المذكورة واضافة المعرفة الى المعرفة بان في الامثلة تحصيل تعريف هو اعلى مرتبة مما هو حاصل قبل العلمية بخلاف الاضافة فانها ادنى مرتبة من اقسام التعريف كلها فلو اضيف المعرف باللام او العلم لكان طلبا للادنى وهو مستنكر في بادي الراي فافهم ولا يتجه عليه ايضا ما قيل انه يتجه على جواب انه وان لم يكن فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة في ازالة تعريف اللام الموجودة في الكلمة واحداث التعريف بطريق آخر فافهم كذا قال مولانا نور الحق اقول كيف قال مولانا المذكور ان التعريف الحاصلة بالاضافة ادنى مرتبة من اقسام التعريف كلها وقد قال سيبويه ان تعريف المضاف مثل المضاف اليه والمبرد وان قال بالانقصية من المضاف اليه لكن لا يلزم منه الانقصية من الاقسام كلها فتامل ١٢ تحفه

سكه قوله ان يكون المضاف صفة آه والمراد من الصفة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب بشرط عرف في اعمالها وبالمعمول الفاعل والمفعول به واما اضافة اسم التفضيل فمعنوية محضة عند الاكثر خلافا لابن السراج والفارسي وابي البقاء و الكوفيين وجماعة من المتاخرين كالجزولي وابن ابي الربيع وابن عصفور ونسب الى سيبويه قال انه ليصح بدليل قولهم مررت برجل افضل القوم ولو كانت اضافة محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان المخالف خرج ذلك على البدل فيكون من بدل المعرفة من النكرة قال بعد ذلك باطل لان البدل بالمشتق قليل انتهى كلام ابن عصفور في شرح الجمل واما اضافة المصدر فمحضة عند الاكثر خلافا لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعته بالمعرفة نحو قوله ان وجدي بك الشديد اراني عاذرا فوصف وجدي بالمعرفة اي الشديد ١٢ تحفه

فائدة لفظية وايضا حصل الاتصال فی المعنی فرتب عليه فائدة معنوية وفی الاضافة اللفظية بين المضاف والمضاف اليه انفصال فی اللفظ مع الاتصال فی المعنی فلما اضيف حصل الاتصال فی اللفظ فرتب عليه فائدة لفظية فقط ومن ثمه ای لاجل ان فائدة الاضافة اللفظية تخفيف فی اللفظ فقط لا التعريف ولا التخصيص جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع مررت بزيد حسن الوجه لان الاضافة اللفظية لو كان مفيدا للتعريف لامتنع الاول وجاز الثانی اما امتناع الاول فلانه يلزم توصيف النكرة بالمعرفة وذا لا يجوز واما جواز الثانی فلانه يلزم توصيف المعرفة بالمعرفة وهو لا يجوز فان قيل ان المشار اليه بثمه امور ثلثة حصول التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص فينبغی ان يكون لهذه الامور الثلثة دخل فی هذا التفريع والامر ليس كذلك لان انتفاء التخصيص لا دخل له فی هذا التفريع قلنا نعم ان المشار اليه بثمه امور ثلثة لكن جاز ان يكون هذا التفريع باعتبار بعض الامور او نقول ان هذا التخصيص حصل قبل الاضافة لا انه حصل بالاضافة وجاز الضاربا زيد والضاربو زيد لان فائدة الاضافة اللفظية تخفيف فی اللفظ فقط وهو حاصل ههنا بحذف نونی التثنية والجمع وامتنع الضارب زيد لان فائدة الاضافة اللفظية التخفيف فی اللفظ فقط وهو غير حاصل ههنا لان التنوين سقط باللام دون الاضافة فان قيل الواجب علی المصنف ان يقدم هذا التفريع علی التفريع الاول باعتبار الوجهين الاول ان اصله مذكور صريحا واصل الاول مفهوم ضمنا والمذكور مقدم علی المفهوم والثانی ان اصله مفرد واصل الاول مركب والمفرد مقدم علی المركب قلنا نعم لكن اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يقول ان نحو الضارب زيد جائز لان فائدة الاضافة اللفظية تخفيف فی اللفظ فقط وهو حاصل ههنا لان التنوين سقط بالاضافة واللام عقيب عن الاضافة قلنا ان القول بتاخير اللام المقدم حسا خلاف الظاهر ثم استدل الفراء بوجه اخر وهو الضارب زيد جائز بدليل شعر الاعشی وهو قوله ع الواهب المائة الهجان وعبدها ۝ فان قوله وعبدها بالجر معطوف علی المائة فصار المعنی بطريق العطف هكذا الواهب عبدها فهو من قبيل الضارب زيد وهو جائز فينبغی ان يكون الضارب زيد ايضا جائزا فاجاب المصنف

بقوله وضعف[1] الواهب المائة الهجان وعبدها: يعني ان الاستدلال بهذا التركيب ضعيف لان فائدة الاضافة اللفظية التخفيف في اللفظ وهو غير حاصل ههنا لان التنوين سقط باللام لا بالاضافة لكن هذا الجواب ضعيف لان[2] فيه شوب المصادرة على المطلوب لان امتناع الضارب زيد موقوف بضعف هذا الاستدلال وضعف هذا الاستدلال موقوف على ضعف الدليل الذي هو دليل على امتناع الضارب زيد فالاولى في الجواب ان يقال ان الاستدلال بهذا التركيب ضعيف اذ لا تصريح فيه على جر عبدها بل يجوز ان يكون منصوبا ومعطوفا على محل المائة على انه مفعول معه اولا وكثيرا ما يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها وتمام البيت[3] هذا شعر الواهب المائة الهجان وعبدها: عوذا يزجي خلفها اطفالها: فان قيل ان اضافة العبد الى الهجان لا يصح لان العبد يضاف الى المالك لا الى غيره قلنا المراد بالعبد راعيها او نقول المراد بالعبد عبد حقيقة لكن اضافته الى الهجان باعتبار ادنى مناسبة وهو انه قائم بخدمتها كما ان العبد قائم بخدمة المولى ثم استدل الفراء بوجه آخر وهو ان الضارب زيد جائز وهو محمول على الضارب الرجل فاجاب المصنف بقوله وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار اي على الوجه المختار في الحسن الوجه والعلاقة بينهما ان المضاف فيهما صفة ومحلى باللام والمضاف اليه اسم جنس ومحلى باللام بخلاف الضارب زيد لان المضاف

---

[1] قوله وضعف آه قيل الاصل ان يكون من التضعيف يعني ضعفه الفصحاء فلم يكن موصوفا به ليستدل به وحينئذ لا يتوجه المصادرة لا يخفى ان هذا التوجيه يتوقف على نقل التضعيف من الفصحاء فلو قصده المص لكان ينقل من احدهم حتى يتم الرد على الفراء كذا قال مولانا نور الحق ۱۲ تحفه

[2] قوله لان فيه شوب المصادرة آه المصادرة على اربعة اضرب على ما قالوا احدها ان يكون المدعى عين الدليل والثاني ان يكون جزء الدليل والثالث ان يكون موقوفا عليه لصحة الدليل والرابع ان يكون موقوفا عليه لصحة جزء الدليل والكل باطل لاشتماله على الدور الباطل وانما قال لان فيه شوب المصادرة لانتفاء الاقسام المذكورة ويحتمل بان يكون قول الاستاذ لان آه دليلا على ان فيه شوب المصادرة لا عينها وان يكون دليلا للمركب فافهم وتدبر ۱۲ تحفه

[3] قوله وتمام البيت آه هو للاعشى واسمه ميمون بن قيس معناه کسی که بخشنده است صد شتر سفید را با شبان وخادم آن شتران در حالتی که آن شتران تازه زائیده اند در حالتی که می راند آن شبان در پشت آن شتران بچهای آن شتران را ۱۲ تحفه خادمیه۔

فيه وان كان صفة لكن المضاف اليه ليس باسم الجنس ثم استدل الفراء بوجه آخر وهو ان الضارب
زيد جائز ومحمول على الضاربك فاجاب المصنف بقوله وجاز الضاربك وشبهه وهو
الضاربي والضاربة فيمن يجئ في قول من قال انه اي الضارب في الضاربك مضاف حملا على ضاربك لان
القاعدة هي انهم اذا ارادوا اتصال اسم الفاعل واسم المفعول مجردة عن اللام بمفعولهما وكانت
الحال ان مفعولاتهما مضمرات فالنحاة التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف ضاربك وبلا[1]
تخفيف بالاضافة فلما جاء ضاربك بلا تخفيف حملوا عليه الضاربك والعلاقة بينهما انهما من باب واحد
والمضاف فيهما صفة والمضاف اليه ضمير متصل والتنوين فيهما سقط قبل الاضافة لا للاضافة بخلاف
الضارب زيد لان المضاف فيه وان كان صفة لكن المضاف اليه ليس بضمير فان قيل ما الدليل على
ان التنوين في ضاربك سقط قبل الاضافة لا للاضافة قلنا الدليل عليه انه لو سقط
التنوين في ضاربك بالاضافة لتصوروا لا ضاربك كما تصوروا لا ضاربُ زيدًا ولو تصوروا
هذا فعلوا ان التنوين في ضاربك سقط قبل الاضافة لا للاضافة فان قيل يجوز ان يكون
ضاربك في الاصل ضارب اياك ثم سقط التنوين بالاضافة وابدلت المنفصل
بالمتصل فصار ضاربك لان فيه[2] نهاية التخفيف قلنا ان التخفيف في الاضافة اللفظية
على قسمين احدهما في جانب المضاف وثانيهما في جانب المضاف اليه اما في جانب المضاف فبحذف
التنوين وما يقوم مقامه واما في جانب المضاف اليه فبحذف الضمير واستتاره في الصفة اما ابدال[3]

---

[1] قوله بلا تخفيف اه لان بالتخفيف حصل بغير اتصال الضمير ١٢ تحفه

[2] قوله لان فيه نهاية التخفيف اه لوجود التخفيفين في جانب المضاف بحذف التنوين وفي جانب المضاف اليه بابدال المنفصل بالمتصل ١٢ تحفه

[3] قوله اما ابدال المنفصل بالمتصل فليس منها اه لقائل ان يقول الحصر المذكور ممنوع كيف وان سلم هذا الحصر فينبغي ان يحصر فائدة الاضافة اللفظية في التخفيف وهو كما ترى لانهم مصرحون بان الاضافة اللفظية كما تفيد ما ذكر كذلك تفيد رفع القبح نحو الرجل الحسن الوجه بجر الوجه بانه لو رفع او نصب على التشبيه بالمفعول به لزم خلو الصفة واجرائه وصف الفعل القاصر اللازم مجرى المتعدي وكلاهما قبيح فاذا جررته اي الوجه تفصيت عنهما فافهم فالاولى في الجواب ان يقال انه لا يجوز الانفصال الا لتعذر المتصل وذلك التعذر في عدة مواضع وليس هذا منها فكيف يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك اعلم ان خلاف الفراء هل في المعارف فقط ام في المنكرات ايضا فذكر في الرضي ان السيرافي نقل عنه في المنكر ايضا نحو الضارب رجل وذكر في التوضيح ان الفراء وافق الجمهور في المنكر لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة فتدبر ١٢ تحفه

المنفصل بالمتصل فليس منهما فهو خلاف عن لغة العرب فان قيل ينبغي ان يجوز الضارب زيد محمولٌ على ضاربُ زيدٌ او العلاقة بينهما ان المضاف فيهما صفة والمضاف اليه علم قلنا لو جاز الضارب زيد محمولًا على ضاربِ زيدٍ فلم يبق الفائدة في اشتراط التخفيف ولا يضاف[1] موصوف الى صفة ولا صفة الى موصوف فهلان لكل واحد من التركيب التوصيفي والاضافي معنى لا يصح اقامة احدهما مقام الاخر لان مبنى التركيب التوصيفي على الاتحاد بين الصفة والموصوف ومبنى التركيب الاضافي على المغايرة بين المضاف والمضاف اليه وبينهما منافاة فان قيل انك قلت انه لا يجوز اضافة الموصوف الى الصفة فهذه القاعدة منقوضة بقولهم مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحدة من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفة مع انه غير جائز فاجاب المصنف بقوله ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلاة الاولى وبقلة[2] الحمقاء متأول بتقدير الوقت في الاولى وبتقدير المكان[3] في الثاني وبتقدير الساعة في الثالث وبتقدير الحبة في الرابع فيكون تقديره مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء فلو قدرت هذه الامور في نظم الكلام حصل دفع الاعتراض بوجهين بحيث ان المضاف لا موصوفًا والمضاف[4] اليه لا يكون صفة ولو حذفت هذه الامور حصل دفع الاعتراض بوجه واحد بحيث ان المضاف ليس بموصوف وان[5] كان للمضاف اليه صفة فان قيل هذا التقدير لا يستقيم في جانب الغربي فان المقصود توصيف الجانب بالغربي

---

[1] قوله ولا يضاف موصوف الى صفة آه اي على مذهب البصريين واما الكوفيون فيجوزونه متمسكين بالامثلة المذكورة ١٢ تحفه

[2] قوله وبقلة الحمقاء قال بعض الشارحين ان فاطمة الزهراء رض كانت تحب هذه البقلة فكان بعض الجاهلين من الكفرة يقولون لهذه البقلة بقلة الحمقاء بالنسبة اليها رضي الله عنها فعلى هذا لم يكن مثالًا لما نحن فيه ١٢ تحفه

[3] قوله وبتقدير الساعة آه الصلوة الاولى اسم لصلوة الظهر سميت به لانها اول صلوة فرضها الله على امة محمد صلى الله عليه وسلم وجاء جبرئيل لتعليمه صلى الله عليه وسلم فعلم تقدير الساعة الاحسن ان يقدر هي اول ساعة فرضت الصلوة فيها ١٢ تحفه

[4] قوله والمضاف اليه لا يكون صفة للمضاف المذكور وان كان صفة للمضاف المقدر ١٢

[5] قوله وان كان آه اقول في هذا المقام اختلاج كما لا يخفى على اصحاب العلاج فالصواب ان يقال كما قال الشارح فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف الاول وان كان مضاف اليه لاي المضاف فافهم ١٢ تحفه

لا توصيف المكان بالغربي قلنا ان المكان على قسمين المكان الكل والمكان الجزء فالمراد
بالمكان ههنا المكان الجزء وهو لا يغاير الجانب فان قيل لما كان المراد بالمكان المكان
الجزء فحينئذ لا يحصل المغايرة بين المضاف والمضاف اليه قلنا ان هذه الاضافة اضافة
بيانية فان قيل انك قلت انه لا يجوز اضافة الصفة الى موصوفها فهذه
القاعدة منقوضة بقولهم جَرْدُ قَطِيفَةٍ وَاَخْلَاقُ ثِيَابٍ فان اصلهما قطيفة جرد
وثياب اخلاق ثم قدمت الصفة على الموصوف واضيفت الصفة الى موصوفه مع انه غير جائز
فاجاب المصنف بقوله ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متأول بحيث انهم لما
حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد بقي الصفة بلا موصوف واستعمال الصفة بلا موصوف
لا يجوز في كلامهم فاخرجوا الصفة عن الصفتية وجعلوه بمنزلة سائر الاجناس ثم اضافوا الى
شئ هو موصوف في الواقع للبيان والتخصيص فصار من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا
حال اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد
وحبس ومنع لعدم الفائدة في الاضافة فان قيل انك قلت ان اضافة احد المتساويين الى
الآخر لا يجوز فهذه القاعدة منقوضة بكل الدراهم وعين الشئ لانه من قبيل اضافة
احد المتساويين الى الآخر مع انه جائز فاجاب المصنف بقوله بخلاف كل الدراهم
وعين الشئ فانه اي المضاف في هذين التركيبين يختص اي يصير خاصا بسبب
انّا الاضافة حاصله انه لا نسلم ان هذا اضافة احد المتساويين الى الآخر بل من
قبيل اضافة العام الى الخاص فان قيل ان اللام في الشئ لو كان

---

۱ قوله جرد قطيفة آه الجرد خورده شده از کهنگی وفرسودگی والقطیفه جامه که از ابریشم ساخته می شود مثل اطلس واخلاق جمع خلق بمعنی کهنه ۱۲ تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب رحمہ اللہ تعالی

۲ قوله ولا یضاف اسم مماثل آه اراد بالمماثلة فی العموم ان یکون مدلولاهما کلیین اتحد افرادهما سواء کانا مترادفین کلیث واسد ومتساویین کالانسان والناطق وبالمماثلة فی الخصوص ان یکون مدلولاهما شخصا واحدا کسعید کرز اعلم ان المصنف رح ترک بیان عدم اضافة الخاص الی العام ولعله اعتمد علی فهم الناظرین لان عدم فائدتها اظهر ۱۲
تحفہ خادمیہ

للعهد فاعمية العين من الشئ ظاهرة وان كان اللام للجنس فاعمية العين عن الشئ مشكلة قلنا لو كان اللام في الشئ للجنس فاعمية العين عن الشئ ظاهر لان المراد بالعين ما هو قائم بذاته سواء كان موجودا في الخارج او موجودا في الذهن والمراد بالشئ ما هو موجود في الخارج فان قيل ان هذا اضافة المعرفة الى المعرفة وهو يفيد التعريف لا التخصيص فكيف يصح قوله فانه يختص قلنا معنى قوله فانه يختص هذا انه لا يبقى على عمومه سواء كان معرفة او نكرة فان قيل انك قلت ان اضافة احد المتساويين الى الآخر لا يجوز فهذه القاعدة منقوضة على سعيد كرز لان السعيد والكرز اسمان للمسمى الواحد اضيف احدهما الى الآخر مع انه غير جائز فاجاب المصنف بقوله وقولهم سعيد كرز متاول بان المراد بالاول مدلول والمراد بالثاني هذا اللفظ فيكون التقدير جاءني مدلول هذا اللفظ فكان من قبيل اضافة العام الى الخاص لا من قبيل اضافة احد المتساويين الى الآخر واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى ياء المتكلم كسر آخره لان الياء تقتضي كسرة ما قبلها والصحيح في اصطلاح النحاة ما ليس في آخره حرف علة والملحق به ما في آخره حرف علة ما قبلها ساكن كدلو وظبي وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون

سله قوله عن الشئ مشكلة لان الشئ اذا لم يكن المراد منه معهودا فردا ذهنيا او خارجيا يكون على طبقة المفهومات العامة الشاملة لجميع المفهومات الكلية والجزئية كيف وقد اتفقوا على ان اعم المفهومات انما هو الشئ متناول كل ما يعلم ويخبر عنه سواء كان موجودا او معدوما ممكنا او ممتنعا ولهذا يقال لا فرد لمفهوم لا شئ لا ذهنا ولا خارجا لاستواء الشئ بجميع المفهومات الذي هو نقيضه و اجتماع النقيضين محال وهذا هو المقرر عند اهل اللغة وارباب العقل وجمله في كتبهم ولو سلم ان لفظ العين بمعنى الذات ايضا يكون مساويا له فلا يصح القول بان العين اعم من الشئ وما يقال ان الشئ بمعنى الموجود كما مر منا فقد ذكرنا كون اللام للجنس الصادق عليه يكون اخص من العين فهو اصطلاح جديد من المتكلمين غير معتبر في الاستعمال لا ينبغي ان يكون مدار كلامهم عليه وقال مولانا عصام وما يزول به الخفاء ان لام الجنس اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هي فالعين اعم يصدق على فرد الطبيعة والطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق على نفسها اقول اذا لم يصدق على نفسها يلزم سلب الشئ عن نفسه وهو محال ايضا يلزم صدق نقيضه عليه لامتناع ارتفاع النقيضين وايضا يلزم خلاف ما تقرر عندهم من ان الشئ اعم المفهومات يصدق على كل مفهوم حتى على نفسه ونقيضه ثم قال وان اريد الطبيعة من حيث هي في ضمن الفرد فالعين يصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هي انتهى وفيه ايضا تامل فافهم كلام الاستاذ العلام ١٢ تحفه خادمه الحافظ محمد شعيب

العلة بعد السكون في استراحة اللسان وحرف العلة بعد السكون لا تثقل عليها الحركة فكذا بعد السكون والياء مفتوحة للخفة او ساكنة للاخفية لكن الفتح هو الاصل اذ الاصل في الكلمات التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل في الحركات الفتح للخفة وان كان آخره الفا ثبت لعدم موجب الانقلاب وفي هذيل[1] تقلبها لغير التثنية اي لغير الف التثنية ياء لحصول المشاكلة بياء المتكلم واما الف التثنية فلا تقلب اتفاقا لئلا يلزم التباس المرفوع بغير المرفوع وان كان ياء ادغمت لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مع سكون الاولى وان كان واوا قلبت وادغمت لان الواو والياء اذا اجتمعتا في كلمة واحدة والاولى منهما ساكنة قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وفتحت[2] الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلاثة للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين على تقدير عدم التحرك واختير الفتحة للخفة واما الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم فاخي وابي بلا رد المحذوف بجعل المحذوف نسيا منسيا واجاز المبرد اخي وابي بالرد والقلب والادغام اما في الاب فبدليل قول الشاعر وابيّ[3] مالك ذو المجاز بدار ؛ والاخ محمول على الاب قلنا هذا مخالف عن القياس واستعمال الفصحاء على انه يجوز[4] ان يكون ابي جمع اب اصله ابين ثم سقطت النون بالاضافة وادغمت الياء في الياء فصار ابي

---

[1] قوله وبذيل آه وعلى هذه اللغة ورد قوله تعالى فمن تبع هدىّ على قراءة البعض ١٢ تحفه

[2] قوله وفتحت آه وقد جاء اسكانها بعد الالف في قراءة نافع وكسرها بعدها في قراءة الاعمش والحسن وهو مطرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف اليها جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة وما انتم بمصرخيّ بكسر الياء كذا في شرح الوافي ١٢ تحفه

[3] قوله وابي هذا عجز البيت وصدره ع قدر احلك ذا المجاز وقد ارى ؛ لم يسم قائله والشاعر يخاطب لنفسه ومعناه حکم خداوندی که این صفت دارد که مغلوب نمیشود قرار داد ترا ای نفس در ذو المجاز یعنی در بازار وتحقیق که گمان می کنم قسم به پدرم که نیست از برای تو در ذا المجاز جائی که صلاحیت داشته باشد از برائی تو ای نفس ولائق باشد شان ترا ای نفس ١٢ تحفه

[4] قوله يجوز ان يكون آه قال مولانا نور الحق انت خبير بان شرط هذا الجمع ان يكون علما لايعقل والاب ليس كذلك فكيف يصح حمله على هذا المعنى انتهى ومثل هذا ذكر في شرح الوافي واجاب عنه ان العرب قد عاملته العلم الذي يجمع بهذا الجمع انتهى ١٢ تحفه خادميه۔

كما في قول الشاعر شعر فلما تبين اصواتنا بكين وفدينا بالابينا، وتقول حم وهن بلا رد
المحذوف بجعله نسيا منسيا ويقال اي في الفوقي بالرد والقلب والادغام في الاكثر اي في
الاستعمال الاكثر وفمي في بعضها اي في بعض الاستعمال بابقاء الميم المعوضة واذا قطعت
هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلثة في الفاء وفتح
الفاء افصح منها اي من الضمة والكسرة لخفة الفتحة وجاء حم مثل يد بلا رد المحذوف
ودلو بالرد فقط وخبء بالرد والقلب بالهمزة وعصا بالرد والقلب بالالف مطلقا سواء كان
مضافا او غيره وجاء هن مثل يد بلا رد المحذوف مطلقا سواء كان مفردا او مضافا وذو لا يضاف
الى مضمر لانه وضع الواضع وصلة التوصيف لشيء باسم الجنس والضمير لا يقع اسم الجنس
فان قيل ان ذو كما لا يضاف الى مضمر كذلك لا يضاف الى اسم الاشارة والعلم والموصول فينبغي ان
يقول وذو لا يضاف الى غير اسم الجنس قلنا نعم لكن المصنف خصص الضمير بالذكر لان لهذه
الاسماء الخمسة احكاما خاصة عند اضافتها الى ياء المتكلم فنفى المصنف اضافة ذو الى الضمير مطلقا
لانتفاء هذه الاحكام الخاصة فان قيل انك قلت ان ذو لا يضاف الى مضمر فهذه القاعدة
منقوضة بقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه، لان ذو يضاف الى المضمر ههنا مع انه غير جائز
قلنا هذا شاذ لا اعتبار له ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لان ذو وضع الواضع صلة لتوصيف الشيء باسم الجنس وضعه

---

٥١ قوله كما في قول الشاعر فلما آه هو زياد بن واصل يعني پس چونكه شناختند آن جماعت زنان صوتها ما آوازهای ما را گريستند وفدای ما كردند پدران خود را يعني فدای شما باد پدران ما ١٢ تحفه ٥٢ قوله حمي آه وتقول حم زوج على خير المضاف فقال وتذكر ما مر من معنى الحم ١٢ تحفه ٥٣ قوله وذو لا يضاف الى مضمر هذا عند سيبويه واما عند غيره فيجوز اضافته الى الضمير وفي البسيط منع اكثر النحويين اضافة ذو الى مضمر او علم كذا في الوافي وبعض شروحها قول وقد جاء اضافته الى العلم في قوله صلى الله عليه وسلم لجرير الا يجئني من ذي الخلصة فاتاها فحرقها ثم بعث رجلا من احمس الى النبي عليه الصلوة والسلام مبشرا يكنى ابا ارطاة حيث اضاف ذو الى الخلصة وهي علم ١٢ تحفه ٥٤ قوله احكاما خاصة آه كعدم الرد في اخ واب والرد في فم يعني ليس المراد ههنا بيان الاضافة حتى يلزم بيان تعيين المضاف اليه بانه اسم الجنس دون ما عداه ١٢ تحفه ٥٥ قوله انما آه هذا صدر البيت وعجزه اهنأ المعروف ما لم يتبدل فيه الوجه كذا سمعت من بعض الاساتذة الشفقة وقال مولانا نور الحق احسن المعروف الخ ومعناه مبارك خوشتر از نعمتها آن نعمت است كه روفنته نشود با شدن سوال نعمت دنيا يعني بسوال بعزتي حاصل شده باشد وتحقيق مي شناسد صاحب فضل را از مردمان صاحبان آن فضل ١٢

وهذا المعنى لا يحصل بدون الاضافة لما فرغ المصنف من بيان الاسماء المستحقة للاعراب بالاصالة شرع في بيان الاسماء المستحقة للاعراب بالواسطة فقال التوابع اي جنس التابع ثم اعلم ان التوابع خمسة النعت والتاكيد وعطف البيان والبدل والمعطوف ووجه الضبط ان المقصود بالنسبة لايخلو اما تابع او متبوع او كلاهما فان كان الاول فهو البدل وان كان الثاني فالغرض من ايراد التابع لايخلو اما دلالة على معنى هو ثابت في متبوعه او تقريره او توضيحه فالاول نعت والثاني تاكيد والثالث عطف البيان وان كان المقصود كليهما فهو المعطوف كل ثانٍ[1] اي كل متأخر متى لوحظ مع سابقه كان في المرتبة الثانية منه باعراب سابقه اي متلبس بجنس اعراب سابقه من جهة واحدة شخصية فان قيل ان التوابع جمع تابع والتابع على وزن فاعل ووزن الفاعل لايجمع على فواعل فكيف يجمع التابع على توابع قلنا ان وزن الفاعل على قسمين صفتي واسمي فالصفتي[2] لا تجمع على هذه الصيغة والاسمي يجمع والتابع اسمي لا صفتي ولهذا يجمع كاهل على كواهل فان قيل هذا التعريف لايكون جامعا لافراده لانه خرج منه التابع الفعلي والحرفي نحو انّ انّ وضرب ضرب لان الثاني ليس معربا ههنا باعراب سابقه قلنا ان

---

[1] قوله كل ثان آه اي ثان رتبة فلا يرد الثاني من الاخبار والاحوال وغيرها فقوله كل ثان جنس شامل للحدود وغيره وقوله باعراب سابقه خرج به خبر كان وخبر ان وغيرهما وقوله من جهة واحدة خرج به المفعول الثاني من باب ظننت واعطيت وغيرهما تحفه

[2] قوله فالصفتي لا تجمع على هذه الصيغة اقول كيف جزم الاستاذ ان الصفتي لا تجمع على هذه الصيغة مع انهم صرحوا بان الفاعل الصفتي على قسمين صفة العاقل وغير العاقل والاول لا يجمع على هذا الوزن والثاني يجمع عليه قياسا كصواهل وشواهق وطوالع وغيرها مما لا يعد ولا يحصى تدبر اعلم ان في عامل التوابع تفصيلا اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلثة اقوال قال سيبويه العامل فيها هو عامل المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوي كما في المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري هو ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه واما عطف النسق ففيه ايض ثلثة اقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي وابن جني ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا خلاصة ما في الرضي ان اردت الاطلاع على دلائل الفرق فارجع اليه تحفه

كلامنا فى توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التى هى من اقسام الاسم فلو خرج منه التابع الفعلى والحرفى لا ضير فيه فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه التابع الثانى والثالث والرابع فصاعدًا لانه ليس بثان بالنسبة الى المتبوع قلنا المراد بالثانى كل متأخر اذ الوحظ مع متبوعه كان فى المرتبة الثانية منه فان قيل لما كان الثانى معربًا باعراب سابقه يكون السابق بلا اعراب قلنا المراد باعراب السابق جنس اعراب السابق لا عين اعراب السابق فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعًا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه المفعول الثانى من باب ظَنَنْتُ وَاَعْطَيْتُ لانه ثانٍ معرب باعراب سابقه من جهة واحدة وهى المفعولية قلنا المراد بالجهة الواحدة الوحدة الشخصية لا النوعية وههنا نوعى لان ظننت من حيث انه يقتضى مظنونا فيه يعمل فى الاول ومن حيث انه يقتضى مظنونا يعمل فى الثانى واعطيت من حيث انه يقتضى آخذًا يعمل فى الاول ومن حيث انه يقتضى المأخوذ يعمل فى الثانى فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعًا لافراده لانه خرج منه التابع الذى يكون الاعراب فيهما او فى احدهما تقديريًا او محليًا لان الثانى لا يكون معربًا باعراب السابق قلنا ان الاعراب المعتبر فى هذا التعريف بالنسبة الى السابق واللاحق اعمّ من ان يكون لفظًا وتقديرًا ومحلًّا فان قيل ان التوابع جمع والجمع انما يتصور فى الافراد وكلمة كل لاحاطة الافراد فعلى هذا يلزم تعريف الافراد بالافراد وهو باطل قلنا ان المحدود فى الحقيقة جنس التابع بناءً على انّ اللّام اذا دخل على الجمع يبطل معنى الجمعيّة ويراد به الجنس والحدّ مدخول كلمة كل وكلمة كل ليست جزءًا من التعريف فيكون التقدير التابع ثانٍ باعرابه فان قيل لما لم يكن كلمة كل جزءًا من التعريف فما الفائدة فى ايرادها قلنا انما اوردها لمحض التصريح على طرد التعريف **النعت**[1] تابع يدل على معنًى[2] فى متبوعه مطلقًا اى دلالة مطلقة غير مقيدة بمادة من المواد قوله النعت تابع جنس شامل التوابع كلها وقوله يدل على معنى فى

---

[1] قوله النعت قدمه على سائر التوابع لكونه اكثر استعمالا فى كلامهم واوفر متابعة اذ يتبع فى الاعراب والافراد والتثنية وغيرها ويستطلع عليها ما يعظم فائدة واكثر بيانا ۱۲ تحفہ

[2] قوله على معنى فى متبوعه وان كان باعتبار المتعلق فلا يرد انه يخرج من هذا التعريف النعت بحال متعلقه فتامل ۱۲ تحفہ نمادیہ۔

متبوعه احترازعن باقی التوابع وقوله مطلقا ادرج لئلا یرد الاعتراض علی البدل فی مثل اعجبنی زید علمه وعلی المعطوف فی مثل اعجبنی زید وعلمه وعلی التاکید فی مثل جاءنی القوم کلهم لان دلالة هذه التوابع علی حصول معنی فی متبوعاتها انما الخصوصیة موادها وفائدته توضیح فی المنعوت المعرفة کزید الظریف او تخصیص فی المنعوت المنکر کرجل عالم وقد یکون لمجرد الثناء نحو بسم الله الرحمن الرحیم او الذم نحو اعوذ بالله من الشیطان الرجیم او التاکید نحو نفخة واحدة لان التاء فی نفخة للوحدة وهذه الوحدة تاکید لتلك ولا فصل ای لا فرق بین ان یکون النعت مشتقا او غیره لان الغرض من النعت دلالة علی المعنی الذی هو ثابت فی متبوعه وهذا کما یحصل بالمشتقات کذلك یحصل بالجوامد اذا کان وضعه ای وضع غیر المشتق لغرض المعنی ای لغرض الدلالة علی المعنی الواقع فی المتبوع عموما ای فی جمیع الاستعمالات مثل تمیمی وذو مال فان تمیمیا یدل ابدا علی ذات منسوبة الی قبیلة بنی تمیم وذو مال یدل ابدا علی ذات صاحب مال وخصوصا ای فی بعض الاستعمالات مثل مررت برجل ای رجل فای رجل فی هذا الترکیب یدل علی معنی هو ثابت فی متبوعه وهو الکمال فی الرجلیة فیصح وقوعه نعتا وای رجل فی قوله ای رجل عندك لا یدل علی هذا المعنی فلا یصح وقوعه نعتا وبهذا الرجل فان هذا ای هذا الترکیب یدل

---

٥١ قوله وفائدته آه والغرض الاصلی من ایراد هذا القول بیان الفرق بین الخبر والنعت لان کلا منهما یدل علی معنی فی غیره یعنی لیس الغرض من النعت ثبوت الشئ للشئ بل تخصیص او توضیح الی غیر ذلك ان حصل الفرق بینهما بالتعریفین لکن بین ثانیا اهتماما بشانه فلا یرد ان هذا لیس من وظائف النحوی بل وظائف علم المعانی فافهم ١٢ تحفه ٥٢ قوله توضیح او تخصیص التوضیح فی اصطلاحهم عبارة عن رفع الاشتراك الحاصل فی المعارف والتخصیص عبارة عن تقلیل الاشتراك الحاصل فی النکرات اما بحسب التحقیق والواقع فلا فرق کما ذهب الیه علماء المعانی ومن اراد التفصیل فلیرجع الی المطول وغیره من کتب هذا الفن ١٢ تحفه ٥٣ قوله او التاکید وقد یکون لکشف الماهیة نحو الجسم الطویل العریض العمیق والفرق بین المؤکدة والکاشفة ان الاولی مقررة والکاشفة موضحة مفسرة والفرق بین الایضاح والتقریر ظاهر فتامل ١٢ تحفه ٥٤ قوله ولا فصل آه ولما کان غالب مواد الصفة المشتقات توهم کثیر من النحویین ان الاشتقاق شرط فی النعت حتی استضعف سیبویه نحو مررت برجل اسد وصفا وتاولوا غیر المشتق ولم یکن هذا مرضیا للمصنف رده بقوله ولا فصل آه ١٢ تحفه خادمیه

على ذات مبهمة والرجل يدل على تعين الذات المبهمة وهذا التعين معنى ثابت في الذات المبهمة فيصح وقوعه نعتا والرجل في هذا التركيب جاءني الرجل لا يدل على هذا المعنى فلا يصح وقوعه نعتا وبزيد هذا فان هذا في هذا التركيب يدل على معنى هو ثابت في زيد وهو كونه مشارا اليه بالاشارة الحسية فيصح وقوعه نعتا لزيد وهذا في مثل هذا التركيب هذا زيد لا يدل على هذا المعنى فلا يصح وقوعه نعتا وتوصيف النكرة بالجملة الخبرية لا المعرفة لان الجملة من حيث هي في قوة النكرة والنكرة لا تقع صفة للمعرفة وانما توصف النكرة بالجملة الخبرية اما بالجملة فلان الغرض من النعت هي الدلالة على معنى هو ثابت في متبوعه وهذا الغرض كما يحصل بالمفردات كذلك يحصل بالجمل واما بالخبرية فلان النعت مربوط بالمنعوت والانشاء لا يقبل الربط الا بتاويل بعيد ويلزم الضمير لان الجملة مستقلة بنفسها فلا بد فيها من الربط والربط لا يجيء الا بعائد وتوصف بحال الموصوف والصفة بحال الموصوف ما يكون المعنى النعتي ثابتا للمنعوت حقيقة بلا فرض الفارض واعتبار المعتبر وبحال متعلقه والصفة بحال متعلقه ما يكون للمعنى النعتي ثابتا لمتعلق المنعوت حقيقة وللمنعوت اعتبار النحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه اي يتبع متبوعه في عشرة امور لكنه يوجد في كل تركيب اربعة منها لمنافاة البعض بالبعض في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث فان قيل هذه القاعدة منقوضة برجل صبور وامرأة صبور ورجل جريح وامرأة جريح ورجل علامة وامرأة علامة لانه صفة بحاله ولم يتبع النعت متبوعه في التذكير والتانيث قلنا هذا الحكم في الصفة التي لا يستوي فيها المذكر والمؤنث ولا صفة مؤنث جار على المذكر والثاني في الخمسة الاول لكن يوجد في كل تركيب اثنان منها لمنافاة البعض بالبعض في الباقي كالفعل اي في الخمسة الباقية كالفعل لانه يشبه بالفعل والفعل اذا اسند

---

[1] قوله فلان النعت مربوط آه يعني ان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم الصلة وهذا في الجملة الانشائية لا يتصور ١٢ تحفه

[2] قوله لمنافاة البعض آه مثلا لو وجد من الاول الرفع فلا يوجد النصب والجر للمنافاة الظاهرة بينهما وكذا لو وجد من الثاني التعريف فلا يوجد التنكير للمنافاة فلم يوجد الا اثنان ١٢ تحفه خادميه۔

الی الظاهر کان مفرداً ابداً واذا اسند الی الضمیر یثنی بتثنیته ویجمع بجمعیته اذا اسند
الی الظاهر المؤنث الحقیقی بلا فصل او الی ضمیر المؤنث مطلقاً فحینئذٍ تانیث الفعل واجب واذا
اسند الی الظاهر المؤنث غیر الحقیقی او الی الظاهر المؤنث مع الفصل ففیه تخییر بین التذکیر
والتانیث فان قیل ما وجه الفرق بین القسم الاول والثانی ان القسم الاول یتبع منعوته فان
فی عشرة امور والثانی یتبع منعوته فی الخمسة الاول وفی الباقی کالفعل قلنا ان التبعیة فی
الخمسة الاول بناءً علی ما جری علیه وفی الخمسة الباقی بناءً علی ما اسند الیه وما جری علیه
والمسند الیه فی القسم الاول واحد وهو المنعوت فالنعت یتبع منعوته فی عشرة امور وفی القسم
الثانی ما جری علیه غیر من المسند الیه لان ما جری علیه هو المنعوت والمسند الیه هو المتعلق
فالنعت یتبع منعوته فی الخمسة الاول وفی الباقی کالفعل ومن ثمہ ای لاجل ان التبعیة فی
الخمسة الباقیة کالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه لانه بمنزلة یقعد غلمانه وضعف
قاعدون غلمانه لانه بمنزلة یقعدون غلمانه والحاق علامة التثنیة والجمع بالفعل المسند الی
الظاهر ضعیف لانه جمع الفاعلین فی الظاهر فان قیل ان جمع الفاعلین ممتنع فینبغی ان
یمتنع هذا الترکیب فلم حکم بالضعف قلنا نعم لکن جوازه لاحتمال وجه آخر وهو یخرج الالف
والواو عن الاسمیة الی الحرفیة ویکونان حرفین دالین علی تثنیة الفاعل وجمعیته او یکون
الفاعل ضمیراً والظاهر بدلاً منه او یکون الظاهر مبتدأ والصفة خبراً مقدماً علیه
فان قیل هذه القاعدة منقوضة علی قعود غلمانه لانه جمع بجمعیة الفاعل فاجاب المصنف بقعودن
بقوله ویجوز قعود غلمانه لانه جمع بجمع التکسیر فخرج عن موازنة الفعل ومناسبته
فلا یجری علیه احکام الفعل والضمیر لا یوصف لان ضمیر المتکلم والمخاطب اعرف

سـ۱ قوله او یکون الظاهر مبتدأ آه قول نسلیم من ملاحظة کلام الاستاذ من قوله لانه بمنزلة یقعدون غلمانه الی ہذا ان الاحتمال الاخیر یجری فی یقعدون غلمانه مع انه صرح فیما سبق فی قول المصنف او کان الخبر فعلاً له وجب تقدیمه لوجب تقدیم الخبر مطلقاً ای سواء کان مفرداً او مثنی او مجموعاً اللهم الا ان یقال ہذا مبنی علی مذہب من لا یوجب تقدیم المبتدأ علی الخبر فی صورة التثنیة والجمع وقد سألت فی ہذا المقام من له شہرة بہذا الفن فی الانام فلم یفتح علیه الباب من الله العلام فافہم لعل الله یرقاک الی ذروة السنام ۱۲ تحفة خادمیه۔ ای ملا صاحب بجنة وہی قریة من قری الصلات ۱۲ منه۔

المعارف فلا حاجة فيهما الى التوضيح وضمير الغائب محمول عليهما طرداً للباب وكذا الوصف المادح
والذامّ وغيرهما محمول عليهما طرداً للباب ولا يوصف به لان الصفة كما ثان يدل على معنى ثابت
في متبوعه والضمير[1] دالّ على الذات فقط لا على قيام المعنى بها والموصوف اخصّ او مساوٍ لئلا
يلزم القضية المقصودة من غيره فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز توصيف الحيوان بالناطق
في مثل الحيوان الناطق لان الموصوف ههنا ليس اخصّ ولا مساوياً بل هو اعمّ قلنا المراد
بالخصوص والمساواة الخصوص والمساواة في التعريف والمعلومية لا في ما صدق عليه ثم اعلم
ان[2] اعرف المعارف هي المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم ذو اللام والموصولات وبينهما
المساواة ومن ثمه اي لاجل ان الشرط في الموصوف ان يكون اخصّ او مساوياً لم يوصف
ذو اللام الا بمثله وهو الموصول وذو اللام الآخر او بالمضاف الى مثله لان تعريف المضاف مساوٍ
لتعريف المضاف اليه او انقص منه بناءً على اختلاف المذهبين فان قيل انك قلت ان
الشرط في الموصوف ان يكون اخصّ او مساوياً فعلى هذا ينبغي ان يجوز توصيف اسم الاشارة
باسم الاشارة الآخر لان بينهما مساواة مع انهم التزموا وصف باب هذا بذي اللام فاجاب المصنف

---

[1] قوله والضمير دال آه يعني ان وضع المضمرات للذوات المشخصة لا لمعنى قائم بذات مبهمة وما يتوهم من دلالته على هذا المعنى حين يرجع الى المشتق هو دلالة المرجع دون الراجع والفرق بيّن فلا يرد ما اورد من ان الضمير الراجع الى المفهوم المشتق فيه معنى الوصفية قيل ويمكن ان يجاب عنه بان ذا بالنسبة الى ما ليس فيه معنى الوصفية فحمل عليه فتأمل ويمكن ان يقال ان النعت ما دل على معنى في المتبوع مطلقاً بلا خصوصية مادة ودلالة الضمير على تلك المعنى مختص بكون مرجعه مشتقاً لا المجرد والهيئة التركيبية كذا قال مولانا نور الحق اقول قد تفكر في قول المصرح اذا كان وضعه لغرض المعنى عموماً او خصوصاً فما يفهم منه منافٍ لما قال مولانا المذكور ١٢ تحفه

[2] قوله ان اعرف المعارف آه هذا منقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ولم يبين الاستاذ المضاف الى احدها مع انه لا بد من بيانه فذهب سيبويه الى ان تعريف المضاف مثل تعريف المضاف اليه واما عند المبرد فتعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه وهذا مقتضى القياس فغلام الرجل الظريف صفة الغلام عند سيبويه وبدل عند المبرد ومذهب الكوفيين ان اعرف المعارف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص وضمير المخاطب جعلهما في درجة واحدة ثم ضمير الغائب السالم من الابهام ثم المشار اليه والمنادى ثم الموصول وذو اللام والمضاف بحسب المضاف اليه اه تحفه

بقوله وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام للابهام اي للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفع الابهام عن الجنس فاما ان ترفع الابهام بالمضاف او باسم الاشارة او بذي اللام فعلى الاول يلزم الاستعارة من المستعير وعلى الثاني لا يتصور رفع الابهام عن الغير لان اسم الاشارة مبهم في نفسه فكيف يرفع الابهام عن الغير فتعين ذو اللام بالضرورة ومن ثمه اي لاجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ضعف مررت بهذا الابيض لان البياض[1] لا يختص بجنس دون جنس فلا يتبين به جنس المبهم وحسن مررت بهذا العالم لان العلم يختص بالانسان بل هو غالب في الرجال العطف اي المعطوف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه فقوله تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل فان قيل العطف مبتدأ وتابع خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل الذات على صرف الوصف وهو لا يجوز قلنا المراد[2] بالعطف المعطوف فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا للافراد لانه خرج منه المعطوف بلا وبل ولكن واو واما وام لان المقصود مع هذه الحروف احد الامرين اي التابع او المتبوع لا كلاهما قلنا المراد بكون المتبوع مقصودا ان لا يكون وسيلة الى ذكر التابع وبكون التابع مقصودا ان لا يكون متفرعا على المتبوع ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بهذه الحروف الستة كلاهما مقصودان بهذا المعنى ويتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي اي تفصيل الحروف العشرة في بحث الحروف مثل قام زيد وعمرو فان قيل ان تعريف المعطوف حصل بالسابق فما الحاجة الى ذكر قوله يتوسط الخ قلنا انما ذكر قوله يتوسط لزيادة التوضيح فان قيل المقصود من التعريف هو الجامعية والمانعية وهما يحصلان بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه اه فما الحاجة الى قوله تابع مقصود بالنسبة

---

[1] قوله لان البياض آه اقول هذا اذا قطع النظر عن اللام ولوحظ المدخول اما اذا لوحظ اللام ففيه خفاء لعل لا يخفى على العقلاء فافهم ولا تكن من اهل الهواء ۱۲ تحفه

[2] قوله المراد آه يعني ان المصدر بمعنى المفعول يقول فعلى هذا ينبغي ان يكون هذا مرادا في الكل للمصدرية على ما قال فيقال المنعوت والمبدل والمؤكد ومعطوف البيان وهذا كما ترى خصوصا في الاول والآخر ودعوى العلمية فيما سوى العطف تخصيص بلا مخصص وترجيح بلا مرجح والعلم الحق عند الله الاول والآخر ۱۲ تحفه خادميه۔

مع متبوعه قلنا لو اكتفى بهذا القدر وهو قوله تابع يتوسط الخ لم يكن التعريف مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الصفات المتوسط بينها وبين متبوعها احد حروف العشرة كما في قوله جاءني زيد العالم والشاعر والدبير فان قيل العاطف لم يتوسط بين الصفة والموصوف بل بين الصفات قلنا ان توسط حرف العاطف بين الشيئين لا يلزم ان يكون عطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفات في حد المعطوف فان قيل ان الحرف المتوسط بين الصفة والموصوف تدل على معنى العطف وهو الجمعية والترتيب فجعلها عاطفة في غير الصفة والموصوف وجعلها غير عاطفة بين الصفة والموصوف ليس الا ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه قلنا بين المعطوف والمعطوف عليه مغايرة بالذات وبين الصفة والموصوف اتحاد بالذات فكيف يكون احدهما عين الاخر واذا عطف اي اذا اريد العطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء من الفعل لفظا ومعنى فلو عطف عليه بلا تاكيد بمنفصل لزم العطف على بعض حروف الكلمة وهو باطل فان قيل لما اكد بمنفصل فالعطف لا يخلو اما على المؤكد او على المؤكد فعلى الاول يلزم المحذور المذكور وعلى الثاني تاكيد لا عطف قلنا لما اكد بمنفصل فالعطف على المؤكد ولا يلزم المحذور المذكور لانه خرج من صرافة الاتصال بواسطة التاكيد نحو ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل بين الضمير والمعطوف فيجوز تركه اي ترك التاكيد بمنفصل لان طول الكلام بوجود الفصل فاحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او كان بعده كما في قوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا وقوله يجوز تركه فيه اشارة الى جواز تاكيده بالمنفصل مع وجود الفصل كما في قوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض لان الاتصال بين الجار والمجرور اشد من الاتصال الذي بين الفعل والفاعل فلما لم يجز العطف على الضمير

سله قوله اكد الظاهر من قوله اكد الوجوب وهو مخالف للقبيلتين البصريين والكوفيين لان البصريين يجوزونه بلا تاكيد لكن مع القبح والكوفيين بلا قبح اقول على تقدير صحة هذه الرواية عندهم يمكن ان يقال المراد بالوجوب الوجوب الاستحساني فلم يخالف البصريين لا يقال يابى عن هذه الارادة ما ذكره في بحث المفعول معه من انه لم يجز العطف تعين النصب لانا نقول من اول قوله اكد عن الوجوب الى الاستحسان فلا يابى الى ان يأول قوله تعين النصب عما هو الظاهر وهو الوجوب الاستحساني ۱۲

المرفوع المتصل بلا تاكيده بمنفصل كذلك لا يجوز العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الخافض فان قيل ينبغي ان يؤكد اولا بالمنفصل ثم عطف عليه قلنا ليس للمجرور ضمير منفصل حتى يؤكد به اولا ثم عطف عليه فان قيل ينبغي ان يستعار المرفوع للمجرور ثم عطف عليه قلنا ان في استعارة المرفوع له مذلة المجرور لانه استعارة الاعلى للادنى فان قيل ينبغي ان يكتفى بالفصل ثم عطف عليه فان قيل الفصل مؤثر في جواز ترك التاكيد بالمنفصل ولا يكون للمجرور ضمير منفصل فحينئذ لا يمكن التاكيد بالمنفصل لا يمكن الفصل ايضا نحو مررت بك وبزيد فان قيل لما اعيد الخافض في المعطوف فحينئذ لزم عطف المركب على المفرد وهو باطل قلنا المعطوف هو المجرور فقط واعادة الخافض تكرير العامل فان قيل لما كان العامل مكررا لزم توارد العاملين على معمول واحد وهو باطل قلنا ان المعطوف مجرور بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم المال بيني وبينك اذ البين لا يضاف الا الى المتعدد او نقول ان المعطوف مجرور بالثاني كما في الحرف الجارة الزائدة نحو كفى بالله فان قيل لما لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وايضا لا يجوز العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الخافض فينبغي ان لا يجوز تاكيد ضمير المرفوع المتصل والابدال منه بلا تاكيد بالمنفصل وايضا لا يجوز تاكيدا لضمير المجرور والابدال منه بلا اعادة الخافض قلنا المؤكد عين المؤكد والبدل اما كل مبدل منه او بعضه او متعلقه والغلط نادر فهما ليسا باجنبيين من متبوعهما فلا حاجة فيهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف المعطوف اذ المعطوف يغاير المعطوف عليه فلابد من تحصيل مناسبة زائدة بينهما وهو التاكيد بالمنفصل في صورة المرفوع واعادة الجار في صورة المجرور والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع في حق الاحوال العارضة للمعطوف عليه عما قبله بشرط ان لا يكون ما

سلـه قوله اولا على لان الفصل هنا والمجرور فضلة ١٢ تحفه سـه قوله عطف المركب على المفرد وهو باطل آه اقول الظاهر من كلام الاستاذ تسليم للاعتراض وهو باطل كيف ويلزم منه امتناع عطف المعرف باللام على المنكر وبالعكس وغيره من المركبات الناقصة وهذا الكسائي على انهم جوزوا عطف الجملة التي لها محل من الاعراب على المفرد وبالعكس كيف يمنعون ما ذكره الاستاذ فتامل ١٢ تحفه

یقتضیها منتفیا فی المعطوف فان **قیل** لا نسلم ان المعطوف فی حکم المعطوف علیه اذ
ربما یکون المعطوف مبنیا والمعطوف علیه معربا او بالعکس او یکون المعطوف معرفة والمعطوف
علیه نکرة او بالعکس او یکون المعطوف مفردا او المعطوف علیه تثنیةً وجمعًا او بالعکس او
قلنا الاحوال علی قسمین قسم عارض للمعطوف علیه عما قبله وقسم عارض له من
حیث نفسه فالمعطوف فی حکم المعطوف علیه فی الاحوال العارضة له عما قبله لا فی الاحوال
العارضة له من حیث نفسه وهذه الاحوال من قبیل القسم الثانی فان **قیل** ان
القاعدة منقوضة بمثل یا رجل والحارث فان الحارث معطوف علی الرجل ولیس فی حکمه من حیث
تجریده عن اللام **قلنا** المعطوف فی حکم المعطوف علیه فی الاحوال العارضة له عما قبله بشرط
ان لا یکون ما یقتضیها منتفیا فی المعطوف وههنا المقتضی لتجرید اللام دخول حرف النداء وهو
منتف فی المعطوف فان **قیل** هذه القاعدة منقوضة بمثل رُبَّ شاةٍ وسُخْلَتِهَا فان
سُخْلَتَهَا معطوف علی شاة ولیس فی حکمه لان رب یقتضی ان یکون مدخولها نکرة وسخلتها
معرفة بالاضافة **قلنا** ان سخلتها مأول بتاویل النکرة لقصد[1] عدم التعین ای رُبَّ شاة
وسخلة لها او[2] **نقول** ان سخلتها محمولة علی نکارة الضمیر ای رُبَّ شاة وسخلة شاة فان
قیل هذه القاعدة منقوضة بمثل یا زید وعَمْرٌو لِاَنَّ عمرا معطوف علی زید وهو فی حکمه
فی البناء علی الضمة والبناء من الاحوال الذاتیة لا من الاحوال العارضة **قلنا**
المعطوف فی حکم المعطوف علیه فی الاحوال العارضة لا فی الاحوال الذاتیة اذا لم یکن المعطوف
مثل المعطوف علیه واما اذا کان المعطوف مثل المعطوف علیه فالمعطوف فی حکم
المعطوف علیه فی مطلق الاحوال وههنا المعطوف مثل المعطوف علیه فی کون کل واحد
مفردا معرفة فلذلك امتنع بناء المعطوف فی یا زیدُ وعبد الله فان عبد الله لیس مثل

---

[1] قوله لقصد عدم التعین بناء علی ان الاضافة للعهد الذهنی ١٢ تحفہ [2] قوله او نقول آه وفیه نظر وجهه ان الضمیر انما
یکون نکرة اذا لم یکن المرجع معهودا والیه اما اذا کان المرجع فلا وجه للتنکیر وضمیر سخلتها عائد الی الشاة فلا یکون کضمیر ربه رجلا قال
الشارح الضمائر کلها نکرة اذا لم یسبق اختصاص المرجوع الیه بحکم او صفة نحو ربه رجلا ورب رجل اخیه وان سبق اختصاص المرجع
الیه فالضمیر معرفة فلو قلت رب رجل کریم اخیه لم یجز فعلی هذا الاشکال فی رب شاة وسخلتها ١٢ تحفہ

زيد ومن ثمه اى من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في ما زيد بقائم اوقائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع اى رفع ذاهب لانه لو كان منصوبا او مجرورا لكان معطوفا على قائم اوقائما وهو لا يصح لان في المعطوف عليه ضميرا راجعا الى اسم ما والمعطوف خال عن الضمير ولقائل ان يقول هذه القاعدة منقوضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان في يطير ضمير يعود الى الموصول فيغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب المصنف بقوله انما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية اى لكون معنها السببية لا للعطف فلا يرد النقض على تلك القاعدة **اونقول** ان معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالرابط في الاول **اونقول** ان العائد ههنا مقدر فيكون المعنى الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اى اذا زيد العطف على عاملين مختلفين اى على معمولي عاملين مختلفين لم يجز لان الواو نحو علة ضعيف العمل لا يقوم مقام عاملين مختلفين اى لا يتوسط في وصول اثر عاملين مختلفين الى معمولين مختلفين **فان قيل** عبارة المصنف لا يؤدي ما هو المراد لان مراده عطف الاسمين على معمولي عاملين مختلفين لا على نفس العاملين **قلنا** عبارة المصنف محمولة على حذف المضاف تقديره واذا عطف على معمولي عاملين مختلفين **اونقول** المراد بالعاملين المعمولين من قبيل ذكر الاثر وارادة المؤثر **اونقول** المراد بالعطف ههنا العطف بالمعنى اللغوي وهو امالة الاسمين الى نحو العاملين بان يجعلا معموليهما خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بدليل قولهم ما كل[٥٣] سوداء تمرة وبيضاء شحمة

---

[٥١] قوله والمعطوف آه فيه انه يمكن ان يقدر في هذا التركيب مثل عنده او في داره كما قال في بحث شريطة التفسير في تركيب زيد قام وعمرا اكرمته انه مقدر بعنده او في داره فلا مانع من ان يكون معطوفا على الخبر واجيب بان عدم جواز النصب والجر على تقدير عدم التقدير واما اذا كان مقدرا فلا فتامل فيه ١٢ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب رح

[٥٢] قوله فانه آه اعلم انه اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو زيد في الدار وعمرو الحجرة فلا يجوز منهم اجماعا فلا بد ان يقال خلافا للفراء اذا لم يقع الفصل بين العاطف والمعطوف المجرور ١٢ تحفه خادميه

[٥٣] قوله ما كل آه فبيضاء معطوفة على سوداء والعامل فيها كل وشحمة معطوفة على التمرة والعامل فيها ما ١٢ تحفه

وبدليل قول الشاعر **شعر** أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِيْنَ امْرَءًا ۞ ونارًا تُوَقَّدُ بالليل نارًا ۞ **قلنا** هذان المثالان مقتصران على مورد السماع على مذهب الجمهور او على حذف العوامل بناء على مذهب سيبويه الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب كان المجرور مقدما في جانب المعطوف والمعطوف عليه لان هذا العطف مسموع في كلام العرب على خلاف القياس فاقتصر عليه على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف ايضا لان الواو حرف علة ضعيف العمل فلا يقيم مقام العاملين المختلفين اي لا يتوسط في وصول الخ

التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حال المتبوع وشانه في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه او الشمول اي في شمول المتبوع لافراده قوله تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يقرر امر المتبوع يحترز عن باقي التوابع **اعلم** ان الغرض من جميع الفاظ التاكيد اما دفع ضرر الغفلة عن السامع او دفع ظنه بالمتكلم الغلط او دفع ظنه بالمتكلم مجازا او دفع ظنه بالمتكلم تخصيصا وهو لفظي ومعنوي ووجه الضبط ان التاكيد لا يخلو اما بتكرير اللفظ الاول لفظا ومعنى او معنى فقط فالاول لفظي والثاني معنوي فاللفظي تكرير لفظ الاول اي مكرر اللفظ الاول نحو جاءني زيد زيد ويجري في الالفاظ كلها **فان قيل** الظاهر ان الضمير في يجري راجع الى التاكيد اللفظي لا الاصطلاحي والتاكيد

ف۱ قوله وبدليل قول الشاعر الخ هذا البيت لابي داود الايادي واسمه جارية بن الحجاج يخاطب به امرأته حين فضلت جارية غيره عليه يعني آيا گمان مى كنى هر مردى را مرد كامل در انسانيت وهر آتش افروخته را در شب كه آن آتش حقيقى نيست كه بجهت راهنمائى وميهمان وگم شدگان مى افروزند يعنى گمان مى كنى كه هر شخصى كه صورت مرد دارد مرد كامل است در انسانيت بلكه چنين نيست وگمان مى كنى هر آتش كه برافروخته شده است در شب آتش بلكه آتش آنست كه براى ضيافت مهمان افروخته شده است ۱۲ تحفه

ف۲ قوله او على حذف العوامل قال مولانا نور الحق ويجعلها من باب العطف على معمولي عامل واحد فليفهم انتهى ۱۲ تحفه خادم

ف۳ قوله ويجري الخ اعلم ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد يتكرر بتكرار عامله في السعة نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم وقد جوز في تكرير الضمير المتصل المرفوع والمجرور التاكيد بالمرفوع المنفصل نحو بك انت وضربت انت وفي تكرير الضمير المنصوب المتصل التكرير بالمنصوب المنفصل والمرفوع المنفصل نحو ضربته اياه وهو واما المستقل فتكريره بلا فصل نحو زيد زيد ومع الفصل نحو قوله تعالى وهم بالآخرة هم كافرون كذا قال مولانا عبد الغفور ۱۲ تحفه خادميه

الاصطلاحی لا یجری فی الافعال والحروف والمرکبات فکیف یصح قوله فی الالفاظ کلها قلنا ان الضمیر فی یجری راجع الی التاکید اللغوی هو التکریر مطلقا لکن هذا الجواب ضعیف لانه یلزم الخروج عن المبحث لان البحث فی التاکید اللفظی الاصطلاحی لا فی التاکید اللغوی والاولی فی الجواب ان یقال ان الضمیر فی یجری راجع الی التاکید اللفظی الاصطلاحی والمراد بالالفاظ الاسماء فان قیل البعض من الاسماء اجمع واکتع واخواتها مع ان التاکید اللفظی الاصطلاحی لا یجری[1] فیها قلنا المراد بالاسماء ما عداها فان قیل علی هذا یلزم المجاز فی جهة المجاز وهو باطل ح **المعنوی بالفاظ مخصوصة وهی نفسه وعینه وکلاهما وکله واجمع واکتع وابتع وابصع** اعلم ان هذه الالفاظ الثلاثة مختلف فیها فقیل لا معنی لهذه الکلمات الثلاثة فی حال الافراد مثل حسن وبسن واذا ذکرت مع اجمع فهی بمعنی اجمع وقیل لها معنی فی حال الافراد لان اکتع مشتق من قولهم حول کتیع ای تام وابصع بالصاد المهملة مشتق من قولهم بصع العرق ای سال وبالضاد المعجمة من قولهم بضع ای روی وابتع مشتق من البتع هو طول العنق مع شدة مغرزه[2] ویمکن استنباط مناسبات[3] خفیة بین هذه المعانی ومعناها التاکیدی بالتامل الصادق **فالاولان یعمان** من حیث الاستعمال باختلاف صیغهما وضمیرهما تقول نفسه ونفسها وانفسهما وانفسهم وانفسهن **والثانی للمثنی** تقول کلاهما وکلتاهما **والباقی لغیر المثنی باختلاف الضمیر فی کله** وکلها وکلهم وکلهن **والصیغ فی البواقی** تقول اجمع جمعاء اجمعون جمع **ولا یؤکد بکل واجمع الا ذو اجزاء** لان کل یدل علی الکلیة واجمع علی الجمعیة وهما لا یتحققان

---

[1] قوله لا یجری آه لمانع ان یمنع هذا القول کیف ولم یوجد اثره فی الکتب المعتبرة بل یوجد خلافه ۱۲ تحفه خادمیه

[2] قوله مغرزه المغرز موضع اتصال العنق بالصدر ۱۲ تحفه

[3] قوله مناسبات آه اما مناسبة الکتع بمعنی التام للمعنی التاکیدی فظاهر لانه ایضا عبارة عن تمام الافراد واما مناسبة البصع بمعنی السیلان او الری فلان السیلان لا یکون الا بالکثرة والغلبة وهو مناسب للمعنی التاکیدی لان فیه ایضا الغلبة والکثرة لان تمام الافراد کثیر ولان الری عبارة عن تمام الشرب وهو یناسب تمام الافراد وعدم بقاء فرد عن الحکم واما مناسبة البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه فلان الشدة تناسب الاحاطة لان فیها ایضا شدة باعتبار تمام الافراد کذا قال بعض الناظرین ۱۲ تحفه خادمیه

الا فی ذی الاجزاء فان قیل کما یؤکد بہما ذو اجزاء فکذلک یؤکد بہما ذو افراد فالمناسب
ان یقال ذو اجزاء وافراد قلنا المراد[1] بذی الاجزاء ذو متعدد والمتعدد اعم من الاجزاء
والافراد او نقول[2] ان ذا الاجزاء یصدق علی ذی الافراد ایضا لان الکل ما لو یلاحظ
افرادہ بجمعیتہ ولم تصر اجزاء لہ لا یصح تاکید الکل بکل واجمع واذا لاحظ افرادہ بجمعیتہ لوحظ
فہو ذو اجزاء یصح افتراقہا حسا او حکما لیکون التاکید بکل واجمع مفید الفائدۃ مثل
اکرمت القوم کلہم واشتریت العبد کلہ بخلاف جاء زید کلہ لانہ لا یصح افتراق اجزاء
فی المجیئۃ لا حسا ولا حکما واذا اکد الضمیر المرفوع المتصل بالنفس والعین اکد ای اولا
بمنفصل لان الضمیر لو لم یؤکد بمنفصل لالتبس التاکید بالفاعل فی صورۃ المستکن
فی مثل زید اکرمنی ہو نفسہ والبارز محمول علی المستکن طرد الباب نحو ضربت انت
نفسک واکتع واخواتہ اتباع لاجمع لانہ ادل منہا علی المقصود وہو الجمعیۃ فلا یتقدم ای
اکتع واخواتہ لئلا یلزم تقدیم التابع علیہ ای علی المتبوع وذکرہا دونہ ضعیف لعدم ظہور
دلالتہا علی المعنی الجمعیۃ وایضا لزم ذکر التابع بدون المتبوع البدل تابع مقصود بما نسب الی
المتبوع دونہ ای دون المتبوع[3] قولہ تابع جنس شامل للتوابع کلہا وقولہ مقصود احتراز
عن غیر المقصود وقولہ دونہ احتراز عن المعطوف فان قیل ہذا التعریف لا یکون مانعا

---

[1] قولہ المراد بذی الاجزاء قال مولانا عصام لا یصح ذکر الافراد لانہ یفید جواز جاءنی الانسان کلہ من غیر جہۃ یراد بہ الاناث فتدافعہ من اصلح قول المصنف ذو اجزاء بتاویلہ ذو متعدد والسراما کان او اجزاء ۱۲ تحفہ خادمیہ

[2] قولہ او نقول ان ذا الاجزاء یصدق علی ذی الافراد ایضا اقول یعلم من کلام الاستاذ العلام ان ہہنا شیئان ذو الاجزاء وذو الافراد لکن یصدق ذو الاجزاء علی ذی الافراد ولیس کذلک لان ذا الافراد بعد الملاحظۃ المذکورۃ لیس ذا الاجزاء وان کان المراد قبل الملاحظۃ فبطلانہ ظاہر لتباین الظاہر بینہما اللہم الا ان یقال المراد ان ذا الاجزاء یصدق علی ذی الافراد بعد الملاحظۃ المذکورۃ واطلاق ذی الاجزاء علیہ باعتبار ما کان فتامل ۱۲ تحفہ خادمیہ

[3] ای لا یکون النسبۃ الی المتبوع مقصودۃ ابتداء بنسبۃ نسب الیہ بل تکون النسبۃ الیہ توطیۃ وتمہیدا للنسبۃ الی التابع سواء کان ما نسب الیہ مسندا او غیرہ مثل جاءنی زید اخوک وضربت زیدا اخاک ۱۲

عن دخول الغير لانه دخل فيه المعطوف ببل لانه مقصود بالنسبة دون متبوعه قلنا
ان متبوعه مقصود ابتداءً لكن اعرض عنه لظهور الغلط وقصد المعطوف فكلاهما
مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي وقع بعد
الا مثل ما قام احد الا زيد فانه ليس مقصودًا بنسبة ما نسب الى المتبوع قلنا
ما نسب الى المتبوع ههنا القيام ونسبة القيام بعينه مقصود الى التابع لكن في الاول
سلبيًا وفي الثاني ايجابيًا والنسبة الماخوذة في تعريف البدل اعم من ان يكون سلبيا او
ايجابيًا وهو اي البدل على اربعة اقسام بدل الكل والبعض والاشتمال والغلط ووجه
الضبط ان البدل والمبدل منه لا يخلو اما ان يكون بينهما ملابسة اولا الثاني البدل الغلط
والاول لا يخلو اما ان يكون البدل كل المبدل منه او جزؤه او يكون احدهما مشتملا
على الآخر فالاول بدل الكل والثاني بدل البعض والثالث بدل الاشتمال فالاول مدلوله
مدلول الاول فان قيل فعلى هذا لا يحصل الفرق بين بدل الكل وعطف البيان لان
مدلول الثاني في عطف البيان مدلول الاول قلنا الفرق ثابت لانه لو كان المقصود
بالحكم الاول والثاني لايضاح الاول فهو عطف البيان ولو كان المقصود بالحكم الثاني
والاول توطية للثاني فهو بدل الكل فان قيل لا نسلم ان المبدل منه ليس بمقصود
لانه وان لم يكن مقصودًا اصالة لكنه مقصود توطية قلنا المراد بالمقصود المقصود
الاصلي والثاني جزؤه والثالث بينه وبين الاول ملابسة بغيرهما اي بغير الكلية
والجزئية فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه البدل
الغلط في مثل ضربت زيدًا غلامه وضربت زيدًا حماره لان بينهما ملابسة بغير الكلية
والجزئية وهو المالكية والمملوكية قلنا المراد بالملابسة ملابسة توجب نسبته
الى المتبوع النسبة الى التابع اجمالًا وتبعًا فان قيل هذا التعريف لا يكون
جامعًا لافراده لانه خرج منه بدل الاشتمال في مثل نظرت الى القمر فلكه لان بينهما
ملابسة من حيث الكلية والجزئية لان القمر جزء من الفلك قلنا معنى قوله بغيرهما
ان لا يكون البدل كل المبدل منه وههنا ليس كذلك بل البدل كل المبدل منه جزؤه

فان قيل لا نسلم ان القمر جزء الفلك بل مركوز فيه **قلنا** هذا مناقشة في المثال والمناقشة في المثال ممتنع لان المثال لتوضيح الممثل فيكفي فيه مجرد الفرض مع يمكن ان يورد له مثال آخر مثل رأيت درجة الاسد برجه **فان قيل** ما الوجه للمصنف حيث لم يجعل هذا القسم قسما خامسا من البدل ولم يسمّ ببدل الكل من البعض **قلنا** انما لم يجعله قسما خامسا لقلته وندرته بل العدم وقوعه في كلام العرب **فان قيل** لا نسلم انه لم يقع في كلامهم بل وقع كما في المثالين المذكورين **قلنا** هذان المثالان المذكوران مصنوعان لا مسموعان والرابع ان تقصد اليه

سـ قوله والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره اعلم ان صاحب التوضيح جعل هذا القسم قسما من القسم الرابع المسمى بالمباين ولم يذكره المصنف والشيخ الرضي جعله مقسما وقال هذا الذي يسمى بدل الغلط على ثلثة اقسام اما بداء وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا وهو معتمد الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هذا نجم بدر كانك وان كنت متعمد الذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبيها بالبدر وكذا قولك بدر شمس وقال في التصريح قال ابن عصفور هذا النوع مختلف فيه فقيل بدل وقيل معطوف حذف عاطفه قال في الحواشي وهو الواو او بل لانه لا يثبت حذفهما انتهى واما غلط صريح محقق وصاحب التوضيح يسمى هذا القسم بدل الغلط كما اذا اردت مثلا ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار واما نسيان وصاحب التوضيح يوافقه في هذه التسمية وهو ان تتعمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ولا يجيء الغلط الصرف ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه ومعنى بدل الغلط البدل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل هو الغلط وبدل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فقط لا في التعريف والتنكير واما الابدال الآخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير وفرعهما ايضا انتهى عبارة الرضي مع زيادة ومعنى كلام المص والرابع يحصل بان تقصد اليه آه لان حذف حرف الجر مع ان وان قياس فلا يرد ان حمل التعريف على البدل الغلط لا يصح والمراد بالغير المبدل منه والمص يتلفظ به لان المبدل منه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا فلم يذكره باسم المتبوع ولا باسم المبدل منه **اعلم** ان الاقسام المذكورة في الاسم كما هو الظاهر وما في الفعل فلا يجيء من الاقسام الا بدل الكل اذا كان الفعل الثاني راجحا في البيان على الاول كقوله متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا ه فان قوله تلمم من الالمام وهو النزول بدل من تاتنا ه تحفة خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتي رحمه الله تعالى -

بعد ان غلطت بغيره ويكونان معرفتين نحو جاءني زيد اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين بان يكون المبدل منه معرفة والبدل نكرة نحو قوله تعالى بالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ او بالعكس[۵۱] نحو جاءني رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة واجب[۵۲] لئلا يلزم نقصية المقصود عن غير المقصود من كل وجه مثل[۵۳] بالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ويكونان[۵۴] ظاهرين نحو جاءني زيد

---

۵۱ قوله او بالعكس آه نحو جاءني رجل غلام زيد اعلم انه لابد ههنا من ستة عشر امثلة حاصلة من ضرب الاربعة في الاربعة ذكر الاستاذ اربعة منها وترك الباقية فلنورد الباقية فامثلة البعض بزيد راسه برجل راس له بزيد راس له برجل راسه وامثلة الاشتمال بزيد علمه برجل علم له بزيد علم له برجل علمه وامثلة الغلط بزيد الحمار برجل حمار بزيد حمار برجل الحمار ۱۲

۵۲ قوله واجب آه اي حسن على حسب ما قال بعضهم واجب وظاهر لفظ الكتاب يشير الى هذا وقال بعضهم حسن واليه ذهب الزمخشري كذا في الغاية وقال الرضي وليس ذلك اي الوجوب على الاطلاق بل هو في بدل الكل من الكل قال ابو علي في الحجة وهو الحق يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى اذا لم يجعل طوى اسم الوادي بل كان مثل حطم وختع من الطي لانه قدس مرتين فكانه طوى بالتقديس انتهى وذكر في الغجدواني واذا كان البدل من المبدل منه اي من لفظه كما في مثال المتن واما اذا كان البدل من غير لفظ المبدل منه فلا يجب الاتيان نحو الحمد لله حامل النحو في الكلام كالملح في الطعام فحامل بدل من الله وهو نكرة ولم يوصف ۱۲ تحفه خادميه

۵۳ قوله مثل بالناصية ناصية كاذبة اقول لا اجتماعا من جعل الناصية الثانية تاكيد الاول وان لم يقل به احد من نحاة هذا الفن مع التفسير ان اختلج في صدرك المطابقة بين المؤكد والمؤكد في التعريف وههنا انعدمت فلذا لم يقل به احد فانه حينئذ بعض ما ذكرني باب تيم مدى مجشذ لم يكن مثالا قطعيا للمقصود فافهم وقد عرضت هذا على الاستاذ رئيس الاذكياء فلم يفد ما اكتفى به لهذا ۱۲ تحفه خادميه

۵۴ قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين آه اعلم انه لابد في هذا المقام ايضا من ستة عشر مثالا حاصلة من ضرب الاربعة في الاربعة وذكر الاستاذ اربعة منها وترك الباقي وانا نورد كلها ناقلا من الرضي لما ان ما ذكره القوم لا يخلو عن الخدشات فامثلة الكل من الكل وهو المظهر من المظهر بزيد اخيك واذا كانا مضمرين فنحو لقيتهم اياه اذا تقدم لفظ الزيدين واخوتك كان الزيدين اخوة المخاطب نحو جاءني الزيدون اخوتك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا كلهم في مثال اُسْكُنْ اَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ان انت تاكيد كذا في مررت بك انت وبه هو فكذا هذا والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه وتقدير ان اخوك لو رجع اياه الى زيد على ما يورد النحاة لكان تاكيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك رايت زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تاكيد لفظي عندهم انما قالوا المظهر من المظهر نحو اخوك لقيته زيدا والاخ زيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمظهر من المظهر نحو كسرت يده زيد قطعت زيدا اياه والنحاة يعدون في مثله نحو زيد قطعت زيدا اياه يقولون هو تكلف لاعادة الظاهر لفظا في جملة واحدة ونحن ذكرنا الجملتين ليرتفع التكلف فان كان من اجل والمظهر من المضمر نحو زيد قطعت يده وامثلة الاشتمال نحو كرهت زيدا جهالته والمضمر من المظهر نحو كرهت جهالته زيدا ليغضب بيانا ماظهر من المضمر نحو زيد كرهت جهالته وامثلة الغلط نحو كرهت زيدا دابته والمضمر من المضمر نحو كرهته اياه اذا تقدم ذكر زيد والدابة والمضمر من المظهر نحو كرهت زيدا اياه مع تقدم ذكر الدابة

والمظهر من المضمر نحو زيد كرهته الدابة هو كذا

اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين بان يكون المبدل منه ظاهراً[1] والبدل ضميرا نحو اخوك ضربت زيدا اياه او بالعكس نحو اخوك ضربته زيدا ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب لان ضمير المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم انقصية المقصود من غير المقصود مع اتحاد مدلوليهما نحو ضربته زيدا

عطف البيان

تابع غير صفة يوضح متبوعه فقوله تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله غير صفة احتراز عن النعت وقوله يوضح متبوعه احتراز عن باقي التوابع مثل شعر أَقْسَمَ بِاللّٰهِ أَبُوْ حَفْصٍ عُمَرْ ؛ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَّلَا دَبَرْ ؛ اِغْفِرْ لَهُ اللّٰهُمَّ اِنْ كَانَ فَجَرْ ؛ وفصله اي فرق عطف البيان من البدل لفظا[2] اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل شعر[3] انا ابن التارك البكري بشر ؛ عليه الطير ترقبه وقوعا ؛ والمراد به كل تركيب

---

[1] قوله ولا يبدل الخ خلافا للاخفش فانه جوزه لانه سمع عن بعضهم مررت بي المسكين ومررت عليك الكريم ١٢ تحفه

[2] قوله لفظا واما الفرق المعنوي فهو ان المقصود في عطف البيان هو الاول ويدور عليه الحكم وفي البدل هو الثاني والحكم دائر عليه ويتفرع على هذا الفرق ما نقله بعض الشارحين من انه قال بعض النحويين في الفرق بينه وبين المبدل انه لو قال زوجتك بنتي فاطمة وكان اسمها عائشة فانه على تقدير عطف البيان صح النكاح لان الغلط وقع فيما ليس بمقصود بالنسبة وعلى تقدير البدل لم يصح اذ الغلط وقع فيما هو المقصود بالنسبة ١٢ تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب ولایتی رحمه الله تعالی

[3] قوله شعر الخ هذا البيت للمرار الاسدي وقصته ان رجلا من بني اسد جرح بشر بن عمرو بن زيد البكري ولم يعرف جارحه فافتخر المرار بجرحه كاذبا وعليه متعلق بقوله وقوعا المنصوب على التعليل كما قيل او على الحالية من فاعل ترقبه فهو جمع واقع بمعنى الواقف والطير جمع طائر وهو مبتدا وترقبه خبره والجملة حال من البكري اي انا ابن الذي ترك البشر الذي هو من قبيلة بكر بحيث تنتظر الطير ان تقع عليه لانه جرحه جراحة قرب من الموت فالطير تنتظر موته. وبالفارسی منم پسر آنکسان کسے که واگذارنده است مرد منسوب به قبیله بکر بن وائل را که اسم آن مرد بشر است درحالیکه انتظار می کشند مرغان مردن او را بجهت آنکه واقع شوند بر او و بخورند گوشت او را یا آنکه مرغان انتظار می کنند مردن او را درحالیکه ایستاده اند بالاسر او ١٢ تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب باجوری ولایتی رحمه الله تعالی

اذا وقع عطف البيان للمعرّف باللام المضاف اليه الصفة المعرّفة باللام فههنا عطف البيان جائز
والبدل لا يجوز لان البدل في حكم تكرير العامل فلو كرر العامل صار من قبيل الضارب زيد
وهو ممتنع فكذا هذا والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب اذا جعله عطف البيان كان حكمه
غير ما جعله بدلا فيتناول صورة النداء ايضا لكن التوجيه الاول اظهر والثاني افيد

ـــه قوله الاول اظهر والثاني افيد اما كون الاول اظهر فلانه المتبادر من قوله انا ابن آه واما كون الثاني افيد
فلشموله صورة النداء ايضا ولمّا حان لنا ان نشرع في بحث المبنيات فغلبني الموانع والعوائق حلّتني
في زاوية البوارق وكتب القلم بنان البيانات خصوصا وصول خبر ارتحال الشفيق والخليل
الوثيق من هذه الدار المملوة بالكدورات الى الدار الذي ينادي فيه بسلام ادخلني آمنين
اليه من غير حساب من عزيز ذي انتقام وهو مجيب الدعوات
غياث الدين جعل الله تعالى وجهه ناضرا يوم الدين و
وصول الخبر المذكور في تاليف هذه الكلمات ؎
تحفۂ خادمیہ لمولنا
الحافظ محمد شعیب
الولایتی
رحمہ ربہ

فائدہ اعلم ان مرادی بالاستاذ العلام والشارح فی اثناء البیان مولنا نور الدین عبد الرحمن
المتخلص بالملا جامی قدس سرہ قد تم وقت عشاء الثالث والعشرین من شعبان هذه الحاشیة
المسماة بالتحفة الخادمیة للحافظ محمد شعیب الباجوری الکابلی من تلامذة الشارح الرابع ومن تلامذة
مولانا الحاج الحافظ المولوی محمد عبد الحی اللکنوی غفر الله تعالی له

بحث المبنيات

المبنى اى اسم ناسب مبنى الاصل اى مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب فان قيل المأخوذ فى تعريف المبنى لفظ المبنى وهو مجهول فلزم تعريف المجهول بالمجهول وهو باطل قلنا هذا التعريف بالنظر الى من يعلم ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعلم ماهية الاسم المبنى لانه لو لم يعلم ماهية المبنى على الاطلاق لزم تعريف المجهول بالمجهول وهو لا يجوز فان قيل تعريف المبنى لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه غير المضارع لمشابهته بالماضى فى وقوعهما صفة للنكرة قلنا ان كلمة ما عبارة عن اسم والمضارع فعل فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه غير المنصرف لانه مشابه بالماضى فى وجود الفرعيتين قلنا المراد بالمناسبة المناسبة المؤثرة فى منع الاعراب وهذه المناسبة ليست كذلك فان قيل المراد بالمناسبة لا يخلو اما مطلق المناسبة او المناسبة الخاصة فعلى الاول لزم المحذور المذكور وعلى الثانى يلزم التعريف بالمجهول قلنا المراد بالمناسبة مطلق المناسبة لكن المناسبة اذا ذكرت مطلقا فى اصطلاح النحاة فى بحث المبنيات كان نصا فيما صرح به صاحب المفصل وهو ان هذه المناسبة قد تحصل باعتبار مشابهته مبنى الاصل كمشابهة اسماء الاشارة والمضمرات والموصولات بالحرف فى الاحتياج وقد تحصل باعتبار تضمنه بمعنى مبنى الاصل كتضمن اسماء الاستفهام والشرط لمعنى حرف الاستفهام والشرط وقد تحصل باعتبار وقوعه موقع مبنى الاصل كنَزَالِ وتَرَاكِ الواقعين موقع أُترك وانزل وقد تحصل باعتبار مشابهته لما وقع موقع مبنى الاصل كحذام وقطام المشابهتين بتراك ونزال الواقعتين موقع اترك وانزل وقد تحصل باعتبار وقوعه موقع ما شابه مبنى الاصل كزيد فى يا زيد ن الواقع موقع الكاف الاسمية المشابهة لكاف الحرفية الخطابية وهذه المناسبة قد تحصل باعتبار اضافته الى مبنى الاصل كيوم فى يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ

اعلم انه لا بد فى هذا المقام من معرفة امور خمسة المشابهة والمناسبة والمجانسة والمماثلة والمشاكلة فالمشابهة عبارة عن اشتراك الشيئين فى وصف هو لازم لاحدهما ومشهور به احدهما كمشابهة الرجل الشجاع بالاسد فى الشجاعة فانها لازمة للاسد مشهورة

بها الاسد والمناسبة عبارة عن اشتراك الشيئين في الوصف اللازم لهما سواء كان
احدهما مشهورا به كالشجاعة او لا كالحمى والمجانسة عبارة عن اشتراك الشيئين في الجنس
كمشاركة الانسان بالفرس في الحيوانية والمماثلة عبارة عن اشتراك الشيئين في
النوع كمشاركة زيد بعمرو في الانسانية والمشاكلة عبارة عن اشتراك الشيئين في
الصورة كمشاركة الاسد المنقوش على الجدار بالهيكل المخصوص في الخارج او وقع غير مركب
مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فان قيل المبنى مقابل المعرب والماخوذ في
تعريف المعرب عدم الشابهة فالمناسب ان يعرف المبنى بالمشابهة رعاية للمقابلة
قلنا المراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هي هذه المناسبة فان قيل
تعريف المبنى لا يكون مانعا عن دخول الغير لدخول المبتدأ والخبر فيه لان المتبادر
من التركيب التركيب مع العامل وهما ليسا مركبين بعاملهما لان العامل فيهما معنوي
وتركيب المعنوي مع اللفظي محال قلنا المراد بالتركيب التركيب مع غيره سواء كان عامله
او غيره ولا شك ان كل واحد من المبتدأ والخبر مركب مع صاحبه فان قيل هذا التعريف
لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه غلام زيد لانه ايضا مركب مع غيره قلنا المراد
بالتركيب التركيب الذي يتحقق معه عامل ذلك الاسم فان قيل ان كلمة او لاحد الامرين
فلا يصدق الحد على ما وجد فيه هذان الامران اعني المناسبة وعدم التركيب كهؤلاء
قلنا ان كلمة او ههنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع فان قيل ان كلمة او مشتركة بين هذين
المعنيين وفي ايراد احد المعنيين المشترك لابد من القرينة فما القرينة ههنا قلنا القرينة هي
المقابلة بين المبنى والمعرب لان المعتبر في مفهوم المعرب امران التركيب وعدم المشابهة فالمعتبر في
مفهوم المبنى انتفاء الامرين سواء كان معا او بانتفاء احدهما فان قيل ما الوجه للمصنف
حيث غير ترتيب في ذكر المشابهة والتركيب في تعريف المعرب والمبنى تقديما وتاخيرا قلنا انما غيره
ايثارا للتقديم ما مفهومه وجودي لشرف الوجود على العدم وحكمه اي الاثر المرتب على
بناء المبنى ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل وان اختلف بغير اختلاف العوامل
مثل جاءني رجل منو ورأيت رجلا منا ومررت برجل مني والقابه اي القاب المبنى

من حيث حركات آخره وسكون آخره ضم وفتح وكسر للحركات الثلاث ووقف للسكون
كما هو مذهب البصريين والكوفيون لايفصلون بين القاب المبنى والمعرب فيستعملون
القاب المبنى فى المعرب وبالعكس **فان قيل** اضافة الالقاب الى المبنى لا يصح لان
هذه الالقاب القاب لما هو عارض للمبنى اعنى الحركات والسكون **قلنا** ان اضافة الالقاب
الى المبنى اضافة بحال متعلقه لا بحاله **فان قيل** لا نسلم ان هذه الالقاب القاب لحركات
المبنى لانها كما تستعمل فى الحركات البنائية كذلك تستعمل فى الحركات الاعرابية بدليل
قول المصنف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا **قلنا** ان للقب معنيين لقب
بمعنى خاص ولقب بمعنى عام فاللقب بالمعنى الخاص ما يكون الخصوص من الجانبين
واللقب بالمعنى العام ما يكون الخصوص من جانب المعتبر فقط فالمراد باللقب ههنا المعنى الثانى
يعنى ان الحركات البنائية لا يعبر عنها الا بهذه الالقاب وهذه الالقاب كما يعبر بها عن
الحركات البنائية كذلك يعبر بها عن الحركات الاعرابية وهى المضمرات واسماء الاشارة
والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف **فان
قيل** المبنى مذكر والضمير الراجع اليه مؤنث فلا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع
قلنا ان تانيث الضمير باعتبار الخبر **فان قيل** كما ان جميع الظروف ليس من المبنيا
كذلك جميع اسماء الاشارة ليست من المبنيات لان ذان وذين معربان عند البعض
فينبغى ان يقيدها بقيد البعض **قلنا** لا اعتبار لخلاف البعض **فان قيل**
كما لا يكون جميع الظروف من المبنيات كذلك لا يكون جميع الموصولات من المبنيات لان
اى واية معربة بالاتفاق فينبغى ان يقيدها بقيد البعض قلنا ان اعرابهما مختص ببعض
الاحوال وهى ان لا يحذف صدر صلتهما فلا اعتبار له فصار الابواب ابوابا ثمانية فى بيان
اسماء المبنية ولا بد لكل احد منهما من علة البناء لان الاصل فى الاسماء الاعراب واذا كان
مبنيا فلا بد من علتين اخريين احدهما علة البناء على الحركة فان الاصل فى البناء
السكون والاخرى للحركة المعينة **اعلم** ان الاسم المبنى المبحوث عنه فى اصطلاح النحاة
على ثمانية انواع بالاستقراء المضمرات واسماء الاشارة اه **ووجه الضبط** ان علة

بناء المبنی لا يخلو اما عدم التركيب واما مناسبته بمبنی الاصل فالاول هی الاصوات فان بعضها غير مركبة كغاق وبعضها وان كان مركبا لكنها حكاية عنها والثانی اما ان يكون مناسبا بالماضی او الامر الحاضر او الحرف فالاول هی اسماء الافعال والثانی اما ان يكون مناسبا بالحرف من حيث المعنی فان كان الاول فهی الكنايات مثل كم وكذا او غير ذلك مما يكون موضوعا بوضع الحرف مثل مُذْ ومُنْذُ وعَنْ وعَلٰی وان كان الثانی فايضا لا يخلو اما ان يكون متضمنا لمعنی الحرف واما ان يكون مناسبا بالحرف فی الاحتياج فان كان الاول فهی المركبات وان كان الثانی فالمحتاج اليه لا يخلو اما ان يكون جملة حقيقةً او حكما او لا فان كان الاول فهی الموصولات وان كان الثانی فذلك المحتاج اليه لا يخلو اما ان يكون مذكورا او غير مذكور فان كان الثانی فهی الظروف وان كان الاول فالمحتاج اليه فيه لا يخلو اما ان يكون اشارة حسية او قرينة الغيبة او التخاطب او التكلم فالاول اسماء الاشارة والثانی المضمرات **فان قيل** ان عدّ كم الخبرية من القسم الذی يناسب بالحرف مستقيم لكن عد كم الاستفهامية من هذا القسم لا يستقيم لانه كما يناسب الحرف من حيث الصورة فكذا من حيث المعنی لتضمنه معنی الاستفهام **قلنا** الانفصال بين هذه الابواب الثمانية من قبيل منع الخلو لا من قبيل منع الجمع **فان قيل** عدّ كم الخبرية والاستفهامية من القسم المناسب بالحرف من حيث الصورة يستقيم لكن عدّ كيتَ وذيتَ وكذا من هذا القسم لا يستقيم لانه لم يوضع بوضع الحرف **قلنا** هذا التقسيم بالنظر الی هذه الابواب والاصل فی الكنايات هو كم الاستفهامية والخبرية **فان قيل** ان الظروف من القسم الذی يكون المحتاج اليه فيه غير مذكور يصح بالنظر الی قبل وبعد لا بالنظر الی اذ وحيث لان المحتاج اليه هو المضاف اليه وهو المذكور اعنی الجملة **قلنا** المضاف اليه لهما فی الحقيقة مضمون الجملة وهو غير بل المذكور هو الجملة وهی ليست مضافة اليها فی الحقيقة **المضمر** ما ای اسم وضع لمتكلم او مخاطب **فان قيل** ان تعريف المضمر المتكلم والمخاطب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيهما لانه دخل فيه لفظ المتكلم وعلمه فی الاول ودخل لفظ المخاطب وعلمه فی الثانی **قلنا** ان قيد الحيثية مراد فی التعريف يعنی ضمير المتكلم

ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه وضمير المخاطب ما وضع لمخاطب من حيث انه مخاطب بهذا اللفظ يتوجه اليه الخطاب او غائب تقدم ذكره لفظاً او معنىً او حكماً التقدم اللفظي ما يكون المقدم ملفوظاً حقيقةً سواء كان مقدماً حقيقةً كما فى ضرب زيدٌ غلامَهُ او حكماً كما فى ضرب غلامَهُ زيدٌ والتقدم المعنوي ما لا يكون المقدم مذكوراً من حيث اللفظ بل من حيث المعنى سواء كان المعنى مفهوماً من لفظ بعينه كما فى قوله تعالى اِعْدِلُوا هُوَ اَقْرَبُ لِلتَّقْوٰى او مفهوماً من سياق الكلام كما فى قوله تعالى وَلِاَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ والتقدم الحكمي ما لا يكون المقدم مذكوراً لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى بل هو مفروض تعظيماً لقصته كما فى قوله تعالى قُلْ هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ وهو متصل ومنفصل لانه اما يحتاج فى التلفظ الى ضم كلمة اخرى او لا الاول متصل والثاني منفصل فالمنفصل هو المستقل بنفسه يعنى لا يحتاج فى التلفظ الى ضم كلمة اخرى والمتصل غير مستقل بنفسه يعنى يحتاج فى التلفظ الى ضم كلمة اخرى فان قيل تقسيم الضمير الى المتصل والمنفصل تقسيم بعد تقسيمه الى المتكلم والمخاطب والغائب وهو تحصيل الحاصل وذا باطل قلنا ان التقسيم الاول فى الضمير بالنظر الى مرجعه هذا التقسيم بالنظر الى ما قبله فلا يلزم تحصيل الحاصل وهو مرفوع ومنصوب ومجرور لان عامله اما مقتضى الرفع او النصب او الجر فالاول مرفوع والثاني منصوب والثالث مجرور فان قيل ان تقسيم الضمير الى المرفوع والمنصوب والمجرور تقسيم بعد تقسيم هو تحصيل الحاصل وهو باطل قلنا ان التقسيم الاول بالنظر الى مرجعه والثاني بالنظر الى ما قبله وهذا التقسيم باعتبار الاعراب فان قيل ان تقسيم الضمير الى المرفوع والمنصوب والمجرور لا يصح لان هذه الاقسام اقسام الاسم المعرب والضمير مبنى قلنا ان التقسيم الى هذه الاقسام لقيامه مقام الظاهر الذى هو منقسم الى هذه الاقسام الثلثة فالاولان اى المرفوع والمنصوب متصل ومنفصل اى كل واحد منهما والثالث اى المجرور متصل فقط فذلك خمسة انواع اى المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل فقط اعلم ان القياس يقتضى ان يكون لكل واحد من ضمير المتكلم والمخاطب والغائب ستة فيصير مجموع الضمائر تسعين لفظاً دالة على تسعين معانٍ

لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين دالين على ستة معان وللمخاطب خمسة الفاظ دالة على ستة
معان لاشتراك في التثنية وللغائب ايضا كذلك لاشتراك في التثنية فيصير مجموع الضمائر
ستين لفظا دالة على تسعين معان فالاول ضَرَبْتُ وضُرِبْتُ اي ضمير ضَرَبْتُ وضُرِبْتُ
الى ضَرَبْنَ وضُرِبْنَ وطريق التصريف هذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت
ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وضُرِبْتُ ضُرِبْنَا اه فان
قيل خالف المصنف عن اصطلاح الصرفيين بابتدائه بالمتكلم ثم المخاطب ثم الغائب
قلنا المنظور في نظر الصرفيين هو البحث عن الصيغة وصيغة الغائب اصل بالنظر الى المتكلم
والمخاطب من حيث تجريدها عن الزوائد بالنظر الى اصل الصيغة والمنظور في نظر النحوي هو
البحث عن الضمير وضمير المتكلم اصل بالنظر الى المخاطب والمخاطب اصل بالنظر الى الغائب
فان قيل الاَوَّلُ مبتدأ وضَرَبْتُ خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لان الاول
عبارة عن الضمير وضربت ليس ضميرا بل الضمير جزء منه قلنا العبارة محمول على حذف
المضاف فيكون التقدير الاول ضمير ضربت والثاني انا الى هن هذا امثال المرفوع المنفصل
وطريق التصريف هذا اَنَا نَحْنُ اَنْتَ اَنْتُمَا اه والثالث ضَرَبَنِيْ الى ضَرَبَهُنَّ و اِنِّيْ الى
اِنَّهُنَّ هذا امثال المنصوب المتصل تصريفه هذا ضَرَبَنِيْ ضَرَبَنَا ضَرَبَكَ ضَرَبَكُمَا الخ و اِنِّيْ
اَنَّنَا اِنَّكَ اِنَّكُمَا الخ والرابع اياي الى اياهن هذا امثال المنصوب المنفصل تصريفه
هذا اِيَّايَ اِيَّانَا اِيَّاكَ اِيَّاكُمَا ثم اعلم ان في اياي اختلافات كثيرة فذهب البعض الى ان
اِيَّا ضمير واللواحق للدلالة على احوال المرجع من الافراد والتثنية والجمعية والغيبة
والخطاب والتكلم والتذكير والتانيث والبعض ذهبوا الى ان ايا حرف عماد واللواحق ضمير
والبعض ذهبوا الى ان المجموع ضمير والمختار هو المذهب الاول والمذهبان الاخيران
محل الاعتراض اما الاعتراض على المذهب الثاني فهو انه يلزم ان يكون الضمير المنصوب
متصلا لا منفصلا وهذا خلاف المفروض اما الاعتراض على المذهب الثالث فهو انه
لما كان المجموع المركب من اللاحق والملحق ضميرا فيفوت الدلالة على
احوال المرجع وهو غير مستحسن والخامس غلامي ولي الى غلامهن ولهن هذا

مثال المجرور المتصل وطريق التصريف هذا غلامي غلامنا غلامك غلامكما الخ الى الثالث
لكمالة فالمرفوع المتصل خاصة لا المنصوب والمجرور يستتر لان ضمير المرفوع المتصل كالجزء
من الفعل فيستتر فيه لدلالة الفعل عليه في الماضي للغائب والغائبة وفي المضارع
المتكلم مطلقا سواء كان المتكلم واحدا او مع الغير والمخاطب والغائب والغائبة وفي
الصفة مطلقا سواء كان اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة او اسم التفضيل
مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا فان قيل ينبغي ان يكون الالف في ضاربان والواو
في ضاربون ضميرين لم يتغير بدخول العوامل لان الضمير لا يتغير بدخول العوامل وهما يتغيران
فعلم ان الالف في ضاربان والواو في ضاربون ليسا بضميرين بل الضمير مستتر فيهما ولا
يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل لان وضع الضمائر للايجاز والاختصار والمتصل اخصر من
المنفصل وذلك بالتقديم على عامله لان الاتصال انما يكون باخر العامل لا باوله او بالفصل
لغرض لئلا يفوت الغرض المطلوب على تقدير الانفصال وبالحذف لان الاتصال انما يكون
بالملفوظ لا بالمحذوف اذ ليس له وجود في اللفظ او يكون العامل معنويا لان الاتصال
انما يكون بالملفوظ لا بالمعنوي اذ ليس له وجود في اللفظ او حرفا والضمير مرفوع لان
الضمير المرفوع قوي والحرف ضعيف واتصال القوي بالضعيف خلاف لغتهم او بكونه
مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له لانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم
الالتباس في بعض الصور كما في زيد عمرو ضاربه هو وحمل عليه ما لا التباس فيه طردا للباب
فان قيل على تقدير الانفصال يلزم الالتباس ايضا لان هو مثلا كما يصلح لزيد كذلك
يصلح لعمرو قلنا ان بتقدير الانفصال لا يلزم الالتباس لانه لما انفصل الضمير على
خلاف القياس علم ان مرجعه ايضا خلاف القياس وهو البعيد مثلا اياك ضربت
مثال لتقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال لفصل لغرض هو التخصيص
ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون
العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال
الضمير الذي اسندت اليه صفة جرت على غير من هي له فان قيل هذا المثال

انما يستقيم اذا كان هي فاعلا لصفة والامر ليس كذلك اذ يجوز ان يكون هي تاكيدًا للضمير المستكن في الصفة على ان التاكيد لازم بدليل قولهم نحن الزيدون ضاربو هو نحن قلنا ان العمدة من النحاة الزمخشري وهو صاحب الكشاف في حكى عنه ضاربهم نحن فعلم ان هي فاعل لا تاكيد فان قيل ما الوجه للمصنف انه اختار بالمثال صورة عدم الالتباس فيها قلنا انما اختارها ليثبت الحكم في صورة الالتباس بالطريق الاولى

واذا اجتمع ضميران ليس احدهما مرفوعا اذ لو كان احدهما مرفوعا يجب الاتصال في الضمير الثاني لان ضمير المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني ان شئت اوردته متصلا نظرا الى لفظ الاول نحو اعطيتكه وان شئت اوردته منفصلا نظرا الى معنى الاول نحو اعطيتك اياه وضربيك وضربي اياك والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او كان اعرف لكن ما قدمته فهو منفصل اما في الاول فلئلا يلزم الترجيح بتقديم احد المثلين على الاخر في الكلمة الواحدة حكما واما في الثاني فلئلا يلزم تقديم الاضعف على الاقوى في الكلمة الواحدة حكما نحو اعطيته اياه او اعطيته اياك والمختار في خبر باب كان الانفصال اي انفصال الضمير لان خبر كان في الاصل خبر المبتدأ وخبر المبتدأ واجب الانفصال لكون عامله معنويا وايضا يشبه بالمفعول لانه وقع بعد المرفوع وضمير المفعول واجب الاتصال فههنا الاتصال والانفصال جائزان لكن الانفصال مختار على الاتصال لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة مثل زيد قائم وكنت اياه والاكثر لولا انت الى اخره يعني ان الاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لان ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ واجب الانفصال لكون عامله معنويا وعسيت الى اخره لان ما بعد عسى فاعله والفاعل واجب الاتصال وقد جاء لولاك وعساك الى اخرهما اعلم ان في لولاك وعساك مذهبين مذهب الاخفش ومذهب سيبويه فمذهب الاخفش ان ما بعد لولا ضمير مجرور وقع في

موقع المرفوع فان الضمائر قد تقع بعضها موقع بعض فى مذهب سيبويه انّ لولا فى هذا
المقام حرف جر وما بعده ضمير مجرور وقع فى موقعه وما بعد عسى ضمير منصوب
عند الاخفش وقع موقع المرفوع وعسى محمول على لعلّ لتقاربهما فى المعنى عند
سيبويه وما بعده ضمير منصوب وقع فى موقعه فالحاصل ان الاخفش تصرف فى
المعمول وسيبويه تصرف فى العامل ونون الوقاية مع الياء اى مع ياء المتكلم لازمة
فى الماضى ليقى آخر الماضى من الكسرة التى هى اخت الجر المختص بالاسم ولهذا سميت هذا
النون نون الوقاية وفى المضارع عريًا عن نون الاعراب لتقى آخر المضارع ايضًا عن
تلك الكسرة فان قيل هذا ينتقض بكسرة تضربينَ لانها كسرة فى آخر الفعل وهو جائز
قلنا ان هذه الياء ضمير الفاعل وهو كالجزء من الفعل فيكون فى وسط الكلمة حكمًا
فان قيل هذا ينتقض بكسرة لم يكنِ الذين كفروا وقلِ الحقّ لان هذه الكسرة فى
آخر الفعل وهو جائز قلنا ان هذه الكسرة بعارض التقاء الساكنين والعوارض لا تعتبر

وانت مع النون فيه ولدن وانّ واخواتها مخير بين الاتيان والترك امّا الاتيان
فلمحافظة الحركات البنائية فى غير لدن ولمحافظة السكون فى لدن وامّا الترك
فلئلا يلزم اجتماع النونات ولو كان حكمًا كما فى لعلّ وليتَ محمول على اخواتها ويختار

فى ليت لانه مانع فى ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل ومِنْ وعَنْ وقَدْ

وقَطْ للمحافظة على السكون الذى هو اصل فى البناء مع قلة الحروف وعكسها لعلّ

لثقل لتضعيف وطول للفظ وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل
العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ فى الافراد والتثنية
والجمعية والتذكير والتانيث والتكلم والتخاطب والغيبة رعاية للمطابقة بين
الراجع ومرجعه ويسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتًا وخبرًا فيما يصلح لهما ثم اتسع
فادخل فيما لا التباس فيه طردًا للباب نحو قوله تعالى كُنْتَ اَنْتَ الرَّقِيْبَ و

شرطه ان يكون الخبر معرفة لان ايراد الفصل لدفع الالتباس والالتباس انما
يلزم عند تعريف الخبر او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة فى امتناع دخول اللام به

مثل كان زيد هو افضل من عمرو ولا موضع له اى لا محل للفصل من الاعراب عند الخليل
لانه حرف اورد على صورة الضمير والحرف لا محل لها من الاعراب وبعض العرب
يجعله مبتدأ وما بعده خبره اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ وما بعده
خبره والا فالعرب لا يعرف المبتدأ او الخبر لكن يعلم النحوى من اعراب ما بعده
فان كان اعراب ما بعده رفعا فهو مبتدأ وان كان اعراب ما بعده نصبا فهو ضمير
الفصل ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا والقصة
اذا كان مؤنثا لان الجملة المذكورة بعده لا تخلو اما ان تبين حال المذكر فقط او المؤنث
فقط او كليهما فالاول ضمير الشان نحو هو زيد قائم والثانى ضمير القصة نحو هى هند
قائمة والثالث اما ان يكون العمدة فيها مذكرا او مؤنثا فالاول ضمير الشان نحو هو
ضرب يد هند او الثانى القصة نحو هى ضربت هندٌ زيدًا فان قيل
ان معنى قَبْل ويَتَقَدَّمُ واحدٌ فذكر قَبْل بعد يتقدم مستدرك لا فائدة فيه
قلنا ايراد لفظ قَبْل بعد يَتَقَدَّمُ لتاكيد معنى يتقدم لان تقدم الضمير على مرجعه
غير معهود او نقول ان معنى يتقدم هذا انه يقع من غير سبق مرجع ضمير غائب
وهذا المعنى اعم بحسب المفهوم من ان يكون قبل الجملة او بعدها والمراد
ما يكون قبل الجملة فلذا قيده بقوله قبل الجملة فان قيل ان قوله يسمى ضمير الشان
والقصة صفة ضمير الغائب والاصل فى الصفات الاحتراز فينبغى ان يكون هذا
القيد داخلا فى بيان هذه القاعدة قلنا ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة
معترضة اوردت لبيان الواقع وليست داخلة فى بيان هذه القاعدة لان
هذا الحكم ثابت مطلقا سواء وقعت هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك
قوله يفسر بالجملة بعده فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو الشان هو زيد
قائم لانه ضمير غائب وقع قبل الجملة مفسر بالجملة ولا يكون ضمير الشان قلنا
لما حملت التقدم على ما ذكرنا لم ينقض القاعدة بقوله الشان هو زيد قائم لان
مرجعه مذكور سابقا ويكون متصلا ومنفصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل لان

عامله اما ان يكون صالحا للاتصال اولا الثاني منفصل والاول اما ان يكون قابل
الاستتار اولا فالاول مستتر والثاني بارز مثل هو زيد قائم وكان زيد قائما وانه زيد
قائم وحذفه منصوبا ضعيف اما جوازه فلوقوعه على صورة الفضلة واما ضعفه فلانه
حذف الضمير المراد بلا دليل عليه كما في قول الشاعر شعر ان من يدخل الكنيسة يوما
يلق فيها جاذرا وظباء الاصح ان اذا خففت فانه لازم كما في قوله تعالى واخر دعوٰهم
ان الحمد لله رب العلمين لان اعمال المكسورة بعد تخفيفها موجود في سعة الكلام كما في قوله تعالى
وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها غير موجود في سعة الكلام
ففرضوا اعمالها في ضمير الشان المقدر لئلا يلزم زيادة الفرع على الاصل فان قيل
زيادة الفرع على الاصل لازم لان اعمال المكسورة في الظاهر واعمال المفتوحة في المقدر
قلنا دوام العمل في الضمير اقوى من العمل في الظاهر احيانا اسماء الاشارة
ما وضع لمشار اليه اي وضع للمعنى المشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء حقيقة
او حكما فلما قيد الاشارة بالحسية لم يرد النقض على ضمير الغائب واللام الذهني لانهما
وضعا للمشار اليه اشارة ذهنية لا حسية وتعميم الحسية عن الحقيقي والحكمي لئلا يرد
النقض بمثل قوله تعالى ذٰلكم الله ربكم لانه لزيادة التمكن في ذهن المؤمنين نازل بمنزلة
المحسوس فان قيل المشار اليه ماخوذ من الاشارة والمبدا مرعي في المشتق فحينئذ يلزم
تعريف الشيء بنفسه وهو دور قلنا الاشارة الماخوذة في المحدود اصطلاحي وفي الحد
لغوي فتغاير الجهة واندفع الدور وهي في المذكر فان قيل ان للمذكر حال عن ذا والحال
انما يكون عن الفاعل او المفعول وذا ليس احدا منهما قلنا ان ذا فاعل للفعل المعنوي المفهوم
من نسبة الخبر الى المبتدا او لمثناه ذانِ وذينِ فان قيل ان ذان وذين معطوف
على ذا ولمثناه حال عنه فحينئذ يلزم تقديم الحال على العامل المعنوي وهو باطل
قلنا نعم لكنه قدم عليه لقرب الضمير الى مرجعه فان قيل ان قوله هي مبتدا وذا مع ما عطف
عليه كل واحد منهما خبر للمبتدا فحينئذ يلزم حمل الجزء على الكل والواحد على المتعدد
وهو باطل قلنا ان ذا مع ما عطف عليه خبر عن المبتدا بطريق تقديم العطف على الربط

وللمؤنث تا وذى قيل تا اصل فى لغات المؤنث فانه لم يثن منها الا هى وقيل هذا الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغى ان يناسبها وقيل هما اصلان للقول باصالتهما قدمناهما على سائر لغات المؤنث وتى وته وذه وهى وذهى وللمثناة تان وتين فان قيل اختلاف ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل فهى معربة فلا يصح عدها من المبنيات قلنا ليس هذا الاختلاف بسبب اختلاف العوامل بل لان تان موضوعتان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعهما على صورة المعرب اتفاقى لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيهما كما فى باقيها ولجمعهما اولاء مدا وقصرا

ويلحقها اى يدخل على اوائل اسماء الاشارة على سبيل اللحوق والعروض حرف التنبيه للتنبيه على المشار اليه قبل التلفظ به فان قيل اللحوق ذكر الشئ فى اخر الشئ وحرف التنبيه مقدم على اسم الاشارة فكيف يصح قوله ويلحقها حرف التنبيه قلنا المراد باللحوق الدخول فى اوائلها لكن اطلاق اللحوق عليها اشارة الى عروضها ويتصل بها اى باواخرها حرف الخطاب للتنبيه على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث وهى خمسة فى خمسة اى مضروبة فى خمسة انواع اسماء الاشارة

فتكون اى الاقسام الحاصلة من ضرب الخمسة فى الخمسة خمسة وعشرين وهى ذاك الى ذاكن وذانك الى ذانكن وكذلك البواقى ويقال ذا للقريب لان قلة الحروف يدل على قلة المسافة وذلك للبعيد لان كثرة الحروف يدل على كثرة المسافة وذاك للمتوسط لان حروفه متوسطة بين ذا وذلك وذا فيدل على توسط المسافة فان قيل ان المناسب تاخير البعيد عن المتوسط رعاية للمطابقة بين الوضع والتبع قلنا نعم لكن اخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تصور الطرفين فان قيل لم ذكر هذا الحكم على صيغة المجهول مع ان صيغة المجهول خلاف الاصل قلنا لما راى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلثة مقام الاخرين لم يأخذ هذا الفرق مذهبه بل احاله الى غيره وتلك وتانك وذانك مشددتين

واولالك مثل ذلك فى افادة البعد وتالك وتانك وذانك مخففتين واولاك بغير اللام

للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب اما ثمه

اللهم اغفر لصاحب تصفية و تصحيح هذا الكتاب محمد قاسم غازى ابادى

وهُنَا وهَنّا فللمكان خاصة فلا يستعمل في الزمان الا مجازا للتشبيه كما في قوله تعالى
هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلّٰهِ الْحَقِّ **فان قيل** ما الوجه للمصنف حيث نقل من الحكم بكلمة انما
قلنا للتنبيه على ان هذا الحكم متفق عليه عند المصنف وغيره **الموصول**
ما لا يتم جزءً الا بصلة وعائد **فان قيل** الموصول مأخوذ من الصلة والمبدأ معتبر
في المشتق فحينئذ يلزم تعريف الشئ بنفسه وهو دور **قلنا** الصلة المأخوذة في الحد
اصطلاحي وفي الحد لغوي فلا دور **فان قيل** هذه العبارة لا يؤدي ما هو المراد
لان المراد نفي التمام عن الجزئية وهذه العبارة مشعر بنفي الجزئية من التمام **قلنا** ان
جزء منصوب على التميز وموصوف بصفة مقدرة وهو تام فحاصل المعنى هذه الموصول ما لا
يكون جزءا تاما الا بصلة وعائد **ونقول** ان لا يتم بمعنى لا يصير وهو من الافعال الناقصة
وجزءً خبره موصوف بصفة مقدرة فيكون التقدير الموصول ما لا يصير جزءا تاما الا بصلة
وعائد والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يتحلل اليه المركب اولا الى انضمام امر
آخر كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وهذا رد على الرضي حيث قال المراد بالجزء
التام ما يكون ركنا من الكلام كالمسند والمسند اليه لا غيرهما من الفضلات **فان قيل**
ما الوجه للمصنف حيث نفي الجزء التام لا الجزء المطلق **قلنا** الموصول مع الصلة
جزء تام من المركب فيكون الموصول وحده جزء الجزء وجزء جزء الشئ وان لم يكن جزءا
تاما لكنه جزء ناقص **فان قيل** ان معرفة الصلة موقوف على الموصول في الواقع
اعني جملة خبرية مذكورة بعد الموصول مشتملة على عائد فلو عرف الموصول بها لزم
الدور **قلنا** المراد بالصلة ههنا معناها اللغوي لا الاصطلاحي فلا دور **فان قيل**
المعنى اللغوي مجاز بالنسبة الى المعنى الاصطلاحي ولا بد في المجاز من القرينة وما القرينة
ههنا على ارادة المعنى اللغوي **قلنا** القرينة عليه قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها
الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا اخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلا
او نقول عن اصل الاعتراض المراد بالصلة ههنا معناها الاصطلاحي لكن يمكن ان يعرف
الصلة بما لا يتوقف معرفتها على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم

الامر هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فان قيل فعلى هذا يلزم استدراك قوله وعائد لانه ماخوذ فى مفهوم الصلة الاصطلاحية قلنا انما ذكره تصريحا بما علم ضمنا مبالغة فى الاحتراز من مثل اذ وحيث اعلم انه لما كانت الصلة بمعنيها اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او انشائية والمراد ههنا الخبرية فقط والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره ولا يكون بحسب الواقع الا ضميرا والضمير اعم من ان يكون راجعا الى الموصول والى غيره ولا يكون بحسب الواقع الا راجعا الى الموصول فاشار المصنف الى تعيين هذه الامور بقوله وصلته جملة خبرية اما كونها جملة فلان الصلة لبيان الموصول والبيان لا يحصل الا بالجملة واما كونها خبرية فلان الصلة مرتبطة بالموصول والانشائية لا تقبل الربط والعائد ضمير له للربط بين الصلة والموصول وصلة الالف واللام اسم الفاعل او المفعول لان اللام الموصولية يشبه اللام الحرفية فى الصورة فجعلت صلتها ما كان جملة معنى ومفردا صورة عملا بالشبهين فى الحقيقة فى اى الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المؤنث واللذان واللتان بالالف فى حالة الرفع والياء فى حالة النصب والجر فالاول لمثنى المذكر والثانى لمثنى المؤنث والاولى مشتركة بين جمع المذكر والمؤنث لكن استعماله فى جمع المذكر اشهر والذين هو جمع للمذكر خاصة واللائى واللاء واللاى مشتركة بين جمع المذكر والمؤنث لكن استعماله فى جمع المؤنث اشهر واللاتى واللواتى لجمع المؤنث خاصة وجاء فى اللاتى اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفى اللواتى اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذى يستعمل فى غير ذوى العقول غالبا وقد يستعمل فى ذوى العقول ايضا نحو قوله تعالى وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنٰهَا ومَنْ بمعنى الذى يستعمل فى ذوى العقول غالبا وقد يستعمل فى غير ذوى العقول ايضا كما فى قوله تعالى فَمِنْهُمْ مَّنْ يَّمْشِىْ عَلٰى بَطْنِهٖ واىٌّ وايّةٌ فالاولى بمعنى الذى للمذكر والثانى بمعنى التى للمؤنث وذو الطائية اى المنسوب الى بنى طى كما فى قول الشاعر شعر فان الماء ماء ابى وجدى ۞ وبئرى ذو حفرت وذو طويت اى التى حفرتها والتى طويتها وذا بعد ما للاستفهام كما فى قوله ماذا صنعت

ما الذی صنعت ولا الالف واللام والعائد المفعول یجوز حذفه لانه فضلة وحذف الفضلة جائز نحو قوله تعالی اللّٰه یبسط الرزق لمن یشاء ای یشاءه **فان قیل** هذا ینقض بقوله سمع اللّٰه لمن حمده لان العائد فیه مفعول ولا یجوز حذفه **قلنا** المراد بالعائد ما یکون راجعا الی الموصول وههنا لیس کذلک **فان قیل** هذا ینقض بمثل الذی ضربته فی داره لان العائد فیه مفعول راجع الی الموصول ولا یجوز حذفه **قلنا** العائد المفعول یجوز حذفه اذا لم یوجد المانع وههنا وجد المانع وهو اجتماع الضمیرین فی صلة واحدة. **اعلم** ان النحاة وضعوا بابا یسمونه بالاخبار بالذی غرضهم من وضعه تمرین المتعلمین فیما یتعلم فی مسائل هذا الفن فقال المصنف

واذا اخبرت بالذی صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضمیرا لها واخرته خبرا عنه فاذا

اخبرت عن زید من ضربت زیدا قلت الذی ضربته زید وکذلک الالف واللام فی

الجملة الفعلیة خاصة لیصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها لان صلة الالف واللام لا تکون الا اسم الفاعل والمفعول ولا یمکن اخذهما الا من الجملة الفعلیة **فان قیل** هذا ینقض بنحو لیس زید قائما لانه جملة فعلیة ولا یصح الاخبار عن جزئها بالالف واللام **قلنا** المراد بالجملة الفعلیة ما یکون فعلها متصرفا ولیس فعل جامد **فان قیل** هذا ینقض بنحو سیقوم زید وسوف یقوم زید وان یقوم زید وما یقوم زید لانها جمل فعلیة وفعله متصرف لا یصح الاخبار عن اجزائها بالالف واللام **قلنا** المراد بالجملة الفعلیة ما یکون فعلها متصرفا ولیس بمصدر بحرف فلا یستفاد

معناه من اسم الفاعل والمفعول فان تعذر امر منها تعذر الاخبار ومن ثمه

ای من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذی فی ضمیر

الشان لانه واجب التقدیم علی الجملة فلو اخبر عنه بالذی لفات التقدیم

والموصوف بدون الصفة والصفة بدون الموصوف نحو ضربت زیدا

العاقل للزوم کون الضمیر موصوفا او صفة وهو باطل والمصدر العامل بدون المعمول نحو عجبت من دق القصار الثوب لانه یوم دی سالے

اعمال الضمير والضمير ليس بعامل و الحال لان الحال واجب التنكير والضمير واجب
التعريف فكيف يقع المعرفة موقع النكرة والضمير المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليه في
نحو زيدٌ ضربتُ غلامه فلو اخبرت عن غلامه وتقال الذي زيد ضربته غلامه فالضمير في
ضربته ان كان راجعًا الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد وان كان راجعًا الى المبتدأ
بقي الموصول بلا عائد وكل واحد منهما باطل و ما الاسمية لا الحرفية موصولة نحو عرفت
ما اشتريت واستفهامية نحو ما عندك وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة
سواء كان موصوفا بالمفرد نحو مررت بما معجبٍ لك او بالجملة كما في قول الشاعر شعر
ربما تكره النفوس من الامر ؛ له فرجة كحل العقال ؛ وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي وفي
معرفة عند سيبويه نحو قوله تعالى فَنِعِمَّا هِيَ وصفة نحو اضرب ضربا ما ومن كذلك ومثال
الموصولة نحو اكرمت من جاءك ومثال الاستفهامية نحو من غلامك ومثال
الشرطية نحو من تضرب اضرب ومثال الموصوفة نحو قول الشاعر شعر وكفى بنا فضلا
على من غيرنا ؛ حب النبي محمد ايانا ؛ الا في التامة والصفة واي واية كمن في
ثبوت الامور الاربعة الا في التامة والصفة مثال الموصولة نحو اضرب ايهم
لقيت ومثال الاستفهامية نحو ايهم اخوك ومثال الشرطية قوله تعالى اَيًّا مَّا
تَدْعُوْا فَلَهُ الْاَسْمَاءُ الْحُسْنٰى ومثال الموصوفة نحو يا ايها الرجل فان قيل
انّ اي يجيء صفة كما في قوله مررت برجل اي رجل فكيف يصح تشبيهه بمن وهو لا يجيء
صفة اصلا قلنا انّ اي الواقعة صفة في الاصل استفهامية لكن نقلت عن معنى
الاستفهام الى معنى الصفة بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر وهي اي كل من
اي واية معربة وحدها لانها لازمة الاضافة الى المفرد والاضافة الى المفرد من خواص
الاسم المتمكن فيقوى بها جهة الاسمية ويضعف جهة المشابهة بالحرف الا اذا حذف
صدر صلتها نحو قوله تعالى ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ اَيُّهُمْ اَشَدُّ عَلَى الرَّحْمٰنِ عِتِيًّا
وانما بنيت لزيادة الاحتياج الاول الاحتياج الى نفس الصلة والاخر الاحتياج الى صدر
الصلة وبنيت على الضم تشبيها بالغايات فان قيل ان اي الموصوفة ايضا مبنية

فلم لم يستثن بناؤها **قلنا** ان بناؤها مذكور في باب المنادى بان كل ما وقع منادى معرفة فهو مبني فلا حاجة الى ذكره ثانيا وفي ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذي وجوابه رفع على انه خبر المبتدأ المحذوف ليكون الجواب مطابقا للسوال في كون كل منهما جملة اسمية والاخر اي شيء وجوابه نصب على انه مفعول به لفعل محذوف ليكون الجواب مطابقا للسوال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب وفي الثاني رفع الجواب لكن لم يتعرض المصنف رح له لفوات المطابقة بين الجواب والسوال **اسماء الافعال** ما كان بمعنى الامر او الماضي **فان قيل** هذا التعريف لا يكون جامعا للافراد لانه خرج منه اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع لانهما بمعنى المضارع مع انهما من قبيل اسماء الافعال **قلنا** ان اف في الاصل بمعنى تضجرت واوه بمعنى توجعت لكن عبر عنهما بالمضارع الحالي لان معناهما على الانشاء والحال انسب بالانشاء مثل رويد زيدا اي امهله وهيهات ذاك اي بعد **فان قيل** لم قدم مثال اسم فعل بمعنى الامر على مثال اسم فعل بمعنى الماضي **قلنا** انما قدم لان اكثر اسماء الافعال بمعنى الامر والعزة للتكاثر **فان قيل** لما كان اسماء الافعال بمعنى الامر او الماضي فما الباعث عليهم حيث جعلوها من قبيل الاسماء لا من قبيل الافعال **قلنا** ان الحامل عليهم ان الفعل كلمة دلت على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة وهي لا تدل على هذا المعنى بل تدل على صيغة الماضي والامر لكن هذا الجواب ضعيف لان العرب القح يتلفظون بلفظ صه ومه ولم يخطر ببالهم لفظ اسكت وامنع فالحق في الجواب ان يقال ان الحامل عليهم ان صيغتها مخالفة لصيغة الافعال ويتصرف فيها تصرف الاسماء ولا يتصرف فيها تصرف الافعال ولهذا قال ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي **فان قيل** هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه ضارب في مثل زيد ضارب امس لانه دل بمعنى الماضي فينبغي ان يكون اسم الفعل وليس كذلك **قلنا** المراد بالدلالة دلالة بحسب اصل الوضع وهذه الدلالة بعارض القرينة والعوارض لا تعتبر وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هذا الحكم مطرد في

الثلاثي المجرد **فان قيل** هذه القاعدة منقوضة على قَوَامِ وقَعَادِ لانهما لا يجيئان بمعنى قُومُوا أُقْعُدُ **قلنا** المراد بالاطراد الكثرة **فان قيل** لما كان المراد بالاطراد الكثرة فكيف يصح نسبة القياس اليه **قلنا** ان نسبة القياس اليه ايضا للكثرة وفعال مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة قال الشارح الرضي ما وجدنا دليلا قاطعا على تعريف المصدر و تانيثه **قلنا** لا يلزم من عدم وجدانك عدم الوجود في نفس الامر وصفة مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة بنى لمشابهته له عدلا وزنة اما زنة فظاهر و اما عدلا فلان فعال بمعنى الامر معدول من الامر الفعلي للمبالغة **فان قيل** ان كون اسماء الافعال معدولة من الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه لان المعدول لا يخرج بسبب العدل عن نوعه فكيف يخرج الفعل بسبب العدل من الفعل الى الاسم **قلنا** ان الدليل عليه موجود هو المبالغة لكن هذا الجواب ضعيف لان المبالغة موجود في جميع اسماء الافعال ولم يقل بعدلها احد فالاولى في الجواب ان يقال المراد بالعدل الاشتقاق ولا شك ان بالاشتقاق يخرج الشيء عن نوعه وفَعَالِ علما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب مبني في الحجاز لمشابهته للفعال بمعنى الامر عدلا وزنة ومعرب في تميم لعدم علة البناء في ذاتها على فعال بمعنى الامر وزنة خلاف الاصل الا ما كان في آخره راء نحو حضار لان الراء في آخر ثقيل لكونه في المخرج كالمكرر فاختير فيه البناء لان السلوك بطريقة واحدة اسهل من السلوك بطرق مختلفة

الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوت به البهائم فالاول كغاق حكاية عن صوت الغراب والثاني كنخ لاناخة البعير **فان قيل** ان تعريف الاصوات لا يكون جامعا للافراد لانه خرج منه الصوت الذي نقل من الصوتية الى المصدرية فقط مثل واها للتعجب وايضا خرج منه الصوت الذي نقل من الصوتية الى المصدرية ومن المصدرية الى اسم فعل كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى امنع وايضا خرج منه الصوت الذي يجري على لسان الانسان عند عروض المعنى له كقول المتندم والمتعجب وي عند عروض الندامة والتعجب **قلنا** ان الاصوات الجارية على لسان الانسان على قسمين منقولة وغير منقولة فالمنقولة لا يخلو اما منقولة الى المصادر فقط او منقولة الى المصادر ومن المصادر الى اسماء الافعال فالاول

داخل فی باب اسماء الافعال فلو خرجا عن تعریف الاصوات الاضیر فیه غیر المنقولة علی ثلثة اقسام قسم یجری علی لسان الانسان تشبیها بصوت الغیر وقسم یجری علی لسان الانسان للبهائم وقسم یجری علی لسان الانسان عند عروض المعنی له فلما کان القسمان الاولان ملحقین بالاسماء المبنیة مع تعلقهما بالغیر فهذا القسم الثالث مما لم یکن متعلقا بالغیر یکون ملحقا بالاسماء المبنیة بالطریق الاولی اعلم ان علة بناء الاصوات عدم الترکیب کما فی الاسماء المعدودة فان قیل لما کان علة بناء الاصوات عدم الترکیب مع غیره فعلی هذا لو کان مرکبا مع غیره کان معربا اذا قلت قال زید عند التعجب او غاق عند صوت الغراب قلنا هی فی هذه الحالة ایضا مبنیة لا من حیث انها اصوات بل من حیث انها حکایة عن الاصوات اعلم ان الاصوات لا یدل علی المعنی باعتبار اصل الوضع فان قیل لما لم یکن الاصوات دالة علی معنی باعتبار اصل الوضع فلم تکن اسماء فلم ذکرها فی باب الاسماء المبنیة قلنا ان ذکرها فی باب اسماء المبنیة لاجرائها مجریها واخذها حکمها **المرکبات** کل اسم رکب من الکلمتین لیس بینهما نسبة فان قیل تعریف المرکبات لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه مثل سیبویه لانه مرکب من کلمة وصوت لا من الکلمتین قلنا المراد بالکلمتین اعم من کونهما حقیقة او حکما فان قیل المتبادر من الکلمتین ما هو مرکب من الاسمین او من فعل واسم فحینئذ خرج من تعریف المرکبات ما هو مرکب من الفعلین او حرفین مختلفین قلنا المراد بالکلمتین اعم من کونهما اسمین او فعلین او حرفین او مختلفین فان قیل تعریف المرکبات لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه المرکب التعدادی کخمسة عشر لان بین جزئیه نسبة العطف قلنا المراد بالنسبة ما هو غیر نسبة العطف لکن هذا الجواب ضعیف لان النسبة نکرة وقعت فی سیاق النفی والنکرة الواقعة فی سیاق النفی عامة وارادة الخصوص مع قرینة العموم اصعب من خرط القتاد فالاولی ان یقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هیئة ترکیب احدی الکلمتین مع الاخری فان تضمن الثانی حرفا بنیا اما الاول فلوقوع اخره فی وسط الکلمة ووسط الکلمة لیس محلا للاعراب واما الثانی فلتضمنه معنی الحرف

لخمسة عشر وحادي عشر واخواتها فان قيل المثال لتوضيح الممثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فما الحاجة لايراد المثالين قلنا انما اورد المثالين للتنبيه على ان بناء هذه المركبات ثابت سواء كان احد جزئيه عددا مركبا مع العشرة او صيغة اسم الفاعل المشتق منه فان قيل لا نسلم ان الجزء الثاني في حادي عشر متضمن معنى الحرف والا يلزم فساد المعنى قلنا ان تضمن معنى الحرف اعم من ان يكون حقيقة او حكما فحادي عشر وان لم يتضمن معنى الحرف حقيقة لكن يتضمن معنى الحرف حكما باعتبار المشتق منه لان حادي عشر مشتق من احد عشر وهو متضمن معنى الحرف حقيقة الا اثنى عشر فانه لا يبنى فيها الجزءان بل الاول معرب لشبهه بالمضاف في سقوط النون الاعرابي والثاني مبني لتضمنه معنى الحرف والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني لعدم علة العدم فيه وهو التضمن بمعنى الحرف كبعلبك وبني الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة في الاصح احترازا عن لغتين اخريين احدهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني مع منع صرف الثاني وثانيهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني **الكنايات** جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا فان قيل الكنايات مبتدأ وكم وكذا خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل الذات على الوصف وهو لا يجوز قلنا المراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري فان قيل ان تعريف الكنايات لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه لفظ فلان فانه كناية مع انه معرب قلنا المراد بالكنايات بعضها لا كلها فان قيل المراد بالبعض لا يخلو اما بعض مطلق او بعض معين فعلى الاول يلزم المحذور المذكور وعلى الثاني يلزم التعريف بالمجهول لانه لا قرينة على البعض المعين قلنا المراد بالبعض ههنا بعض معين والقرينة عليه اصطلاح النحاة لانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين لذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف فان قيل بحث الشئ موقوف على معرفة نفس الشئ والمصنف لم يعرف الكنايات فكيف يصح البحث منها قلنا التعريف انما يكون للشئ اذا كان بين افراده

مفهوم مشترك او نقول التعريف انما يكون لشئ اذا كان افراده متعددة متكثرة غير محصورة وافراد الكنايات المعدودة من المبنيات محصورة كم بناؤها لكونها موضوعة بوضع الحرف ولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليه وكذا بناؤها لكونها مركبة من كاف التشبيه واسم الاشارة فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي باصل البناء للعدد وكيت وذيت للحديث وبناؤهما لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بني لانه مركب من كاف التشبيه ولفظ اى فصار المجموع كلمة واحدة بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون مثل كم فان قيل لما كان بعض من الكنايات كاين فلم لم يذكره المصنف قلنا انما لم يذكره المصنف تنبيها على ان مرتبته في البناء منحطة عن اخواتها فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد لان كم الاستفهامية كناية عن مطلق العدد فلو اعطى لها تميز العدد الاقل لعارضه تميز عدد الاكثر ولو اعطى لها تميز عدد الاكثر لعارضه تميز عدد الاقل فاعطي لها تميز العدد الاوسط لان خير الامور اوسطها والخبرية مجرور مفرد لان كم الخبرية كناية عن العدد الكثير وتميز العدد الكثير مجرور مفرد فكذا تميزها مجرور لان العدد الكثير صريح في الكثرة وكم الخبرية ليست كذلك فلا بد فيها من جمعية التميز ليكون هذا جبيرة لما فات من الصراحة وقد تدخل من فيهما اى على تميز الاستفهامية والخبرية لان التميز للبيان وكلمة من ايضا للبيان فبينهما مناسبة فان قيل ان دخول من في تميز كم الخبرية مستقيم لموافقته اعراب التميز وفي تميز كم الاستفهامية غير مستقيم لعدم موافقته اعراب التميز قلنا ان كم في قوله تعالى سَلْ بَنِيٓ اِسْرَآءِيْلَ كَمْ اٰتَيْنٰهُمْ مِّنْ اٰيَةٍ بَيِّنَةٍ يحتمل كم الاستفهامية والخبرية وعلى كل من التقديرين دخل من في مميزها ولهما صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام والخبرية تدل على انشاء التكثير فوجب التنبيه عليه من اول الامر فان قيل كيف يجمع الخبرية والانشائية في كم الخبرية لمنافاتهما لان الخبر يحتمل الصدق والكذب دون الانشاء قلنا لا منافاة بينهما

لاختلاف الجهة لان كونها خبرية باعتبار انه اخبار عن الكثرة الخارجية بانه كذا واما كونها انشائية فلاعتبار استكثار المتكلم وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسماء كسائر الاسماء المبنية وهي تقع في محل الرفع والنصب والجر فكذا حكمها فكم ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره كان منصوبا معمولا على حسبه يعني ان كان الفعل مقتضيا للنصب على المفعولية فهو منصوب على المفعولية وان كان مقتضيا للنصب على الظرفية فهو منصوب على الظرفية وان كان مقتضيا للنصب على المصدرية فهو منصوب على المصدرية لكن تعيينه لاحد المنصوبات يعلم من التميز يعني ان كان تميزه مفعولا فهو منصوب على المفعولية نحو كم رجلا ضربت وان كان تميزه ظرفا فهو منصوب على الظرفية نحو كم يوما سرت وان كان تميزه مصدرا فهو منصوب على المصدرية نحو كم ضربة ضربت وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور مثال حرف الجر بكم درهم اشتريت ومثال المضاف غلام كم رجل ضربت فان قيل لما كان مجرورا بحرف الجر او الاضافة كان صدارته قلنا لما امتنع تقديم المجرور على الجار فصار المجموع كلمة واحدة مستحقة للصدارة والا فمرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا لانه لو كان تميزه ظرفا فالظرف باعتبار المتعلق جملة والجملة لا تصلح للابتداء نحو كم رجل اخوتك وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك وكذلك اسماء الاستفهام والشرط يعني مثل كم الاستفهامية والخبرية في جريان الوجوه الاربعة المذكورة اسماء الاستفهام والشرط لكن مجموع الوجوه في مجموع هذه الاسماء لا مجموع هذه الوجوه في كل واحد من هذه الاسماء اعلم ان اسماء الاستفهام والشرط من حيث ذاتها على ثلثة اقسام قسم مشترك بين الاستفهام والشرط وهو مَنْ وَمَا واىٌّ واين وانّى ومتى وقسم يختص بالشرط وهو اذا وقسم يختص بالاستفهام وهو كيف وايّان وهذه الاسماء من حيث جريان الوجوه الاربعة المذكورة فيها على اربعة اقسام ووجه الضبط ان هذه الاسماء اما ظرف واما غير ظرف فان كان ظرفا فايضا لا يخلو اما متضمن لمعنى الاستفهام واما متضمن لمعنى الشرط فان كان الاول يجري فيه الوجوه الثلثة الجر على الاضافة والنصب على الظرفية والرفع على الخبرية ولا يحتمل الرفع على الابتدائية لان الرفع

على الابتدائية مختص بغير الظرف وهذا القسم ظرف وان كان متضمنا لمعنى الشرط
فيجري فيه الوجهان الجر على الاضافة والنصب على الظرفية ولا الرفع اصلا اي لا على
الابتدائية ولا على الخبرية اما على الابتدائية فظاهر لان الرفع على الابتدائية مختص بغير
الظرف وهذا القسم ظرف واما الرفع على الخبرية فلانه لو كان مرفوعا على الخبرية لكان
ما بعده مرفوعا على الابتدائية وما بعده فعل وهو لا يصلح للابتدائية وان كان غير ظرف فهو
فايضا لا يخلو اما لازم الاضافة او لا نحو اي واين فيجري فيه الوجوه الاربعة الجر على
الاضافة والنصب على المفعولية والرفع على الابتدائية بشرط كون ما بعده غير ظرف والرفع
على الخبرية بشرط كون ما بعده ظرفا والثاني نحو من وما فيجري فيه الوجوه الثلثة سوآء
كان متضمنا لمعنى الشرط او الاستفهام الجر على الاضافة والنصب على المفعولية والرفع على
الابتدائية ولا يحتمل الرفع على الخبرية لان الرفع على الخبرية مختص بالظرف وهذا القسم ليس
بظرف وفي مثل شعر كم عمة لك يا جرير وخالة ؛ فدعاء قد حلبت على عشاري ثلاثة
اوجه والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب يحتمل كم الاستفهامية والخبرية وحذف التميز
وذكره فكذا هذه الوجوه الثلثة يحتمل ان تجري في نفس كم احدها الرفع على الابتدائية لو كان
تميزها مذكورا اعني عمة ثم الكم لا يخلو اما ان يكون كم الاستفهامية او كم الخبرية فعلى تقدير كم
كم الاستفهامية يكون كم عمةٌ لك يا جرير وخالة الخ وعلى تقدير كم الخبرية يكون المعنى
كم عمةٍ لك يا جرير وخالةٍ الخ والثاني النصب على الظرفية لو كان تميزها محذوفا اعني مرة
فعلى تقدير كم الاستفهامية يكون المعنى عمة لك يا جرير وخالة فدعاء كم مرة قد حلبت على
عشاري وعلى تقدير الخبرية عمة لك يا جرير وخالة فدعاء كم مرة قد حلبت على عشاري
والثالث النصب على المصدرية لو كان تميزها محذوفا اعني حلبت فعلى تقدير كم
الاستفهامية يكون المعنى عمة لك يا جرير وخالة فدعاء كم حلبة قد حلبت على
عشاري وعلى تقدير كم الخبرية يكون المعنى كم حلبة قد حلبت على عشاري ويحتمل ان تجري
هذه الوجوه الثلاثة في تميز كم احدها الرفع على الابتدائية لو كان تميز كم محذوفا
اعني مرة او حلبة فيكون المعنى عمة لك يا جرير وخالة فدعاء كم مرةٌ

على الاستفهامية او كم مرة على الخبرية قد حلبت على عشاري الثاني نصب عمة لو كان تميز كم الاستفهامية فيكون المعنى كم عمة لك يا جرير الخ والثالث جر عمة لو كان تميز كم الخبرية فيكون المعنى كم عمة لك يا جرير وخالة اه لكن التوجيه الاول اليق بما سبق لانه بناء على وجوه اعراب كم ووجوه اعرابها مذكورة فيما سبق فكانه تفريع على ما سبق بخلاف التوجيه الثاني لان بناءه على حذف التميز وذكره وهو ليس بمذكور فيما سبق بل هو مذكور فيما بعده فالاليق تاخير هذا المثال من قول المصنف رح وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت فان قيل ان تعدية حلبت بعلى لا يصح لان صلة حلبت كلمة اللام لا كلمة على قلنا ان تعدية حلبت بكلمة على لتضمنه معنى الثقل فان قيل الذم كما يحصل بهذا النوع من الخدمة كذلك يحصل بنوع اخر فلم خص هذا النوع قلنا انما خص هذا النوع من الخدمة لانه خدمة المواشي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي فان قيل الذم كما يحصل بحلب العشار كذلك يحصل بحلب غير العشار فلم خص العشار قلنا انما خصها لان في حلبها زيادة مشقة فان قيل الذم يحصل بذكر العمة فما الحاجة الى ذكر الخالة قلنا ان في ذكر الخالة اشارة الى رذالة طرفي الاب والام فان قيل الذم على تقدير كم الخبرية مستقيم وعلى تقدير كم الاستفهامية غير مستقيم قلنا الذم على تقدير كم الخبرية على سبيل التحقيق وعلى تقدير كم الاستفهامية على سبيل التهكم وقد يحذف في مثل كَمْ مَالُكَ وكَمْ ضَرَبْتَ والمراد به كل تركيب قامت فيه قرينة على حذف التميز ولا شك ان في هذين المثالين وجدت القرينة على حذف التميز لانه اذا سئل عن كمية المال او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على ان المسئول عنه او المخبر عنه كمية الدراهم والدنانير فيكون التقدير كم درهما او كم دينارا مالك او كم درهم او كم دينار مالي وكذا اذا سئل عن كمية الضرب او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على ان المسئول عنه او المخبر عنه هي المرات او الضربات فيكون التقدير كم مرة او كم ضربة ضربت او كم مرة او كم ضربة ضربت فان قيل لو كان المصدر لبيان النوع فالفرق بين المصدرية والظرفية ظاهر ولو كان المصدر لبيان العدد فالفرق بين المصدرية والظرفية مشكل قلنا الفرق بينهما ثابت

لانه لو كان المقصود لا الزمان والحدث مقصودا بالتبع فهو ظرف ولو كان الامر بالعكس فهو مصدر الظروف منها ما قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ وبقائه فى النية لانه لو سقط عن النية لكان المضاف معربًا مع التنوين كما فى قول الشاعر ربّ بعد كان خيرًا من قبلِ ؛ وهذا القسم من الظروف يسمى بالغايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هذه الظروف اليه فلما حذف المضاف اليه صارت غاية وبنيت على الضمة اما بناؤها فلمشابهتها بالحرف فى الاحتياج واما على الضم فتكون الضمة جبيرة للنقصان كقبلُ وبعدُ فى قوله تعالى لِلّٰهِ الْاَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وجاز فى هذه الظروف على سبيل القلة التنوين عوضًا عن المضاف اليه فتعرب كما فى قول الشاعر

شعر فساغ لى الشرابُ وكنتُ قبلًا ؛ اكادُ اغَصّ بالماء الفرات ؛

واجرى مجراه لا غيرُ وليس غيرُ فى حذف المضاف اليه والبناء على الضمة لشبهه بالغايات وانما كان بعد لا وليس لان غَيْرَ بعدهما كثير الاستعمال وكثرة الاستعمال يقتضى التخفيف فخففوه بحذف المضاف اليه وحَسْبُ لشبهها بغير فى كثرة الاستعمال وعدم تعرّفها بالاضافة ومنها حيث ولا يضاف الا الى جملة وانما بنى على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة لان المضاف الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى مضمون الجملة وهو ليس مذكورًا وما هو مذكور فى اللفظ فهو ليس مضافًا اليه فكانه قطع عن الاضافة حكمًا فشابهت بالغايات فى الابهام وهو مبنى فكذا هذا ايضًا مبنى فى الاكثر اى فى اكثر الاستعمالات وعلى الاستعمال الاقل يضاف الى المفرد كما فى قول الشاعر

شعر اما ترى حيث سهيل طالعًا ؛ نجم تضئُ كالشهاب ساطعًا ؛

وعند اضافتها الى المفرد يعرب به بعضهم لزوال علة البناء وهى الاضافة الى الجملة لكن الاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اِذَا بنيت لما ذكر فى حيثُ وهى للمستقبل وان كانت داخلة على الماضى لانها تستعمل لزمان من ازمنة المستقبل قد قطع المتكلم بوقوع الحدث فيه والاستعمال دليل الوضع كما فى قوله تعالى اذا الشمسُ

كُوِّرَتْ وكذا فى قوله اذا طلعت الشمس من مغربها **فان قيل** اذا كما يستعمل فى المستقبل كذلك يستعمل فى الماضى كما فى قوله تعالى حَتّٰى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ وحَتّٰى إِذَا سَاوٰى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ وَحَتّٰى إِذَا جَعَلَهٗ نَارًا **قلنا** المراد باستعمالها فى المستقبل الاستعمال على سبيل الكثرة لا على سبيل الكلية وفيها معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على مضمون جملة اخرى فلذلك اختير بعدها الفعل لمناسبته بالشرط وجوز الاسم ايضًا على الوجه الغير المختار لعدم اصالتها فى الشرط وقد تكون للمفاجاة فيلزم المبتدأ بعدها للفرق بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها فلا ينافى ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها فى باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع حاضرٌ **فان قيل** ان اذا ظرف والظرف ما فعل فيه فعل وليس ههنا فعل وقع فيه **قلنا** ان العامل فى اذا ههنا معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنى عن اظهاره بقوة ما فيه من الدلالة عليه **فان قيل** الجملة الواقعة قبل اذا هذه فعلية والجملة الواقعة بعدها اسمية فيلزم عطف الاسمية على الفعلية وهو قليل **قلنا** هذه الفاء جزائية لان ما قبلها سبب لما بعدها لا عاطفة **او نقول** انما العطف بحسب المعنى فيكون المعنى خرجت ففاجأتُ زمان وقوف السَبُعِ كما هو مذهب الزجاج او مكان وقوف السبع كما هو مذهب المبرد فح يكون عطف الجملة الفعلية على الفعلية ومنها اذ للماضى وبناؤها للماضى فى حَيْثُ او لكون وضعها وضع الحرف **فان قيل** ان اذ كما يكون للماضى كذلك يكون للمستقبل كما فى قوله تعالى فَسَوْفَ يَعْلَمُوْنَ إِذِ الْاَغْلٰلُ فِىْٓ اَعْنَاقِهِمْ **قلنا** المراد بكونها للماضى على سبيل الغلبة لا على سبيل الكلية وقد يقع بعدها الجملتان لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى اختصاصها بالفعلية **فان قيل** كما ان اذا تكون للمفاجاة كذلك اذ ايضًا تكون للمفاجاة نحو خرجت فاِذْ زيدٌ قائمٌ فلم لم يذكر كونها للمفاجاة **قلنا** ان كونها للمفاجاة قليل غاية القلة فهو فى حكم العدم فلم يذكره المصنف رح ومنها اين للمكان استفهامًا وشرطًا

بحث اذ

ومتى للزمان فيهما وايّانَ للزمان استفهامًا وكيف للحال استفهامًا وبناء هذه الظروف لتضمنها معنى حرف الشرط والاستفهام ومنها مُذْ ومُنْذُ بنيا لمشابهتهما مُذْ ومُنْذُ الّذين هما حرفان وهو مبنى فكذا هذا بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرّف واما كونهما معرفًا فلان اول مدة الفعل لا يكون الا امرًا واحدًا لا الشيئين و لا اشياء واما كونهما معرفة فلانه لا فائدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة الفعل لان اولية وقتٍ ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة فان قيل قد يقع بعدهما المثنى نحو ما رايته منذ يومان اللذان صاحبنا فيهما فكيف يصح قوله فيليهما المفرد قلنا المفرد اعم من الحقيقى والحكمى فالحقيقى نحو ما رايته مذ يوم الجمعة والحكمى نحو ما رايته مذ يومان اللذان صاحبنا فيهما لان اليومان ما دام لا يلاحظ امرًا واحدًا لا يحكم عليه باولية المدة فان قيل كما يقع بعدهما المعرفة كذلك يقع بعدهما النكرة نحو ما رايته مذ يوم لقيتنى فيه فكيف يصح قوله يقع بعدهما المعرفة قلنا المعرفة اعم من ان يكون حقيقةً او حكمًا فالنكرة المخصصة وان لم تكن معرفةً حقيقةً لكنها فى حكم المعرفة وبمعنى جميع المدة فيليهما المقصود اى الزمان الذى قصد بيانه بالعدد اى حال كونه متلبسًا بالعدد المستغرق جميع اجزائه للمطابقة بين الجواب والسؤال وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او انّ سواء كان مثقّلة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او مخففة نحو ما خرجت مذ ان ذهبت فيقدر زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير فى نحو ما خرجت مذ ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقى وهو اى كلّ واحد من مذ ومنذ مبتدأ لانهما وان كانا نكرتين صورةً لكنهما معرفتان معنًى لانهما بمعنى اوّل المدّة او جميع المدّة وخبره ما بعده خلافًا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما لكن مذهبه ضعيف لانه يلزم ابتدائية النكرة فى مثل قولك مذ يومان والخبر معرفة وذلك غير جائز فان قيل لما كان كل واحد منهما مذ ومنذ مبتدأ او خبرًا على اختلاف المذهبين فكيف يصح عدهما من الظروف

لان المبتدأ والخبر عمدتان والظرف فضلة قلنا ان اطلاق الظرف عليهما مجاز باعتبار انهما اسمان للزمان لا انهما يقعان ظرفا فى تراكيبهم ومنها لدى ولدن وقد جاء لَدْنِ ولَدَنْ ولَدُنِ ولُدْ ولَدُ وبناؤها لوضع بعضها وضع الحرف وحملت الباقية عليها وكلها بمعنى عند والفرق بينهما انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما فى خزانته ولا يقال المال لدى زيد الا فيما يحضر عنده ومنها قط مع لغاته وبنى لكون المخففة موضوعا بوضع الحرف وحمل المشددة عليه للماضى المنفى والغرض منه استغراق النفى لجميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط اى ما رأيته فى شئ من الازمنة الماضية ومنها عَوضُ للمستقبل المنفى وبناؤه على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبلُ وبعدُ والغرض منه استغراق النفى لجميع الازمنة الآتية نحو لا اراه عوض اى لا اراه فى شئ من الازمنة الآتية والظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح نحو قوله تعالى يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ وقوله تعالى مِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ اما بناؤها فلانها اكتسبت البناء من المضاف اليه هى الجملة ولو بواسطة كما فى اذ واما على الفتح فلخفتها ويجوز اعرابها لكونها اسماء مستحقة للاعراب وكسب البناء من المضاف اليه غير واجب وكذلك مثل وغير مع ما وان وانّ لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو قيامى مثل ما قام زيد ومثل ان تقوم ومثل انك تقوم ومثال غير نحو قيامى غير ما قام زيد وغير ان تقوم وغير انك تقوم المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشئ بعينه من حيث معلوميته ومعهوديته بين المتكلم والمخاطب فى الخارج فالشئ المقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع بازائه اسم فهو معرفة واذا وضع بازائه اسم مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو نكرة وهى المعرفة ستة انواع بالاستقراء المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلى بحيث ان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكى عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل احد من تلك الافراد ففيها وضع عام والموضوع له خاص والاعلام سواء كان علم شخص كما اذا تصور مفهوم زيد وهو الحيوان الناطق مع هذا التشخص ووضع لفظ زيد بازائه من حيث المعلومية والمعهودية

له يعنى فى قوله تعالى

بين المتكلم والمخاطب في الخارج او علم جنس كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس
ووضع لفظ اسامة بازائه من حيث معلوميته ومعروفيته بين المتكلم والمخاطب في
الخارج والمبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسماء الاشارة
من غير اشارة حسية مبهم والموصول من غير صلة مبهم وفي هذا القسم ايضا الوضع
عام والموضوع له خاص وما عرف باللام سواء كانت اللام للجنس او للاستغراق او للعهد
فان قيل لم قال ما عرف باللام ولم يقل ما دخلت عليه اللام قلنا انما قال ذلك
لئلا يدخل فيه ما دخل عليه اللام الزائد لتحسين اللفظ فان قيل الميم ايضا للتعريف
فلم لم يجعل مدخوله قسما عليحدة من المعارف قلنا الميم بدل من اللام فلا يعد
مدخوله قسما عليحدة من المعارف والنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين والمضاف الى
احدها اي احد الامور المذكورة معنى اي بالاضافة المعنوية لا بالاضافة اللفظية لان الاضافة
اللفظية لا تفيد التعريف فان قيل ان بعضا من الامور المذكورة المنادى والاضافة الى
المنادى ممتنع قلنا ان صحة الاضافة الى احدها لا يستلزم صحتها بالنسبة الى كل واحد منها
فان قيل كان الواجب على المصنف ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى
المضاف الى معرفة مثل غلام ابيك قلنا الاضافة الى احد الامور المذكورة اعم من ان يكون
بالذات او بالواسطة فان قيل ان لفظ غير ومثل مضافان الى هذه الامور ولم يتعرفا
بالاضافة فكيف يطرد هذا الحكم قلنا هذا الحكم في غير ومثل لانهما لتوغلهما في الابهام
لا يعرفان بالاضافة العلم ما وضع لشئ بعينه غير متناول لغيره بوضع واحد ثم اعلم ان العلم
على ثلثة اقسام كنية ولقب ومحض لان العلم لا يخلو اما مصدر بالاب او الام او الابن او البنت
اولا فان كان الاول فهو كنية والثاني ايضا لا يخلو اما قصد به مدح او ذم اولا فالاول لقب والثاني
محض فان قيل لم خص العلم بالتعريف من بين سائر المعارف قلنا ان تعريف اسماء الاشارة
والمضمرات والموصولات مذكورة فيما سبق فلا حاجة الى تعريفها ثانيا ومعنى المضاف
الى احد الامور المذكورة ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغنيين عن التعريف
وتعريف العلم غير مذكور ولا ظاهر ولا مستغن فلذا خص العلم بالتعريف فان قيل تعريف العلم

لایکون جامعًا الافراد لانه خرج منه العلم الذی تعین لفرد بغلبة استعماله فیه لعدم
الوضع فیه قلنا الوضع اعم من الحقیقی او الحکمی فهذا العلم وان لم یکن موضوعًا بوضع
حقیقی لکنه موضوع بوضع حکمی لان غلبة استعمال المستعملین بمنزلة وضع الواضع
واعرفها المضمر للمتکلم لبعد وقوع الالتباس فیه ثم المخاطب فانه یعرض الالتباس
الیه فی بعض الاحیان عند تعدد المخاطب ثم الغائب ولم یذکره لانه علم من اعرفیة المتکلم
والمخاطب انه ادون منهما فان قیل لم بیّن التفاوت بین اصناف المضمرات
ولم یبین التفاوت بین سائر المعارف قلنا لا تفاوت بین اصناف سائرُ المعارف من
غیر المضاف فان المضاف الی احد لکن تفاوته یعلم من المضاف الیه والنکرة ما وضع لشیء لا بعینه
الا من حیث معلومیته ومعهودیة ذلک الشیء بین المتکلم والمخاطب فی الخارج فقوله ما وضع
لشیء شامل للمعرفة والنکرة وبقوله لا بعینه خرجت المعرفة **اسماء العدد فان
قیل** ان اسماء العدد اما معربة واما مبنیة فالاول داخل فی المعربات والثانی
داخل فی المبنیات فما الوجه للمصنف حیث افردها بالذکر **قلنا** انما افردها بالذکر
لان لها احکامًا خاصة لیست لغیرها ما وضع لکمیة آحاد الاشیاء فالاشیاء عبارة عن المعدودات
وآحادها عبارة عن کل واحد منها وکمیة آحادها عبارة عن مرتبة واقعة فی جواب سوال
السائل بکم والالفاظ الدالة علی تلک الکمیات اسماء العدد وعلم من هذا التحقیق ان
الواحد والاثنان داخلان فی تعریف العدد فی اصطلاح النحاة وان لم یکونا داخلین فی
اصطلاح اهل الحساب **فان قیل** ان التعریف لا یکون مانعًا عن دخول الغیر لانه دخل
فیه رجل ورجلان ومنٌّ ومنّانِ وذراعٌ وذراعان لانها ایضًا تدل علی کمیة آحاد الاشیاء
قلنا ان الموضوع له لاسماء العدد کمیة آحاد الاشیاء فقط وهذه الالفاظ تدل
علی الکمیة مع الجنسیة اصولها ای اصول اسماء العدد التی یشتق منها باقیها اما بالحاق
علامة التانیث او باسقاطها او بالتثنیة او بالجمعیة او بالترکیب اضافیًا او امتزاجیًا
او عطفیًا اثنتا عشرة کلمة واحدة الی عشرة ومائة والف فقولوا ای فی استعمال
الاعداد واحد واثنان فی المذکر واحدة واثنتان وثنتان فی المؤنث علی ما هو

القياس وثلاثة الى عشرة للمذكر بالتاء لان الجمع بتاويل الجماعة مؤنث وثلاث
الى عشر للمؤنث بدون التاء فرقا بين المذكر والمؤنث فان قيل الفرق يحصل
بالعكس فلم لم يعكس قلنا انما لم يمكن العكس لان المذكر اسبق في الاعتبار احد عشر
واثنى عشر في المذكر بتذكير الجزئين اما تذكير الجزء الاول لان المركبات فرع المفردات فلان
والجزء الاول في المفردات بالقياس فكذلك ههنا واما تذكير الجزء الثاني فلموافقته
بالجزء الثاني في سائر المركبات واحدى عشرة واثنتا عشرة وثنتا عشرة للمؤنث بتانيث
الجزئين اما تانيث الجزء الاول فلان المركبات فرع المفردات والجزء الاول في المفردات
بالقياس فكذا ههنا واما تانيث الجزء الثاني فلموافقته بالجزء الثاني في سائر المركبات

ثلاثة عشر الى تسعة عشر للمذكر بتانيث الجزء الاول وتذكير الثاني اما تانيث الاول
فلان المركبات فرع المفردات والجزء الاول منها في المفردات على خلاف القياس فكذلك
ههنا واما تذكير الثاني فلئلا يجتمع علامتا التانيث فيما هو كالكلمة الواحدة فان قيل
قد نوقض باحدى عشرة لاجتماع علامتي التانيث فيه قلنا المراد بالعلامتين كونهما
من جنس واحد وههنا ليس كذلك فان قيل هذه القاعدة منقوضة بثنتا عشرة
لان العلامتين فيه من جنس واحد وهو جائز قلنا المراد بالعلامتين ما يكون من جنس
واحد ومحضا للتانيث والتاء في ثنتا بدل عن الياء فان قيل ينقض باثنتا عشرة
لان العلامتين فيه من جنس واحد ومحض للتانيث قلنا اثنتا عشرة محمول على ثنتا
عشرة وثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث بتذكير الجزء الاول وتانيث الثاني اما تذكير
الاول فلان المركبات فرع المفردات والجزء الاول منها في المفردات على خلاف القياس
فكذلك ههنا واما تانيث الثاني فلعدم المانع وهو الالتباس لان الالتباس وقع بالجزء فكذلك
الاول وتميم تكسر الشين في المؤنث لئلا يلزم توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب والحجازيون

يسكنونها لان التوالي يندفع بالسكون مع الخفة وعشرون واخواتها فيهما للمذكر
وللمؤنث من غير فرق لانك ان اردت الفرق فلا تخلو اما ترد العلامة قبل النون وبعدها
فعلى الاول يلزم اجراء العلامة في وسط الكلمة حكما وهو لا يجوز وعلى الثاني يلزم

اجراء العلامة علے كلمة اخرى حقيقة وهو لا يجوز احد وعشرون للمذكر احدى وعشرون
للمؤنث ثم بالعطف بلفظ ما تقدم اى حال كون الزوائد كائنة بلفظ ما تقدم اى عطف
تغيير العقود على الزوائد من غير تغيير الزوائد للترقى من الادنى الى الاعلے الى تسعة وتسعين
ومائة والف ومائتان والفان فيهما اى فى المذكر والمؤنث من غير فرق لان المائة و
الالف مشابهتان بالعقود فى اشتمالها على مراتب العدد فلم يفرق فى العقود بين المذكر
والمؤنث فكذا ههنا ثم بالعطف اى بعطف الزوائد عليهما او عطفهما على الزوائد
اما عطفهما علے الزوائد فللترقى من الادنى الى الاعلے واما عطف الزوائد عليهما
فلان لان العدد الكثير ثقيل من حيث المعنى فيجوز فيه الاستعمالان للخفة علے ما تقدم
اى حال كون الزوائد كائنة بلفظ ما تقدم والاصل فى ثمانى عشرة فتح الياء لموافقته
باخر الجزء الاول من سائر المركبات وجاز اسكانها لثقل المركب بالتركيب وشذ حذفها
بفتح النون لان الفتح لا يدل على الياء المحذوفة فالاليق بحذف الياء بقاء الكسرة
ومميز ثلثة الى عشرة مخفوض مجموع لفظا نحو ثلثة رجال ومعنى نحو ثلثة رهط لان
العدد الاقل كثير من حيث الاستعمال وكثرة الاستعمال تقتضى التخفيف فيختار الاضافة فيه
للتخفيف والمضاف يعمل الجر فى المضاف اليه واما كونه مجموعا فليطابق العدد بالمعدود
فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو ثلثمائة لانه عدد اقل مع انه ليس تميزه
مجموعا فاجاب المصنف بقوله الا فى ثلثمائة الى تسعمائة وكان قياسها مئات او
مئين لان للمائة جمعين احدهما فى صورة جمع المذكر السالم والثانى فى صورة
جمع المؤنث السالم فلو جمع التميز علے الاول لزم اجتماع علامتى التذكير والتانيث فيما
هو كالكلمة الواحدة وهو لا يجوز ولو جمع التميز علے الثانى فالتميز اخذ العادة بعد ما هو
فى صورة الجمع المذكر السالم فايراده بعد ما هو فى صورة الجمع المؤنث مستكره فى كلامهم
فلان ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما نصبه لان ما يجوز نصب التميز
بناء على التميز هو الجر على الاضافة وههنا امتنع الاضافة اما فى العقود فلانك ان
اضفت فلا تخلو اما تسقط نونها بالاضافة او لا فالاول باطل لان هذه النون ليست

او تقديراً حقيقةً او حكماً كحقر بالحرف الرابع في حكم تاء التانيث والمذكر بخلافه اي
لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظاً ولا تقديراً ولا حقيقةً ولا حكماً وعلامة التاء
والالف مقصورة او ممدودة وهو اي التانيث على قسمين حقيقي ولفظي فالحقيقي ما بازائه
ذكر من الحيوان كامرأة وناقة واللفظي بخلافه اي ليس بازائه ذكر من الحيوانات بل
تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديراً كظلمة وعين
اعلم ان بين اللفظي والتقديري مباينة وكذا بين الحقيقي واللفظي بالمعنى الثاني مباينة
وبين اللفظي بالمعنى الاول وبين الحقيقي عموم وخصوص من وجه فمادة الاجتماع كامرأة
وناقة ومادة الافتراق في جانب اللفظي بالمعنى الاول كظلمة ومادة الافتراق في جانب
الحقيقي كهند وكذا بين التقديري والحقيقي عموم وخصوص من وجه فمادة الاجتماع بينهما
كهند ومادة الافتراق في جانب التقديري كعين ومادة الافتراق في جانب الحقيقي
كامرأة وناقة وكذا بين اللفظي بالمعنى الاول واللفظي بالمعنى الثاني عموم وخصوص
من وجه فمادة الاجتماع بينهما كظلمة ومادة الافتراق في جانب اللفظي بالمعنى الاول
كامرأة وناقة وكذا بين اللفظي بالمعنى الاول واللفظي بالمعنى الثاني عموم وخصوص
من وجه فمادة الاجتماع بينهما كظلمة ومادة الافتراق في جانب اللفظي بالمعنى الاول كامرأة
وناقة ومادة الافتراق في جانب اللفظي بالمعنى الثاني كعين وكذا بين التقديري واللفظي
بالمعنى الثاني عموم وخصوص من وجه فمادة الاجتماع بينهما كعين ومادة الافتراق في
جانب التقديري كهند ومادة الافتراق في جانب اللفظي بالمعنى الثاني كظلمة واذا اسند اليه
الفعل فبالتاء اي وجب تانيث الفعل للايذان بتانيث الفاعل من اول الوهلة فان قيل
هذا ينتقض بضرب اليوم امرأة لان الفعل مسند الى المؤنث ولم يجب تانيثه قلنا المراد بالاسناد
الاسناد بالاصالة وهذا بالواسطة فان قيل هذا ينتقض بنحو طلع الشمس لان الفعل مسند
الى المؤنث بالاصالة ولم يجب تانيث الفعل قلنا المراد بالمؤنث المؤنث الحقيقي والشمس مؤنث
غير حقيقي كما اشار اليه المصنف بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وحكم
ظاهر الجمع غير المذكر السالم مطلقا سواء كان الواحد مؤنثا كمؤمنات او مذكرا كرجال

حكم ظاهر غير الحقيقي لان الجمع بتاويل الجماعة مؤنث وضمير العاقلين غير المذكر السالم
فعلت و فعلوا اما فعلت فلان الجمع بتاويل الجماعة مؤنث واما فعلوا فلان الواو موضوع
لهذا النوع من الجمع وفي ضمير النساء والايام فعلت و فعلن اما فعلت في النساء لان الجمع
بتاويل الجماعة مؤنث واما فعلن فيها فلان النون موضوع لهذا النوع من الجمع والايام
محمول على النساء وهذا مذهب الشارح وقال شارح الرضي ان فعلت في الايام لان الجمع
بتاويل الجماعة مؤنث وفعلن فيها لان النون موضوع لجمع غير العقلاء والنساء محمول
على الايام لنقصان عقولهن **المثنى** ما لحق آخره اى آخر مفرده الف او ياء مفتوح
ما قبلها ونون مكسورة ليدل اى اللحوق وحده او اللاحق وحده او اللاحق مع ملحوقه
على ان معه مثله من جنسه انما قال مفتوح ما قبلها لئلا يلتبس بالجمع في حالة
النصب والجر **فان قيل** الالتباس يدفع بالعكس ايضا فلم لم يعكس **قلنا** انما
لم يعكس لان التثنية كثيرة والفتحة خفيفة فاعطى الخفيف للكثير رعاية للتعادل والجمع
قليل والكسرة ثقيلة فاعطى الثقيلة للقليل رعاية للتعادل وانما قال ونون مكسورة
لئلا يلزم توالى الفتحات في صورة الرفع اى فتحة ما قبلها والالف في حكم الفتحتين وفتح
النون واما حال النصب والجر فمحمول على صورة الرفع **فان قيل** تعريف المثنى
لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المفرد لان لحوق الزوائد انما يكون
باخر المفرد لا باخر المثنى **قلنا** العبارة محمول على حذف المضاف اى المثنى ما لحق اخر
مفرده الف الخ **او نقول** ان عبارة المص محمول على حذف عبارة اخرى بعد قوله
ونون مكسورة مع لواحقه **فان قيل** ان اللحوق يشتمل على لحوق النون ايضا
مع انه لا يدل على ان معه مثله من جنسه **قلنا** لا نسلم انه لا يدل على هذا المعنى
بل يدل عليه ان سلم انه لا يدل عليه فنسبة الدلالة اليه تغليبا لانه اذا دل امران تغليب
من الامور الثلثة على الشيء فنسبة الدلالة اليها تغليبا **فان قيل** ينبغي ان يكون تغليب
المراد بالمثل المثل في الوحدة والجنسية فلا حاجة الى قوله من جنسه **قلنا**
المراد بالمثل لا يخلو اما مثل في الوحدة فقطا ومثل في الجنسية فقط فان اريد احدهما خرج

نون الجمع المذكر السالم حتى تسقط بالاضافة والثانى ايضا باطل لان هذه النون على
صح نون الجمع المذكر السالم فينبغى ان تسقط بالاضافة فامتنع الاضافة بالكلية
واما فى المركبات لئلا يلزم جعل الكلمات الثلاثة كلمة واحدة فان قيل هذا فلئلا
ينتقض بخمسة عشرك لانه جعل كلمات ثلاثة كلمة واحدة مع امتزاج واو
المضاف اليه فيه غير التميز فلم يكن امتزاجه بالمضاف مثل امتزاج التميز مع المميز فان
قيل هذه القاعدة منقوضة بثلاث مائة امرأة لانه جعل الكلمات الثلاثة كلمة
واحدة وللمضاف اليه فيه تميز قلنا ان ثلثمائة امرأة محمول على مائة امرأة حمل الكل على
الجزء واما افراده فلانه لما كان منصوبا صار فضلة فاختير فيه الافراد لتقليل الفضلة
ومميز مائة والف تثنيتهما وجمعه اى جمع الالف مخفوض مفرد اما كونه مخفوضا فلان المائة
والالف مشابهتان بالاحاد فى الاصالة وتميز مجرور فيكون تميزهما ايضا مجرورا واما كونه
مفردا فلانهما فى جانب الكثرة والاحاد فى جانب القلة وتميز الاحاد مجموع فيكون تميزهما مفردا
رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا اى اللفظ الدال عليه مذكر كجماعة
النساء اذا عبرتها بلفظ شخص او بالعكس كجماعة الرجال اذا عبرتها بلفظ نفس فوجهان
اى فى العدد وجهان التذكير والتانيث احدهما بالنظر الى اللفظ والاخر بالنظر الى المعنى

ولا يميز واحد اثنان استغناء بلفظ التميز عنهما مثل رجل ورجلان لافادته النص
المقصود بالعدد لان المقصود من العدد هى الدلالة على الكمية وتميزهما يدل عليها مع
الجنسية فان قيل فى عبارة المصنف تناقض لان قوله ولا يميز واحد واثنان يشعر
بعدم تميزهما وقوله استغناء بلفظ التميز يشعر بوجود تميزهما قلنا ان لهما وجد التميز
ومعنى قوله ولا يميز واحد واثنان اى لا يذكر الواحد والاثنان مع مميزهما او نقول هما
انه لا تميز لهما والمراد بالتميز فى قوله استغناء بلفظ التميز هو الشئ الصالح للتميز بتقدير
ذكره مع الواحد والاثنان فان قيل هذا الدليل يستقيم فى تميز الواحد وغير لا يستقيم
مستقيم فى تميز الاثنان لجواز ان يكون تميز الاثنان مفردا قلنا لما التزموا اى النحاة
جمعية التميز فى سائر الاحاد اعتبروا فى ما لا يتصور الجمعية فيه ما هو اقرب اليها

وهو الاثنينية او نقول المراد بالتميز جوهر الحروف المصورة بهيئة خاصة قابلة
للحوق علامة الافراد والتثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد يستغنى به عن ذكر الواحد
واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين اعلم ان اسم الفاعل من
اسماء العدد من واحد الى عشرة لاستعماله طريقان طريقة بيان التصيير وطريقة بيان الحال
اما طريقة بيان التصيير فهو جعل لعدد الاقل من مشتق منه بواحد بجعله مزيد
الواحد وعلامته ان يبدأ من الثانى لا الواحد لانه لا عدد تحت الواحد حتى يكون
مصيرا له ويضاف الى الادنى لا المساوى والفوق لئلا يلزم تحصيل الحاصل ولا يجاوز
من العشرة لان اسم الفاعل لا يجئ من المركبات وبيان الحال عبارة عن بيان مرتبة
وقع موصوفه فيها وعلامته ان يبدأ به من الواحد لكن يأول الواحد بالاول الا
الواحد لا يدل على مرتبة ويضاف الى المساوى والفوق لا الى الادنى لئلا يلزم الكذب
ويجاوز من العشرة لان بيان المرتبة لا يختص بالعشرة وتقول فى المفرد من
المتعدد باعتبار تصييره الثانى والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير وباعتبار
حاله الاول والثانى والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة والحادى عشر والحادية
عشرة والثانى عشر والثانية عشر الى التاسع عشر التاسعة عشرة ومن ثمه اى من
اجل اختلاف الاعتبارين قيل فى الاول ثالث اثنين اى مصيرهما ثلثة من ثلثتهما
وفى الثانى ثالث ثلثة اى احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فى المرتبة الثلاثة الثالثة
وتقول حادى عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثانى على الثانى خاصة
لان الاعتبار الاول لا يتجاوز من العشرة وان شئت قلت حادى احد عشر بحذف
الجزء الثانى من المركب الاول اكتفاء بذكره فى المركب الثانى الى تاسع تسعة عشر فتعرب
الاول لانتفاء علة البناء فيه وهو وقوعه فى وسط الكلمة المذكر والمؤنث
فان قيل لم قدم المذكر على المؤنث قلنا انما قدم المذكر لاصالته فان
قيل ينبغى ان يقدم فى التعريف قلنا تعريف المؤنث وجودى وتعريف
المذكر عدمى والوجودى اشرف من العدمى المؤنث ما فيه علامة التانيث لفظا كامرأة

ان

الاخر ولو اريد كلاهما لزم عموم المشترك فلابد من ذكر قوله من جنسه ومعنى المجانسة
هنا ان يكونا داخلين تحت الحقيقة المشتركة ولهذا لا يصح تثنية الاسم باعتبا
معنيين مختلفين فلا يقال قُرُوءان اذا اريد به الطهر والحيض بل يراد به الطهران
او الحيضان **فان قيل** هذا ينقض بالابوين والقمرين لان هذا تثنية الاسم
باعتبار معنيين مختلفين وهو جائز **قلنا** جاز ان يسمى الام باسم الاب ويراد بالاب
المسمى بالاب ثم بعده يثنى بالابوين وكذا الحال القمرين **فان قيل** ينبغي ان يعتبر هذا
التاويل فى مثل القرءان من غير حاجة الى اعتبار التثنية **قلنا** كلامنا فى عدم صحة
التثنية باعتبار مجرد الاشتراك اللفظى واما مع اعتبار المفهوم فلاشك فى صحة التثنية
فالمقصور ان كان الفه عن الواو اى منقلبة عن الواو حقيقة بان يكون فى الاصل واوا
ثم قلبت الفا كعصا او حكما بان يكون مجهول الاصل لم يمل فيه كالى وهو ثلاثى قلبت واوا
رعاية للاصل حقيقة او حكما ولخفة الثلاثى والا اى وان لم يكن منقلبا عن الواو
بل هو منقلب عن الياء حقيقة بان يكون فى الاصل ياء ثم قلبت الفا كرحى او حكما بان كان
مجهول الاصل وقد يميل فيه كمتى اوكان زائدا على ثلثة احرف فبالياء رعاية للاصل
حقيقة او حكما وللتخفيف فيما زاد على ثلثة احرف فى الممدود ان كانت همزته اصلية
اى لا زائدة ولا منقلبة عن الاصلى ولا عن الزائد تثبت لاصالتها كقرءان وان كانت
للتانيث قلبت واوا لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فيستكره وقوعه بين
الالفين والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلهما والا اى وان لم تكن الهمزة اصلية ولا
للتانيث بل تكون للالحاق كعلباء او منقلبة عن واو وياء اصليتين كما فى كساء ورداء
فالوجهان ثبوت الهمزة وقلبها بالواو اما ثبوتها فلان الهمزة فى الصورة الاولى منقلبة
عن واو وياء هما فى الاصل وفى الصورة الثانية منقلبة عن الواو والياء الاصليتين حقيقة
فشابهت همزة قرء وفيه اثبات فكذا فيها ايضا اثبات واما قلبها بالواو فلان عين الهمزة
فى الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء وفيها قلب فكذا فيها ايضا قلب **فان**
قيل ان عبارة المصنف رح يشعر بانه لا يجوز فى رداء الا رداءان بالهمزة او

ملحقة بالاصل

برد اوان بالى اومع ان المشهور دايان بالياء فينبغى ان يقول فوجهان بغير لام العهد ليكون كناية عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل بلا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام **قلنا** قد تصفحت كتب الثقاة كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدت فيها اثرا فما حكم باشتهاره لكن وقع فى شرح الرضى انه تقلب المبدلة ياء سواء كان اصله واوا او ياء ويحذف نونه بالاضافة اذ نونه لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها عما بعده والاضافة توجب الاتصال والامتزاج وبينهما منافاة **فان قيل** قد تقرر فيما بينهم ان الاسم المتلبس بتاء التانيث لا يحذف تاؤه عند التثنية فهذا ينتقض بخصيانِ واُليانِ لان مفردهما متلبس بتاء التانيث اعنى الخصية والالية مع انه حذف تاؤها فى المثنى **فاجاب** المصنف بقوله

وحذف تاء التانيث فى خصيان واليان على خلاف القياس لان كل واحد من الخصيتين والاليتين لشدة اتصال احدهما بالآخر بحيث لا يمكن الانتفاع باحدهما بدون الآخر بمنزلة المفرد وايراد التاء فى حشو المفرد باطل **او نقول** ان خصيان تثنية خصى واليان تثنية الى وان كان غير مشهور **فان قيل** ينبغى للمصنف ان يكتفى بالعطف ويقال ويحذف نونه بالاضافة وتاء التانيث فى خصيانِ واليانِ لانه اخصر وادل على المراد وخير الكلام ما قل ودل **قلنا** ان حذف النون قاعدة مستمرة فلو اتى فى بيانها بالمضارع المجهول المفيد للاستمرار وحذف التاء وقع على خلاف القياس فى مادة مخصوصة فاتى فى بيانه بالماضى المجهول المفيد للتقليل **المجموع** ما دل

على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغير ما اى اى نوع من التغيرات سواء كان بزيادة كرجال او بنقصان كطلبة او باختلاف الحركات والسكنات حقيقة كأُسُدٍ او حكما كفُلْكٍ لان ضمته اذا فرضت كضمة قُفْل يكون مفردا واذا فرضت كضمة أُسُد يكون جمعا وانما عبر الشارح عن كلمة ما بالاسم اشارة الى ان التثنية والجمعية يختصان بالاسم **فان قيل** هذا ينتقض بتثنية الفعل وجمعه **قلنا** ان تثنية الفعل وجمعه باعتبار الفاعل والفاعل اسم **فان قيل** ان تعريف الجمع لا يكون مانعا

عن دخول الغير لانه دخل فيه الاسم المستغرق فى نحو قوله تعالى اِنَّ الْاِنْسَانَ لَفِىْ
خُسْرٍ لانه دَلَّ على احاد قلنا المراد بالدلالة الدلالة على جملة احاد وهذه الدلالة على
سبيل الانفراد فان قيل ان تعريف الجمع لا يكون مانعًا عن دخول الغير ايضًا لانه
دخل فيه لفظ الكل الذى مضاف الى المعرفة نحو كل القوم او كل الناس لانه يدل
على جملة احاد قلنا المراد بالدلالة الدلالة على جملة الاحاد التى فى ضمن ذلك الاسم
والدلالة ههنا حاصلة من المضاف اليه فقوله ما دَلَّ على احاد جنس يشمل الجمع
واسمَ الجمع واسم العدد واسم الجنس لان اسم الجنس وان لم يدل على الاحاد وضعًا
لكن يدل عليها استعمالًا ثم اسم الجنس لا يخلو اما ان يكون المقصود به الماهية
او الافراد فان كان المقصود الماهية فهو خارج بقوله مقصودة وان كان المقصود
به الافراد فهو خارج بقوله بحروف مفرده اذ ليس له مفرد وكذا اخرج به اسم الجمع
واسم العدد اذ ليس لهما مفرد فنحو تمر و ركب ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس
والثانى اسم جمع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد و الاثنين وضعا بخلاف
اسم الجمع لانه لا يقع على الواحد و الاثنين وضعًا فان قيل هذه القاعدة
منقوضة على لفظة كلم لانه اسم الجنس مع انه لا يدل على الكلمة والكلمتين لفهم
قلنا المراد بالدلالة الدلالة بحسب اصل الوضع ولا شك انه دالٌّ عليهما بحسب اصل
الوضع ولكن عدم الدلالة بعارض الاستعمال و العوارض لا تعتبر ونقول يجوز ان
يكون الكلم اسم جمع ونحو فلك جمع لان التغير الماخوذ فى تعريف الجمع اعم من الحقيقى و الحكمى
وههنا وان لم يوجد الحقيقى لكن الحكمى موجود بحيث انه اذا فرضت ضمته كضمة اسد
فهو جمع واذا فرضت ضمته كضمة قفل فهو مفرد وهو اى الجمع على قسمين صحيح ومكسّر
لان مفرده اما سالم عن التغير اولا فالاول جمع سالم والثانى جمع مكسّر فالصحيح لمذكر تابع
ولمؤنث فالصحيح المذكر ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون
مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل الى اللحوق واحدا او لاحق
وحده او اللاحق مع ملحقه على ان معه اكثر منه فان قيل ان اكثر

اسم التفضيل وهو يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه لا الكثرة في الواحد قلنا ثبوت اصل الفعل اعم من ان يكون حقيقةً او اعتبارًا وههنا وان لم يكن حقيقة لكنه اعتبارا كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين مثل قاضون وان كان آخره مقصورًا حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبلها مفتوحًا ليدل الفتح على حذف الالف مثل مصطفون وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر فان قيل ان قوله شرطه مبتدأ وقوله مذكر خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصلح الحمل لانه يلزم حمل الذات على الوصف قلنا ان قوله فمذكر مأول بالكون فيلزم حمل الوصف على الوصف وهو جائز فان قيل ان توصيف العلم بالعاقل لا يصح لان مدار توصيف الشيء بالمشتق قيام مبدأ ذلك المشتق بذلك الشيء والعقل ليس قائما بالعلم قلنا ان توصيف العلم بالعاقل باعتبار مسماه والعقل قائم به ان كان اسمًا اي اسمًا ذاتيًا فمذكر علم يعقل لان هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والعلم المذكر الذي يعقل اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والعلم المذكر الذي يعقل اشرف من الاسماء فاعطي الاشرف للاشرف فان قيل كان عليه ان يقول بعد قوله فمذكر مجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وورقاء اسمي رجلين قلنا المراد بالمذكر ما يكون مجردًا عن التاء ملفوظة او مقدرةً فخرج عنه نحو طلحة ودخل فيه ورقاء وسلمى وشرطه اي الاسم الذي اريد جمعيته بجمع المذكر السالم ان كان صفة اي اسمًا صفتيًا فمذكر يعقل لان جمع المذكر السالم اشرف الجموع وهذه الصفة اشرف من الصفات فاعطي الاشرف للاشرف رعاية للمناسبة وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر حمراء لان افعل فعلى جمع على هذا الجمع كافضلون فلو جمع افعل فعلاء على هذا الجمع لزم الالتباس بين افعل التفضيل وبين افعل الصفة فان قيل ان الالتباس يدفع بالعكس فينبغي ان يعكس قلنا لا يمكن العكس لان افعل التفضيل اصل بالنسبة الى افعل الصفة لانه كامل

فی الدلالة علی معنی الوصفیة وان لا یکون فعلان فعلی مثل سکران سکری لان فعلان فعلانة جمع علی هذا الجمع فلو جمع فعلان فعلی علی هذا الجمع لزم الالتباس بین جمع فعلان فعلی و فعلان فعلانة فان قیل ان الالتباس یدفع بالعکس فینبغی ان یعکس قلنا لا یمکن العکس لان فعلان فعلانة اصل بالنسبة الی فعلان فعلی لان الفرق فیه بین المذکر والمؤنث بالتاء وهی موضوعة للفرق ولا مستویا فیه ای فی الوصف مذکر مع المؤنث مثل جریح وصبور فانه لما لم یختص بالمذکر ولا بالمؤنث لم یحسن ان یجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل یجمع جمعا یستویان فیه ولا بتاء التانیث مثل علامة لئلا یلزم اجتماع علامتی التذکیر والتانیث فی کلمة واحدة حکما ولو حذف التاء لزم اللبس ویحذف نونه لما مر فی نون التثنیة فان قیل هذه القاعدة منقوضة علی سنین وارضین لان السنین جمع سنة وارضین جمع ارض مع انها لیست علما ومذکرا یعقل فاجاب المصنف بقوله وقد شذ نحو سنین وارضین لانتفاء التذکیر والعقل المؤنث ملحق آخره الف وتاء وشرطه ان کان صفة وله مذکر ان یکون مذکره جمع بالواو والنون لئلا یلزم مزیة الفرع علی الاصل وان لم یکن له مذکر فان لا یکون مجردا عن تاء التانیث کحائض لان المتلبس بالتاء جمع علی هذا الجمع فلو کان المجرد عن التاء جمعا علی هذا الجمع لزم الالتباس والا جمع مطلقا لان جمع المؤنث السالم فی اسم ذات المؤنث سماعی لا قیاسی ولا یقاس به غیره جمع التکسیر ما تغیر بناء واحده فان قیل هذا التعریف لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه الجمع السالم لانه تغیر فیه بناء واحده بلحوق الزوائد قلنا المراد بالتغیر التغیر فی نفس المفرد واموره الداخلة فیه فان قیل ان التعریف لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه مثل مصطفون لان تغیر بناء واحده من حیث نفسه واموره الداخلة قلنا المراد بالتغیر ما یکون لحصول الجمعیة وهذا التغیر انما جاء بعد حصول الجمعیة فان قیل لما کان المراد بالتغیر ههنا التغیر فی نفس المفرد واموره الداخلة فتوهم الواهم ان المراد بالتغیر المذکور فی تعریف مطلق الجمع ایضا تغیر فی نفس المفرد

وامورہ الداخلة فحينئذ خرج الجمع السالم عن تعريف مطلق الجمع قلنا المراد بالتغير المأخوذ في تعريف مطلق الجمع مطلق التغير كما دلّ عليه بالابهامية المفيدة للعموم كرجال وافراس **جمع القلة** كأفْعُل اي يكون على وزن أفْعُل كأفْلُس جمع فلس وأفْعال اي جمع يكون على وزن افعال كأفْراس جمع فرس وأفْعِلة كأرغفة جمع رَغيف وفِعْلة كغلمة جمع غلام والصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة والفرق بينهما ان جمع القلة ما يُطلق من ثلاثة الى عشرة وجمع كثرة ما يطلق من ثلثة او من عشرة الى ما لا نهاية له **المصدر** اسم الحدث الجاري على الفعل المراد بالحدث معنى قائم بالغير سواء كان صدر منه كالضرب والمشي اولا كالطول والقصر ومعنى جريانه على الفعل ان يجيء بعد اشتقاق الفعل منه لتأكيد الفعل ولبيان نوعه او عدده وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا ويعمل عمل فعله يعني ان كان المصدر للفعل اللازم فيعمل عمل الرفع في الفاعل فقط نحو اعجبني قيامُ زيد وان كان المصدر للفعل المتعدي فيعمل عمل الرفع في الفاعل وعمل النصب في المفعول نحو اعجبني ضرب زيد عمرًا ماضيًا او غيره لان عمله لمناسبة الاشتقاق لا للمشابهة فلذا لم يشترط فيه الزمان اذا لم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله عليه لان المصدر في حين العمل بتأويل ان مع الفعل وان موصول حرفي وما بعده صلته وتقديم الصلة على الموصول ممتنع فكذا تقديم ما هو من معمولاتها بالطريق الاولى ولا يضمر فيه لانه لو اضمر في المفرد لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على المفرد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين احدهما بالنظر الى المصدر والآخر بالنظر الى الفاعل **فان قيل** ان اجتماع التثنيتين والجمعين جائز كما في تثنية الافعال وجمعها **قلنا** ان تثنية الفعل وجمعه باعتبار الفاعل وهو اسم ولا يلزم ذكر الفاعل لان النسبة الى فاعل ما غير مأخوذة في مفهوم المصدر فلا يتوقف تصور مفهومه عليه ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول لان اضافة المصدر الى الفاعل

كاسناد الفعل الى الفاعل واضافة المصدر الى المفعول كاسناد الفعل الى المفعول والاول حقيقة والثانى مجاز وحمل الكلام على الحقيقة اولى من حمله على المجاز واعماله باللام قليل لان المصدر فى حين العمل بتاويل ان مع الفعل ودخول اللام على الفعل ممتنع فينبغى ان يمتنع على المصدر المأول ايض لكنهم جوزوا ذلك للفرق بين نفس الشئ والمأول بالشئ كما فى قوله تعالى لَا يُحِبُّ اللّٰهُ الْجَهْرَ بِالسُّوْءِ فان كان مطلقا ولم يحذف فعله حذفا واجبا فالعمل للفعل لئلا يلزم اعمال الضعيف مع وجود القوى

وان كان بدلا منه اى بحيث حذف فعله حذفا واجبا واقيم المصدر مقامه فوجهان اعمال الفعل للاصالة واعمال المصدر للنيابة وقيل اعمال المصدر للمصدرية واعمال المصدرية للنيابة **فان قيل** لم فصل بين قسمى المصدر اعنى ما يكون مفعولا وما لا يكون كذلك بالجملة المعترضة بل المناسب ان يذكر قسمى المصدر اولا متواليا وذكر احكامهما عقيبا **قلنا** انما فصل بين قسمى المصدر بالجملة المعترضة لان عمل المصدر فى القسم الاول اظهر واكثر فلو اخر عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على السواء

اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث قوله ما اشتق من فعل جنس شامل لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وقوله لمن قام به احتراز عن اسم المفعول واسم التفضيل اما الاحتراز عن اسم المفعول فظاهر واما الاحتراز عن اسم التفضيل فلان الموضوع له لاسم الفاعل من قام به فقط واما الموضوع له لاسم التفضيل من قام به مع الزيادة وقوله بمعنى الحدث احتراز عن الصفة المشبهة **فان قيل** هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه صيغة المبالغة لان الموضوع له لصيغة المبالغة ايض من قام به مع الزيادة **قلنا** لو خرجت صيغة المبالغة عن اسم الفاعل لا ضير فيه لجواز ان المصنف التزم الخروج باعتبار الوجهين اما الاول فلان صيغ اسم الفاعل محصورة فى اوزان مخصوصة وصيغة المبالغة ليست على هذه الاوزان واما الثانى فلانه جعل احكام صيغة المبالغة مثل احكام اسم الفاعل ومثل الشئ غير الشئ لا عينه وصيغته من الثلاثى على فاعل

ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الاخر نحو مُدْخِل ومستخرج

فيعمل عمل فعله يعنى ان كان اسم الفاعل للفعل اللازم يعمل عمل الرفع فى الفاعل فقط نحو زيد قائم ابوه وان كان اسم الفاعل للفعل المتعدى يعمل عمل الرفع فى الفاعل

ويعمل عمل النصب فى المفعول نحو زيد ضاربٌ ابوه عمرًا بشرط معنى الحال والاستقبال لان عمله لشبهه بالمضارع وهو يجيء بمعنى الحال والاستقبال فيلزم ان لا يخالفه فان قيل هذا ينقض بقوله تعالى وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيْدِ لان اسم الفاعل فيه عامل مع انه ليس بمعنى الحال والاستقبال بل هو ههنا بمعنى الماضى قلنا المراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقًا او حكايةً وههنا حكاية فان باسط ههنا وان كان ماضيًا لكن المراد حكاية الحال والاعتماد على صاحبه يعنى ان يكون ما قبله مبتدأ وهو خبره او ما قبله موصوفًا وهو صفته او ما قبله موصولًا وهو صلته او ما قبله ذا الحال وهو حال لان الاصل فى العمل الفعل لانه وضع للعمل وما سواه يعمل لمشابهته به والفعل معتمد على الفاعل فينبغى ان يعتمد شبهه على صاحبه بالطريق الاولى لئلا يلزم زيادة الفرع على الاصل او الهمزة او ما لان حرف النفى والاستفهام لا تدخلان الا على حرفان الفعل غالبًا فلما دخلتا على اسم الفاعل قويا مشابهة بالفعل وان كان الماضى وجبت

الاضافة معنى اى اضافة معنوية لا اضافة لفظية لفوات شرط الاضافة اللفظية وهو اضافة العامل الى المعمول خلافًا للكسائى فان عنده لا يجب اضافته اصلًا بل يعمل مطلقًا سواء كان بمعنى الماضى او الحال والاستقبال كما فى قوله تعالى وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيْدِ وان سلم ان الاضافة واجب فلا نسلم انه مضاف بالاضافة المعنوية بل هو مضاف بالاضافة اللفظية لانها من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وجوابه ما مرّ آنفًا فان قيل هذا ينقض بمثل زيد معطى عمرو درهمًا امس لان معطى اسم الفاعل بمعنى الماضى ويعمل عمل النصب بالمفعولية فى درهمًا فاجاب المصـ بقوله

فان كان له معمول اخر فبفعل مقدر نحو زيد معطى عمرو درهمًا امس فان

دخلت اللام استوى الجميع لان اسم الفاعل فعل فى الحقيقة لكن عدل عن

صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم دخول اللام على الفعل وما وضع منه للمبالغة كضرّاب وضَروب ومِضراب وعليم وحَذِر مثله اى مثل اسم الفاعل الذى ليس فيه مبالغة لانه وان فات فيه المشابهة اللفظية لكن الزيادة فى المعنى قائم مقام ما فات من المناسبة اللفظية والمثنى والمجموع مثله اى مثل المفرد من اسم الفاعل لانه لا يتطرق خلل الى صيغة المفرد بلحوق الزوائد ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف للتخفيف لطول الصلة بالنون فحذف فيهما النون للتخفيف نحو قوله تعالى مُقِيمِي الصَّلٰوةِ

اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه فقوله ما اشتق من فعل جنس شامل للمحدود وغيره وقوله وقع عليه يخرج ما عدا المحدود وصيغته من الثلاثى على مفعول ومن غيره على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول المستخرج وامره فى العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل نحو زيد معطًى غلامه درهمًا الآن او غدا او امس

الصفة المشبهة باسم الفاعل فى الافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت قوله ما اشتق من فعل جنس شامل لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وقوله لازم احتراز عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين وقوله لمن قام به على معنى الثبوت احتراز عن اسم الفاعل للفعل اللازم **فان قيل** هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه رحيم مشتق من رَحِمَ بكسر العين لانه ليس بلازم **قلنا** المراد باللازم اعم من ان يكون اللازم ابتداءً او عند الاشتقاق فرحِمَ بكسر العين وان لم يكن لازمًا ابتداءً لكنه لازم بعد نقله الى رَحُمَ بضم العين فرحيم مشتق من رَحِمَ بكسر العين بعد نقله الى رَحُمَ بضم العين **فان قيل** هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه ضامر وطالق لانهما بمعنى الثبوت **قلنا** انهما فى الاصل للحدوث لكن عرض لهما الثبوت بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع قوله على حسب السماع منصوب على الحالية

عن الضمير المستكن في مخالفة الراجع الى الصيغة فيكون المعنى حال كون الصيغة كائنة على قدر مسموع غير متجاوز عنه او منصوب على المصدرية فيكون المعنى مخالفة كائنة على قدر مسموع غير متجاوز عنه فان قيل ان صيغة الصفة المشبهة كما تكون مخالفة عن صيغة اسم الفاعل كذلك ايضا مخالفة عن صيغة اسم المفعول فلم خص مخالفتها عن صيغة اسم الفاعل بالبيان قلنا نعم لكن المصنف خص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل لزيادة مشابهتها باسم الفاعل كحَسَن وصَعْب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا فان قيل المتبادر من الاطلاق الاطلاق من جميع الشروط فينبغي ان يعمل من غير الاعتماد قلنا المراد بالاطلاق الاطلاق في الزمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراط الزمان فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها بدون الاعتماد على الموصول لان اللام الموصولة تدخل على اسم الفاعل والمفعول لا على غيرهما وتقسيم مسائلها اى جعل الصفة المشبهة قسما قسما وبيان حكم كل واحد منها هذا ان تكون الصيغة باللام او مجردة عنها ومعمولها اما مضاف او باللام او مجرد عنهما فهذه ستة يعني هذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت ثمانية عشر قسما فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التميز في النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها اى مفصل هذه الاقسام قولنا حَسَنٌ وَجْهُهٗ هذا امثال الصفة المجردة عن اللام ومعمولها مضاف ثلثة اى هذه امثلة ثلثة باعتبار اختلاف اعراب معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجهِ هذا امثال لصفة المجردة عن اللام ومعمولها باللام فهو ايضا امثلة ثلثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعا ونصبا وجرا حسن وجه هذا امثال الصفة المجردة عن اللام ومعمولها مجردة عن اللام والاضافة فهو ايضا امثلة ثلثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعا ونصبا وجرا الحسن الوجه هذا امثال الصفة باللام

تكون

ومعمولها مضاف فهو ايضاً امثلة ثلاثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعاً ونصباً وجرًّا الحسن الوجه هذا مثال لصفة باللام ومعمولها ايضاً باللام فهو ايضاً امثلة ثلثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعاً ونصباً وجرًّا الحسنُ وجهٍ هذه امثال الصفة باللام ومعمولها مجرد عن اللام والاضافة فهو ايضاً امثلة ثلثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعاً ونصباً وجرًّا فان قيل لم ترك العاطف فى امثلة الصفة المعرفة باللام قلنا انما ترك العاطف اشارة الى انه شرع فى قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه للصفة المتلبسة باللام فان قيل لم خالف المصنف التفصيل من الاجمال بانه قدم الصفة باللام على الصفة المجردة عن اللام فى الاجمال واخره فى التفصيل قلنا الصفة التى باللام مفهومه وجودى والصفة المجردة عن اللام مفهومه عدمى والوجودى اشرف من العدم فلذا قدمها فى الاجمال اما تاخيرها فى التفصيل فلان اقسام الصفة المجردة عن اللام كلها صحيحة وواحد منها مختلف فيه بخلاف الصفة باللام فان قسمين منها ممتنعان كما قال المصنف اثنان منها ممتنعان مثل الحسن وجهه لان فائدة الاضافة اللفظية هو التخفيف فى جانب المضاف والمضاف اليه اما فى جانب المضاف فبحذف التنوين وما يقوم مقامه من نونى التثنية والجمع واما فى جانب المضاف اليه فبحذف الضمير واستتاره فى الصفة ولم يوجد واحد من التخفيفين فى هذا التركيب والحسن وجه لان اضافة الحسن الى وجه وان افاد التخفيف بحذف الضمير واستتاره فى الصفة لكنهم لم يجوزوها لانه اضافة المعرفة الى النكرة فشابهت بعكس المعهود من الاضافة وهو اضافة النكرة الى المعرفة واختلف فى حسن وجهه فالبصريون يجوزونه على قبح لان فائدة الاضافة اللفظية التخفيف فى جانب المضاف والمضاف اليه وفى هذه الصورة حصل التخفيف فى جانب المضاف بحذف التنوين لكنه غير حاصلة فى المضاف اليه لبقاء الضمير فيه والكوفيون يجوزونه بلا قبح لان فائدة الاضافة هو التخفيف المطلق وهو حاصل فى هذه الصورة والبواقى ما كان فيه ضمير واحد منها احسن لانه

مشتمل على ضمير محتاج اليه من غير زيادة على قدر الحاجة وهذه الاقسام تسعة الحسنُ الوجهَ بنصب المعمول وجرّه وحسنٌ الوجهِ بنصب المعمول وجره والحسنُ وجهًا وحسنٌ وجهًا بنصب المعمول فيهما وحسنُ وجهٍ بجرّ المعمول والحسنُ وجهه وحسنٌ وجهه برفع المعمول فيهما وما كان فيه ضميرانِ منها حسنٌ لاشتماله على ضمير محتاج اليه غير احسن لان فيه زيادة على قدر الحاجة والحسن وجهه حسن وجهه والحسن وجهه بنصب المعمول فيهما وما لا ضمير فيه قبيح لعدم الرابط بين الصفة والموصوف والقبيح اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجهُه والحسن وجهٌ برفع المعمول فيهما ومتى رفعت اى معمول الصفة بها فلا ضمير فيها لئلا يلزم تعدد الفاعل ثم المعمول لا يخلو اما فيه ضمير او لا فان كان فيه ضمير فهو حسن والا فهو قبيح فهى كالفعل يعنى كما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية الفاعل الظاهر وجمعه كذلك الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والا ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها ثم المعمول لا يخلو اما فيه ضمير او لا فان كان فيه ضمير فهو حسنٌ والا فهو احسن تؤنث وتثنى وتجمع بتانيث الموصوف وتثنيته وجمعه لان حال الصفة كحال الفعل والفعل اذا اسند الى الضمير تؤنث بتانيثه وتثنى بتثنيته وتجمع بجمعيته

واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فقوله غير المتعديين احتراز عما اذا كانا متعديين فانه لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فانك اذا قلت مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه فى المثال الاول مفعول الضارب وفاعله نصب تشبيها بالمفعول وفى المثال الثانى انه مفعول ثانٍ لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثانى محذوف

اسم التفضيل

ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فقوله ما اشتق من فعل جنس شامل للمحدود وغيره من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف والآلة وقوله لموصوف احتراز عن الظرف والآلة لان المراد بالموصوف الذات المبهمة

ولا ابهام فيهما وقوله بزيادة على غيره احتراز عن اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة **فان قيل** هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه زائد وفاضل وغالب لانها مشتقة من فعل موضوع للذات الموصوفة بزيادة على غيره **قلنا** المراد بالزيادة الزيادة فى اصل ذلك الفعل وتلك الاسماء تدل على مطلق الزيادة لا على زيادة فى اصل ذلك الفعل وهو أَفْعَلُ وفُعْلٰى أَفْعَلُ للمذكر وفُعْلٰى للمؤنث **فان قيل** ان اسم التفضيل لا ينحصر فى أُفْعَلُ وفُعْلٰى لانه يجئ من غيرهما نحو أَنْصَرُ ونُصْرٰى وأَضْرَبُ وضُرْبٰى الى غير ذلك **قلنا** المراد انحصاره فيهما من حيث الصيغة لا من حيث المادة بل مادته يجئ من غير هذا اللفظ **فان قيل** هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه خير وشر لانهما اسما التفضيل وليسا على هذه الصيغة **قلنا** وزن افعل اعم من ان يكون فى الحال وفى الاصل وههنا وان لم يكن فى الحال لكنه فى الاصل وتَطَرَّقَ له تغير بعارض الاعلال وشرطه ان يبنى من الثلاثى المجرد ليمكن بناء افعل منه لان بناء افعل من غير الثلاثى المجرد مع محافظة تمام الحروف متعذر ومع اسقاط بعض الحروف يلزم الالتباس ليس بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره اى لغير افعل التفضيل فلو اشتق اسم التفضيل ايضا يلزم الالتباس بين افعل التفضيل وافعل الصفة **فان قيل** هذا الدليل انما يستقيم اذا كان بناء افعل الصفة مقدما على بناء افعل التفضيل وليس كذلك بل يجوز ان يكون بناء افعل التفضيل مقدما على بناء افعل الصفة **قلنا** بناء افعل الصفة مقدم على بناء افعل التفضيل لان افعل الصفة يدل على مطلق الصفة وافعل التفضيل يدل على الصفة مع الزيادة والمطلق مقدم على المقيد **فان قيل** هذه القاعدة منقوضة باجهل وابله لانهما مشتقان من الجهل والبلاهة وهما من العيوب **قلنا** المراد بالعيب العيب الظاهر وهما من العيوب الباطنة **فان قيل** على هذا ينبغى ان تصح اشتقاق احمق من حمق من غير شذوذ **قلنا** المراد بالعيب العيب الظاهر اعم من ان يكون حقيقة او حكما وههنا وان لم يكن العيب ظاهرا حقيقة لكنه ظاهر حكما باعتبار ظهور آثاره كما حكى من هَبَنَّقَةَ من

حسن

تعلیق الخرزات والعظام والخیوط بعنقه وهو ذو لحیة طویلة مثل زید افضل الناس
فان قصد ای اداء معنی التفضیل من غیره ای غیر الثلاثی المجرد توصل الیه باشد
ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا وبیاضا وعمی یعنی یبنی اسم التفضیل من فعل
یدل علی الشدة والقوة ویذکر مصدره الفعل الممتنع بعده علی سبیل التمیز واعطی هذه
الزیادة لذلک المصدر وقیاسه ای قیاس اسم التفضیل للفاعل ای اشتقاقه
للفاعل لا للمفعول لانه لو اشتق لهما بالقیاس لکثر الالتباس فاقتصر علی ما هو الاشرف
وهو الفاعل وقد جاء للمفعول فی مواضع عدیدة نحو اعذر واشغل واشهر واعرف
ویستعمل علی احد ثلثة اوجه اما مضافا او بمن او معرفا باللام لان الغرض من
اسم التفضیل تفضیل الموصوف علی غیره فلابد من ذکر ذلک الغیر وهو لا یحصل
الا بهذه الامور الثلثة اما بمن والاضافة فظاهر واما باللام فلانه یشار بها الی المعین
بتعیین المفضل علیه فلا یجوز زید الافضل من عمرو یعنی لا یجوز الجمع بین الامرین
لئلا یکون ذکر احدهما لغوا فان قیل هذه القاعدة منقوضة بقول الشاعر شعر
ولست بالاکثر منهم حصی ۞ وانما العزة للکاثر ۞ لانه جمع بین الامرین وهو غیر جائز
قلنا ان من فیه بتبعیضیة لا تفضیلیة ولا زید افضل یعنی لا یجوز الخلو عنهما لئلا
یفوت الغرض فان قیل هذه القاعدة منقوضة بالله اکبر لانه خال عن الامور
الثلاثة مع انه جائز فاجاب المصـ بقوله الا ان یعلم ای یجوز الخلو ان علم
المفضل علیه بالقرینة فاذا اضیف ای اسم التفضیل فله معنیان عند الاضافة
احدهما وهو الاکثر ان تقصد به الزیادة علی من اضیف الیه فیشترط فی استعمال اسم التفضیل
بهذا المعنی ان یکون ای الموصوف بعضا منهم ای من القوم یعنی یکون الموصوف داخلا
فی المضاف الیه بحسب المفهوم وخارجا بحسب الارادة اما دخوله فلان الغرض
من اسم التفضیل تفضیل الموصوف علی من شارکه فی المفهوم العام واما خروجه
بحسب الارادة فلئلا یلزم تفضیل الشیء علی نفسه مثل زید افضل الناس
فلا یجوز یوسف احسن اخوته لخروجه عنهم باضافتهم الیه والثانی ان تقصد به

ای الثلاثی المزید ۱۲

اللهم اغفر لصاحب تصنیفه وتصحیح هذا الکتاب محمد قاسم غازی اباد

زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح اى الى المضاف اليه الخاص فلا يشترط فى استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه داخلا فى المضاف اليه بل يضاف الى جماعة يكون موصوفه داخلا فى الجماعة نحو محمد صلى الله عليه وسلم افضل القريش وايضا يضاف الى جماعة لا يكون موصوفه داخلا فى الجماعة نحو يوسف احسن اخوته وايضا يضاف الى غير الجماعة نحو فلان اعلم بغداد فيجوز يوسف احسن اخوته ويجوز فى الاول اى فى النوع الاول من نوعى اسم التفضيل المضاف الافراد لانه مشابه باسم التفضيل المستعمل بمن فى ذكر المفضل عليه فيفرد مثله والمطابقة لمن هو اى اسم التفضيل صفة له لانه مشابه باسم التفضيل المعرف باللام فى التعريف فيطابق مثله والثانى اى النوع الثانى من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به زيادةٌ مطلقةٌ والمعرف باللام منه فلابد من المطابقة لان الاصل هو المطابقة بين الصفة والموصوف عند عدم المانع وهو امتزاج اسم التفضيل بمن التفضيلية حقيقة او حكما والذى اى اسم التفضيل المستعمل بمن مفرد مذكر لانه على تقدير لزوم المطابقة اما ان تورد العلامة قبل مِنْ او بعده فعلى الاول يلزم اجراء العلامة فى وسط الكلمة حكمًا وهو لا يجوز وعلى الثانى يلزم اجراء العلامة على كلمة اخرى حقيقةً وهو باطل ولا يعمل اى اسم التفضيل الرفع على الفاعلية فى مُظْهَرٍ اى فى الاسم الظاهر اعلم ان عمل اسم التفضيل على قسمين عمل النصب وعمل الرفع وعمل النصب على قسمين عمل النصب على المفعولية وعمل النصب على الظرفية والحالية والتميز اما عمل النصب على المفعولية فليس بواقع اصلًا لان مفعول اسم التفضيل ليس الا المفضل عليه المفضل عليه اذا كان مذكورا فاعرابه جرٌّ فان قيل ان هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالى هُوَ اَعْلَمُ مَنْ يَّضِلُّ عَنْ سَبِيْلِهٖ لان اعلم اسم تفضيل وهو يعمل عمل النصب فى مَنْ قلنا ان مَنْ فى هذا المثال مفعول الفعل محذوف وهو يَعْلَمُ تقديره هو اَعْلَمُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ يَعْلَمُ مَنْ يَّضِلُّ عَنْ سَبِيْلِهٖ واما عمل النصب على الظرفية والحالية والتميز فواقع بلا شرط اما فى الظرف والحال فلانه يكفى لعملهما ادنى رائحةٍ من الفعل وفى اسم التفضيل معنى الفعل وهو الاشتمال على المعنى الحدثى نحو زيد احسن منك اليوم راكبًا واما فى التميز فلان التميز

ينصب بما يخلو عن معنى الفعل نحو رطل زيتًا او فى اسم التفضيل معنى الفعل نحو زيد افضل ابًا وعمل الرفع ايضًا على قسمين عمل الرفع فى الضمير وعمل الرفع فى الظاهر واما عمل الرفع فى الضمير فواقع بلا شرط لان العمل فى الضمير عمل فى المقدر وهو اسهل فلا يحتاج الى قوة العامل واما العمل فى الظاهر فمشروط بالشروط الثلثة لان الاصل فى العمل الفعل لوضعه للعمل وما سواه انما يعمل لمشابهته اسم التفضيل ليس مشابها للفعل لانه ليس له فعل بمعناه فى الزيادة ليعمل عمله فان قيل ينبغى ان يعمل اسم التفضيل الرفع فى الاسم الظاهر على الفاعلية لمشابهته باسم الفاعل فى الافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث كالصفة المشبهة قلنا هذا لا يمكن لان الاصل فى اسم التفضيل هو المستعمل بمن وهو مفرد مذكر ابدًا واما القسمان الاخيران فلا اعتبار لهما فان قيل ينبغى ان يعمل اسم التفضيل الرفع على الفاعلية فى الظاهر لانه وان فات مشابهته اللفظية لكن الزيادة فى المعنى قائم مقام ما فات من المناسبة اللفظية كما فى صيغ المبالغة قلنا الزيادة فى اسم التفضيل زيادة مضافة والاضافة من خواص الاسم فيقوى جهة الاسمية ويضعف جهة المشابهة بالفعل والزيادة فى صيغ المبالغة مطلق الزيادة الا اذا كان صفة فى اللفظ لشىء ليحصل له صاحبه يعتمد عليه وهو فى المعنى لمسبب اى ذلك الشىء ليحصل له اسم ظاهر ويعمل فيه مفضل باعتبار الاول اى باعتبار تقييده بالشىء الاول على نفسه باعتبار غيره اى باعتبار تقييده غير الشىء الاول يعنى يكون المفضل والمفضل عليه متحدين بالذات ومتغايرين بالاعتبار ليضعف الزيادة التفضيلية المقتضية المغايرة بين المفضل والمفضل عليه منفيًا اى اسم التفضيل بحرف النفى ليزيل الزيادة التفضيلية بحرف النفى ويبقى اصل الفعل مثل ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فاحسن اسم التفضيل وهو فى اللفظ صفة لرجل لانه جار عليه ومعرب باعرابه وفى المعنى صفة الكحل لانه مسند الى الكحل والكحل مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وفى اسم التفضيل منفيًا بحرف النفى فان قيل لا نسلم ان الكحل مفضل باعتبار عين الرجل ومفضل عليه باعتبار عين زيد بل الامر بالعكس لان المقصود مدح كحل عين زيد لا مدح كحل عين الرجل قلنا

منفى

ان المفضل والمفضل عليه على قسمين مفضل ومفضل عليه بحسب اللفظ ومفضل ومفضل عليه بحسب القصد والعناية فالكحل مفضل باعتبار عين الرجل ومفضل عليه باعتبار عين زيد بحسب اللفظ واما بحسب القصد والعناية فالامر بالعكس والمص نظر الى اللفظ لا الى القصد والعناية لانه بمعنى حسن لان الزيادة التفضيلية زالت بحرف النفي فبقي المساواة والدنوة ثم زالت المساواة بقرينة العرف لان المساواة آبية لمقام المدح فبقي الدنوة فقط فصار حسن او لان الزيادة والمساواة زالتا معًا بحرف النفي والعرف قرينة على توجه حرف النفي الى نفي المرتبتين فبقي الدنوة فقط فصار بمعنى حسن فان قيل لما كان زوال الزيادة التفضيلية بحرف النفي مقتضية لجواز عمل اسم التفضيل الرفع بالفاعلية فينبغي ان يجوز عمل اسم التفضيل الرفع بالفاعلية في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد كما جاز في مثال المتن قلنا فرق بين المثالين بان في مثال المتن المفضل والمفضل عليه متحدين بالذات ومتغايرين بالاعتبار فيضعف الزيادة التفضيلية المقتضية للمغايرة بين المفضل والمفضل عليه ثم زالت بحرف النفي بالكلية فلا يبقى له قوة حتى يعود حكمه وهو عدم العمل في الظاهر وفي هذا المثال المفضل والمفضل عليه متغايران بالذات فلا يضعف الزيادة التفضيلية فلا يزول بحرف النفي فبقي له قوة حتى يعود حكمه وهو عدم العمل في الظاهر فان قيل ينبغي ان يكون احسن مرفوعا بالخبرية والكحل مرفوعًا بالابتدائية فلا يلزم عمل اسم التفضيل الرفع بالفاعلية في اسم ظاهر فاجاب المص بقوله مع انهم لو رفعوا اي احسن على الخبر والكحل على الابتدائية لفصلوا بين احسن ومعموله باجنبي هو الكحل فان قيل ينبغي ان يكون احسن مرفوعًا بالابتدائية ولا يلزم الفصل بالاجنبي لان الخبر عامل في المبتدأ على مذهب البعض قلنا المراد بالمعمول ليس مطلق المعمول بل المراد به معمول اسم التفضيل من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعل والخبر ليس عاملا في المبتدأ من هذه الحيثية فان قيل ينبغي ان يكون احسن مرفوعًا بالخبرية والكحل مرفوعًا بالابتدائية ولا يلزم الفصل بالاجنبي لان المبتدأ والخبر معمولان للعامل المعنوي قلنا لا يخرجان عن الاجنبية بكونهما معمولين للعامل المعنوي

بل يجوز بان يكون احدهما عاملا فى الاخر من حيث التفضيلية وههنا ليس كذلك
فان قيل ينبغى ان يكون احسن مرفوعا بالخبرية والكحل مرفوعا بالابتدائية ويقدم قوله
منه فى عين زيد على الكحل فلا يلزم الفصل بالاجنبى قلنا على هذا التقدير وان لم يلزم
الفصل بالاجنبى لكن يلزم فيه تعقيد من حيث اللفظ وهو الاضمار قبل الذكر وركاكة
من حيث المعنى وهو قصر الصفة قبل تمام الصفة لان تمام الصفة انما يكون بالمسند اليه وهو
غير مذكور فان قيل ينبغى ان يكون احسن مرفوعا بالخبرية والكحل مرفوعا بالابتدائية
ويكون التقدير هكذا ما رايت رجلا احسن فى عينه من الكحل هو فى عين زيد فلا يلزم
الاضمار قبل الذكر قلنا على هذا التقدير ايضا يلزم الاضمار قبل الذكر بالنظر الى الضمير
المستكن فى احسن وركاكته من حيث المعنى كما عرفت آنفا ونقول فى الجواب من
الاعتراضين ان كلامنا فى المثال المشهور وهذان التقديران ليسا من قبيل المشهور واعلم
انه لما قرر مسئلة الكحل مع بيان شرائطها ومع بيان ما يعبر به عنها على الوجه الذى يطابق
المقصود من غير زيادة ونقصان اراد المصنف التنبيه على ان التعبير عنها كما كان بالمثال
المشهور كذلك يعبر عنها بعبارتين اخريين احدهما قصير منه والاخر اقصر منه فقال ولك ان
تقول فى اداء هذا المعنى ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد قصير من الاول
بحذف الضمير المجرور وكلمة فى ولو حذف لفظ احسن واكتفى بعين زيد كان اخصر مع
ظهور المعنى المقصود فان قيل المقصود تفضيل حسن كحل عين الرجل على حسن
كحل عين زيد لا تفضيل حسن كحل عين الرجل على ذات زيد قلنا المعنى المقصود ظاهر
بقرينة ان المفضل والمفضل عليه من جنس واحد فان قيل ينبغى ان يكون هذا
المثال على حذف المضاف فيكون التقدير ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل من كحل عين
زيد قلنا ان معناه الان باق على ما كان عليه قبله لان هذه العبارة على حذف المضاف والانتفاء
شرط عمل اسم التفضيل وهو الاتحاد الذاتى لتعدد الكحل فان قدمت اى اسم التفضيل ذكر
العين على سبيل التشبيه التى الكحل فيها مفضل عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل اصله
ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه فى عين زيد فلما قدمت على اسم التفضيل ذكر العين على سبيل التشبيه

اذا الكحل فيها مفضل عليه لا حاجة الى ذكر العين ثانيًا فيكون التقدير ما رايت كعين زيد
احسن فيها الكحل فان قيل على هذا التقدير يلزم مساواة الشئ بالشئ فى الوصف
وتفضيل الشئ على الشئ فى ذلك الوصف وبينهما منافاة قلنا المساواة بينهما فى اصل التكحل
والزيادة فى صفة الحسن فيكون تقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد فى اصل التكحل احسن
فيها الكحل فان قيل ينبغى ان يكون احسن مرفوعًا بالخبرية والكحل مرفوعا بالابتدائية
وفى هذا المثال لا يلزم الفصل بالاجنبى قلنا المختصر فرع المطول والرفع بالابتدائية
فى المطول ممتنع فكذا فى المختصر او نقول ان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فى
هذا المقام اعلم ان هذه التعبيرات الثلاثة كما تجرى فى المثال المشهور كذلك تجرى فى
قول الشاعر كما اشار اليه المص بقوله مثل لا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا: اقل به ركب
اما العبارة الطويلة وصل البيت مع ما يليه فهذا مررت على وادى السباع ولا ارى: واديا
اقل به ركب منهم: فى وادى السباع اتوه تاية: واخوف الا ما وقى الله ساريا: واما العبارة
القصيرة فمررت على وادى السباع ولا ارى واديا اقل به ركب من وادى السباع اتوه تاية
اخوف الا ما وقى الله ساريا واما العبارة الاقصر فو لا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تاية واخوف الا ما وقى الله ساريا فان قيل لم ترك المص صدر
البيت قلنا انما تركه ليكون مبتدئا على ما هو مبدأ المماثلة فان قيل لم ترك المص
موصوف احسن فى المثال المشهور وذكر فى قول الشاعر مع ان كمال المماثلة فى ذكر الموصوف
قلنا المص فى بيان مقام الاختصار اولا وفى التشبيه ثانيا الفعل ما دل على معنى
فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة فان قيل ان كلمة ما لا يخلو اما عبارة عن
الشئ او عن اللفظ او عن الفعل والكل باطل اما الاول فلانه ينقض بنحو ضَرَبَ
المنقوش فى القرطاس لانه شئ دال على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة وليس
بفعل واما الثانى فلانه ينقض بنحو ضَرَبَ زيدٌ لانه لفظ دال على معنى فى نفسه مقترن
باحد الازمنة الثلثة وليس بفعل بل الفعل جزء منه واما الثالث فلانه يلزم اخذ
المحدود فى الحد قلنا ان كلمة ما عبارة عن الكلمة لا عن الشئ ولا عن اللفظ ولا عن الفعل فلا يلزم

بحث فعل

شئ من المحذورات المذكورة فان قيل لما كان كلمة ما عبارة عن الكلمة فحينئذ لا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع اليه بل المناسب ان يقول ما دلت قلنا ان تذكير الضمير باعتبار التعبير اعني ما لا باعتبار المعبر عنه اعني الكلمة فان قيل المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فلابد من ضمير الفصل بينهما فالمناسب ان يقول الفعل هو ما دل قلنا هذا انما يرد لو كان ما موصولة وليس كذلك بل هي موصوفة بدليل تفسير الشارح بالنكرة فان قيل ان الضمير في نفسه لا يخلو اما راجع الى الكلمة او الى المعنى وعلى كلا التقديرين يلزم محذور اما على الاول فلان كلمة في للظرفية والظرف على قسمين زمان ومكان والكلمة ليست منهما وايضا لا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع له واما على الثاني فلانه يلزم ظرفية الشئ لنفسه وايضا يلزم المخالفة بين التفصيل والاجمال قلنا ان الضمير في نفسه راجع الى الكلمة وكلمة في نقلت عن الظرفية بل صار بمعنى الاعتبار كما في قولهم الدار في نفسها حكمها كذا اي باعتبار ذاتها حكمها كذا واما تذكير الضمير في نفسه بناء على لفظ الموصول اعني ما فان قيل على هذا يلزم التناقض في عبارة الشارح لان تعبير ما بالنكرة يشعر بكونها موصوفة وهذا الجواب يشعر بكونها موصولة قلنا لا تناقض في عبارة الشارح بل تفسير ما بالنكرة بناء على قاعدة كلية وهي ان ما الواقعة في محل المبتدأ يجوز موصوليتها وموصوفيتها لكن موصوليتها اولى لان الاصل في المبتدأ التعريف والمعرفة لا يكون الا موصولة وما الواقعة في محل الخبر يجوز موصوليتها وموصوفيتها لكن موصوفيتها اولى لان الاصل في الخبر التنكير والنكرة لا تكون الا موصوفة ونقول عن اصل الاعتراض ان الضمير في نفسه راجع الى المعنى ولا يلزم ظرفية الشئ لنفسه لان كلمة في نقلت عن الظرفية وصار بمعنى الاعتبار كما عرفت آنفا وايضا لا يلزم المخالفة بين التفصيل والاجمال لان كينونة المعنى في نفس الكلمة وكينونة المعنى في نفس المعنى راجع الى امر واحد وهو الاستقلال بالمفهومية فان قيل المراد بكون المعنى في نفس الكلمة او في نفس المعنى لا يخلو اما المعنى المطابقي او التضمني او الالتزامي او مطلق المعنى والكل باطل اما الاول فلان معناه المطابقي ليس كائنا في نفسه لانه

مركب من النسبة والزمان والحدث والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل واما الثاني فلان معناه التضمني اما نسبة او حدث او زمان فالنسبة غير مستقل والزمان وان كان مستقلا لكنه يلزم اقتران الزمان بالزمان والحدث وان كان مستقلا ومقترنا باحد الازمنة الثلاثة لكن يلزم الترجيح بلا مرجح واما الثالث فلان اخذ المعنى الالتزامي مهجور في التعريفات واما الرابع فلان ما ورد على المطلق وارد على المقيد لان المطلق لا وجود له الا في ضمن المقيد **قلنا** المراد بكينونة المعنى كينونة مطلق المعنى ولا شك ان الفعل باعتبار معناه التضمني اعني الحدث مستقل بالمفهومية **وان قلت** ان الوارد على المطلق وارد على المقيد لان المطلق لا وجود له الا في ضمن المقيد **فنقول** ان كلامنا في الارادة لا في الوجود ولا شك ان المطلق يراد بدون المقيد **فان قيل** لما كان مآل كينونة المعنى في نفس الكلمة وكينونة المعنى في نفس المعنى الى امر واحد وهو استقلال بالمفهومية فهما متساويان فكيف يترجح الاول على الثاني **قلنا** مرجح الاول على الثاني المطابقة بما سبق في وجه الحصر **فان قيل** تعريف الفعل لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دَخَلَ فيه اسماء الافعال لان معانيها مقترنة باحد الازمنة الثلثة ولا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه الافعال المنسلخة لان معانيها غير مقترنة باحد الازمنة الثلثة **قلنا** المراد بالاقتران وعدمه بحسب الوضع ولا شك ان اسماء الافعال غير مقترنة بحسب الوضع لكن اقترانها بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر والافعال المنسلخة مقترنة بحسب الوضع لكن عدم اقترانها بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر فان قيل تعريف الفعل لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المصدر لان معناه مقترن باحد الازمنة الثلثة في نفس الامر **قلنا** المراد بالاقتران الاقتران في الفهم لا في التحقيق فان قيل التعريف لا يكون مانعا من دخول الغير لانه دخل فيه اسم الفاعل في مثل زيد ضارب امس او الان او غدا لان معناه مقترن باحد الازمنة الثلاثة في الفهم **قلنا** المراد بالاقتران الاقتران في الفهم عن اللفظ الدال عليه لا على القرينة الخارجية وههنا

الاقتران عن القرينة الخارجية فان قيل ان تعريف الفعل لا يكون جامعا لافراده
لانه خرج منه المضارع لان معناه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة بل مقترن بالزمانين
اعنى الحال والاستقبال قلنا لما كان معناه مقترنا بالزمانين كان مقترنا بالزمان
الواحد بالطريق الاولى لوجود الواحد فى الاثنين او لانه مقترن بحسب كل وضع
بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه دخول قد لانها وضعت
فى الاصل لتحقيق الفعل ولتقليله وهما مختصان بالفعل وكذا الفظ دال عليهما مختص به اعنى اللفظ الدال
قد والسين وسوف لان الاول دال على الاستقبال القريب والثانى دال على الاستقبال
البعيد وهما مختصان بالفعل وكذا اللفظ دال عليهما مختص به والجوازم لان بعضها وضعت اللفظ الدال رم
فى الاصل لنفى الفعل كلم ولما وبعضها لطلب كلام الامر او النهى عنه كلا النهى وبعضها لتعليق
الشئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعانى لا يتصور الا فى الفعل ولحوق تاء التانيث
عطف على قوله دخول قد لا على قد كما يتوهم من الظاهر فلا يرد ان اضافة الدخول الى اللحوق
لا يصح لان اللحوق نسبة بين اللاحق والملحوق ليس قابلا للذكر فى الاول واللحوق فى الآخر
وانما خص لحوق تاء التانيث بالفعل لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له
فاعل والفاعل لا يكون الا للفعل فان قيل ان الفاعل كما يكون للفعل كذلك يكون
للصفات فينبغى ان تلحق بالصفات ايضا قلنا الصفات مستغنية عنها للحوق التاء المتحركة
الدالة على تانيث الصفات وتانيث فاعلها ساكنة احتراز عن المتحركة لانها مختصة
بالاسم لان المتحركة ثقيلة والاسم خفيف فاعطى الثقيل للخفيف رعاية للتعادل والساكنة
خفيفة والفعل ثقيل فاعطى الخفيف للثقيل رعاية للتعادل فان قيل هذا ينقض
بتاء ضَرَبَتَا لانها متحركة قلنا المراد بالساكنة ما كانت ساكنة فى الاصل ولا شك ان
التاء فى ضَرَبَتَا فى الاصل ساكنة والحركة عارضة للحوق الالف ونحو تاء فعلت المراد
بتاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك
لان هذه التاء ضمير الفاعل ولا تلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل فان
قيل ان الفاعل كما يكون للفعل كذلك يكون لغيره قلنا نعم لكن حط فرعه ومنع احد

سبق ٦٠

نوعی الضمير تحرزاً عن لزوم تساوی الفرع والاصل فان **قيل** التساوی يدفع بمنع المستكن فلم خصص البارز بالمنع **قلنا** انما خص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو اولى بالتعميم **الماضی** ما دل على زمان قبل زمانك فان **قيل** هذا التعريف لا يكون جامعاً لافراده ولا مانعاً عن دخول الغير فيه اما عدم كونه جامعاً فلانه خرج منه الماضی الداخل عليه اداة الشرط نحو ان ضربتَ ضربتُ واما عدم كونه مانعاً فلانه دخل فيه المضارع المجزوم بلم **قلنا** المراد بالدلالة الدلالة بحسب الوضع ولا شك ان الماضی الداخل عليه اداة الشرط دل على زمان قبل زمانك وان عرض اليه الاستقبال بعارض اداة الشرط والمضارع المجزوم لا يدل على زمان قبل زمانك بحسب الوضع وان عرض اليه المضی بعارض دخول لم فان **قيل** المتبادر من القبلية القبلية الزمانية فحينئذ يلزم للزمان زمان **قلنا** المراد بالقبلية القبلية الذاتية التی تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على الزمان انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان لئلا يلزم للزمان زمان فان **قيل** هذا التعريف يصدق بمثل امس لانه دل على زمان قبل زمانك **قلنا** المراد بما الموصولة الفعل لا لفظ ولا شئ حتى يرد النقض مبنی على الفتح اما البناء فلعدم وجود علة الاعراب فيه وهی عروض المعانی المعتورة عليه المشابهة بالاسم مشابهة تامة واما البناء على الحركة دون السكون الذی هو الاصل فی البناء فلمشابهته المضارع فی وقوعه موقع الاسم واما البناء على الفتح فلكونه اخف الحركات فان **قيل** هذا ينقض بنحو دعا ودعی لانه ماض وليس بمبنی على الفتح **قلنا** الفتح اعم من ان يكون لفظاً نحو ضرب او تقديراً نحو دعی مع غير

الضمير المرفوع المتحرك فانه لو كان مع الضمير المرفوع المتحرك فهو مبنی على السكون لئلا يلزم اجتماع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة حكماً والواو لانه لو كان مع الواو فهو مبنی على الضمة لفظاً كضربوا وتقديراً كرموا لان الواو يقتضی ضمة ما قبلها

سبق ٦١

المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نأيت لوقوعه مشتركاً بين الحال والاستقبال كوقوع الاسم مشتركاً بين المعانی المتعددة وتخصيصه بواحد من زمانی الحال والاستقبال كتخصيص واحد من معانی المشترك بواسطة القرائن بالسين وسوف فان قيل لم خالف المص

عن تعریفات القوم وهی المضارع ما فی اوّله احد حروف الزوائد الاربعة والمضارع
ما دلّ علی زمان یترقب **قلنا** انما خالف عن تعریفات القوم لان تعریف المصنف رح یدل
علی وجه تسمیة المضارع بالمضارع لان المضارع مشتق من المضارعة والمضارعة هی
المشابهة ولا شك ان المضارع مشابه بالاسم بخلاف تعریفات القوم فانها لم تدل علی هذا
المعنی فالهمزة للمتکلم مفردًا والنون له اذا کان مع غیرہ لانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء
للمخاطب مطلقا لان هذه التاء فی الاصل واو والواو من منتهی المخارج والمتکلم منتهی
الکلام وبینهما مناسبة ثم قلبت الواو تاءً لئلا یلزم اجتماع الواوات فی مثل وُوَوْجل
فی حالة العطف للمؤنث والمؤنثین غیبةً **فان قیل** لم لم یجعل المؤنث والمؤنثین بالیاء
کما فی امثلة الغائب المذکر **قلنا** لئلا یلزم الالتباس بین الغائب المذکر والمؤنث **فان قیل**
فعلی هذا یلزم الالتباس بین الغائب المؤنث والمخاطب المذکر **قلنا** هذا الالتباس مرفوع
لان المخاطب محسوس **فان قیل** ان غیبةً حال عن المؤنث والمؤنثین ولا بد من المطابقة
بین الحال وصاحبها فی الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث ولا مطابقة بینهما **قلنا**
ان غیبةً مأوّل بتاویل الغائبات نظرا الی معنی المؤنث والمؤنثین **اونقول** ان العبارة محمول
علی حذف المضاف ای ذو غیبة والیاء للغائب غیرهما لان الیاء من وسط المخارج والغائب واسطة م ٦
بین المتکلم والمخاطب وبینهما مناسبة **فان قیل** ان قوله غیرهما بدل عن الغائب ولا یبدل النکرة
عن المعرفة الا اذا وصفت بصفة مثل بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ولا صفة ههنا فکیف یصح
جعله بدلا عن الغائب **قلنا** ان الغیر وان لم یصر بالاضافة معرفة لکنه خرج بها عن النکارة
الصرفة فهو فی قوة النکرة الموصوفة **اونقول** ان غیرهما بالنصب حال وهو الاولی لموافقة [illegible]
وحروف المضارعة مضمومة فی الرباعی **فان قیل** هذا منقوض بنحو ینصر ویضرب ویعلم
فانه رباعی وحروف المضارع مفتوحة **قلنا** المراد بالرباعی ما کان ماضیه علی اربعة م ٦
احرف سواء کانت اصلیة کدحرج اولا کافعل وفعّل وفاعل واما الضمة فی باب الافعال
فلئلا یلتبس بمضارع الثلاثی المجرد واما الابواب الثلاثة الاخر فمحمولة علیه طردا للباب
فان قیل حمل القلیل علی الکثیر اولی اذا لم یکن فی القلیل فساد الالتباس وههنا

في القليل فساد الالتباس فحمل الكثير عليه اولى من العكس وهي مفتوحة فيما سواه لان
ما سواه كثير من حيث الاستعمال ومن حيث الحروف والكثرة يقتضي التخفيف فخففوه باختيا
الفتحة ولا يعرب من الفعل غيره لعدم وجود علة الاعراب فيه وهي عروض المعاني
المعتورة او المشابهة التامة بالاسم اذا لم يتصل به نون التاكيد او نون جمع المؤنث لانه
اذا اتصل به احد نونيه يكون مبنيا اما في الاول فلانها لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة
فلو دخل الاعراب قبلها يلزم اجراء الاعراب في وسط الكلمة ولو دخل الاعراب عليها لزم
اجراء الاعراب على كلمة اخرى حقيقة واما في نون جمع المؤنث فلانها مشابهة لنون جمع مؤنث
في الماضي فيقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا كما في الماضي فان قيل الظاهر ان قوله
اذا لم يتصل الخ قيد قوله ولا يعرب من الفعل غيره فينبغي ان يكون عدم اعراب الغير
مقيدا بعدم اتصال النون وعند اتصال النونين يكون الغير معربا والامر ليس كذلك
بل غير المضارع لم يكن معربا اصلا قلنا ان قوله اذا لم يتصل قيد للمقدر لا للمذكور فيكون
التقدير ولا يعرب من الفعل غيره بل يعرب المضارع اذا لم يتصل الخ ولا شك ان اعراب
المضارع مقيد بعدم اتصال النون واعرابه رفع ونصب يشترك الاسم في هذين النوعين من
الاعراب وجزم يختص الجزم بالفعل كالجر يختص بالاسم فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع
للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب لفظا والسكون
في حالة الجزم مثل يضرب لن يضرب لم يضرب فان قيل هذا الحكم منقوض بنحو يقول
ويبيع ويخاف لانه ليس بصحيح مع انه معرب بهذا النوع من الاعراب قلنا المراد بالصحيح
الصحيح في اصطلاح النحاة وهو ما لم يكن في آخره حرف علة وهذه الامثلة صحيحة بهذا المعنى والمتصل
بذلك بالنون وحذفها فان النصب فيه تابع للجزم كما ان النصب تابع للجر في الاسماء مثل يضربان ويضربون
وتضربين والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا لان الضمة ثقيلة على الواو والياء والفتحة لفظا
لخفة الفتحة والحذف لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب للحركة وفي المعتل بالالف بالضمة
والفتحة تقديرا لان الالف ساكن وضعا لا يقبل الحركة اصلا لا ثقيلة ولا خفيفة والحذف
لان الجازم لما لم يجد الخ ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد ثم اعلم ان في عامل

المضارع مذهبين مذهب الكوفيين ومذهب البصريين فمذهب الكوفيين هو التجرد عن الناصب والجازم ومذهب البصريين هو وقوعه موقع الاسم وانما يرتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذا وقع موقع الاسم كان كالاسم فاعطى له اقوى اعراب الاسم **فان قيل** ان المضارع كثيرا ما يكون مرفوعا ولا يقع موقع الاسم نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان **قلنا** المضارع ههنا ايض واقع موقع الاسم لان الذي يضرب في الاصل الذي ضارب هو ويقوم الزيدان في الاصل قائمان الزيدان **فان قيل** كيف يقع يقوم مقام قائم لان قائما معرب بالحرف ويقوم معرب بالحركة **قلنا** يكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا **فان قيل** المضارع في نحو سيقوم زيد وسوف يقوم زيد ليس واقعا موقع الاسم مع انه مرفوع **قلنا** ان سيقوم واقع موقع الاسم لا يقوم وحده **فان قيل** ان سيقوم مركب والاسم مفرد فكيف يقع المركب موقع المفرد **قلنا** ان السين صار كاحد اجزاء الكلمة **فان قيل** هذا الجواب يستقيم في السين لا في سوف لانه ليس جزءا **قلنا** ان سوف في حكم السين **فان قيل** المضارع في كاد زيد يجيء ليس واقعا موقع الاسم مع انه مرفوع **قلنا** الاصل في خبر افعال المقاربة الاسم وانما عدل عنه لما يجيء في باب افعال المقاربة

وينصب بأَنْ ولَنْ واِذَنْ وكَيْ وبأَن مقدرةً بعد حتى ولام كي ولام الجحود نحو مَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ

لان هذه الثلثة حروف جارّة وهي لا تدخل الا على الاسم فلابد من تقدير اَنْ ليجعل الفعل بتاويل المصدر

والفاء نحو زُرْني فاكرمك والواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن

لانهما عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وعطف الخبر على الانشاء ممتنع فلابد من تقدير اَنْ ليأوَّلَ الفعل بتاويل المفرد وعطف على السابق

واو نحو لالزمنك او تعطيني حقي

لان او بمعنى الى او الا والاول من الحروف الجارة والثاني من اداة الاستثناء وكلاهما مختصّان بالاسم فلابدّ من تقدير ان المصدرية ليجعل الفعل بتاويل المصدر ليصح دخول حرف الجر عليه والاستثناء عليه عنه

فان التي ينتصب بها المضارع مثل اريد اَنْ تُحْسِنَ اليّ مثال النصب بالفتحة وَاَنْ تَصُوْمُوْا خَيْرٌ لَّكُمْ مثال النصب بحذف النون **فان قيل** هذا ينقض بقوله تعالى عَلِمَ اَنْ سَيَكُوْنُ مِنْكُمْ مَرْضٰى فان المضارع وقع

بعد أنْ مَعَ انه لايكون منصوبا فاجاب المصؐ بقوله والتي تقع بعد العلم هي المخففة من
المثقلة وليست هذه لان المخففة من المثقلة دالة على تحقيق فيناسب العلم بخلاف ثالثها
ان الناصبة المصدرية فانها للطمع والرجاء فلايناسب العلم نحو عَلِمتُ أنْ سيقومُ
وان لايقوم والتي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة
الوقوع يلايم المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم تيقنه يلايم ان المصدرية ولن
مثل لن أبرحَ ومعناها نفي المستقبل نفيًا مؤكدًا لا مؤبدًا والا يلزم التناقض في قوله تعالى
لَنْ أبْرَحَ الْأرْضَ حَتّٰى يَأذَنَ لِيْ أبِيْ لان لن يكون للتابيد وحتى يأذن لي أبي للانتهاء وإذن
اذا لم يعتمد بعدها على ما قبلها لانه لو كان ما بعدها معتمدًا على ما قبلها فهو في
حكم المقدم عليها واذن ضعيف العمل يعمل في المعمول المتاخر لا في المتقدم وكان الفعل
مستقبلا لكونه جوابا وجزاءً وهما لا يمكنان الا في المستقبل مثل أسْلِمْ إذنْ تدخلَ الجنة
واذا وقعت بعد الواو والفاء ففيها الوجهان النَّصب بناءً على ضعف الاعتماد بالعاطف
والرَّفع باعتبار نفس الاعتماد وان كان ضعيفا وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها
السببية كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى
ما قبلها لان ان الناصبة المصدرية للطمع والرجاء وهما لا يتصوران الا في المستقبل بمعنى كي
او الى ليكون نصًّا في معنى حتى الجارة ويكون ناصبا على تقدير ان الناصبة المصدرية مثل
اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي واستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر
الى زمان المتكلم ايضًا وكنتُ سرتُ حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي او الى واستقبال
المضارع بالنظر الى ما قبله وأما بالنظر الى زمان التكلم يحتمل ان يكون ماضيا وحالا او مستقبلًا
واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى كي او الى واستقبال المضارع بالنظر الى
ما قبله وأما بالنظر الى زمان التكلم ايضًا فان اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت حرف
ثامنها ابتداء اي لا يكون مرتبطة بما قبلها ارتباطا لفظيا من حيث الاعراب والمشاركة في العامل
من حيث تعليق الجار والمجرور بالفعل بل هو كلام مستانف عما قبله ويجب السببية اي
سببية ما قبله لما بعده ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل

مرض فلان حتى لا يرجونه ومن ثمه امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة لانها لو كان حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقي الناقصة بلا خبر فيلزم فساد المعنى واَسِرْتَ حتى تدخلها لانه لا يمكن سببية ما قبلها لما بعدها لان ما قبل حتى في هذا المثال مشكوك الوجود وما بعدها مقطوع الوجود فلو كان ما بعدها سببا لما قبلها يلزم الحكم على وقوع المسبب مع الشك في السبب وهو محال وجاز في التامة كان سيري حتى ادخلها لان التامة لا تقتضي الخبر فلو كان ما بعد حتى منقطعا عما قبلها لا يلزم فساد المعنى وايهم سار حتى يدخلها لان السير في هذا المقام متحقق الوجود لكن الشك في تعين الفاعل فلا يلزم الحكم على وقوع المسبب مع الشك في السبب وكلام كي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ولام الجحود لام تاكيد نفي بعد نفي لكان مثل وَمَا كَانَ اللّٰهُ لِيُعَذِّبَهُمْ فان قيل لما كان الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قلنا ان هذه العبارة على حذف المضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية من حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى والثاني يكون قبلها امر او نهي او استفهام او نفي او تمني او عرض ليبعد بتقدم الانشاء عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة فان قيل كما ينصب المضارع بعد الامر والنهي بان المقدرة كذلك ينصب بعد دعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك قلنا ان الدعاء مندرج في الامر والنهي فان قيل كما ينصب المضارع بان المقدرة بعد النفي كذلك ينصب بعد التحضيض نحو قوله تعالى لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُوْنَ مَعَهُ نَذِيْرًا قلنا التحضيض مندرج في النفي لاستلزامه نفي الفعل فان قيل كما ينصب المضارع بان المقدرة بعد التمني كذلك ينصب بعد الترجي كما في قوله تعالى أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمٰوٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلٰى إِلٰهِ مُوْسٰى قلنا الترجي مندرج في التمني فان قيل كما ينصب المضارع بان المقدرة بعد هذه الاشياء كذلك ينصب بدونها كما في قول الشاعر

شعر ساترك منزلى لبنى تميم ؛ والحجاز فاستريحا ؛ قلنا هذا محمول على ضرورة الشعر والواو بشرطين احدهما الجمعية اى مصاحبة ماقبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على المصاحبة حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى وان يكون قبلها مثل ذلك فى كون احد الاشياء الستة وامثلة الواو بعينها امثلة الفاء بابدال الفاء بالواو ويشترط معنى الى ان او الا ان فان قيل الظاهر من كلام المصنف ان ان فى قوله بشرط معنى الى ان او الا ان داخلة فى مفهومهما فيلزم من تقدير ان بعدها تكرار ان قلنا ان ان فى قوله بشرط معنى الى ان او الا ان ليس من مفهوم الى ان او الا ان بل المفهوم منهما هو ان المقدرة بعدهما والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا فان قيل الظاهر منه الحروف العاطفة المذكورة سابقا والامر ليس كذلك بل كما يجرى هذا الحكم فيها كذلك فى غيرها من الحروف العاطفة قلنا المراد بالحروف العاطفة مطلقها سواء كانت مذكورة او غير مذكورة وانما قدر ان بعدها بشرط كون المعطوف عليه اسما صريحا لان عطف الجملة على مفرد ممتنع فلابد من تقدير ان بعدها ليأول الفعل بالمصدر ويصح عطف ما بعدها على ماقبلها مثل اعجبنى ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم اى ضربك زيدا وشتمك فان قيل ان قوله والعاطفة اما مرفوع معطوف على قوله حتى اذا كان مستقبلا او مجرور معطوف على قوله بان المقدرة بعد حتى فان كان الاول فالمراد بالحروف العاطفة لايخلو اما مطلقها او الحروف العاطفة المذكورة فعلى الاول يلزم فى التفصيل بيان مالم يكن فى الاجمال وعلى الثانى يلزم تخصيص الحكم بالبعض وليس الحكم مخصوصا به وان كان الثانى فالواجب على المص ذكرها مرتين مرة فى الاجمال ومرة فى التفصيل كسائر الحروف العاطفة قلنا انه مرفوع معطوف على حتى فى قوله وحتى اذا كان مستقبلا لكن الحروف العاطفة على قسمين قسم تقدير ان بعده مشروط بشرطين احدهما الشرط المخصوص والثانى مشترك بين هذه الحروف العاطفة المذكورة وغيرها وقسم غيرها فتقدير ان بعد الحروف العاطفة المذكورة مشروطة بشرطين شرط مخصوص بها وشرط مشترك بينها وبين غيرها فذكرها المص مرتين اولا مع الشرط المخصوص بها والثانى

عه المذكورة كما كان قبل الفاء ١٢

مع الشرط المشترك بينها وبين غيرها ويجوز اظهار أن مع لام كي واللام الزائدة والعاطفة
لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح فيجوز معها اظهار ما تقلب الفعل الى الاسم الصريح
وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان
وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على الاسم الصريح
واما حتى التي بمعنى الى فمحمولة على الاول لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع
واما الواو والفاء واو فلانها اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية
فصارت كعوامل النصب فلم يظهر النصب بعدها ويجب مع لا في اللام عليها لئلا يلزم
توالي اللامين المتحركين وهما لام كي ولام لا كما في قوله تعالى لِئَلَّا يَعْلَمَ فان قيل كما يقدر
ان في هذه المواضع كذلك تقدر في غيرها نحو قول الشاعر تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه
فلم خص المصنف تقدير ان فيها قلنا مراد المصنف تقدير ان في هذه المواضع مع
العمل وتقدير ان في قول الشاعر من غير عمل فان قيل كثيرا ما يقدر ان مع العمل في
غير هذه المواضع كما في قول الشاعر الا ايها اللائمي احضر الوغى: قلنا تقدير ان في هذا
المثال مع العمل شاذ لا اعتبار له ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا النهي وكلم المجازاة وهي ان ومهما
واذما وحيثما واين ومتى وما ومن واي وانى فان قيل كما يجزم المضارع مع هذه الكلمات
كذلك يجزم مع كيفما واذا فلم لم يذكرهما في الجوازم فاجاب المصنف بقوله واما مع كيفما واذا فشاذ
اما الشذوذ في كيفما فلانه لعموم الاحوال كما في قول القائل كيفما تقرأ أقرأ ويتعذر استواء قراءة
قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان هذه الكلمات انما يجزم المضارع لاشتمالها
على معنى ان واما اذا فلا يشتمل على معنى ان لان إنْ للابهام واذا للقطع وبينهما منافاة وبان مقدرة
فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيا لان معنى قولهم لم يضرب زيد يعني ما ضرب زيد ولما مثلها
ويختص بالاستغراق اي باستغراق النفي في جميع الازمنة الماضية لان زيادة الحروف
يدل على زيادة المعنى وجواز حذف الفعل لان الميم الزائدة نائب مناب الفعل ويختص
ايضا به لعدم دخول اداة الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب لكونها فاصلة قوية بين
العامل ومعموله ويختص ايضا باستعمالها في التوقع اي ينتفي بها فعل توقع الناظر

وجوده في المستقبل ولام الامر هي المطلوب بها الفعل فان قيل كما يجزم المضارع بلام الامر كذلك يجزم بلام الدعاء نحو ليغفر لنا الله قلنا لام الدعاء داخل في لام الامر وهي مكسورة من وجهين اما الاول فلئلا يلتبس بلام الابتدائية التاكيدية واما الثاني فلانها مشابهة باللام الجارة في الاختصاص وللام الجارة مكسورة فهي ايضا مكسورة ولام النهي هي المطلوب بها الترك وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني فان قيل ان سببية الاول لا يستقيم في مثل ان تكرمني الآن فقد اكرمتك امس وفي مثل قوله تعالى إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ قلنا تقدير الجزاء في امثال هذه الجمل الشرطية واقامة علة مقامه فيكون التقدير ان تكرمني الآن فقد اديت حقي لاني قد اكرمتك امس وان تعذبهم فلا تظلم في شيء لانهم عبادك وان تعذبهم فلا تعذب فانك انت العزيز الحكيم فان قيل ان كلم المجازاة لا تجعل لشيء سببا لشيء آخر فكيف يستقيم قولهم ان كلم المجازاة تجعل الفعل الاول سببا للثاني قلنا المراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليها بل المتكلم اعتبر ملزومية شيء لشيء سواء كان الشيء الاول سببا حقيقيا للثاني اولا كما في قوله ان تشتمني فاكرمتك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام سببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك السببية بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده ويسميان شرطا وجزاء اما كون الاول شرطا لانه شرط لتحقق الثاني واما كون الثاني جزاء لانه بناء على الاول كبناء الجزاء على الشرط فان كانا مضارعين او الاول فالجزم اي جزم المضارع واجب لانه يتعلق بالجازم مع صلاحية المحل وان كان الثاني فالوجهان الجزم لانه تعلق بالجازم مع صلاحية المحل والرفع لضعف التعلق بسبب حيلولة الماضي الفعل بغير المعمول وان كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا مثل قوله تعالى إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ او معنى مثل قوله تعالى إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ اي فقد صدقت لم يجز الفاء لتحقق تاثير حرف الشرط وهو قلب معنى الماضي الى المستقبل فلا يحتاج الى رابط آخر وهو الفاء فاذا قال بغير قد احترز به عن الماضي الذي هو تلبس بقد

ولانه

فان ههنا دخول الفاء على الجزاء واجب لان قد مقررة للماضي في المعنى ومنعت حرف الشرط
عن التغير فلابد من رابط آخر هو الفاء وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان
اى الاتيان بالفاء وتركها اما الاتيان بالفاء لان حرف الشرط لم يؤثر في المعنى كما يؤثر في
معنى الماضي اما ترك الاتيان فلان حرف الشرط يؤثر في المعنى حيث خصت للاستقبال

فلان

فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا مثال الاتيان بالفاء كقوله تعالى
وَمَنْ عَادَ يَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ ومثال ترك الفاء مثل قوله تعالى إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا
أَلْفَيْنِ والا اى وان لم يكن الجزاء ماضيا او مضارعا هما مذكوران فالفاء لازمة لان الجزاء
في غيرهما اما ماضيا بقد او الجملة الاسمية او الامر او النهي او التمني او العرض في جميع هذه
المواضع لا تاثير لحرف الشرط فلابد من رابط وهو الفاء ويجئ اذا مع الجملة الاسمية لان
معنى اذا قريب الى معنى الفاء للتنبيه على حدوث امر بعد امر فيكون فيها معنى الفاء التعقيبية كقوله
وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ اى فهم يقنطون وان مقدرة
اى يجزم المضارع حال كون ان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض
اذا قصد السببية اى قصد سببية ما قبلها لما بعدها لان هذه الاشياء تدخل
على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب مرتب عليه فائدة ليكون ذلك المطلوب
سببا لها وهي مسببة له والدال على السببية والمسببية ليس الا حرف الشرط وحرف الشرط
ليس مذكورا في اللفظ فعلم انه مقدرة نحو اسلم تدخل الجنة ولا تدخل الجنة وامتنع
لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي فانه لا يمنع ذلك عنده لان معناه بحسب العرف ان تكفر
تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت واما الامتناع عند الجمهور
فلان التقدير ان لا تكفر تدخل النار وهذا المعنى ظاهر الفساد فان قيل كثيرا ما يكون
المضارع بعد الامر ولم يكن مجزوما بان مقدرة كما في قوله تعالى فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ
وَلِيًّا يَرِثُنِي وقوله تعالى ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ وقول الشاعر شعر وقال
رائدهم ارسوا نزاولها ۞ فكل حتف امرئ يجري بمقدار ۞ قلنا هذا الحكم فيما اذا
قصد السببية واما اذا لم يقصد لم يجزم قطعا بل يجب رفعه اما .. بالوصفية كما

امر

في المثال الاول او بالحال كما في المثال الثاني او بالاستيناف كما في المثال الثالث **الامر** صيغة يطلب بها الفعل عن الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وفي بعض النسخ مثال الامر **فان قيل** على هذا التقدير لا يكون التعريف لعين الامر بل هو تعريف لمثال الامر والمقصود تعريف عين الامر **قلنا** المراد بمثال الامر صيغة الامر بقرينة الاصطلاح لانهم يذكرون الامثلة ويريدون بها الصيغ **فان قيل** لما كان المراد بالمثال الصيغة فلم اختار الصيغة على الامر **قلنا** الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال كذلك اشتهر في المعنى المصدري فاراد النص على المقصود قوله صيغة يطلب بها الفعل جنس شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا وقوله عن الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا قوله المخاطب احتراز عن الغائب وقوله بحذف حرف المضارعة احتراز عن قوله تعالى فَبِذٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوْا وحكم اخره في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون واما بحسب الصورة حكم المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحذف حرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم اعطي حكمه **فان قيل** ان حكم المجزوم يختص بالمجزوم فكيف يوجد في اخر الامر حكم المجزوم ولان خاصة الشيء ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره وايضا يلزم حلول عرض واحد في محلين مختلفين وهو محال **قلنا** عبارة المص محمول على حذف المضاف فيكون التقدير وحكم اخره مثل حكم المجزوم لا عين حكمه حتى يرد النقض فان كان بعده ساكن ليس برباعي المراد بالرباعي ما يكون فيه اربعة احرف زيدت همزة وصل ليتوصل بها الى النطق بالساكن مضموما ان كان بعده ضمة لئلا يلتبس بالمضارع المعلوم للمتكلم على تقدير الفتحة وايضا لئلا يلزم الخروج عن الكسرة الى الضمة على تقدير الكسرة ومكسورة فيما سواه اما في مكسور العين فلئلا يلتبس بالامر من باب الافعال على تقدير الفتحة وبالماضي المجهول من باب الافعال على تقدير الضمة واما في مفتوح العين فلئلا يلتبس بالماضي المجهول من باب الافعال على تقدير الفتحة او بالمضارع المجهول من هذا الباب على تقدير الضمة مثل اقتل واضرب واعلم وان كان رباعيا فمفتوحة لان الهمزة ليست بوصلية بل

قوله فعل مالم يسم فاعله

منه الهمزة قطعية وعادت بسبب ارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين في المتكلم الواحد ومقطوعة للدليل المذكور بعينه **فعل مالم يسم فاعله** **فان قيل** ان اضافة الفاعل الى المفعول لا يصح لانهما في طرفي النقيض فكيف يضاف احدهما الى الآخر **قلنا** اضافة الفاعل الى المفعول لادنى ملابسة او على حذف المضاف اي فاعل فعله الواقع عليه ويراد بما الموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله **فان قيل** لما كان ما الموصول عبارة عن الفعل فكيف يضاف الفعل اليه لانه اضافة الشئ الى نفسه **قلنا** اضافة الفعل اليه بيانية هو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان ماضيا **فان قيل** الظاهر ان الضمير في كان راجع الى فعل حذف فاعله فيكون المعنى فان كان الفعل الذي حذف ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره والفعل لا يصير مجهولا الا بعد ضم اوله وكسر ما قبل آخره فحينئذ يلزم ضمة المضموم **قلنا** ان الضمير في كان راجع الى الفعل الذي اريد حذف فاعله كما في قوله تعالى وَاِذَا قَرَأْتَ الْقُرْاٰنَ فَاسْتَعِذْ بِاللّٰهِ مِنَ الشَّیْطٰنِ الرَّجِیْمِ فيكون التقدير وان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله الخ او **نقول** ان الضمير في كان راجع الى الفعل الذي حذف فاعله بطريق المجاز باعتبار ما يؤول اليه كما في قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه ضم اوله وكسر ما قبله لان معناه غريب فاختير له وزن غريب هو الخروج من الضمة الى الكسرة وهو ثقيل وكل ما هو ثقيل فهو غريب فيختار له وزن غريب ليدل غرابة اللفظ على غرابة المعنى **فان قيل** ان وزن فِعُلَ بالخروج من الكسرة الى الضمة ايضا غريب يدل على غرابة المعنى فلم لم يختره **قلنا** ان وزن فِعُلَ بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى لكنه اثقل فلما حصل المقصود باخف منه فلا فائدة في اختياره ويضم الثالث مع همزة الوصل لئلا يلتبس بالامر من هذا الباب في الدرج والوقف والثاني مع التاء لئلا يلتبس بالمضارع المعلوم من باب التفعيل في تفعل وبالمضارع المعلوم من باب المفاعلة في تفاعل والمضارع المعلوم من باب

الفعللة في تفعلل خوفا للبس ومعتل العين الافصح قِيْلَ وبِيْعَ

فان قيل هذا منقوض بمثل طوى وروى فانه معتل العين ولا ينقلب العين فيه الفا **قلنا** المراد بمعتل العين ما يكون عينه معتلا فقط فانه لوكان لامه معتلا ايضا لا يعلّ عينه لئلا يفضى الى اجتماع الاعلالين فى المضارع **فان قيل** لا بد من قيد أخر وهو ان يكون معتل العين منقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عُوِرَ وصِيدَ لانه معتل العين فقط ولا يعل عينه **قلنا** ان معتل العين ينقلب العين فيه الفا اذا لم يكن ما قبلها فى حكم السكون وفى عُوِرَ ما قبلها فى حكم السكون لانه من العيوب والاصل فى الافعال التى من العيوب هو المزيد لا المجرد فيكون ما قبلها فى عور فى حكم ما قبل عين إعْوَرَّ وامّا صِيدَ فانه شاذ **فان قيل** لم خص معتل العين بالذكر مع ان حكمه معلوم مما سبق **قلنا** انما خص بالذكر لزيادة غموض واختلاف فى المبنى للمفعول من ماضيه اما الغموض فهو نقل الكسرة الى ما قبلها ثم ابدال الواو بالياء واما الاختلاف فيه فان فيه لغات ثلثة كما قال المص **فان قيل** ان علة التخصيص بالذكر هى الغموض والاختلاف وهذه العلة منتفية فى المضارع المجهول فلم خص معتل العين منه بالذكر

قلنا انما خص معتل العين من المضارع المجهول بالذكر للتبعية للماضى وجاء الاشمام وفى الاشمام اختلافات قال بعضهم هو ان تميل بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هى تابعة لحركة ما قبلها وقال بعضهم هو ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وقال بعضهم هو ان تأتى بضمة خاصة بعدها ياء ساكنة والمراد بالاشمام فى هذا الموضع الاشمام بالمعنى الاول والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل فى اوائل هذه الحروف الضمة وجاء الواو ومثله اى مثل باب الماضى المجهول من معتل العين من الثلاثى المجرد باب اختير وانقيد فى مجئ اللغات الثلاث كاختير وانقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم لسكون ما قبل حرف العلة فيهما فى الاصل وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره لخفته وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين ينقلب العين فيه الفا لتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها حقيقة او حكما المتعدى

وغير المتعدى فالمتعدى ما يتوقف فهمه على متعلق

المتعدی وغیر المتعدی

فان **قيل** هذا التعريف لا يكون مانعًا عن دخول الغير لانه دخل فيه الفعل اللازم اذ فهمه موقوف على متعلقه وهو الفاعل **قلنا** المراد بالمتعلق امر غير الفاعل يتعلق الفعل به **فان قيل** ان كل واحد من الزمان والمكان امر غير الفاعل يتعلق الفعل اللازم به فالاشكال باق على حاله **قلنا** المراد بالمتعلق امر غير الفاعل ويتوقف فهم الفعل عليه وليس هو الا المفعول به **فان قيل** لم خص المتعلق بامر غير الفاعل مع ان المتعلق بحسب اللغة ما يتعلق به الفعل سواء كان عمدة او فضلة **قلنا** ان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق القيام والصدور او الاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به او مسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد والمتعدي الى واحد كضرب والى اثنين كأَعْطى والى الثلثة كأَعْلَمَ وأَرى وهما اصلان في التعدية الى المفاعيل الثلثة لانهما كانا في الاصل متعديين الى المفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر وأَنْبَأَ ونَبَّأَ وأَخْبَرَ وخَبَّرَ وحَدَّثَ وهذه الافعال ليست اصلا في التعدية الى المفاعيل الثلثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى اعلم وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الذكر والاقتصار عليه والثاني والثالث كمفعولي علمت في جواز ذكرهما وحذفهما معا **افعال القلوب** انما سميت بافعال القلوب لان جميعها يصدر من القلب لا من الجوارح والاعضاء وتسمى افعال الشك واليقين ايضا لان بعضها للشك وبعضها لليقين **فان قيل** ليس شيء منها للشك المقتضى للتساوى الطرفين فكيف يصح تسميتها بافعال الشك **قلنا** المراد بالشك الظن على سبيل المجاز من قبيل اطلاق العام على الخاص وهي ظَنَنْتُ وحَسِبْتُ وخِلْتُ وهذه الثلثة للشك وعَلِمْتُ ورَأَيْتُ ووَجَدْتُ وهذه الثلثة لليقين وزَعَمْتُ مشترك بين الشك واليقين تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عليه وانما دخلت هذه الافعال على الجملة الاسمية لان الفعل الداخل على الجملة المقصود منه العمل في اجزائها وعمل الفعل في

جملة فعلية متعذر اما فی الجزء الاول فلتعذر عمل الفعل فی فعل آخر واما فی الجزء الثانی فلانه معمول للجزء الاول فلو كان معمولا للفعل لزم توارد العاملين على معمول واحد وهو محال فتنصب الجزئين على انهما مفعولان لها ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما

ذكر الآخر لان مفعولها فی الحقيقة مضمون الجملة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة وهو لا يجوز فان قيل هذا منقوض بقوله تعالى وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ يَبْخَلُوْنَ بِمَآ اٰتٰهُمُ اللّٰهُ مِنْ فَضْلِهٖ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ فحذف بخلهم الذی هو المفعول الاول وبقول الشاعر شعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء فحذف فجاز عين الذی هو المفعول الثانی قلنا المراد بعدم جواز الحذف عدم الجواز بلا قرينة وفی هاتين المثالين وجدت القرينة كما ترى بخلاف اعطيت فان كلا من المفعولين مفعول مستقل والمفعول فضلة وحذف الفضلة جائز ومنها جواز الالغاء

اذا توسطت وتأخرت لاستقلال الجزئين كلاما تاما على تقدير الالغاء بجعلهما مبتدأ وخبرا وجاز اعمالها ايضا بناء على ما هو الاصل وهذه الافعال على تقدير الالغاء فی معنى الظرف فمعنى زيد ظننت قائما زيد قائم فی ظنی فان قيل كما يلغى عملها على تقدير التوسط والتأخر كذلك يلغى عملها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه وبين اسم الفاعل ومفعوله وبين معمولی ان وبين سوف ومصحوبها وبين المعطوف والمعطوف عليه فلم خص الالغاء بالتوسط والتأخر قلنا مراد المصنف بالالغاء الالغاء على الجواز والالغاء فی هذه الصور واجب فان قيل ان مطلق الالغاء من خصائصها فلم خص هذا الالغاء الخاص بالذكر قلنا ان تخصيص هذا الالغاء بالذكر لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها انها تعلق قبل الاستفهام والنفی واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت ما زيد فی الدار وعلمت لزيد منطلق لان هذه الحروف الثلثة قد تقع فی صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة على حالها وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب الجزئين فروعيت الحروف من حيث اللفظ وروعيت الافعال من حيث المعنى

ومنها انها يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشیء واحد مثل علمتنی منطلقا

ولا يجوز ذلك فى سائر الافعال فلا يقال ضربتنى بل يقال ضربت نفسى وذلك لان الاصل ان يكون الفاعل مؤثرا والمفعول به متأثرا والمؤثر يغاير المتأثر لفظا ومعنى وهما متحدان معنى فلابد من تغايرهما لفظا لحصول المغايرة بقدر الامكان **فان قيل** ان الضميرين فى ضربت نفسى يكونان متفقين من حيث ان كل واحد منهما ضمير متصل لان النفس عين ضمير المتكلم **قلنا** ان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كأنها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول به متغايرين بقدر الامكان **فان قيل** ان الدليل المذكور كما يجرى فى غير افعال القلوب كذلك يجرى فيها ايضا فان الفاعل والمفعول الاول فى مثل علمتنى منطلقا متحدان لفظا ومعنى فلابد من مغايرتهما لفظا لحصول المغايرة بقدر الامكان **قلنا** ان مفعولها الاول ليس مفعولا به فى الحقيقة بل مفعولها مضمون الجملة وهو ليس بضمير فلا يرد الاشكال **فان قيل** فَقَدْتُنِى وعَدِمْتُنِى ليسا من افعال القلوب مع ان الفاعل والمفعول فيهما ضميران متصلان لشئ واحد **قلنا** انهما نقيضا وجدتنى فحملا عليه حمل النقيض على النقيض **فان قيل** ان الفاعل والمفعول ضميران لشئ واحد فى مثل قول الشاعر **شعر** لقد رأيتنى للرماح دريئة من عن يمينى تارة وامامى وكذلك قوله تعالى إِنِّىٓ أَرَانِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا مع انهما ليسا من افعال القلوب بل الاول رؤية بصرية والثانى رؤية علمية **قلنا** ان رؤية البصرية والعلمية محمولة على رؤية القلبية ولبعضها معنى آخر **فان قيل** لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت **قلت** المراد بالمعنى الآخر المعنى الذى هو قريب الى المعنى الاول بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين يتعدى به الى واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت

الافعال الناقصة

ما وضع لتقرير الفاعل على صفة **فان قيل** هذه الافعال مشتملة على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان فى الكل والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها فكيف وضع لتقرير الفاعل على صفة فقط **قلنا** هذا التقرير هو العمدة فيما وضعت له هذه الافعال

لاتمامه **فان قيل** هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الافعال التامة لانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة **فاجاب** شارح الرضي ان الصفة مقيدة بقيد زائد اى ما وضع لتقرير الفاعل على صفة غير مصدره والصفة فى الافعال التامة عين مصدرها فافترقا **واجاب** الشارح باجوبة ثلثة **حاصل الاول** ان الافعال الناقصة لتقرير الفاعل على صفة والصفة خارجة عن ذلك التقرير لان التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها **وحاصل الثانى** ان الافعال الناقصة وضعت لجزئيات ذلك التقرير الكلى فصار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى ولا شك ان كل جزئى تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرجت الافعال التامة منها **وحاصل الثالث** ان اللام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها

وهى كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات واض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتى وما برح وما دام وليس

وقد جاء من الافعال الناقصة لفظ جاء كما فى قول الشاعر ما جاءت حاجتك ففى جاءت الضمير المستكن الراجع الى ما الغارة فهو اسم وحاجتك خبرها بناء على ان ما نافية او فى جاءت الضمير المستكن الراجع الى ما فهو اسم وحاجتك خبرها لكن تانيث الضمير باعتبار الخبر وقعدت كانها حربة ففى قعدت ضمير مستكن راجع الى الشفرة هو اسمها وكانها حربة خبرها تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فمعنى صار مثلا الانتقال والاثر المرتب عليه كون الشئ منتقلا اليه فلما دخل الجملة الاسمية يعنى زيد غنيا اعطى الخبر وهو غنى كون الغنى منتقلا اليه فترفع الاول لكونه فاعلا وتنصب الثانى لشبهه بالمفعول فى توقف الفعل عليه مثل كان زيدٌ قائما فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما مثل كَانَ اللّٰهُ غَفُوْرًا رَّحِيْمًا او منقطعا مثل كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار

كقول الشاعر شعر بيتها قفر والمطى كانها ؛ قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها ؛ اى صارت
١٩ فراخا ويكون فيها ضمير الشان كقول الشاعر شعر اذا مت كان الناس صنفان شامت
والاخر مثن بالذى كنت اصنع ؛ وتكون تامة بمعنى ثبت كقوله تعالى كن فيكون وزائدة
وهى التى وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلى كما فى قوله تعالى كيف نكلم من
كان فى المهد صبيا **فان قيل** لم ذكر هذين القسمين مع انهما ليسا من الافعال
الناقصة **قلنا** انما ذكر استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى
صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتامة
بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وعلامته ان يتعدى بالى نحو
صار زيد من بلد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو **فان قيل** لم لم يذكر كونها تامة **قلنا**
ان كونها تامة قليل غاية القلة فالحق بالعدم **فان قيل** ان آل ورجع وارتد
واستحال وتحول ايضا بمعنى صار فلم لم يذكر فى الافعال الناقصة مثل آل زيد غنيا اى
صار زيد غنيا ورجع زيد مقيما اى صار زيد مقيما وفارتد بصيرا اى صار يعقوب بصيرا وان
العداوة تستحيل مودة اى صارت العداوة مودة ع فيالك من نعمى تحولن ابؤسا ؛
اى صار ابؤسا **قلنا** هذه الافعال ملحقة بصار فلم يذكرها اكتفاء بصار واصبح وامسى
واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها التى هى مدلول عليها بالمادة لا مدلول عليها بالصيغة
مثل اصبح زيد كاتبا اى حصل كتابته فى وقت الصباح **فان قيل** ان كل فعل يدل
على اقتران مضمون الجملة بوقته فلم خص هذه الافعال الثلثة بهذا الحكم قلنا المراد
بالاوقات ههنا الاوقات المدلول عليها بموادها لا بصورها بخلاف سائر الافعال
فانها تدل على اقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بصورها وبمعنى صار
نحو اصبح وامسى واضحى زيد غنيا اى صار زيد غنيا وتكون تامة بمعنى دخول الفاعل فى هذه
الاوقات تقول اصبح زيد اى دخل فى وقت الصباح وظل وبات لاقتران مضمون
الجملة بوقتيهما تقول ظل زيد سائرا اى حصل سيره فى تمام النهار وبات زيد نائما
اى حصل نومه فى تمام الليل وبمعنى صار نحو ظل الصبى بالغا اى صار الصبى بالغا

وبات الشاب شيخا **فان قيل** ان هذين الفعلين يكونان تامين ايضاً نحو ظلت بمكان كذا وبت بيتا طيبا فلو يذكرهما تامين **قلنا** لما كان مجيئهما تامين في غاية القلة جعله في حكم العدم **فان قيل** ان اضحى وعاد وغدا وراح مذكورة في مقام الاجمال فلم تركها في مقام التفصيل **قلنا** ان هذه الافعال الاربعة ناقصة اي كائنة بمعنى صار وتامة في مثل قولك اضحى وعاد زيد من سفره اي رجع وغدا زيد اذا مشى في وقت الغداة وراح زيد اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل فتكونان ناقصة من وجه دون وجه فذكرها في مقام الاجمال نظرا الى كونها ناقصة وتركها في التفصيل نظرا الى كونها تامة وما زال ما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها من قبله **فان قيل** ان ما ذكره لا يصدق الا على الفاعل الذي وجوده ازلي مثل ما زال الله غالبا ولا يصدق على المحدثات مع ان الكلام فيها فلا يصح ان يقال مثل ما زال زيد اميرا اذ يمتنع كونه اميرا من وقت طفوليته **قلنا** المراد بالثبوت لفاعلها من وقت قابلية الفاعل لخبرها عادة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت عليها اداة النفي كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت **فان قيل** ان اعتبار الاستمرار يستقيم في معانيها لدلالة النفي عليه واما اعتبار الصلاحية والقابلية فلا يستقيم لعدم الدلالة عليه في العبارة **قلنا** ان اعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا لان العقل لا يقبل امارة زيد من وقت الطفولية ويلزمها النفي فانه لو لم تدخل اداة النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود **فان قيل** هذا ينقض بقوله تعالى تَاللّٰهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوْسُفَ لانه لم يدخل عليه اداة النفي **قلنا** ان حرف النفي مقدر فيه اي لا تفتؤ تذكر يوسف وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها لان ما في ما دام مصدرية فيكون ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الاوقات قبل المصادر شائع فقدر الوقت قبلها والوقت ظرف والظرف فضلة وغير مستقل بالافادة فلا بد من كلام قبلها ليفيد فائدة تامة كما اشار اليه المصؒ بقوله ومن ثمه احتاج الى كلام اي وجود الكلام المستقل لانه ظرف لان ما دام مع اسمها وخبرها ظرف فضلة وغير مستقل بالافادة

فلابد من كلام آخر لحصول الفائدة وليس لنفي مضمون الجملة حالا لان معنى قوله ليس زيد قائما اى ليس زيد قائما الآن وقيل مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس قائما الآن وتارة بزمان الماضي كما في قول القائل ليس خلق الله مثله وتارة بزمان الاستقبال كما في قوله تعالى اَلَا يَوْمَ يَأْتِيْهِمْ لَيْسَ مَصْرُوْفًا عَنْهُمْ هذا في الاستعمال وكلامنا في الوضع والوضع موجود في الحال لا في الماضي والاستقبال ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها لانه تقديم المنصوب على المرفوع وهو جائز **فان قيل** على هذا ينبغي ان يجوز تقديم نهما خبر ما ولا على اسمها لانه ايضا تقديم المنصوب على المرفوع **قلنا** ان تقديم المنصوب على المرفوع جائز في ما كان عامله قويا اعني الفعل والعامل ههنا حرف **فان قيل** المراد بجواز التقديم لا يخلو اما بمعنى الامكان الخاص المقتضي لسلب الضرورة من الجانبين فهو منقوض بنحو كم كان مالك ونحو صاعدي وصديقي لان التقديم في الاول واجب والتاخير في الثاني واجب اما بمعنى الامكان العام المقتضي لسلب الضرورة من جانب العدم فهو منقوض بنحو كم كان مالك لان التقديم ههنا واجب **قلنا** المراد بالجواز الجواز بمعنى الامكان الخاص عند عدم ما يقتضي تقديمها او تاخيرها وفي المثال الاول وجد مقتضى التقديم وهو الاستفهام وفي الثاني وجد مقتضى التاخير وهو الالتباس لتقدير الالتباس **ونقول** العدم عند عدم ما يقتضي تقديمها وفي المثال المذكور وجد مقتضى التقديم وهو الاستفهام وهي في تقديمها عليها على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها وهي من كان الى راح لان الفعل قوي العمل فيعمل في المعمول المتقدم والمتاخر وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما نافية كانت او مصدرية اما في النافية فلان النفي يقتضي الصدارة فان قدم الخبر على الفعل لفات صدارة النفي واما في المصدرية فلان المصدر ضعيف العمل فلا يعمل في المعمول المتقدم خلافا لابن كيسان في غير ما دام لان النفي اذا دخل على النفي يفيد الاثبات فصار بمنزلة كان وتقديم خبر كان على كان جائز فكذا هذا **فان قيل** ان قوله خلافا مفعول مطلق والشرط في المفعول المطلق ان يشتمل معنى الفعل عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء وليس ههنا فعل يشتمل معناه عليه **قلنا** الفعل ههنا مقدر اي يخالف هذا الحكم خلافا لابن كيسان فان الخلاف واقع ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما

يقتضيه باب المفاعلة لان باب المفاعلة يقتضى ثبوت الفعل من احد الجانبين صريحا والاخر التزاما بخلاف باب التفاعل فانه يقتضى ثبوت الفعل من الجانبين صريحا وقسم مختلف فيه **فان قيل** فى حكم هذا القسم معارضة ومجادلة بين الفريقين اعنى البصريين والكوفيين فالواجب على المص ان يقول وقسم متخالف فيه لان باب التفاعل يقتضى المشاركة فى اصل الفعل من الجانبين صريحا **قلنا** الافتعال ههنا بمعنى التفاعل هو ليس **ثم اعلم** ان فيه مذهبين احدهما مذهب الكوفيين والاخر مذهب البصريين فمذهب البصريين ان تقديم خبر ليس على ليس جائز لان ليس مشابه للفعل الذى يكون مصدرا بحرف النفى فى الصورة فمذهب الكوفيين ان تقديم خبر ليس على ليس غير جائز لان ليس مشابه للفعل الذى يكون مصدرا بحرف النفى فى المعنى **افعال المقاربة** ما وضع لدنو الخبر اى للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء وحصولا او اخذا فيه الدنو الرجائى ان يكون للمتكلم ظن بقرب حصول الخبر للفاعل الدنو الاخذى ان يكون للمتكلم جزم بقرب حصول الخبر للفاعل مع شروعه فى الخبر فالاول عسى خبره لا يكون الا فعلا مضارعا مع ان اما كونه مضارعا فلان عسى معناه مقاربة امر الى فعل فى الاستقبال وذلك لا يتصور الا فى المضارع واما كونه مع ان فلان ان للطمع والرجاء فيقوى بها معنى الترجى المقصود فى عسى وهو غير منصرف لان عسى متضمن لانشاء الطمع والانشاءات فى الاغلب من معانى الحروف والحروف لا يتصرف فيها ثم فى عسى استعمالان احدهما ان يذكر بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان المصدرية والثانى ان يذكر بعده فعل مضارع مصدر بان فعلى الاستعمال الاول كان عسى من الافعال الناقصة وعلى الاستعمال الثانى كان عسى من الافعال التامة تقول على الاستعمال الاول عسى زيد ان يخرج فزيد اسم عسى وان يخرج فى محل النصب خبره فيكون عسى ناقصة **فان قيل** خبر عسى محمول على اسم عسى وههنا لا يصح الحمل لعدم صحة حمل الوصف على الذات **قلنا** هذه العبارة محمولة على تقدير المضاف اما فى جانب الاسم اى عسى حال زيد الخروج او فى جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج وقيل ان المضارع مع ان مشابه بالمفعول لان معناه الاصلى قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان

ما ان لم يبق على المفعولية فى صورة الانشاء فهو مشابه بالمفعول الذى فى الخبر فالاولى فى
الجواب ان يقال المضارع فى محل الرفع بدل عما قبله بدل الاشتمال الذي فيه اجمال ثم
تفصيل وهو اوقع فى النفس وعلى هذين الاستعمالين عسى تامة وتقول فى الاستعمال الثانى
عسى ان يخرج زيد وفى هذا الاستعمال احتمالات احدها ان اسم عسى مشتمل على المنسوب
والمنسوب اليه فان قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب فهى ناقصة وان اقتصر عليه
من غير قصد اقامته مقام الاسم والخبر بمعنى قرب خروج زيد فهى تامة والاحتمال الثانى
ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفى يخرج ضمير الى زيد ويخرج مع الضمير فى محل
النصب بانه خبر عسى والاحتمال الثالث ان هذا التركيب من باب التنازع بين عسى ويخرج
فى زيد فان عمل الثانى كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج وعلى
هذين الاستعمالين ناقصة وقد يحذف أن من خبر عسى لان عسى مشابه بكاد وخبر
كاد مضارع بدون ان فخبر عسى ايضا قد يكون بدون ان كما فى قول الشاعر شعر
عسى الهم الذى امسيت فيه ۞ يكون وراءه فرج قريب ۞ والثانى كاد تقول
كاد زيد يجيء وقد تدخل ان على خبر كاد لان كاد مشابه بعسى وخبر عسى مضارع مع ان
فخبر كاد ايضا قد يكون مضارعا مع ان كما فى قول الشاعر قد كاد من طول البلى ان يمصحا
واذا دخل النفى على كاد فهو اى النفى الداخل على كاد كالافعال اى كالنفى الداخل على سائر
الافعال فى افادة نفى المضمون على الاصح وقيل يكون للاثبات مطلقا سواء كان فى الماضى
او فى المستقبل اما فى الماضى فبدليل قوله تعالى وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ فالمراد منه اثبات
الفعل لا نفيه لئلا يكون مناقضا بقوله تعالى فَذَبَحُوهَا واما فى المضارع فبدليل
تخطية الشعراء قول ذى الرمة وبدليل تسليم ذى الرمة وتغيير ذى الرمة لم يكد بلم اجد
وهو هذا لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح ۞ واجيب عن الدليل الاول ان
قوله تعالى وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ يدل على نفى الفعل فى الزمان وقوله تعالى فَذَبَحُوهَا يدل على
اثبات الفعل فى زمان آخر وانتفاء الفعل فى وقت واثباته فى وقت آخر لا يعد تناقضا واجيب عن
الدليل الثانى بانه قد تخطئ بعض الفصحاء مخطئ ذى الرمة وتسليمه تغيير ذى الرمة لم يكد بلم اجد

وقال ان قول ذی الرمة مثل قوله تعالى لم يكد يراها الاية وقيل يكون فى الماضى للاثبات وفى
المستقبل كالافعال تمسكا فى الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وفى الدعوى
الثانية بقول ذی الرمة شعر اذا غير النأى المحبين لم يكد : رسيس الهوى من حب مية
يبرح ؛ والثالث جعل وطفق وكرب واخذ وهى مثل كاد وادشك وهى مثل عسى
وكاد فى الاستعمال **فعل التعجب** ما وضع لانشاء التعجب قال فى بعض النسخ فعل التعجب
نظرا الى ان التعريف انما يكون للجنس وفى بعض النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية نظرا الى
نوعى صيغته وفى بعضها افعال التعجب نظرا الى كثرة افراده **فان قيل** التعريف انما يكون
للجنس لا للنوع ولا للافراد فكيف يصح صيغة التثنية والجمع **قلنا** على كل تقدير
التعريف للجنس المفهوم فى ضمن التثنية والجمع **فان قيل** هذا التعريف لا يكون مانعا
عن دخول الغير لانه دخل فيه مثل قه درّه فارسا وامثاله لانه لفظ وضع لانشاء التعجب **قلنا**
ان كلمة ما عبارة عن الفعل لا عن اللفظ حتى يرد النقض **فان قيل** على هذا التقدير
ينقض بقوله قاتله الله من شاعر لا مثل عشرة لانه فعل وضع لانشاء التعجب **قلنا** هذه
الافعال موضوعة للدعاء واستعمالها فى التعجب بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر او
نقول ان فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب فقط ولا يستعمل فى غيره وما ذكره من مواد
النقض فى الدعاء وله صيغتان ما افعله اى احدهما ما تضمن له تركيب ما افعله **فان قيل**
ان قوله ما افعله خبر مبتدأ محذوف اى احدهما ما افعله فالعبارة تشعر بان ما افعله صيغة
التعجب وليس كذلك بل صيغة التعجب فعل لا ما افعله **قلنا** ان خبر مبتدأ محذوف ايضا المبتدأ
وهو قوله صيغة الفعل الذى تضمنه ما افعله **فان قيل** ان تضمن فعل وما افعل
فاعل والفاعل لا يكون الا اسما مفردا وما افعله جملة فكيف يكون فاعلا **قلنا** ان فاعل الفعل
محذوف وهو لفظ تركيب مضافا الى ما افعله وافعل به الثانى ما تضمن له تركيب افعل به **فان**
قيل لما كان افعل وافعل به من صيغ التعجب ينبغى ان يكون اكرم فى اكرم زيد وعمرا واكرم افعل
فى اكرم زيدا من صيغ التعجب لانه ايضا على افعل وافعل **قلنا** ان ما افعل وافعل افعل
من صيغ التعجب بشرط ان يكون فى هذين التركيبين اى بزيادة كلمة ما مع الضمير

فی الاول بزیادة الجار والمجرور فی الثانی وهما غیر متصرفین لانهما لما نقلا الی معنی التعجب
جریا مجری الامثال وفی الامثال لا یتصرف فکذلک لا یتصرف فیهما مثل ما احسن زیدا
واحسن بزید ولا یبنیان الا مما یبنی منه افعل التفضیل لمشابهتهما له من حیث ان کلا
منهما للتاکید والمبالغة اما کون اسم التفضیل للتاکید وللمبالغة فلما فیه من الزیادة
فی الفعل المستلزم لتقریر الفعل ففیه تاکید وتقریر للفعل واما کون فعل التعجب
للمبالغة والتاکید فلانه لا یتعجب من الشیء الا اذا زاد علی غیره فی الصفة ویتجاوز
حد اشکاله فلاجرم یکون فیه من الزیادة المقدرة لتاکید اصل الفعل وتقریره وکذا
لا یبنیان الا للفاعل کاسم التفضیل **فان قیل** هذا ینقض بمثل ما اشهی الطعام
وما امقت الکذب لانه فعل تعجب بمعنی المفعول لان معنی الاول المشتهی او المرغوب
ومعنی الثانی الممقوت المکروه **قلنا** هذا شاذ لا اعتبار له ویتوصل فی الممتنع بمثل ما
اشد استخراجه واشدد باستخراجه ای یبنی صیغة التعجب من الفعل الذی یدل علی شدة وقوة
ویذکر مصدر الفعل الممتنع علی سبیل المفعول فی الاول علی سبیل الجار والمجرور فی الثانی
ولا یتصرف فیهما بتقدیم وتاخیر لانهما بعد النقل الی التعجب جریا مجری الامثال فلا یغیران
کما لا یغیر الامثال **فان قیل** عدم التصرف بالتقدیم یستلزم عدم التصرف بالتاخیر وکذا
بالعکس فلو اکتفی باحدهما لکفی **قلنا** ان ذکر التاخیر انما هو للتاکید لا للتاسیس و
نقول ان کل واحد منهما وان لم ینفصل عن الآخر بالوجود لکن ینفصل عنه بالقصد
فکانه اعتبر القصد ولا فصل واجاز المازنی الفصل بالظرف لانه مسموع من العرب
نحو ما احسن بالرجل ان یصدق وما ابتداء **فان قیل** ان ما مبتدأ وابتداء خبره
والخبر محمول علی المبتدأ وههنا لا یصح الحمل والا لزم حمل الوصف علی الذات وهو لا یجوز **قلنا** لکھیں محمولا
ان الابتداء مصدر بمعنی المفعول ای مبتدأ او علی تقدیر المضاف ای ذو ابتداء او علی حذف یاء
النسبة ای ابتدائیة ونکرة بمعنی شیء لان النکارة مناسب للتعجب لان التعجب یکون فیما خفی
سببه عند سیبویه وما بعدها الخبر وموصولة عند الاخفش وما بعدها صلة
والموصول مع الصلة مبتدأ والخبر محذوف ای الذی احسن زیدا شیء عظیم وبه فاعل عند زیدا

سيبويه **فان قيل** ان به مركب من الجار والمجرور فكيف يكون فاعلا **قلنا** المراد بمجرور الباء فقط من قبيل ذكر الكل وارادة الجزء **فان قيل** ان وصول الفعل الى الفاعل بالذات فكيف يوصل بالباء **قلنا** الباء زائدة **فان قيل** لما كانت الباء زائدة ينبغي ان يجوز حذفها **قلنا** الباء زائدة لازمة فلا تحذف الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو ما احسن بالرجل ان يقول اى بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير في افعل لئلا يلزم تعدد الفاعل ومفعول عند الاخفش والباء للتعدية على ان يكون همزة احسن للصيرورة لا للتعدية او زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ففيه ضمير فهو فاعله **افعال المدح والذم** ما وضع لانشاء مدح او ذم **فان قيل** هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه امدح واذم لانهما ايضا وضعا لانشاء مدح او ذم مع انهما ليسا من افعال المدح والذم **قلنا** المراد ههنا ما وضعت لانشاء مدح او ذم ومشهورة بهذا اللقب عند النحاة وهما وان كانا موضوعين لانشاء المدح او الذم لكنهما ليسا بمشهورين بهذا اللقب عندهم فمنها نعم وبئس **فان قيل** ان عدهما من الافعال لا يصح لانه ليس فعل من الافعال بهذا الوزن **قلنا** انهما في الاصل على فعل بفتح الفاء وكسر العين ثم نقل كسر العين الى الفاء للتخفيف وهذه لغة مشهورة وفيهما لغات اخر غير مشهورة وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام الذهني لان المقصود بهما المدح او الذم المعلوم الذهني فينبغي ان يكون اللام ايضا ذهنيا ليطابق الملفوظ للمقصود نحو نعم الرجل ومضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب الرجل ومضمرا مميزا بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا او بما مثل فنعما هي تامة بمعنى الشيء المعرف عند سيبويه لكونه فاعل نعم وهي مخصوص وبعد ذلك المخصوص لبيان الفاعل **فان قيل** المخصوص قد تقدم على الفعل كما صرح به في المفتاح **قلنا** ان بعدية المخصوص انما هو بحسب الغالب لا بحسب الكلية وهو مبتدأ وما قبله خبره **فان قيل** الجملة الواقعة خبرا لا بد فيها من عائد الى المبتدأ ولا ضمير ههنا **قلنا** ان لام التعريف قائم مقام الضمير او خبر مبتدأ محذوف ومثل نعم الرجل زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الثاني جملتان الاول فعلية والثاني اسمية ٢٠

وشرطه مطابقة الفاعل في الجنس والافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل وبين المعبر والمعبر عنه المطابقة شرط **فان قيل** هذا ينتقض بمثل نعم الاسد زيد لانه ليس بينهما مطابقة في الجنس **قلنا** المطابقة في الجنس اعم من ان يكون حقيقيا مثل نعم الرجل زيد او تاويليا مثل نعم الاسد اى نعم الشجاع زيد **فان قيل** هذا منقوض بمثل قوله تعالى بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِيْنَ كَذَّبُوا لانه ليس مطابقة في الافراد والجمعية **فاجاب** المصنف بقوله وبِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِيْنَ كَذَّبُوْا وشبهه متأول بتقدير مثل اى بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا او بجعل الذين صفة القوم وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم **فان قيل** هذا منقوض بمثل قوله تعالى نِعْمَ الْعَبْدُ و فَنِعْمَ الْمَاهِدُوْنَ لانه لا مخصوص فيه والمخصوص ضروري في هذه الافعال فاجاب المص بقوله وقد يحذف المخصوص للقرينة عليه مثل نِعْمَ الْعَبْدُ اى ايوبُ والقرينة عليه سياق الآية وفَنِعْمَ الْمَاهِدُوْنَ اى نحنُ والقرينة عليه صدر الآية وهو قوله تعالى وَالْاَرْضَ فَرَشْنٰهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُوْنَ وسَاءَ مثل بئس في افادة الذم والاحكام والشرائط ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير لاجرائها مجرى الامثال التى لا يتغير فيها **فان قيل** لم فصله عن نعم وبئس مع اشتراكهما في الاحكام المذكورة **قلنا** انما فصله عنهما لاختصاصه بالاحكام الخاصة فيما سيأتي وبعده المخصوص لبيان الفاعل وتفسيره واعرابه كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين في نعم من انه مبتدأ او خبر مبتدأ محذوف فحبذا زيد على الاول جملة واحدة وعلى الثانى جملتان الاولى فعلية والثانية اسمية ويجوز ان يقع قبل المخصوص او بعده تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والعامل في الحال والتمييز هو حب في حبذا **فان قيل** الاصل هى المطابقة بين الحال وصاحبها وهو الفاعل دون المخصوص فلم طابق الحال المخصوص دون الفاعل وكذا حال التمييز **قلنا** نعم لكن لما تكن المطابقة مع الفاعل لعدم التصرف فيه طابق الحال والتمييز المخصوص لما هو عبارة عن الفاعل اعنى المخصوص لما فرغ عن بحث الفعل شرع في بحث الحرف فقال الحرف ما دل على معنى في غيره يرد عليه ان الحروف لا يدل على معنى كائن في نفسه فكيف

يدل على معنى كائن فى غيره وايضا لما كان الحرف دالا على معنى كائن فى غيره كان ذلك المعنى معنى الغير لا معناه اجيب عنه بان عبارة المص محمول على حذف المتعلق وحمل فى على معنى الباء السببية فيكون المعنى الحرف ما دل على معنى متعقل بسبب غيره ثم الحرف اثنان وعشرون قسما لان الحروف لا تخلو اما عاملة او غير عاملة فالحروف العاملة اما عاملة فى الفعل وعاملة فى الاسم فالعاملة للفعل ما ناصبة له او جازمة فالناصبة اربعة كما فى قول الناظم بيت أَنْ لَنْ كَيْ إذَنْ اين چار حرف معتبر نصب مستقبل كنند اين جمله دائم اتفاق؛ والعاملة فى الاسم لا تخلو اما عاملة فى الاسم الواحد او فى الاسمين فالعاملة فى الاسم الواحد اما ناصبة للاسم او جارة له فناصبة ستة كما فى قول الناظم بيت واو يا و همزه و الا واى و هيا ناصب اسم اند آه؛ والجارة ثمانية عشر حرفا سميت بالحروف الجارة كما فى قول الناظم بيت نوع اول هفده حرف جر بود ميدان يقين؛ الخ والعاملة فى الاسمين اما رافعة للاول وناصبة للثانى او بالعكس فالاول ما ولا المشبهتين والثانى اما فى موجب او فى غير موجب فالاول هى الحروف المشبهة بالفعل وهى ستة كما فى قول الناظم إنَّ وأنَّ كأنَّ ليت لكنَّ لعلَّ؛ ناصب اسم اند الخ والثانى لا التى لنفى الجنس والحروف الغير العاملة خمسة عشر حرفا لانها اما من دواخل الفعل فقط او من دواخل الاسم فقط او غير مختصة باحدهما فالاول لا يخلو اما محل وروده اول الفعل او اخره فان كان محل وروده اول الفعل فايضا لا يخلو اما لتحقيق الفعل او تعليقه او تخصيصه فالاول حرف التوقع وهى قَدْ والثانى حروف الشرط وهى إنْ ولَوْ وأمّا والثالث حروف التحضيض وهى هَلّا وألّا ولولا ولوما وان كان محل وروده اخر الفعل فايضا لا يخلو اما ان يكون لتانيث الفعل ولتاكيده فالاول تاء التانيث والثانى نونا التاكيد الثقيلة والخفيفة وان كان من دواخل الاسم فقط فهو التنوين باقسامه سوى تنوين الترنم وان كان غير مختص باحدهما فايضا لا يخلو اما ان يخل المبنى بسقوطه اولا الثانى حروف الزيادة وهى إنْ وان وما ولا ومن والباء واللام والاول ايضا لا يخلو اما دال على اشتراك ما بعدها لما قبلها اولا الاول هى الحروف العاطفة العشرة كما فى قول الناظم بيت او فا و ثم حتى ام والثانى ايضا لا يخلو اما لايقاظ المخاطب او لزجر المخاطب او لشك المتكلم او لايجاب ما قبلها

ولتعيين المبهم او لتاويل المركب بالمفرد فالاول حرف التنبيه وهي ها والا واما والثاني
حرف الردع وهي كلا فقط والثالث حرفا الاستفهام وهي الهمزة وهل والرابع حروف
الايجاب وهي نعم وبلى واي واجل وجير وان والخامس حرفا التفسير وهما اي وان
والسادس حروف المصدر وهي ما وان وان قوله ومن ثمه احتاج الى اسم او فعل
حروف الجر ما وضع لافضاء الفعل ومعناه الى ما يليه **يرد عليه** ان معنى
الافضاء الوصول فكيف يصح تفسيره بالايصال في قول الشارح اي ايصاله اجيب عنه
ان معناه الوصول لما عدي بالباء صار معناه الايصال وقدم الجر في الجارة على سائرها
لانها اكثر والعزة للتكاثر وسميت هذه الحروف حروف الجارة لانها تجر معاني الافعال
الى مدخولها او لان اثرها جر المدخول ثم الحروف الجارة على ثلثة اقسام لانها اما حروف
فقط واما مشتركة بين الاسمية والحرفية واما مشتركة بين الفعلية والحرفية
فالاول احد عشر حرفا والثاني خمسة حروف والثالث حروف قوله وهي من
والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها يرد عليه ان عدها من الحروف الجارة
لا يصح لانها ليست بجارة بل الجارة هي رب التي تقدر بعد الواو **واجيب عنه**
ان عدها من الحروف الجارة بطريق المجاز لقيامه مقام رب قوله وواو القسم وتاؤه
وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية
يرد عليه ان اضافة الابتداء الى الغاية لا يصح لان الابتداء عبارة عن اول الشيء
والغاية عبارة عن آخر الشيء فهما في طرفي النقيض وفي الاضافة لابد من المناسبة بين
المضاف والمضاف اليه **اجيب عنه** المراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل او المراد
بالغاية الغرض وهو الفعل لانه مقصود الفاعل وهم يطلقون الغاية على المقصود ولذا
سمي الملك بالعلة الغائية لانه مقصود المالك وعلامة من الابتدائية ان يصح ايراد
الى او ما يفيد فائدتها في موضعها فالاول نحو سرت من البصرة الى الكوفة والثاني نحو اعوذ
بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه قوله او التبيين وعلامته
وضع الموصول في موضعه نحو فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْاَوْثَانِ اي الذي هو الاوثان

والتبعیض وعلامته وضع لفظ بعض فی موضعه نحو اخذت من الدراهم ای بعض الدراهم وزائدة وهی التی لا یخل المعنی بسقوطها فی غیر الموجب نحو ما جاءنی من احد خلافا للکوفیین والاخفش فانهم یجوزون زیادتها فی الموجب ایضا مستدلین بقولهم وقد کان من مطر فاجاب بقوله وقد کان من مطر وشبهه متأول بکونها للتبعیض او للتبیین ای کان بعض مطر او شئ من مطر او هو وارد علی سبیل الحکایة والی للانتهاء ای لانتهاء الغایة **یرد علیه** ان اضافة الانتهاء الی الغایة لا یصح لانه اضافة الشئ الی نفسه والاضافة نسبة تقتضی المغایرة بین المضاف والمضاف الیه **اجیب عنه** المراد بالغایة المسافة اطلاقا لاسم الجزء علی الکل فیکون من قبیل اضافة الجزء الی الکل او المراد بالغایة الفعل لان الغایة عبارة عن المقصود ولا شک ان الفعل مقصود الفاعل وبمعنی مع قلیلا کقوله تعالی وَلَا تَاْكُلُوْٓا اَمْوَالَهُمْ اِلٰٓى اَمْوَالِكُمْ ای مع اموالکم وحتی کذلک وبمعنی مع کثیرا نحو اکلت السمکة حتی راسها ای مع راسها ویختص بالظاهر لانها لو دخلت علی المضمر لالتبس الضمیر المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخولها علی الضمیر استدلالا بما وقع فی بعض اشعار العرب کما فی قول الشاعر فتی حتاک یا ابن ابی زیاد؛ لکن استدلاله ضعیف بوجوه الاول انه قیاس غیر الشعر علی الشعر وهو ضعیف لانه یجوز فیه ما لا یجوز فی غیره والثانی انه قلیل والقلیل فی حکم العدم والثالث عدم معلومیة صاحبه لذلک قال الشارح والجمهور یحکمون بشذوذه وفی للظرفیة ای لظرفیة مدخولها حقیقة نحو الماء فی الکوز ومجازا نحو النجاة فی الصدق وبمعنی علی قلیلا کقوله تعالی لَاُصَلِّبَنَّكُمْ فِيْ جُذُوْعِ النَّخْلِ ای علی جُذُوْعِ النَّخْلِ والباء للالصاق نحو مررت بزید **یرد علیه** ان الباء فی هذا المثال لیس لافادة لصوق المرور بزید لانک تقول مررت بزید مع انه بینک وبین زید مسافة بعیدة **اجیب عنه** ان هذا مثال للالصاق المجازی ای مررت بمکان یقرب منه زید من قبیل ذکر الحال وارادة المحل **یرد علیه** ان الاقتصار علی مثال الالصاق المجازی لیس علی ما ینبغی لخفائه بل الاولی مثال الالصاق الحقیقی نحو به داء کما لا یخفی

اجیب عنه ان ذکر مثال الالصاق المجازی وترک الحقیقی لخفاء المجازی وظهور الحقیقی

والاستعانة ای لجعل مدخوله معاونا للفاعل فی صدور الفعل عنه نحو کتبت بالقلم

والمصاحبة ای لجعل ما بعدها مصاحبا لما قبلها فی تعلق الفعل منهما نحو اشتریت الفرس بسرجه ای مع سرجه **یرد علیه** ان المتبادر من شراء الفرس مع السرج کونه ملصقا بالفرس وهذا بعینه معنی الالصاق فیلزم التکرار فی عبارة المصنف **اجیب عنه** انه لا یستلزم ان یکون السرج حال شراء الفرس ملصقا به فان المصاحبة لا یستلزم الالصاق بخلاف العکس فان الالصاق یستلزم المصاحبة اذ لا یتصور الالصاق بدون المصاحبة لان الخاص لا یتصور بدون العام والعام یتصور بدون الخاص هذا حاصل الزبدة

والمقابلة ای لجعل مدخوله عوضا عن شیء آخر نحو بعت هذا بذاک والتعدیة ای لجعل الفعل اللازم متعدیا بتضمنه معنی التصییر بادخال الباء علی فاعله نحو ذهبت بزید ای صیرته ذاهبا **یرد علیه** ان التعدیه لا یختص بالباء لوجودها فی جمیع الحروف الجارة **اجیب عنه** ان للتعدیة معنیین احدهما تضمین الفعل معنی التصییر وثانیهما ایصال الفعل الی معموله فالمراد بالتعدیة ههنا المعنی الاول وهذا مختص بالباء

والظرفیة نحو جلست بالمسجد وزائدة فی الاستفهام والنفی قیاسا فقوله قیاسا مصدر باعتبار الموصوف المحذوف ای زیادة قیاسیة ویحتمل التمیز ایضا لاستقامة المعنی مثال الاستفهام نحو هل زید بقائم وذکر مثال هل دون الهمزة لانها لا تزاد مع الهمزة قیاسا فلا یقال ازید بقائم ومثال النفی نحو ما زید بقائم وفی غیره سماعا نحو بحسبک زید وکفی بالله شهیدا والقی بیده واللام للاختصاص سواء کان الاختصاص بسبب الملک نحو المال لزید او غیره نحو الجل للفرس وللتعلیل ای بیان علیة شیء لشیء سواء کانت ذهنیة نحو ضربته للتادیب فان تادیبه علة غائیة للضرب مقدم فی الذهن ومؤخر فی الوجود وبینهما تفاوت اعتباری لا حقیقی فان الضرب باعتبار انه مؤلم للمضروب یسمی ضربا وباعتبار انه مورث للاخلاق الحسنة فی المضروب یسمی تادیبا او خارجیة نحو خرجت لمخافتک وبمعنی عن مع القول نحو قلت لزید انه لم یفعل الشر وزائدة نحو رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ وبمعنی الواو

فی القسم للتعجب نحو لله لا یؤخر الاجل ویستعمل فی الامور العظام لا فی الامور الحقیرة
لان التعجب انما یکون فیما هو عظیم الشان لا فیما هو حقیر الشان و رب للتقلیل و لما صدر
الکلام لتدل علی انشاء التقلیل من اول الامر مختصة بنکرة موصوفة لانها للتقلیل
نوع مبهم من الجنس و هو یحصل بالنکرة فلا حاجة الی المعرفة الی موصوفه لتحقیق
التقلیل الذی هو مدلول رب لان الشیء الموصوف اخص و اقل من غیر الموصوف یرد علیه
ان قوله حیوان ماش فالحیوان فیه موصوف ای بالماشی مع انه غیر اقل من الحیوان
المطلق بل مساوله اجیب عنه المراد بالقلة بحسب العقل لا فی الوجود ولا شك ان
الحیوان الماشی فی نظر العقل اقل من الحیوان المطلق او نقول ان هذا الدلیل
فیما لم یکن المقید مساویا للمطلق وهذا المقید مساو للمطلق علی الاصح یرد علی
المصنف لما کان رب لانشاء التقلیل اصلا فیکون فی معنی التکثیر مجازا ضرورة لعدم
القائل بالاشتراك فالمناسب ان لا یحتاج فی المعنی الاول الی القرینة و یحتاج فی
المعنی الثانی مع ان الامر بالعکس اجیب عنه انه فی معنی التکثیر مجاز متعارف و فی التقلیل
حقیقة مهجورة والحقیقة المهجورة یحتاج الی القرینة دون المجاز المتعارف و فعلها ماض لانها
للتقلیل المحقق و ذلك لا یتصور الا فی الماضی نحو رب رجل کریم لقیته محذوف غالبا
لوجود القرائن نحو رب رجل کریم فی جواب من قال بمن لقیته یرد علیه نحو
قوله تعالی ربما یود الذین لان فعلها مضارع لا ماض اجیب عنه انه وان کان
مضارعا لکنه نازل منزلة المحقق لکونه مقطوع الوجود فی المستقبل لصدق الوعد
او انه بتقدیر کان ای ربما کان یود الذین الخ وان کون فعلها ماضیا مخصوص بما اذا لم یکن
مکفوفة بما وقد تدخل علی ضمیر مبهم لیس له مرجع معین یقصد الرجوع الیه الا انه لا
مرجع له لان کل ضمیر لا بد له من المرجع کما یدل علیه حده ممیز بنکرة منصوبة لرفع
الابهام عن ذلك الضمیر والضمیر مفرد مذکر لان المقصود من هذا الضمیر الابهام و المفرد
المذکر ادخل فی الابهام فکان اولی من غیره خلافا للکوفیین فی مطابقة التمییز لان الاصل
مطابقة التمییز مع الممیز و تلحقها ما فتدخل علی الجمل لانها بسبب لحوق ما الکافة خرجت

نحو انا

عن العمل فلا يشترط ان يكون مدخولها صالحًا لعملها نحو رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا
يرد عليه ان نحو ربما ضربته بسيف صيقل لحقتها ما الكافة ولم تخرجها عن العمل
اجيب عنه ما فيه زائدة لا كافة و و ادها تدخل على نكرة موصوفة لانها بمعنى
رب وهي تدخل على نكرة موصوفة فكذا هذه نحو شعر بلدة ليس بها انيس الا اليعافير
والعيس يرد عليه ان سيبويه رئيس النحاة وهو قائل بكون هذه الواو للعطف ازانيس
فكيف يصح القول بكونها جارة اجيب عنه ان المصنف في هذه الواو ذهب الى مذهب
الكوفيين وهم قائلون بكونها للعطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها
لصيرورتها بمعنى رب لان مذهب سيبويه محل الاعتراض وهو ان كون هذه الواو للعطف
ظاهر اذا كانت في وسط الكلام واما اذا كانت في اول الكلام فلا بد له من تقدير المعطوف
عليه والتقدير خلاف الاصل وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل لان الواو
اكثر استعمالا في القسم فعند حذف الفعل يسبق الذهن اليه يرد عليه ان الباء ايضا
كثير الاستعمال في القسم فينبغي ان يلزم معها حذف الفعل كما لزم مع الواو وليس كذلك
بل الباء انما يكون عند حذف الفعل وذكره اجيب عنه الواو اكثر استعمالا من اصلها
اعني الباء فلزم معها حذف الفعل دون الباء للتفاوت الواقع بينهما في القلة والكثرة
وايضا لو جامع الواو ذكر الفعل كما جاز حذفه لزم المساواة بين الاصل والفرع لغير السوال
حطًا للواو عن درجة الاصل بتخصيصه باحد القسمين اعني غير السوال مختصة بالظاهر
حطًا للفرع عن درجة الاصل بتخصيصه باحد القسمين وهو الظاهر يرد عليه ان حط الفرع
عن الاصل يحصل بتخصيصه بالضمير ايضا فلم خص الظاهر اجيب عنه انما خص الظاهر
للاصالة يرد عليه ان الظاهر اصل بالنسبة الى المضمر والباء اصل بالنسبة الى الواو
فالاولى ان يختص الباء بالظاهر والواو بالمضمر رعاية للتناسب اجيب عنه نعم في هذا الاختصاص
رعاية المناسبة لكن في العكس رعاية التعادل والتعادل اولى من المناسبة والتاء مثلها مختصة باسم
الله تعالى حطًا للفرع وهو التاء عن الاصل وهو الواو وتخصيصها بمظهر اخر غير اسم الله فلم خص اسم الله
اجيب عنه انما خص اسم الله لانه اصل في باب القسم والباء اعم منهما في الجميع يرد عليه

ان اعمية الباء من الامور المذكورة بملاحظة وصف الاختصاص يقتضي عدم استعمالها
في عكوسها وليس كذلك لانها مستعملة في عكوسها ايضا لانها لو لم تستعمل في عكوسها
لا يصح الحكم بعمومها من الواو والتاء وهذا تناقض ظاهر لان عموم الباء من الواو
يقتضي استعمالها في عكوسها وكون الباء مختصة بالامور المذكورة يقتضي عدم استعمالها
في عكوسها وهذا ليس الا تناقضا **اجيب عنه** المراد بالجميع جميع الامور المذكورة وفيه
احتمالان احدهما جميع الامور المذكورة مع قطع النظر عن ملاحظة وصف الاختصاص
والآخر جميع الامور المذكورة مع ملاحظة وصف الاختصاص فالمراد ههنا الاحتمال الاول
لا الثاني والاعتراض انما يرد على الاحتمال الثاني ويتلقى القسم باللام وان وحرف النفي مثال
اللام والله لزيد قائم مثال ان والله ان زيدا لقائم مثال النفي والله ما زيد بقائم يرد عليه
مثل قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف لانه قسم لغير السؤال مع ان جوابه لم يصدر
باحد الحروف الثلثة فكيف يصح قول الشارح اي بجواب القسم الذي لغير السؤال الا باحد
الحروف الثلثة **اجيب عنه** ان جواب هذا القسم ايضا مصدر باحد الحروف الثلثة وهو
حرف النفي لكن النفي اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وفي هذا المثال النفي مقدر يعني
تالله لا تفتؤ تذكر يوسف وقد يحذف جوابه اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء
الجملة نحو زيد والله قائم او تقدمه ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد قائم والله لان
لان القسم مستغن عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل على جوابه وهي الجملة
يرد عليه ان هذه الجملة مؤدية بمعنى الجواب فلم سميت بالدال على الجواب لا بعين الجواب
اجيب عنه انما سميت بالدال عليه لا بعينه لعدم تصدرها بعلامات جواب القسم
وعن للمجاوزة نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد وعلى للاستعلاء نحو زيد على السطح
وقد تكونان اسمين بدخول من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي من
فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء وانما حكم بزيادة
الكاف دون المثل لان زيادة ما هو على حرف واحد لا سيما اذا كان من قسم الحروف اولى
وايضا المقصود نفي المثل لا نفي مثل مثله ولو لم يكن الكاف زائدة لكان تقديره ليس

مثل مثله شیٔ وقیل المثل زائد دون الکاف لان الحکم بزیادة الکاف حکم قبل الحاجة الیه
لان الحاجة انما تثبت عند ذکر المثل وقیل لیس بشیٔ منهما زائدا لان الاعمال اولی من الاهمال
وما قیل ان فیه نفی مثل مثله لا نفی مثله والمقصود نفی مثله فنقول ان نفی مثل المثل
یستلزم نفی المثل بطریق الکنایة والکنایة ابلغ من التصریح وتکون اسما بمعنی
المثل ع یضحکن عن کالبرد المنهم ٭ ویختص بالظاهر لاستغناء الضمیر عنه بدخول مثل
ونحوه مذ ومنذ للزمان للابتداء فی الماضی والظرفیة فی الحاضر یرد علی المص ان بین
قولیه تنافیا ظاهرا لان قوله مذ ومنذ للزمان یدل علی انهما موضوعان للزمان وقوله
للابتداء یدل علی انهما موضوعان للابتداء اجیب عنه انه لا تنافی بینهما لان معنی قوله
ان مذ ومنذ للزمان ای انهما موضوعان للزمان الماضی او الحاضر وذلک الزمان
مبدأ زمان الفعل المثبت والمعنی فی صورة الماضی او ذلک الزمان جمیع زمان الفعل المثبت
او المنفی فی صورة الحاضر مثال الاول سافرت من البلد مذ سنة کذا او ما رأیت فلانا مذ سنة
کذا فان معناهما ابتداء سفری وعدم رؤیتی کان هذه السنة الماضیة وامتد الی الآن ومثال
الحاضر ذکره بقوله ما رأیته مذ شهرنا ومذ یومنا ای جمیع مدة عدم رؤیتی هو هذا الشهر او الیوم
الحاضر عندنا ویحتمل ان یحصل الاول مثالا للابتداء ایضا بتقدیر مضاف ای ابتداء عدم رؤیتی
دخول شهرنا والدخول عام صالح للابتداء یرد علیه ان هذین المثالین لا یکونان مثالین
للظرفیة لان الظرفیة انما یکون فی الحاضر جمیع اجزاء الشهر والیوم لیست حاضرة عند
المتکلم بل بعضها وهو زمان التکلم اجیب عنه الحضور اعم من ان یکون حقیقة او اعتبارا
فجمیع اجزائهما وان لم تکن حاضرة حقیقة لکنها حاضرة اعتبارا بجعل المتکلم حاضرا وان مضی
بعضها وحاشا وعدا وخلا للاستثناء فان کان ما بعدها منصوبا فهی افعال فذکرت
فی باب الاستثناء وان کان ما بعدها مجرورا فهی حروف جارة فذکرت هنا الحروف
المشبهة بالفعل لفظا ومعنی اما لفظا ففی الثلاثیة والرباعیة والادغام وفتح
الاول اما معنی فلان معانیها معانی الافعال یرد علیه ان هذه الحروف ستة
فالمناسب ان یعبر بصیغة جمع القلة ای الاحرف المشبهة بالفعل اجیب عنه نعم لکن

بحث الحروف المشبهة بالفعل

لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة بصيغة جمع الكثرة عبروا عن هذه ايضًا بصيغة جمع الكثرة طردًا للباب مع ان استعمال كل واحد منهما موضع الآخر جائز نحو ثلثة قروء مع وجود الاقراء على ان هذه الحروف لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها

ولغات لعل تبلغ حد جمع الكثرة وهي إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعلّ لها صدر الكلام لتدل من اول الامر على قسم من اقسام الكلام سوى أنّ فهي بعكسها اي بعكس باقيها على حذف المضاف والا يلزم تعكيس الشيء من نفسه ومعنى العكس انها تقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلابد لها من التعلق بشيء آخر لتمام الكلام يرد عليه ان تعلقه بشيء آخر لا يقتضي عدم صدارتها لجواز ان تكون مقدمة على متعلقها ايض اجيب عنه انها لو قدمت على متعلقها لالتبست بان المكسورة في الكتابة يرد عليه انه على هذا التقدير يلزم الالتباس في التلفظ ايض فلم لم يتعرض له اجيب عنه لم يتعرض له لذكره سابقا في بحث المبتدأ والخبر يرد عليه انه لم حمل العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة كما حمله صاحب المتوسط اجيب عنه ان المعنى الاخير مستفاد من مجرد الاستثناء فلو حمل العكس عليه يكون حمل الكلام على التاكيد والتاسيس اولى من التاكيد وايضًا لو حمل العكس على المعنى الاخير لكان حمل الكلام على المعنى الفاسد لان هذا المعنى يقتضي جواز دخولها في صدر الكلام وهو فاسد وتلحقها ما الكافة فتلغى على الاصح وتدخل على الافعال لانها خرجت عن العمل بسبب ما الكافة فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحًا لعملها فان لا تغير معنى الجملة وان مع جملتها في حكم المفرد يرد عليه ان أنّ المفتوحة مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فكيف يصح قوله وان مع جملتها آه اجيب عنه ان الاطلاق على ما بعدها باعتبار ما كان قبل دخولها عليها ومن ثمه وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء لكونه موضع جملة لان التكلم بالمفردات باطل لعدم افادتها فائدة تامة ولو فتحت لكان تكلما بالمفرد وبعد القول لان مقولة القول لا تكون الا جملة والموصول لان صلة الموصول لا تكون الا جملة وفتحت فاعله لان الفاعل لا يكون الا مفردا ومفعوله لان المفعول لا يكون الا مفردا ومبتدأ

لان المبتدأ لا يكون الا اسما مفردا ومضافا اليها لان المضاف اليه لا يكون الا مفردا او في لولا انك لانه مبتدأ لان لولا اما امتناعية او تحضيضية وبعد لولا الامتناعية مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ لا يكون الا مفردا وبعد لولا التحضيضية فاعل لفعل محذوف والفاعل لا يكون الا اسما مفردا ولولا انك لانه فاعل اي بعد لو الشرطية فاعل لفعل محذوف والفاعل لا يكون الا اسما مفردا فان جاز التقدير ان جاز الامران مثل من يكرمني فاني اكرمه والمراد به كل تركيب يكون ان مع اسمها وخبرها جملة واقعة جزاء الشرط فههنا جواز الامرين الكسرة والفتحة اما الكسرة فلان انّ المكسورة مع اسمها وخبرها جملة اسمية واقعة جزاء الشرط واما الفتحة فلان أنّ المفتوحة مع اسمها وخبرها مأولة بتاويل المفرد مبتدأ وخبره محذوف والمراد بالعكس اي اكرامي ثابت له او فجزاءه اكرامي واذا انه عبد القفا واللهازم المراد به كل تركيب يكون انّ مع اسمها وخبرها وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر والفتح اما الكسر فلانها مع اسمها وخبرها جملة اسمية وقعت بعد اذا المفاجاة واما الفتح فلانها مع اسمها وخبرها بتاويل المفرد مبتدأ محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابت وتمام البيت شعر كنت ارى زيدا كما قيل سيدا ؛ اذا انه عبد القفا واللهازم وشبهه فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله ان جعلت ما موصولة او موصوفة كان المعنى اول مقولاتي فحينئذ تعين الكسر لان مقول القول لا يكون الا جملة وان جعلت مصدرية كان المعنى اول اقوالي فح تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة ولذلك جاز العطف على اسم ان المكسورة لفظا وحكما بالرفع لان ان المكسورة لا تتغير معنى الجملة فهي في حكم العدم فاعتبر في اسمها الرفع المحلي دون المفتوحة لانها تتغير معنى الجملة ولم تكن في حكم العدم فلم يعتبر في اسمها الرفع المحلي ويشترط مضي الخبر لفظا او تقديرا لانه لو لم يقدم الخبر على المعطوف لا لفظا ولا تقديرا يلزم اجتماع العاملين على اعراب واحد وهو لا يجوز خلافا للكوفيين فان انّ عندهم عاملة في الاسم لا في الخبر فلا يلزم اجتماع العاملين على اعراب واحد لا اثر لكونه مبنيا لان المحذور المذكور مشترك بين المعرب والمبني خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان فانها لما لم تعمل في الاسم بواسطة البناء فكانها لم تعمل

في الخبر فلا يلزم اجتماع العاملين على اعراب واحد ولكن كذلك لانه لا يتغير معنى الجملة
لان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كالتاكيد لا ينافيه ولذلك دخلت
اللام مع المكسورة لان اللام لتاكيد معنى الجملة مثل ان المكسورة فلا يتنافيان ودونها
لان اللام لتاكيد معنى الجملة وأنّ المفتوحة تغيره وبينهما تناف على الخبر على الاسم
اذا فصل بينه وبينها او على ما بينهما لان فيما عدا هذه الصورة يلزم توالي حرفي التاكيد
والابتداء يرد عليه لم اختاروا تقديم ان دون اللام اجيب عنه انما اختاروا تقديمها
ترجيحا للعامل على غير العامل وفي لكن ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكنها لا توافق
اللام مثل ان واما جوازه فبدليل قول الشاعر شعر مجاور السعدى باسعاد سعيد
ولكنني من صبها لعميد ؛ وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال
فيلزمها اللام لئلا يلزم الالتباس بان النافية في صورة الالغاء واما صورة الاعمال
فمحمولة على صورة الالغاء طردا للباب ويجوز دخولها على ما فعل من افعال المبتدأ لان الاصل
دخولها على المبتدأ او الخبر فلما فات دخولها على المبتدأ او الخبر فلابد ان تدخل على ما
يدخل على المبتدأ والخبر رعاية للاصل بقدر الامكان خلافا للكوفيين في التعميم متمسكين
بقول الشاعر شعر بالله ربك ان قتلت نفسا ؛ وجبت عليك عقوبة المتعمد وتخفف
المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر لان اعمال المكسورة بعد التخفيف وجد في سعة الكلام
نحو قوله تعالى وَاِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ واعمال المفتوحة بعد التخفيف لم يوجد في سعة الكلام
ففرضوا اعمالها في ضمير شان مقدر لئلا يلزم زيادة الفرع على الاصل نحو قوله تعالى وَاٰخِرُ
دَعْوٰىهُمْ اَنِ الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ يرد عليه ان زيادة الفرع على الاصل لازم لان اعمال
المكسورة في الظاهر واعمال المفتوحة في المقدر اجيب عنه ان دوام العمل في المقدر اقوى من العمل
في الظاهر احيانا فتدخل على الجمل مطلقا لتكون الجملة مفسرة لضمير الشان وشذ اعمالها في
غيره كما في قول الشاعر شعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني ؛ فراقك لم ابخل وانت صديق
ويلزمها مع الفعل السين وسوف وقد وحرف النفي لئلا يلتبس بان الناصبة المصدرية يرد عليه
ان هذا الدليل لا يستقيم في حرف النفي لان حرف النفي يجتمع مع كل منهما اجيب عنه بان

زيادة حرف ليس للالتباس بل ليكون كالعوض من النون المحذوفة واما الفارق بينهما
اما من حيث اللفظ واما من حيث المعنى اما من حيث اللفظ فلان الفعل المنفي بها ان كان
منصوبا فهي المصدرية والا فهي النافية واما من حيث المعنى فان عني به الاستقبال
فهي المخففة والا فهي المصدرية ونوقض بكثير من المواضع منها قوله تعالى ان
لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعٰى وَأَنْ عَسٰى أَنْ يَكُوْنَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ لان أَنْ في هذين
المثالين مخففة من المثقلة مقرونة مع الفعل ولم يوجد معها احد الامور المذكورة
اجيب عنه ان زيادة هذه الامور تشترط في الفعل المتصرف وهذه الافعال غير متصرفة وكأنّ
للتشبيه وتخفف فتلغى على الافصح لفوات بعض وجوه المشابهة بالفعل وهو فتح الآخر وقوله
على الافصح احتراز عن غير الافصح كقول الشاعر ع ونحر مشرق اللون كأن ثدياه حقان
ولكن للاستدراك ويتوسط بين كلامين متغايرين معنى لان الاستدراك لا يتصور بدون
التغاير وتخفف فتلغى لفوات مشابهته بالفعل ومشابهته بالعاطف لفظا ومعنى فاجريت
مجراها فان قيل ان إن المكسورة المخففة ايضا مشابهة بان النافية لفظا فينبغي
ان تجرى مجراها بان تكون غير عاملة مثلها اجيب عنه ان بينهما وان كانت المشابهة
اللفظية موجودة لكن المعنوية مفقودة واجراء الشئ مجرى الغير مبني على كلا المشابهتين
ولم يوجد يجوز معها الواو ردا لما قيل ان الواو تدخل على المثقلة لا على المخففة لانها حرف عطف
فلا يجوز دخولها على عاطف آخر فرد بما حاصله ان هذه الواو ليست للعطف بل اعتراضية
كما اختاره الرضي وليت للتمني التمني طلب حصول الشئ على سبيل المحبة سواء كان
ممكن الوجود او ممتنع الوجود مثال الاول ليت زيدا قائم ومثال الثاني ليت الشباب يعود
واجاز الفراء ليت زيدا قائما على ان ليت بمعنى اتمنى وهو من افعال القلوب وهي ناصبة
للمفعولين وتمسك بقوله ع يا ليت ايام الصبى رواجعا اجيب عنه ان رواجعا منصوب
على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف يعني يا ليت ايام الصبى كائنة حال
كونها رواجعا ولعل للترجي وهو توقع وجود امر بشرط ان يكون ممكن الوجود سواء كان
محبوبا نحو قوله تعالى لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُوْنَ او مكروها نحو لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيْبٌ يرد عليه

ان عدّ لعلّ من الحروف المشبهة بالفعل لا يصح بل هى من الحروف الجارة كما فى قول الشاعر لعلّ ابى المغوار منك قريب فاجاب بقوله وشذ الجر بها اى يعنى الجر بكلمة لعل شاذ لا اعتبار له **وقد اجيب** ان الجر فيه على سبيل الحكاية يعنى ان الشاعر حكاه عما وقع مجرورا فى موضع اخر **وقد اجيب** يحتمل ان يكون هذا الرجل مشهورا بابى المغوار بالياء فيجب ان يحكى فى الاحوال الثلث بالياء

الحروف العاطفة

الحروف العاطفة

العطف فى اللغة الامالة وهذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه وهى الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولكن ولا وبل فالاربعة الاول للجمع اى لاشتراك المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل المتعلق بهما سواء كان مع ترتيب اولا لا لاجتماعهما فى الفعل فى زمان او مكان كما هو معنى المصاحبة فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها بمعنى انه لا يفهم منه الترتيب لا انه ينافى الترتيب فى نفس الامر والفاء للترتيب يعنى لتعلق الحكم بالمعطوف بعد تعلقه بالمعطوف عليه بغير مهلة وثم مثلها اى مثل الفاء لكن تعلق الحكم فيه بالمعطوف بعد تعلقه بالمعطوف عليه مع مهلة وحتى مثلها اى مثل الفاء لكن المهلة فيها اقل من المهلة فى ثم فهى واسطة بين الفاء وثم ومعطوفها جزء قوى او ضعيف من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا اى ليدل حتى على قوة المعطوف وضعفه فيتغير بسبب القوة والضعف عن الكل ويصلح غاية للفعل المتعلق بالكل فيدل على شمول الفعل جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة **فان قيل** هذا ينتقض بنحو نمت البارحة حتى الصباح لان الصباح ليس جزءا من البارحة اصلا **قلنا** الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما فالصباح جزء البارحة حكما لانه قريب لها وللقريب للشئ حكم ذلك الشئ واو واما لاحد الامرين مبهما اى للدلالة على الامر لا على التعين نحو قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا لان او ههنا للدلالة على الامرين لا على احدهما اجيب عنه ان او ههنا للدلالة على الامرين على اصله لكن احد الامرين مبهم فى سياق النفى فيعم بسبب النفى وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعين ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا لان احد المستويين وهو ولى ام لكن المستوى الاخر لا يلى الهمزة

وقال سيبويه هذا احسن وفصيح ازيدا رايت ام عمرو احسن وافصح **قيل** في الاعتراض في عبارة المص ههنا نسختان مشهورة وغير مشهورة وحكم المصنف في النسخة المشهورة بعدم جواز هذا التركيب كما ترى وفي غير المشهورة بضعفه ولا يخفى ان الحكم بعدم الجواز وبالضعف بسبب تنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصاحة غير مناسب لان ما كان حسنا وفصيحا لا يعد ضعيفا ولا غير جائز وقد عجز الفحول عن جواب هذا الاعتراض فافهم ومن ثمه كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا لان السؤال عن التعيين فلا بد ان يكون جوابها ايض كذلك ونعم ولا لا يفيدان التعيين **فان قيل** قد يجاب بنفي كليهما ايض فلا ينحصر الجواب في التعيين **قلنا** ان هذا الحصر اضافي بالنسبة الى نعم ولا لا بالنسبة الى جميع ما عداه **فان قيل** اعادة اسم الاشارة يقتضي ان يكون المشار اليه بالثاني غير الاول لئلا يلزم التكرار وليس المذكور سابقا الا امرا واحدا **قلنا** المشار اليه ثمه في الموضعين امر واحد لكن لما كان مشتملا على شرطين فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلهما في كل موضع اشارة الى شرط آخر لا يخلو عن سماحة لان المذكور سابقا حكم واحد لا حكمان حتى يشار الى كل منهما استقلالا **فان قيل** كان الواجب على المص ان يعطف قوله وكان جوابها اه على قوله لم يجز وفرع كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن اما الاخصرية فظاهر واما الاحسنية فلان تكرار اسم الاشارة يوهم ان يكون المشار اليه بالثاني غير الاول وليس كذلك فتامل والمنقطعة كبل في الاعراض عن الاول والهمزة للشك في الثاني مثل انها لابل ام شاة اي ليست بابل بل شاة او شيء آخر واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما للتنبيه على الشك من اول الامر جائزة مع او لان كلمة او آكد في الشك فلا يحتاج الى مؤكد آخر **فان قيل** عد اما من الحروف العاطفة لا يصح لانها لو كانت للعطف لا تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم تكرار العاطف **اجيب** عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك من اول الامر واجيب عن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاول والثانية لعطف ما بعدها على ما قبلها فلا يلزم التكرار ولا وبل ولكن لاحدهما معينا **اعلم** ان كلمة لا لنفي الحكم من المعطوف فقط

لا عن المعطوف عليه نحو جاءنى زيد لا عمرو وكلمة بل لا تخلوا اما ان يكون بعد الاثبات او بعد النفى
فان كان الاول فهى لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف والمعطوف عليه فى حكم المسكوت
عنه نحو جاءنى زيد بل عمرو وقيل بل فى هذا المعنى نقيض لا وان كان الثانى
ففيه خلاف فذهب بعضهم الى انها لصرف الحكم المنفى عن المعطوف عليه الى المعطوف
والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه وذهب بعضهم الى انها لاثبات الحكم المنفى عن
المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه فمعنى قولهم ما جاءنى زيد
بل عمرو على المذهب الاول ما جاءنى عمرو والمعطوف عليه عند الفريقين فى حكم المسكوت عنه
ولكن لازمة للنفى فهى اما لعطف المفرد على المفرد او لعطف الجملة فان كان الاول فهى
نقيضة لا وان كان الثانى فهى نظيرة بل بعد النفى والاثبات جميعا وعلى كلا التقديرين
لازمة للنفى لان هذه المعانى لا يتصور منها الا مع حرف النفى **حروف التنبيه**
أَلا وأَما وهَا والغرض منها ايقاظ الغافلين على مضمون الجملة المصدرة بهذه الحروف
ولذا سميت حروف التنبيه **حروف النداء** يا اعمها لانها تستعمل لنداء القريب و
البعيد وأيا وهَيَا للبعيد لان كثرة الحروف تدل على كثرة المسافة وأَىْ والهمزة للقريب لان
قلة الحروف تدل على قلة المسافة والمراد بالقريب ههنا ما عدا البعيد فيدخل فيه
المتوسط ايضا **حروف الايجاب** نَعَمْ وبَلٰى وإِىْ وأَجَلْ وجَيْرِ وإِنَّ فنعم مقررة
لما سبقها ايجابا كان او نفيا استفهاما كان او خبرا ولذلك لو قال نَعَمْ فى جواب أَلَسْتُ
بِرَبِّكُمْ لكان كفرا وبلى مختصة بايجاب النفى اى يبطل النفى السابق ويجعله ايجابا كما
فى قوله تعالى أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلٰى اى ليس كذلك بل انت ربنا واى للاثبات بعد
الاستفهام اى غلب استعمالها بعد الاستفهام وقد يجئ للتصديق وبمعنى نعم ايضا
لكنه لم يتعرض لها لشذوذها ويلزمها القسم وأَجَلْ وجَيْرِ وإِنَّ لتصديق الخبر وقد
تجئ أَنَّ لتصديق الدعاء ايضا كما فى قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقةً حملتنى
اليكَ أَنَّ وراكبها وقد تجئ بعد الاستفهام ايضا كما فى قول الشاعر شعر

ليت شعرى هل للمحب شفاء   من جوى حبهن ان اللقاء

حروف التنبيه

حروف النداء

حروف الايجاب

عه مقولة ابن الزبير ١٢

٢١

حروف الزيادة

لكنه لم يتعرض لهما لشذوذهما **حروف الزيادة** ومعنى زيادتها انه لا يختل اصل المعنى
بسقوطها لا انها لا فائدة لها فى كلام العرب بل لها فوائد فى كلام العرب اما لفظية واما
معنوية اما اللفظية فهى تحسين اللفظ واما المعنوية فهى للتاكيد والا لعدّت عبثا
وذلك لا يجوز فى كلام الفصحاء لاسيما فى كلام الله تعالى إِنْ وأَنْ ولا ومِنْ والباء
واللام فان بكسر الهمزة تزاد فى ثلثة مواضع اشار اليه بقوله مع ما النافية نحو ما ان
رايت زيدا وقلت مع ما المصدرية نحو اَنْتَظِرْنِى ما ان جلس القاضى ولما نحو لمّا ان قام زيد
قمتُ وأَنْ بفتح الهمزة ايضا تزاد فى المواضع الثلثة كما اشار اليه بقوله مع لمّا نحو
فَلَمَّا اَنْ جَاءَ الْبَشِيْرُ وبين لَوْ والقسم نحو والله ان لو قام زيدٌ قمت وقلت مع الكاف
نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم وما مع اذا ومتى واى واين وان شرطا يعنى ان شرطا
حال من الكلمات الخمسة المذكورة مع ما وفائدته انها مستعمل شرطا وغير شرط وزيادة
ما فيها مختصة بحال الشرطية نحو اذا ما تخرج اخرج ومتى ما تذهب اذهَبْ واَيًّا مَّا
تَدْعُوْا فَلَهُ الْاَسْمَآءُ الْحُسْنٰى واينما تجلس اجلس وَاِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ اَحَدًا او بعض
حروف الجرّ نحو فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ وقلت مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرمٍ ولا مع
الواو بعد النفى نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو **فان قيل** قد تزاد لا بعد الواو من غير النفى
اجيب عنه بان النفى اعم من ان يكون لفظا او معنى فانّ كلمة غير يفهم منه معنى النفى
وان المصدرية نحو قوله تعالى مَا مَنَعَكَ اَنْ لَّا تَسْجُدَ اِذْ اَمَرْتُكَ وقلت قبل اقسم نحو
قوله تعالى لَآ اُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيٰمَةِ وشذ مع المضاف كما فى بير لا حور سرى وَمَا شَعَرَ ومن
والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على مواضع زيادتها فلا حاجة الى ذكرها ثانيا

حرفا التفسير

حرفا التفسير اى وهى لتفسير كل مبهم مفردًا كان او جملة نحو جاءنى رجل اى زيد
وقطع رزقه اى مات وان وهى مختصّة بما فى معنى القول اى يفسر بها مفعول مقدر
لفعل فى معنى القول نحو قوله تعالى وَنَادَيْنٰهُ اَنْ يّٰاِبْرَاهِيْمُ ان ناديناه بلفظ او
شئ هو قولنا يا ابراهيم **واعلم** ان ما قال المص محمول على الاعم الاغلب وقد يفسر بها
المفعول بالظاهر كما فى قوله تعالى مَا قُلْتُ لَهُمْ اِلَّا مَآ اَمَرْتَنِىْ بِهٖ اَنِ اعْبُدُوا اللهَ

فقوله أَنِ اعْبُدُوا اللهَ تفسير للضمير فى به وهو مفعول به لامرتنى الذى فى معنى القول
وقوله تعالى إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى أَنِ اقْذِفِيهِ فقوله اقذفيه تفسير لما
يوحى الذى هو المفعول الظاهر لاوحينا فى معنى القول **حروف المصدر** ما وأَنْ

حروف المصدر

وأَنَّ فالاوّلان للفعلية اى تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها فى تاويل المفرد
نحو قوله تعالى وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْاَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ اى برحبها ونحو اعجبنى انك قائم
اى قيامك **حروف التحضيض** هلّا وألّا ولولا ولوما لها صدر الكلام لتدل على

حروف التحضيض

التحضيض من اول الامر ويلزمها الفعل وتقديرا لان التحضيض لا يتصور الا فى الافعال
فان قيل ان هذه الحروف تدخل على المضارع والماضى والتحضيض انما يستقيم
فى المضارع لا فى الماضى لانه قد فات قلنا ان هذه الحروف فى المضارع للتحضيض
وفى الماضى للوم المخاطب على ترك ما فات يمكن تداركه فى المستقبل **حرف التوقع**

حرف التوقع

قد اعلم ان قد اذا دخل على الماضى او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم يضم
الى التحقيق والتقريب والتوقع فى الماضى فاذا فيه ثلثة معان كقول المؤذن قد قامت
الصلوة اى قد حصل عن قريب ما تتوقعه وقد يضم الى التحقيق التقريب فقط من
غير توقع كما تقول لمن لم يتوقع ركوب الامير قد ركب اى قد حصل عن قريب ركوب
الامير وقد يضم الى التحقيق التقليل فى المضارع نحو ان الكذوب قد يصدق وقد
يكون للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قوله تعالى قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى السَّمَآءِ

حرفا الاستفهام

حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام للتنبيه على الشك من اول الامر
تقول ازيد قائم واقام زيد وكذلك هَلْ اعلم ان الهمزة تدخل على كل جملة اسمية
سواء كان خبرها فعلا او اسما وَهَلْ تدخل على فعلية خبرها كان اسما لان هل
بمعنى قد كما فى قوله تعالى هل اتى على الانسان آه اى قد اتى وهى من لوازم الافعال
فلا تدخل على الاسم مع وجود الفعل فلذا قالوا الهمزة اعم تصرفا تقول ازيدا ضربت
بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل وهل ليست كذلك واتضرب زيدا وهو
اخوك بادخال الهمزة لانكار ما دخلت عليه على وجه الانكار لان المستفهم عنه فى مثل

هذا التركيب مجاز وفي لم ارضى بضربك زيدا وهو اخوك فاللائق به ما هو اقوى في الاستفهام وهو الهمزة دون هل وفي ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة لان المستفهم عنه في هذا التركيب متعدد فاللائق به ما هو اصل في باب الاستفهام وهو الهمزة دون هل وأثم إذا ما وقع وأفمن كان وأومن كان بادخال الهمزة على الحروف العاطفة دون هل لانها فرع الهمزة فلا يتصرف فيها تصرفات الهمزة حروف

حروف الشرط

الشرط إن ولو وأمّا لها صدر الكلام لتدل على سببية الاول للثاني من اول الامر فان للاستقبال وان دخلت على الماضي ولو عكسه وقد تستعمل لو للمستقبل على سبيل الشذوذ فلا يرد نحو قوله تعالى وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ فان قيل ان معنى حرف الشرط هو التعليق ولو لانتفاء الشيء الثاني لاجل انتفاء الشيء الاول كما في قولك لو جئتني لاكرمتك فانه يدل على انتفاء الاكرام لانتفاء المجيء فكيف يصح عدها من حروف الشرط اجيب عنه ان لو موضوعة لتعليق حصول الامر في الماضي بحصول امر آخر فيه واما انتفاء الثاني لانتفاء الاول فهو لازم معناه لا حقيقة فان قيل ان لو يستعمل لقصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم فيستدل به على انتفاء اللازم كما في قوله تعالى لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فانه يدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة والفساد منتف قطعا فدل على انتفاء التعدد فتوهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني فكيف يصح عدها من حروف الشرط الموضوعة للتعليق اجيب عنه ان هذا المعنى معنى مجازي لها يقصد اليه في مقام الاستدلال خاصة بانتفاء اللازم المعلوم على الانتفاء الملزوم المجهول لا ان هذا المعنى حقيقة لو فان قيل ان لو قد تستعمل لبيان استمرار شيء كقولك لو اهانني لاكرمته فكيف يصح عدها من حروف الشرط اجيب عنه ان لو ههنا ايضا موضوعة لتعليق الاكرام بالاهانة والاستمرار لازم لانه لما استلزمت الاهانة الاكرام استلزم الاكرام الاكرام بالطريق الاولى وتلزمان الفعل لفظا كما هو الظاهر او تقديرا نحو قوله تعالى وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ

وَلَوْ اَنْتُمْ تَمْلِكُوْنَ يرد عليه لم لايجوز اَنْ يكون اَنْتُمْ تاكيد الفاعل الفعل المحذوف اجيب عنه لايجوز ذلك لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثمه قيل لو انك بالفتح لانه فاعل لفعل محذوف الفاعل لا يكون الا اسما مفردا والدال على المفرد هي ان المفتوحة وانطلقت بالفعل موضع منطلق ليكون كالعوض عن الفعل المحذوف لان ان لدلالتهما على معنى ثبت المقدر عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع في مواضع الخبر عوض عنه من حيث اللفظ فيكون كل واحد منهما كالعوض لا عينه وان كان جامدا جاز لتعذره كقوله تعالى وَلَوْ اَنَّ مَا فِي الْاَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ اَقْلَامٌ واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزم الماضي لفظا او معنى لئلا يكون معمولا لاداة الشرط فيطابق الجواب اي يطابق السؤال الجواب في بطلان عمل اداة الشرط فيه كما في الشرط وكان الجواب للقسم لفظا لئلا يلزم كون الفعل الواحد مجزوما وغير مجزوم مثل والله ان اتيتني اوان لم تاتني لاكرمتك الاول مثال الماضي لفظا والثاني مثال الماضي معنى وان توسط بتقديم الشرط او غيره جاز ان يعتبر وان يلغى معناه ان يعتبر القسم ويلغى الشرط ويحتمل العكس ايضا لان القسم واجب الرعاية في الصدر فاذا فات الصدارة فاستوى الامران اي القسم والشرط كقولك انا والله ان تاتني اتك هذا امثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فان نظرت الى المعنى الاول فالنشر في الامرين على غير ترتيب اللف وان نظرت الى المعنى الثاني فالنشر في التقديم على غير ترتيبه وفي الجواز على ترتيبه وان اتيتني والله لاتيتك هذا امثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فان نظرت الى المعنى الاول فالنشر فيه على ترتيب اللف في الامرين وان نظرت الى المعنى الثاني فالنشر في التقديم على ترتيب اللف وفي الجواز على غير ترتيبه فالحاصل ان المثال الاول بالنظر الى المعنيين نشر على غير ترتيب اللف وفي المثال الثاني بالنظر الى المعنى الاول نشر على ترتيب اللف وبالنظر الى المعنى الثاني على غير ترتيبه فعلم ان للمعنى الاول رجحانا على المعنى الثاني فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه

فالاولى تقديم المثال الثانى على الاول كما لا يخفى لكنه اخره رعاية لاتصال المثال بالمثل له بقدر الامكان وتقدير القسم كاللفظ اى القسم المقدر كالملفوظ والقسم الملفوظ فى صدر الكلام واجب الرعاية فكذا المقدر فى صدر الكلام ايضا واجب الرعاية نحو لَئِنْ أُخْرِجُوْا لَا يَخْرُجُوْنَ اى والله لئن اخرجوا الخ فالاعتبار للقسم لا للشرط والا لكان الجزم فى الجزاء واجبا بسبب ان الشرطية وَاِنْ اَطَعْتُمُوْهُمْ اِنَّكُمْ لَمُشْرِكُوْنَ اى والله ان اطعتموهم اه فالاعتبار للقسم لا للشرط والا لكان الفاء فى الجزاء واجبا لكون الجزاء جملة اسمية واما للتفصيل **يرد عليه** ان كلمة اما على قسمين تفصيلية واستينافية فالاولى شرطية والثانية غير الشرطية فلابد من العلامة على اما الشرطية **اجيب عنه** العلامة عليها لزوم الفاء فى جوابها وسببية الاول للثانى والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء مما فى حيزها مطلقا لئلا يلزم التوالى بين حرف الشرط وحرف الجزاء وقيل هو معمول المحذوف مطلقا مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فالتقدير على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة وعلى المذهب الثانى مهما يكن من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل ان كان جائز التقديم فمن الاول والا فمن الثانى اى ان لم يكن ما سوى الفاء مانعا اخر فمن الاول كالمثال المذكور وان كان سوى الفاء مانعا فمن الثانى نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان كلمة ان تمنع تقديم معمول خبرها عليها هذا اذا كان الجزء المتوسط منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق فزيد مرفوع على انه مبتدأ وعلى المذهب الثانى مهما يكن زيد فهو منطلق فزيد مرفوع على انه فاعل لفعل محذوف وما قيل ان رفع زيد مهما يذكر على صيغة المجهول الغائب على انه مفعول ما لم يسم فاعله لفعل محذوف ونصب يوم الجمعة مهما تذكر على صيغة المعلوم المخاطب على انه مفعول به لفعل محذوف فوجهه غير ظاهر لانه يستلزم جواز اما زيد مهما يذكر وجواز اما يوم الجمعة مهما تذكر وهذا اللازم

باطل اتفاقا لم يقل به احد فالملزوم ايضا باطل فان قيل لم ذكر امثلة الجزء المنصوب ولم يذكر امثلة الجزء المرفوع اجيب عنه ان لم يذكر امثلة الجزء المرفوع لكثرتها وظهورها **حروف الردع** كلا وقد جاء بمعنى حقا نحو قوله تعالى كَلَّا اِنَّ الْاِنْسَانَ لَيَطْغٰى فان قيل لما كان كلا بمعنى حقا ينبغى ان يكون اسما فلم عد من الحروف مطلقا اجيب عنه بانه لما كان كلا بمعنى حقا فالمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كانّ المكسورة فلا يخرجه عن الحرفية **تاء التانيث الساكنة** لان الساكنة خفيفة والفعل ثقيل فاعطى الخفيف للثقيل رعاية للتعادل والمتحركة ثقيلة والاسم خفيف فاعطى الثقيل للخفيف رعاية للتعادل تلحق الماضى لتانيث المسند اليه من اول الامر فان كان ظاهرا غير حقيقى فتخير فان قيل ينبغى ان يجوز الحاق علامة المثنى والمجموع فى الفعل ليدل على تثنية المسند اليه وجمعيته فاجاب بقوله واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف لان علامة المثنى والمجموع ظاهرة فى المسند اليه غاية الظهور فلا يحتاج الى الحاق العلامة فى الفعل بخلاف علامة التانيث فانها قد تكون ملفوظة وقد تكون مقدرة فلابد من الحاق العلامة فى الفعل ليدل على تانيث المسند اليه من اول الامر **التنوين** فى الاصل مصدر معناه ادخال النون ثم يسمى نفس التنوين اشعارا بحدوثه لما فى المصدر من معنى الحدوث نون ساكنة فى الاصل فلو حركت بالحركة العارضة فلا تخرج عن حد التنوين تَتْبَعُ حركة الآخر فان قيل آخر الكلمة الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلنا المتبادر من الآخر الحرف الاخير وانما لم يقل آخر الاسم ليشتمل تنوين الترنم لا لتاكيد الفعل احترز به عن النون الخفيفة فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه نون يَا رَجُلُ انْطَلِقْ لانها ايضا نون ساكنة تتبع حركة الآخر قلنا المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها لها فى الوجود كتطفل العارض للمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو للتمكن وهو كون الاسم غير مشابه

حروف الردع

تاء التانيث الساكنة

التنوين

للفعل مشابهة مؤثرة فى منع الصرف والتنكير وهو ما يدل على تنكير مدخولها نحو صهٍ اى اسكت سكوتاً ما فى وقت ما وبدون التنوين اسكت سكوت الآن فى وقت الامر والعوض وهو ما يلحق آخر الاسم عوضاً عن المضاف اليه كحينئذ ويومئذ اى حين اذ كان كذلك ويوم اذ كان كذلك والمقابلة وهو ما يلحق آخر الجمع المؤنث السالم فى مقابلة نون جمع المذكر السالم فان قيل لم لا يجوز ان يكون هذا التنوين للتمكن اجيب عنه انه لو كان للتمكن لزال بالعلمية للعلتين التانيث والعلمية فان قيل لم لا يجوز ان يكون للتنكير قلنا انه ليس للتنكير لوجوده فى العلم كعرفات فان قيل لم لا يجوز ان يكون للعوض قلنا انه ليس للعوض لعدم مساعدة المعنى فان قيل لم لا يجوز ان يكون للترنم قلنا انه ليس للترنم لوجوده فى غير الابيات والمصاريع فتعين انه للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهذا ما يلحق آخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد ثم تنوين الترنم على قسمين احدهما ما يلحق القافية المطلقة وهى التى كان رويها متحركاً متبعاً باشباع حركة حروف الاطلاق من الواو والالف والياء وانما سميت حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها وهذه الحروف فى آخر الابيات والمصاريع يبدل بالتنوين كما فى قول الشاعر شعر اقلى اللوم عاذل والعتابن ؞ وقولى ان اصبت فقد اصابن ؞ والثانى ما يلحق القافية المقيدة وهى ما كان رويها ساكناً وانما سميت مقيدة للتقييد الصوت بها لانه ليس هناك حركة يحصل باشباعها حروف الاطلاق كقول الشاعر شعر وقاتم الاعماق خاوى مخترقن ؞ مشبهة الاعلام لماع الخفقن ؞ فان قيل ان تنوين الترنم والمقابلة لم يوضعا لمعنى بل الغرض من الاول الترنم ومن الثانى المقابلة فكيف يصح عدهما من اقسام الكلمة المعتبرة فيها الوضع اجيب عنه ان عدهما من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تغليباً باعتبار باقى الاقسام ويحذف من

العلم موصوفا بابن مضافا الى علم آخر لان الابن كثير الاستعمال بين علمين والكثرة تقتضي التخفيف فخففوه بحذف التنوين من العلم وبحذف الهمزة من الابن وحمل على العلم لفظ فلان في مثل جاءني فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وكذا حمل عليه ابنة في مثل هذه هند ابنة عاصم في حذف التنوين لا في حذف الهمزة لئلا يلتبس ببنت نونا التاكيد خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقل المشددة وخفة الفتحة مع غير الالف لانها لو كانت مع الالف لكانت مكسورة لمشابهتها بنون التثنية في وقوعها بعد الف زائدة

[illegible]

يختص بالفعل المستقبل في الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم لانها لتاكيد الطلب والطلب انما يتحقق في ضمن هذه الاشياء وقلت في النفي لخلوه عن معنى الطلب واما جوازه على قلة تشبيها له بالنهي ولزمت في مثبت القسم لان القسم محل التاكيد فلما اكدوه بامر منفصل عنه وهو القسم فيؤكد بامر متصل به بالطريق الاولى وكثرت في مثل اما تفعلن والمراد بها كل شرط اكد حرفه بما لانهم لما اكدوا الحرف وهو غير مقصود اكدوا الفعل وهو المقصود بالطريق الاولى لئلا يكون المقصود انقص من غيره وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين على مذهب من شرط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة او لثقل الواو بعد الضمة على مذهب من لم يشترط في التقاء الساكنين على حده ما ذكر ومع ضمير المخاطبة مكسور ليدل على الياء المحذوفة لا لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وما عدا ذلك

فتشبيها

الحرف

مفتوح طلبا للخفة وتقول في التثنية وجمع المؤنث اِضْرِبَانِّ في التثنية باثبات الالف لئلا يلتبس بالواحد واِضْرِبْنَانِّ في الجمع بزيادة الالف لئلا يجتمع ثلاث نونات المتواليات ولا يدخلهما الخفيفة لئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز عنده التقاء الساكنين على غير حده كما في الوقف وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل وان لم يكن فكالمتصل اي

يعامل معهما مع الضمير البارز مثل ما يعاملهما مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء وتحريكهما ضمًا وكسرًا ويعامل معهما مع غير البارز مثل ما يعاملهما مع الكلمة المتصلة من ردّ اللامات وفتحهما ومن ثمه قيل هل ترَيِنَّ برد اللام وفتحها كما ترد اللام وتفتح في هل ترَيَان وهل ترَوُنَّ بضم الواو وكما تضم في لم تردوا القوم واغزُوَنَّ برد الواو المحذوفة وفتحها كما ترد وتفتح في اغزوا واغزُنَّ بحذف الواو كما تحذف في اُغزُوا القوم واُغزِنَّ بحذف الياء كما تحذف في اغزى القوم والمخففة تحذف للساكنين اى لالتقاء الساكنين كما في قول الشاعر شعر لا تهين الفقير علك انْ ؛ تركع يومًا والدهر قد رفعه ؛ فان قيل ان التقاء الساكنين يدفع بالتحريك ايضًا فلم لم يحركوها اجيب عنه انما لم يحركوها فرقا بينها وبين التنوين فان قيل الفرق يحصل بالعكس ايضًا اجيب عنه انما يعكس حطًّا لمرتبة ما يدخل على الفعل عن مرتبة ما يدخل على الاسم اصلا بالنسبة الى الفعل في حال الوقف فيرد ما حذف لاجل المخففة لزوال علة الحذف وهو التقاء الساكنين والمفتوح ما قبلها تقلب الفا تشبيهًا بالتنوين لان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا تقول في اضربن اِضرِبا كما تقول في ضربًا ضاربًا

تمت

بتصحيح : مولانا غلام نبى تونسوى الراجى الى مغفرة ربه القوى

فہرست مضامین تحریر سنبٹ

مضمون	صفحہ	مضمون	صفحہ	مضمون	صفحہ
تعریف الکلمة	۲	ترخیم المنادیٰ	۱۲۶	المبنیات	۲۲۳
تعریف الکلام	۱۳	الثالث ما اضمر عامله الخ	۱۴۱	المضمرات	۲۲۶
تعریف الاسم	۱۷	الرابع التحذیر	۱۳۹	اسماء الاشارة	۲۳۲
خواص الاسم	۲۱	المفعول فیه	۱۴۳	الموصولات	۲۳۵
تعریف الاسم المعرب	۲۵	المفعول له	۱۴۶	اسماء الافعال	۲۳۹
اقسام الاعراب	۳۰	المفعول معه	۱۴۸	الاصوات	۲۴۰
غیر المنصرف	۳۸	الحال	۱۵۱	المرکبات	۲۴۱
المرفوعات	۶۳	التمیز	۱۶۲	الکنایات	۲۴۲
فاعل الفعل	۶۷	المستثنیٰ	۱۷۰	الظروف المبنیة	۲۴۷
مفعول مالم یسم فاعله	۷۹	خبر کان واخواتها	۱۸۲	المعرفة والنکرة	۲۵۰
المبتدأ والخبر	۸۲	اسم انّ واخواتها	۱۸۲	العلم	۲۵۱
خبر انّ واخواتها	۹۸	المنصوب بلا التی لنفی الجنس	//	اسماء العدد	۲۵۲
خبر کان واخواتها	۹۹	خبر ما ولا المشبهتین بلیس	۱۸۸	المذکر والمؤنث	۲۵۶
اسم ما ولا المشبهتین بلیس	۱۰۰	المجرورات ،	//	المثنیٰ	۲۵۸
المنصوبات	۱۰۲	التوابع	۲۰۴	المجموع	۲۶۰
المفعول المطلق	۱۰۳	النعت	۲۰۵	المؤنث	۲۶۳
المفعول به	۱۱۱	العطف بالحروف	۲۱۰	جمع التکسیر	//
الاول السماعی	۱۱۳	التاکید	۲۱۵	جمع القلة	۲۶۴
الثانی المنادیٰ	//	البدل	۲۱۷	المصدر	//
توابع المنادیٰ	۱۲۰	عطف البیان	۲۲۱	اسم الفاعل	[illegible]

مضمون	صفحہ	مضمون	صفحہ	مضمون	صفحہ
اسم المفعول	۲۶۸	افعال المقاربة	۳۰۱	حروف المصدر	۳۲۲
الصفة المشبهة	〃	فعل التعجب	۳۰۳	حروف التحضيض	〃
افعل التفضيل	۲۷۰	افعال المدح والذم	۳۰۵	حرف التوقع	〃
بحث الفعل	۲۷۸	بحث الحرف	۳۰۶	حرف الاستفهام	〃
الماضی	۲۸۱	حروف الجر	۳۰۸	حروف الشرط	۳۲۳
المضارع	〃	الحروف المشبهة بالفعل	۳۱۴	حرف الردع	۳۲۸
الامر	۲۹۱	الحروف العاطفة	۳۱۹	تاء التانيث	〃
فعل ما لم يسم فاعله	۲۹۲	حروف التنبيه	۳۲۱	التنوين	〃
المتعدی وغير المتعدی	۲۹۳	حروف النداء	〃	نونا التاكيد	۳۲۹
افعال القلوب	۲۹۴	حروف الايجاب	〃	تمت الفهرست	
الافعال الناقصة	۲۹۶	حرفا التفسير	۳۲۲		

المکتبۃ الرشیدیۃ

سرکی روڈ کوئٹہ ○ فون ۸۴۳۲۶۴ / ۸۲۸۳۹۸